جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانيد
قسم اللغة العربية وآد
الدراسات العليا

منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك لأبي حيَّان الأندلسي (ت 745 هـ)

دراسة وتحقيق
القطعة الثالثة منه
من حروف الجر إلى تمام أفعل التفضيل
بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الآداب

باشراف الدكتور
محمد عبد الله قاسم
إعداد الطالب
حسين عبود الكروط

العام الدراسي

1432 – 1433 هـ
2011 – 2012 م

جامعـــة دمـشـق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
الدراسات العليا

مَنهجُ السَّالِكِ في الكَلامِ على أَلفيَّةِ ابنِ مَالِكٍ

لأبي حيَّانَ الأندلُسيِّ (ت ٧٤٥هـ)

دراسة وتحقيق

القطعة الثانية منه

من نائب الفاعل إلى التمييز

بحث أُعِدَّ لنيل درجة الماجستير في الآداب

بإشراف الدكتور
محمد عبد الله قاسم

إعداد الطالب
محمد حسن الصويلح

العام الدراسي

١٤٣٢-١٤٣٣هـ
٢٠١١-٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يليق بجلاله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا .

ثم أما بعد :

فأبو حيان الأندلسي إمام من أئمة العربية والقراءات في المئة الثامنة للهجرة، وكتابه منهج السالك أثر نحوي جليل عقد فيه العزم على شرح ألفية ابن مالك ، وبسط القول فيها بل هو أجل شروحها وأكثرها استيعابا لمذاهب النحاة وأقوالهم من متقدمين ومتأخرين.. وعلى جلالته وعظيم مقداره من بين شروح الألفية لم ينصرف إليه اهتمام المهتمين إلا طبعة المستشرق " جلايزر" التي لا تتصل بصنعة التحقيق اتصالا ذا بال؛ إذ افتقرت إلى تخريج الآراء والأقوال ، وترجمة الأعلام ، وغير ذلك مما يلزم في صنعة التحقيق، لذا ارتأى قسم اللغة العربية في جامعة دمشق أن يعاد تحقيق هذا الكتاب تحقيقا علميا يعود بالنفع على أهل العربية .

وقد كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أني أتقدم بتحقيق القطعة الثالثة منه ، وهي من باب حروف الجر إلى تمام أفعل التفضيل مع دراسة للكتاب في ضوء هذه القطعة = إلى قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة دمشق للحصول على درجة الماجستير.

وقد قدمت لهذا التحقيق بدراسة جاءت في مبحثين: تحدثت في المبحث الأول عن اسم أبي حيان ، وكتابه منهج السالك ، وزمن تأليف الكتاب ومنهجه فيه، وأسلوبه ولغته

ووقفت المبحث الثاني: على موقفه من الناظم، وأثره في الخالفين ثم خلصت إلى جملة من النتائج .

أما القسم الثاني من هذه الرسالة فقد انصرف إلى النص المحقق من حروف الجر إلى تمام أفعل التفضيل، وقد مضيت في تحقيق النص وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل هذه الصنعة، واعتمدت في إخراج هذا النص على نسختين خطيتين:

النسخة الأولى: محفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم«٧٦»، وهي نسخة مقابلة على النسخة الأصلية في حياة أبي حيان سنة«٧٣٨هـ». اتخذتها أصلاً، ورمزت لها بـ«ج».

النسخة الثانية: محفوظة في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بمصر تحت رقم عام«٤١٦٦»، ورقم خاص«١٣٢٧» كتبت سنة«١١٤١هـ»، ورمزت لها بـ«م».واستعنت بمطبوعة سيدني جليزر المطبوعة في نيوهافن سنة«١٩٤٧م»، ورمزت لها بالرمز«ط».

نسخت الأصل ثم قابلته بالنسخ الأخرى، وزدت في الأصل ما انفردت به النسختان أو إحداهما ، وجعلت ذلك بين حاصرتين ،وأثبت من فروق النسخ ما رأيته جديراً بالذكر منها حتى لا أثقل الكتاب بحواش لا قيمة لها.

أما منهج التحقيق فسرت فيه على النحو الآتي:

فقصدت أول ما قصدت فيه إلى ضبط النص وتحريره وتفقيره وأدائه على معانيه ، وتخليصه من شوائب التصحيف والتحريف ، وتقويم ما ليس بمستقيم من تراكيبه دون المسِّ بجوهره حتى يأتي على صورة مقاربة تقرُّ بها عين المؤلف ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وعمدت إلى ربط قطعتي من الكتاب بكتب أبي حيان الأخرى كالتذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب ، وتذكرة النحاة ، والنكت الحسان والبحر المحيط ، وعارضت هذا الشرح بشروح الألفية الأخرى كشرح المرادي وابن عقيل ، وابن هشام ،وشروح التسهيل المتعددة.

وقد ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب وترجمت المغمور منها؛ لأن كتابه يكاد يغص بالأعلام .

وفي هذه الدراسة عنيت بالحوالة في بسط ما ذكره أبو حيان أو ألم بذكره من مسائل علم العربية على مواضعه من مظان هذا العلم ، وهي كتاب سيبويه، والمقتضب ، والأصول

وكتب أبي علي البغداديات والحلبيات وكتاب الشعر ، والإيضاح ، وكتب ابن جني : الخصائص وسر صناعة الإعراب ، والمفصل وشرحه لابن يعيش ، وأمالي الشجري ، والجنى الداني ، والمساعد ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، وغيرها.

وقد التزمت تخريج شواهد القرآن الكريم من المصحف ، فأثبت اسم السورة ورقم الآية في المتن ، والتزمت تخريج القراءات القرآنية من كتبها كالسبعة ، والحجة للفارسي، والمحتسب، وشواذ ابن خالويه ، والكشف ،وأشرت إلى من قرأ بها.

وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث المعروفة مشيراً إلى الكتاب والباب ورقّم الجزء والصفحة .

و خرجت الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية كالمفضليات والأصمعيات ، والحماسة وشروحها ، وكتب النحو واللغة وغيرها ، وشرحت من ألفاظها ما يحتاجُ إلى شرح مستعينا بمعاجم العربية

وصنعت لقطعتي من الكتاب الفهارس الفنية الشاملة التي تيسر السبيل إليها، وهي فهارس شواهد القرآن ، والحديث ، والشعر والرجز ، وأسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

وقد خلصت من خلال دراستي لأبي حيان وكتابه« منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» في ضوء القطعة التي حققتها من الكتاب إلى النتائج الآتية:

١- كتاب منهج السالك أثر نحوي جليل من آثار أبي حيان عقد فيه العزم على شرح ألفية ابن مالك ، وبسط القول فيها بل هو أجل شروحها وأكثرها استيعابا لمذاهب النحاة وأقوالهم من متقدمين ومتأخرين..

٢- بيّن أبو حيان في خطبة كتابه مقاصد عدة لهذا الكتاب هي بمثابة منهج عام يسير عليه ، والحق أن أبا حيان بقي وفيا لما ألزم نفسه به إلا في مواطن أشرنا إليها .

٣- تنوعت مذاهب أبي حيان في افتتاحه الكلام على أحد أبواب الألفية. فحينا يبدأ بتعريف، وحينا آخر يربط الباب بما سبقه بمقدمة مناسبة، وقد يدلف في الشرح دون ذلك

٤- تعقب أبو حيان ابن مالك في ألفاظ ألفيته فتارة يرى فيها الحشو الزائد ، وأخرى يرى أنه أطلق ، ولابد من التقييد ، أو قيد ، ولابد من الإطلاق ، أو أنه أهمل ، فيستدرك الشيخ عليه ما أنقص.

٥- يستحضر أبو حيان أقوال المتقدمين ومذاهبهم في المسألة الواحدة ، ثم يسوق آراء المتأخرين ، وقد يرجح قولا ما ، أو يكتفي ببسط هذه الأقوال، فلا يعدو أن يكون ناقلا

٦- عوّل أبو حيان في شواهده الشعرية على من يحتج بشعرهم، وثمثل بشعر المولدين كأبي نواس.

٧- في منهج السالك ذكر كثير لأعلام العربية كسيبويه والأخفش والكسائي والفراء، وابن السراج وغيرهم

٨- اتكأ أبو حيان على شروح الجمل في كتابه هذا ولا سيما شرح ابن عصفور ، والبسيط لابن أبي الربيع ، وشرح ابن خروف، وكان معوله الأغزر شرح ابن عصفور ؛إذ كثيرا ما يعرض المسألة ، ويذكر الآراء فيها ، ويقول : وما ذكروه متأوّل . ومصدره فيما يقول شرح ابن عصفور

٩- هناك نقول خفية لم يصرح بها أبو حيان، أو يذكرها تارة ، ويغفلها أخرى ، ومن نقل منهم معاصرون له ، أو شيوخه كالمالقي في رصف المباني ، والأبذي في شرح الجزولية.

١٠- في منهج السالك آراء نحوية لم أقف عليها مما يوحي أن أبا حيان تلقفها من أفواه الشيوخ ،ولم يكن مصدره فيها كتابا ما ، وهذا يدل على كثرة اتصاله بشيوخ عصره.

١١- احتج أبو حيان بالقراءات القرآنية، ولم يقدح في قراءة بل كثيرا ما يلتمس وجها للقراءة التي يقول غيره بشذوذها، واحتج كذلك بالحديث على نحو يسير.

١٢- لم يستطع أبو حيان أن يكبح شهوة صياله وحبه المغالبة؛ إذ نجده يحشد في غير مرة الشواهد القرآنية والشعرية على مراد قد وضح، وأظنه في ذلك يعارض الناظم الذي دأب على مثل هذا. وقد يفعل أبو حيان كل هذا للرد على مخالف.

١٣- لم يكثر أبو حيان من ذكر المصادر التي عول عليها، وأخذ منها . بل إن ذلك منه قليل على خلاف ما نجد عند من تأثر به من الخالفين كالمرادي ؛ إذ نراه كثيرا ما يحيل إلى كتب الشيخ ويسميها.

١٤- لا يكاد أحد من الذين نقلوا عن أبي حيان يذكر كتابه منهج السالك ، وينص عليه كما هو الحال في أخذهم عن الارتشاف والتذييل والإحالة عليهما، وربما يرجع ذلك إلى أن الأخيرين أكثر شهرة، وأقرب عهد بالخالفين من كتابه هذا.

١٥- أن الكتب التي أفاد منها أبو حيان في اعتراضاته كثيرة متعددة ، وهي تنقسم ـ فيما أرى ـ ثلاثة أقسام : كتب استعان بها ونقل منها إلا أنه لم يصرح بأسمائها ولا بأسماء أصحابها ، وكتب أفاد منها بيد أنه لم يصرح بأسمائها وإنما اكتفى بذكر أسماء مؤلفيها ، وكتب أفاد منها وصرح بأسمائها وهذه قليلة بالنسبة إلى النوعين السابقين.

١٦- اتسم أبو حيان بالموضوعية والتجرد من الهوى في رده على أقوال النحاة فعمد إلى استعمال عبارات جليلة رفيعة ترفع فيها عن الإساءة والغمز والثلب كقوله : وقد وهم ابن عصفور، وفي قوله نظر ، وكيف يكون منه ذلك ، وقد أجمع عليه الأئمة الأثبات.

١٧- كان أبو حيان في كتابه منهج السالك ناقلا أكثر منه نحويا مجتهدا منفردا بآراء تجعله صاحب مذهب يتبع

هذه هي السبيل التي آثرت السير عليها في عملي هذا ،فوهبته جهدي وطاقتي، ليستوي علىٰ سوقه ، فإن أحسنت فيه ، فذلك من فضل الله عليَّ ، وإن جانبت الصواب ، فحسبي أني أخلصت النية وبذلت قصارىٰ جهدي وعلىٰ قدر أهل العزم تأتي العزائم.

ولا يسعني في هذه المقدمة إلا أن أشكر أستاذي الدكتور محمد عبد الله قاسم الذي منحني علمه وألهمني حلمه، وحملني علىٰ تجشمِ مذهبه في العمل والمثابرة ، وكان نعم المعلم ، ونعم الراعي لله درّه ، ولله هو، له شكري الأوفىٰ ، وتقديري البالغ ، اللهَ أسألُ له الحفظ والعون والسداد في سائر أمره.

ولست مغادرا موضعي هذا خارجا بشكر أجذم ؛ إذ يأبىٰ عليّ خلقي ووفائي لأستاذيَّ الكريمين الفاضلين الأستاذ الدكتور الجليل مزيد نعيم ، والدكتورة الموقرة منىٰ الحمد أن أفعل ذلك، فلهم ما أسلفت من عظيم التقدير، ووافر الامتنان والمحبة لما بذلا من جهد، وكابدا من مشقة ، وأسرفا من وقت خدمة للعلم وأهله .

والحمد لله رب العالمين

المبحث الأوَّلُ

اسمه:

هو[1] محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّانَ، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجَيَّانيُّ النِّفْزي.

اسم الكتاب ونسبته إلى أبي حيَّان.

كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك من الآثار الجليلة لأبي حيان الأندلسي، ونسبتة إليه نسبة ثابتة قاطعة لايداخلها أيُّ ريب، ولايصرفنا عن القول بها والتعويل عليها صارفٌ، وذلك لجملة من الأمارات والقرائن التي طالما انتهجها كبارُ المحققين عند التصدي لنسبة كتاب إلى مؤلف ما أونفيها.

(١) أوفى ترجمة للرجل تراها في الدراسة التي صنعها أستاذي المفضال الدكتور مُحَمَّدُ عَبْدُ اللهِ قَاسِم في أطروحته لنيل درجة الماجستير بعنوان: دراسة البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) مع تحقيق قطعة منه [من الآية١٤٣ إلى الآية ٢١٦ من سورة البقرة]. ص ٢

وانظر ترجمته في مقدمة البحر له ١/ ٦، والوافي بالوفيات٥/ ٢٦٧، وأعيان العصر ٥/ ٣٢٥، ومعرفة القراء الكبار٧٢٣، وطبقات الشافعية الكبرى٩/ ٢٧٩، وطبقات الشافعية للإسنوي ٤٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥، والدرر الكامنة ٥/ ٧٤، والبداية والنهاية ٧/ ٦٣٠، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١١٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٣٠، وأبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ٢٩، وأبو حيان النحوي للدكتور عبد اللطيف الخطيب١٦، وأبو حيان وتفسيره في البحر للدكتور بدر الدين بن ناصر البدر١٧، ومقدمات محققي كتبه: التذييل والتكميل، والارتشاف، وتذكرة النحاة، والنكت الحِسان، ومنهج السالك، وتقريب المقرب.

وقد ذكر أستاذي الدكتور محمد قاسم هذه المصادر، أو زاد في دراسته المذكورة آنفاً حتى أعيا كل قائل عن القول، وأراح كل ذي شهوة صِيالٍ عما يروم ويبغي من صيالِهِ، فحق له أن يقال فيه: قطعت جهيزة قول كل خطيب.

وأوّل ما نذكر من هذه الأمارات قولُه في مقدمة الكتاب: " ولَّمافتحتُ بهذالكتابِ مِن مُقفَلِ هذه الألفيَّةِ مُرْتَجاً، وأوضحَتُ به لسالكي هذا الفنِّ مَنهَجاً، سميّتُه بــ"**مَنهَجِ السَّالِكِ في الكلامِ على ألفيَّةِ ابنِ مالك**"، ومِن اللهِ نسألُ العونَ على ذلك والتّأييدَ، ونرجو منه الحُسنى والمزيدَ، لاربَّ غيرُهُ ولامَرجوَّ إلّاخيرُهُ". [1]

وقد جاء ذكر الكتاب أيضا في مَعْرِضِ الحوالة عليه في كتبه الأخرى كالتذييل[2]، وفيه: " وقوله: وخِلتُكَهُ –يريد ابن مالك– يعني إذا كان الثاني مفعول أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزَه عن الفعل منصوب آخر، وهذا الذي ذهب إليه في اختيار الانفصال في مثل هذا قد خالفه في الألفية التي له، قال:

كذلك خِلْتَنيه اتصالا   أختارُ، غيري اختارَ الانفصالا

قال الشيخ: وقد رددنا عليه في كتابنا الموسوم بـ " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" [3].

وجاء ذكر كتابه في الارتشاف أيضا[4]، وفيه قوله: " وقد ذكرت في كتاب منهج السالك[5] أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة لعل، ومنه ﴿ وما يدريك لعل الساعةَ تكون قريبا﴾[الأحزاب: ٣٣]، وأحال الشيخ عليه أيضا في تفسيره الجهير البحر المحيط[6] الذي اشتمل

(١) منهج السالك ٢

(٢) التذييل ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩

(٣) منهج السالك ١٨، وفيه ردُّ الشيخ على الناظم بما نص عليه سيبويه من أن الانفصال هو الوجه، قال في الكتاب ٢/ ٣٦٥: " وتقول: حسبتك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتُنِيه، وحسبتُكَهُ قليل في كلامهم".

(٤)٢١١٦

(٥) منهج السالك

(٦) ١/ ٤٠٣

على جملة صالحة من مسائل النحو والقراءات واللغة، فقال أبو حيان في جملة ما قاله من كلامه على لولا: " لولا حرف تحضيض كهلاّ، ويجيءُ بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء، وبالابتداء عند البصريين، والخبرُ محذوفٌ عند جمهورهم. . . وفيه تفصيلٌ في منهج السالك(١) من تأليفنا". وجاء ذكره في غير ما موضع من هذا الكتاب(٢)، وذكره أبو حيان في نص إجازته(٣) لتلميذه الصفدي.

أ- زمن تأليف الكتاب.

لم نقف على أي دليل في نص المخطوط يحدد زمن تأليف الكتاب بدقة إلا ماكتبه الناسخ على هامش النسخة الجزائرية(٤) قال: " قابلته بالأصل المُنْتَسَخِ منه فصحَّ، وكَتَبَ كاتبه عبد الرحمن لَطَفَ الله له: إلى هنا انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبع مئة»".

وقول الناسخ: " إلى هنا" يعني إلى ما انتهى إليه الشيخ في أفعل التفضيل؛ لأن الكتاب لم يستوف شرح الألفية تامة.

وكذلك لم يذكر من ترجم لأبي حيان كتابه " منهج السالك" إلا ماذكره تلميذه الصفدي من أنَّ المنهج لم يكن كاملاً حتى سنة «٧٢٨هـ» يقول: (٥)" ومما لم يكمل تصنيفه إلى

(١) منهج السالك ٢٣٤

(٢)) ١/ ٤٥٨، ٢٩٩، ٢/ ٥٣، ١٣٦

(٣)) أعيان العصر ٥/ ٣٤٦

(٤)) [ب/ ٢٨٤]

(٥) نكت الهميان ٢٨، وأبو حيان النحوي ١٢٥-١٢٦.

سنة ثمان وعشرين وسبعمئة حسب ما كتب به خطه لي"مَسْلَكِ الرُّشْدِ في تَجْرِيْدِ مَسَائِلِ نهاية ابن رُشد»، و« كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك".

وهكذا نجد أنفسنا أمام قرائن لاتحدد لنا زمنا دقيقا لتأليف الكتاب إلا أننا نستطيع الاستئناس ببعض الإشارات التي يمكن أن تجعلنا نقترب ولو قليلا مما نروم ونتوخى، وهي:

١) ترحم أبو حيان على شيخه علي بن محمد بن علي بن يوسف أبي الحسن المعروف بابن الضائع المتوفى ٦٨٠هـ

٢) ترحم أبو حيان على شيخه محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس المتوفى ٦٩٨هـ

٣) ترحم أبو حيان على شيخه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي الغرناطي المتوفى ٧٠٨

تقودنا الإشارة الأولى إلى القول: إن أبا حيان ألّف كتابه منهج السالك بعد عام ٦٨٠ هـ دون أدنى شك فيما نقول ونزعم.

وتقودنا الإشارة الثانية إلى قول قد يقترب من الصواب كثيرا، وهو أن أبا حيان قد يكون عقدَ العزمَ على شرحِ ألفيّة بلديِّهِ ابن مالك في هذا السفر العظيم بعد عام ٦٩٨ هـ؛ إذ نجده يترحم على شيخه ابن النحاس في الأبواب الأولى من الكتاب، قال في باب الموصول: " ونقل لنا شيخنا أبو عبدالله بن النحاس الحلبي رحمه الله، وهو كان نحوي الديار المصرية أنه حُكي إعرابُ ذَوَات هذه إعرابَ سلمات، قال: " وهذا غريبٌ، والمعروفُ البناءُ على الضّم ". (١)

(١) منهج السالك ٢٨

وتقودنا الإشارة الثالثة إلى القول بأن أبا حيان استمر بتأليف المنهج إلى ما بعد ٧٠٨، وهي سنة وفاة شيخه أبي جعفر ابن الزبير، ثم بدأ بتاليف كتابيه" التذييل والبحر" سنة (٧١٠هـ).

فالرَّاجح أنَّ زمن تأليف الكتاب يتراوح بين عامي «٦٩٨هـ »، و« ٧١٠هـ».

ت- موضوع الكتاب وغرضه.

كتاب منهج السالك كتاب في النحو والتصريف عقد أبو حيان فيه العزم على شرح ألفية ابن مالك معينه على ذلك همة عالية ونفس وأيما نفس؛ إذ حشد في هذا الكتاب أراء الأجلاء المتقدمين من أرباب هذه الصنعة، وأتى على ذكر أقوال المتأخرين من سابقيه ومعاصريه.

وقد بين الشيخ في مقدمة كتابه هذا غرضه منه بقوله: " فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبدالله محمد بن مالك الجياني المولد الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة:

<u>المقصد الأول</u>: تبيين مقيد أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصص عممه، ومعين أبهمه، ومفصل أجمله، وموجز طوله.

<u>المقصد الثاني</u>: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنه يذكر حكما وقع الاتفاق عليه، والإجماع، ويردفه بآخر. . .

<u>المقصد الثالث</u>: حل مايهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها، وفتح مايلبس من مقفلاتها، ولم أقصد التكثير من الكلام، ولا التمثيل لماوضح، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد". [(١)]

<u>منهج أبي حيان في الكتاب</u>

(١)) منهج السالك ١

رسم أبو حيان في خطبة الكتاب ملامح شبه تامة لمنهجه، وذلك في كلامه على الغرض من تأليف الكتاب، ويكاد أبو حيان يكون وفيا لما رسمه، وألزم نفسه به إلا في مواضع سنأتي على ذكرها إن شاء الله.

- منهجه في ذكر أبيات الألفية:

التزم أبو حيان ذكر أبيات الألفية كاملة في كتابه؛ إذ يبدأ بإثبات بيت أو بيتين أو مايزيد، ثم يتبع ذلك بتعريف، أو يبدأ بشرح كلام الناظم، أو يعمد إلى ربط الباب بما قبله بمقدمة مناسبة، أو غير ذلك مما يوضح كلام الناظم.

مثالُ الأول: قولُه في تعريف الإضافة: " الإضافة في اللغة الإمالة، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت، وأضفت ظهري إلى الحائط أملته إليه. . . وحدُّها أن نقول: نسبةٌ بين اسمين تقييديةٌ توجبُ لثانيهما الجرَّ أبدا". (١)

ومثالُ الثاني: قولُه في باب المضاف إلى ياء المتكلم: " يقول: إذا أضفت إلى ياء المتكلم كسرت آخر المضاف، وذلك نحو قام غلامِي، ومررت بغلامِي". (٢)

ومثالُ الثالث: قولُه في باب إعمال المصدر: " لمّا فرغ المصنف من ذكر المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات أخذ يذكرُ ما يعمل عمل الفعل، فبدأ بالمصدر". (٣)

ويعمد أبو حيان إلى تجزئة أبيات الألفية، ثم يُتْبِعُها بتعليق يبْسطُ فيه الأقوال المتعددة في المسألة إما أعوزه إلى ذلك عَوَزٌ، وإلا فهو من ذلك بحلٍّ.

مثالُ الأول: قوله في حروف الجر معلقا على قول الناظم:

---

(١) النص المحقق ١٢٥.

(٢)) النص المحقق٢٥٢.

(٣)) النص المحقق٢٧٠.

والتاء لله ورب

قال: "نحو قوله تعالى ﴿ وتالله لأكيدنَّ أصنامَكم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وماروي من قولِ العرب: تربِّ الكعبة، أي ورب الكعبة، وهو من الندور بحيث لا يعتد به، ثم يأتي بعد ذلك على ذكر مذاهب النحويين فيما تقدم، وقد يصحح مذهبا ما منها. [(١)] ومثال الثاني قوله في أفعل التفضيل معلقا على قول الناظم:

مِنْ

قال: " يعني من الداخلة على المفضل عليه، فإنَّ أفعل التفضيل إذا بُني من فعل يتعدى تعدى بها مجرَّدا، ومضافا، ومعرفا بالألف واللام، فتقول: زيدٌ أقربُ من الخير من زيد، وزيدٌ أقربُ الناس من الخير، وزيدٌ الأقربُ من الخير. [(٢)]

منهجه في عرض الشواهد:

الآيات القرآنية:

ساق أبو حيان كثيرا من الآيات القرآنية شواهد يدلل بها على صحة مذهب ما أو عدم جوازه، ويتفاوت هذا الاستشهاد والحضور الغزير للقرآن على حسب موضوع الباب وطوله، فنجده يكثر الاستشهاد بالقرآن في باب مثل حروف الجر حيث بلغ عدد الآيات المستشهد بها في هذا الباب ما يقرب من مئة آية.

وقد دأب أبو حيان على تقديم الشاهد القرآني أوّلا، قال في كلامه على (مِنْ): " وزعم بعضهم أنها تكون للفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله تعالى﴿ والله يعلم

---

(١)) النص المحقق ٢٣.

(٢)) النص المحقق٦١٨.

المفسِدَ من المصلحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقوله تعالى﴿حتى يميزَ الخبيثَ من الطيب﴾[آل عمران: ١٧٩]، وقال الشاعر:

ولمْ تَرَهُ قابلا للجميلا ولا عرفَ العزَّ من ذُلِّه(١)

وقالَ في موضع آخر في كلامه على معاني (عن): " ان تكون بمعنى (بعد)، واستدل من أجاز ذلك بقوله تعالى﴿عمَّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين﴾[المؤمنون: ٤٠]، أي بعد قليل، وقال تعالى﴿ لتركَبُنَّ طبقا عن طبق﴾[الانشقاق: ١٩]، أي بعد طبق، وقال الراجز:

ومَنْهَلٍ وردْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ (٢)

وعوّل أبو حيان في إثبات معاني حروف الجر على الاستشهاد بالقرآن كثيرا دأبه في ذلك دأبُ الكوفيين كما أشار هو إلى ذلك في غير ما موضع من هذا الباب، ومن جملة ذلك قوله: " وقال الكوفيون معنى قوله تعالى﴿ عينا يشرب بها عباد الله﴾ [الإنسان: ٦]، أي منها، وقد استدل من أثبت للباء هذا المعنى بقول العرب: أخذت بثوب زيد. (٣)

وقد اكتفى الشيخ بذكر جزء من الآية مما فيه موضع الشاهد، أو ما يصلح المعنى المراد إلا به، والشواهد على ذلك كثيرة، قال تعالى﴿وامسحوا برؤوسكم﴾[المائدة: ٦](٤)، وقوله تعالى ﴿ من لدن حكيم﴾[النمل: ٦] ، وقوله تعالى﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ [الكهف١٨]

القراءات القرآنية:

(١)) النص المحقق ٣٨.

(٢))النص المحقق ٨٣

(٣) النص المحقق٦٩.

(٤) النص المحقق ٦٩

إن موقف أبي حيان من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته لم يكن يختلف فيها عن السابقين عليه الذين كان القرآن ملءأسماعهم وأبصارهم فهو دائم الاحتجاج بالقرآن لا يدير وجهه عنه.

أما موقفه من قراءاته فلم يتشدد تشدد البصريين الذين أعرضوا عن القراءات التي خالفت أقيستهم وقواعدهم، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك، فيعتد بالشاذ منها، ويقيس عليه، ففي كلامه على زيادة (من) بعد (هل)، قال: " وزعم بعضهم أنها زيدت للحال، وجعل من ذلك قراءة من قرأ ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياء﴾[الفرقان: ١٨]، أي نتخذ من دونك أولياء. فأولياء عنده حال دخلت عليه من زائدة، ويمكن تأويله. [(١)]

وقال ابن جني في المحتسب: " أما إذا ضمت النون فإن قوله ﴿من أولياء ﴾في موضع الحال، أي ماكان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء، ودخلت من زائدة لمكان النفي كقولك: اتخذت زيدا وكيلا". [(٢)]

فنجد أن أبا حيان يذكر القراءة من غير طعن ولا قدح بل يلتمس لها وجها ما استطاع إلى ذلك سبيلا في حين يذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تخطئة القراءة، يقول: "وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنما كانت خطأ؛ لأن (من) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحد وليا، ولا يجوز ما اتخذت أحدا من ولي". [(٣)]

---

(١)) النص المحقق ٤١

(٢)) المحتسب٢/ ١٢٠

(٣)) معاني القرآن ٤/ ٦٠

وقال عن سكون الياء في المقصور كقراءة من قرأ ﴿ومحيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في الوصل: "إنها من إجراء الوصل مجرى الوقف.

وذهب الفارسي إلى أن هذه القراءة شاذة، قال في الحجة: " بإسكان الياء في﴿ محيايْ﴾ شاذ عن القياس والاستعمال. فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تجده في نثر ولا نظم". [1]

ولايجوز حذف النون من المثنى والمجموع إلا في شذوذ كقراءة أبي السمال العدوي﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب. قال أبو زيد لحن أبو السمال في هذا الحرف بعد أن كان فصيحا.

قال الشيخ: " ولاينبغي أن يحمل على اللحن؛ لأن غيره قد قرأ﴿ غير معجزي اللهَ﴾[التوبة: ٢]، بنصب الجلالة، وقرأ الأعمش ﴿وماهم بضارِّي به من أحد إلا بإذن الله﴾ [البقرة: ١٠٢][2]

الحديث الشريف:

تباين موقف النحاة من الاستشهاد بكلام النبي صلى الله عليه وسلم [3]، فأجازه ابن مالك مطلقا، و منعه أبو حيان، وشيخه ابن الضائع، وحجة المانعين أن رواة الحديث جوّزورا روايته بالمعنى، ثم إنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب.

---

(١)) الحجة ٣/ ٤٤٠

(٢)) النص المحقق ١٦٠

(٣)) بسط الكلام في هذه المسألة البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ١/ ٩ –١٥، وانظر دراسة البحر المحيط ١٢١

وقد تمسك أبو حيان في منعه الاحتجاج بقول سفيان الثوري: " إذا قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت قلا تصدقوني، فإنما هو المعنى. وقال أبو حيان: " ومن نظر أدنى نظر علم علم اليقين أنهم يروون بالمعنى. (1)

والحق أن أبا حيان استشهد بالحديث النبوي في إثبات مسائل في اللغة العربية مع إخراج الحديث من دائرة الاحتجاج على أن احتجاجه بالحديث لم يتسع فيه، ويبقى قليلا إذا ما قورن بما احتج به من كلام الله تعالى، وكلام العرب شعرهم ونثرهم. (2)

فمن الأحاديث التي احتج بها أبو حيان في كتابه ماذكره في كلامه على (لام الجر)، وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (على)، قال تعالى ﴿ يخرون للأذقان﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا﴾ [الصافات: ١٧١]، ﴿ولهم اللعنة﴾[الرعد: ٢٥]، وفي الحديث: " اشترطي لهم الولاء الذين أسلموا للذين هادوا". (3)

ونجده في موضع آخر يذكر جملة من الأحاديث مستشهدا بها على غير دأبه فمن ذلك قوله في الكلام على الصفة المشبهة باسم الفاعل: " وإن لم تكن الصفة مقرونة بـ(ال)، نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُه فالرفع، ويجوز النصب والخفض في ضرورة الشعر، هذا مذهب سيبويه، ومنع المبرد النصبَ والخفضَ مطلقا.

وأجاز الكوفيون وابن الأنباري ذلك في النظم والنثر. . . فمن شواهد الجر ماروي في الحديث: " أعور عينِه اليمنى"، و"صفرٌ وشاحِها"، و" صفر ردائِها". (4)،

(1)) أبو حيان النحوي ٤٣٢، ودراسة في البحر المحيط ١٢٣

(2)) دراسة في البحر المحيط ١٢٤

(3)) النص المحقق٥٦.

(4)) النص المحقق ٤٦٣.

وإن لم يكن ثمة شاهد قرآني فقول العرب سابقٌ الحديثَ، قال في كلامه على التعجب من السواد والبياض قال: " وقالت أم الهيثم: هو أسود من حنك الغراب"، وفي الحديث في صفة جهنم: " لهي أسود من القار". [١]

والذي نخلص إليه:

١) كان أبوحيان يستشهد بالحديث، ولاسيما إذا جوّز ذلك الكوفيون، فكأنه يطمئن إلى جانبهم وكذا كان يفعل في الاستشهاد بالقرآن، ولا سيما في حروف الجر

٢) جاء استشهاده بالحديث قليلا وتاليا القرآن، ثم يليه الشعر، ويتقدمه قول العرب.

٣) جلُّ الأحاديث التي استشهد بها أبو حيان أحاديث صحيحه[٢]

الشعر: الشعر ديوان العرب، قيد مآثرهم وحفظ أنسابهم، وذكر أيامهم، وصحبهم في غدوهم ورواحهم، ونقل لغتهم، والشيخ إلى جانب اشتغاله بالنحو والتفسير واللغة كان شاعرا ، فلا غرابة في أن يكون محفوظه الشعري وافرا سواءٌ ما يتصل بشواهد العربية أو غيرها؛ إذ أودع أبو حيان القسم الثاني من كتابه مايزيد على خمسمئة بيت شعري، وفي باب حروف الجر وحده ما يقرب من مئة وثلاثين بيتا، وفي باب الإضافة مثل ذلك، وهذا كم من الشعر كثير وغزير يفوق ما نراه ماثلا في كتب شيوخه كالأبذي وابن أبي الربيع، أو ممن نقل من تآليفهم كابن عصفور وابن الناظم، وأظنه بذا الصنيع يجاري الناظم

أما شواهد العربية فهي شواهد احتجاجية، وأصحابها من شعراء الجاهلية، وصدر الإسلام والعصر الأموي، وأكثرها دائر في كتب العربية، وبعضها مما أنشده المفضل الضبي في

(١)) النص المحقق ٥٠٤

(٢)) النص المحقق ٢٣٦

المفضليات(١)، وبعضها في الأصمعيات(٢)، وبعضها في ديوان الحماسة لأبي تمام (٣)، وغير قليل منها مما جاء في متون ابن مالك (٤)،

وكان أبو حيان يورد البيت بتمامه، وهو الغالب على صنيعه في الشعر، وقد يقتصر على عجزه حينا (٥)، وعلى صدره حينا آخر(٦)، وقليلا مايعزو الشعر إلى أصحابه(٧)، دأبه في ذلك دأب المشتغلين بالنحو واللغة.

وقد خالف أبو حيان منهجه الذي نص عليه في خطبة الكتاب؛ إذ ذكر أنه سيوجز إذا وضح المراد وبان غير أنه ساق جملة من الأبيات تباعا ليدلل على مراد مفهوم لم يقع فيه اختلاف. وأحسب أن هذا منه شهوة صيال، ومغالبة مقصودها مجاراة الناظم، قال في كلامه على (عن): " أن تكون بمعنى بعد واستدل من أجاز ذلك بقوله تعالى﴿عما قليل ليصبحن نادمين ﴾ [ ]، وقال الراجز:

ومنهل وردته عن منهل

وقال الشَّاعرُ:

ويضحي فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وقال الأعشى:

---

(١)) النص المحقق ٤٧٨

(٢)) النص المحقق ٦٠

(٣)) النص المحقق ٤٩٠.

(٤)) النص المحقق ٢٣٩.

(٥)) النص المحقق ٨٤

(٦)) النص المحقق ٣٣٤

(٧)) النص المحقق ٣٢٧.

لئِنْ مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة لاتُلْفِنَا بدماء القوم ننتقل

وقال الآخر:

قربا مربط النعامة مني لقحت حرب وائل عن حيال

أي بعد منهل، وبعد تفضل، وبعد غب، وبعد حيال(1)

وقد يسوق شواهد غفيرة أيضا و لاسيما إذا كان مايستشهد له مدفوعا عند بعضهم، من ذلك أنه استشهد بطائفة من الشعر على جواز عمل اسم الفاعل موصوفا، وهو مذهب الكوفيين، والمنع مذهب البصريين والفراء، قال: " وذهب باقي الكوفيين إلى جواز إعماله، وإن اتصلت به صفته، واستدلوا على جواز ذلك بالسماع، قال الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المباين

وقال آخر:

وراكضة ما تستجن بجنة بعير حلال غادرته مجعفل

وقال آخر:

وقائلة تخشى عليّ أظنه سيودي به ترحاله وجعائله(2)

وبالجملة قصر أبو حيان استشهاده على شعر عصر الاحتجاج، وكانت مادة الشعر عنده غزيرة، وربما نسب بعض الشعر إلى أصحابه.

أقوال العرب وأمثالهم:

(1)) النص المحقق ٨٤.

(2)) النص المحقق ٣٣٤

استشهد أبو حيان بكثير من أقوال العرب وأمثالهم والأساليب النحوية الدائرة في كتب العربية، نحو: إنه لمنحار بوائكها، وأنت غيوظٌ ماعلمت أكابد الرجال، وأما العسل فأنا شراب[1]، ويارب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه. [2]

ومما أورد الشيخ من أمثالهم مستشهدا به على مسائل العربية أشغل من ذات النحيين، وأحمق من هبنقة، وأزهى من ديك، وأفلس من ابن المذلق، وأسود من حنك الغراب[3]. ومن النماذج النحوية كل شاة وسخلتها [4]، ومررت برجل معه صقر صائدا به غدا. [5]

وجاء استشهاده بلغات العرب قليلا، ومنه ما ذكر أن كسر ياء المتكلم بعد ياء الألف لغة بني يربوع، قال: " وقد كسرها بعض العرب بعد ألف المقصور، قال: عصايِ، وقرأ بها الحسن، وأبو عمرو بن العلاء في شاذة، كما كسرها بعض العرب حين يدغم فيها ككسرهم إياها إذا أضيف إليها الجمع الذي على حد التثنية، وبذلك قرأ حمزة﴿بمصرخيِّ﴾[إبراهيم: ٢٢]، نقل ذلك أبو عمرو والفراء وقطرب، وقال: إنها لغة بني يربوع. [6]

وقال في موضع آخر: " لغة هذيل قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في الياء قرأ الحسن﴿ يا بشريَّ﴾ [يوسف: ١٩]، وقرأ ﴿فمن تبع هُديَّ﴾ [البقرة: ٣٨]، وقال بعض هذيل:

سبقوا هَوَيَّ وأعنقُوا لهواهمُ فَتَخُرِّمُوا ولكل جنبٌ مصرعُ

<u>أسلوب أبي حيان ولغته في الكتاب</u>

---

(١)) النص المحقق ١٤٥ –١٤٧

(٢)) النص المحقق ١٢٨

(٣)) النص المحقق٣٤١

(٤)) النص المحقق ١٠٣

(٥)) النص المحقق١٢٨

(٦)) النص المحقق ١١٤، وانظر ١١٨

عمد أبو حيان إلى استعمال لغة علمية واضحة بعيدة عن التكلف والبيان غير أن حشده الآراءَ والأقوالَ في المسألة الواحدة قد يعسر على القارىءإدراك المعنى المراد بسهولة على خلاف مانجد في كتب الناظم نفسه، و من تصدّى لشرح الألفية أو التسهيل، أو حتى في الكتب التي نقل منها أبو حيان ككتب ابن عصفور، وابن أبي الربيع.

وقد وقع بعض الاستعمالات في لغة أبي حيان خالف فيها الصحيح من ذلك قوله في أفعل التفضيل: " وإذا أضيف أفعل إلى معرفة فإما أن ينوى فيه معنى من، أو لا ينوى". [(١)] والوجه أن تكرر(إما)؛ إذ هي لغة التنزيل﴿إمّا أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا﴾[الكهف: ٨٦]، واستخدم فقط، والوجه فحسب.

مصادر الكتاب:

عوّل أبو حيان في صناعة كتابه " منهج السالك" على طائفة عظيمة من أمهات كتب العربية في النحو واللغة والشعر.

وقد غص متن الكتاب بنقول غفيرة عزيزة عن كتب جليلة سلم بعضها، وعدا الدهر على بعضها. بل ألفّت هذه النقول الجزء الأكبر من الكتاب حتى إنك لتجد الصفحة الواحدة مكتظة بالأراء، والمذاهب، والشعر.

عزا أبو حيان أكثر مانقله إلى أصحابه، غير أنه ساق في مواطن عديدة من كتابه نقولا جاوزت صفحة كاملة من غير عزو

وقد اعتمد أبو حيان في إقامة متن كتابه على كتب المتقدمين، والمتأخرين إلى حين عصره، وجاء كتاب سيبويه، وكتب النحاة حتى المئة الرابعة في طليعة مصادر الكتاب، ثم كتب الناظم، وكتب نحاة الأندلس وغيرهم، وبعض الأراء المتفرقة التي تلقفها من أفواه أصحابها.

(١)) النص المحقق ٦١٩.

ومنهج أبي حيان في النقل عن المتقدمين قائم على ذكر آرائهم، وذلك لأن مظان هذه الأقوال معلوم بيِّنٌ إلا ماندر غير أن ذلك منه ليس مطردا، فقد يأتي على ذكر القول ومحله، كأن يقول: وقد نص على ذلك الفارسي في بغدادياته، أو أنشد أبو علي في التذكرة، ، وقد يذكر اسم من ينقل عنه في موضع، ثم يكتفي بذكر كتاب مشهور من كتبه في موضع آخر، كقوله: وقال أبو بكر الأنباري، ثم يقول في موطن آخر: قال صاحب الواضح، وقد يذكر من ينقل عنه واسم كتاب اشتهر به، كقوله: ذهب إلى ذلك أبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق، أو أشفى الكلام على ذلك ابن معزوز في كتاب "رد الشارد"، أو ذلك قول ابن طلحة في "كتاب الدلالة "، وقد يذكر الكتاب من غير اسم صاحبه كقوله حكاه عنهم صاحب المقنع، وهذا منه عندما يكون الكتاب أعرف من أن يعرف، وأشهر من أن يسوق كلاما على موضوعه، واسم مؤلفه

ومثل ذلك كان دأبه في النقل عن كتب اللغة والشعر وغيرها كأن يقول: حكاها يعقوب في إصلاح المنطق، أو حكى أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي في كتاب "أيمان العرب"

ويكاد أبو حيان يعرض الأقوال في المسألة وَفْقا لتسلسلها الزمني يقول في كلامه على الصفة المشبهة: " وتلخص من هذا أن هذه الصفة إذا كانت مما يجمع جمع تكسير، وجمع سلامة، وكان المعمول جمعا ثلاثة مذاهب: أحدها: أن يكون التكسير أولى من الإفراد، وهو نص سيبويه في بعض نسخ الكتاب، ومذهب المبرد، واختيار أبي موسى، وهذا الناظم في التسهيل، والثاني: أن يكون الإفراد أولى من التكسير، وهو مذهب الجمهور، واختيار الأستاذ أبي علي الشلوبين، وشيخنا أبي الحسن الأبذي".

وقد ارتأيت أن أصنف هذه المصادر التي عوّل عليها أبو حيان وفقا لموضوعها:

كتب النحو والصرف:

وأجلها وأولها كتب الرعيل الأول من أرباب هذه الصناعة ككتاب سيبويه(١٨٠هـ) الذي يمتد أثره على أكثر أبواب الكتاب وفصوله ومسائله وشواهده، مما يدل على إحاطة المؤلف بكتاب سيبويه، وإدراكه لمراميه، وفهمه لغوامض الكتاب التي دقت على كثير من العلماء، لذلك نرى أن أبا حيان لا يكتفي بسل المادة العلمية من كتاب سيبويه، بل يعرضها على أقوال النحاة ثم يناقشها، ثم يخرج بنتيجة المناقشة التي غالبا مايرجح فيها مذهب سيبويه، وقد يرجح غيره، وهذا منه عزيز نادر

وفي الكتاب أيضا نقول غير قليلة عن الأوسط والكبير للأخفش، والمقتضب، والأصول، والجمل ثم تأتي تالية لها نقوله من كتب أبي علي الفارسي كالشعر، والإيضاح، والحلبيات، والبصريات، والعضديات، والتذكرة، ولا يخفى ما نقله أبو حيان من شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي؛ إذ كثيرا ما أتى على ذكره، وكذلك عوّل على كتب أبي عثمان ابن جني، وفي طليعتها الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والتمام، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة

وتهجع في كتاب الشيخ أراء كثيرة لمتقدمي النحاة، رؤوس المدارس النحوية كالكسائي، والفراء، والأخفش، وهشام بن معاوية الضرير والجرمي، والمازني، ويونس بن حبيب، وكذلك ركن الشيخ كثيرا إلى شروح الجمل يأتي في أولها شرح الجمل لابن عصفور، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، وشرح الجمل لابن خروف، وغيرها، وتناثرت في

متن الكتاب أسماء لكتب لم تصل إلينا ككتاب الدلالة لابن طلحة، ورد الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة، والواضح لابن الأنباري، والتمهيد لابن بطّال، وغير ذلك

كتب إعراب القرآن

عوّل أبو حيان على كتب معاني القرآن وأعاريبه التي كانت تعنى ببعض مسائل العربية، أو عند كلامه على قراءة من القراءات، والنقول عن هذه الكتب غير صريحة، ولم يحل عليها الشيخ كعادته في الإبهام، ومن هذه الكتب: معاني القرآن للأخفش، والفراء، والزجاج، والنحاس، وكتب القراءات ككتاب الحجة للفارسي، والكشف، والسبعة، وغيرها

كتب اللغة :

أفاد أبو حيان إفادة كبيرة من كتب اللغة ، واستعان بشواهدها، وأخذ آراء أصحابها ، وفي مقدمة هذه الكتب أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ) ،، والنوادر لأبي زيد(ت والفصيح لثعلب (ت٢٩١ هـ) ، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤ هـ)، مقاييس اللغة لابن فارس(ت٣٩٥ هـ) ، والمخصص لابن سيدا(ت٤٥٨ هـ) ، وجمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، وغير ذلك .

المبحث الثاني

موقفه من الناظم:

لم يقتصر موقف أبي حيان من الناظم على جملة الآراء والأقوال، بل تجاوز ذلك إلى تعقبه في ألفاظ ألفيته فيما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو، وانطوت عليه من القصور، وماذلك من أبي حيان طعن في الناظم وثلب له وغمز من قناته، بل إن أبا حيان يقبل منه ذلك، ويلتمس له العذر، قال في مقدمة كتابه هذا: "ولعله ما عرض في هذه الأرجوزة ما رض حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق مجال الشعر، وامتيازه بالكلفة دون النثر فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل، ويسلك الحزن، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد، وإلا فما احتوت عليه من السهو، وما اشتملت عليه من الحشو يأبى أن يكون صادرا عن بادىء في النحو. بله إماما تضوّعُ برياه المجالس ويبأى برؤياه المجالس وماحداني-يعلم الله-على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقوب المهتدين فإنه ينقل الإنسان منها حكما فاسدا يظن أن صحيح ومرجوحا. . . فيبني عليه فهما في كتاب الله والسنة النبوية، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية".

وخلاصة القول أنه يمكن أن نجمل موقف أبي حيان من الناظم بعدة نقاط منها

مايتصل بلفظ الألفية: تعقب أبو حيان ابن مالك في ألفاظ ألفيته فتارة يرى فيها الحشو الزائد، وأخرى يرى أنه أطلق، ولابد من التقييد، أو قيد، ولابد من الإطلاق، أو أنه أهمل، فيستدرك الشيخ عليه ما أنقص.

ومما نبه عليه أبو حيان في أرجوزة الناظم:

الإهمال والإغفال لبعض الأحكام في المسائل النحوية:

قال أبو حيان في كلامه على حروف الجر: " وأهمل الناظم ذكر الباء الزائدة، وهي تعمل الجر كما تعمل غير الزائدة، وكان ينبغي ان ينبه على ذلك كما نبه على زيادة من واللام والكاف الزائدة". (١)

وقال أيضا في هذا الباب: " ولم يذكر الناظم من أحكام رب في هذا الباب سوى أنها حرف يجر نكرة ومضمرا قليلا، وتزاد بعدها ما كافة وغير كافة، وأنها تضمر بعد بل والفاء، وشائعا بعد الواو، ونحن نأتي بما في محفوظنا"

وفي كلامه على نعم وبئس قال الشيخ: " ولم يتعرض الناظم للمنصوب بعد حبذا". (٢)، وقال أيضا في هذا الباب: " ولم يتعرض الناظم لمجيء الاسم بعد بئسما ونعم ما". (٣)

الحشو:

قال الشيخ في كلامه على اسم الفاعل بعد قول الناظم:

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف

قال: " معنى هذا البيت أن اسم الفاعل إذا كان صفة لموصوف محذوف عمل كحاله إذا كان موصوفه مثبتا، وكان يغني عن هذا البيت قوله في البيت الذي قبله: أو جاء صفة؛ لأن مجيئه صفة أعم من أن يكون صفة لمذكور أو محذوف".

(١)) النص المحقق

(٢) النص المحقق

(٣)) النص المحقق

[١] قال الشيخ في كلامه على أفعل التفضيل بعد قول الناظم:

وأفعل التفضيل صله أبدا. . . . .

قال: " وقول الناظم: أبدا لا حاجة إلى هذا التقييد؛ لأنه يذكر بعده أنه يضاف إلى مابعده".

الإبهام:

قال أبو حيان في كلامه على حروف الجر بعد قول الناظم:

وزيد في نفي وشبهه فجرْ نكرة كما لباغ من مفر

قال: " وأبهم في قوله: وشبهه، فلا يدرى ماشبه النفي، وإنما يعني به الاستفهام، والنفي". [٢]

أثره في الخالفين.

كان الشيخ أبو حيان إماماً منتفعاً به، اتفق أهل العصر على تقديمه وإمامته، ونشأ أولادهم على حفظ مختصراته، وذهب علماؤهم إلى النظر في مبسوطاته، وكتابه منهج السالك من المصادر المهمة في بابه، وذلك لجلالة صاحبه، ولأنه حشد فيه جل أقوال أئمة العربية، ثم إنه تصدى فيه لشرح ألفية الناظم التي عكف العلماء والطلاب على حفظها، والنظر فيها، وكانت تنضوي تحت ما يسمى النحو التعليمي، وهي لاتزال مادة خصبة يتناولها الباحثون بالدراسة.

وقد ظهر أثر أبي حيان واضحاً جلياً في مؤلفات النحويين من بعده، ولا سيما أولئك الذين تناولوا الألفية بالشرح والتعليق، فقد عولوا على النقل منه في مؤلفاتهم التي تعنى

---

(١)) النص المحقق٦١٢.

(٢) النص المحقق٣٨.

بالألفية، أو الأخرى التي تتصل بتراث أبي حيان بسبب ما، وكان منهم من هو من تلامذة أبي حيان، ومنهم غير ذلك. أما تلامذة أبي حيان فمنهم:

المرادي: هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري المولد المغربي المحتد الفقيه المالكي النحوي اللغوي(ت ٧٤٩) من مؤلفاته: شرح الألفية، و"الجنى الداني في حروف المعاني"، و"شرح التسهيل" وتوضيح المقاصد والمسالك، وقد اهتم المرادي في كتبه بنقل كلام أبي حيان وأكثر النقل عنه ولاسيما من كتابه الارتشاف غير أننا لانستطيع القول: إن هذا النقل أصيل لأن الارتشاف مختصر للتذييل والتكميل، ومادة منهج السالك هي مادتها مع نضج وتوسع في التذييل، واختصار في الارتشاف. لذلك نقول: إن النقل من التذييل والارتشاف هو نقل من منهج السالك إن حصل ثمة تقاطع وتشابه في الأقوال والكلام المساق على المسائل؛ لأنه سابق لهما، ثم إن أبا حيان أوعبهما مافيه، وفيما يأتي أمثلة على تأثر المرادي بشيخة أبي حيان

أ-في باب حروف الجر بعد قول الناظم:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كـ مالباغ من مفر

بعد الشرح الطويل قال: قال في الارتشاف وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف

أقول: قال أبو حيان في منهج السالك: " وفي إلحاق الهمزة بهل نظر". [1]

ب-في باب حروف الجر بعد قول الناظم:

وحذفت رب فجرت بعد والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل

(١) النص المحقق ٣٠

بعد الشرح المطول قال في الارتشاف: " وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء، وبل لنيابتهما مناب رب.

أقول قال الناظم:

وحذفت رب وجرت بعد بل والفاوبعد الواو ذا العمل

قال الشيخ في منهج السالك: "وقد زعم بعض النحويين أنه لاخلاف في أن الجر بعدها وبعد بل بإضمار رب". [1]

في باب الإضافة بعد قول الناظم:

والثاني اجرر وانوِ من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خدا

قال: وفي الارتشاف قال: " والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروا، ولا على نيته ".

قلت قال الشيخ في منهج السالك: " والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروا، ولا على نيته. [2]

ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني الأصل، المصري، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي، ولد سنة ٦٩٨هـ، لازم أبا حيان وكان من أجلّ تلاميذه، له شرح على ألفية ابن مالك مشهور ومتداول يسمى شرح ابن عقيل، وله المساعد على تسهيل الفوائد (ت ٧٦٩) كان ابن عقيل يكثر من النقل عن أبي حيان من غير عزو وتصريح، ومن ذلك موافقته لأبي حيان في:

(١)) النص المحقق ٨٢

باب الإضافة من أن الجار للمضاف إليه هو الاختصاص أو مجرور بالمضاف، قال ابن عقيل: " واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر، وهو (اللام)، أو (من)، أو (في)، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال". (١)

قال الشيخ في منهج السالك: " والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروا، ولا على نيته". (٢)

باب نعم وبئس: في كلامه على جملة نعم وبئس في قول القائل: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، قال: " وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكي كتأبط شرا. فنعم الرجل اسم للمدوح، وبئس الرجل للمذموم، وهما جملتان في الأصل". (٣)

قال الشيخ: " وذهب الكسائي إلى أن قولك: " نعم الرجل، وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا، وبرق نحره. فنعم الرجل عنده اسم للمدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما، وسمي بهما". (٤)

ونقل عنه في موضع آخر من الباب نفسه، قال: " وحكى الفارسي والأخفش في بئس بَيْسَ بفتح الباء، ثم ياء ساكنة، وهو غريب، والأصل بئس، فخففت الهمزة بجعلها بين الهمزة والياء، ثم سكنت بعد التسهيل، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومئذٍ: يومَيْذٍ". (٥)

---

(١)شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣

(٢)النص المحقق ٩٢

(٣)المساعد ٢/ ١٢٠

(٤)النص المحقق٥٤٢.

(٥)المساعد ٢/ ١٢٢

قال أبو حيان: " وحكى الأخفش وأبو علي عن بعض العرب في بئس: بَيْسَ. أصله بئس، فخففت الهمزة بأن جعلت بين الهمزة والياء، ثم سكنت بعد التسهيل، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومئذٍ: يومَيْذٍ". [١]

باب أفعل التفضيل: في كلامه على المطابقة بين أفعل التفضيل المعرف بأل وماقبله في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، قال: " والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصيح في قوله: فاخترنا أفصحهن. قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى، فيقول: فصحاهن". [٢]

قال الشيخ في كتابه: " واختلف مجوزوا الوجهين في أيها هو أفصح، فقيل: المطابقة، ولذلك رد أبو مصور الجواليقي على ثعلب في كتاب الفصيح: فاخترنا أفصحهن، وقال: كان الأولى أن يقول: فصحاهن". [٣]

ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، محمد الدين ناظر الجيش، ولد سنة ٦٩٧هـ، قدم القاهرة، ولازم أبا حيان، من مؤلفاته: «تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد»" امتدح في مقدمته أبا حيان وشرحه للتسهيل ثم ذكر ملاحظاته عليه، وله في ثنايا الكتاب ردود على أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك[٤]. توفي سنة ٧٧٨هـ.

سلك ناظر الجيش منهجاً أثبت فيه كلام ابن مالك، وأبي حيَّان بتمامه ثم يمضي بعد ذلك إلى ذكر آرائه.

---

(١)) النص المحقق ٢٩٣

(٢)) شرح ابن عقيل٣/ ١٨١

(٣)) النص المحقق٦٢٥.

(٤)أبو حيان النحوي ٥٤٢-٥٦١.

حروف الجر: وذلك في كلامه على قولهم: متى كمه، قال: " والصحيح ثبوت ذلك لغة، ثم إن الشيخ ذكر احتمالا فيما استدل به على الجر بـ(متى) وذلك بأن تكون متى بمعنى وسط، فتبقى على ما استقر فيها من الظرفية". (١)

قال أبو حيان: " ونقل بعضهم أن متى تكون بمعنى وسْطَ، وحكى وضعها متى كمه، أي وسط كمه. (٢)

اسم الفاعل: وذلك في كلامه على عمل اسم الفاعل، قال: " إن اسم الفاعل العمل هو المذهوب به مذهب الزمان، فإن الذي لا يذهب به مذهبه يجري مجرى الأسماء الجامدة فلا يعمل، نحو قول الحطيئة:

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله ياعمر

كأنه قال: ألقيت والدهم". (٣)

قال أبو حيان: " واسم الفاعل الذي لم يذهب به مذهب الزمان فإنه يجري مجرى الأسماء، ولا يعمل، وأنشد البيت، ثم قال: كأنه قال: ألقيت والدهم". (٤)

ولايكتفي ناظر الجيش بالنقل الخالص عن الشيخ بل قد ينقل ماقال الشيخ ثم يتعقبه أو يعيد النظر فيما قال، ومن ذلك قوله: " ذكر الشيخ ان ظاهر كلام سيبويه يدل على أن النصب باسم الفاعل أولى من الجر إذا أمكن الأمران، وأن الكسائي يسوي بينهما، قال:

(١)) ناظر الجيش ٦/ ٣٠٥٤

(٢) النص المحقق ٢٠

(٣) ناظر الجيش ٦/ ٢٧١٨

(٤) النص المحقق٣٢١.

والذب يظهر أن الجر بالإضافة أولى؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافةُ، والعمل إنما كان لجهة النسبة للمضارع، فالحمل على الأصل أولى، وهو الإضافة". [1]

قال ناظرالجيش: " وفيما قال الشيخ نظر؛ لأن اسم الفاعل إنما أضيف إلى معموله بعد استحقاقه العمل فيه، ولهذا كانت إضافته لفظية لا تفيد تعريفا. . . وإذا كانت الإضافة إنما هي مقصودة بعد استحقاقه للعمل، فكيف يقال: إنها الأصل". [2]

هذا أمثلة لبعض من تأثروا بأبي حيَّان، وكثير ما هم، ولا يستغرب أن يكون لأبي حيان عدد كبير من التلاميذ، ويعود ذلك إلى أنه كان عالماً كبيراً، وفي علوم متعددة، فكان يقصد في القراءات والتفسير والفقه وعلوم اللغة والأدب وغيرها، كما كان مدرساً في أكبر مساجد القاهرة، يضاف إلى هذا أنه قد طال عمره فزاد انتفاع الناس به، وكثر عدد تلاميذه.

نتائج البحث

١- كتاب منهج السالك أثر نحوي جليل من آثار أبي حيان عقد فيه العزم على شرح ألفية ابن مالك، وبسط القول فيها بل هو أجل شروحها وأكثرها استيعابا لمذاهب النحاة وأقوالهم من متقدمين ومتأخرين. .

٢- بيّن أبو حيان في خطبة كتابه مقاصد عدة لهذا الكتاب هي بمثابة منهج عام يسير عليه، والحق أن أبا حيان بقي وفيا لما ألزم نفسه به إلا في مواطن أشرنا إليها.

٣- تنوعت مذاهب أبي حيان في افتتاحه الكلام على أحد أبواب الألفية. فحينا يبدأ بتعريف، وحينا آخر يربط الباب بما سبقه بمقدمة مناسبة، وقد يدلف في الشرح دون ذلك

٤- تعقب أبو حيان ابن مالك في ألفاظ ألفيته فتارة يرى فيها الحشو الزائد، وأخرى يرى أنه أطلق، ولابد من التقييد، أو قيد، ولابد من الإطلاق، أو أنه أهمل، فيستدرك

(١)) ناظر الجيش ٦/ ٢٧٥٧، والنص المحقق١٥٨، ١٥٩

(٢)) ناظر الجيش ٦/ ٢٧٥٧

الشيخ عليه ما أنقص.

٥- يستحضر أبو حيان أقوال المتقدمين ومذاهبهم في المسألة الواحدة، ثم يسوق آراء المتأخرين، وقد يرجح قولا ما، أو يكتفي ببسط هذه الأقوال، فلايعدو أن يكون ناقلا

٦- عوّل أبو حيان في شواهده الشعرية على من يحتج بشعرهم، وثمثل بشعر المولدين كأبي نواس.

٧- في منهج السالك ذكر كثير لأعلام العربية كسيبويه والأخفش والكسائي والفراء، وابن السراج وغيرهم

٨- اتكأ أبو حيان على شروح الجمل في كتابه هذا ولا سيما شرح ابن عصفور، والبسيط لابن أبي الربيع، وشرح ابن خروف، وكان معوله الأغزر شرح ابن عصفور؛ إذ كثيرا مايعرض المسألة، ويذكر الآراء فيها، ويقول: وماذكروه متأوّل. ومصدره فيما يقول شرح ابن عصفور

٩- هناك نقول خفية لم يصرح بها أبو حيان، أو يذكرها تارة، ويغفلها أخرى، ومن نقل منهم معاصرون له، أو شيوخه كالمالقي في رصف المباني، والأبذي في شرح الجزولية.

١٠- في منهج السالك آراء نحوية لم أقف عليها مما يوحي أن أبا حيان تلقفها من أفواه الشيوخ، ولم يكن مصدره فيها كتابا ما، وهذا يدل على كثرة اتصاله بشيوخ عصره.

١١- احتج أبو حيان بالقراءات القرآنية، ولم يقدح في قراءة بل كثيرا مايلتمس وجها للقراءة التي يقول غيره بشذوذها، واحتج كذلك بالحديث على نحو يسير.

١٢- لم يستطع أبو حيان أن يكبح شهوة صياله وحبه المغالبة؛ إذ نجده يحشد في غير مرة الشواهد القرآنية والشعرية على مراد قد وضح، وأظنه في ذلك يعارض الناظم الذي دأب على مثل هذا. وقد يفعل أبو حيان كل هذا للرد على مخالف.

١٣- لم يكثر أبو حيان من ذكر المصادر التي عول عليها، وأخذ منها. بل إن ذلك منه قليل على خلاف مانجد عند من تأثر به من الخالفين كالمرادي؛ إذ نراه كثيرا مايحيل إلى كتب

الشيخ ويسميها.

١٤- لايكاد أحد من الذين نقلوا عن أبي حيان يذكر كتابه منهج السالك، وينص عليه كما هو الحال في أخذهم عن الارتشاف والتذييل والإحالة عليهما، وربما يرجع ذلك إلى أن الأخيرين أكثر شهرة، وأقرب عهد بالخالفين من كتابه هذا.

١٥- إن الكتب التي أفاد منها أبو حيان في اعتراضاته كثيرة متعددة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: كتبٌ استعان بها ونقل منها إلا أنه لم يصرح بأسمائها ولا بأسماء أصحابها، وكتب أفاد منها بيد أنه لم يصرح بأسمائها وإنما اكتفى بذكر أسماء مؤلفيها، وكتب أفاد منها وصرح بأسمائها وهذه قليلة بالنسبة إلى النوعين السابقين.

١٦- اتسم أبو حيان بالموضوعية والتجرد من الهوى في رده على أقوال النحاة فعمد إلى استعمال عبارات جليلة رفيعة ترفع فيها عن الإساءة والغمز والثلب كقوله: وقد وهم ابن عصفور، وفي قوله نظر، وكيف يكون منه ذلك، وقد أجمع عليه الأئمة الأثبات.

١٧- كان أبو حيان في كتابه منهج السالك ناقلا أكثر منه نحويا مجتهدا منفردا بآراء اجتهادية كثيرة.

******

كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

من تصانيف شيخنا الإمام الأستاذ الأوحد العالم العلامة
شيخ النحاة والأدباء نسيج وحده وفريد عصره اثير الدين ابي حيان محمد بن
يوسف بن علي بن حيان النفزي الغرناطي الاندلسي مقيم القاهرة المعزية

كتبه بخط يده الفانية لنفسه راجي رحمة الله وعفوه عبد الرحمن بن ابي بكر بن
احمد بن علي بن احمد بن علي بن سبع بن مالك النفزي نسبه الجميري
البياري جده الاندلسي عفا الله عنهم ورحمهم بمنه ويمنه
نقل من اصل منقول من خط المصنف ومقابل عليه

٤٠ ورقة

الحمد لله

اذا استعرت كتابي وانتفعت به فاحذر وقيت الردى من ان تغيره
واردده لي فهو ممّا قد شغفت به لولا مخافة كتم العلم لم تره

تملك هذا الكتاب افقر العبيد الى الله
عبد القادر بن الشويهد غفر الله له

انتقل الى افقر الورى محمد ...
... ١١١٤

اللوح الأول من مخطوطة الجزائر «ج»

اللوح الأول من مخطوطة الجزائر

مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع
الصحيح لكان اجدى وانفع وكثيرا ما نطالع اوراقا فى تعليل الحكم الواحد ومعارضات
ومناقضات وردّ بعضهم على بعض فى ذلك وتبجحات على زعمهم فى الحدود خصوصا
ما صنفه متاخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسام من ذلك ولا نحصل فى
ايدينا شىء من العلم ولقد اطلعت على جملة من الالسن كلسان الترك ولسان الفرس
ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتبا فى لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت
منها غرايب وعلمت باستقرايها ان الاحكام التى اشتملت عليها لا تحتاج الى تعليل
أصلا وان كل تركيب كلى يحتاج فيه الى نص من السماع وانها لا يدخلها شى من
الاقيسة وانما يقال من ذلك ما قاله اهل ذلك اللسان ولم ار احدا من المتقدمين نبه
على اطراح هذه التعاليل الا قاضى الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب
كتاب المشرق فى النحو فانه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما شحنوا
به كتبهم من ذلك وقد امتعض من طعنه على النحاة وازرايه عليهم الامام ابو الحسن
بن خروف وردّ على ابن مضاء فى كتاب سماه كتاب التزهو فى الرد على من نسب
السهو الى ايمة النحو وهو كتاب لطيف ۝ وكان ابن مضاء من مقرىء كتاب
سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من اخر من ختمت به المائة السادسة من
علماء هذه الملة رحمه الله ۝ منهج

نجز السفر الاول من كتاب منهاج السالك فى الكلام على الفية ابن مالك
فى ثامن عشر ذى الحجة حجة سبع وثلثين وسبع مائة ۝

قوبل بالمنتسخ منه فصح

بسم الله الرحمن الرحيم

حروف الجر

هاك حروف الجر وهى من الى حتى خلا حاشى عدا فى عن على
مذ منذ رب اللام كى واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى

الكلام على هذه الكلمات من وجوه احدها فى حقيقتها الثانى فى عددها الثالث فى
سبب عملها الرابع فيما تدخل عليه الخامس فى معانيها فالاول ذكر الناظم انها
حروف وهى على قسمين قسم منها مجمع على حرفيته وقسم مختلف فيه فالمختلف فيه
على ومذ ومنذ والكاف وحاشى وعدا وخلا ورب وعن اما على اذا لم تدخل عليها من
فذهب ابو الحسين بن الطراوة وابو الحجاج بن معزوز وابو على الرندى والاستاذ
ابو على الشلوبين فى احد قوليه الى انها لا تكون حرفا اصلا وهو ظاهر مذهب سيبويه
وقد اشفى فى الكلام على ذلك ابن معزوز فى كتاب اغاليط الزمخشرى وفى جزء صنفه
على على فى نحو من عشرين ورقة وقال ابن الطراوة فى كتاب رد الشارد الذى يفهم من
كلام سيبويه انها لا تكون الا اسما ولا تكون حرفا البتة ودليله قول سيبويه واما
الحروف التى تكون ظروفا فنحو خلف وامام وقدام ثم قال لانك تقول من عليك كما
تقول من فوقك ثم قال وعن ايضا ظرف بمنزلة ذات اليمين وقد كان ذكرها فى الحروف
فلو كانت على عنده حرفا لفعل بها ما فعل بعن والدليل على ذلك انها مشتقة من على يعلى
حكاها يعقوب فى كتاب اصلاح المنطق وعلا يعلو ايضا انتهى والمشهور ان على حرف لجواز
حذفها فى الشعر ونصب الفعل الذى قبلها للاسم الذى بعدها وقد يكون ذلك فى الظرف
ولجواز حذفها مع الضمير الرابط للصلة بالموصول نحو ركبت على الذى ركبت تريد عليه ولو
كانت ظرفا لما جاز ذلك لانك لا تقول ركبت خلف الذى ركبت تريد ركبت عليه واذا دخلت
عليها من فعند هولا وجميع البصريين انها اسم لانه لا يجوز دخول حرف الجر على حرف الجر
الا فى ضرورة الشعر بشرط ان يكونا فى معنى واحد وذهب الفرا الى ان من تدخل على حروف
الجر كلها الا على ومن وفى والبا وليس فى دخول من عليها عنده دليل على ~~اسما~~ انها بل هى
عنده حروف كما كانت قبل دخول من عليها فعلى عند الفرا ومن اخذ بمذهبه من الكوفيين
حرف وان دخل عليها من وكذلك عن عندهم فى نحو جلس من عن يمينه هى عند الفرا ومن
وافقه حرف وان كان قد دخل عليها من واما عند البصريين فانها اسم لدخول حرف الجر
عليها واما مذ ومنذ فذهب بعض النحويين الى انهما اذا الجر ما بعدهما كانا ظرفين لا حرفين



اللوح الأول من ((م))



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد

اللوح الأول من ((م))

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد العلامة الفاضل
العلامة شيخ الشيوخ [illegible] شيخ [illegible] ومن [illegible]
عصره [illegible] أبو [illegible] محمد [illegible] بن علي [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] ما [illegible]
[illegible] القاضي أحمد [illegible] رضي الله عنه آمين

حمدا لله من أوجب ما افتتح به الإنسان والحمد لله بما نطق به اللسان وصلاته
وسلامه على محمد رسوله وصفيه وحبيبه وخليله أولى ما توسل به إليه وأعلى
ما اعتمد في [illegible] لديه فبلغت الحمد [illegible] الشكر [illegible] والصلاة والسلام
على محمد خاتم الأنبياء وبعد فالغرض من هذا الكتاب التعليق على الأرجوزة
التي نظمها الشيخ أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني [illegible] الوفاة
رحمه الله فيما [illegible] المختصر [illegible] الخلاصة [illegible]
[illegible] ومعظم [illegible] المختصر [illegible] التيسير على
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ذهب [illegible]
فإنه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] بالمختار [illegible]
[illegible] مذاهب الجمهور [illegible] [illegible] ضعيف الأقوال
[illegible] [illegible] [illegible] قواعد [illegible] النقول
[illegible] العقائد [illegible] الأصول [illegible] [illegible] صحيح

الأحتياج [illegible] المختصر الثالث [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التلخيص [illegible] التفصيل
[illegible] وربما [illegible] هذه المقاصد [illegible] [illegible] السماع
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالكلية [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الكافية والوزن [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التفسير
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] أن
[illegible] الله على [illegible] هذه [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صحيح [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكتاب [illegible] والسنة النبوية [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
٣ هذه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] تحصيلها [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكتاب [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ERROR: stackunderflow
OFFENDING COMMAND: ~

STACK:

كشاف الرموز المستخدمة في البحث

ابن يعيش= شرح المفصل لابن يعيش.

الشجري= أمالي ابن الشجري.

السيرافي= شرح الكتاب له.

العيني= المقاصد النحوية.

الأبذي= شرح الجزولية.

ابن السيرافي= شرح أبيات الكتاب.

الارتشاف= ارتشاف الضرب.

حروف[1] الجر[2]

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

[١٥٦/أ] مُذْ مُنذُ ربَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا والْكافُ والبا وَلَعَلَّ وَمَتَى/ ٣

الكلامُ على هذه الحروفِ من وُجوهٍ: أحدُها: في حقيقتِها، الثاني: في عددِها، الثالثُ: في سببِ عملِها، الرابعُ: فيما تدخُلُ عليه، الخامسُ: في معانيها .

(١) حدَّ النحويون الحرف بحدود منها: الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم؛ ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق كما تقول الرجل منطلق، ولا عن ذاهب كما تقول زيد ذاهب، ولا يجوز أن يكون خبرا؛ لا تقول: عمرو إلى، ولا بكر عن.

ومنهم من قال: الحرف ما دل على معنى في غيره، وذلك الغير إما اسم، وإما فعل، وليس للحرف معنى في نفسه. . . ولا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها ببعض، وذلك نحو: هل زيد قائمٌ؟ ، و أعمرو خارجٌ؟

(٢) وتسمى أيضا حروف الخفض والإضافة، وحروف الصفات، وهذا الأخير مصطلح كوفي نص عليه الفراء في معاني القرآن ٢/ ١ و لم أقف عليه فيما تتبعت من كتب البصريين، وتصل هذه الحروف ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم كقولنا: الدار لعمرو، والفعل بالاسم كقولنا: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد، وقد علل ابن جني في سر صناعة الإعراب١/ ١٢٣ عملها في الأسماء التي بعدها بأن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين". انظر باب هذه الحروف في الكتاب ١/ ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٩٢، ٩٤، ٢٦٩، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٧)، و٢/ ٩٠، ١١٥، ١٢٤، ١٦٠، ٣٤٩. . . . ، والمقتضب ٢/ ٣٧ -٤٢، و٤/ ١٣٦ -١٤١، والأصول ١/ ٤٠٨، ٤١٦، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٦،)، و ٢/ ٢٠٦، ٣٧، ٤٠)، والأزهية، والشجري ١/ ٢٥٥، ٢٨٢)، و ٢/ ٧٩، ٨٧، ١٣٢)، و٣/ ٤٦ -٤٩، وأسرار العربية٢٣١ -٢٥٢، وابن يعيش ٨/ ٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٠، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع٢/ ٨٣٧، و ورصف المباني، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦٠، والارتشاف ١٦٩٥، و الجنى الداني، والمساعد ٢/ ٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/ ٥، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦/ ٨٢٧١

فالأُوَّلُ: ذكرَ الناظمُ أنها حروفٌ، وهي على قسمين: قسمٌ مُجمعٌ على حرفيّتِه،وقسمٌ مُختلَفٌ فيه، فالمُختلفُ فيه (على)، و(مُذ)، و(مُنذُ)، و(الكافُ)، و(حاشا)، و(عدا)، و(خلا)، و(ربّ)، و(عَنْ).

أما (على) إذا لم تدخلْ عليها (مِن) فذهبَ أبو الحسين بن الطَّراوة[1] وأبو الحجّاجِ بنِ معزوزٍ[2]، وأبو عليٍّ الرُّنْدي[3]، والأستاذُ أبو علي الشلوبين[4] في أحدِ قوليه إلى أنها لا تكونُ حرفا أصلا، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه [5]

وقد أشفى في الكلامِ على ذلك ابنُ معزوز في كتابِ "أغاليط الزمخشري "، وفي جزءٍ صنَّفَه على (على) في نحوٍ من عشرين ورقةً .

---

(١) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي المعروف بابن الطراوة، سمع كتاب سيبويه على الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ ه)، من كتبه الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، وفيه رأيه ٢٤، وفي البسيط ٢/ ٨٤٨. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٦٠٢

(٢) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوي صنف شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله، (ت٦٢٥هـ). انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٣٦٢

(٣) هو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّندي، تلميذ السهيلي، قرأ القراءات عليه وعلى غيره، وكان إماما في العربية، له شرح الجمل للزجاجي (ت٦١٦) انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٤٠

(٤) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبيني نسبة إلى حصن شلوبينية (ت ٦٤٥)، من كتبه التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ومن تلامذته ابن عصفور، وابن مالك وابن الضائع. انظر ترجمته في بغية الوعاة، وإشارة التعيين

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣١، وفيه: " وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا

وقالَ ابنُ الطراوةِ في كتابِ "رد الشارد": "الذي يُفهمُ من كلامِ سيبويه أنها لا تكونُ إلا اسما ،ولا تكونُ حرفا البتة، ودليلُه على ذلك قولُ سيبويه: "وأما الحروفُ التي تكونُ [ظروفا](١) فنحوُ: خلفَ وقُدّامَ، ثم قالَ: لأنك تقولُ: مِن عليكَ، كما تقولُ: مِن فوقك، ثم قالَ: (عن) أيضا بمنزلةِ ذاتِ اليمين، وقد كانَ ذكرها في الحروف فلو كانت (على) عنده حرفا لفعلَ بها ما فعلَ بـ(عن) والدليلُ على ذلك أنها مشتَّقةٌ من: عَلِيَ يَعْلِي، حكاها ابنُ السِّكيت في كتابِ "إصلاح المنطق"، وعلا يعلو أيضا".

والمشهورُ أن (على) حرفٌ لجوازِ حذفِها في الشعرِ، ونصبِ الفعلِ الذي قبلها للاسم الذي بعدها(٢)، وقد يكونُ ذلك في الظرفِ، ولجواز حذفِها مع الضميرِ الرابطِ للصلةِ بالموصول، نحْوُ: ركبتُ على الذي ركبتَ تريدُ عليه، ولو كانت ظرفا لَمَا جاز ذلك؛ لأنك لا تقولُ: ركبتُ خلف الذي ركبتُ، تريدُ [عليه](٣).

---

(١) في الكتاب: ظرفا

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٥٠ ما ملخصه: " يريد سيبويه بقوله: هي اسم ولا يكون إلا ظرفا أي إذا كانت اسما والدليل على ذلك أنه قال في قول الشاعر:

آليتُ حَبَّ العراق الدَّهرَ أطعَمُه والحبُّ يأكلُه في القرية السُّوسُ

إنه على إسقاط حرف الجر، وقال: الأصل آليت على حب العراق، فلما أسقط حرف الجر انتصب الاسم فهذا يدلك على أن على تكون عنده حرف جر". وانظر تخريج سيبويه هذا في الكتاب ١/ ٣٨

(٣) ط: ركبت عليه

وإذا أدخلتَ عليها (من) فعند هؤلاء وجميعِ البصريين أنه اسمٌ؛ لأنه لا يجوزُ دخولُ حرفِ الجرِّ على حرفِ الجرِّ إلا في ضرورة الشعرِ بشرطِ أن يكونا في معنى واحدٍ[1] .

وذهبَ الفراءُ إلى أن (من) تدخلُ على حروف الجرِّ كلِّها إلا (على)، و(من)، و(في)، و(الباء) وليسَ في دخولِ (من) عليها عنده دليلٌ على أنها أسماءُ، بل هي عنده حروفٌ كما كانت قبلَ دخولِ (من) عليها

(فعلى) عند الفراءِ ومن أخذَ بمذهبِهِ من الكوفيين حرفٌ، وإن دخلَ عليها (من)، وكذلك (من) عندهم في نحوِ: جلسَ مِن عَن يمينِهِ هي عند الفراءِ، ومَن وافقَه حرفٌ، وإن [دخلَ][2] عليها (من). وأما عند البصريين فإنها اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليها.[3]

وأما (مُذ)، و(مُنذ) فذهبَ بعضُ النحويين إلى أنهما إذا انجرَّ ما بعدَهما كانا ظرفينِ لا حرفينِ.وأمّا (الكافُ) فزعمَ الأخفشُ[4]أنها تكونُ اسما في فصيح الكلام، فتقعُ فاعلةً، كقولِ امرئِ القيسِ: [5]

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل: " فدخول من عيها دليل على أنها اسم؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر حتى يكون موافقا له في لفظه أو في معناه، ومن ليست من لفظ على، ولا في معناها". اهـ

(٢) ط: وإن كان قد دخل

(٣) الكتاب ١/ ٣٨

(٤) رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٧

(٥) عجزه: ضعيفٍ ولم يغلبْك مثل مُغَلَّبِ، ويروى كعاجز مكان كفاخر، والبيت في ديوانه ٤٤، والأضداد لأبي الطيب ٣٢٧، و ضرائر الشعر ٣٠١، والبسيط ٢/ ٨٤٤، والملخص ٥٢٥، ورصف المباني ١٩٦، والارتشاف ٢٤٥٤، والخزانة ١٠ / ١٧٠

وإنّكَ لم يفخرْ عليكَ كفاخرٍ ....

ومبتدأةً كقولِه: [١]

في مَتْنِه كَمِدَبَّةِ النَّمْلِ

أي: مثلُ مدبة النمل ،ومفعولةً كقولِ العربِ: ما رأيتُ كاليوم رجلا، التقدير ما رأيتُ مثلَ رجلٍ اليومَ رجلاً، فحذفَ (رجل)، وانتصبَ (رجلا) على التمييزِ من (الكافِ)؛ لأنها بمعنى (مثل)، و(مثلُ) ينتصبُ عنها التمييزُ، وتكونُ (الكافُ) أيضا مجرورةً، نحوُ قولِه: [٢]

ورُحْنا بكابنِ الماءِ يُجْنُبُ وسْطَنا ....

وقالَ ابنُ مَضَاءٍ[٣]: " الأظهرُ في (الكاف) أن تكونَ اسما أبدا؛ لأنه بمعنى (مثل)، و ما هو بمعنى (مثل) فهو اسمٌ". وذهبَ جمهورُ النحويين إلى أن (الكافَ) حرفٌ بدليل زيادتِها، ووصلِهم بها الموصولَ كسائرِ حروفِ الجرِّ[١]

---

(١) صدره: متوسداً عضْبا مَضَاربُه، وهو من غير نسبة في اللسان (دبب)

(٢) عجزه: تَصَوَّبُ فيه العينُ طورا وترتقي، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٧٦، وأدب الكاتب ٥٠١، والشجري ٢/ ٢٢٩، ٢٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٦، والضرائر له ٣٠٣، والأبذي ٢/ ٣٣، والملخص ٥٢٤، واللسان (كوف). والبيت في وصف فرس. ابن الماء: طائر طويل العنق. يجنب: يقاد جنبا. تصوب: تتحدر. ترتقي: ترتفع.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي، صنف المشرق في النحو، والرد على النحاة(ت٥٩٢)انظر ترجته في بغية الوعاة١/ ٣٢٣

ولا تكونُ عندهم اسما إلا في ضرورةِ الشعرِ[٢] على أنهم تأوّلوا ما وردَ من ذلك[٣] .

وأما (حاشا) فذهبَ سيبويه[٤] إلى أنَّها لا تكونُ إلا حرفا، نحوُ: قامَ القومُ حاشا
زيدٍ، وذهبَ الأخفشُ، والمبرّدُ[١]، والزجّاجُ[٢] إلى أنها قد تكونُ فعلا، وهو الصحيحُ ٣
لثبوتِ النصبِ بها من لسان العربِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠٣ بولاق: "إلا ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل ". اهـ

وقال أبو علي في البغداديات ٣٩٩: " ويدلك على أن الكاف التي ذكرناها حرف ليس باسم وجودك لها زائدة ولو كان اسما ذا لم يكن زائدا. . . . . وأما مجيئها حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم فيما حدثناه عن ابي العباس: فلان كذي الهيئة، يريدون فلان ذو الهيئة". اهـ

(٢) قال ابن عصفور ردا على رأي الأخفش في شرح الجمل١/ ٤٨٧: "وذلك عندنا باطل ولا يجوز أن تكون اسما إلا في ضرورة الشعر بدليل السماع والقياس. أما السماع فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت في نثر موجودا بها أحكام الأسماء، بل الذي تقرر فيها الحرفية، بدليل أنهم يقولون: جاءني الذي كزيد فيصلون الموصول بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات. وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرف واحد إلا شذوذا لا يلتفت إليه". اهـ

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٨٨: " وهذا كله لا حجة فيه لأنه شعر، على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرفا ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. . . . . فكأنه قال: وفاخر كفاخر ضعيف، وبفرس كابن الماء، إلا أن ذلك أيضا ضرورة". اهـ

(٤) قال سيبويه ٢/ ٣٤٩: "وأما حاشا فليس باسم، ولكن حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء". اهـ

وذهبَ الفراءُ [٣] إلى أن (حاشا) لا تكونُ إلا فعلا، وأن الاسمَ الذي بعدها مخفوضٌ على تقديرِ (اللام)، والأصلُ عنده قامَ القومُ حاشا لزيدٍ، فُحذِفتْ اللاّمُ، وبقيَ الاسمُ مخفوضا.وأما (عدا) فذهبَ سيبويه[٤] إلى أنه فعلٌ، والأخفشُ يجعلُها مثلَ (خلا)، ٣
و(خلا) فيها خلافٌ: نقلَ المهاباذيُّ[٥] عن الأخفشِ[٦] أنها حرفٌ، وهو نصُّ الأخفش في الأوسط، قالَ: اعلمْ أن كلَّ ما استثنيتَه بـ (حاشا)، و(خلا)، و(سوى)، و(سواء) فهو

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٠، وقال أبو سعيد السيرافي ٣/ ٩٩: " ومما يقوي قول أبي العباس أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى أن بعض العرب تخفض بها وتنصب".

(٢) الأبذي ٢/ ١٧

(٣) السيرافي ٣/ ٩٩

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٨٨

(٥) المهاباذي هو أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير، قال ياقوت: من تلاميذ الجرجاني، له شرح اللمع. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٢٠، ومعجم الأدباء ٣/ ٢١٩

(٦) في التذييل والتكميل ٨/ ٣١٨: " وقال الأخفش في الأوسط: " وأما عدا فإنهم ينصبون بها ويجرون، فإذا جروا فهو حرف جاء لمعنى، وضع للجر بمنزلة (من)، وإذا نصبوا فهو فعل، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا، وكذلك تفسير خلا". اهـ وانظر مذهب الأخفش في السيرافي ٣/ ١٠٠، و البصريات ٣٢٨.

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ١٩٧: "ويحكى عن بعض العرب أنه كان يجر ب(عدا) إذا لم يكن معها (ما) فيجريها مجرى (خلا) لأن (خلا) تارة تكون فعلا، وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا ". اهـ

جرٌّ أبدا، وقد تقدّمَ النقلُ عنه أن (حاشا) تكونُ فعلا وحرفا، وقد وَهِمَ(١) مَن نقلَ اتفاقَ النحويين على أن (خلا) يكونُ الاسمُ بعدها مخفوضاً ومنصوبا، وأن النصبَ أكثرُ من الخفضِ.

وأما (رُبَّ) فذهب الكسائيُّ، وأبو الحسن، وابنُ الطراوةِ إلى أنها تكونُ اسما وذهبَ الجمهورُ إلى أنها حرفٌ (٢).وأما (عن) فقد انجرَّ الكلامُ عليها عند ذكر (على).

[١٥٧/أ] وذكرَ الناظمُ في حروفِ الجرِّ (كي)، وفي ذلك خلافٌ ذهبَ البصريون(٣) إلى أنها تكونُ حرفَ جرٍّ، فتجرُّ ما الاستفهاميةَ، فتقولُ: كَيمَه في معنى لِمَه(٤)،وتقولُ: جئتَ كي تفعلَ، تقديرُه عندهم لتفعلَ، أي كي أن تفعلَ، فأنْ مع الفعل بتأويل المصدرِ، كأنه قالَ: كي الفعلِ، وإن لم يُنطقْ به، فتَجرُّ عندهم في هذين الموضعين فقط، وتكونُ عندهم حرفَ نصبٍ للفعلِ المضارعِ، ويتعينُ ذلك عندهم إذا دخلَ عليها (لامُ الجرِّ)/ [١٥٨/ب]، نحوُ: جئتُ لكي أتعلمَ، ويجوزُ ذلك في نحوِ كي أتعلمَ.

---

(١) يريد ابن عصفور حيث قال في شرح الجمل ١/ ٤٩٠: " والغالب عليها أن تنصب ما بعدها، وتكون فعلا ". اهـ

(٢) في الإنصاف ٣١٩: " ذهب الكوفيون إلى أن (رب) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر".

(٣) مذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام، و ناصبة للمضارع، فإذا نصبت فسيبويه يقول هي تنصب بنفسها، والخليل والأخفش يقولان: أنْ مضمرة بعدها. وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة. انظر الكتاب ٣/ ٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٧

(٤) انظر الغرة المخفية ١/ ١٧٥

وذهبَ الكوفيون[١] إلى أنها لا تكونُ حرفَ جرٍّ، وأنها حرفٌ ينصبُ المضارعَ وتأولوا قولَ العربِ: كَيمَه[٢]، وسيأتي القولُ فيها في نواصبِ المضارعِ إن شاءَ اللهُ.

وذكرَ الناظمُ أيضا في حروفِ الجر (حتى)، وفيها خلافٌ ذهبَ الجمهورُ[٣] إلى أنها تكونُ حرفَ جرٍّ.

وذهبَ الكسائي[٤] إلى أن الجرَّ بإضمار (إلى) بعدها، وليسَ بصحيحٍ؛ لأنه ادّعاءُ إضمارٍ لم يُلفظْ به قطُّ، ونحن نقولُ: كانَ القياسُ في (حتى) ألاّ تعملَ؛ لأنها لما دخلت على الجملةِ تارةً، وبمعنى (إلى) تارة، وبمعنى (الواو) تارةً، وبمعنى (كي) تارةً لم يكنْ لها اختصاصٌ تعملُ بسببِه؛ لأن هذه المعاني لا تكونُ في الأسماء والأفعالِ، وإنما عملت عملَ (إلى) لاشتراكِهما في انتهاءِ الغايةِ.

---

(١) الإنصاف ٤٥٥، وذلك لأنها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفضٍ

(٢) في الإنصاف ٤٥٥: " ولا يجوز أن يقال: الدليل على انها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر، فيقال: كيمه كما يقال: لمه؛ لأنا نقول: مهٌ من كيمه ليس لكي فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم. يقول القائل أقوم كي تقوم، فيسمعه المخاطب، ولم يفهم تقوم، فيقول: كيمه يريد كي ماذا، والتقدير كي ماذا تفعل؟ ، ثم حذف. فمهٌ في موضع نصب، وليس لكي فيه عمل.

(٣) مذهب الجمهور في المقتضب ٢/ ٣٧، والإنصاف ٤٧٧، وفي المقتضب: "حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها؛ تقول: ضربت القوم حتى زيدٍ، ودخلت البلاد حتى الكوفةِ، وأكلت السمكة حتى رأسها".

(٤) رأي الكسائي في الإنصاف ٤٧٧

الثاني: في عددِها، ذكرَ الناظمُ منها عشرين حرفا بالمُجمَعِ عليه والمُختَلَفِ فيه . ونقصُه من الحروف مما عدَّهُ غيرُه (همزةُ الاستفهام)، و(الهمزةُ المقطوعة)، و(ها التنبيه)، و(الميمُ المكسورة)، و(الميمُ المضمومة)، و(من) مثلّثةُ الميم، و(الفاءُ)، و(بل)، و(معْ) ساكنةُ العين، و(لولا) إذا دخلت على صيغة المضمرِ غيرِ المرفوع، و(بَلْهَ).

ونلمُّ بشيء من الكلامِ على هذه الحروفِ، فنقولُ: الثلاثةُ الأوّلُ تجرُّ اسمَ الله فقط تقولُ: آللهِ لأخرجنَّ، وأللهِ لأخرجنَّ، وهي عِوضٌ من حروفِ القسمِ، ولذلك لا يُجمَعُ بينهما، فلا يُقالُ: وأللهِ لأخرجَنَّ، وكذلك أخواه .[1]

أما (مِ)، و(مُ) فلا يدخلان إلا على اللهِ، وفيهما خلافٌ: ذهبَ بعضُ النحويين إلى أنهما اسمان، وأنهما بقيةُ أَيمُنٍ؛ إذ تُصُرِّفَ فيهما بالحذفِ قالوا: أيمُن على الأصلِ وإِيْمُنٌ، ولَيْمُنٌ، وإمُ اللهِ، وأَيمُ اللهِ، وإمِ اللهِ.[2]

والصحيحُ أن (مِ)، و(مُ) حرفان[3] بدلان من (الباء) كما أبدلوا من (باءِ القسم) (الواوَ)؛ لأنهّ لا يُحذَفُ الاسمُ حتى يبقى منه حرفٌ واحدٌ.

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٣، حيث نقل أبو حيان كلامه بتصرف يسير

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٧٨: "والذي ذهب إلى أن الميم مُ الله، و مِ الله بقية أيمن استدل على ذلك أن أيمن اسم معرب قد غيرته العرب ضروبا من التغيير فقالوا: أيمن الله، و إيمن الله، وأيم الله، وإيم الله فيمكن أن يكون قولهم: مُ الله، ومِ الله من جملة التغييرات". اهـ

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٨

وما حُكيَ من قولِهم: شربتُ ما شاذٌّ.[1] .وأما (مُن) فالخلافُ فيها نحوُ الخلافِ في (مِ)، و(مُ) والصحيحُ أنها حرفٌ لابقيةٌّ أيمُنٍ لدخولِها على الربِّ، قالوا: مُن ربي لأقومنَّ. [2]

٣ وحكى أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عبدالله النَّجِيْرَمي[3] في كتابِ "أيمان العرب"[4] عن يُونُسَ أن أهلَ اليمامةِ يقولون: إمُ اللهِ، وبنو سُليمٍ يقولون: إيمُ الله، وتميمٌ يقولون: أيمُ الله، وآخرون: إيمُ اللهِ .

٦ وأمّا (الفاءُ) فمن الجرِّ بعدها قولُ الهُذَليِّ: [1]

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٧٩: " مِ الله بكسر الميم دليل على انه حرف إذ لوكان اسما لكان مرفوعا أمنصوبا. فإن قيل فلعه مبني على الكسر وهو في موضع رفع أونصب فالجواب أن أيمنا معربا والمعرب إذا حذف بقي معربا فلو كانت الميم بقية أيمن لكانت معربة وإذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة لأنها بمعنى المكسورة

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٧٩: "والذي ذهب إلى أنها ليست بقية (أيمن) استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها لم تستعمل إلا مضافة إلى الله كما أن أيمن كذلك وهم يدخلونها على الرب فيقولون: من ربي لأفعلن كذا، فدل ذلك على أنها ليست تلخيص أيمن وأيضا فإنها لو كانت بقية أيمن لكانت معربة لأن الاسم المعرب كما تقدم إذا حذف منه شيئا بقي معربا، فكون (من) مبنية على السكون دليل على أنها حرف خفض وليست بقية (أيمن) ". اهـ

(٣) هو إبراهيم بن عبدالله النجيرمي أبو إسحاق النحوي اللغوي، والنجيرمي نسبة إلى نجيرم، وهي محلة في البصرة، أخذ عنه أبو الحسين المهلبي، وجنادة اللغوي الهروي، وكثير من أهل العلم. انظر ترجمته في معجم الأدباء ١/ ٨٧

(٤) أيمان العرب ٣٨

فإمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيمَ عَني ويَنْزِعْكِ الوُشَاةُ أولو النِّياطِ

فحورٍ قد لهوتُ بهن عِيْنٍ نواعمَ في البُرودِ وفي الرِّياطِ

وقالَ آخرُ: (٢) ٣

فإنْ أَهْلِكْ فذي حَنَقٍ لظاهُ يكادُ يلتهبُ عليَّ التهابا/ ب/١٥٨

وقالَ امرؤُ القيسِ: (٣)

(١) ويروىٰ: وينزغك مكان ينزعك، من النزغ، وهو الإفساد، والنباط مكان النياط: أي الكذب من استخراج الحديث واستنباطه والبيتان للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ١٩، و الشعر ١/ ٤٩، والتنبيه ٢١٤. ونسبا إلىٰ تأبط شرا في الشجري ١/ ١٤٣، والجنىٰ الداني ٧٥، وهما من غير نسبة في ابن يعيش ١١٨/٢، وشرح التسهيل ١٥٨/٣، والبسيط ٢/ ٨٧١، والارتشاف ٢٤١٩، والمساعد ٢/ ٢٩٥، وفيه البيت الثاني، وناظر الجيش ٦/ ٣٠٥٦. ينزعك: يقرِّظونك ويمدحونك. النياط: جمع نوطة، وهي الحقد. عين: جمع عيناء وأعين وهو ضخامة العين وسعتها. المروط: جمع مَرط، وهو كساء من خز أو صوف أو كِتّان. الرياط: جمع رَيطَة، وهي الملاءة، أو كل ثوب دقيق.

(٢) ويروىٰ: عليَّ يكاد، وهو لربيعة بن مَقْروم الضَّبِّي في التنبيه ٢١٣، وفيه: " ذي مجرورة برب ّمضمرة، أي: فرب ذي حنق، وحذفها للعلم بموضعها ". وانظر الشاهد في البسيط ٢/ ٨٧١، وناظر الجيش ٣٠٥٦/٦

(٣) ويروىٰ أيضا فمثلك بكرا قد طرقت و مرضع، ومُحْوِل الذي قد أتىٰ عليه حول، والبيت في ديوانه ١٢، وشرح القصائد السبع ٣٩، ، ٤٠، والأفعال للسرقسطي١/ ٣٣٤، والبسيط ٢/ ٨٧١، وفي شرح القصائد: "فمثلك مخفوض بإضمار (رب)، كأنه قال: فرب مثلِك، وحبلىٰ خفض علىٰ الإتباع، ويجوز أن تكون حبلىٰ منصوبة علىٰ القطع من مثل لأن لفظها لفظ المعرفة، ويجوز نصب مرضع من وجهين: أحدهما أن تنسقها علىٰ الحبلىٰ، والوجه الآخر أن تنسقها علىٰ الهاء المضمرة؛ أي طرقتها، وطرقت مرضعا، ولم يرو النصب أحد". اهـ التمائم: العُوَذ واحدتها تميمة. مُغيِل: الذي تُؤتَىٰ أمُّه وهي تُرضِعُه.

[١٥٩/أ] / فمثلِك حُبلى قد طرقتُ ومُرضعا   فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغيلِ

و(الفاءُ) في البيتين الأوّلين هي الدّاخلةُ في جوابِ الشرطِ، و(ربّ) تقدّرُ بعدها . وهل الجرُّ بنفسِ (رب) هذه المضمرةِ أو (بالفاءِ) لنيابتِها عنها؟ فيه خلافٌ، وسيأتي القولُ في (واو ربَّ) وفي (بل) في آخرِ البابِ إن شاءُ اللهُ.

وأما(معْ) فكلمةٌ معناها الصُّحبةُ، واختلفوا فيها: فقالَ بعضُهم: المتحركةُ اسمُ ظرفٍ، والساكنةُ ظرفٌ، وقالَ بعضُهم المتحركةُ: تكونُ اسما وحرفا، والساكنةُ لا تكونُ إلا حرفا .

والذي نختارُه أنها لا تكونُ إلا اسما سواء أكانتْ متحرِّكَةَ العين أم ساكنتَها، والتسكينُ لغةُ ربيعةَ وغنمٍ، يقولونَ: معْكم ومعْنا، وقالَ الشاعرُ: (١)

ريشي منكم وهواي معْكم   وإن كانت زيارتُكم لِمَاما

فإذا جاءت الألفُ، واللامُ، أو همزةُ الوصل فبعضُهم يفتحُ العينَ، وبعضُهم يكسرُها، فيقولون: معَ القومِ، ومعَ ابنِك، ومعِ القوم، فأخرجَها مخرجَ الأدواتِ، نحوُ: كمِ القومُ؟ وبلِ القومُ، وتحريكُ العينِ لغةُ عامةِ العربِ، كأنه بناهُ على قولِك: كُنا معاً،

(١) جرير في ديوانه ١/ ٢٢٤، و الكتاب ٢/ ٤٥، والزاهر١/ ٣٥٦، و ابن السيرافي٢/ ١٩٥ وفيه: " أسكن العين وجعلها مبنية على السكون كالظروف المبهمة نحو: لدن وما أشبهها "، ودرة الغواص ١٥٤، ورصف المباني ٣٢٨. الرِّيش: الغنى واللباس الجميل وإصلاح الحال، من رُشْتُه أريشه إذا أصلحت حاله.

ونحنُ معاً، فحذفَ الألفَ، وتركَ العينَ على فتحِها .وأما (لولا) [١]إذا دخلتْ على مُضمرٍ فالأفصحُ أن تكونَ من ضمائرِ الرفعِ المنفصلةِ، نحْوُ: لولا أنت لكانَ كذا، وقالَ تعالى ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾[سبأ: ٣١] .

ويجوز أن تأتيَ بالضميرِ مجرورا، نحوُ: لولايَ، ولولانا، ولولاكَ، ولولاكِ، [ولولاكما][٢]، ولولاكم، ولولاكن، ولولاه، ولولاها، ولولاهما، ولولاهم ولولاهن، واتفقَ على نقلِ هذه اللغة أئمةُ البصريين والكوفيين كالخليلِ، وسيبويه، والكسائيِّ، والفراءِ[٣]، وأنكرَها أبو العباس المبردُ[٤] زاعما أنّ النحويين أخذوا ذلك من قولِ الشاعرِ: [٥]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٣: " هذا باب ما يكون فيه الاسم مضمرا متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك لولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت". اهـ وانظر مسألة لولا في المقتضب ٣/ ٧٣، والإنصاف ٥٤٨

(٢) سقطت من " ط "

(٣) في معاني القرآن له ٢/ ٨٥: " وقد استعملت العرب لولا في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيه كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب". وقال ابن الأنباري في الإنصاف ٥٥٣: " وأما مجيء الضمير المنفصل بعدها نحو: لولا أنا، ولولا أنت كما قال تعالى﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ [سبأ:] فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم". اهـ

(٤) المقتضب ٣/ ٧٣، والكامل ٣/ ٣٤٥

(٥) ويروى: وأنت امرؤ مكان وكم موطن، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي في الكتاب ٢/ ٣٧٣ واالحلبيات ٣٨، والعسكريات٢٩، والخصائص٢/ ٢٥٩، وسر الصناعة ١/ ٣٩٥ والمفصل ١٣٥، و الشجري ١/ ٢٧١، والإنصاف٥٥٣، وابن يعيش ٣/ ١١٨، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح التسهيل٣/ ١٨٥،

وكمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى   بأجرامِه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوي

قالَ: وهذه القصيدةُ فيها لحنٌ كثيرٌ. وإنكارُه ليس بشيء؛ إذ نقلها الأئمةُ الأثباتُ .

وأما أنهم أخلوا ذلك من البيتِ المذكورِ فليسَ بصحيحٍ، بل قد أنشدُوا في ذلكَ: (١)

....   ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحسابِنا حَسَنْ

وأنشدوا لرؤبةَ: (٢)

لولاكُما لخرجتْ نفساهُما

وقالَ آخرُ: (٣)

....   لولاكَ هذا العامَ لم أحْجُجِ

وقالَ الأخطلُ: (١)

أَسْمَعْتُكُمْ يومَ أدعُو في مُوَدَّأَةٍ   لولاكُمُ شعَّ لَحمِي عندَها ودَمِي

وناظر الجيش٦ / ٣٠٥٢. الموطن: الموقف من مواقف الحرب. طاح يطيح ويطوح: هلك. هوىٰ: سقط. الأجرام جمع جِرم بالكسر وهو الجسد. القُلّة: ما استدار من رأس الجبل. النيق: أعلىٰ الجبل

(١) صدره: أتُطْمِعُ فينا من أراق دماءنا، ونسبه العيني ٢/ ٤٣٨ إلىٰ عمرو بن العاص من قصيدة له يخاطب بها عمرو بن معاوية بن أبي سفيان، وهو من غير نسبة في معاني الفراء، وفيه حسم مكان حسن، وهو تحريف، والإنصاف ٥٥٣، وابن يعيش ٣/ ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧

(٢) ديوانه ١٣٧، ورصف المباني ٢٩٦

(٣) صدره: أومت بعينيها من الهودج، وينسب إلىٰ عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ١ / ١٧٣، و، ومن غير نسبة في المفصل ١٣٦، والشجري ١/ ٢٧٨، والإنصاف ٥٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٨٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٢٥، والخزانة ٢/ ٤٢٩.

ـ وأما قولُه: (٢)

ولولاهم لكنت كحوتِ البحرِ هوى في مَظلم الغمرات راج

فيحتملُ هم أن يكونَ ضميرَ رفع وضميرَ جرٍّ، وبعد ثبوتِ هذه اللغةِ اختلفوا في هذا الضمير: فذهبَ سيبويه إلى أنه في موضعِ جرٍّ/ ، وأن لولا تجرُّ المضمرَ؛ لأنه لا جائزٌ أن يكونَ في موضعِ رفعٍ؛ لأنه ليسَ من ضمائرِ الرفعِ، ولا جائزٌ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ؛ لقولِ العربِ: لولاي، ولا يصلونَ بها نونَ الوقاية، كما أوصلوها في ليتني، فتعيّنَ أن يكونَ في موضعِ جرٍّ. [١٥٩/ب]

[١٧٤/أ] وذهبَ الأخفشُ(٣) إلى أنه في موضعِ رفعٍ، وأنه مما استُعيَر الضميرُ المجرورُ عوضاً من الضميرِ المرفوعِ كما عكسُوا في نحوِ: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، فهذا ضميرُ رفعٍ في موضع ضميرِ جرٍّ. فلولا عند الأخفش لاتكونُ حرفَ جرٍّ، ومذهبُ الأخفشِ فيه إقرارُ (لولا) على ما استقرَّ فيها من مجيءِ المرفوعِ بعدَها ويترجحُ بهذا، وبأن الضميرَ فرعٌ من الظاهرِ، وإذا لم تجرَّ الأصلَ فكيف تجرُّ الفرعَ؟ ، وبأنك إذا جعلتها حرف جرٍّ احتاجت

(١) شعر الأخطل ١/ ٢٢٦. المودأة: المهلكة. شعَّ: تفرَّق

(٢) البيت لابنة عبد الرحمن بن حسان بن ثابت في شرح الشافية للخضر اليزدي٢/ ٧٧٣، وقيل: لعبد الرحمن

(٣) انظر رأي الأخفش في المقتضب ٣/ ٧٣، وفيه: "وكذلك وافق قول الأخفش: واق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس هذا القول بشيء، ولا قوله: أنا كانت بشيء ولا يجوز هذا، إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على لفظ النصب، مثل قولك: مررت بعمر استوى فيه الخفض والنصب وأدخلت الخفض على النصب كما أدخلت النصب على الخفض فهما متواخيان والرفع بائن منهما". اهـ

إلى شيء تتعلق به ضرورة، ولا شيء تتعلق به، ولأن مدلول لولا أنت، ولولاك واحدٌ. وفي لولا أنت يكونُ الكلامُ جملتين، وفي لولاك يكونُ الكلامُ جملةً واحدةً فيترجحُ بهذا كلُّه مذهبُ الأخفش/ أنه إذا انجرّ ما بعدها كانتْ حرفَ جرٍّ، وزعمَ غيرُه أنها إذْ ذاك مصدرٌ، وقد تقدَّمَ الكلام عليها في الاستثناءِ.

الثالثُ: في سببِ عملِها نقولُ الحرفُ إذا دخلَ على كلمةٍ فإما أن يختصَّ بما يدخلُ عليه، أو لا يختصَّ، إن لم يختصَّ، نحوُ: هل وبل والهمزةُ للاستفهام فلا يعملُ، وإن اختصَّ فإما أن يتنزَّلَ من الكلمةِ منزلةَ الجزءِ منها، أو لا، إن تنزَّلَ لم يعملْ كالألفِ واللاّم وسين الاسقبالِ، وإن لم يتنزلْ عمِلَ، فإن كان مختصا بالفعلِ فقياسُه أن يعملَ الجزمَ، وإن كانَ مختصا بالاسمِ فقياسُه أن يعملَ الجرَّ، فيعملُ المختصَّ المختصَّ، أي: الحرفُ المختصُّ يعملُ الإعرابَ المختصَّ بما دخلَ عليه الحرفُ، وحروفُ الجرِّ اختصت بالأسماءِ، فعملتْ الإعرابَ الذي اختصَّ بالأسماءِ، وهو الجُّر

وأما الكلامُ على معاني هذه الحروف فهو من علمِ اللغة، وتكلَّمَ عليها النحويون وأما الكلام على ما تدخلُ عليه هذه الحروفُ من الأسماءِ فنتكلَّمُ على ذلك عند إشارةِ الناظمِ إلى ذلك

وذكرَ الناظمُ (١) وغيرُه من حروف الجرِ (لعل) وأنكرَ ذلك بعضُهم لأنه قد استقرَّ فيها أنها تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبَر، وتأوّل ما استدَلَّ به من قولِه: (١)

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٧

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ دعوةً   لعلِّ أبي المغوارِ منك قريبٌ

والصحيحُ ثبوتُ ذلك؛ إذ حكى الجرَّ بها الفراءُ، والأخفشُ، وذكَر أبو زيدٍ (٢) أنها

[١٦٠/أ] لغةُ عُقيلٍ، ويُجُّر بها مكسورةَ اللام، ومفتوحتَها، وأنشدوا بالوجهين:/ (٣)

لعلَّ اللهِ فضَّلكْم علينا   بشيءٍ أن أمَّكُمُ شَرِيمُ

الشريمُ: المُفضاةُ، وأنشدوا: (٤)

لعلَّ اللهِ يُمْكِنُني عليها   جِهَارا من زُهيرٍ أوْ أَسِيدِ

---

(١) البيت لكعب بن سعد بن مالك الغنوي، وبعضهم يقول: لسهم الغنوي، والثبت ما ذكرت لك؛ هذه عبارة أبي زيد في النوادر ٢١٨، وفيه أيضا: " ويروى لعا لأبي المغوار كذا ينشد اللام الثانية من لعل مكسورة وأبي المغوار مجرور بها". اهـ وانظر الشاهد في الأصمعيات ٩٦، والشعر١/ ٧٤، وابن السيرافي ٢/ ٢٦٩، وسر الصناعة ١/ ٤٠٧، وأمالي القالي ٢/ ١٥١، و الشجري ١/ ٣٦١، ورصف المباني ٣٧٥، و الجنى الداني ٥٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤، وناظر الجيش ٦/ ٣٠٥٤، والخزانة ١٠/ ٤٢٦

(٢) ذكر أبو زيد الجر بها في النوادر ٢١٨، و لم ينسبها إلى أحد، وقال ابن مالك في شرح التسهيل٢/ ٤٧: " وروى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بـ (لعل) مفتوحة الآخر ومكسورتها". اهـ

(٣) البيت من غير نسبة في الألفاظ ٢٦١، و المقرب ١/ ١٩٣، وابن الناظم ٢٥٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦١، ورصف المباني ٣٧٥، والجنى الداني ٥٨٤، وأوضح المسالك٢/ ١١٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥

(٤) البيت لخالد بن جعفر في أمالي المرتضى ١/ ٢١٢، و شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦١، ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٧، والجنى الداني ٥٨٣، وناظر الجيش ٣٠٥٣

وقالَ أبو موسى الجُزُولي[١] في قانونِه: "وقد جرُّوا بلعلَّ مَنبهةً على الأصل، أي أن أصلَ لعلَّ وأخواتِها أن تجرَّ الأسماءَ بعدها؛ لأنها اختصَّت بها دخلت عليه، ولم تتنزلْ منزلةَ الجزءِ منه .

وذكرَ الناظمُ [٢] (متى) في حروفِ الجرِّ، وقد تقرَّرَ أنها اسمُ ظرفِ زمانٍ، وأنَّها تكونُ استفهاما، نحوُ: متى القتالُ؟ ، وشرطا، نحوُ: متى تقم أقمْ معك . وأما كونُها حرفَ جرٍّ فهي لغةٌ لهذيلٍ يجرُّون بها في معنى (من) ومن كلامِهم: أخرجَها متى كُمَه؟ وقالَ شاعرُهم: [٣]

متى ماتُنكِروها تَعرفوها متى أقطارِها عِلْقٌ نَفِيثُ

---

(١) هو أبو موسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى الجزولي منسوب إلى جُزُولة، وهي بطن من البربر قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبد الملك الشنتريني بمصر؛ من تلامذته أبو علي الشلوبين، له شرح الإيضاح للفارسي وشرح على قصيدة بانت سعاد، والقانون ويسمى الاعتماد أيضا. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥٣

(٣) نسب إلى صخر الغي في أدب الكاتب ٥١٨، ونبه صاحب الاقتضاب٣/ ٣٨١إلى أن البيت للمثلم الخناعي الهذلي في صخر الغي، وهو لأبي المثلم في ديوان الهذليين ٢/ ٢٢٤ برواية: على أقطارها، حيث يفوت الاستشهاد عليها

تنكروها: الهاء تعود على كتيبة شديدة كريهة يتحدث عنها الشاعر. العلق: الدم. نفيث: ينفث بالدم.

وقالَ آخرُ وهو أبو ذؤيب: (١)

شرِبنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنّ نئيجُ

أي من أقطارِها، ومن لُجَجٍ، قالَ أبو سعيد السُّكري: " متى بمعنى من، وأنشدَ البيتين، ولم ينسبْ كونَها بمعنى (من) لبني هُذيلٍ، ونقلَ بعضُهم أن(متى) تكونُ بمعنى (وسْطَ)، وحكى وضعَها متى كُمِّه؛ أي وسطَ كُمِّه

بالظَّاهرِ اخْصُصْ منذُ مُذْ وَحَتَّى والْكَافَ والْوَاوَ وربَّ والتَّا

واخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبَّ مُنكَّرَاً والتَّاءُ لله وربَّ

ومارَوَوا مِنْ نَحْو: رُبَّه فَتَىً نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

هذا هو الوجهُ الرابع فيما تدخلُ عليه هذه الحروف من الأسماء، فنقولُ: حروفُ الجر على ثلاثةٍ أقسامٍ قسمٌ يجر المضمر فقط، وهو لولا على مذهب سيبويه، وقسم يجر الظاهر فقط، وهو ما ذكر الناظم، وها التنبيه، وهمزة الاستفهام، والهمزة المقطوعة، ومُن، ومُ، ومِ إلا أن في حتّى خلافاً مذهبُ الجمهورِ أنها لاتجرُّ المضمرَ إلا ضرورةً نحوُ قولِه: (٢)

فلا واللهِ لايلقَى أُناسٌ فتى حتّاك يابْنَ أبي يزيد

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ١/ ٥٢، و شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩، ومعاني الفراء ٣/ ٢١٥، وأدب الكاتب ٥١٥، والخصائص ٢/ ٨٥، و المحتسب ٢/ ١١٤، وسر الصناعة ١/ ١٣٥، والاقتضاب ٣/ ٣٧٢، والشجري ٢/ ٦١٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣، والجنى ٥٠٥

(٢) ويروى: لا يُلفي مكان لا يلقى، وأبي زياد، و البيت من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٤، والمقرب ١/ ١٩٤، ورصف المباني ١٨٥، والجنى ٥٤٤، و الخزانة ٩/ ٤٧٤

ومذهبُ المبردِ والكوفيين أن ذلك يجوزُ في السّعةِ .وأما قولُ الشاعر: [1]

.... وألحقه بالقومِ حتى لاحق

فليست جارةً، بل هي حرفٌ ابتداء، وهو مبتدأٌ أصلُه هو، ثم سكّنَ الواوَ ثم حذفَها، ولاحقٌ خبرُه . وقولُه:

...اخصصْ بمذْ ومنذْ وقتا.... ....

يعني أنهما لا يجرّان مضمرا إلا أسماءَ الزمان، نحوُ: ما رأيتَه مُذْ يومِ الجمعةِ، وما رأيتُه منذُ يومِنا، وسيأتي الكلامُ عليهما بعدُ إن شاءَ اللهُ. وقوله:

.... وبرب منكرا ..../ [١٦٠/ب]

نحو: رب رجل عالم لقيته، ولا يجوز رُبّ زيدٍ، ولا رُبّ هذا، ولا رُبّ غلامِك . وأما دخولهُا على الضمير فسيأتي، وفي دخولها على الاسم المعرَّف بالألف واللام خلافٌ: زعم بعضُ النحويين أنه يجوزُ، فتقول: ربّ الرجلِ لقيت، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر: [2]

(١) صدره: وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله. انظر الضرائر ١٢٦، والخزانة ٩/ ٤٧٣

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي ٩٩، والأزهية ٩٣، والشجري ٢/ ٥٦٥، وابن يعيش ٨/ ٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٢، ١٧٤، والارتشاف ١٧٣٩، ومن غير نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٨٠٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٥، وابن يعيش٨/ ٢٩، و شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥١٥، وابن الناظم ٢٦٨، والجنى الداني ٤٤٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٣

ربما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ وعناجيجُ بينهنّ المِهَارُ

وتُؤِّول َعلى زيادة الألف واللام .لا يجوز .[1] ويَرُدُّ على قوله:

.... منكرا......... ٣

مسألةُ ربَّ رجلٍ وأخيه بقولان ذلك، إذا قلنا: إن الضميرَ العائدَ على النكرة معرفةٌ، وهو صحيحٌ لسدِّ الاسم المعرف مسدَّه، نحوُ: لقيتُ رجلاً، فضربت الرجلَ، أي: فضربْتُه. وإن فرَّعْنا على أنه نكرةٌ لم يردَّ عليه شيءٌ؛ لأنه إذ ذاك إنما عمِلَت في نكرة، ٦

الجامل: جماعة من الإبل لا واحد لها من لفظها، وقيل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه. المؤبل: يقال: إبل مؤبلة إذا كانت للقِّنيَة. عناجيج: الخيول الطوال الأعناق، وهي جمع عنجوج. المهار: جمع مُهْر، وهو ولد الفرس.

(١) في الشجري ٢/ ٥٦٥: "ومن الحروف المكفوفة بـ(ما) كاف التشبيه في قولهم: كن كما أنت، ومنها رب فإذا كفت وقع بعدها الفعل والمعرفة". اهـ

فالذي يفهم من كلام الشجري أن رواية البيت رواية رفع ليس إلا.

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥١٥: " فخفض الجامل والرواية الصحيحة: الجامل، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض برب، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة، كأنه قال رب شيء هو الجامل المؤبل. وإن صحت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضا برب على تقدير زيادتها كأنه قال: ربما جامل فيكون مثل قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه؛ أي: برجل مثلك". اهـ

وفي شرح التسهيل٣/ ١٧٤: " وزعم الفارسي أن (ما) نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر، والصحيح أن (ما) فيه زائدة كافة هيأت (رب) للدخول على الجملة الاسمية

فنفرِّقُ بين أن تعملَ مباشرة فيلزمَ أن يكونَ الظاهرُ نكرةً، أو بواسطةٍ، فيحتملَ عملُها في المضاف إذا قلنا: إنه معرفةٌ يُحْتَمَلُ في الثواني ما لا يحتمَلُ في الأوائل.[1] وقولُه:

....والتاء لله ورب

نحوُ قوله تعالى ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم﴾[الأنبياء: ٥٧]، وما روي من قول العرب: تَربِّ الكعبةِ[2]، أي: وربِّ الكعبةِ، وهو من الندور بحيث لايُعتدُّ به.

وهذه التاء زعم أكثرُ النحويين أنها بدلٌ من الواو كما أُبدِلَتْ في تُراثٍ وتُخْمَة . أصلهُما: وُرَاثٌ ووُخْمَةٌ؛ لأنهما من ورثُ ومن توخمت .[1]

---

(١) من القواعد الكلية التي تكلم عليها النحاة، وأفرد لها ابن هشام بابا في المغني سماه بهذه التسمية، ومن أمثلة هذه القاعدة: كل شاة وسخلتها بدرهم، وقول الشاعر:

وأي فتىٰ هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت

فسخلة معطوفة علىٰ شاة، وكان ينبغي أن تسلط عليها كل كما سلطت علىٰ المتقدم فيقال: وكل سخلتها، ولم يجز ذلك؛ لأن كل لا تضاف إلىٰ المعرفة المفرد، ثم إنه يغتفر في الثاني، وهو المعطوف هنا م لايغتفر في المعطوف عليه، وهو شاة.

وكذلك لا يجوز إثبات (أي) قبل جارها؛ لأنها مضافة إلىٰ معرفة وهو معطوف علىٰ فتىٰ ولم تسلط عليه أي لأنه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الأول، وقال سيبويه: " وينبغي أن يقول وجارَها لأنه محال أن يقول: وأي جارِها". اهـ انظر الكتاب ١/ ٢٤٤، والمغني ٦/ ٦٩٩

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٥: " وأما التاء فتدخل علىٰ اسم الله نعالىٰ نحو: تالله لأفعلن، وحكىٰ الأخفش دخولها علىٰ الرب، حكي من كلامهم: ترب الكعبة لأفعلن كذا ". اهـ

والصحيحُ أنها حرفٌ موضوعٌ للقسم، لابدلٌ من الواو، وهو مذهبُ السهيلي [٢] ولا يجوز إظهارُ فعل القسم مع هذا الحرف، لا تقول: أقسمت تاللهِ لأخرجنَّ، وكذلك أيضا لا يجوزُ إظهارُه مع الواو، فلا تقول: أقسمتُ واللهِ لأخرجنَّ . ٣

وذهب ابنُ كَيْسَان[٣] إلى أنه يجوز إظهارُه مع الواو، وليس بمسموع، وكذلك اختلفوا في الواو: فزعم الجمهورُ أنها بدلٌ من الباء؛ لقربها منها مخرجا ومعنى .[٤]

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٦: " والتاء بدل من الواو وذلك أنها لا يخلو من أن تكون بدلا من الواو أو من الباء فلا ينبغي أن تجعل بدلا من الباء لأن التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل: تراث وتخمة وتكأة، فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلا من الواو ولم تتصرف تصرفها ولذلك لم تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب". اهـ، وانظر أسرار العربية ٢٥١

(٢) أبو القاسم أو أبو الحسن أو أبو زيد عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي، إمام في اللغة والنحو والحديث، سمع من ابن الطراوة، من تآليفه: الروض الأنف، ونتائج الفكر (ت٥٨١) انظر ترجمته في إشارة التعيين١٨٢، ١٨٣، ومذهبه في أماليه ٤٤، و البسيط٢/ ٩٢٥

(٣) أحد الأئمة المذكورين بالعلم، والموصوفين بالفهم كان يحفظ البصريين والكوفيين؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر بن مجاهد المقرئ يقول: هو أنحى منهما، (ت٢٩٩) في خلافة المقتدر. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٢/ ٢٤، ورأيه في شرح الجمل ١/ ٥٣٧؛ قال ابن عصفور: " ولا يحفظه أحد من البصريين فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون أقسم كلاما تاما ثم أتي بعد ذلك بالقسم، ولا يجعل " والله" متعلقا بأقسم ".

(٤) انظر البسيط في شرح الجمل ٢/ ٩٢٥ وفيه: " لأن الواو من الشفتين والباء كذلك ". اهـ وأما المعنى فالحرفان موضوعان للقسم".

وزعم السهيليُّ[(١)] أنها ليست بدلا، بل هي حرفُ عطفٍ عطفت على قسم محذوف كما قالوا في واو رب .

٣ والمختارُ أنها ليست ببدل، ولا حرفَ عطف، وأنها حرفٌ موضوعٌ للقسم؛ لأنها لو كانت بدلا ما اختلفت حركتُها مع حركة الباء، ولأنها لم يثبُتْ إبدالُها في غير هذا فيُحمَلُ هذا عليه، ولأنها لو كانت للعطف لَمَا دخل عليها حرفُ العطف في قولهم:

٦ ووالله لأفعلنَّ، وقال تعالى ﴿فوربِّك لنسألنَّهُم أجمعين﴾ [الحجر: ٩٢]

وقد وَهِمَ ابنُ عصفور[(٢)] في نقله اتفاقَ النحويين على أن الواوَ بدلٌ من الباء، وقولُه:

وما رووا من نحو ربَّه فتى نَزْرٌ..........

٩ يعني من جرِّها المضمرَ، وذكر أن ذلك نَزْرٌ، وغيرُه من النحويين نقلوا جرَّ رب المضمرَ، ولم يتعرَّضُوا لقلة ذلك، وأنشد أبو العباس ثعلبُ/ [(٣)] [١٦١/ب]

واهٍ رأبتُ وشيكا صَدْعَ أعظمِه وَرُبَّهُ عَطِبا أنقذتُ من عَطَبِهْ

(١) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٩٢٦

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي، أبو الحسن طاف المغرب كله، وأقام بتونس، له تآليف منها: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل (ت ٦٦٩) انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٣٦، ٢٣٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وانظر كلامه في شرح الجمل ١/ ٥٣٦

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢/ ١٦٩، وابن الناظم ٢٥٩، وشرح المرادي ٢/ ١٩٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢، المساعد ١/ ١١٣. واه: من وهى الحائط إذا هم بالسقوط. . رأبت: أصلحت. وشيكا: سريعا. الصدع: الشق، والمعنى رب مشرف على الهلاك أنقذته من هلاكه.

وهذا الضميرُ الذي تجرُّه رب من الضمائر المبهمة، وهو أحدُ الضمائر الخمسة التي يفسرُها ما بعدها لا ما قبلها، وهو ضميرُ الأمر والشأن، وضميرُ نعم وبئس، والضميرُ في باب الإعمال، والضميرُ في باب البدل، وهذا الضميرُ، ويُفَسَّرُ بنكرة مبيِّنةً رتبةَ ما دخلت عليه ربّ من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، نحوُ: رُبَّهُ رجلا أكرمته، وربَّهُ رجلين أكرمتهما، وربّه رجالا أكرمتهم، وربه امرأةً أكرمتها، وربه امرأتين أكرمتهما، وربه نساءً أكرمتهن، فيبقى هذا الضميرُ مفردا مذكرا دائما، هذا مذهبُ البصريين (١)، وأجاز الكوفيون (٢) مطابقةَ هذا الضمير للتمييز، فيقولون: ربَّهُ رُبّهَا رُبَّهُمَا رُبَّهُنَّ .

وزعم بعضُ أصحابنا أنهم أجازوا ذلك قياسا، وليس بصحيح، بل حكوه [عن](٣) العرب، وتمييزُ هذا المضمر منصوبٌ، وقد سُمِعَ جرُّه أنشدوا:

.... ورُبَّهُ عطب أنقذت من عطبه

وينبغي ألاّ يكونَ تمييزا، بل يحتملُ أنه بدلٌ من الضمير لا تمييزٌ .وقولُ الناظم:

....كذا كها ونحوُه أتى

يريدُ أن كافَ التشبيه مثلُ (رب) تجرُّ المضمرَ، وليس كلامُه بمحرّرٍ؛ لأن جرَّ رب المضمرَ ليس مخصوصا بالشعر ولا بالضرورة، ولا وقفنا على كلام أحد في (رب) زعم أن جرَّها للمضمر قليلٌ .

---

(١) مذهب البصريين في الأصول ١/ ٤١٩

(٢) مذهب الكوفيين في الأصول ١/ ٤٢٢

(٣) ط: من

وأما كاف التشبيه فلا نعلم أحدا أجاز جرَّها للمضمر في الكلام، بل ذلك في الشعر والضرورة، وأوهم قولُه:

....كذا كها.....

أن كافَ التشبيه تجر المضمرَ المبهمَ؛ لأنه شبهها بـ (رب)، و(رب) مجرورُها المضمرُ مبهمٌ، وأشار بقوله: كذا كها إلى قول الراجز: (١)

خلَّى الذَّناباتِ شِمالا كَثَبَا

وأمَّ أوعالٍ كها أو أقْرَبا

الذناباتُ وأمُّ أوعال مكانان . وقال الشَّنفرى: (٢)

لئنْ كان من جِنٍّ لأَبْرَحُ طارِقا وإنْ يكُ إنساً ما كها الإنسُ يفعلُ

وقال آخر: (٣)

---

(١) ويروى: نحّى مكان خلّى، والرجز للعجاج في ديوانه ٣٩٠، و الكتاب٢/ ٣٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٧، ومن غير نسبة في الأصول٢/ ١٢٣، ، ومقاييس اللغة ١/ ٢٥، وابن يعيش ٨/ ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٤، والمساعد٢/ ٢٧٥.

أم أوعال: هضبة في ديار بني تميم وهي بالنصب عطف على الذنابات، وبالرفع على الاستئناف وخبره كها أي مثل الذنابات في القرب منه أو أقرب إليه منها، والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة تشبيها لها بلفظ مثل لأنها في معناها

(٢) ويروى: فإن يك من جِنٍّ، والبيت في ديوانه٦٤، واللسان (كها)، والخزانة ١١/ ٣٤٣

(٣) البيت من غير نسبة في الارتشاف ١٧١٠ ونسب إلى بشار بن برد في معجم شواهد العربية ١/ ٣٢٤، وليس في ديوانه

وإذا الحربُ شمَّرتْ لم تكنْ كي حينَ تدعو الكُماةُ فيها نَزالِ

وندر جرُّ الكاف المضمرَ في قول الحسن البصْريِّ: أنا كاكْ وأنت كِي.[(١)] يريد أنا مثلُك، وأنت مثلي، وأنشد النحويون شاهدا أيضا على جر الكاف للمضمر قولَ الشاعر: ٣
[(٢)]

فلا أرى بعْلا ولا حلائِلا

كهُ ولا كهُنَّ إلا حاظِلا ٦

ولا حجةَ في ذلك؛ إذ يجوز أن يكونَ الضميرُ ضميرَ رفع دخل عليه كافُ التشبيه كقولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، فكان أصلُه كهو، ثم حُذِفت الواوُ كقوله: [(٣)]

---

(١) قول الحسن في الارتشاف ١٧١٠، وفيه: "وفي الواضح أجاز سيبويه وأصحابه: أنت كِي، وأنا كك، وضعفه الكسائي والفراء وهشام ". وانظر المساعد ٢/ ٢٧٦

(٢) ويروى: فلا ترى، والرجز منسوب إلى العجاج في الكتاب ٢/ ٣٨٤، وهو في ديوانه ٤٢٨ ونسبه ابن السيرافي ٢/ ١٢٠ إلى رؤبة، وهو في ديوانه ١٢٨، و هو من غير نسبة في الأصول ٢/ ١٢٣، والعسكريات ٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٩، وابن الناظم ٢٥٨، ورصف المباني ٢٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤

(٣) قطعة من بيت تمامه:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وهو من غير نسبة في الأصول ٣/ ٤٣٩، ، والإيضاح ٢/ ٣١، والعسكريات ١٣٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٣، والخصائص ١/ ٦٩، ولإنصاف ٥١٢، والغرة المخفية ٢/ ٧٩٢، وابن يعيش ١/ ٦٨

فبيناهُ يشْري رحلَهُ.... ....

قالَ قائلٌ: يريدُ فبينا هو، وأشار بقوله:

...... ونحوه..........

على مثل هذا البيت، والله أعلم، ويأتي الكلامُ على (الكاف) وعلى (رب) بأشبع من هذا إن شاء الله.

/ وابْتَدِئْ في الأمْكِنَهْ بِمِنْ وَقَدْ تَأتي لَبَدْءِ الأَزْمِنَهْ [١٦٢/أ]

هذا هو الوجهُ الخامسُ في بيان معانيها، وابتدأ الناظم بـ(من)، وذكر لها في هذا البيت معانيَ ثلاثةً، وإليه أشار بقوله: بعِّضْ، نحوُ: أكلتُ من الرغيف؛ لأنك إذا قلت: أكلتُ الرغيفَ دلَّ ظاهرُ هذا الكلام أنك استوعبت جميعَ الرغيف بالأكل، وإذا قلت: من الرَّغيف دلّ على أنك إنما أكلت بعضَه، وبيانُ الجنس، وإليه أشار بقوله: بَيِّنْ، نحوُ قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرِّجْسَ من الأوثانِ﴾ [الحج: ٣٠] المعنى: فاجتنبوا الرجسَ التي هي الأوثانُ[١]، وبقوله تعالى﴿ وعد اللهُ الذين آمنوا منكم﴾[النور: ٥٥] المعنى الذين هم أنتم لأن الخطاب للمؤمنين

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٤ أن من تكون لابتداء غاية الأيام والأحيان وتكون للتبعيض، وأضاف النحويون بعده لـ(من) معاني عدة، لذا اختلفوا في تفسير معناها في هذه الآية وغيرها؛ إذ نص الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٤٢٥ على أن من في هذه الآية تبعيضية؛ قال: " والمعنى فاجتنبوا الرجس الذي يكون منها أي عبادتها ".

وقال بعضُ أصحابنا: إنّ من التي لبيان الجنس يكون ما قبلَها مُبهماً، وما بعدها نكرةً نحو قوله تعالى ﴿ما يفتحِ اللهُ للناسِ من رحمةٍ ﴾[فاطر: ٢] فما مبهمٌ، ورحمةُ نكرةٌ، ونحوُ: مَنْ تضربْ من رجل فله درهمٌ، وابتداءُ الغاية، نحو: سرت من الكوفة إلى البصرة، فمن ٣ تدل على ابتداء السير، والغايةُ هي المدى والقدْرِ الذي يعُلَّقُ به الفعلُ

وذكر الناظم أنّ ذلك يكون في الأمكنة [(١)] ثم ذكرَ أن (من) قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان [(٢)]، وهذه المعاني الثلاثةُ التي ذكر ليس متفقا عليها من النحْويين . ٦

وزعم المبرد [(٣)]، والأخفشُ الصغير [(٤)]، وابنُ السراج [(٥)]، وطائفةٌ من الحُذاقِ، والسهيليُّ [(٦)] من أصحابنا أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائرَ المعاني التي ذكروها

ووافقه ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٤٦ وفيه: " ومن الناس من ذهب إلى أن من توجد لبيان الجنس، وهذا القول لا يثبت؛ لأن الرجس من الوثن: عبادته وتعظيمه، فالذي منعنا منه عبادة الوثن وتعظيمه، وذلك بعض أحوال الوثن". اهـ وهو أحد قولي أبي حيان في البحر ٦/ ٣٤٠ لكن الراجح فيهما عنده أنها لبيان الجنس، وهذا مذهب الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٤٢٥، والنحاس في معاني القرآن٤/ ٤٠٣

(١) شرح التسهيل٣/ ١٣١

(٢) في شرح التسهيل٣/ ١٣١، واستدل بقول الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٥٦١: "قال بعض العرب من الآن إلى غدا".

(٣) المقتضب ٤/ ١٣٦، ١٣٧

(٤) ورأيه في الارتشاف ١٧١٩

(٥) الأصول ١/ ٤٠٩، ٤١٠

(٦) نتائج الفكر ٣٣٠، ٣٣١

راجعٌ إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنك إذ قلت: أكلتُ من الرغيف إنما أوقعت الأكلَ على جزء، فانفصل ذلك الجزءُ من الجملة، قال: معنى الكلام إلى ابتداء الغاية، وكذلك التي زعموا أنها لبيانِ الجنس هي فيه لابتداء الغاية؛ لأن الأوثانَ نُحاسٌ مصوغٌ أو ذهبٌ أو غيرُ ذلك، فليس الرجسُ ذاتَها، ولا الجنسُ الذي صُنِعت منه، وإنما وقع الاجتنابُ على عبادتها، ووُصِفَ بالرجس المعبودُ منها .

وإثباتُ التبعيض معنىً لـ (من)، قال به الفارسي[(١)]، وجمهور النحويين[(٢)]،وكونُها لبيان الجنس مشهورٌ في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضعَ من القرآن،

وقال به جماعةٌ من القدماء والمتأخرين منهم النحاسُ[(٣)] وعبدُ الدائمِ القَيْرَوَانِي[(٤)] وابنُ بابشاذ[(٥)] وابنُ مضَاءٍ.[(٦)]

[١٦٢/أ] وقد أنكر كونَها للجنس أكثرُ أصحابنا[(١)]، وزعم أنها لم ترِدْ لهذا المعنى، ولا قام دليلٌ من لسان العرب . وأما كونُها لابتداء الغاية في غير الزمان فهو مذهبُ البصريين[(٢)]

---

(١) المقتصد ٢/ ٨٢٢

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥: " وتكون أيضا للتبعيض تقول هذا من الثوب، وهذا منهم كأنك قلت: بعضم".

(٣) إعراب القرآن ١/ ٣٩١، و٢/ ٤٠

(٤) رأي عبد الدائم القيرواني، و ابن بابشاذ، وابن مضاء في الارتشاف ١٧١٩

(٥) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري كان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء في الدولة، له ثلاثة شروح على الجمل(ت٤٦٩). ترجمته في إشارة التعيين ١٥١، ونزهة الألباء٣٦١

سواءٌ أكان ما دخلت عليه مكانا نحوُ: سرت من الكوفة إلى البصرة، أو غيرَ مكان، نحوُ: ضربتُ من الصغير إلى الكبير .وذهب الكوفيون إلى أنها تكون لابتداء الغاية، وهو الذي أشار إليه/ الناظمُ بقوله:

....وقد تأتي لبدء الأزمنة

وجاء دخولها على الزمان في القرآن، وفي أشعار العرب الفصحاء، وكثُر كثرةً توجِبُ القياسَ، وتأويلُ البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء قال تعالى﴿ لله الأمرُ من قبل ومن بعد﴾[الروم: ٤]، وقال تعالى ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨]

ودخول (من) على (على) في القرآن كثير، وقال الشاعر: (٣)

من الصُّبْحِ حتّى تطْلُعَ الشمسُ لا ترى   من القوم إلا خارجيًّا مُسَوَّمَا

وقال: (٤)

---

(١) منهم ابن أبي الربيع ي البسيط٢/ ٨٤٦

(٢) انظر بسط المسألة ومذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف ٣١٥

(٣) ويروىٰ: تغرب مكان تطلع، وهوللحُصَين بن الحُمَامِ المُرِّيّ في الشعر والشعراء١/ ٣٠، والاشتقاق ١٧٦، والتنبيه ١٦٥، وفيه: " وقوله: من الصبح استعمل فيه من موضع مذ، وذلك أنها لا توجد إلا في الزمان، ومن للمكان غير أن من لتمكنها في الجر ما جاز دخولها علىٰ مذ ". وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٨، ورصف المباني ٣٢١

(٤) البيت من غير نسبة في الخصائص ١/ ٣١٠، والتمام ٩٣، وأمالي القالي ١/ ١٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٨، ورصف المباني ٣٢٦

كأنهما ملان لم يتغيرا		وقد مرَّ للدارِ من بعدنَا عَصْرُ

وقال: (١)

تُوُرِّثْنَ من أزمان حَليمةٍ		إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ

وقال: (٢)

لَمِنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ		أقوَيْنَ من حَجَجٍ ومن دَهْرِ

وقال: (٣)

وكلُّ حُسامٍ أخلصتْهُ قُيونُه		تُخُيِّرْنَ من أزمانِ عادٍ وجُرْهُمِ

[وفي حفظي القيونُ جمعُ قينٍ، أي الحداد](٤)، وقال: (٥)

تَنْتَهِضُ الرِّعدةُ في ظُهيري

من لدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ

وقال: (٦)

(١) ويروى: تخيرن، وهو للنابغة في ديوانه ٦٠، و الكامل ٨٣٤، وشرح التسهيل٣/ ١٨٢، وابن الناظم ٢٥٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢، وشرح ابن عقيل٢/ ١٦، واللسان(جرب)

(٢) ويروى: مذ حجج ومذ دهر، وعليها يفوت الاستشهاد، ويروى: من حجج، ومن شهر، والبيت لزهير في شعره ١١٤، والشعر والشعراء ١/ ١٤٥، والجمل ١٣٩، والأزهية ٢٨٣، والإنصاف ٢٠٦، وابن يعيش ٤/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٩. القنة: أعلى الجبل. الحِجر: منازل ثمود. أقوين: خلون

(٣) نسب إلى جبل بن جوان في شرح التسهيل٣/ ١٣٢

(٤) زيادة من " م " ليست الأصل، و" ط "

(٥) نسب في شرح التسهيل ٣/ ١٣٢ إلى رجل من طيء، وانظر اللسان (نهض)

(٦) الرجز لهَفْوان العقيلي في النوادر١٦١، و الألفاظ ٤٧٣، والتنبيه١٦٦

مِنْ غُدْوَةٍ حتَّى كأنَّ الشمسا

بالأُفُقِ الغَرْبِيِّ تُكسَى وَرْسَا

وقال: [1]

من عهدِ عادٍ كان معروفاً له   أسرُ المُلُوكِ وقتْلُهَا وقتالُهَا

وتوسّط ابنُ الطَّراوة [2]مذهبا ثالثا، فزعم أنك إذا قلتَ: سرت من يومِ الجمعة إلى يوم الأحد فلابد هنا من (من)، وذلك أنك إذا قلت: سرت من مكة لم تُعطِ انتهاء السير، إنما أخبرت بابتداء غايته، وليس ثَمَّ ما يُفهِمُ أين انتهاءُ السيرِ، فإذا أردتَ الانتهاء أتيتَ بـ(إلى)، فكذلك إذا أردتَ انتهاءً في الزمان، وابتداءَ الغاية أتيتَ بـ(من)، و (إلى) قيلَ له في هذا الموضع: تستعملُ مذ، فقل: ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ إلى يومِ الأحدِ. قال: لا يجوز هذا؛ لأن (مذ) تستغرقُ الزمانَ . فإذا قلت: ما رأيته مذ يومِ الجمعة فُهِمَ منه أنّ انقطاعَ الرؤية اتّصلَ إلى آخر الإخبارِ، فلا يحتاجُ هنا إلى حرف انتهاء، وإنما يحتاج إليه مع حرف لا يستغرقُ الوقتَ، نحو (من)، فلابد لها في هذا الموضع من الدخول على الزمان .

واختلف النحويون في (من) بعد أفعل التفضيل، فذهب سيبويه[1]أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض.

[١٦٢/ب] وذهب المبردُ[2]، والأخفش الصغير[3] إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تفيدُ معنى، ومنع ابنُ ولّاد[4]في رده على المبرد أن تكونَ (من) لابتداء الغاية، واستدلَّ على ذلك بأن ابتداء

---

(١) البيت لبَشَامة بن حَزْن في التنبيه١٦٧

(٢) الأبذي٢/ ٣٩

الغاية لا يكونُ إلا بأن يكونَ لها انتهاءٌ، كقولك: خرجت من الكوفة/ إلى البصرة، ولا يجوزُ زيدٌ أفضلُ منك إلى جعفرَ.

وزعم سيبويه أن (من) تكون غايةً، فقال: تقول: رأيته من ذلك الموضعِ، تجعلهُ غايةَ رؤيتِكَ كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء". يريد أنَّ (من) هنا دخلت على المحل الذي وقع فيه ابتداءُ الرؤية وانتهاؤُها، ولذلك سماه غايةً، لما كان محيطا بغاية الفعلِ؛ لأن الغايةَ هي مدى الشيء، أي: قَدْرُه.

وزعمَ بعضُ النحويين[٥]أن من تكون لانتهاء الغاية، واحتجوا بقول العرب: شممْتُ الرَّيحانَ من داري من الطريق[٦] ورأيتُ الهِلالَ من خَلَلِ السَّحَابِ[٧]، فمن لانتهاء الغاية؛ لأن الشمَّ لم يبدأْ من الطريق، ولا الرؤيةُ ابتدأت من خلل السحاب، إنما ابتديا من غيرهم، وانتهيا إليهما، ويبينُ ذلك أنك تقولُ: شممتُ الرّيحانَ من داري من

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٥

(٢) المقتضب ١/ ١٨٢

(٣) الارتشاف ١٧١٩

(٤) ورده في الانتصار ٦٣٤، والارتشاف ١٧١٩

(٥) منهم ابن خروف في شرح الجمل ١/ ٤٧٤

(٦) الأصول ١/ ٤١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٩

(٧) الأصول ١/ ٤١٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٤٩٩

الطريق، ورأيتُ الهلالَ من داري من خَللِ السحاب، فمن الأولى للابتداء، والثانية للانتهاء، ومَنْ منع ذلك تأوّلَ هذا ونحوَه.(١)

وزعم بعضُهم(٢) أنها تكونُ بمعنى البدل، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الأخرة ﴾[التوبة: ٣٨]، أي بدل الأخرة، وقولَه تعالى ﴿لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون﴾ [الزخرف: ٦٠]، أي بدلَكم ملائكة . وزعم أكثرُ الكوفيين، وبعضُ اللغويين أن (من) تكون بمعنى (إلى)، نحوُ قول الشاعر: (٣)

أزمعتُ من آل ليلى ابتكارا وشطَّتْ على ذي نوى أن تُزَارَا

يريدُ إلى آل ليلى، وبمعنى (على)، قال تعالى ﴿ ونصرناه من القوم﴾[الأنبياء: ٧٧]، أي على القوم، وقاله الأخفشُ(٤)،وبمعنى (الباء)، قال تعالى ﴿يحفظونه من أمر الله﴾ [الرعد: ١١]، أي بأمر الله، وقالَه يونُسُ.(٥)

---

(١) منع ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٠٠، وفيه: " وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه لأنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول؛ ألا ترى ان ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خلل السحاب، وكذلك ابتداء وقوع الشم إنما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان إنما كان من الطريق لأن الشم إنما يسلط على الريحان وهو في الطريق" ـ اهـ

(٢) انظر الشجري ٢/ ٦١٣، و شرح التسهيل ٣/ ١٣٤

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ٧٢، والشعر والشعراء ١/ ١٨٠، والارتشاف ٢٤٤١

(٤) معاني القرآن ١/ ٥١، وشرح التسهيل٣/ ١٣٧

(٥) رأيه في شرح التسهيل٣/ ١٣٧

وزعم بعضهُم[١] أنها تكون للتعليل، وجعلَ من ذلك قولَه تعالى ﴿ من أجل ذلك ﴾[المائدة: ٣٢]، وقولَه تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾[البقرة: ١٩]، وقال الفرزدق: [٢]

يُغْضِي حياءً ويُغْضَى من مهابتِه   فما يُكَلَّمُ إلا حينَ يبتسِمُ

وقالَ آخرُ: [٣]

ومعتصم بالحي من خَشْيةِ الرَّدَى   سَيُرْدِي وغارٌ مشفقٌ سيؤوبُ

وزعم بعضُهم أنها تكونُ بمعنى (عن)، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿فويل للقياسة قلوبُهم من ذكر الله ﴾[الزمر: ٢٢]، أي عن ذكر الله، وتقولُ العربُ: حدَّثْتُه من فلانٍ، أي عن فلانٍ

وزعم بعضُهم[٤] أنها تكون بمعنى (في)، وجعلَ من ذلك قولَه تعالى﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض﴾ [فاطر: ٤٠]، أي في الأرض، وزعمَ بعضُهم أنها تقعُ بمعنى (عند)،

(١) قال ابن يعيش٢/ ٥٣: " وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له؛ أي من خوف الصواعق لأن من قد تدخل بمعنى اللام فتقول: خرجت من أجل زيد، ومن أجل ابتغاء الخير". اهـ وكذا قال ابن مالك و ابن هشام في: شرح التسهيل ٣/ ١٣٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢٢، و للفرزدق، أو للحزين الكناني، أو للعين المنقري، أو لداود بن سلم في العمدة ٢/ ١٣٨ وللحزين الليثي في التنبيه ٥١٢، وهو من غير نسبة في الحيوان ٣/ ١٣٣، وابن يعيش ٢/ ٥٣، وابن الناظم ٢٦٠

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣٤

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٥، ونسبه السيوطي في الهمع ٢/ ٣٧٨ إلى الكوفيين

وجعلَ من ذلك قولَه تعالى ﴿لن تُغْنِيَ عنهم أموالهُم ولا أولادُهم من الله شيئا ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي عند الله .

[١٦٣/أ] وزعمَ بعضُهم أنها تأتي للمجاوزة[١]،نحو: عُذتُ منه، وبريتُ منه، وشبِعْت منه، ورويتُ منه، وحُمِلَ على ذلك (من) إذا كانت مع أفعل التفضيل، نحوُ: زيدٌ أفضلُ من عمرو، وكأنه قال: جاوزَ زيدٌ عمرا في الفضل.وقد تقدم مذهبُ سيبويه/ ، ومذهبُ الأخفش الصغير في من التي تصحبُ أفعلَ التفضيل

وزعم بعضهم أنها تكون للفْصلِ[٢]، وهي الداخلةُ على ثاني المتضادّين، نحْوُ قولِه تعالى ﴿ والله يعلمُ المفسدَ من المُصلح ﴾[البقرة: ٢٢٠]، وقولِه تعالى ﴿حتى يَمِيزَ الخبيث من الطيب﴾[**آل عمران: ١٧٣**]، وقال الشاعر: [٣]

ولم ترهُ قابلاً للجميل   ولا عرف العزَّ من ذُلِّه

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ   نكرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

يعني بقوله: وزيد، أي: وزيد من، وأطلقَ في قوله:

.....**في نفي**........   ....

وإنما هو في أماكنَ مخصوصةٍ من النفي، وأبهمَ في قوله:

........**وشبهه**....   ....

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣٤

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ١٣٧

فلا يُدْرَى ما شبهُ النفي، وإنما يعني به الاستفهامَ والنفيَّ، وليس ذلك أيضا على إطلاقه، فنقول: من الزائدةُ عند الأخفش[(١)] تزادُ في الواجب وغيرِ الواجب، وقبلَ النكرة والمعرفة، هذا نقلُ بعضِ أصحابِنا .

وقد قال الكسائيُّ[(٢)]، وهِشامُ[(٣)] من الكوفيين: إن (من) زائدةٌ في قوله تعالى﴿ يغفرْ لكم من ذنوبكم﴾[الأحقاف: ٣١]، ﴿ولهُ فيها من كل الثمرات﴾[الحج: ٦٦]، و﴿يغضُّوا من أبصارِهم ﴾[النور٣٠]، و﴿وعدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ منهم﴾[الحشر: ١٢]، كما قال الأخفشُ، فدلَّ على أنهما لا يشترطانِ التنكيرَ.

وقد وافق الفارسيُّ الكوفيين على زيادتها في الواجب، أجازَ في قوله تعالى﴿ ويُنزِّلُ من السماء من جبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣] أن تكونَ (من) فيهما زائدةً، أي جبالا فيها بردٌ ذكر ذلك في "بغدادياته".[(٤)]

وممَّن رأى زيادتَها في الواجب ابنُ جنيٍّ[(٥)]، وعند الكوفيين تُزادُ في الواجب وغيره بشرط أن يكون معمولُها نكرةً، واختارَه الناظمُ [(١)]، وعند جمهور البصريين[(٢)] تزادُ بشرط

(١) معاني القرآن ١/ ١٠٥، ٢/ ٢٢٥، والبغداديات ٢٤٢، والتمام ١٤٩، و أمالي الشجري ١/ ٣٠٠، ، وشرح التسهيل٣/ ١٣٩، والارتشاف١٧٢٣،

(٢) البغداديات ٢٤٢، و الأزهية ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٩ والارتشاف ١٧٢٣

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي أحد أصحاب الكسائي، صنف مختصر النحو، والحدود (ت ٢٠٩) انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٣٢٨

(٤) البغداديات٢٤٢

(٥) التمام ١٤٩

أن يتقدَّمَها غيرُ واجب، وغيرُ الواجب عندهم النفيُّ، نحو: ما قامَ من رجلٍ، والنهيُّ، نحوُ: لا تضربْ من رجل، والاستفهامُ، نحو: هل في الدار من رجل؟

وتحريرُ القول في ذلك أن نقولَ: شرطُ الذي تُزادُ فيه (من) في النفي أن يكونَ هو المنفيَّ عنه الحكمُ، فيكونَ فاعلا، نحو: ما قام من رجل قائما، وما كانَ من رجل قائما، وما أعلمتُ من رجل فرسَك مُسْرَجًا، والمتَّسَعُ فيه من ظرفٍ ومصدرٍ حكمُه حكمُ المفعول الصريح، نحو: ما ضُرِبَ من ضربٍ شديدٍ، وما سِيرَ من مِيْلٍ، وما صِيحَ من يوم، ولا يسوغُ ذلك في ثاني ظننتُ، ولا ثاني أعلمتُ، ولا ثالثِها، ولا في الحالِ، والتمييزِ، والاستثناء، وجميعُ أدوات النفي في ذلك سواء، ويكونُ المنفيُّ عنه [الحكمَ](٣) أيضا مبتدأً، نحو: ما من رجلٍ قائمٌ، ولا من سبيل إلى هند، إلا أن زيادةَ (من) بعدَ (إلا) تكثُرُ، وزيادتُها بعد غيرِها تَقِلُّ، ولا تسوغُ زيادتُها في الخبر

[١٦٣/ب] فرْعٌ:/ إذا قلتَ: قلَّ ما يقولُ ذلك رجلٌ فهل يجوزُ زيادةٌ (من)، فتقولُ: قل ما يقول ذلك من رجلٍ . قلتُ: إنْ جعلتَ قلَّما مقابلةً لكثُرَمَا فلا تجوزُ زيادتُها؛ لأن الكلامَ

---

(١) هذا سهو من أبي حيان؛ إذ اختار الناظم مذهب أبي الحسن الأخفش، قال في شرح التسهيل ٣/ ١٣٨: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا".

(٢) قال سيبويه في حديثه عن من ٤/ ٢٢٥: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجتَ (من) كان الكلام حسنا".

(٣) سقطت من " م "

واجبٌ، وإن جعلتَ قلما في معنى النفي المحضِّ جازَ، وكونُ قلَّما في معنى النفي المحض منقولٌ من لسان العرب، ومستعملٌ في كلامها، فكأنك قلت: ما يقولُ ذلك من رجلٍ

وأما زيادتُها في النفي فنحوُ: لا تضربْ من رجل حكمُه حكمُ النفي في الفعل، فتزادُ في الفاعل والمفعول على ما شرحناه، إلا أن الحرفَ الموضوعَ للنفي إنما هو (لا) فقط.

وأما زيادتُها في الاستفهام فتكونُ في الفاعل، نحو: هل قامَ من رجل، وفي المفعول، نحو: هل تضربُ من أحد، [وفي][1] المبتدأ، نحو: هل من رجلٍ عندَك، وليس ذلك عاما في أدوات الاستفهام؛ ألا ترى أنه لا يجوزُ كيف تضربُ من رجل، ولا أين تضربُ من رجل، وإنما المحفوظُ في ذلك من أدوات الاستفهام هل، نحو قول الشاعر: [2]

أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نَسَبِي وهل بدارةَ يا للنّاسِ مِنْ عَجَبِ

وفي إلحاق الهمزة بهل نظرٌ، ولا أحفظُ زيادتَها مع الهمزة، وزعمَ بعضُهم أنها زِيدَتْ في الحال، وجعلَ من ذلك قراءةَ مَن[3] قرأ ﴿ما كانَ ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من

(١) م: أو

(٢) البيت لسالم بن مسافع الغطفاني في ابن السيرافي ١/ ٢٥٧، و الخصائص ٢/ ٥٨، والملخص ٢/ ٣٤٢، ودارة أمه

(٣) قرأ بها زيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وأبو جعفر وزيد بن علي، والحسن بن مجاهد. انظر القراءة في معاني القرآن للزجاج ٤/ ٦٠، المحتسب ٢/ ١٢٠و معاني الفراء ٢/ ٢٦٤ ومختصر شواذ ابن خالويه ١٠٤، والبحر ٦/ ٤٤٧

أولياءَ ﴾[الفرقان: ١٨]، أي نتخذُ من دونك أولياءَ، فأولياءُ عنده حالٌ دخلت عليه (من) زائدة، ويمكنُ تأويلُه.

٣ وزعم بعضُ النحويين[١] أنها تزادُ في الشرط، فيجري مجرى النفي، والنهي، والاستفهام، نحو: إن قامَ من رجلٍ عمروٍ، وإن ضربتَ من رجلٍ ضربَك، والصحيحُ المنعُ.

٦ وإذا تقرَّرَ أنها لا تطردُ زيادتُها إلا في النفي، والنهي، والاستفهام على النحو الذي بيناه فمعنى هذه الزيادةِ استغراقُ الجنس، نحو: ما قام من رجل؛ لأن قولَك: ما قام رجل يحتملُ الاستغراقَ، ويحتملُ نفيَ الوحدةِ، ويحتملُ نفيَ الكمال، فإذا قلتَ: ما قامَ
٩ من رجل أفاد معنى الاستغراق فقط، ويكون معناه أيضا تأكيدَ الاستغراق، وذلك في

قال الزجاج: " وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنما كانت خطأ؛ لأن (من) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولا، ولات دخل على مفعول الحال تقول ما اتخذت من أحد وليا، ولا يجوز ما اتخذت أحدا – من ولي ". اهـ وفي المحتسب: " أما إذا ضمت النون فإن قوله ﴿من أولياء﴾ في موضع الحال؛ أي ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء ودخلت من زائدة لمكان النفي كقولك: اتخذت زيدا وكيلا". اهـ وقال ابن خالويه: " زعم سيبويه أنها لغة".

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٩٦: " وحجة من أجاز زيادة من في الشرط نحو: إن ضربت من رجل ضربك أن الشرط غير واجب ألا ترى أنك إذا قلت إن ضربت زيدا ضربك، أن الضرب غير واقع كما أنه كذلك في قوله: ما ضربت زيدا، والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنك إذا قلت: إن ضربت زيدا ضربك فالضرب وإن لم يكن واقعا فهو مفروض الوقوع. . . . . . وقام من رجل لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أن يلزمه أن يقوم الرجل وحده مع غيره في حين واحد فلذلك لا يمكن تقديره، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام لذلك لم تجز زيادة من إلا في الأماكن الثلاثة". اهـ

الألفاظ المختصة بالنفي المستغرِق، نحوُ: أحد الموضوعِ للعاقل، وغريبٍ، وكَتِيعٍ[(١)]، فتقولُ: ما قام من أحد، فـ(مِنْ) هاهنا لتأكيد استغراقِ الجنس. وعند سيبويه أن (من) في ما جاءني من أحد، وما جاءني من رجل بمعنى واحد، وهو تأكيدُ النفي، وهو الصحيحُ، ٣ فنقولُ: إن (من) لم تدخلْ على ما جاءني رجلٌ إلا وهو يُرادُ به ما جاءني أَحَدٌ.

[١٦٤/أ] وزعم سيبويه[(٢)] أن (من) الزائدةَ في نحو: ما قام من رجل وشبهِه إنما أُتِيَ بها؛ لأن الموضعَ موضعُ تبعيض/ ؛ ألا ترى أنك قد نفيتَ أن يكونَ جنسُ الرجال قامَ، أو قامَ ٦ شيءٌ منه، وكأنك قلت: ما قامَ بعضُ الرجال في حال من الأحوال، أي لم يقُمْ وحدَه، ولا مع غيرِه.

٩ وزعمَ عليُّ بنُ سليمان[(٣)] أن (من) الزائدةَ لابتداء الغاية، فإذا قلت: ما قام من رجل ابتدأتَ النفيَ من هذا النوعِ دونَ غيرِه، ثم عَرَضَ لها، وإن كانت لابتداء الغاية أن يُقْتَصَرَ بها على هذا النوعِ.

١٢ وزعم بعضُهم[(٤)]أن (من) إذا دخلت على (قبل)، و(بعد)، و(لدن) زائدةٌ، قال: لأن المعنى بثبوتِها وسقوطِها واحدٌ، وليس ما ذهبَ إليه بصحيح؛ لأنك إذا قلت: جئتُ من قَبْلِ زيد، وجئت قبلَ زيد اختلف المعنى، ففي الأولى يكون مجيئُك مبتدأً من الزمان

---

(١) في اللسان (كتع): وما بالدار كتيع، أي أحد، وأكتع ردف لأجمع

(٢) الكتاب٤/ ٢٢٥

(٣)الارتشاف ١٧٢٦

(٤) هو ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٤٠، وفي الارتشاف ١٧٢١: " وتقدمه إلى ادعاء زيادتها فيهما غيره من النحاة".

السابقِ مجيءَ زيد، وفي الثانية يكونُ مجيئُك واقعا في زمان سبقَ مجيءَ زيد، وإذا قلتَ: جئت من بعد عمرو فالمعنى أن مجيئَك ابتداءٌ من الزمان المتأخر عن مجيء عمرو، وإذا قلت: بعد عمرو كان واقعا في زمان تأخَّر عن زمان مجيء عمرو.

فمن لابتداء الغاية في القبلية والبعدية، فلو أنّ شخْصَا جاء ظُهْرَا، وآخرَ جاءَ عصْرا حَسُنَ فيه جاءَ زيدٌ بعد عمرو، ولم يحسنْ فيه من بعد عمرو إلا إذا جاء عَقِبَ [زيد][(1)] حيثُ يتحققُ ابتداُء البعدية؛ لأن العصرَ ليس ابتداءَ لبعدية مجيءِ زيدٍ، وهو فيه يسيرُ غموض، فينبغي أن يتُأمَّل .وزعم لَكْذَةُ الأَصبهانيُ[(2)] أن (من) في قول الهذلي: [(3)]

فَمَا العَمْرَانِ مِنْ رَجْلَيْ عَدِيٍّ وما العَمْرَانِ مِنْ رَجْلَيْ قيامِ

زائدةٌ، وأن هذا لا يجوزُ، وأنه منحولٌ، وليس من شعر الهذلي، قال: لأنه لا يُقالُ: ما زيدٌ من رجلِ الحربِ، ولا ما زيدَان من رَجُلَي الحرْبِ .

وعلَّةُ منع لكذة لذلك أنه اعتقد أنها زائدةٌ، وأنها زيدتْ في خبر المبتدأ إن كانت (ما) تميميةً، أو في خبر (ما) إن كانت(ما) حجازيةً، وقد تقدم أنها لا تزادُ في الخبر للعلة التي

---

(١) م: عمرو

(٢) هو الحسن بن عبدالله المعروف بلغدة، ولكذة أيضا أصبهاني قدم بغداد وكان إماما في النحو واللغة، حفظ في صغره كتب أبي زيد، وأبي عبيدة والأصمعي، له من التصانيف كتاب الرد على أبي عبيدة في غريب الحديث، وكتاب الرد على الشعراء. انظر معجم الأدباء ٢/ ٨٧٣، ٨٧٤

(٣) ويروى: فئام مكان قيام، والبيت لمَعْقِل بن خويلد في ديوان الهذليين٣/ ٦٧، و شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧٩، وفيه: " ما الأولى تعجب كقولك سبحان الله، ما هو من رجلٍ، وما الثانية في معنى أين ". وانظر الارتشاف ١٧٢٤. فئام: جماعة

ذكرنا قبلُ، وهذا الذي ذهبَ إليه لكذةُ ليس بصحيح في البيت؛ لأنه بناه على أن (ما) نافيةٌ، وهو خلافُ ما قصدَ الشاعرُ؛ لأنه قصدَ المدحَ، فكيف يَجعلُها نافيةً، فيصيرُ المعنى إذْ ذاك هجْوا، وإنما (ما) هُنا استفهامٌ معناه التعجبُ، والتعظيمُ، والتفخيمُ للشأن، كقولك: عبدُالله ما عبدُالله، تريدُ أي رجلٍ عبدالله، وكذلك أرادَ الشاعرُ أي رجُلي عَدِيٍّ، وأي رجلي قيامٍ العَمْرانِ، و(من) هاهنا نظيرةُ (من) في قول الشاعر: [(١)]

يا فارساً ما أنت من فارسٍ موطّأِ الأكناف رحيبِ الذِّراعِ

(١) للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ٣٢٢، وروايته:

يا فارسا ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع

وانظر المقرب ١/ ١٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٠، والارتشاف ١٧٢٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٦١٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٤٥، والخزانة ٣/ ٣٠٨. موطأ: سهل مذلل. الأكناف: جمع كنَف، وهو الناحية، وكنف الرجل: حضنه يعني العضدين والصدر، ومعناه دمث كريم مضياف لا يتحمل قاصده من زيارته عنتا. الرحب والرحيب: الواسع، ورحب الذراع: سخي واسع القوة عند الشدائد.

فهي داخلةٌ على التمييز؛ إذ يجوزُ أن يُقالَ: يا فارسا ما أنت فارسا كما قال الشاعرً: (١)

يا جارَتَاه ما أنت جارَه ....

أي ما أعظمَك، وأكرمَك من جارة، وتشبيهُ لكذة/ البيت بقوله: ما زيدٌ من رجلِ [١٦٤/ب] الحربِ تشبيهٌ فاسدٌ؛ لأنه أدخل في الحرب الألفَ واللام، ولم يدخلْهما الشاعرُ؛ ألا ترى أنك تقولُ: ما أنت من صاحب حربٍ، وما أنت من مِدْرهِ(٢) حرب، ولا تقولُ: من مدره الحرب، وعديٌّ في بيت الهذلي في معنى العُداةِ، واللهُ أعلمُ كما قال الشنفرى: (٣)

لها وفضةٌ فيها ثلاثون سَيْحَفَاً إذا ما رأت أُوْلَى العَدِيِّ اقشعرَتِ

فرعٌ: ما جاءني من أحد إلا رجلٌ لا يجيز فيه البصريون الجرَّ على البدل، فإن سُمِعَ فعلى النعت، لا على البدل كما يقولُ الكوفيون، وكذلك ما جاءني من أحد إلا زيد إن سُمِع الجرُّ فعلى الصفة، لا على البدل.

---

(١) للأعشى في الصبح المنير ١١١، وروايته:

يا جارتي ما كنت جاره بانت لتحزننا عَفَاَره

وانظر الشاهد في: الجمهرة ٢/ ٣٨٠، ، والشعر ١/ ٢٢٢، ومقاييس اللغة ٤/ ٦٥، ٤٥٢، المقرب١/ ١٦٥، وابن يعيش ٣/ ٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢، ورصف المباني ٤٥٢، والارتشاف ١٥٨٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٦١٥، والخزانة ٣/ ٣٠٨

(٢) مدره الحرب: هو المدافع عن القوم والذاب عن الحمى. انظر التهذيب٦/ ١١٢

(٣) ويروى: آنست مكان رأت، والبيت في ديوانه ٣٨، والمفضليات ١١١. وفضة: جعبة السهام. السَّيحَف: السهم العريض النصل. العدي: جماعة القوم يعدون راجلين للقتال، لا واحد له من لفظه. اقشعرَّت: تهيأت للقتال ونحوه.

و(مِن) عندنا مركبةٌ من حرفين، وزعم الكسائي أنها ثلاثيةٌ، وأن أصلَها مِنَا، فحذفتْ الألفُ، واستدل على هذه الدعوى بقولِ بعضِ بني قُضَاعَةَ [1]

بذلنا مارنَ الخَطِّيِّ فيهِمْ وكلَّ مهنَّد ذَكَرٍ حُسامِ
مِنَا أنْ ذَرَّ قرنُ الشمس حتَّى أغاثَ شريدَهم فَنَنُ الظَّلامِ

قالَ: فَردَّ (من) إلى أصلِها لَمَّا احتاجَ إلى ذلك؛ لأجلِ الوزن؛ ألا ترى أن المعنى من أنْ ذرّ قرنُ الشمس، وقال بعضُ أصحابنا: حكى الفراء[2] أن بعضَ العرب يقولُ في (مِن): مِنَا، وزعمَ أنه الأصلُ، وخُفِّفَتْ لكثرة الاستعمال.

وأظنُّ أنَّ الفراءَ أخذَ ذلك من هذا البيت الذي أنشده الكسائيُّ، وقد تأوله أبو الفتح على أن مِنَا مصدر منى يمني[3] إذا قَدَّر، ويكونُ مصدرا استُعْمِلَ ظرفا، نحو: خفوقِ النجم، أي تقديرُ أن ذرَّ قرنُ الشمس، وموازنتُه إلى آخرِ النهار لا يزيدُ، ولا ينقصُ

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمان بَدَلَا

ذكر أن (حتى) و(اللام) و(إلى) تكونُ لانتهاء الغاية، أما (حتى) فحرف، وإبدالُ حائها عينا لغةٌ هُذَليةٌ[4]

(١) البيتان في المساعد٢/ ٢٤٥، واللسان (منن)

(٢) رأي الفراء في شرح التسهيل ٣/ ١٣٠

(٣) في اللسان منى يمني إذا قدَّر

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٠

قرأ قارئُهم(١) ﴿عتَّى حين﴾ [يوسف: ٣٥] يريد حتى وتكتب بالياء إلا مع المكنَّى فبالألف، نحو قولهم: حتَّاك، وحتَّاي، وحتَّاه، ولا تُمالُ؛ لأنها من الأدوات، نحو: (إلا)، و(إلى)، و(على)؛ إذ لا يُعرَف للأدوات أصلٌ في الياء، ولا في الواو، وإنما كتبت بالياء فَرْقًا بين دخولها على الظاهر والمكنى كما ذكرنا، قاله ابن الأنباري

وذكر أبو يعقوب يوسفُ بن الحسن الأسترابادي(٢) عن ابن مُقْسِم(٣)أن العامةَ من العربِ والقُرَّاءَ على فتحِ التاءِ من (حتى)، إلا بعضَ أهلِ نجدٍ فإنهم يُميلونها، وقد روي إمالةُ (حتى) عن حمزةَ(٤)،والكسائيِّ إمالةً لطيفةً.

[١٦٥/أ] وقد اضطربَ كلامُ النحويين في أقسام (حتى): فبعضُهم جعلها أربعةً(٥)، وهي أن تكونَ حرفَ ابتداء، وناصبةً للفعل، وعاطفةً،/ وجارَّةً.

وبعضُهم جعلها قسمين: [خافضةٍ وعاطفةٍ](١)، وهو مذهبُ السُّهَيلي(٢)، وبعضُهم جعلها قسما واحد، وهي أن تكونَ حرفَ ابتداء، وأن الجرَّ بعدها بإضمار (إلى)(٣)،

---

(١) هو عبدالله بن مسعود الهذلي، وقراءته في المحتسب ١/ ٣٤٣، وشواذ ابن خالويه ٦٨، والبحر ٥/ ٣٠٧

(٢) ورأيه في شرح الشافية ٣/ ٢٦

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار شيخ مقرئ متصدر ضابط معروف. انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ١١٠

(٤) قال الحريري في درة الغواص ١٧٠: " يقولون: حتىٰ فيميلونها مقايسة علىٰ إمالة حتىٰ فيخطئون في لأن متىٰ اسم وحتىٰ حرف، وحكم الحروف ألا تمال كما لم يميلوا إ لا وإما ونظائرهما". اهـ وقال الرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٦: " كما لا يمال حتىٰ وألا وهلاّ لأنها ألف رابعة كألف حبلىٰ

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٦

والعطفَ بإضمار الواوِ، حكاه أبو جعفر الباذش[٤] في تعاليقه عن بعض نحاةِ الأندلس، وتقدم الكلامُ عليها إذا دخلت على المبتدأ والخبر، وهل موضعُ الجملة جرٌّ، أو لا محلَّ لها من الإعراب في آخر باب الحال.

وسيأتي الكلامُ على العاطفة في حروف العطف، وعلى الناصبة بإضمار (أن) بعدها في ذكر نواصب المضارع إن شاء الله.

وكلامُنا الآن إنما هو في الجارة، فنقول: (حتى) إما أن يكونَ ما بعدها غيرَ جزءٍ مما قبلها، نحوُ: سرت حتَّى الليلِ فيتعيَّنُ الجرُّ[٥]، ولا يكونُ الفعلُ متوجِّها على ما بعدَها، أو يكونُ ما بعدها جزءا مما قبلها[٦]، واقترنت به قرينةٌ تدلُّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلَها، نحوُ: صِمت الأيامَ حتى يومِ الخميسِ صمتُه، فيدخلُ ويجوزُ في الاسم إذ ذاك، وهو أن تجيءَ بعده جملة تبين أنه داخلٌ في حكم الاسم قبله وجوهٌ:

---

(١) سقط من "م "

(٢) أمالي السهيلي ٤٤

(٣) نسب إلى الكسائي في ابن يعيش ٨/ ١٧

(٤) هو أحمد بن علي بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش، ألف الإقناع في القراءات، إمام نحوي متقدم توفي ٥٤٠. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٣٨ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٨٣

(٥) الأصول ١/ ٤٢٥، وابن يعيش ٨/ ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٨

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٩

أحدُها: الجرُّ، ويكونُ قولُه: صمتُه تأكيدا لا موضعَ له من الإعراب، والثاني: أن يكونَ مبتدأ، والجملةُ بعده في موضع الجر، والثالثُ: أن يكونَ معطوفا على ما قبلَه، والجملةُ بعده توكيدٌ، والرابع: أن تكونَ المسألةُ من باب الاشتغال، فيكونَ محمولا على إضمار فعل يفسِّرُه ما بعده .

وزعم بعضُ نحاة الأندلسيين(١) أنه لا يجوز الجرُّ بها ولا العطفُ حتى يكونَ الفعلُ الواقعُ بعد (حتى) عاملا في ضمير الاسم الذي قبلَه، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتهم، أو غير داخل، نحو: صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفطر، فلا يدخلُ، ويتعيّنُ الجرُّ، وإن لم تقترنْ به قرينةٌ فهو داخلٌ فيما قبلَه، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، ويجوزُ فيه وجهان: أحدُهما: الجرُّ، والثاني: العطفُ.

واختُلِفَ في جواز الرفع على أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر، فمنع منه الزجاجيُّ(٢)، وهو ظاهرُ قول ابن عصفور(٣)،وأجازه غيرُهما، ويكونُ الخبرُ محذوفا؛ لدلالة الكلام عليه كأنك قلت: حتى زيدٌ مضروبٌ، وهو مذهبُ الكوفيين(٤) وحكاه عنهم صاحبُ كتاب "المقنع".(٥)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٩

(٢) الجمل

(٣) في شرح الجمل ١/ ٥٢٨

(٤) مذهب الكوفيين في البسيط ٢/ ٩٠٨

(٥) كتاب المقنع في اختلاف الكوفيين والبصريين للنحاس، ذكر في بغية الوعاة ١/ ٣٦٢

وأما (اللّامُ) فذكرَ الناظمُ أنها تكونُ لانتهاء الغاية، وجعلَ من ذلك ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[الأعراف: ٥٧]، و ﴿يجري لأجلٍ مسمًّى﴾[فاطر: ١٣]كأنه قال: إلى بلدٍ ميِّتٍ، وإلى أجلٍ مُسمًّى، و﴿بأنّ ربَّك أوحى لها﴾[الزلزلة: ٥]، و﴿ينادي للإيمان﴾[آل عمران: ١٩٣]، و﴿يعودون لما قالوا﴾[المجادلة: ٣]، و﴿فلذلك فادْعُ﴾[الشورى: ١٥]، أي أوحى إليها، وإلى الإيمان، وإلى ما قالوا، وفإلى ذلك فادعُ .

[١٦٥/ب] وكونُها بمعنى انتهاء الغاية قلَّ من يذكرُ ذلك من النحويين، وتأتي أقسامُ اللام/ بعد ذلك.

وأما (إلى) فإن اقترن بها بعدها قرينةٌ تدلُّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها، نحو: اشتريتُ الشُّقَّةَ إلى طرفِها، أو غيرُ داخل، نحو: اشتريت الفَدَّانَ إلى الطريق فإنه على حسب تلك القرينة، وإن لم يقترنْ، نحو: اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشجرةِ فالذي عليه أكثرُ المحققين أنه لا يدخلُ في حكم ما قبَله؛ لأن الأكثرَ أنه إذا اقترنت القرينةُ لا يدخلُ، فَحُمِلَ هذا على الأكثر، فيخالفُ إذ ذاك حكمُ (إلى) حكمَ (حتى)؛ لأنه في (حتى)يدخلُ إذا انتفتْ القرينةُ؛ لأنه في (حتى) إذا وجدت قرينةٌ كان الأكثرُ الدخولَ، فحُمِلَ بابُ (حتى)، وبابُ (إلى) على الأكثر.

ومنهم مَن زعمَ في (إلى) أنه إذا انتفت القرينةُ دخلَ في حكم ما قبله، ولا خلافَ في (حتى)، ولم يذكر الناظمُ لـ(إلى) معنى غيرَ انتهاء الغاية .

وزعم الكوفيون[1] أنها تقعُ بمعنى (مع)، وجُعِلَ من ذلك قولُه تعالى﴿ ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالِكم﴾ [النساء: ٢]، و﴿ومن أنصاري إلى الله﴾[آل عمران: ٥٢]، و ﴿وإذا خَلَوا إلى شياطينهم﴾[البقرة: ١٤]، وقولهم: الذَّودُ إلى الذود إِبِلٌ[2]، وبمعنى (في)، نحوُ: جلستُ إلى القومِ، أي في القومِ، وقال النابغة الذبياني: [3]

فلا تتْركَنِّي بالوعيدِ كأنَّني إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ

وقال طَرَفَةُ: [4]

وإن يلتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقني إلى ذِروةِ البيتِ الرّفيعِ المُصَمَّدِ

أي في الناس، وفي ذَروة، ومنه قوله تعالى ﴿ليجمعنَّكُم إلى يوم القيامة ﴾ [النساء: ٨٧]، أي في يوم القيامة، وبمعنى (عند)، نحوُ قولِ أبي كبير: [5]

أَمْ لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكرُهِ أشهى إليَّ من الرّحيقِ السَّلْسَّلِ

---

(١) معاني الفراء١/ ٢١٨، والأخفش من البصريين في معاني القرآن ١/ ٥١

(٢) معاني الفراء١/ ٢١٨، وأمثال أبي عبيد ١٩٠، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٤١

(٣) ديوانه ٤٦، وأدب الكاتب ٥٠٦، والأزهية ٢٨٣، وأمالي الشجري٢/٦٠٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٣، والمغني ١/ ٤٩٤، والخزانة ٤/ ١٣٧

(٤) ديوانه ٢٩، وشرح القصائد السبع ١٨٧، وأدب الكاتب ٥٠٧، والأصول ١/ ٤١٥، والأزهية ٢٨٤، والشجري ٢/ ٦٠٨، والخزانة ٤/ ١٣٩. المصمد: الذي يصمد إليه الناس من شرفه، ومعناه إذا التقى الحي الجميع الذين كانوا متفرقين وجدتني في الشرف.

(٥) ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، وأدب الكاتب ٥١٢، والاقتضاب ٣/ ٣٥٧، والمخصص ١٤/ ٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١، والارتشاف ١٧٣١، والمغني ١/ ٤٩٨

وقولِ الآخر: [1]

فكانَ إليها كالذي اصْطَادَ بِكْرَها   شِقَاقًا وبُغْضًا أو أطمَّ وأَهْجرَا

وبمعنى (من)، واستدلوا على ذلك بقول ابنِ أحمر: [2]

تقولُ وقد عاليتُ بالكُورِ فوقَها   يُسَقِّي فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحمرا

أي: فلا يُروَى مني، وبمعنى (الباء) قالَه الأخفش[3] في قوله تعالى ﴿وإذا خلَوا إلى شياطينِهم﴾[البقرة: ١٤]، أي بشياطينِهم، ومثلُه ﴿إذا خلا بعضُهم إلى بعض﴾[البقرة: ٧٦] أي ببعض، وتقول: خلوتُ إلى فلانٍ في حاجة، أي: بفلان، والصحيحُ أن معنى (إلى) انتهاءُ الغاية، وما ذكروه من هذه المعاني متأوَّلٌ. وقولُ الناظم:

....   ومن وباء يفهمان بدلا

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في شعره ٤٣. والمعنى كان الثور عند هذه البقرة في الكراهية والبغض كالذئب الذي أكل ولدها. أطمَّ: أزيد بغضا، وكل شيء تجاوز القدر فقد طم. أهجرا أقبح وأفحش.

(٢) البيت في شعره ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، والاقتضاب ٣/ ٣٥٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٣، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٣١، والبحر١/ ٤١، والمغني ١/ ٥٧. عاليت بالكور فوقها: وضعت الكور عليها، وهو خشب الرحل.

تقول: أي الناقة. الكُور: الرَّحل. السَّقِّي: بمعنى الركوب مجازا. عاليت: أعليت. . رويَ يروى: إذا زال عطشه، ويتعدى بـ(من) أي فلا يروى مني، والمعنى أنه يركب هذه الناقة ويجهدها في كل عمل دون إبله

(٣) معاني القرآن له ١/ ٥١، وفيه: "وإنك تقول: خلوت إلى فلان في حاجة، كما تقول: خلوت بفلان ".

قد حكينا أن من النحويين مَنْ ذهب إلى أن (من) تكونُ للبدلية، وأنشدوا على ذلك: (1)

جاريةٌ لم تأكلِ المُرَقَّقَا

ولم تذُقْ من البُقُولِ الفُسْتُقَا

[١٦٦/أ] أي بدل البقولِ [الفستقا](2)، وقد تُؤّول هذا البيتُ على أن الشاعرَ ظنَّ أن الفستقَ من البقول فغلِطَ في ذلك، وذُكِرَ من معاني (الباء) البدلُ، وجُعِلَ من ذلك بيتُ الحماسة:/ (3)

فليتَ لي بهمُ قوما إذا ركِبُوا شدُّوا الإغارةَ فُرسانا ورُكْبَانا

أي فليت لي بدلهم، وما روي من قوله عليه السلام: " لا سرَّنِي بها حُمْرُ النَّعَمِ " (4)أي: بدلُها، وهذا بذلك، أي بدلُ ذلك وعِوَضُه، وكونُها بدليةً قلَّما ذكره النحويون، وإنما زاده بعضُ المتأخرين(5)وسيأتي بقيةُ معاني الباء

واللاَّمُ لِلمِلْكِ وشِبْهِهِ وفِيْ تَعْدِيةٍ أيضا وتَعْلِيلٍ قُفِي

(١) الرجز من غير نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٩، و ابن الناظم ٢٦١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨، ولأبي نخَيْلَةَ في الشعر والشعراء٦٠٢، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠، ولهِمّيَان بن قُحافة في المخصص ١١/ ١٣٩

(٢) زيادة من " م "

(٣) لقُرَيط بن أُنَيْف في التنبيه٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤، ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٥١، والارتشاف ١٦٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٧٧

(٤) مسند أحمد، مسند علي بن أبي طالب ٢/ ١٨٦

(٥) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٥١

مثالهُا للملك المالُ لزيد، وشِبهِ الملك السَّرجُ للدابة، والبابُ للدار، وسيبويه(١) يعبِّرُ عن هذا بالاستحقاق، وعبَّر أبو علي(٢) عن ذلك بالتحقيق، وقال المبرد: " معنى اللام جعلُ الأوّلِ لاصقاً بالثاني".(٣)

والصحيحُ مذهبُ سيبويه أنها للاستحقاق، وهو معناها العامُّ؛ لأنه لا يفارقُها، وإنما جعلها النحويون للملك؛ لأنه ضَرْبٌ من الاستحقاق، ويدخُلها مع ذلك معانٍ أُخَرٍ.

ومثالهُا للتعدية ﴿فَهَبْ لي مِن لَدُنْكَ وليّا﴾ [مريم: ٥]، وقلَّ من يذكر أن اللامَ للتعدية، ومثالهُا للتعليل جئتُ لإكرامِك، وقال امرؤ القيس: (٤)

فجئتُ وقد نَضَتْ لنوم ثيابَها لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

ومنه جئتُ ليقومَ زيدٌ، وقال الشاعر: (٥)

---

(١) في الكتاب ٤/ ٢١٧، وفيه: " ولام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك فيكون في معنى هو عبدك، وهو ا خلك فيصير نحو: هو أخوك".

(٢) المقتصد ٢/ ٨٢٢

(٣) المقتضب ٤/ ١٤٣

(٤) ديوانه ١٤، وشرح القصائد السبع٥١. نضت: نزعت. اللبسة: هيئة اللباس. المتفضل: اللابس ثوبا واحدا

(٥) للعجاج في ديوانه ٢٦٤، وأدب الكاتب ٥٢٠، ورصف المباني ٢٢١. يصف إبلا وردت الماء. الجرع: بلع الماء. استحيرا: أدخلته في أجوافها

تَسْمعُ للجَرْعِ إذا اسْتُحِيرَا

للماءِ في أجوافِها خَرِيرَا

أي تسمعُ للماء خريرا [في][1] أجوافها؛ لأجل الجَرْع

وزعم بعضُهم[2] أنها تأتي للتعجب في قسم، نحو قولهم: للهِ لا يبقى أحدٌ، وفي غير قسمٍ، نحو: للهِ أنت، تقول ذلك للمخاطَب تتعجبُ منه.

وزعم بعضُهم[3] أنها تأتي للعاقبة والمآلِ، نحوُ قولِه تعالى ﴿فالتقطَه آلُ فرعون ليكونَ لهم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾[القصص: ٨]

وزعمَ بعضُهم[4] أنها تكون للجحْدِ إذا تقدّمها كونٌ ناقصٌ منفيٌّ ماضٍ، نحوُ: ما كان زيدٌ ليقومَ، ولم يكن زيدٌ ليخرجَ، وسيأتي الكلام على هذه اللام في نواصب المضارع إن شاء الله .

وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (على)[5]، قال تعالى ﴿ويخِرُّون للأذقانِ﴾[الإسراء: ١٠٧] ﴿وتلَّه للجبينِ﴾ [الصافات ١٠٣]، و﴿لبيوتِهم سُقُفًا﴾[الزخرف: ٣٢]، ﴿ولقد سبقت كلمتُنا لعبادنا﴾[الصافات: ١٧١]، ﴿ولا تجهروا له بالقولِ﴾[الحجرات: ٢]، و﴿لِمَنْ لم يكنْ أهلُه

(١) سقط من " ط "

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٢٤، و أبو جعفر المالقي شيخ أبي حيان في رصف المباني٢٢١

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٥، وفي معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٣٣: "ومعنى ليكون لهم حزنا أي ليصير الأمر إلى ذلك".

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٥

(٥) انظر أدب الكاتب ٥١١، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٧، ورصف المباني ٢٢١

حاضري﴾[البقرة: ١٩٦]، ﴿ولهم اللعنةُ﴾[الرعد: ٢٥]، وفي الحديث: واشترِطِي لهم الولاءَ الذين أسلمُوا للذينَ هادُوا.(١) وقال الأشعثُ بنُ قيسٍ: (٢)

تناولتُ بالرُّمح الأصمِّ ثيابَه   فخرَّ صريعاً لليدينِ وللفَمِ

أي على اليدين، وعلى الفم وبمعنى (مع)، قال مُتَمِّمٌ: (٣)

فلمّا تفرَّقْنا كأنّي ومالكاً   لطولِ اجتماعٍ لم نبُتْ ليلة معا

[١٦٦/ب] وبمعنى (بعد)، وجُعِلَ من ذلك ﴿أقمِ الصلاةَ لِدلوكِ الشَّمس﴾[الإسراء: ٧٨]، وفي الحديث: صوموا لرؤيته.(٤)، أي بعدَ، وقالوا في التاريخ: كتبته لثلاثٍ ولخمسٍ(٥)، أي بعدَ ثلاث، وبعدَ خمسٍ، وبمعنى (إلى)، تقولُ العربُ: أوحى له، وأُوحِيَ إليه، وهداه لكذا(٦)، وإلى كذا بمعنى واحد .

(١) السنن الكبرى للبيهقي، باب المكاتب يجوز بيعه بحالين ١٠/ ٥٦٩

(٢) البيت في أدب الكاتب ٥١١، والأزهية ٢٩٩ وأمالي الشجري ٢/ ٦١٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٧، والجنى الداني ٢٠١

(٣) هو متمم بن نويرة، والبيت في المفضليات ٢٦٧، وأدب الكاتب ٥٠٥، والأزهية ٢٩٩، ومجمع الأمثال٢/ ١٣٩، و الشجري ٢/ ٦١٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٧، ورصف المباني ٢٢١، وناظر الجيش ٦/ ٢٩٢٧

(٤) صحيح مسلم باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤيته ٢/ ٧٦٢

(٥) أدب الكاتب ٥١٩، ورصف المباني ٢٢٤

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٤٧

وزعم الكوفيون أنها تقعُ في موضع (من)[١]، نحوُ: سمعتُ لزيد صِياحا، أي من زيد، وبمعنى (في)[٢]، قال تعالى ﴿ونضعُ الموازينَ القِسْطَ ليومِ القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي في يوم، و﴿قدَّمتُ لحياتي﴾[الفجر: ٢٤]، أي في حياتي، و﴿جمعناهم ليوم﴾[آل عمران: ٢٥]، أي في يوم، وجميعُ هذا يحتملُ التأويلُ.

والمشهورُ من كلام العرب أن حركةَ لام الجر الفتحُ مع المضمر[٣]غيرِ الياء، ومع الاسم المُستغاث به، ومع الاسم المتعجَّب منه إذا باشرهما حرفُ النداء، والكسرُ فيما عدا ذلك.

وقد روى فتحَها مع الظاهر على [الإطلاق][٤] أبو عمرو[٥]، ويونس[٦]، والأخفش[١]، فيقولون: المالُ لَزيد، وقال أبو زيد[٢] سمعت من يقرأ ﴿وما كان الله

(١) الارتشاف ١٧٠٩، وناظر الجيش ٦/ ٢٣١٩

(٢) الارتشاف ١٧٠٩

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٦ واعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر؛ نحو: الغلام لمحمد، ومفتوحة مع المضمر؛ نحو الغلام له" اهـ وقال ابن يعيش ٨/ ٢٦: " وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء؛ ألا تراك تقول: إن هذا لَزيدٌ؛ إذا أردت: إنه هو، وإن هذا لِزيد؛ إذا أردت أنه يملكها". اهـ

(٤) سقطت من " م "

(٥) الارتشاف ١٧٠٧، والجنىٰ الداني ١٨٣

(٦) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٧٤ مخطوط، والارتشاف ١٧٠٧ والجنىٰ الداني ١٨٣

لَيعذبُهم﴾[الأنفال: ٣٣] بفتح اللام، وحكى المبردُ[٣] أن سعيدَ بنَ جُبير قرأ ﴿وإنْ كانَ مكرُهم لَتَزولُ منه الجبالُ﴾[إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام، و حكى الجياني[٢] كسرَها مع المضمر، فقال: المالُ لِه، وذلك قليلٌ جدا

وَزِيدَ والظَّرفيةَ اسْتَبِنْ بِبَا وفِيْ وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

الضميرُ في قوله: وزِيدِ عائدٌ على اللام، ولم يبينْ موضعَ الزيادة على عادته في الإبهام والإجمال، وذلك مخلٌّ جدا .

وزيادتُها في موضعين: أحدُهما: في باب النداء، نحو: يا بؤسَ لِزيدٍ، قال الذبياني: [٤]

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٠ واللامات للهروي ١٣، وحكى الفراء فتح اللام عن بني سُليم وتميم؛ قال: " وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: لَيقم زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا: جئت لآخذ حقي". انظر معاني القرآن ١/ ٢٨٥

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي الجيّاني أبو جعفر، صنف تعليقا على كتاب سيبويه (ت ٧٠٨) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٩١، ٢٩٢، ورأيه في الارتشاف ١٧٠٦، والجنى الداني ١٨٣، وانظر القراءة في شواذ ابن خالوية ٤٩

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١/٣٢٨: " نقلت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس قال كان سعيد بن جبير يقرأ ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾[إبراهيم: ١٤]، والقراءة في معاني الفراء ٢/ ٧٩، ، والمحتسب ١/ ٣٦٥، و شواذ بن خالويه ٤٩، والارتشاف ١٧٠٧

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٢٠، والكتاب ٢/ ٢٧٨، والبغداديات ٤٥٠، والخصائص ٣/ ١٠٦، و الشجري ٢/ ٣٠٣، ورصف المباني ١٧٨. خالوا: تخلَّوا من حلفهم، ويقال: خاليته خِلاء ومُخَالاة، أي تاركته

قالتْ بَنو عامرٍ خالَوا بني أَسَدٍ يا بؤسَ للجَهْلِ ضرَّارا لأَقْوامِ

وقالَ آخرُ: (١)

يا بؤسَ للحَرْبِ التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحُوا

أي يا بؤسَ الجهلِ، ويا بؤسَ الحربِ.

وفي باب لا(٢)، نحو قولهم: لا أبا لك، ولا يدي لك بزيد؛ ألا ترى أن إثباتَ الألف في لا أبا لك، ولا تثبتُ في اللغة الشهيرة إلا حالةَ الإضافة، وحذفِ النون في يدي، ولا تحذفُ في مثل هذا إلا في الإضافة، وقالَ الفرزدقُ: (٣)

فَلَوْ كُنتَ مَولى العِزِّ أو في ظِلالِه ظلمتَ ولكنْ لايَدَى لك بالظُّلْمِ

والموضعُ الثاني أنها تُزادُ في المفعول حالَ تأخرِه عن الفعل العامل(٤)، نحو: ضربتُ لزيد، وإنما جعلوا هذه زائدةً؛ لأن العاملَ في أقوى أحواله، فلا يحتاجُ إلى تقوية، وبابُه الشعر قال: (٥)

---

(١) لسعد بن مالك في الكتاب٢/ ٢٠٧، و الحماسة ١/ ١٩٢، والخصائص ٣/ ١٠٦، واللامات ١١٠، وابن يعيش ٨/ ٥٣، ورصف المباني ١٦٨

(٢) رصف المباني ٢٤٥

(٣) ويروى: الظلِّ مكان العز، والبيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٧٦، وجمهرة اللغة ١/ ١٥٣، والخصائص ١/ ٣٣٩، والمحتسب ٢/ ٢٧٩

(٤) رصف المباني ٢٤٦

(٥) البيت لابن ميادة في شعره١١٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٧٨، ومن غير نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩، والجنى الداني ١٠٧

ومَلَكْتَ مابين العِراقِ ويثْرِبٍ   مُلْكاً أجارَ لُمسْلِمٍ ومُعَاهِدِ

أي أجازَ مسلما ومعاهدا، وأنشدَ الفرَّاءُ: (١)

يذمُّونَ للدُّنيا وهم يرضعونَها   أَفاَويقَ حتَّى ما يدرُّ لها ثعْلُ

يذمون الدنيا، وقد جعل ذلك في الكلام قليلا، نحْو قوله تعالى ﴿ قل عسى أن يكونَ رِدْفَ لكم﴾[النمل: ٧٢]، أي ردفكم .

[١٦٦/أ] وقد جعل بعضُهم(٢) من زيادة (اللام) إذا كانت مقوية للعمل الذي ضعُفَ بالتأخير، نحو قوله تعالى ﴿إن كنتم للرؤيا تَعْبرون ﴾[يوسف: ٤٣]/ و﴿الذين هم لربهم يرَهْبُون﴾[الأعراف: ١٥٤]/ ، أو لكونه فَرْعَا على غيره كقوله تعالى ﴿فعَّالٌ لما يريد﴾[البروج: ١٦]، و ﴿مصدِّقا لِمَا بين يديه﴾[آل عمران: ٣] .

وبعضُ النحويين يجعلُ هذه اللام مقويةً لعمل العامل لا زائدةً، ولا تُجعَلُ هذه اللامُ مقويةً للعامل إذا تأخر على الإطلاق، بل في ذلك تفصيلٌ:

---

(١) ويروىٰ البيت بروايات أخرىٰ لا شاهد فيها مثل: وذموا لنا الدنيا، ويذمون دنياهم، ويذمون لي الدنيا، وهو لابن همَّام السّلولي في إصلاح المنطق ٢١٣، والبسيط ٢/ ٩٤٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٩٣٧، واللسان والتاج (رضع، ثعل، فوق)، أفاويق: جمع أفواق والمفرد فواق بالضم والفتح، وهو مابين الحلبتين من الوقت. الثعل: مخرج اللبن، وقيل هو خلف صغير زائد في ضرع الشاة، وأصله من ثعل الأسنان، وهي أسنان زائدة يركب بعضها بعضا. والشاعر يذم العلماء الذين يزهدون الناس في الدنيا في الوقت الذي يقبلون فيه علىٰ خيراتها بنهم وشغف.

(٢) ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٢٤

وهو أن الفعلَ إما أن يكونَ متعديا لواحد أو لأكثر، إن كان متعديا لواحد جازَ ذلك، نحو: لِزيدٍ ضربتُ، وإن كان متعديا لأكثرَ لم يجزْ، فلا يجوزُ لزيدٍ أعطيتُ درهما، ولا لدرهمٍ أعطيتُ زيدا، ولا لزيدٍ ظننتُ قائما، ولا لقائم ظننتُ زيدا، وكذلك في باب أعلم لو قدمت أيَّ المفاعيل لم يجزْ أن تُدْخِلَ اللامَ عليه.

وعلةُ منع ذلك في ما يتعدَّى إلى أكثر أنه لا يخلو أن تدخلَ اللامُ على جميع مفاعيل الفعل، أو على بعضها لا جائزَ أن تدخلَ على الجميع؛ لأنه لا يتعلقُ حرفا جرٍّ بفعل إلا بحرف عطف، أو على طريق البدل، وقد انتفى ذلك هنا، ولا جائزَ أن تُدْخِلَ الحروفَ على بعضها دون بعض؛ لأنه يصيرُ باعتبار دخول الحرف ضعيفا، وباعتبار نصبِه للمفعول الآخر قويا، ولا يجوزُ أن يكونَ الشيءُ قويا ضعيفا في حالة واحدة لا يردُّ علينا مررت بزيد اليومَ حيث عدَّيته لزيد بالباء، وللظرف بحرف جر؛ لأن جهتا التعلُّقِ مختلفةٌ؛ لأن بزيدٍ مفعولٌ به، واليوم ظرفٌ بخلاف المفاعيل، فإنها كلُّها جهةٌ واحدةٌ، وهي المفعوليةُ.وقول الناظم:

... والظرفية استبن ببا وفي...........

أما الباءُ الظرفيةُ[1] فنحو: زيدٍ بالبصرةِ، أي في البصرة، واستعمالهُا ظرفيةً كثيرٌ،

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٢١٧: " وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: أزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله. اهـ فالذي يفهم من كلام سيبويه أن كل المعاني الأخرىٰ للباء راجعة إلىٰ معنىٰ الإلزاق".

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٥١: " وباء الظرفية التي يحسن في موضعها في".

وأما كونُ (في) ظرفا فهو الموضوعُ لها حقيقةً، نحو: زيد في الدار، وقد تكون (في) للظرفية مجازا[١]، نحو: زيد في الغُلّ، وزيد ينظرُ في العلم، وإناًّ في حاجتك .

وأما كونُ (الباء) سببيةً[٢] فنحو قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾[النساء: ١٦٠].وأما كونُ (في) سببيةً فنحو ما روي في الحديث: " دخلتُ امرأةٌ النارَ في هرَّة رَبَطَتْها " [٣]، ولم يذكرِ الناظمُ[٤] لـ (في) معنى إلا الظرفيةَ والسببيةَ، ويعبرُ بعضُهم[٥] عن الظرفية بالوعاء.

وزعمَ الكوفيون[٦] أن (في) تكون بمعنى (على)، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ولأصلِّبَنَّكُم في جُذُوع النخْلِ﴾[طه: ٧١]، أي على جُذوعِ النخل، وقالَ عنترةُ: [٧]

---

(١) في أسرار العربية ٢٣٨: " وقد يتسع فيها فيقال: زيد ينظر في العلم".

(٢) البديع ١/ ٢٦٣

(٣) صحيح مسلم، باب في سعة رحمة الله تعالى ٤/ ٢١١٠، و صحيح البخاري، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم مسلم ٤/ ١٣٠

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٥٥: " ومنها "في "للظرفية حقيقة ومجازا وللمصاحبة وللتعليل وللمقايسة، ولموافقة على والباء".

(٥) منهم المالقي في رصف المباني ٣٨٨

(٦) معاني الفراء ٢/ ١٨٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٧

(٧) البيت في ديوانه ٣٤٤، وأدب الكاتب ٥٠٦، وشرح القصائد السبع ٣٥٢، والخصائص ٣/ ٣١٢، و الأزهية ٢٨٧، وابن يعيش ٨/ ٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٧، رصف المباني ٣٨٩، واللسان (سبت)

السرحة: نوع من الشجر. نعال السبت: المدبوغة بالقرط وكانت من ملابس الملوك. ليس بتوءم: لم يشاركه أحد في بطن أمه و لا ثديها فيضعفه

بَطَلٌ كأنَ ثيابَه في سَرْحَةٍ يَحْذِي نِعالَ السِّبْتِ ليس بِتَوْءَمِ

أي على سَرحة، وقالَ آخرُ: [1]

وهم صلبُوا العبدِيَّ في جِذْعِ نخلةٍ فلا عطستْ شيبانُ إلا بأَجْدَعَا

أي على جِذْعِ نخلةٍ، وحكى يونس[2] عن العرب: نزلتُ في أبيك يريدون على أبيك أنها تكونُ بمعنى (الباء)، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ: [3]

وتركبُ يومَ الرَّوعِ فينا فوارسٌ بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكُلَى

[١٦٧/ب] أي بصيرون بطعن، وأنها تكون بمعنى (إلى)[4]، وجعلَ من ذلك قولَه تعالى ﴿فردُّوا أيديهم في أفواههم﴾ [إبراهيم: ٩]/ ، ﴿وكذلك أرسلناك في أمة﴾ [الرعد: ٣٠]، وبمعنى (من)، نحو قوله تعالى﴿ ويوم نبعثُ من كلِّ أمة شهيدا﴾[النحل: ٨٤] .

---

(١) نسب إلى امرأة من العرب في الخصائص ٢/ ٣١٣، وإلى سويد بن أبي كاهل في الأزهية ٢٧٨، و الشجري ٢/ ٦٠٦. وانظر الشاهد في أدب الكاتب ٥٠٦، والمقتضب ٢/ ٣١٩، والكامل ١٠٠١، وابن يعيش ٨/ ٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٧. بأجدع: بأنف مقطوع

(٢) حكى الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٨٧ أن على تكون بمعنى في، وعلى ذا لا يبعد أن تكون في بمعنى على

(٣) ويروى: يُردُّون طعنا في الأباهر والكلى، وعليها يفوت الاستشهاد، وهو لزيد الخيل في شعره ٦٧، والأزهية ٢٨١، و أدب الكاتب٥١٠، والمخصص ١٤/ ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٨، والجنى الداني ٢٥١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩

(٤) الشجري ٢/ ٦٠٧

وزعمَ بعضُ النحويين أنها تكونُ بمعنى (بعد)، قال تعالى ﴿وفِصَالُه في عامين﴾[لقمان: ١٤]، وقالوا: عَهْدِي بك في ثلاثة أيام، أي بعدَ عامين، وبعدَ ثلاثة أيام، وقالَ امرؤ القيس: [1]

وهل يَعِمْنَ مَنْ كان أحدثُ عهدِه ثلاثينَ شهْرا في ثلاثة أحوالِ

أي بعدَ ثلاثةِ أحوال، وزعمَ الكوفيون أنها تأتي بمعنى (مع) [2]، قال تعالى ﴿ادخلوا في أمم ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وأدخلني برحمتك في عبادك﴾[النمل: ١٩]، ﴿وحقَّ عليهم القولُ في أمم﴾[فصلت: ٢٥]، وتقولُ: فلانٌ عاقلٌ في حِلْم[3]، وفلانٌ كريمٌ في أدب، أي مع، وقال الشاعرُ: [4]

ولَوْحُ ذِرَاعينِ في بِرْكة إلى جُؤْجُؤٍ رَهْلِ المَنْكَبِ

---

(١) البيت في ديوانه ٢٧، وجمهرة اللغة٣/ ١٣١٥، و وأدب الكاتب٤١٢، وشرح القصائد السبع ٣٩١، وإعراب النحاس٤/٥٨، والخصائص، ورصف المباني ٣٩١، وقد استشهد به أبو حيان في الارتشاف١٧٢٦ على أن (في) تأتي بمعنى من ونسب هذا الزعم للأصمعي.

(٢) الشجري٢/ ٦٠٦، ورصف المباني ٣٩١

(٣) أدب الكاتب٥١٨

(٤) للنابغة الجعدي في شعره٢١، وأدب الكاتب ٥١٨، وجمهرة اللغة٣/ ١٣١٥، والأزهية ٢٦٩

أي مع جُؤْجُؤ، وبمعنى (من)، واستدلوا على ذلك بقوله: ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال، وقد زعم بعضُ النحويين[1]أنها في تُزادُ في ضرورة الشعر، قالوا: ومن ذلك قولُ أبي سويد بن أبي كاهل: [2]

أنا أبو سعيد إذا الليلُ دَجَا

تَخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

المعنى تخال سوادَه يرندجا، واليرندجُ الجلدُ الأسودُ، وهذا كلُّه متأوَّلٌ.

بالْبا اسْتَعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقْ   وَمِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بِهَا انْطِقْ

هذه بقيةُ معاني الباء، فالاستعانةُ[3]، نحو: كتبتُ بالقلم، وذبحتُ بالسكين، والتعديةُ[4]، نحو: قمتُ بزيد في معنى أقمتُ زيدا، ومعناها ومعنى الهمزة عندنا سواءٌ، ولذلك لا يُجمَع بينهما، وتُؤولَ قولُه تعالى: ﴿تُنْبِتُ بالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] في قراءة من[5] ضمَّ التاءَ؛ لأنه من أَنْبَتَ .

---

(١) هو الفارسي كما صرح أبو حيان في الارتشاف ١٧٢٧

(٢) الرجز في ضرائر الشعر ٦٦، والارتشاف ١٧٢٧، والمغني ٢/ ٥٢١

(٣) أدب الكاتب ٤٧١، والبسيط ٢/ ٨٥٧، وفيه: " وإذا نظرت إلى هذا وجدت الإلصاق فيه"، وانظر الارتشاف ١٦٩٥

(٤) الكتاب ١/ ١٥٤

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر الحجة ٥/ ٢٩١، والكشف ٢/ ١٢٧، وفي الحجة: "من قرأ تُنبِتُ بالدهن احتمل وجهين أحدهما: أن يجعل الجار زائدا يريد: تنبت، ولحقت التاء كما لحقت في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة [البقرة: ١٩٥]، أي لا تلقوا أيديكم ومن قرأ تَنبُتُ بالدهم جاز أن يكون الجار

وزعم المبرد(١)، والسهيليُّ من أصحابنا أنهما تفترقان في المعنى، فإذا قلت: أقمتُ زيدا كنت قد جعلتَه يقومُ، ولم يدلَّ ذلك على أنك قمتَ، وإذا قلتَ: قمتُ بزيد(٢) كنتَ جعلتَه يقومُ، وقمتَ أنت [أيضا](٣) .

فما بعد الباء يشركُ الفاعلُ في الحكم، ومذهبُه فاسدٌ؛ لأنه التبستْ عليه باءُ الحال بباء التعدية، فإذا أردت في قولِك: قمتُ بزيد أنَّ الفاعلَ مشاركٌ لما بعد الباء في الحكم كانت إذا ذاك الباءُ للحال، وإذا أردتَ أنه غيرُ مشارك كانت الباءُ للتعدية .

والدليلُ على بطلان مذهبه أن الباءَ قد استعملت حيث لا تمكنُ المشاركةُ، قال تعالى ﴿ذهبَ اللهُ بنورهم﴾[البقرة: ١٧]، أي أذهبَ اللهُ نورَهم، واللهُ تعالى لا يوصفُ بالذهاب، وقالَ الشاعرُ: (١)

في للتعدي أنبته ونبت به، ويجوز أن يكون الهاء في موضع حال، ولايكون للتعدي ولكن تنبت وفيها دهن وقد قالوا أنبت في معنى نبت فكأن الهمزة في أنبت مرة للتعدي، ومرة لغيره يكون من باب: أحال وأجرب؛ أي صار ذا حيال وجرب

(١) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٥٦: "واختلف النحويون في: مررت بزيد، فذهب المبرد إلى أن هذا لا يقال حتى تكون أنت المار. وذهب أكثر النحويين إلى أنه يقال مررت بزيد على وجهين أحدهما ما ذكر المبرد والثاني أن يكون المار هو زيد ويكون ذلك على معنى: أمررت زيد أي جعلته يمر ومن هذا قوله تعالى ﴿ولوشاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[القصص: ٧٦] " اهـ

(٢) يسميها ابن عصفور باء النقل، ومعناها ومعنى الهمزة واحد، إلا أنها لا تنقل الفعل عن الفاعل فتصيره مفعولا، إلا في الأفعال المتعدية. انظر المقرب ١/ ٢٠٤

(٣) سقطت من " م "، و" ط "

ديارُ التي كادت ونحنُ على مِنىً تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائبِ

[١٦٨/أ] أي تحلُّنا، أي تجعلُنا حلالا غيرَ محرمين، وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ في الديار؛ إذ لا توصَفُ الديارُ بأنها حرامٌ،/ فتصيرُ حلالا .

والباءُ التي للتعدية ذكرَ بعضُهم أنها لا تكونُ إلا في كل فعل لازم، نحو: خرجَ زيدٌ، وخرجتُ بزيد، وذهبَ زيدٌ، وذهبتُ بزيد، وقد جاءت الباءُ للتعدية في المتعدي، قالوا: دفعَ الناسُ بعضُهم بعضا، ثم نقلُوه بالباء، فقالوا دفعتِ الناسُ بعضُهم ببعضٍ، ومنه قولُه تعالى ﴿ولولا دفعُ الله الناسَ بعضُهم ببعض﴾[البقرة: ٢٥١]، ذكرَ ذلك سيبويه(٢)، وأورد معه قولَهم: صككْتُ الحجَرَين أحدَهما بالآخر، وهو منقولٌ من صكَّ أحدُ الحجرين الآخرَ .

وأما كونُ الباء للعوض(٣) فنحو: خذ هذا بهذا، أي عوض هذا، وهي التي عبر عنها قبل هذا البيت بأنها تكون بدلا في قوله:

.... **ومن وباء يفهمان بدلا**

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه٣٤، وأمالي المرزوقي ٢٥٦، وخزانة الأدب ٧/ ٢٧ ولسان العرب (حلل)، ومن غير نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٨. تحل بنا: كادت تحل بنا، فنقيم عندها من حبنا لها، وقيل: أي تجعلنا حلالا، ونحن حرام.

(٢) الكتاب ١/ ١٥٣ والارتشاف ١٦٩٥

(٣) رصف المباني ١٤٦، وفيه: "أن تكون للعوض كقولك: بعت هذا بهذا، وأعطيت هذا بذاك ".

فكرَّر الحكمَ في بيتين، وغايرَ بين اللفظين، والمعنى واحدٌ، لأن كونَ الباء للبدل أو للعوض واحدٌ، وقد ذكرنا أن كونَ الباء للبدل ليس مشهورا عند النحويين، وكان ينبغي له ألاَّ يكررَ ذلك؛ لأن هذه الأرجوزةَ مبنيةٌ على الإيجاز المُفرِطِ .

وكونُ الباء للإلصاق[1]، تارةً يكونُ ذلك حقيقةً، نحو: مسحتُ برأسي، أي ألصقتُ المسحَ به من غير حائل بينهما، وتارة يكونُ مجازا، نحو: مررت بزيد؛ لأن المرورَ لم يلتصقْ بزيد، لكنه التصقَ بمكان يقرُبُ من زيد، فكأنَّ المرورَ ملتصقٌ بزيد .

وقولُ الناظم:

ومثل مع......... ....

يعبرُ بعضُهم عن هذا المعنى بالمصاحبة[2]، وبعضُهم بالحال[3]، ومثلُ ذلك بعتُك الفرسُ بسَرْجِه، وجاء زيدٌ بثيابه، وجاء زيدٌ بنفسه .

وقولُه: **ومِنْ**، أي وتأتي الباءُ بمعنى من التبعيضيةِ[4]، ذكر هذا المعنى الكوفيون، وأبو علي الفارسي[1]، وقد حُمِلَ على ذلك قولُه تعالى ﴿وامسحُوا برؤوسِكم﴾ [المائدة: ٦]

(١) رصف المباني ١٤٣

(٢) البسيط ٢/ ٨٥٧، ورصف المباني١٤٤، وفيه: "وهي التي تعطي معنىً "مع"؛ نحو قولك: جئت به، وجاء البرد والطيالسة".

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٦: " ومثال كونها للحال: جاء زيد بثيابه أي ملتبسا بثيابه، وجاء زيد بنفسه أي منفردا بنفسه، وإنما سميت باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى، فلنيابتها مع مابعدها مناب الحال سميت باء الحال ". اهـ وانظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٠، ورصف المباني ١٤٥

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٥٢

وخرَّجَ على ذلك الفارسي قولَ الشاعر: (٢)

فلثمتُ فاها آخذاً بِقُرونِها   شُرْبَ النزيفِ ببرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

وعلى هذا المعنى خرجَ الأصمعيُّ قولَ الشاعر: (٣)

شرِبنَ بماءِ البحْر ثم ترفَّعتْ   ....

وقالَ الكوفيون(٤) معنى قوله تعالى ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾[الإنسان: ٦]، أي منها، وقد استدلَّ مَنْ أثبتَ للباء هذا المعنى بقولِ العرب: أخذتُ بثوبِ زيد، ومعلومٌ الفرقُ بين أخذتُ بثوبِ زيد، وأخذتُ ثوبَ زيد، وأكثرُ النحويين لا يثبتُ كونَ الباء للتبعيض، ويتأوَّلون ما أوهمَ ذلك

[١٦٨/ب] وقوله: وعن يريد أن (الباءَ) تأتي بمعنى (عن)(٥)، واستدلَّ مَنْ أثبتَ لها هذا المعنى بقوله تعالى ﴿فاسأَلْ به خبيرا﴾[الفرقان: ٥٩]، أي عنه، وبقولِ العرب: سألتُ به، أي عنه،

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٥٣، وفيه: "ذكر ذلك أبو علي في التذكرة". ، وانظر الارتشاف ١٦٩٧، والجنى ٤٣

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١/ ١٣٦، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٣٣، ومنسوب إلى الراعي النميري في ملحقات ديوانه٣٠٢، ومنسوب إلى جميل في الشعر والشعراء ١/ ٣٥٣. وانظر حواشي الارتشاف١٦٩٧

(٣) سبق تخريجه وخرجه ابن مالك على تضمين شربن معنى روين، ويعامل معاملته كما ضُمِّن يُحمَى معنى يوقَد، فعومل معاملته في﴿يوم يحمى عليها في نار جهنم﴾[التوبة: ٣٥]". انظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٣

(٤) ظاهر قول الفراء أن الباء زائدة هنا إذ جعل يشرب بها ويشربها في المعنى سواء. انظر معاني القرآن ٣/ ٢٥١

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٥١

وقد خُرِّجَ على ذلك قولُه تعالى ﴿ويوم تشقَّقُ السماءُ بالغمامِ﴾[الفرقان: ٢٥]، و﴿سأَلَ سائلٌ بعذاب﴾[المعارج: ١]، وأثبت لها أن تكونَ بمعنى (عن) الكوفيون[١]، وذلك عندهم بعد السؤال، نحوُ قوله تعالى﴿ فاسأل به خبيرا ﴾[الفرقان: ٥٩]، وقال عَلْقَمَةُ:/ [٢] ٣

فإنْ تَسألوني بالنساء فإنَّني   بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ

وقال أيمنُ بن خُزَيم: [٣]

ولا يسأَلُ الضيفُ الغريبُ إذا شَتَا   بِما زخرتْ له قِدْري حين ودَّعَا ٦

وقالَ آخرُ: [٤]

دعِ المُغَمَّرَ لا تسأَلْ بمصْرَعِه   واسألْ بمصقلةَ البَكْريِّ ما فَعَلا

---

(١) مذهبهم في البديع ١/ ٢٦٢

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٥، والبيان والتبيين ٣/ ١٦٢، والشعر والشعراء ١/ ١٤٦، والأضداد لابن الأنباري ٣٣٢، وانظر حواشي الارتشاف ١٦٩٨ فإن فيها ما يغني أو يزيد قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٠٧: " ولاحجة في شيء من ذلك لأنه قد يتصور ان تكون الباء للسبب لأنك إذا سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء، فكأنه قال: فإن تسألوني بسبب النساء. . . . . . . وكذلك ﴿فاسأل به خبيرا﴾. . . فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به، وقد يتخرج على وجه آخر وهو أن يكون الفعل مضمنا معنى فعل آخر فكأنه قال: فإن تطلبوني بالنساء؛ أي: بأخبارهن، وكأنه قال: فاطلب به خبيرا". اهـ

(٣) البيت لمالك بن حَريم الهَمْداني في الأصمعيات ٦٧، والوحشيات ٢٥٩، وابن السيرافي ١/ ٢٤٢. شتا: أجدب في الشتاء. زخرت: جاشت.

(٤) البيت للأخطل في شرح ديوانه ٣٤٩، وأدب الكاتب ٥٠٩، والاقتضاب ٤٣٤. المغمر: القعقاع الهذلي. مصقلة: اسم ممدوح الأخطل

وأكثرُ النحويين لا يثبتُ لها هذا المعنى، ويتأوَّلُ ما أوهمَ بذلك.

وقد تلخَّص من كلام الناظم أن الباءَ تكونُ للبدل، وظرفيةً، وللتعليلِ، وللاستعانةِ[(١)]، وللتعديةِ، وللإلصاقِ، وللمُصاحبةِ، وبمعنى (من)، وبمعنى (عن).

وزاد بعضُهم أنها تكونُ للقسم[(٢)]، نحو: أقسمتُ بالله لأضربَنَّ، وبعضُهم بمعنى (اللام)، وجَعلَ من ذلك قولَه تعالى ﴿ما خلقناهما إلا بالحق﴾[الدخان: ٣٩]، أي للحق، وبعضُهم بمعنى (على)[(٣)]، وجعلَ من ذلك ﴿لو تُسوَّى بهِمُ الأرضُ﴾[النساء: ٤٢]، أي عليهم، و﴿باسم الله مجراها ﴾[هود: ٤١]، أي على اسمِ الله، وقولَ العرب: بمحبَّتِك أحيا

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٥٠: " والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لايجوز". اهـ

وقد فرق ابن عصفور بين باء السبب وباء الاستعانة قال: " والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول ألا ترى أنك وصلت إلى أخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد وباء الاستعانة إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول مثل كتبت بالقلم وبريت بالسكين ألا ترى أن مابعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمفعول، والقلم هو الذي وصل به الفاعل إيقاع الكتابة بالقرطاس". انظر شرح الجمل ١/ ٥٠٥

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٦، وفيه: "وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المقسم به ". وانظر رصف المباني ١٤٦

(٣) منهم الأخفش في معاني القرآن ١/ ٤١١، وفيه: "أي على دينار كما تقول: مررت به وعليه". وانظر أدب الكاتب٥٢٠

وأموتُ، أي على محبَّتِك، وقولَه تعالى ﴿مَنْ إِنْ تأمَنْه بقنطار﴾[آل عمران: ٧٥]، أي على قنطار، و﴿بدينار﴾[آل عمران: ٧٥]، أي على دينارٍ، وكونُها بمعنى (على) هو مذهبُ الكوفيين، واستدلوا على ذلك بقولِه: [١]

بِودِّكَ ما قومي على أن تَرَكْتِهِم سليمى إذا هبَّتْ شَمالٌ وريحُها

معناهُ عندهم على ودِّك قومي أن تركتهم، وما زائدةٌ. وزعم بعضُهم أنها تأتي بمعنى (إلى)، نحو ﴿فأثابكم غمًّا بغمٍّ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وقيل: (في) هنا بمعنى (على)، أي على غمٍّ، ﴿وبالوالدين إحسانا﴾[البقرة: ٨٣]، أي إلى الوالدين، وقد تُؤولَ جميعُ ذلك .

وقدْ ذهبَ بعضُهم إلى أن المعنى الذي وُضِعَتْ له الباءُ إنما هو معنى الإلصاق فقط؛ إذ لا يفارقُها في شيء من هذه الأقسام التي عدَّها النحويون، وأنها على نوعين: [الباء][٢] التي لا يصلُ الفعلُ إلى المفعول إلا بها، نحو: سطوتُ بزيد، ومررت بعمرو، والآخرُ: الباءُ التي تدخل على المفعول المنتصِب بفعله إذا كانت تفيدُ مباشرةَ الفعلِ للمفعول، نحو: أمسكت بزيد، وخشَّنْتُ بصدره[٣]؛ إذ لو حذفتَها احتملَ في أمسكت زيدا أنك منعتَه من التصرف بوجهٍ ما، ولم يكنْ مباشرا للفعل، وكذلك خشَّنْتُ صدرَه أن تكونَ سببا لذلك؛ لأنك باشرتَه بنفسك.

---

(١) البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ٢٣، وأدب الكاتب ٥٢٠

(٢) سقطت من " م "

(٣) الكتاب١/ ٧٤، وفي اللسان: خشنت صدره تخشينا: أوغرت

وزاد بعضُ النحويين المتأخرين[١] في معاني الباءِ أن تكونَ داخلةً على ما ظاهرُه أن المرادَ به غيرُ ذاتِ الفاعل، أو ما أُضيفَ إلى ذاتِ الفاعل، نحو قوله: [٢]

٣ .... ولم يشْهَدِ الهيجا بألوثَ مُعْصِمِ

ألاَ ترى المعنى أن بألوث غيرُ فاعل يشهدُ، وفي الحقيقة هو الفاعلُ، وكذلك قولُ الآخر: [٣]

٦ يا خيرَ مَنْ يركبُ المطِيَّ ولا يشربُ كأساً بكفِّ مَنْ بخِلَا

[١٦٩/أ] وأن تكونَ داخلةً على الاسم حيث يرادُ التشبيهُ، نحو قولك: لقِيتُ بزيد الأسدَ، ورأيتُ به القمرَ، أي لقيت بلقائي إيّاه الأسدَ، أي شبْهَه، ورأيت برؤيتي إيّاه القمرَ، أي شبهه، والصحيحُ أنها في المسألة / للاستعانة، وفي المسألة الثانية سببيةٌ. ٩

وأهملَ الناظمُ ذكرَ الباء الزائدة[٤]، وهي تعملُ الجرَّكما تعمل غيرُ الزائدة، وكانَ ينبغي أن ينبِّهَ على ذلك كما نبه على زيادةِ (من)، و(اللام)، و(الكاف) .

١٢ والزائدةُ على قسمين: قسمٌ تطرد زيادتُها فيه، وذلك في خبرِ ليس، وفي خبرِ (ما)، وفي خبرِ كان الناقصة المنفية، وفي حسبك إذا كان مبتدأً، وفي فاعلِ كفى، نحو: كفى بالله خِلافا لابنِ السراج[٥]؛ إذ أجازَ أن تكونَ في بالله ليست بزائدة، وأن فاعلَ كفى ضميرٌ

---

(١) هو ابن هشام كما صرح أبو حيان في الارتشاف١٦٩٩

(٢) صدره: إذا ما غدا لم يسقط الروع رمحه، والبيت لطفيل الغنوي في ديوانه ٨٠، وأمالي القالي ١/ ١٧٣، واللسان (لوث)، ومن غير نسبة في مقاييس اللغة ٤/ ٣٣٢، والارتشاف ١٦٩٩

(٣)

(٤) الكلام على الباء الزائدة نقله أبو حيان من شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٠٢

(٥) الأصول ٢/ ٢٦٠

مستترٌ [فيه][١] عائدٌ على الاكتفاء المفهومِ من كفى، وكأنَّه قالَ: كفى هو بالله، أي كفى اكتفاؤُك بالله، وفي التّعجب أحسنْ بزيد، وَقَضُوَ بالرجل، وفي مفعول كفى بنا شرفا كرمُنا؛ لأن كفى تتعدى إلى المفعول، قال تعالى ﴿أولم يكفِهِمْ أنا أنزلنا عليك الكتابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي أو لم يكفِهِم تنزيلُنا، وقالَ الشاعر: [٢]

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا   حبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيَّانا

أي فكفانا، هذا ما خرجّ عليه البيتَ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور[٣]، وزعمَ غيرُه أن الضميرَ في بنا هو فاعلُ كفى، تقديره كُفينَا فضلا، ويكون حبُّ بدلَ اشتمال على الموضع .

وفي خبرِ المبتدأ بعد نفي ما التميمية قالَ: [٤]

لعَمْرُك ما سعدٌ بخلَّةِ آثمٍ   ولا نأنأٌ يومَ الحِفَاظِ ولا حَصِرُ

في رواية من رفع نأنأ، وكذلك لو تقدّم، نحو: ما بقائم زيدٌ في لغة التميمين، قال:

(١)

---

(١) سقط من " ط "

(٢) البيت منسوب إلى حسان بن ثابت في معاني القرآن للفراء١/ ٢١، ، وهو في ديوانه ١/ ٥١٥، ونسب إلى كعب بن مالك في الحلل ٣٨٣، وهو في ديوانه ٢٢١، ونسب إلى غيرهما في الخزانة ٦/ ١٢٠، ١٢٢، ١٨٢، ومن غير نسبة في الكتاب ٢/ ١٠٥، والجمل للزجاجي ٣٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧٦، ونظر حواشي الارتشاف١٦٩٩

(٣) المقرب ١/ ٢٠٣

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١١٢، والمقاييس ٥/ ٣٥٣، واللسان (نأنا). النأنأ: الضعيف. الخلة: الصداقة. الحصِر: الضيق الصدر عند تجشم شدائد الأمور

أَمَا والله أنْ لو كنتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنت ولا العتيقُ

وفي خبر (لا) المستعملةِ استعمالَ ليس، نحو: (٢)

كذاك لا خيرٌ ولا شرٌّ على أَحَدٍ بدَائِمْ

وقولِ الآخر:

وكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سَوادِ بن قاربِ(٣)

الباءُ زائدةٌ في خبر (لا)، وهو منصوبٌ عند جميع البصريين إلا الزجاجَ فإنه يزعمُ أنه مرفوعٌ.

وقسمٌ لا تطردُ زيادتُها، وهو ما جاءت فيه زائدةً غيرَ ما ذكرنا، فمَّما زيدت فيه قولُه تعالى ﴿أو لم يروا أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهِنَّ بقادر﴾[الأحقاف: ٣٣]، فزادَها في خبر أن، أي قادرٌ، وحسُنَ ذلك تقدمُ النفي، وكأنه قال: أو ليسَ الذي، واختُلِفَ في نحو: ما ظننتُ أنَّ زيدا بخارجٍ، فأجازَ ذلك بعضهُم، ومنعَه بعضُهم، ومما زيدت فيه فاعلُ يأتي في قوله: (٤)

---

(١) البيت من غير نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٠، و المقرب ١/ ٢٠٥، والمغني ١/ ٣٣، والخزانة ٢/ ٣٣

(٢) لخُزَر بن لَوذان في : المؤتلف والمختلف ١٠٢، واللسان(شأم)، وللمرقش السدوسي في: الحيوان ٣/ ٤٣٦، وعيون الأخبار ١/ ١٤٥، ولامرئ القيس في: ضرائر الشعر ٦٤.

(٣) البيت لسواد بن قارب في الجنى ٥٤، والمقاصد الشافية ٢/ ١١٤، ومن غير نسبة في الارتشاف ١٨٢٨، و أوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٦

(٤) بيت سيار في كتب العربية لقيس بن زهير في الجمل المنسوب للخليل ٢٠٤، والنوادر٥٢٣، والشجري ١/ ٨٤، وشرح الكافية ا لشافية ٢/ ٥٧٨، ومن غير نسبة في الكتاب ٣/ ٣١٦، ومعاني الفراء ١/ ١٦١،

أَلَم يأتيكَ والأنباءُ تنمِي بما لاقتْ لَبونُ بني زيادِ

[١٦٩/ب] أيْ أَلم يأتيك ما لاقت، وقال أستاذُنا الشيخُ أبو الحسن بن الضائع[(١)]: " لا يلزمُ أن تكون في هذا البيت زائدةٌ، بل يتخرج على الإعمال؛ لأن يأتيك وتنمي عاملان تواردا على معمول واحد متأخر، فأعمِلَ الثاني منهما، وأُضمرَ الأولُ قبل الذكر ضميراً من لفظ يأتيك، أي آتٍ، فهو من قبيل ﴿اعدلوا هو أقربُ للتقوى﴾[المائدة: ١١]،ومن كذب كان شرا له/ ، وكهذا البيت في الاحتمال قولُ الشاعر: [(٢)]

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةً بأن امرأ القيس بنَ تَمْلِكَ بيقَرَا

وما زيدت فيه قولهُم: قرأت بالسورة[(٣)]، وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين: هي للإلزاق، أي ألزقت قرأتي بالسورة".[(٤)] ومما زيدت فيه قولُ الشاعر: [(١)]

والحجة ١/ ٢٤٤، والحلبيات ٨٥، والخصائص ١/ ٣٣٣، وسر الصناعة ١/ ٧٨، وانظر حواشي الارتشاف١٧٠٣

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي المعروف بابن الضائع، أخذ العربية عن أبي زكريا ذي النون وأبي علي الشلوبين، وهو من شيوخ أبي حيان، له جمع حسن بين شرحي السيرافي وابن خروف على كتاب سيبويه (ت ٦٨٠). انظر ترجمته في الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة١/ ٣٧٣

(٢) ويروى: وتركي بلادي والحوادث جمة، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٢، وجمهرة اللغة ١/ ٣٢٣، و ودقائق التصريف ١٨١، والحلبيات ١٤٥، والخصائص ١/ ٣٣٥، والمنصف ١/ ٨٤ الأفعال للسرقسطي ٤/ ١٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣، والبحر المحيط ٣/ ٣٥٧ وانظر حواشي الارتشاف١٦١٣. بيقرا: أتى العراق، وقيل: إذا أقام بالحضر وترك أهله، وقيل: أتى الشام

(٣) مجالس ثعلب ٣٠١، وابن يعيش ٨/ ٢٣

(٤) البيت لرجل من تميم في التنبيه١٠١، وفيه: " وكأنه قال: ومنعُكها شيء يستطاع".

فلا تطمعْ أبيتَ اللعْنَ فيها فمنعُكَها بشيءٍ يُستطاعُ

أي شيءٌ يُسْتطاعُ، فزادَها في خبر المبتدأ، وزعمَ الأخفشُ(٢) أنها زائدةٌ في خبر المبتدأ في غير النفي في قوله﴿ جزاءُ سيئة بمثلِها ﴾[يونس:٢٧]، وزعمَ بعضُهم أنها تُزادُ في خبر لكن، وأنشدَ: (٣)

ولكنَّ أجرا لو فعلتَ بهيِّنٍ ....

أي هينٌ، وكذلك في قولِهم: لا خيرَ بخير بعده النارُ، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنةُ .

(٤)وكذلك ﴿لا تُلْقُوا بأيديكم﴾[البقرة: ١٩٥]، وقولِه: (٥)

نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرجْ

وقولِه: (١)

---

(١) البيت منسوب لعبيدة بن ربيعة في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١١، وإلى رجل من تميم في التنبيه ١٠١، والخزانة ٥/ ٢٩٧، ومن غير نسبة في التوطئة ٢٤٧، وشرح التسهيل ١/ ١٥٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٤٠، والجنى ٥٥، وانظر حواشي الارتشاف١٢١٩

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٢

(٣) عجزه: وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ، والبيت من غيرنسبة في سر الصناعة ١/ ١٤٢، وابن يعيش ٨/ ١٣٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٥، والارتشاف ١٢١٨، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، والمساعد ١/ ٢٨٩

(٤) الارتشاف١٢١٨

(٥) الرجز ممن غير نسبة في أدب الكاتب ٤١٨، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٠٤، والإنصاف ١/ ٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٤، ورصف المباني ١٤٣، والارتشاف ١٧٠٤، وتذكرة النحاة٤٢٧، والجنى الداني٥٢

ضمنتْ برزق عيالنِا أرماحُنا ....

وكلُّ ذلك مُتأوّل

عَلَى لِلاسْتِعْلَا ومعنى في وَعَنْ بعَن تجاوزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ

وقَدْ تَجِيءُ موضعَ بَعْدٍ وعَلَى كما عَلى موضِعَ عَنْ قَد جُعِلَا

وذكرَ أن (على) تكونُ على ثلاثِ معان الأولُ: الاستعلاءُ حقيقةً[٢]، نحو: ركبتُ على الفرس، أو مجازا، نحو: غضبتُ عليه .

الثاني: أن تكونَ بمعنى (في)[٣]، نحوُ قولِه تعالى ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطينُ على ملك سليمانَ﴾**[البقرة: ١٠٢]**، ﴿ودخلَ المدينة على حين غفلة﴾[القصص: ١٥]، أي في حينِ غَفْلَةٍ.

---

(١) ويروى:

ضمنَتْ لنا أعجازُهُنَّ قدورَنا وضُرُوعُهنَّ لنا الصريح الأجردا

وعليها يفوت الاستشهاد، والبيت للأعشى في ديوانه ٢٣١، أدب الكاتب ٥١٤، والمخصص ١٤/ ٧٠، والبحر المحيط ٣/ ٣٦٣، و الارتشاف ١٧٠٤. الصريح الأجرد: اللبن الصافي

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٤، ورصف المباني ٢٧٢

(٣) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥، وابن سيدة في المخصص ١٤/ ٦٧ وممن ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٢١

وهذا المعنى في إثباته لـ (على) اختلافٌ، والمشهورُ منعُه، وتأويلُ ما وردَ من ذلك، فيُضمِّنُ تتلوا معنى تتقوَّلُ كأنه قال: واتبعوا ما تتقوَّلُ الشياطينُ على ملك سليمان.[1]

الثالثُ: أن تكونَ بمعنى (عن)[2]، وهذا المعنى في إثباته لـ (على) خلافٌ، والمشهورُ منعُه، ومن أجازَه استدلَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ: [3]

إذا رضيتْ عليَّ بنو تميم　　لعمرُ الله أعجبني رِضاها

أي إذا رضيتْ عَني، وبقولِ الشّاعر: [4]

---

(١) ذكر هذا التأويل ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٢١

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٣، ورصف المباني ٣٧٢

(٣) البيت منسوب إلى القحيف العقيلي في النوادر ٤٨١، وأدب الكاتب ٣٩٥، وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٩، وبلا نسبة في معاني الأخفش١/ ٥١، والمقتضب ٢/ ٣١٨، والخصائص ٢/ ٣١١، وانظر حواشي الارتشاف ففي حواشيه تخريجات كثيرة. قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٢٠: " وهذا عندنا إنما جاز لأن الرضا عطف على المرضي عنه، فكأنه قال: عطفت عليَّ. وقد يتخرج على ما خرجه عليه الكسائي من أن الرضا ضد السخط فأجري لذلك مجراه لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره فكما يقال: سخط عليه فكذلك يجوز أن يقال: رضي عليه وإنما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف".

(٤) الرجز من غير نسبة في الكتاب ٤/ ٢٢٦، وأدب الكاتب ٥٠٧، والبغداديات ٤٥٠، والخصائص ٢/ ٣٠٧، و أمالي الشجري ٢/ ٦٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠، ونسبه العيني لحميد الأرقط في المقاصد النحوية ٤/ ٥٠٤

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ

أي أرمي عنْها، ومَنْ مَنعَ ذلك تأوَّل ما ورد مماَّ ظاهرُه ذلك. وزعم بعضُ النحويين أن (على) تكون بمعنى (الباء)، واستدلَّ على ذلك بقولهم: راكبٌ على اسمِ الله[1]، أي باسمِ الله، وقالَ الشَّاعرُ: [2]

فكأنهنَّ رَبابةٌ وكأنَّه يَسَرٌ يفيضُ على القِداحِ ويَصدُعُ

أي بالقداح، ومَنْ مَنعَ ذلك تأوَّلَ هذا. وزعمَ بعضُهم أنها تكونُ بمعنى (من)[1] ودليلُه قولُه تعالى ﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾[المطففين: ٢]، أي من الناس

وفي شرح الجمل لابن عصفور: " وهذا لا حجة فيه لأن السهم في وقت الرمي يعلو القوس فيتصور دخول (على) لذلك وقد يتصور دخول عن لأن السهم يجاوز القوس ويزول عنها. وكذلك ما جاء مما ظاهره أن (على) فيه بمعنى (عن) يتأول حتى تبقى على معناها من الفوقية". اهـ

(١) الشجري ٢/ ٦١٠ وقال ابن عصفور في شرح ١/ ٥٢٠: " ولا حجة لهم في ذلك، لأن على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف، ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: اركب متكلا على اسم الله.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف أتنا وحمار وحشيا في ديوان الهذليين ١/ ٦، وأدب الكاتب ٢٥٠، والمخصص ١٤/ ١٨، والأزهية ٢٨٨، والشجري ٢/ ٦١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢١، وفيه: " ولا حجة فيه لأنه قد يضمن يفيض معنى يحمل على القداح، وقد يتصور أن يتعلق على القداح بيصدع؛ لأنه حكي أن يصدع بمعنى يصيح، فكأنه قال: يصيح على القداح، ثم قدم ضرورة". اهـ

الربابة: الخرقة التي تجعل فيها قداح الميسر، وأراد هنا القداح عينها: اليسر المقامر صاحب الميسر يفيض: يدفع يصدع: يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان، وقد شبه الأتن بالقداح لاجتماعهن، وشبه الحمار باليسر صاحب الميسر، وجمعه أيسار.

يستوفون، وبمعنى (عندَ)، نحو: جئتُ من عليه، أي من عنده، وبمعنى (اللام)[٢] نحو قوله تعالى ﴿وما ذُبِحَ على النُّصبِ﴾[المائدة: ٣]؛ لأنهم كانوا يَذْبحون لها لا عليها، وبمعنى (مع)، نحو: فلانٌ يُحْسِنُ على بُخلٍ فيه، وعاقلٌ على حِلْمٍ، أي مع حلمٍ فيه، وبمعنى (في) نحو ﴿يومَ هُمْ على النار يُفْتَنون﴾[الذاريات: ١٣]، أي في النار يُعذَّبُون و، بمعنى (بعد)، نحو: ﴿وهبْ لي على الكِبَرِ﴾[إبرهيم: ٣٩]، أي بعدَ الكبر .

وقالَ بعضُ أصحابِنا: " معنى على اسما كانتْ أو حرفا الاستعلاءُ حقيقةً، نحو: زيدٌ على الفرس، ونهضَ مِنْ على الجبلِ، أو مجازا، نحو: عليه مالٌ، وقد يعرضُ فيها إشكالٌ في بعض المواضع في قولهم: زرتُ زيدا على مَرَضي، وأعطيتُه على أنه شَقِيٌّ، وقولِ قيس الرُّقيَّات: [٣]

أَلَا طَرَقَتْ من آلِ بَثْنَةَ طارِقَه على أنها معشوقةُ الدَّلِ عاشِقَه

وقولُهم: تعذَّرَ [عليَّ][٤] كذا، وصَعُبَ عليَّ كَذا، وأشكل عليَّ كذا، وقولهُم: تقوَّل عليه، وقولُهم: اتَّصلَ بي هذا على لسانِ فلانٍ، وقولهُم: كان ذلك على عهْدِ كِسْرى، وقولُهم: كرَّ عليه، وعطفَ عليه، ورجعَ عليه، و جَنَى عليه، ثم أخذَ هذا القائلُ يبِّينُ جهةَ

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦٤

(٢) أدب الكاتب٥١٣، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٧٣٥للكوفيين والقتبي

(٣) ويروى: من آل نذرة، والبيت في ديوانه ١٦٢، والكامل ١١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥١٩، وفيه: " يريد طارقة عاشقة على أنها معشوقة الدل وذلك أن المعشوقة من شأنها أن تمتنع و لا تقبل لقهرها لمحبها فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر ".

(٤) ط: عليَّ لهم.

المجاز في ذلك بما يطولُ ذكرُه هنا، ثم ذكرَ أنَّ الكوفيين ذكرُوا لـ(على) ستةُ معانٍ خلافَ الاستعلاء، وهي أن تكونَ بمعنى (عن)، وبمعنى (اللام)، وبمعنى (الباء)، وبمعنى (مع)، وبمعنى (في)، وبمعنى (من)، ثم ذكرَ ما استدلوا به

وذكرَ الناظمُ لـ(عن) ثلاثةَ معان: أحدُها: أن تكونَ للمجاوزة(١)، ويعبِّرُ بعضُهم عنها بالإزالة(٢)، نحو: أطعمتُه عن جوعٍ، ورميتُ عنِ القوسِ.

الثاني: أن تكونَ بمعنى (بعد) (٣)، واستدلَّ من أجاز ذلك بقوله تعالى ﴿عمَّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠]، أي بعدَ قليل، وقالَ تعالى ﴿لتركَبُنّ طبقا عن طبق﴾[الانشقاق:]، أيْ بعدَ طَبَقٍ، وقالَ الرّاجزُ: (٤)

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ

أي بعدَ منْهلٍ، وقالَ الشاعرُ: (٥)

ويُضْحِي فَتيتُ المِسكِ فوقَ فِراشِها نؤومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عَنْ تّفَضُّلِ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٦: " وأما عن فلما عدا الشيء وذلك قولك: أطعمته عن جوع جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه، وقد سقاه عن العيمة، والعيمة شهوة اللبن".

(٢) جعلها المالقي في رصف المباني٣٦٦ للمزايلة

(٣) الشجري ٢/ ٦١١، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٠

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه١٥٧، وأدب الكاتب ٥١٣، وشرح القصائد السبع ٦٦، والأزهية ٢٩١، وأمالي الشجري ٢/ ٦١١، ورصف المباني ٣٦٦

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٧، وأدب الكاتب ٤٠٥، وشرح القصائد السبع ٦٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٧٥، ومقاييس اللغة ٤/ ٥٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٦٩، ورصف المباني ٣٦٦

أي بعدَ تفضل، وقالَ الأعشى: (١)

لَئِنْ مُنِيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعركةٍ   لَمْ تُلْفِنَا بدماءِ القومِ ننتقِلُ

أي بعدَ غِبِّ .وقالَ آخرُ: (٢)

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعامةِ مِنّي   لقَحَتْ حربُ وائلٍ عنْ حِيالِ

أي بعدَ حيالِ .

الثالث: أن تكونَ بمعنى (على)، نحو قولك: أفضلتُ عنك، أي عليكَ، قالَ الشاعر: (٣)

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عني ولا أنت دَيَّاني فَتَخْزُوني

أي على، وقال الآخر: (٤)

---

(١) البيت في ديوانه ٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩

(٢) البيت للحارث بن عباد في الأصمعيات ٧١، والاشتقاق ١٣٨، والحيوان ٤/ ٣٦١، وأدب الكاتب ٥١٣، وشرح القصائد السبع ٦٥، وأمالي القالي ٣/ ٢٦، والشجري ٢/ ٦١٢، ورصف المباني ٣٦٦. النعامة: فرسه. لقحت: حملت. الحيال: من حالت الناقة، أي لا تحمل.

(٣) البيت منسوب إلى ذي الأصبع العدواني في جمهرة اللغة ١/ ٥٩٦، ومقاييس اللغة ٢/ ١٧٩، وأدب الكاتب ٤٠٤، ومن غير نسبة في معاني الأخفش ١/ ١٠٨، والأزهية ٩٧، وأمالي الشجري، وفي حواشي الارتشاف ١٧٢٨ تخريج كثير.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ٤٠، وأدب الكاتب ٤٠٤، و أمالي المرزوقي المخصص ١٤/ ٦٧، ورصف المباني ٣٦٨. السام: عروق الذهب؛ يقول: تراصَّ القوم حتى لو ألقيت حنظلا فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض.

لو أَنَّكَ تُلْقِي حَنْظَلا فوق بَيْضِهِمْ تَدْحَرَجَ عَن ذي سَامِهِ المُتقارِبِ

وكلُّ هذا لا دليلَ فيه، وكونُها بمعنى (بعد)، وبمعنى (على) لم يثبتْه البصريون، وإنما أثبتَ ذلك الكوفيون بهذه الدلائل التي أو ردوها، كما أثبتوا أيضا أنها تأتي بمعنى (الباء)[١]، واستدلوا على ذلك بقولِ الشَّاعرِ: [٢]

تَصُدُّ وتُبْدِي عَنْ أسيلٍ وتَتَّقِي بناظرةٍ من وحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

[١٧٠/ب] أنها تأتي بمعنى (من) السببية، ووافقَ الكوفيين على هذا المعنى ابنُ السراج، وذلك نحو: قامَ فلانٌ، وشتمتُك/ عن مِزاحٍ، يريدونَ من أجلٍ، وقالَ الشاعرُ: [٣]

ولقد شَهِدْتُ إذا القِدَاحُ تُوحِّدَتْ وشهِدْت عِنْدَ الليلِ مَوْقِدَ نارِهَا

عن ذَاتِ أَوْلِيةٍ أَسَاوِدُ رَبَّها فكأنَّ لونَ الملحِ لونُ شِعارِهَا

الأوليةُ جمعُ وليٍّ، وهو الثاني من الوسْميِّ، ويريد به الربيعَ الذي يكون عنه، وأبطلَ البصريون ما أثبته الكوفيون، وتأوَّلوا ما احتجَّ به الكوفيون، ولم يثبتوا لـ (عن) سوى المجاوزة[٤] . وزعمَ بعضُ النحويين[١] أنها تكونُ بمعنى (عن)، وهي لغةُ تميم، يقولون:

---

(١) ونسب هذا أيضا إلى الكوفيين في الارتشاف ١٧٢٦، وانظر أمالي الشجري ٢/ ٦١١

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٦، وشرح القصائد السبع ٥٩، والأزهية ٣٦٩، ورصف المباني ٣٦٩

(٣) البيتان للنمر بن تولب في ديوانه ٧١، وأدب الكاتب ٤٠٧، و أمالي القالي ٢/ ١٦٢، والاقتضاب ٣/ ٣٧٠، والضرائر ٢٣٥، ورصف المباني ٣٦٩، والارتشاف ٢٤٤١. التوحيد ألا يمس القداح إلا رجلان لشدة الجدب. أساود: مولاها الذي يتبعها. ربها: تبعها، وهي يتحدث عن ناقة سمينة

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٦

أعجبني عَنْ تقومَ، فَيُبْدِلون الهمزةَ عينا، وهذه ليستْ الجارَّةَ، فلا ينبغي أن يُعَدَّ هذا المعنى في معاني (عن)، قال ذو الرمة: (٢)

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منزلةً　　ماءُ الصَّبابةِ من عينيكَ مسجومُ

وقالَ آخرُ: (٣)

أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوِّقةٍ　　..............

وقولُ الناظمِ:

....　　كما عَلى موضعَ عن قَدْ جُعِلَا

حشوٌ لا حاجةَ إليه؛ لأنه قد عُلِمَ ذلك مِنْ قولِه:

عَلَى للاسْتَعْلا ومعنى في وعَنْ　　..................

وأرجوزتهُ هذه مبنيَّةٌ على الاختصار، وقد خالفَ قولَه في الخطبة أَوَّلَ الأرجوزة: تقرِّبُ الأقصى بلفظ موجزٍ". وهذا بعده بلفظٍ مُسْهَبٍ .

شَبِّهْ بِكَافٍ وبِهَا التَّعليلُ قدْ　　يُعْنَى وزائداً لتوكِيدٍ وَرَدْ

(١) قال المالقي في رصف المباني ٣٧٠: " أن تكون بمعنىٰ أن وهي لغة لبني تميم يقولون في أعجبني أن تقوم أعجبني عن تقوم وكذلك قال بعضهم إن تميما انفردوا بالعنعنة".

(٢) ويروىٰ: أ أن، والبيت في ديوانه ١/ ٣٧١، ومجالس ثعلب ٨١، والخصائص ٢/ ١١، وسر الصناعة ٢٣٤، وابن يعيش ١٠/ ١٦، ورصف المباني ٢٦، والمغني ١٦٠. خرقاء: اسم امرأة. المنزلة: مكان النزول. المسجوم: المصبوب

(٣) عجزه: ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد، والبيت لابن هرمة في ديوانه ١٠٧، و االخصائص٢/ ١١، وسر الصناعة ١/ ٢٣٥، ورصف المباني ٣٧٠

مثالُ مجيئِها للتشبيه[1] زيدٌ كالأسد، فأما قولهُم: كُنْ كَما أنت"[2] فتحتملُ (ما) ثلاثةَ أوجُه: أحدُها: أن تكونَ (ما) موصولةً مجرورةً بالكاف التقديرُ كن كما أنت عليه، أي كالحالِ الذي أنت عليه، وتكونُ (الكافُ) إذ ذاك بمعنى (على)، أي كن على الحال الذي أنت عليه، قالَه الأخفشُ، وحكى عن [بعض][3] العرب، وقدْ قيل له: كيفَ أنت؟ فقالَ: كخيرٍ يريدُ على خيرٍ.[4]

قالَ بعضُهم[5] لا يُتَصوَّرُ على هذا الوجه أن تكونَ (الكافُ) للتشبيه؛ لأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يشبّهَه بحاله.

وما منعه يُتصوّرُ فيه أن تكونَ (الكافُ) فيه على التشبيه على حذفِ مضافٍ التقديرُ لتكن حالُك في المستقبل كالحالِ الذي أنت عليه الآن، ثم حُذِفَ المضافُ، وهو الحالُ من الأول، وأُسنِدَ الكونُ للضمير، فقال: كن، والمعنى على هذا الذي وجَّهناه، وفيه إقرارُ الكافِ على ما استقرَّ فيها من أنها للتشبيه، ونظيرُ هذا قولُ الشاعر: [6]

(١) أمالي السهيلي ٤١، ورصف المباني ١٩٥

(٢) سر الصناعة ١/ ٣١٨

(٣) ليست في " ط "

(٤) المخصص ١٤ / ٤٩، ، وشرح التسهيل٣/ ١٧٠، والارتشاف ١٧١٢، و أوضح المسالك ٣/ ٤٦، وناظر الجيش ٦/ ٣٠٠٥

(٥) ذكر هذا التوجيه المالقي في رصف المباني٢٠٠، وقال أيضا: " ولك فيه وجه آخر وهو ان يكون الأصل كن كما كنت فحذفت كان وانفصل الضمير لحذفها".

(٦)(٦) لزهير في شعره١٧١، ورصف المباني ٢٠٠

أَلَا لا أَرَى ذا إِمَّةٍ أصبحتْ به فتتركُه الأيامُ وهْيَ كَمَا هيا

الإمّةُ النِّعمةُ، أي فتتركُه الأيامُ، وحالُ نعمته في المستقبل كالحالِ التي هي عليه في الماضي، بل تغيِّرُه، وتُبْدِلُه بالنعيم بؤسا، وبالأمنِ خوفا؛ ألا ترى إلى قول الشاعر بعد ذلك: (١)

أَلَمْ ترَ للنُّعْمانِ كان بنجْوة من الشرِّ لو أنَّ امرأً كان ناجِيا/ [١٧١/أ]

فَغَيَّرَ عنه مُلْكَ عِشرينَ حِجَّةً من الدَّهْرِ يومٌ [واحدٌ](٢) كان غاويا

الوجه الثاني(٣) أن تكونَ (ما)كافَّةً للكاف عن الجر مهيِّئةً لها للدخول على الجمل، فيحتملُ أنت أن يرتفعَ على وجهين: أحدُهما: [أن يكونَ](٤) مرفوعا على الفاعل، وأصلُه كن كما أنت، ثم حُذِفَ الفعلُ، فانفصلَ الضميرُ، كما جاءَ نظير هذا الحذف في رفع الفعل الاسمَ الظاهرَ، أنشد هشامُ: (٥)

وما زرتَنَا في الدَّهر إلا تَعِلَّةً كما القابسُ العجلانُ ثمَّ يغيبُ

التقديرُ كما يزورُ القابسُ، ولذلك قال: ثم يغيبُ، فعطفَ يغيبُ على الفعل المحذوفِ، و(الكافُ) في هذا الوجه باقيةٌ على معناها من التشبيه.

---

(١) البيتان لزهير في شعره ١٧١، ١٧٢

(٢) سقطت من النسخ جميعها

(٣) هذا التوجيه والذي يليه لابن عصفور كما صرح ناظر الجيش ٦/ ٣٠٠٦

(٤) م: يكون.

(٥) البيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٦/ ٣٠٠٦، وفيه: كاليائس.

الثاني أن يكونَ رفعُه على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، أي كما أنت عليه، و(الكافُ) تكونُ لتشبيه معنى الجملة بالجملة، أي ليكنْ منك كونٌ في المستقبل يشبه كونَك في الحال كقوله تعالى ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقال الشاعر: [1]

لقد علمَتْ سمراءُ أن حديثَها نجيعٌ كما ماءُ السماء نجيعُ

وقالَ آخرُ: [2]

وإنَّ بنا لو تعلمين لَغُلَّةً إليك كما بالحائماتِ غليلُ

والثالث: أن تكونَ (ما) في قولهم: كُنْ كَمَا أَنتَ زائدةً، وأنت في موضع جر، كما قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، كما زيدت في قول الكُمَيت: [3]

يركضُ في المَهْمَهِ اليَبَابِ كما أقربِ أرضٍ منها أباعدُها

أي كأقربِ أرض لها أبعدُ أرض منها، ومثالُ التعليل ﴿فاذكروه كما هداكم﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي لأجلِ هدايتِه لكم، وحكى سيبويه: كما أنه لا يَعْلَمُ، فتجاوزَ اللهُ عنه[4]، وقالَ الشاعرُ: [1]

(١) منسوب إلى أبي عمرو عن أبي العباس في أمالي القالي ١/ ٢٩، وإلى مسعود أخي ذي الرمة في أمالي اليزيدي ٦٣، ومن غير نسبة في الارتشاف ١٧١٤، وناظر الجيش ٦/ ٣٠٠٦

(٢) البيت من غير نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٩٦، والارتشاف ١٧١٢، وناظر الجيش ٦/ ٣٠٠٦

(٣) له في ضرائر الشعر ٦٨، وليس في شعره، ولا في شرح هاشمياته، ومن غير نسبة في الارتشاف ٢٣٩٥

(٤) الكتاب ٣/ ١٤٠

لا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمِ

أي لأجلِ أنه لايعلمُ تجاوزَ الله عنه، ولأنك لا تشتمُ، وهكذا قالَ الخليلُ في قولهم: انتظرْني كما آتيك، [أي][٢] لعلَّني آتيك، وذهبَ الفراء[٣] إلى أن (الكافَ) نعتٌ لمصدر محذوف، أي انتظرني انتظارا صادقا مثلَ إتياني لك، وكذلك انتهِ عن شتْمِ الناس كانتهائِهم عن شتمك .

وأما قولُ الشاعر: [٤]

قُلْتُ لشَيبان ادْنُ مِنْ لقائِهِ

كَمَا نُغَدِّي القومَ مِنْ شِوائِهِ

فجعلَ الخليلُ (الكافَ) فيه للتشبيه، وجعلَ الكوفيون (الكافَ) بقيّةَ (كي)، ونغدِّي في موضع نصبٍ بها، وسكَّنَ الياءَ ضرورةً، كما زعموا ذلك في قول الشاعر: [٥]

**وطَرْفَكَ إمَّا جئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ		كيما يحسبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ**

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٣، والكتاب ٣/ ١١٦، والبغداديات ٢٨٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٢٧، والارتشاف ١٧١٥

(٢) ليست في " ط "

(٣) رأي الفراء في الارتشاف١٧١٥، والخزانة ١٠/ ٢١٤

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٧٠، و الكتاب ٥٩١، ١/ ٤٦٠

(٥) نسب إلى لبيد العامري وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٨٩، وأمالي المرزوقي، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٣، والمساعد ٢/ ٢٩١

يريد عندهم كيما .

والزائدةُ تنقسمُ قسمين: زائدةٌ لا لتأكيدِ معنى التشبيه، وزائدةٌ لتأكيد، فمثالُ الأولى قولُ الراجز: (١)

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ

أي فيها مَقَقٌ/ ، أي طولٌ، فزادَ (الكافُ)، وأخرجَها من معنى التشبيه؛ لأنه لا [١٧١/ب] يقالُ: فيه كطولٍ، إنما يُقَالُ: فيه طولٌ .

ومثالُ الزائدة لتأكيد معنى التشبيه(٢) قولُه تعالى﴿ ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] في أشهر الأقوال، أي ليسَ مثلَه شيءٌ، وقولُ الراجز: (٣)

---

(١) لرؤبة في ديوانه ١٠٦، والأصول ١/ ٢٩٥، وأمالي القالي ١/ ١٠٥، واللمع ١٥٨، وسر الصناعة١/ ٢٩٢، ومن غير نسبة في المقتضب ٤/ ٤١٨، والبغداديات ٤٠٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٠، والارتشاف ١٧١٦، وفي حواشيه تخريج كثير. لواحق: جمع لاحقة، وهي الأتان التي ضمرت، وأصابها الهزال. الأقراب: جمع قُرُب، وهي الخاصرة. المقق: الطول الفاحش في دقة، يريد أن هذه الأتن التي يصفها خماص البطون، قد أصابها الهزال، وانتابها الضمور، وأن فيها طولا .

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٩١، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٠، والبسيط ٢/ ٨٥٣

(٣) الرجز لخطام المجاشعي في الكتاب ١/ ٤٠٨، والأصول ١/ ٤٣٨، وأسرار العربية ٢٣٥، والبسيط ٢/ ٨٥٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٢٥، والخزانة٢/ ٣١٣، والمقتضب ٢/ ٩٧، ومجالس ثعلب ٤٨، وابن يعيش ٨/ ٤٢، والشاعر يصف ديارا خلت من أهلها فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير. الصاليات: الأثافي. يؤثفين: ينصبن للقدر، والمعنى أن الأحجار لاتزال تحتفظ بسوادها وهي أثاف مستعملة

وصالياتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ

ولا تطَّرِدُ زيادةُ (الكاف)، وإذا لم تكنْ زائدةً فلابدَّ لها من شيءٍ تتعلقُ به ضرورةً؛ لأنَّ حرفَ الجر غيرَ الزائد إنما جيءَ به ليُوصِلَ معنى الفعل الذي لم يقوَ في التعدي بنفسه إلى الاسم، فإذا قلتَ: زيد كعمرو فمعناه زيد كائن كعمرو، والكونُ المطلقُ هو المقدَّر مع سائر حروف الجر التامة، نحو: زيدٌ من بني تميم، زيد على الفرس، الأمرُ إلى زيد، المالُ لزيد، عمرو في الدار، زيدٌ كعمرو، وجميعُ هذا وأمثالُه يعملُ فيه الكونُ المطلقُ.

فإذا كانَ الجرُّ ناقصا لم يعملْ فيه إلا الكونُ المقيَّدُ، ولا يجوزُ حذفُه إلا إن أتى في ضرورة، كما أنه لا يثبتُ الكونُ المطلقُ إلاَّ في قليل من الكلام، ومثالُ حرفِ الجر الناقص زيدٌ راضٍ عنك، لا يجوزُ زيدٌ عنك، وكذلك زيدٌ مأخوذٌ بك، ولا يجوزُ زيدٌ بك.

وقد ذهبَ الأخفشُ، وتبعَهُ ابنُ عصفور إلى أن الكافَ لا تتعلَّقُ بشيء، وذكرُ شبهتُه والردُّ عليه يطولُ، وكونُ الكاف للتَّعليل لم يذكرْه أصحابنُا، وحركةُ الكاف الفتحُ إلا إذا دخلت على ياء المتكلم في الضرورة، فَتُكْسَرُ كما كُسِرَت اللامُ، قالُوا: كِي، كَمَا قالُوا: لِي.

واسْتُعْمِلَ اسما وكَذَا عَنْ وعَلَى مِنْ أجل ذاْ عَلِيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

يقولُ: واستُعْمِلَ، أي الكافُ اسما، ولم يبِّنْ أذلك في الشعر، أم في الكلام، وظاهرُ كلامه أنها تكونُ اسما في الكلام، وقد تقدَّمَ الكلامُ على كونها اسما أولَ هذا الباب، ويكونُ إذ ذاك قد وافقَ الأخفشَ في جواز استعمالها اسما في الكلام، ولا يقولُ بذلك جمهورُ أهلِ البصرة، بل يخصون كونَها اسما بالشعر، واستدلوا على حرفيتها بوصلهم بها

الموصولَ في فصيح الكلام، نحو: جاءني الذي كزيد[1]، ولا يقولون: جاءني الذي مثلُ زيد إلاَّ شاذا، ولا يُحفَظُ حذفُ الكاف، ونصبُ الاسم الذي جرَّته كما حُفِظَ ذلك في (عن)، و(على)، فيُسْتَدلُّ بذلك على حرفيتها .

وقولُه: و

........كذا عن وعلى ....

أي يستعملانِ اسمين، وقولُه:

....   من أجل ذا.........

أي من أجل اسميتها يُجَرَّان بمن، أي تقول: مِن عَنْ، ومِنْ عَلَى.

أما (عن) فإذا كانت اسما[2] فإنها تكونُ مبنيةً على السكون كحالها إذا كانت حرفا، وعلةُ بنائها كونهُا موضوعةً على حرفين، فأُشْبِهَت الحروفَ وضْعَا، هذا التعليلُ على مذهبِ الناظم[3]، وعندنا شبهُهَا بالحرفية في تقارب معناها، ولا يُتَصَرَّفُ فيها إذا كانت اسما بأكثر من دخول مِن عليها، نحوُ قولِ الشاعر: [4]

---

(١) الشعر ١/ ٢٥٥، و أسرار العربية ٢٣٦

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٤٧: " وأما عن فتوجد اسما، وتوجد حرفا، وأصلها أن تكون حرفا، ثم إن العرب اتسعت فيها فاستعملتها اسما، وذلك بأن أدخلت عليها حرف الجر ".

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٦٠

(٤) لرجل من بني سعدة في الإبدال لابن السكيت ١١٨، وأمالي القالي ٢/ ١٤٧، ومن غير نسبة في الشعر ١/ ١٨١، والإيضاح ١/ ٢٠٦، والمقتصد ٢/ ٨٤٦، والمخصص ٩/ ٨٦، و الشجري ٢/ ٥٤٨. ريح سيهوج: شديدة. الخط: موضع بالبحرين. سماهيج: ريح ضعيفة

جَرَتْ عليه كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ

مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أَوْ سَمَاهِيْجْ/ [١٧٢/أ]

وقولِ الآخر: (١)

فَلَقَدْ أَرَانِي للرِّماحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامي

وقولِ الآخرِ: (٢)

فقلتُ اجعلي ضوءَ الفراقدِ كلِّها   يمينا ومَهْوى القِرْط مِنْ عَنْ شِمَالِكِ

وقول الآخر: (٣)

فقلتُ للرَّكْب لمَّا أنْ عَلَا بِهِم   مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرةٌ قبْلُ

كأنه قالَ: من ناحيةِ يمين، ونَدَر جرُّها بـ (على)، قالَ الشّاعرُ: (٤)

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج ٤٥، وأمالي القالي ٢/ ١٩٠، وشرح ديوان الحماسة ١/ ١٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٠، ومن غير نسبة في الشجري ٢/ ٥٨٤، وابن يعيش ٨/ ٤٠، والضرائر الشعرية ٣٠٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٣، وأوضح المسالك٣/ ٥٧

(٢) ويروى: ضوء النجم مكان مهوى القرط، وهو من غير نسبة في أسرار العربية ٢٥٤، وابن يعيش ٨/ ٤٠

(٣) للقطامي في ديوانه ٢٨، وأدب الكاتب ٥٣٤، والجمل ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥، وضرائر الشعر٣٠٦، والبسيط ٢/ ٨٤٨، ورصف المباني ٣٦٧، والبحر ١/ ١٨٧، والجنى ٢٤٣. الحبيا: موضع بالشام. النظرة القبل: التي لم تتقدمها نظرة

(٤) البيت من غير نسبة في الارتشاف ١٧٢٩، والجنى الداني ٢٤٣، و المغني ١/ ١٥٠، والخزانة ١٠/ ١٥٩

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحَا   وكيفَ سُنوحٌ واليمينُ قطيعُ

وزعمَ بعضُ النحويين[1] أن (على) تكونُ بمعنى (عن) فلا يكونُ في دخول (على) على (عن) دليلٌ على أنها إذ ذاك اسمٌ؛ لأنه إذ ذاك من باب دخول الحرف على الحرف إذا كان بمعناه، نحوُ قول الشاعر: [2]

فأَصْبَحْنَ لا يسألْنَنِي عَنْ بِمَا به   أَصَعَّدَ في جَوِّ السَّما أمْ تَصَوَّبَا

لأنه يقالُ: سألتُ به، وسألتُ عنه بمعنى واحد.

وزعم بعضُ أصحابنا أن من مواضع اسمية (عن) أن يكونَ قد تعدّى بها فعلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ، نحو قولك: دعْ عنك، ففي دعْ ضميرٌ متصلٌ مرفوعٌ هو الفاعلُ، وقد عَدَّت عن دع الرافعَ لذلك الضمير إلى (الكاف) التي هي ضميرٌ متصل، وأنت لا تقولُ: اغضبْ عليك، ولا ثقْ بك، بل إذا أردتَ هذا المعنى إنما تأتي فيه بالنفس، فتقول: ثِقْ بنفسك، واغضبْ على نفسِكَ، والدليلُ على أنك تقولُ: دع عنك قولُ امرئ القيس: [3]

دَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيْحَ في حَجَرَاتِهِ   ولكنْ حديثاً مَّا حديثُ الرواحلِ

---

(١) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٨٦

(٢) للأسود بن يعفر في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢١، وسر الصناعة ١/ ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٦، والمغني ٣٩٠

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٣٥، ، و المقرب ٢١٤، وتذكرة النحاة ٥٦٣، والارتشاف ١٧٢٩، والبحر ٦/ ١٨٤، والخزانة ١٠/ ١٥٩

وهذا الذي ذكره ليس بمتحتِّمٍ، بل قد جاءَ ذلك مع كلمة أجمعَ النحويون على أنها حرفٌ، فيحتملُ أن تكون (عن) في قولك: دع عنك باقيةٌ على حرفيتها، قال تعالى ﴿واضْمُمْ إليك﴾[القصص: ٣٢]، فعدَّى اضمم بـ (إلى)، وقد رفع الضميرَ المتصلَ بعن إلى الضمير المتصل، وقال تعالى ﴿وهُزِّي إليك بِجذْعِ النَّخلةِ ﴾[مريم: ٢٥]، ولم يقلْ اضممْ إلى نفسك، ولا هُزِّي إلى نفسك، وقالَ الشاعرُ: [١]

أَقْصِرْ إليكَ من الوعيدِ فإنَّني

ولو ادَّعى مُدّعٍ أن (عن) لا تكونُ إلا حرفا سواءٌ أدخلت عليها (من)، أو لم تدخلْ لكان ذلك مذهبا حسنا؛ لأننا نظرنا المواضعَ التي دخلت عليها (من) في كلام العرب، فوجدناها قليلة، ويسوغُ حذفُ(من)، ويبقى المعنى صحيحا، فتكونُ (مِن) إذا ذاك زائدةً[٢]، وتكونُ العربُ قد شذَّت في زيادتها في تلك المواضع كما شذَّت في زيادتها في قولِ الشاعر: [٣]

---

(١) عجزه: مما ألاقي لا أشدُّ حزامي، و البيت لامرئ القيس في ديوانه ١١٧، وأساس البلاغة(حزم)

(٢) سبقه إلى القول بزيادتها ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٤٠: " وإذا أدخلت من على قبل وبعد ولدن وعن فهي زائدة لأن المعنى بثبوتها وسقوطها واحد".

(٣) الرجز من غير نسبة في البيان والتبيين ٤/ ٣٤، ٣٥، وروايته: أصدق منها لجبة وتيسا، ونسب إلى جزء بن ضرار أخي الشماخ في ضرائر الشعر ٦٥، وفيه: أمهر منها حية ونينان، وهذا تحريف، وكذلك ورد محرفا في المصادر الآتية: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٥، والارتشاف ٢٣٩٥، والبحر ٧/ ١٥١، والدر المصون ٩/ ٢٠

وعن ابن السكيت: اللَّجَبَةُ: النعجة التي قل لبنها، وجمعها لجَبَات. اللسان (لجب)

أمهرتُ منْها لُجبَةً وَتَيْسا

[١٧٢/ب] يريد أمهرتهُا . وإذا أمكن ذلك كان أولى من ادعاء اسميتها؛ ألا ترى أن معنى من عن شمالك، ومن عن يميني معنى عن شمالك، وعن يميني ولا ندَّعي زيادتهَا إذا دخلت على (على)؛ لأن معنى غدت مِن/ عليه مخالفٌ لمعنى غَدَت عليه، بخلاف من عن يميني في الأبيات التي دخلت فيها (من) على (عن)، وما كان ثابتَ الحرفية فلا نخرجُه إلى الاسمية إلا بدليل واضحٍ، والذي يدلُّ على أن (عن) حرفٌ شيئان: أحدُهما: حذفُها وإيصالُ الفعل إلى ما بعدها في الضرورة، نحوُ قولِ الشاعرِ: (١)

كأنَّ عَيْنَيَّ وَقدْ بَانُونِي

غَرْبانِ في جدولٍ مَنْجَنونِ

يريدُ بانوا عني.والثاني: حذفُها في صلة الموصول، نحو: رضيت عَن مَنْ رضِيتَ، أي عَنْ مَنْ رضيتَ عنُه .

وأما (على) فقد تقدم الكلامُ أوّل الباب على حقيقتها، ومثالُ دخول (من) عليها قولُ الشاعر: (٢)

غَدَتْ مِنْ عَليهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدَما رأتْ حاجبَ الشمسَ استوى فترفَّعا

(١) البيت من غير نسبة في النوادر ٦٦٢، والخصائص ٢/ ١٤٩، والمخصص ١٢/ ٣٨، وضرائر الشعر. ١٤٧. الغرّب: دلو عظيمة. الجدول: النهر الصغير. المنجنون: الدولاب، والدولاب على شكل ناعورة يستقى به الماء.

(٢) ويروى: أتت من عليه، وهو ليزيد بن الطثرية في شعره ٤٦، والنوادر ٤٥٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وأمالي الشجري ٥٣٧، وأسرار العربية ٢٣٤، وابن يعيش ٨/ ٣٨

وكذلك زعمَ الأخفشُ[١]،[وبعضُ][٢] أصحابِنا أن مِن مواضع اسمية (على) أن تكون قد تعدى بها فعلُ المضمرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل، قال تعالى ﴿أَمْسِكْ عليك زوجَكَ﴾[الأحزاب: ٣٧]، ولم يَقُلْ: أمسك على نفْسِك زوجِكَ . ٣

وقالَ الشاعرُ: [٣]

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

٦ ولم يقل: هوِّن على نفسِك، وقالتِ العربُ: سوَّيتُ عليَّ ثيابي، والكلامُ معه في (على) كالكلام الذي تقدم في (عن)، وقد تقدم أوَّل الباب أن (على)، و(عن) عند الفراء، ومَن وافقَه من الكوفيين حرفان دخل عليهما (من)، أو لم يدخلْ.

٩ ومُذْ وَمُنْذُ اسمانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الفعلَ كجئتْ مُذْ دَعَا

لا خلافَ إذا كان بعدهما مرفوعٌ أنهما اسمان[٤]، وذكروا أن (مذ) محذوفةٌ من (منذ)؛ ولذلك قالَ سيبويه: " لو صغَّرْتَ مُذْ لقُلْتُ: مُنَيْذُ"[١]، والغالبُ على (مذ) الاسميةُ[٢]،

---

(١) رأيه في الارتشاف ١٧٣٣، والجنى ٤٧٢، والمساعد ٢/ ٢٦٩، والخزانة ١٠ / ١٤٨

(٢) ط: في بعض.

(٣) البيت للأعور الشني في الكتاب ١/ ٦٣، ٦٤، والمقتضب ٤/ ١٩٦، والأصول ٢/ ٦٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٩، والمقرب ٢١٥، والبحر ٦/ ١٨٤، والارتشاف ١٧٣٣، والجنى ٤٧١

(٤) أسرار العربية٢٤٦، وفي ابن يعيش ٤/ ٩٥: " وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن مذ ومنذ اسمان على كل حال فإذا رفعت ما بعدهما فعلى الابتداء والخبر على ما سبق وإذا خفضت ما بعدهما فعلى تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين".

وعلى (منذُ) الحرفيةُ[٣]، و(منذ) مفردٌ عند البصريين، ومركَّبٌ عند الكوفيين، فعند الفراء[٤] أصلُه مِنْ ذُو، وذو بمعنى الذي على لغة طيء، وعندَ غيره أصلُه مِنْ إذْ[٥].

والتركيبُ دعوى لا يقومُ على صحتها دليلٌ، بل هي واضحةُ الفساد .وقولُه:

.... حيث رفعا ....

ظاهرٌ في أنَّ الرَّفع بعدهما إنما هو بهما؛ لأنه نسبَ الرفعَ إليهما، ولم يبيِّنْ الناظمُ على أيِّ شيءٍ ارتفعَ الاسمُ، وفي العامل للرفع أربعةُ أقوال:

أحدُها أن الاسمَ مرفوعٌ على الخبرية، و(مذْ)، و(منذُ) مبتدآن، فإذا قلت: ما رأيتُه مُذْ يومان، فكأنّكَ قلتَ: ما رأيتُه أمدُ ذلك، أي انقطاعُ الرؤية يومان، وهذا مذهبُ ابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، وجمهورِ البصريين .

الثاني: أنَّ الاسمَ مبتدأٌ، و(مذ)، و(منذ) ظرفان في موضع الخبر، وهو مذهبُ الزجاج[١]، وجماعةٍ من البصريين.[٢]

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٠

(٢) أسرار العربية ٢٤٦

(٣) أسرار العربية ٢٤٦

(٤) الإنصاف ٣٢٧، وابن يعيش ٤/ ٩٥، وشرح الرضي ٣/ ٢٠٩

(٥) في ابن يعيش ٤/ ٩٥: " وقال غيره هي مركبة من من وإذ فحذفت الهمزة تخفيفا وغيرت بضم أولها وحركت الذال لسكونها وسكون النون قبلها وضمت إتباعا لضمة الميم ".

(٦) الأصول ٢/ ١٣٧

(٧) الإيضاح ١/ ٢٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠، والارتشاف ١٤٢٠

[١٧٣/أ] الثالثُ: أنَّ الاسمَ مرفوعٌ على الفاعلية تقديرُه مِنْ إِذْ مَضَى يومان، وهو مذهبُ الكسائي، والفراء، وابنِ مضاء / من أصحابنا.(٣)

الرابع: أن الاسمَ مرفوعٌ على الخبر لمبتدأ محذوف، وذلك منصوصٌ في (منذ)، أي ما رأيته من الذي هو يومان، يريدُ من الوقت الذي هو يومان، وهو مذهبُ الفراء(٤)، والاحتجاجُ لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولا.

وقولُه:

.... أو أوليا الفعل........

مثالُ ذلك قولهُم: ما رأيتُه مُذْ خلقَه اللهُ، وقالَ الشاعر: (٥)

مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إِزَارَهُ   فَسَمَا فأدركَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

---

(١) الارتشاف ١٤١٩

(٢) منهم الأخفش، ورأيه في الارتشاف١٤١٩، وفيه: " قال ابن هشام اللخمي وهو مذهب سيبويه والتقدير بيني وبين لقائه يومان "

(٣)رأيه في الارتشاف ١٤١٨، وهو رأي السهيلي، وابن مالك. انظر الارتشاف ١٤١٨، وشرح التسهيل٢/ ٢١٧

(٤) في الارتشاف: " وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره: مارأيته من الزمان الذي هو يومان، وعلى هذا المذهب الكلام جملة واحدة". وانظر ابن يعيش ٤/ ٩٥

(٥) ويروى: في كل مُعتبط الغبار، والبيتان للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥، والثاني منهما في المقتضب ٢/ ١٧٤، ونظر الشاهد في الجمل ١٢٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧، وابن الناظم ٢٦٧، والارتشاف ١٤١٧، والجنى ٥٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ٦١

يُدْنِي كتائبَ مِن كتائبَ تَلْتَقِي   في ظلِّ مُعْتَرَكِ العَجَاجِ مُثَارِ

وقدْ يليان الجملةَ الاسميةَ كقول الشاعر: (١)

ومازلتُ محمولا عليَّ ضغينةٌ   ومُضْطَلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافعُ

وقالَ الأعشى: (٢)

....

وإذا وليهما الجملةُ فهما ظرفان، واختلفَ إذ ذاك فيهما فظاهر كُلام سيبويه أنهما اسمان منتصبان على الظرف مضافان إلى الجملة كسائر أسماء الزمان، ولا محذوفَ بينهما، وهو مذهبُ الفارسي، وذهبَ الأخفشُ إلى أنهما لا يكونان إذ ذاك إلا مرفوعين على الابتداء، ولابدَّ من تقدير اسمِ زمان بين الجملة، وبينهما يكون خبرا عنهما؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقدَّرةً، فيقدِّرُه مذْ زمنُ خلقَه الله، ومذْ زمنُ عقدت، ومذْ زمنُ أنا يافع.

وإِنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ كَمِنْ   هُمَا وفي الحُضُورِ معنى فِي اسْتَبِنْ

[١٥٦/ب] يقول: إذا انجر ما بعدهما كان / جرهما على معنى (من)، فإذا قلت: ما رأيتُه مذْ يومِ الخميس فمعناه من يومِ الخميس، وهذا في الزمان الماضي.(٣) وأما في الزمان الحاضر،

---

(١) البيت منسوب للكميت في حواشي الارتشاف ١٤١٦، وليس في شعره، ولا في هاشمياته، ومن غير نسبة في الكتاب ٢/ ٤٥، وشرح أبياته للنحاس ٢٠١، والاقتضاب ٢/ ٢٨٣، والمساعد ١/ ٥١٢

(٢) بياض في النسخ جميعها، ولعله يريد قوله – وهو في الصبح المنير ١٠٤:

ومازلتُ أبغي المالَ مذْ أنا يافعُ   وليدا وَكهلا حينَ شِبتُ وأمردا

(٣) الجزولية ١٣٤

وهو المعبَّرُ عنه عند بعضهم بالحال، فيكون جرهما على معنى (في) [١]، فإذا قلت: ما رأيتُه مذْ يومِنا فمعناه في يومِنا .

وإذا ارتفعَ ما بعدَهما، والزمانُ ماضٍ فالتقديرُ أوَّلُ المدة، أو حاضرٌ فالتقديرُ جميعُ المدة[٢]

ولا يخلو (مذ)، و(منذ) من أن يدخلا على الحال، فيُخْفضَ، أو على الماضي، والداخلُ (مذ)، فيرفعُ[٣]، ويجوزُ الجر قليلا، أو (منذ)، فيجرُّ، ويجوزُ الرفعُ قليلا [٤]ومتى كان مرفوعا معدودا فهما للغاية، أو غيرَ معدود فهما لابتداء الغاية، أو مخفوضا فكذلك إلا في الحال فما بعدهما إذ ذاك غاية، ومعناهما كمعنى (من) .

[١٧٣/ب] وقال الأخفشُ: "أهلُ الحجاز يجرُّون بهما كلَّ شيء من المعرفة والنكرة، وبنو تميم وغيرُهم ترفعُ بـ (مذ) ما بعدها، فيقولون: لم أرَ زيدا مُذْ يومان، أي بيني وبين لقائه يومان، و(مذ) اسمٌ مبتدأ، وما بعده خبرُه، والحجازيون يقولون في هذا: لم أره مذ يومين، فيجعلونها حرفا بمنزلة (من)، وعامَّةُ العرب يقولونَ لشيءٍ أنتَ فيه/ يعني الزمان الحالي: لم أرهُ مذْ اليومِ، أو منذُ العامِ، أو منذُ الساعةِ، أو منذُ الليلةِ، فيجرون، وإنما يختلفون فيما مضى، فتقولُ بنو تميم: لم أره مذْ العامِ الماضي".

---

(١) الجزولية ١٣٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢١٢

(٣) قال الأبذي ٢/ ١٣٣: " وأحسن اللغات فيها أن تكون ترفع ما مضى، وتخفض الحال؛ نحو: ما رأيته مذ يومان، ومذ يوم الجمعة، وما أشبه ذلك، وما رأيته مذ يومِنا، ومذ عامِنا؛ تعني الحال".

(٤) قال الأبذي ٢/ ١٣٣: " وفي منذ أن تخفض ما مضى، وترفع، والرفع قليل".

ونقلَ الكوفيون أن رفعَ الماضي بـ (مذ) من أسدٍ وتميم، وخفضَه بها عن مُزَينةَ، وغَطَفَانَ، وعامرِ بنِ صَعْصَعَة، ومَن جاورهم من قيسٍ، ورووا عن جميع من ذكرنا الخفضَ بها في غير الماضي، فإن أدخلت النونَ، فقلت: منذ خفضتْ بها عامر في الماضي، ورفعتْ بها هوازنُ وسُلَيم .

وقال اللِّحياني[1] في نوادره: " بنو ضبة والرباب يخفضون ب (مذ) ما مضى، وما لم يمض، وبعض العرب يرفع بـ (منذ) ما مضى، وما لم يمض وهو المجمع عليه .

وحكى اللحياني عن بني عُبيدٍ من غَنِي أنهم يحركِّون الذالَ من (مذ) عند المتحرك والساكن، ويرفعون بها فيقولون: مُذُ يومان، ومذُ اليومُ، قال: وبعضُهم يخفضُ الذال عند الساكن، فيقولُ: مذِ اليوم، وليس بالوجه.

وكسرُ ميم هذه لغةٌ لبعض بني سليم، قال بعضُهم: ما رأيتُه منذِ ستٌّ بكسر الميم ورفعِ ما بعدَها، أراد ستةُ أيام، وكسرُ ميم (مذ) مع ضمِّ الذال لغة عُكْلِيَّةٌ، والفرقُ بين التي للابتداء، ولتقدير المدة أن الأولى لا يمتنعُ أن تقعَ الرؤيةُ في بعض اليوم؛ لأن اللازمَ أن تكونَ الرؤيةُ انقطعت فيه، واستمرَّ الانقطاعُ إلى حين الإخبار، والتي تقدَّرُ بالمدة لا يجوزُ أن تكونَ الرؤيةُ وُجِدَتْ في بعضها؛ لأن العددَ جوابُ كم، فكأنَّك قلت: كم زمانُ انقطاعِ الرؤية، فقالَ: يومان .

(١) علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو ال الحسن اللحياني من بني لحيان بن هذيل بن مدركة، وقيل: سُمِّي به لعظم لحيته، أخذ عن الكسائي وأبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأبي عبيدة، وله النوادر المشهورة.

ومن أحكامِ (مذ)، و(منذ) أن العطفَ على المخفوض بها غيرُ جائز[1] سواء أتقدَّمَ المعطوف عليه أم تأخَّرَ عنه فلا يجوزُ ما رأيتُه مذ يومِ الخميس ويومِ الجمعة، ولا ما رأيته مذ يومِ الخميس، ويومِ الأربعاء .

فإن كانْ مرفوعا، وقصدت الغايةَ جازَ[2] عطفُ المتقدم المتأخر من اسم الزمان، فتقولُ: ما رأيتُه مذْ يومُ الجمعة، ويومُ الخميس، وما رأيتُه مذ يومُ الجمعةِ، ويومُ السبت، ويجوزُ نصبُه بإضمار فعل[3] تقدَّمَ المعطوفُ أو تأخّرَ.

وإن قصدت ابتداءَ الغاية لم يجزْ عطفُ متقدِّمٍ ولا متأخِّرٍ، ولا يجوزُ النصبُ بإضمار فعل إلا في الزمان المتقدم غيرِ المتصل بما بعد (مذ)، و(منذ)[4]، نحوُ: ما رأيته مذ يومُ الخميس، ويومَ الثلاثاء كأنك قلت: ما رأيته يومَ الثلاثاء.

وإذا اختلف الاسمان بعدهما تعريفا وتنكيرا، نحو: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومان، وما رأيته مُذْ يومان وأمسِ فمذهبُ الأخفش المنعُ، وهو الصحيحُ، وأجازَ ابنُ السراج ما رأيتُ زيدا مذ يومان، ويومُ الخميس، ويومَ الخميس فالرفعُ على تكرير (مذ)، والنصبُ على تكرير العامل دون (مذ)، قالَ: "وتَنْسِقُ على المعرفةِ المعرفةَ فترفعُ إذا اتَّفقَ، وهو أحسنُ، ويجوزُ النصبُ، وتنصبُ إذا اختلف، وهو أحسنُ، ويجوزُ الرفعُ .

(١) الأبذي ٢/ ١٤٠

(٢) الأبذي ٢/ ١٤٠

(٣) الأبذي ٢/ ١٤٠

(٤) الأبذي ٢/ ١٤٠

ولا يتقدَّمُ (مذ)، و(منذ) من الأفعال إلا الفعلُ المنفي، [و][(١)] الفعلُ الذي يقتضي الدوامَ[(٢)]، نحو: سرتُ مذ يوم الخميس إذا أردت أن السيرَ اتَّصل، واسمُ الزمان المخصصُ الواقعُ بعدهما إذا كانا بمعنى أوَّل الوقت في نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يوم الجمعة.

زعمَ الأخفشُ أنَّ نفيَ الفعل لا يكونُ أبدا في جميعِه، بل في بعضِه، فيكونُ قد رأيته في يوم الجمعة، ثم فقدته بعدُ إلى الزمان الذي أنت فيه، وهو الصحيحُ .

وذهبَ المبردُ فيما حكى عنه ابنُ السراج إلى أنه لا يجوزُ أن يكونَ في جميعِه، وأن يكونَ في بعضِه، وقولُه في المقتضب موافقٌ لمذهبِ الأخفش.

وبَعْدَ مِنْ وعَنْ وبَاءٍ زِيدَ مَا فَلْم يَعُقْ عَنْ عَمْلٍ قَدْ عُلِمَا

تزُادُ ما بعد هذه الحروف، ولا تمنعُها من عملِها الجرَّ في الاسم بعدها، فمثالُ زيادتها بعد (من) قولُه تعالى ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾[نوح ٢٥]، وبعد (عن) ﴿عمّا قليلٍ ليصبحن نادمين﴾[المؤمنون: ٤٠]، وقال امرؤ القيس: [(٣)]

وأَعْلمُ أنَّني عما قريبٍ سأَنْشَبُ في شَبَا ظُفْرٍ ونَابِ

---

(١) م: أو

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٤، ٥٥، والأبذي٢/ ١٤١

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٠٠. شبا كل شيء: حدّه، وقوله: سأ نشب أي أعلق وأثبت بأظفار المنية، وهذا مثل، وإنما يريد أنه سيموت كما مات أبوه وأجداده.

وبعدَ (الباء) ﴿فبما نقْضِهِم ميثاقَهُم﴾[النساء: ١٥٥]، وإذا كانوا قد زادوها بين المضاف والمضاف إليه مع شدة الاتصال بينهما؛ لأنه كالجزء منه فلأَنْ يزيدوها بين حرف الجر والمجرور أولى، ومما زادوها فيه بينهما قولُ الشاعر، وهو سحيم: (١)

مَساعيرُ مَا حربٍ وأيسارُ شَتْوةٍ إذا الرَّيحُ ألْوتْ بالكَنيف المُستَّرِ

وقالتْ الخرنقُ: (٢)

مِنْ غيرِ مَا فُحْشٍ يكونُ بِهِمْ في مُنْتَجِ المُهْراتِ والمُهْرِ

وقولُ الناظم:

.... عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

يعني به الجرَّ؛ إذا قد استقرّ وعُلِمَ ذلك في هذه الحروف، وليس قولُ مَنْ زادَ (من) بين (على) ومعمولها مستدلا بقولِ الشاعر:

فكفىَ بنا فضلا على من غيرنا ....

أي على غيرنا بشيء؛ لأن (مَنْ) عندنا نكرةٌ موصوفةٌ، كأنه قال: على قومٍ غيرِنا كما تقولُ: مررتُ [بمَن معجبٍ لك](١)، أي بإنسانٍ معجبٍ لك

وزِيدَ بَعْدَ رُبَّ والكافِ فَكَفْ وقَدْ تَلِيهِما وجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

[١٧٤/ب] أي وزيدَ (ما) بعدَ (ربَّ) وبعد (الكاف) فَكفْ، أي كفَّهُما عن العمل يريد أنهما ليست بجارين، بل لحقتْهما ما زائدةً كما لحقت إن وأخواتها، فكفَّتْهُما عن العملِ/ ، وبدأ

(١) البيت في شعر سحيم ٤٣

(٢) البيت في ديوان الخرنق ٧٨

أولا بأنَّ (ما تكف)؛ لأن ذلك فيها أكثرُ من كونها لا تكفُّ، وإذا دخلت (ما) على (رب) وكانت كافة فلا يليها إلا الجملةُ الفعليةُ الماضيةُ معنى[٢]، نحو قول الشاعر: [٣]

ربَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

فإن جاءَ ما ظاهرُه أنه مُسْتقبلٌ أوِّلَ، نحو قولِه تعالى ﴿ رُبَمَا يودُّ الذين كفروا﴾[الحجر: ٢]، وقول الشاعر: [٤]

لا يُضيعُ الأمينُ سِرّا ولكن ربَّما يُحْسَبُ الخؤونُ أمينا

[١٧٥/أ] وزعم بعضُ النحويين/ أنه لا يلزمُ مضيٌّ مما تعلَّق به مستدلين بظاهر هذه الآية، وبيت الشاعر، وزعمَ المبرِّد[١] أنها تليها الجملةُ الاسمية، فتكونُ إذ ذاك نحْوَ إنما، فتقولُ: ربَّما قامَ زيدٌ وربَّما زيدٌ قائمٌ، وإنما زيدٌ قائمٌ، ويستدل لهم بقولِ الشاعر: [٢]

---

(١) ليس في " ط "

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥١٦: " وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى نحو ربما قام زيد أو ماضيا معنى خاصة نحو ربما يقوم زيد، تريد قام وأما أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز". وهو قول ابن السراج في الأصول ١/ ٤١٩

(٣) ويروى: يرفعن بدل ترفعن. و البيت منسوب إلى جذيمة الأبرش في الكتاب ٢/ ١٥٣، والنوادر٥٣٦، و المقتضب ٣/ ١٥، والأصول ٣/ ٤٥٣، والحجة٥/ ٣٨، وعبث الوليد ١٠٠، وأمالي الشجري ٢/ ٥٦٥، والارتشاف ١٧٤٨، أوفيت: أتيت. العلم: الجبل. الشمالات: جمع شمال الرياح وخصها بالذكر لأنها تكون شديدة، وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم والعرب تفخر به بهذا لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر.

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٧٤

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم   وعناجيجُ بينهُنَّ المِهارُ

وبقول الآخر: (٣)

طالعاتٍ ببطْنِ قُفْرَةٍ بُدَّا   ربما ظاعنٌ بها ومقيمُ

وقالَ الآخرُ: (٤)

أمُّ الصَّبيين ما يُدْريكِ أَنْ ربَّما   عَيْطاءُ قُلَّتُهَا شَمَّاء قِرواحُ

ومَن مَنعَ من ذلك، وهمُ الجمهورُ تأوَّل هذه الأبياتِ على أن(ما) في موضع جر بـ(رب)، والمرفوعُ بعدها خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه ربَّ شيء هو الجاملُ، وربَّ شيءٍ هو ظاعنُ، وربَّ شيء هو عيطاءُ، والعَيطَاءُ الهَضْبةُ، والشَّمَّاء المرتفعةُ والقِرواحُ الجَرداء

وإذا دخلت (ما) على (الكاف)، وكانت كافة فلا يتحقَّقُ ذلك إلا إذا دخلت على الجملة الاسمية؛ لأن (ما) إذا جاءت بعدَ (الكاف)، وبعدها الفعل انسبكَ من (ما)، ومن الفعل مصدرٌ متكوِّنٌ، فتكونُ إذ ذاك مصدرية، نحو: قمتُ كما قامَ زيدٌ، أي كقيام زيد، ومثالُ مجيء الجملة الاسمية بعدها قولُ الشاعر: (٥)

---

(١) رأي المبرد في الارتشاف ١٧٤٩، والجنى ٤٥٦

(٢) سبق تخريجه

(٣) ويروى: سالكات سبيل قفرة بُدَّا والبيت لأبي دؤاد لإيادي في ديوانه ١٥٣، و من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥١٦، و الخزانة ٩/ ٥٨٧

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٦٩، وأساس البلاغة، واللسان (قرح)

(٥) البيت لنهشل بن حري في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٧٢، وابن الناظم ٢٦٨، ومن غير نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٦٨

أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِنِي يومَ مَشْهَدٍ   كما سيفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مضاربُه

وقالَ آخرُ: (١)

وإنَّ بِنَا لو تعلمينَ لغلَّةً   إليكِ كما بالحائماتِ غليلُ

وقالَ زيادُ بنُ الأعجم: (٢)

لعَمْرُكَ أنني وأبا حُمَيدٍ   كَمَا النشوانُ والرجلُ الحليمُ

وأنشد له أبو عثمان عمرو بنُ بَحْر في كتاب" البغال": (٣)

أَلمْ ترَ أنَّ البغلَ يتبعُ إِلفَهُ   كما عامرٌ واللؤمُ مؤتلفان

وكونُها إذا جاء بعدها الجملة الاسمية تكونُ كافَّة إنما يكونُ على تفريع أنّ (ما) المصدريةَ لا توصَلُ إلا بالجملِ الفعلية، وأما إذا فرَّعنا على أنها توصَلُ بالجمل الاسمية فإنَّ (ما) لا تكونُ كافة في نحو هذه الأبيات، بل تكونُ مصدريّةً، وينسبكُ منها مع الجملة التي بعدها مصدرٌ يكونُ في موضعِ جرٍّ بـ(الكاف)، وتكونُ إذا ذاك الكافُ غيرَ مكفوفةٍ.

وزعمَ بعضُ النحويين أن (الكافَ) إذا وليتها (ما)، وجاءتْ بعدها الجملةُ الفعليةُ تكونُ مكفوفةً بـ (ما)، وأحدثتْ فيها (ما) الكافةُ معنى التعليل، وجُعِلَ من ذلك قولُه

---

(١) سبق تخريجه

(٢) البيت في شرح التسهيل ٣/ ١٧١

(٣) لزياد بن الأعجم في البغال ١٢٥

تعالى ﴿واذكروهُ كَمَا هُداكم ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقالَ الأخفشُ(١) في قوله تعالى﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا ﴾[البقرة: ١٥١]: " إنَّ التقدير لما فعلتُ هذا فاذكروني ". والأولى ما قدَّمناهُ؛ لأنه متى أَمْكننا إقرارَ الحرفِ على ما استقرَّ فيه من العملِ كان أولى من إخراجِه عن ذلك و، قد أمكن ذلك بجعلِ (ما) مصدرية، والجملةُ الفعليةُ والاسميةُ صلةٌ لها في موضعِ جرٍّ بالكافِ، وقولُ الناظم:

.... وقَدْ تَليهما وَجَرٌ لمْ يُكَفْ

أيْ وَقَدْ يلي (ما) (ربَّ)، و(الكافُ)، وعملُهما باقٍ، وتكونُ (ما)إذْ ذاك زائدةً، مثال ذلك في (ربَّ) قولُه: (٢)

ماويَّ رُبْتَما غارةٍ شعواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

أيْ رُبَّت غارةٍ، وقال آخر: (٣)

ربَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصْرى وطَعْنَةٍ نَجلاء

أي ربَّ ضربة . ويحتملُ أن تكونَ غيرَ زائدة، وزائدةً كافَّة مهيِّئةً في قول الشاعر:

(١)

(١) معاني القرآن ١/ ١٦١

(٢) لضمرة بن ضمرة النهشلي في النوادر ٢٥٣، والحجة ٥/ ٣٥، والشجري ٢/ ١٥٣، و ابن يعيش ٨/ ٣١، و شرح التسهيل ٣/ ١٧٢، و شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٨٨، وابن الناظم ٢٦٩. يريد كأنها في سرعتها لذعة بميسم في وبر

(٣) لعدي بن الرعلاء في الاشتقاق ٤٨٦، والشجري ٢/ ٦٦٥، والبديع ١/ ٢٥١، والبسيط ٢/ ٨٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٤، ورصف المباني ١٩٤، والارتشاف ١٧٤٨

ربَّما تكرهُ النفوسُ من الأمــــــ رله فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقَالِ

فإذا جعلتها غيرَ زائدة كان التقديرُ بـ ربَّ شيءٍ تكرهُ النفوسُ من الأمر(٢) وتكرهُه في

٣ موضعِ الصفة لـ(ما)، و(ما) نكرةٌ موصوفةٌ، وحذفُ العائدِ عليها في نكرة .

ومثالُ زيادتها في (الكاف) وإبقاءِ (الكاف) عاملةً قوله: (٣)

ونَنْصرُ مولانا ونَعْلَمُ أنَّه كما النَّاسُ مجرومٌ عليه وجَارِمُ

٦ وقالَ الأعشى: (٤)

كما راشدٍ تجِدين امرأ تفكَّر ثمَّ ارعوى أو نَدِمْ

---

(١) ويروىٰ: تجزع، ومن الشر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤، والكتاب ١/ ٢٧٠، والمقتضب ١/ ٤٢، والحجة٥/ ٣٦، والشجري ٢/ ٥٦٦، والبديع ١/ ٢٥٢، وابن يعيش ٨/ ٣٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٢٩٦، والخزانة ٢/ ٥٤١. وفي نسبة هذا البيت نزاع ذكره البغدادي فهو ينسب لأبي قيس اليهودي، ولابن صرمة الأنصاري، ولحنيف بن عمير، ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب غير أن المشهور أنه لأمية. انظر الخزانة ٢/ ٥٤٢، ٥٤٣

(٢) قال أبو علي في الحجة ٥/ ٣٦: " فأما في هذا البيت اسم لما يقدر من عود الذكر إليه من الصفة، والمعنىٰ رب شيء تكرهه النفوس. . . . . فأما قوله: له فرجة كحل العقال فإن فرجة يرتفع بالظرف في قول الناس جميعا ولا يرتفع بالابتداء، وأما قوله: كحل العقال فإن موضع الكاف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الكاف في موضع نصب علىٰ الحال من له، والآخر: أن يكون في موضع رفع علىٰ أنه صفة لفرجة".

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٧١، وابن الناظم ٢٦٩

(٤) ويروىٰ: تبيّن ثم انتهىٰ إذا قدم، وهو في الصبح المنير ٣٠

ولم يذكرْ الناظمُ أنَّ (ما) تكفُّ سوى (رب)، و(الكاف)، وذكرَ في غير هذه الأرجوزة[1] أن (الباء) أيضا تُزادُ (ما) بعدها كافة، وتُحْدِثُ في (الباء) معنى التقليل فتقدرُ بربما، وتليها إذ ذاكَ الجملةُ الفعليةُ، وجُعِلَ من ذلك قولُ الشاعر، وهو كُثّير: [2]

مَغَانٍ تَهَيَّجْنَ الحَليمَ إلى الهَوْى وهُنَّ قديماتُ العُهُودِ دَوَاثرُ

بِمَا قَدْ أرى تِلكَ الدِّيارَ وأهْلَهَا وهُنَّ جميعاتُ الأَنيسِ عَوامِرُ

أرادَ ربَّما أرى، وقالَ آخرُ: [3]

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تَحيرُ جَوَابَا لَبِمَا قَدْ تَرى وأَنتَ خَطيبُ

أي لربَّما ولا حجة في هذا كله على دعواه لأن ما في البيتين مصدرية وبما الباء فيه للسببية تتعلق بقوله تهيجن أي إن المعاني تهيجن في حال قدم عهودها هواي بسبب ما قد رأيتها عامرة بأهلها والآن قد دثرت .وأما قوله:

.... لبما قد ترى وأنت خطيب

[١٧٥/ب] فكذلك (ما) فيها مصدريةٌ و(الباء) سببيةٌ أي لئن صرتَ لا تتكلمُ لخرست بسبب كلامك؛ لأن مصيرَ كل ناطق إلى السكوت،/ وهذا البيتُ كنايةٌ عن أن موتَ الإنسان

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٧١

(٢) ديوانه ٣٦٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٢

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٧٢، وقيل: لمطيع بن إياس، وقيل لصالح بن عبد القدوس. انظر المغني ٤/ ٨٨

ناشئٌ عن حياته، و(اللامُ) جوابُ القسم المحذوف قبل (اللام) في لئن؛ لأن هذه اللامَ هي لامُ التوطئة المؤذِنة بحذف القسم قبلها، ونظير هذا البيت قولُ الآخر: [(١)]

فَلَئِنْ فَلَّتْ هُذَيلٌ شَبَاهُ   لَبِمَا كان هُذَيلا يَفُلُّ

أي لقد فلتَّه بسبب ما كان يفُلُّها، والباءُ سببيةٌ، وتتعلَّقُ في البيتين بمحذوف يدلُّ على الفعل المتقدم قبلها المذكور بعد لئن، نحو قولك: لئن غضِبَ زيدٌ لبما ضربَه عمرو، أي لغَضَبٍ بسببِ ضربِ عمرو إيَّاه .

وحُذِفَتْ رُبّ وجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ   والفَا وبَعْدَ الواو شاعَ ذا العَمَلْ

تقدم القولُ في (الفاء) أول الباب، وفي إضمار (رب) بعدها، وقد زعمَ بعضُ النحويين أنه لا خلافَ في أن الجرَّ بعدها، وبعد (بل) بإضمار (رب)، وليس كذلك، بل الخلافُ فيهما موجودٌ، فمن النحويين مَن زعم أنهما يجران بطريق النيابة عن (رب)[(٢)]،

(١) البيت لابن أخت تأبط شرا في التنبيه ٢٥٩، وله، وقيل: لخلف الأحمر في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٢٧، ٨٣٥ الشَّباه: حد كل شيء.

(٢) في رصف المباني ١٩٢: " وأما ما ذكره بعضم من أنها إذا حذفت عوض منها الواو والفاء فليس كذلك وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء بدليل حذفهما دونها وبدليل دخول بل على معمولها".

ومنهم مَن زعمَ الجرَّ ليس بهما، إنما هو بإضمار (رب) بعدها[1]، ومن الجر بعد (بل) قولُ الشاعر: [2]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ ٣

لا يُشْتَرَى كِتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

وقالَ آخر: [3]

بلْ جَوزِ تَيهاءَ كظَهْرِ الجَحْفَتْ ٦

وقالَ آخرُ: [1]

(١) ذكر ذلك ابن الأثير الجزري صاحب البديع، وابن الناظم، والمالقي. انظر البديع١/ ٢٥٢، وشرح الألفية ٢٦٩، ورصف المباني١٩٢

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٥٠، والإنصاف ٢/ ٥٢٩، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٣، وابن الناظم٢٦٩، والمغني ١١٢.

الفجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين. قتمه: أصله قتام كسحاب فخفف بحذف اللام وهو الغبار. الجهرم: قرية بفارس ينسب إليها نوع من البسط وهو على تقدير مضاف؛ كأنه قال: كتانه وبسط جهرمه

(٣) لسؤر الذئب في المحتسب ٢/ ٩٢، و الخصائص ١/ ٣٠٤، و سر الصناعة ١/ ١٧٧، والإنصاف٥٥، وابن يعيش ٢/ ١١٨، الجوز: الوسط والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها أي يتحير وبل جوز تيها أي رب جوز تيهاء والجحفة الترس من جلد شبه به التيهاء في الملاسة والخلو من الأعلام وذكر الوسط ليدل بتوسطه إياها على قوته وجلادته

بَلَ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبَابِ

وأما الجرُّ بعد الواو فكثيرٌ جدا، ولذلك قالَ الناظم:

....وبعد الواو وشاع ذا العمل

ومذهبُه أن (رب) بعد هذه الحروف الثلاثة مقدَّرة (٢)، وأن عملَ الجر إنما هو لها لا لهذه الحروف، ولذلك قالَ: وحذفت رب .

ومذهبُ المبرد والكوفيين أن الجرَّ بالواو، وندرَ الجرُّ بربَّ محذوفة دون الواو، والفاء وبل، نحو قول الشاعر: (٣)

رسمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضْي الغَداةَ من جَلَلِهْ

أي ربَّ رسم، وقالَ ذو الرمة: (٤)

أصْهَب يَمْشي مِشْيَةَ الأَميرِ

لا أوطَف الرأسِ ولا مَقرورِ

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ٦، ومقاييس اللغة ٣/ ٨٠، و شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٧، والارتشاف١٧٤٦، واللسان (صبب). أصباب: جمع صب، وهي الحيات الأساود؛ لأنها تنصب على الملدوغ انصبابا.

(٢) شرح التسهيل٣/ ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨

(٣) ويروى: الحياة مكان الغداة، والبيت لجميل في ديوانه ١٩٦، والخصائص١/ ٢٨٥، وسر الصناعة١/ ١٣٣، والبديع١/ ٢٥٢، ، وابن يعيش٣/ ٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٩، والضرائر له ١٤٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩، ورصف المباني ١٩١، والارتشاف ١٧٤٦، والجنى الداني ٤٥٥، وتوضيح المقاصد٢/ ٧٧٦، والخزانة١٠/ ٢٠

(٤) الرجز في ملحقات ديوانه٣/ ١٧٧٨

يريد ربّ أصهبَ . ولم يذكر الناظم في أحكام (رب) في هذا الباب سوى أنها حرف يجر نكرةً، ومضمرا قليلا، وتزاد بعد (ما) كافة وغير كافة، وأنها تُضمَرُ بدلَ (بل)، و(الفاء)، وشائعا بعد (الواو) .

[١٧٦/أ] ونحن نأتي بها في محفوظنا من أحكام (رب) على سبيل الإيجاز، فنقول: رب حرفٌ خلافا للكسائي [(١)]، ومن وافقه في ادعاء اسميتها، ومعناها في المشهور التقليل[(٢)] خلافا لمن زعم أنها للتكثير مطلقا[(٣)]، وللتكثير في المباهاة والافتخار [(٤)] [أو][(٥)] ليست لشيء منها [(٦)]، بل حرفُ إثبات أو للتقليل والتكثير، وفيها لغات/ [(٧)] رُبَّ، رُبُّ، رَبَّ، رُبَّتْ، رُبَّتَا، ، رَبَّتْ، رُبَ، رُبْ، رَبْ، رَبِّ خلافا لابن فضَّال[(٨)]؛ إذ زعمَ أنّ تخفيفَ الباء مع

---

(١) انظر الملخص٥١٧

(٢) هذا مذهب الجمهور. انظر الكتاب ٣/ ١١٥، والمقتضب ٤/ ١٣٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ١٧٢، والملخص ٥١٦، وفيه ما ملخصه: " معناها التقليل، وهي مثل كم تفيد الافتخار، وتأويل ذلك على وجهين: أحدهما: أن الشيء قد يكون قليلا لقلته، فمن نال منه شيئا صح أن يفتخر به، بل الفخر به أحق من الفخر بالكثير. الثاني: أن يكون قد ناله كثير منه، ثم انقطع عنه فصار كالقليل، فدخلت رب لذلك".

(٣) في الارتشاف١٧٣٧: " وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير". وانظر الجنى ٤٤٠

(٤) هذا رأي الأعلم وابن السيد. انظر الهمع ٢/ ٢٥

(٥) م: و

(٦) في الارتشاف: ١٧٣٨" وزعم بعضهم أنها لم توضع لتقليل أو لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب".

(٧) انظر لغات رب في الجنى ٤٤٨

(٨) هو علي بن فضّال بن علي بن غالب المجاشعي، أبو الحسن، له من التآليف شرح معاني الحروف، والعوامل والهوامل(ت٤٧٩). ترجمته في بغية الوعاة٢/ ١٨٣، ورأيه في الارتشاف ١٧٣٩

فتحها، ودون التاء ضرورةٌ، لا لغةٌ، وزعم أن فتحَ الراء في الجميع شاذٌّ والوقف على تائِها بالتاء خِلافا لمن يقلبُها هاءً .

وتلزمُ الصّدْرَ، وربما وقعت خبرا لـ (إن)، و(أنّ)، ويُقَاسُ على ما سُمِعَ من ذلك وفاقا للأخفش(١)، وشذَّ ربّ أبيه(٢)، وربّ أخيه، وربَّ واحدٍ [أمِّه](٣)، ومعمولهُا اسمٌ ظاهرٌ [نكرة](٤)، ويكونُ مُعربا، ومبنيا، ومضافا إلى ضمير معمولها المحذوف ضمير الشأن منها، وشرطُ عملها فيه ألاَّ تباشرَه رب، بل بالعطف بالواو، وكذا (كل)، و(أي)، و(كم) ولا يُفصَلُ بينها وبينه خلافا للأحمر(٥)، إذ أجازَ أن يفصلَ بينهما بالقسم، والأحمرُ هذا هو عليٌّ بنُ المبارك الكوفي، لا أبو مُحرِز خلفُ الأَحمر خلافا لمن زعمَ أنه هو

[١٧٦/ب] وأما الفصلُ بينهما بالجار والمجرور فجاء في الشعر، ولا يقاسُ عليه، وكذا جاء في غيرها، وبالظرف ضرورةً، وضمير مبهم، وليس جرُّها إياه بقليل خلافا لزاعمه، ويكون مفردا مذكرا، وإن مُيِّزَ بمؤنث أو مثنى أو مجموع خلافا لمن أجاز مطابقته للضمير وهم الكوفيون، وهذا الضميرُ معرفةٌ لا نكرةٌ خلافا للفارسي، وكثيرٍ من النحاة إذ زعموا أنه معرفة، ويجب تمييزُ ذلك الضمير منصوبا، ولا يجوزُ جرُّه بمن وربما جاء مجرورا على

---

(١) رأيه في الحلبيات ٢٤٥

(٢) الارتشاف ١٧٤٠، والجنى ٤٤٩

(٣) م: أبيه

(٤) سقطت من "م"

(٥) هو علي بن المبارك الأحمر، كان مؤدب محمد بن هارون الأمين (ت ١٩٤) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٣٤، ورأيه في الارتشاف ١٧٤٠، ونسبه ابن عصفور إلى خلف الأحمر وهما في شرح الجمل ١/ ٥٠٦

إضمارها، وتشبيهِ ربَّ بكم، ولا تجرُّ معرَّفا بالألف واللام خلافا لزاعمه، ومجرورُها النكرةُ لا يلزمُ وصفُه وفاقا للزجاج، والوُقَّشِيّ[1]، وابن طاهر[2]، وابن خروف[3]، وهو ظاهرُ كلام سيبويه[4] خلافا للمبرد[5]، وابنِ السراج [6]والفارسي[7]، والعبدي[8]، وليسَ في موضع نصب أبدا خلافا للزجاج[9]، ومن وافقه، بل يُحكمُ على موضعِها بالرفع، والنصب على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه الاشتغال إذا كان العاملُ قد عمل في ضميره أو سببيه نصبا، ويعطَفُ على لفظه وعلى الموضع، فإن كان رفعا رُفِعَ المعطوف، أو نصبا نُصِبَ، والعاملُ ماضٍ معنى خلافا لمن زعم أنه يكونُ مستقبلا، وحالا خلافا لمن

(١) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكناني الوقشي، أحد رجال الكمال باحتوائه على فنون المعارف، وجمعه لكليات العلوم (ت٤٨٩) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٢٧، ورأيه في الارتشاف ١٧٤١

(٢) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، أخذ العربية عن أبي القاسم الرماك، وأبي الحسن بن مسلم، كان رئيس النحويين بالمغرب بلا مدافعة، وأحسنهم قياما على كتاب سيبويه، ذكر السيوطي كتابا له بعنوان" طرر الإيضاح" (ت ٥٨٠). انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٨، ورايه في الارتشاف ١٧٤١

(٣) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن عالم بالعربية أندلسي، له شرح على الكتاب، وآخر على الجمل، وهو من تلامذة ابن طاهر(ت٦٠٩). ترجته في الأعلام ٤/ ٣٣٠، ورأيه في الارتشاف ١٧٤١

(٤) الكتاب ٢/ ٥٦، ٥٧

(٥) رأيه في شرح التسهيل ٣/ ١٨٣

(٦) الأصول ١/ ٤١٨، وشرح التسهيل٣/ ١٨٣

(٧) الشعر ١/ ٩٣

(٨) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي، أبو طالب من كبار النحاة، قرأ النحو على أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرماني، شرح الإيضاح للفارسي (ت٤٠٦.) ترجمته في نزهة الألباء ٣٣٦، ورأيه في الارتشاف ١٧٤١

(٩) الارتشاف ١٧٤٢

زعمَ أنه يكونُ حالا لا مستقبلا، وهو ابنُ السراج[١]، وربَّ زائدةٌ في الإعراب لا في المعنى وفاقا للأخفش والجرمي[٢]، وحذفُ الفعل الذي تتعلق به للعلم به نادر وفاقا لسيبويه والخليل [٣]لا كثيرٌ خلافا للفارسي[٤] والجزولي[٥] ولا ممنوع خلافا للُكْذةَ الأصبهاني[٦]؛ إذ زعمَ أن ذكرَه واجبٌ، ولحَّن ما ورد من ذلك، وزعم أنه منحولٌ للعرب، وهذا كلُّه تفريعٌ على أن رب تتعلق خلافا للرماني وابن طاهر[٧]؛ إذ زعما أنها لا تتعلق/ ، وتزاد (ما) بعدها عاملة في النكرة لا الضمير، وغيرَ عاملة، فتكونُ إذ ذاك (ما) كافة مهيئة مختصَّة عند سيبويه[٨] بمجيء الفعل الماضي معنى بعدها لا مستقبلا خلافا لزاعم ذلك، لا الجملةِ الاسمية خلافا للمبرد، وإذا وقع بعدها المضارع أُوِّلَ بالماضي، ولا تقدر قبله كان خلافا للكوفيين، وإذا جاء بعدها (ما) المهيئة جاز لحاقُ التاءِ لها، وجاز تخفيفُ الباءِ محركة مع التاء، ومع عدمها، وتضمرُ (رب) بعد بل قليلا، وبعد فاء الشرط وغيرها، والعملُ لها خلافا لمن نسبه إلى (بل)، و(الفاء)، وبعد الواو، والعملُ لها خلافا للمبرد والكوفيين، وهي باقيةٌ على أصلها من العطف؛ إذ هي جوابٌ لكلام

(١) الأصول ١/ ٤٢٠

(٢) الارتشاف ١٧٤٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٣

(٤) المقتصد٢/ ٨٢٨

(٥) المقدمة الجزولية ١٢٦

(٦) الارتشاف ١٧٤٣

(٧) رأيهما في الارتشاف ١٧٤٤

(٨) الكتاب ٢/ ٥٦

ملفوظ به أو مقدّر، فعطفت الجوابَ على السؤال، ولذلك لا يجوزُ دخولُ واو العطف عليها خلافا لمن زعم أنها خرجت عن العطف؛ لوقوعها أوَّلَ القصائد، وندرَ الجرُّ بها مضمرةً في غير ذلك، ويجوزُ رب رجلٍ يقول ذلك، وهو من أمثلة سيبويه خلافا لمن خطّأه في ذلك ومنعه، وتأوله على أن يقول مضارعُ قالَ بمعنى فاق في المقاولة، وذلك فاعلٌ أُشيرَ به إلى مرئي أو مذكور، والمفردُ بعد (رب) في معنى جميع إلا إذا حصرته قرينةٌ في واحد، ولا يكونُ المفردُ كذلك إلا مع عام أو نفي، أو تقليل أو يقعُ تمييزا، ويكثرُ وقوعُها صدرَ جوابِ شرطٍ مصحوبةً بياء وغيرَ مصحوبة، وقد تصحبُها ياءٌ [(١)] في غير ذلك، وإذا سُمِّي بها مخفَّفة الباء ملحقةَ التاء رجلٌ فيُجمعُ بالألف والتاء، فيقال: رُباتِ، أو بالواو والنون رفعا، والياء والنون نصبا وجرا، فيقال: ربون، ولك في هذا الجمع إبقاءُ الراء على الضم وكسرُها .

وإذا نُسِبَ إلى رب مخففة الباء، ورددت الباء المحذوفة قلت: رُبِّي، وتسكنُ الباءَ، ولا تقرُّها على حركتها، والمحذوفةُ هي الأخيرةُ لتطرفها، ويجوزُ أن يُتَلقَّى القسمُ بالجملة التي هي صدرُه مع اللام، ومجرورُها إذا وصف كغيره من الأسماء فتارة يوصَفُ بالمفرد من ظرف ومجرور وغيرهما، وتارةً بالجملة الاسمية والفعلية المثبتة والمنفية، وأكثرُ ما تكون المثبتةُ مصدَّرةً بالماضي، وتجيءُ بالمضارع، وبالمفتتح بالتنفيس، وأكثر ما يأتي الفعل الذي تتعلق به ماضيا مثبتا، وقد يكونُ لو وجوابُها منفيا بلن، ويجوزُ أن يتقدم (رب) أَلا الاستفتاحية

---

(١) الارتشاف ١٧٤٤

وقَدْ يُجَرُّ بسوى رُبَّ لَدَا   حَذْفٍ وبعْضُه يُرَى مُطَّرِدَا/ [١٧٧/أ]

الجر بحرف محذوف غير رب قسمان: مسموع، ومقيس، فمن المسموع قولُ رؤبة، وقد قيل له: كيف أصبحت قال: خيرٍ عافاك الله[١]، أي بخير، وقال الشاعر: [٢]

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ عِصابة   أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

يريد إلى كليب.

وأما المقيسُ ففيه مسائلُ: إحداها: أن يحذفَ لتضمن ما قبله مثلَه، نحو: زيدٍ في جواب من قيل له: بمن مررت؟ ، وكما جاء في الحديث: " أقربِهما منك يا أبا الحسن ". إذا قيل له: فإلى أيِّهما أُهْدِي[٣]، وكذلك بلى زيدٍ[٤] لمن قالَ: ما مررت بأحدٍ، أو هل مررتَ بأحد؟ ، وخالفَ الفراء[٥] في جواب نحو: بمن مررت؟ .

الثانية: أن يحذف لكونه في معطوف على ما تضمنَّه بحرف متصل أو منفصل بـ (لا)، أو (لو)، نحو قول الشاعر: [١]

---

(١) انظر قول رؤبة في الشعر١/ ٥٢، والخصائص ٢/ ٢٨

(٢) ويروىٰ: قبيلة مكان عصابة، والبيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، والتسهيل ٨٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٥١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، وابن الناظم ١٨٠، وشرح المرادي ٢/ ٥١، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩

(٣) صحيح البخاري، باب أي الجوار أقرب٣/ ٨٨

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٩٠

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٩٠، والارتشاف ١٧٥٦

(١) البيت للبعيث في لسان العرب(حمم)، والعيني ٢/ ٤٤٩، ومن غير نسبة في المخصص ٦/ ١٢١، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٠، والارتشاف ١٧٥٦، وشرح المرادي٢/ ٢٣٧

أَلَا يَا لَقَومي كلُّ ما حُمَّ واقعُ   وللطَّيرِ مَجرى والجُنُوبِ مَصَارعُ

وقالَ آخر: (١)

ما لمحبٍّ جَلَدٌ أنْ يهجُرَا
ولا حبيبٍ رأفةٌ فيجبُرَا

وحكى أبو الحسن في المسائل أنه يقال: جِئْ بزيد أو عمرو، ولو كليهما، فكأنه قال: وللجنوب مصارع، لا لحبيب، ولو بكليهما، وأجاز الأخفش(٢) في كليهما الرفعَ، والنصب، والجرَّ، قال الشاعر: (٣)

متى عُذْتُمْ بنا ولو فِئَةٍ منَّا   كُفِيتُمْ ولمْ تخشَوا هَوَانًا ولاوهَنَا

ويكون هذا الجر أيضا في غير الواو، نحو قول الشاعر: (٤)

لكَ ممَّا يداكَ تجمعُ ماتن   فِقُه ثمَّ غيرِك المخزونُ

أي لغيرك، وقال آخر: (١)

أيّهْ بضَمْرةَ أو عوفِ بنِ ضمْرَةَ أو   أمثالِ ذَيْنِكَ أيّهْ تُلْفَ منتصِرا

---

(١) الرجز من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٩١، والارتشاف ١٧٥٦ وشرح المرادي ٢/ ٢٣٧، والمساعد ٢/ ٢٩٨، والعيني٢/ ٤٩٩

(٢) الارتشاف ١٧٥٩، والمساعد ٢/ ٢٩٩

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٩١، والارتشاف١٧٥٩، والمساعد٢/ ٢٩٩

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ١٩١

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ١٩١. أيّهتُ به: صحت به

أراد بأمثال ذينك أيّه، ويحتمل أن يكونَ أو أمثال ذلك معطوفا على ما قبله، ويكون أيّه بعده توكيدا لأيّه المتقدمة

الثالثة: أن تحذفَ من بعد كم الاستفهامية مجرورة بحرف، نحو: على كم جِذعٍ بنيت بيتَك، أي من جذع على مذهب الخليل وسيبويه[١]، وسيأتي خلافُ الزجاج [٢]فيه في بابه.

الرابعة: أن يحذفَ في متقرر بعد ما تضمنَّه بالهمزة، أو هلاذَ، أو إن، أو الفاء اللتين للجزاء حكى الأخفش[٣] في المسائل أنه يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيدٍ بنِ عمرو، تريد أبزيد بنِ عمرو، ويقال: جئت بدرهم، فتقول: هلاّ دينارٍ، أي هلاّ بدينار.

وحكى يونس[٤] مررت برجلٍ صالح، إلاّ صالحٍ فطالحٍ، أي إلا أكنْ مررتُ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وأجاز امرر بأيِّهم أفضل إنْ زيدٍ، وإنْ عمروٍ، وعلى معنى إن مررتَ بزيد، أو مررتَ بعمرو

[١٧٧/ب] وجعل سيبويه إضمارَ (الباء) بعد أن أسهل من إضمار (رب) بعد الواو؛ لأجل أن الباءَ تقدمها ما تضمنها، وهذا دليلٌ/ على اطراده عنده .[١]

---

(١) في الكتاب ٢/ ١٦٠: " وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفا على اللسان، وصارت على عوضا منها".

(٢) يرى الزجاج خفضه في كل موضع. الارتشاف ٧٧٨

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٢

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٢، ٢٦٣، والشعر ١/ ٥١

(١) هذا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٩٢

الخامسة: أن تحذفَ إذا عطفت مجرورا، وقد تقدم خبر ليس منصوبا، نحو: ليس زيدٌ جبانا، ولا بخيل، أي ولا ببخيل، قال زهير: (١)

بَدَا لي أَنّي لستُ مُدرِكَ ما مضَى   ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

وقال آخر: (٢)

مشَائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عشيرةً   ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرَابُها

أي ولا بسابق، ولا بناعق، وحذفُ الحرف أسهل من أن يجعلَ معطوفا على التوهم .

السادسة: ذكر بعضُهم نحو: ها اللهِ لأفعلنَّ(٣) في القسم، وقد تقدم عدُّ ذلك في حروف الجر، [وأنها](٤) عوضٌ من الحرف، ولذلك لا يجتمعان، فليس من هذه المسائل التي نحن بصددها؛ إذ يجوز إثباتُ الحرف في هذه المسائل كلِّها، ويمتنع إثباته في هذه؛ لأن ها التنبيه جُعِلتْ عوضا منه.

*****

---

(١) البيت في شعره، والكتاب ١/ ١٦٥، والإنصاف، وابن يعيش ٢/ ٥٢، نسب إلى صرمة الأنصاري في الكتاب ١/ ٣٠٦، وابن السيرافي ١/ ٧٢، ومن غير نسبة في الخصائص ٢/ ٣٥٣، وابن يعيش ٨/ ٦٩، وابن الناظم١٢٦، وخزانة الأدب ١/ ١٢٠

(٢) البيت منسوب إلى الأخوص الرياحي أو الفرزدق في الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، و٢/ ٢٩، والبيان والتبيين ٢/ ١٣٦، وابن يعيش ٢/ ٥٢، ومن غير نسبة في الخصائص ٢/ ٣٥٤، وأمالي السهيلي ٨٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٩١، والارتشاف ٢٤٤٩

(٣) الملخص ٥٣٧

(٤) ط: إنما

الإضافةُ[1]

الإضـافة في اللغـة [2]الإمالـةُ، ومنـه «ضـافتِ الشَّـمسُ إلى الغـروب»؛ أي: مالـت، و«أضفت ظهري إلى الحائط» أملته.

وتطلـق في الاصـطلاح عـلى النسـب، ولـذلك قـال سـيبويه: [3]«هـذا بـاب الإضـافة وهـي النسـبة، وتطلـق أيضـا عـلى هـذا البـاب وحـدُّها أن نقـول: الإضـافةُ نِسـبة بـين اسـمين تَقييديَّـة توجـب لثـانيهما الجـرّ أبـداً، فقولنـا "نسـبة "جـنس يعـم سـائر النسـب، وقولنـا بـين اسـمين احـترازٌ مـن نَحْـوِ: «قَـامَ زَيْـدٌ»؛ لأنهـا نسـبة بـين اسـم وفعـل، ولايُـرَدُّ علينـا في قولنـا بـين الاسـمين الإضـافةُ إلى الجُمَـلِ، نَحْـوَ: «يَقُـومُ زَيْـدٌحيْثُ قَعَـدَ عَمْـرٌو» لأن تلك الجمل في تقدير الاسم، وإن شئت قلت: بين اسم ونظيرِهِ، ولو تقديراً.

وقولنـا "تقييديـة" احـترازٌ مـن قولِـكَ: «زَيْـدٌ قَـائِمٌ» فـإنهما اسـمان بَيْـنَهُما نِسْـبَةٌ، ولكنها نِسبة إِسنادية لاتقييدية.

وقولنـا "توجـب لثـانيهما الجـر" احـترازٌ مـن نحـو قولنـا: «زَيْـدٌ الخَيَّـاطُ» في قولِنـا: «زَيْـدٌ الخَيَّـاطُ مُنْطَلِـقٌ»، فـإِنَّ المَنْعُـوتَ والنَّعْـتَ همـا اسـمان وبيـنهما نسـبة تقييديـة لكـن هـذه

---

(١) الكلام على هذا الباب في: الكتاب١/ ٤١٩، والمقتضب٢/ ٣١٥، والأصول٢/ ٥، والارتشاف١٧٩٩، والنكت الحسان١١٧، وابن الناظم٢٧٢، وشرح المرادي١/ ٤١٧، وأوضح المسالك٢/ ٧٣، والمقاصد الشافية ٤/ ١

وفي الأصول ٢/ ٥: " قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٥: " الإضافة على قسمين إضافة محضة، وإضافة غير محضة، والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من، والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام، ولا تجتمع أيضا الإضافة والتنوين، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين.".

(٢) اللسان، والتاج(ضيف)

(٣) الكتاب ١/ ٤١٩

النسبةُ في هذا المثال لا توجب لثانيهما الجَرَّ، وكذلك في النَّصْبِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْداً الخَيَّاطَ، وقولنا "أبداً" احْتِرَازٌ مِنْ النَّعتِ والمنعوت إذا كانا مجرورين، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطِ» فإنّ بينهما نسبةً تقييديّةً،وقد أوجبت لثانيهما الجر، لكن لا توجبه أبداً إلا إذا كان المنعوت مجروراًفقط، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً انتقل النعت إلى إعراب المنعوت.

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْتَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

[١٧٧/أ] لَمَّا ذكر الإضافة وكانت تشتمل على اسمين أخذ في بيان حكمِ كلِّ اسم منهما فذكر/ أنه يحذف له أحد حرفين النون التي تلي الإعرابَ، وذلك في التَّثْنِيةِ، وما أُعْرِبَ على حدها مثالُ ذلك «جَاءَ غُلَامَا زَيْدٍ وضَارِبُو بَكْرٍ»؛ أَصْلُهُ غُلَامَانِ وضَارِبُون، فلمَّا أضفت حُذِفَتْ[1] النُّونُ .**وقَوْلُهُ:**

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْتَنْوِينَا ....

يقتضي ثبوت نون تحذف لأجل الإضافة، وقد جاء من ذلك ماهو لازمُ الإضافة فلم تَثْبُتْ فيه النون قبلَ الإضافة، فيحذف لأجلها، وذلك نحو قولهم: «ذَوا مَالٍ»، و«ذَوِي مَالٍ» وكقولهم[2]: «أُوْلُو الأَلْبَابِ»، و«أُوْلِي الأَلْبَابِ»، فهذه على تقدير النون، فَيُقَدَّرُ أَنَّها كَانَت فيها،

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢/ ١٠: " وأصل الإضافة تعريف كقولك: جاءني غلام زيد، فالغلام يتعرف بزيد، فلذلك جعل الاسم مضافا إلى اللقب".

(٢) التذييل ٣/ ٥- ١٨٠، والارتشاف٩٩١، ١٠٤٨، والنكت ٤٥-٥٠، وابنالناظم٨١-٩٨، وشرح المرادي١/ ١٤٠-١٦٩، وأوضح المسالك ١/ ١٣٧-١٧٨، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٧-١٧٦، والمقاصد الشافية ١/ ٤٢٥-٥٤٨

وحُذِفَتْ لِأَجْلِ الإِضَافَةِ، ولذلك لو سَمِّيْتَ بها لأَتْمَمْتَها بالنون ،فتقول: «جَاءَني ذَوَانِ»، و«جَاءَنِي أُوْلُونَ» لَمَّا كَانَت في تَقْدِير النُّون.**وقوله:**

........**تَلِي الإِعْرَابَ**........ ....

كنون المثنى والمجموع وشبهها، نَحْوُ: «غُلامَا زَيْدٍ»، و«ضَارِبُو عَمْرو» احتراز من نون [زائدة][1] لاتلي الإعرابَ، فلاتسقط للإضافة، نحو: «غِسْلِيْنٍ»و«مُرْجَانٍ»[2]؛ لأن كلاً مِنْهما لم يَلِ الإِعْرَابَ .**وفي قوله:**

........**تَلِي الإِعْرَابَ**........ ....

تعقبٌ إِنْ حُمِلَ على ظَاهِرِهِ فإِنَّحروفَ العِلَّةِ في التثنية والجمع ليست هي الإعراب، وإن كان قد ذهب إلى ذَلِكَ جماعةٌ[3] من النَّحْوِيِّينَ، وهو اختيار المصنف[4]، وهو ليس بمختار؛ لأن الإعراب زائد على ماهيَّةِ الكلمة، وهذه الحروفُهي تمامُ ماهيَّة المثنى والمجموع، فلا يمكن أن تكون إعراباً، وقد تقدم ذكر اختلاف الناس في ما أُعْرِبَ به المثنى، وما أُعْرِبَ على حَدِّه في أول كتابنا هذا.

(١) م: زيادة

(٢) اللسان(غسل). وفي المقاصد الشافية ٤/ ٣: " وأما نون حينٍ وغسلين وإحسانٍ ونحو ذلك فالإعراب يكون فيها، فليست بتالية؛ لأنها من أصل الكلمة، ومن بنيتها، فهي جارية مجرى ميم غلام، وباء صاحب، إذا قلت: غلام زيد، وصاحب عمرو . فالذي تحذفُ الإضافةُ هنا التنوين".

(٣) الإيضاح ١/ ١٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٨، وابن الناظم ٢٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٤

(٤) شرح التسهيل ١/ ٥٩-٦٠.

وإصلاح كلام المصنف أن يؤخذ على حذف مضاف التقدير: نُوناً تَلي حَرْفَ الإِعْرَابِ. وأما قول العرب: [1]«مِنْ لَدُنْزَيْدٍ»«مِنْ لَدُ زَيْدٍ» بحذف النون، فليس مَّا حذفت النونُ فيها لأجل الإضافة، بل ذلك من الحذف الثابت في «لَدُن» قبلَالإضافة، ألا ترى جواز الوجهين في الإضافة النون وحذفها إلا إذا أُضِيْفَتْ إلى مضمر فإنها تَثْبُتُ نحو: «مِنْ لَدُنْكَ»و«مِنْ لَدُنْهُ» نَصَّ على ذلك سيبويه[2].

والحرف الآخرُ الذي يحذف للإضافة هو التنوين، وإنما حذف التنوين للإضافة[3]؛ لأن تمام الاسم الأوَّلِ إِنَّما حصل بتمام نِسْبَتِهِ التقييديَّةِ بذكر الثَّاني، فصار آخر الاسم الأول وسطاً، والتنوين إنما يلحق منتهى الاسمِ، وهذا ليس بِمُنْتَهي الاسم فلذلك حُذِفَ.

وذِكْرُ المُصَّنفِ[4] أَنَّك تحذف التنوين مما تضيفه يستدعي ثبوتَ تنوين، وقد جاء ماهو جائزُ الإضافة من المعرب الذي لاتنوينَ فيه، نحوُ: «مَرَرْتُ بِمَسَاجِدِكم»، وماهو لازم الإضافة من المُعْرَبِ الذي لاتنوينَ فيه أيضاً، نحو قولك: «ذُو مَال»، ومن المبني بناء لازماً نحوُ: «مِنْ/ لَدُنْ زَيْدٍ»، و«كَمْ رَجُلٍ» على مذهب مَنْجعلَ«رجلاً» مضافاً لامجرورا بـ«من» [١٩٨/ب]
مضمرة وعارضاً نحوُ: «خَمْسَةَعَشَرَ»إذا أضفته، ولم تُعْرِبْهُ، نَحْوُ: «هَذاخَمْسَةَ عَشَرَكَ» فَهَذِهِ أَنْواعٌ أُضِيفَت ،ولم يحذف منها تنوينٌ فيمكن أَنْ يُقالَ فيما هو منها مُعربٌ: إِنَّهُ على تَقْدِيرِ التَّنْوينِ؛ لأن التنوينَ أَصْلُهُ أَنْ يكونَ للاسمِ المُتَمَكِّنِ، وهذه غير متمكنة، فلايكون فيها هذا

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦، والتذييل ٨/ ٧٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٥٣، و الشجري ١/ ٣٤١، وابن يعيش ٤/ ١٠٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ٩٢٦، والارتشاف ١٤٥٢.

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٥: "ولا تجتمع أيضا الإضافة والتنوين، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين".

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٩٨، والارتشاف ١٩٠١، والجنى الداني ٢٧٩.

التنوين، ولايمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ فيها تنوينُ التنكير؛ لأن تنوين التنكير هو الذي يأتي في الأَسْماءِ المَبْنِيَّةِ فرقاً بين مَعْرِفَتِها ونَكِرَتِها.

وأمَّا قولهُم[1]:«هذا الحَسَنُ الوَجْهِ»، و«الضَّارِبُ الرَّجُلِ» فهذا أضيفَ، وليس فيه تنوينٌ لاظاهرٌ، ولامقدَّرٌ. وقولُ المصنف:

.... مِمَّا تُضِيفُ ....

يعني من الاسم الأوَّلِ، وإنَّما يُفهمُ كلامُهُ على أَنَّ الاسمَ إِنْ كانَ فيه نُونٌ تَلي الإِعْرَابَ أو تنوينٌ فإنه يحذفُ للإضافة، فقوله:

.... احْذِفْ ....

هو على تقدير وجود النون والتنوين في الاسم أما إذا لم يكن شيءٌ منها موجوداً في الاسمِ فلا يمكن الحذفُ، ولم يمثل إلا بما يحذف منه التنوين[2]،وهو قوله:

.... كَطُورِ سِينَا

وذلك لأن حذف التنوين هو الأصل وإنما حذفت؛ النون لأنها كالعوض من التنوين، ويصدق على التنوين؛ من أنه نون تلي الإعرابَ فلو اقتصرَ عليه لصَحَّ،

(١)الكتاب ٢/ ١٧٢-١٧٥، وفيه: "في الكتاب: " وقد قال قوم ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله، إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجر، وينصب أيضا كما ينصب ". وانظر: المقتضب ٣/ ٣٥، والأصول ٢/ ٦، و الارتشاف ١٦٣٢، والمساعد ١/ ٣٩٨.

(٢)في المقاصد الشافية ٤/ ٣، ٤: " ومثل الناظم هنا ماقال بمثال مما يحذف فيه التنوين، وهو طور سيناء، والتنوين المحذوف هنا لم يقيده بظاهر ولا مقدر............. فلا بد أن يقال: إن مراده النون والتنوين الظاهران خاصة، وإلا كان كلامه مشكلا

لأنَّ التنوين في مثلِ «زَيْدٍ»، و«فَتَىً»، و«قَاضٍ» نونٌ تَلي الإِعرابَ، إمَّا ظاهِراً كـ«زَيْدٍ»، وإِمَّا مقدراً كـ«فَتَىً»، و«قَاضٍ» ألا ترى أن الإعراب يتقدر في الألف والياء اللذين انْحَذفا لالتقاءِ السَّاكنين .

**وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ منأَوْ فِي إذا		لَمْ يَصْلُحِ الّا ذَاكَ وَالّلامَ خُذَا**

**لِما سِوى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوّلا		أو أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بالَّذي تَلا**

لَمَّا ذَكَرَ حكمَ الاسم الأول في الإضافة من حذف التنوين والنون إن كانتا فيه أخذ يذكر حكم الثاني فقال:

**وَالثَّانِيَ اجْرُرْ		...........................**

ولم يذكر عامل الجر إنما ذكر العمل لا العامل، وقد اختلف النحويون في العامل فظاهر كلام أَبِي عَلي في الإِيْضَاحِ[1]أَنَّهُ معنوي، وهو الإضافة التي شرحناها قبلُ، وصَرَّح بِذَلِكَ غَيْرُهُ فقال: الجَرُّ يكونُ بأحدِ ثلاثة أَشْيَاءَ: بحروفٍ، وبإِضَافةٍ، وبتبعية

وذهب سيبويه[2] إلى أَنَّ العامل نفسُ الاسمِ المضاف نَصَّ على ذَلِكَ في كِتَابِهِ: " واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم ولا ظرف؛ يعني: حرف الجرُ ،وبشيء يكون ظرفاً؛ يعني: الأسماء المنتصبة على الظرف ،وباسم لا يكون ظرفاً؛ يعني: سائر/ الأسماء المضافة ،وهو اختيار المصَنف. [١٧٩/أ]

(١) الإيضاح ١/ ٢٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٨، وابن الناظم ٢٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٦، والمقاصدالشافية٣/ ٥٢٤.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٩، ونتائج الفكر ٣٦٦، والتذييل ٩/ ٢٣٤، والارتشاف ١٦٣٢

قال في التَّسْهِيلِ[1]: " المضافُ هو الاسمُ المجعولُ كجزء لما يليه خافضاً له".

وسنقرر ذلك أنه ليس على طريق التأصل في العمل، وإنما هو بالنيابة

وذهب الزَّجَّاجُ[2] أن العامل في المضاف إليه معنى اللام،قال: " لأن الأسماء لا تجرُّ. ويَقْرُبُ هذا القول من القول الأول، والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه .

قيل: وتحريره إِنَّا نقولُ: أصلُ عمل الجر إنما هو للحروف لا للأسماء ،وما عمل من الأسماء فعَمَلُهُ بشبه الفعلِ،والفعلُ عملُهُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ فقط ،إلا أن العربَ اختصرت حروفَ الجر في مواضعَ، و أضافت بعض الأسماء إلى بعض ،فنابَ الاسمُ المضاف منابَ الحرف ،فعملَ عملَه ،وهو الجرُّ، والدَّليلُ على ذَلِكَ اتِّصالُ ضميرُ الاسم المخفوض به ،والضمير لا يتصلُ إلا بعامله. وقَوْلُهُ:

.... وَانْوِ من ....

اختلفت عبارةُ النحاة في الإضافة؛ فمنهم من يقول الإضافة على قسمين: تارة تكون على معنى «اللام»، وتارة تكون على معنى «من»[3]، وإلى هذا التقسيم ذهب من المتقدمين الجَرْمِيُّ[4]،وعليه أكثر المتأخرين.

وردَّ عليه ذلك ابن دُرُسْتَويهِ،وقال: [5]" لو كان ما قاله الجَرْمِيُّ صحيحاً لَلَزِمَ أن يكونَ كُلُّ مُضَافٍ نَكِرَةً؛ لأَنَّهُ يصيرُثَوْبُ الخَزِّ، وغُلَام ُزيدٍإذا كان على معنى «من»،

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، والارتشاف ١٨٠٠ .

(٢)ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢١٠-٢١١، والخصائص ٢/ ٣٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩١، والارتشاف ١٧٩٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٩، والأصول ٢/ ٥

(٤) الأصول ٢/ ٩، والإيضاح ١/ ٢١٥، والارتشاف ١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٣٠.

(٥) الأبذي١/ ١١٣

وعلى معنى «اللام»، و «ثَوْبٌ للخزِّ»،و«غُلَامٌلِزَيْدٍ»،وهذا بلا شَكٍّ نَكِرَةٌ، و نحن إذا أضفنا لا يبقى نَكِرَةًإذا أضيفت إلى مَعْرِفَةً،فَدَلَّ على أن الإِضَافةُ لَيْسَت بِمَعْنى «اللام»، ولا بمعنى «من».

وقالوا لا يَلْزَمُ مَا رَدَّ بِهِ ابْنُدُرُسْتَوِيهِ[1] إلا لو قال: إضافةٌ على تقدير «اللام»، وإضافةٌ على تقدير «مِن»؛ لأَنَّ الْمُقَدَّرَ يُحْكَمُ له بِحُكمِالثَّابِتِ،فكان يلزم إذ ذاك أن يكونَ«غُلَامُزَيْدٍ»،و«ثَوْبُ الخَزِّ»بِمَنْزِلَةِ«غُلَامٌ لِزَيْدٍ»، و«ثَوْبٌ مِنَ الخَزِّ» فكان يكون نكرةًمثلَهُ،ومن النحويين مَنْ صَرَّحَ بهذه العبارة؛ أعني أن يقول: مُقَدَّرَةًبـ«اللام»،ومقدَّرةً بـ«من»؛ وهو قول الجُزُولي[2] وهو معنى قول المصنف:

.... وَانْوِ منأَوْ فِي....... ....

و المنوي كالملفوظ به،فهو كقولهم: المقدَّرُ. وزادَ بَعْضُ النحويين الإضافة بمعنى «في»، وهو اختيار المصنف[3]،و كَرَّرَ ذَلِكَ في تصانيفه ،وقَسَّمَها إلى أَنَّها تكون بمعنى «في»إِنْ حَسُنَ تَقْدِيرها وحَدَها، وبمعنى «من»إِنْ«حَسُنَ تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى «اللام»أو تقديراً فيما سِوى ذَيْنَك، هذهِ عِبَارَتُهُ في التَّسْهِيْلِ[4]، وقال أيضاً: [5]"أغفل أكثر النحويين الإضافة التي بمعنى «في»، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ،وأورد من ذلك ألفاظاً كثيرة على زعمه

[١٧٩/ب] منها﴿ يَا صَاحِبَيِ السِجْنِ﴾[يوسف: ٣٩]،﴿بَلْ مَكْرُ الليْلِ/ والنهَارِ ﴾[سبأ

(١) الارتشاف ١٨٠٠.

(٢) الجزولية ١٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦-٩٠٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٢١.

(٥)شرح التسهيل ٣/ ٢٢١

:٣٣]، ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[البقرة :٢٠٤]، وهي مضافةٌ إِمَّا لِظَرف، و إِمَّا لِمصدرٍ، وغيرُهُ من النحويين لا يثبتُ إضافةً بمعنى «في»،ويتأوَّلُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُهُ على معنى «اللام»،وبَعْضُهُ على أنه من الإضافة غير المحضة؛ فمن الأول ،﴿بَلْ مَكْرُ الليْلِ والنهَارِ ﴾أُضيفَ المكرُ إليهما لَمَا كان يقع فيهما، و من الثاني قوله: (١)

سَخْنَةَ المَشْتَى لِحَافُ للفتَى　　　　تَحْتَ لَيْلٍ حَيْنَ يَغْشَاهُ الصَّرِدْ

وأكثرُ ما أَنْشَده شاهداً على ذلك صفاتٌ أضيفت لظروف، وقد ذكر هو والنحويون أنه يُتَّسَعُ في الظرف المتصرف ،فينتصب نصبَ المفعول به على طريق المجاز،قال هو في التسهيل: (٢)"ويَسُوغُ حينئذ إِضْمارُه غير مقرون بـ«في» والإضافة والإسناد إليه". انتهى.

وإذا كان كذلك كانت الإضافة إليه من باب الإضافة للمفعول به ،ولا تتقدرُإذ ذاك بحرف جَرٍّ؛ لأنه قُصد بها التخفيف.

وزاد الكوفيون(٣) إضافةً بمعنى «عند»؛ قالوا: تقول العرب: «هَذِهِ نَاقَة رقود الحَلْبِ»؛ معناه: رَقُوْدٌ عِنْدَالحَلْبِ.

ولا دليل في هذا؛ لأنه يمكن أن يكون من باب الصفة المشبهَة ،والأصلُ رقودٌ حلبُها وجُعل الحَلْبُ رقوداً لَمَا كان الرُّقَادُ عنده على سبيل المبالغة ،نحو قوله: ،﴿بَلْ

(١)ويروى القيظ مكان الصيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١/ ١٤٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٢، وناظر الجيش٤/ ٣١٥٧. الصرد: شدة البرد.

(٢) ٣/ ٢٣٦

(٣)) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٢، والارتشاف ١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٣٠.

مَكْرُ الليْلِ والنهَارِ﴾، ثُمَّ قِيْلَ: رَقُودُالحَلْبُكـ«الحَسَنُ الوجهُ» ثم أُضيفَ فقال: «رَقُوْدُالحَلبِ» كما قال «حَسَنُ الوَجْهِ».

وذهب شيخنا الأُستاذ أبو الحَسَنِ بْنُ الضَّائِعِ[1] إلى أن الإضافة التي بمعنى «من» هي الإضافةُ بمعنى «اللام»؛ لأن الخزَّ مستحقٌ للثوب بما أنه أصله، فالإضافةُ بمعنى «اللام» على كل حال، ومعنى «اللام» الاستحقاقُ على كل حال، و المِلكُ نوعٌ من أَنْواعِ الاستحقاقِ كما أَنَّ الجِنْسِيَّةِ معنى من معانيه، والَّذي أذهَبُ إليه أن الإِضَافَةَ تُفِيْدُ الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حَرْفٍ ممَّا ذكروا، ولا على نيته وأن جهاتِ الاختصاص متعددةٌ، ونحن نتكلم على ما اختاره أكثر النحويين وهو أن تكون بمعنى «من» وهو الذي بدأ به المصنف، وبمعنى «اللام»، فالتي بمعنى «من» شَرْطُها أَنْ يَصِحَّ فيه اللفظ بـ«مِنْ»، ويَصِحُّ أن يخبر بالثاني عن الأول[2] مثال ذلك «ثَوْبُ خَزٍّ»، و«خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«بَابُ سَاجٍ»، فإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ تقولَ: «ثَوبٌ مِنْ خَزٍّ»، و«خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ»، و«بَابُ مِنْ سَاجٍ»، ويَصِحُّ أَنْ يَقَعَ خَبراً لما قَبْلَهُ فتقولُ: «الثَّوبُ خَزٌّ»، و«البَابُ سَاجٌ»، و«الخَاتَمُ فِضَّةٌ»، وذَكَرَ النَّحْويون في هذا النوع وجوهاً:

أحدها: [3] الجرُّ على الإضافة، وعلى الفصل بـ«من»، فتقول: «ثوبُ خَزٍّ»، و«وثوبٌ مِنْ خَزٍّ»، و«من»[1] في هذا للتبعيض ،وهي في موضع الصفة إن كان قبلها نكرةٌ، وفي موضع الحال إن كان قبلها معرفةٌ.

---

(١) الارتشاف١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٣٠،

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل: " أما الإضافة بمعنىٰ فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه، كثوب خز، وخاتم فضة، فالثوب بعض الخز ويصح إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه

(٣) المقتضب ٣/ ٢٧٢، والأصول ١/ ٣٠٨، الجمل ٦٥، والتذييل ٩/ ٢٣١-٢٣٢، والارتشاف ١٦٣١.

والثاني: الرَّفْعُ واختلفوا في توجيهه فمنهم/ من قال هو بدل لجموده، ومنهم من قال هو نَعْتٌ،وهو مذهب سيبويه[٢] . [١٨٠/أ]

وقال شَيْخُنا أَبُو الحُسَيْنِ بنُ أبي الرَّبِيْعِ : [٣]«وهو عندي الصواب؛ لأن النعتَ من شرطه أن يفيد ما لا يفيده الأولُ من الوصف، وأنت إذا قلت: «ثَوْبُ خَزٌّ»، فقد أفاد الخزُّ ما لم يفده الثَّوبُ من بيان الجنس ، فَتَنَزَّلَ منزلةَ«جَاءَني هَذا الرَّجُلُ» فإن «الرَّجُلَ» أفادَ ما لم يُفِدْهُ المُبْهَمُ، وهو بَيانُ الجِنْسِ، فكما يُقَالُ في أَسْماءِ الأجناس بعد المبهمات :إنها صفاتٌ كذلك الخزُّ وما جرى مجراه ينبغي أن يعربَ بإعرابها، وأسماءُ الأجناس بعد المبهمات فيها خلافٌ، والصوابُ ما ذهب إليه متقدمو النحويين أنها صفات». انتهى كلامه.

والثالث: النَّصْبُ واختلفوا[٤] في توجيهه فقالَ بعضُهم: هو تمييزٌ، وقال بعضُهم: هو حالٌ.

---

(١)هذا مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه القائل في الكتاب ٤/ ٢٢٤" وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن. . . وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم كأنك قلت: بَعْضُهُ"، واستدلوا لما مضوا إليه بقولهﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[سورة البقرة: ٢٠٤].

أنظر: الكتاب ١/ ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ١٣٧، والإيضاح ١/ ٢٥١ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٥، والتذييل ٩/ ٢٣٧، والارتشاف ١٧١٩، والجنى الداني ٣٠٩-٣١٢، وشرح المرادي ١/ ٣٨٦.

وذهب بعضهم إلى أن «من» في المواضع المذكورة لا تفيد التبعيض بل هي للابتداء؛ لأن الأصل في «من» المبعضة أن تفيد ابتداء الغاية.

أنظر: المقتضب ١/ ٤٤، والأصول ١/ ٤٠٩، والمفصل ٢٨٣، وابن يعيش ٨/ ١٢، والجنى الداني ٣٠٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٦، والتعليقة ١/ ٢١١، والتذييل ٩/ ٢٣٢.

(٣) التوطئة ٢٤٣-٢٤٤، والتذييل ٩/ ٢٣٧، وشرح المرادي ١/ ٣٨٦.

(٤)قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٧٤: " ويجوز في الإضافة بمعنى من أربعة أوجه: الإضافة والفصل والنصب على الحال والتمييز، والإتباع أقلها؛ لأن الإتباع لا يكون في معنى المشتق إلا قليلا، والحال يكثر فيه

قال شيخنا أبو الحسين بنُ أبي الرَّبيع: [1]" وهو الصواب فإذا صَحَّ في الرفع أنه صفة بها يجري صفة يجري حالاً، والنصبُ هنا أحسنُ من الرفع؛ لأن الحال بالجامد أكثر من النعت به ،فإذا قلت: مَرَرْتَ بِرَجُلٍ أَسَداً كان أحسن من أن تقول: مَرَرْتُ بَرَجُلٍ أَسَدٍ، وإنما كان الحال بالجامد أكثرُ من النعت؛ لأن الحال في الأصل خبرٌ، والخبر يكون بالجامد ،ويكون بالمشتق" انتهى كلامه.

واختلفوا في إضافة العدد إلى المعدود فذهب ابنُ السَّرَّاجِ[2] إلى أنها بمعنى «مِنْ» فإذا قُلْتَ: ثَلَاثَةُ أَثْوابٍ، فالثلاثة هي الأثوابُ، وذلك اسمها، ومِئَةُ درهمٍ؛ أصلُهُ دَرَاهِم وكأنك قُلتَ: مئةُ مِنْ الدَّرَاهِمِ، و المئة اسمها الدراهم لا من حَيْثُهي عددٌ، بل ذلك من جهة المعدود، والعرب تُقيمُ العدد مقام المعدود، وذهب الفارسي[3] إلى أنها على معنى اللام فقال في مئة درهم المعدود الذي هو الدرهم ليس بعدد، فتكون المئةُ بعضَه، وإذا لم تكن بعضَه لم تكن بمعنى «من»، وإذا لم تكن بمعنى «من» كانت بمعنى اللام، والتأويل: هذه المئةُ لهذا الجنس، فإذا أضفت العددَ إلى عدد آخرَ كانت الإضافة عندهما على معنى «من»، نحوُ: ثلاثُ مئةٍ؛ لأن مئةَ بمعنى مئتين .

والثلاثُ من المئين هي ميؤون، و صحَّحَ بعض أصحابنا مذهبَ ابن السَّرَّاجِ، واختلف النحويون فيما يعتبر به الإضافة بمعنى «من»، من الإضافة بمعنى اللام، فمنهم من اعتبر ذلك بإطلاق الثاني على الأول كما يطلق الخَزُّ على الثَّوبِ، وكما يُطلق

ذلك".

(١) الارتشاف ١٨٠٠، والمساعد ٢/ ٣٢٠،

(٢) الأصول ٢/ ٩، والارتشاف ١٨٠٠.

(٣) الإيضاح ١/ ٢١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، والارتشاف ١٨٠٠.

[١٨٠/ب]

الأكلب على الثلاثة، وهذا معنى قول بعضهم: يَصِحُّ بالثاني الإخبارُ عن الأول كأن تقول: الثُّوبُ خَزٌّ، والثَّلاثَةُ أَكْلبٌ، وهذا ليس بجيد؛ لأن إضافة يَوْم الخَمِيس ونحوه يصلح فيها ذلك فتقولُ: اليومُ الخَمِيسُ، ومنهم من اعتبر ذلك بأن يكونَ المضافُ بعضاً مما/ أضيف إليه، وإلى هذا ذهب ابنُ كَيْسَانَ والسِّيْرَافي[1] وغيرهم، فعندهم إضافة يَدِ زَيْدٍ، وعَيْنِ عَمْرٍو من هذا القبيل واستدلوا على ذلك بأن العربإذا فصلت هذا النوعَ من الإضافة فصلتبـ«من» قال الشاعر: [2]

فالعين مِني كأنْ غَرْبُ تحُطُّ به　　　　دهماءَ حاركُها بالقِتْبِ محْزومُ.

وقال: [3]

كأن على الكفين منه إذا انتحى　　　　مَداكَ عَروسٍ أو صَرايةَ حَنظلِ.

وهذا كثير في كلام العرب، وذهب ابن السَّرَّاجِ[4] والفَارِسيُّ[5] وأكثرُ المتأخرين إلى أن هذه الإضافة بمعنى اللام، قالوا: وهو الصحيح، وقالوا: ولا حجة فيما ورد من ذلك؛ لأن العربَ لم تلتزم الفصل في هذا النوع بـ«من» بل فصلت تارة بـ«من»، وتارة باللام قال الشاعر: [6]

---

(١) مذهبهما في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣.

(٢)

(٣) ويروىٰ: صلاية، والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٢١ . مداك عروس: يبرق كما يبرق الحجر الذي يسحق عليه الطيب . الصراية: الحنظلة الصفراء البراقة.

(٤) الأصول ٢/ ٩.

(٥) الإيضاح ٢١٥، والارتشاف ٤/ ١٨٠٠.

(٦)البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦، والجمهرة ٢/ ١٢٠، والزاهر ١/ ٤٠٥، والشعر ١/ ٢١١، والمنصف ١/ ٦٨، والشجري١/ ١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨١، والضرائر له ٢٠١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٥٩، وتذكرة النحاة ٢٥٧.والبيت في وصف فرس . الحدرة: العين الواسعة الجاحظة . البدرة:

وعينٌ لها حَدرةُ بدرة شُقَت مآقيها من أُخُرْ.

وقال: (١)

وإنَّ حَدِيثًا منكِ لو تَعلمينه جَنَى النَّحْلِ في ألبانِ عُوْذٍ مَطافِلِ

فإذا أضافوا قالوا: عَيْنُها وحَدِيْثُكِ قال بعضُ أصحابنا: ويدل على صحة أن الإضافة في هذا النوع هي على معنى اللام إقحامهم اللام في باب «لا» بين المضاف والمضاف إليه توكيداً لمعنى الإضافة، نحو قولهم: لا يَدِيلك بهذا الأمر قال: (٢)

فلو كنتَ مولى العِزِّ أو في ظلالِهِ ظَلَمْتَ ولكن لايَدَى لَكَ بالظُّلمِ.

فلولا أن الإضافة على معنى اللام لما جاز إقحامُ اللام توكيدا لمعناها، ومنهم من اعتبر ذلك بأن يكونَ المضافُ بعضاً من المضاف إليه، وبأن يطلقَ المضافُ إليه على المضاف كما ذكرنا في ثَوْبِ خَزٍّ؛ فإنَّ الثَّوْبَ بَعْضٌ من المضاف إليه، وهو يطلق عليه فتقول: الثُّوبُ خَزٌّ، وتقول إذا أشرت إليه: هَذا خَزٌّ، و إلى هذا الاعتبار ذهب أكثر النحويين(٣) فعندهم أن إضافة يَد زيدٍ، ويَوْم الخَمِيسِ هي على معنى اللام كإضافة غُلَام زَيْدٍسَواء.وقول المصنف:

.... لَمْ يَصْـــلُحِ الّا ذَاكَ ....

يسبق نظرها نظر الخيل. المآقي: جمع مأق أو مؤق، وهو طرف العين مما يلي الأنف.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في المخصص ١/ ٤٩، و اللسان،والصحاح[عوذ]

(٢) ويروىٰ: الظلّ مكان العز، والبيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٧٦، وجمهرة اللغة ١/ ١٥٣، والخصائص ١/ ٣٣٩، والمحتسب ٢/ ٢٧٩

(٣)شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٧٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٦، والتذييل ٧/ ٢٨٤، والارتشاف ١٣٩٨، والمساعد ١/ ٤٩٨

فالإضافة بمعنى «في»، و بمعنى «من» معاً؛ لأنه عنده لا يصلح أن يُنوى في الإضافة بمعنى في إلا «في»، و«لا» في الإضافة بمعنى «من» إلا «من»، وقد ذكرنا مذهبَ شيخنا الأستاذ أَبي الحَسَنِ بْنِ الضَّائِعِ في أن الإضافة المحضة كلُّها على معنى اللام، وذكرنا الخلافَ في نحو: يَد زَيْدٍ، وأن قوماً من النحويين ذهبوا إلى أنها بمعنى «من» فعلى مذهب هؤلاء لا يتمُّ هذا النفيُّ للصلاحية؛ لأن الموضعَ يَصْلُحُ عِنْدَهمللام، وذاك إشارةٌ إلى نيَة «في»، ونيَة «من». و قولُه:

....وَالّـــــلامَ خُـــــذَا

لِمــا سِــوى ذَيْنِــكَ ....

يعني أنه تنوى اللام فيما سوى ما تنوى فيه، وما تُنوَى فيه «من» وجاء تركيبُ الكلام خذا تركيباً ليس بفصيح؛ لأن خذا مجتلبةٌ لأجل القافية؛ إذ لو قال لما سِوى ذينك لكان / المعنى تاماً، وقوله:

.... واخْصُـــــصْ أوَّلا أو أَعْطِـهِ التَّعْرِيـفَ بالَّـذي تَـلا

يعني بالأول المضافَ، ويعني بالذي تلا المضافَ إليه، وبالذي تلا متعلق بقوله واخصص، وهذا الكلام فيه إبهامٌ[و إجمالٌ][1]، وهو أنه يُعطي بظاهره أنك تخصِّصُ الأول، وتعرِّفُه بما أُضيفَ إليه، وأن هذا على سبيل الاختيار، وليس كذلك بل ذلك بالنظر إلى حال المضاف إليه فإن كان نكرة أخصصت به الأول، وإن كان معرفة عرَّفْتَ به الأول، ولفظة:

[1] سقطت من " م "

....　　أو أَعْطِـــــــــــهِ ....

حشو؛ لأنه لو قال أو عرِّفه لاكتفى به، ولفظة الأمر أيضاً في قوله:

.... واخْصُـــــــــصْ أوَّلا　　　أو أَعْطِـــــــــــهِ ....

ليس ذلك راجعاً لفعل الناطق إلا بمجاز ، فالذي ذكر النحويون أن الإضافةَ إلى نكرة تخصِّصُ، وإلى معرفة تعرِّفُ، فهذا المعنى هو من دلالة الإضافة؛ لأن الناطق يخصص أو يعرف إلا بمجاز بعيد، وتقسيم النحويين[1] الإضافة إلى أنها تخصص وتعرف ليس بصحيح؛ لأنه من جعلِ القسمَ قسيماً، وذلك أن التعريفَ تخصيصٌ فهو قسمٌ من التخصيص لا قسيمَ له، والإضافةُ كما ذكرنا إنما تفيدُ التخصيصَ فقط، لكن أقوى مراتبه التعريفُ، فإذا أضيفت إلى معرفة [اكتسى][2]التخصيصَ التام من الإضافة كما ذكرنا.

وَإِنْ يُشَـــــابِهُ الْمُضَـــــافَ يَفْعَـــــل　　　وَصْـــفًا فَعَـــنْ تَنْكِـــيرِهِ لَا يُعْـــدل

كـــــرُبَّ رَاجِينـــــا عَظِـــيمِ الأَمَـــــل　　　مُـــــرَوَّعِ القَلْـــبِ قَلِيْـــــلِ الحِيَـــــل

(١) في المقاصد الشافية ٤/ ١٥: "فأما التعريف إذا كان الثاني معرفة نحو: غلام زيد، وصاحب الدابة، وفرسك، وما أشبه ذلك؛ لأن المضاف لما وقع من المضاف إليه موقع تنوينه، واتصل به اتصال الجزء منه اكتسى منه التعريف الذي هو وصفه.

وأما التخصيص: ففيما إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام امرأة، وصاحب رجل صالح، ونحو ذلك، فالمضاف هنا ليس بمكتس من المضاف إليه تعريفا؛ إذ ليس بمعرفة، ولكنه يتخصص به من بين سائر الأنواع والأجناس، فقولك: غلام امرأة، قد تخصص بإضافته إلى المرأة عن أن يكون غلام رجل".

٢ م: اكتسب

لما قدَّم الكلامَ في الإضافة المحضة ، وهي التي تخصص المضاف إن أضيف إلى نكرة و تعرِّفه إن أضيف إلى معرفة شرع يذكر الإضافةَ غيرَ المحضة ،فذكر منها ثلاثةَ أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، [وجعلها][1] الثلاثة تحت قاعدة كلية، وهي أن يكون المضافُ وصفاً يشبِه يَفْعَلُ، واندرجَ تحت قوله:

.... يَفْعَل		وَصْفًا ....

الأمثلةُ التي هي تعمل عمل اسم الفاعل، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍضرَّابِ زيدٍ، و لم يمثل بها في البيت الثاني، وذكر شبهه بيفعلُ؛ ليحترز بذلك من اسم الفاعل، واسم المفعول إذا كانا ماضيين، فإنهما إذ ذاك تكون إضافتُهما محضةً.وقولُه:

....		.....فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدل

أي يكونُ نكرة سواءٌأضيف إلى نكرة أم إلى معرفة، ولا يريدُ بقوله:

.... يَفْعَل		....

خصوصيةَ الوزن ولا خصوصية كونه مبنياً للفاعل أو للمفعول، بل يريدُ أنه متى شابَهَ المضافَ، وهو صفةُ الفعل المضارع فهو نكرة[2] سواءٌ أَبُنِيَ المضارعُ للفاعل، وذلك في اسم الفاعل [١٨١/ ب]، وفي الصفة المشبَهة أم للمفعول كاسم

---

[1] م : وجعل

(٢)في المقاصد الشافية ١٦/٤: " يعني أن المضاف إن كان شبيها بالفعل الموازن ليفعل، وهو المضارع، وواقعا موقعه، وهو وصف من الأوصاف فإن الإضافة لا تؤثر فيه تعريفا ولا تخصيصا، بل يبقىٰ علىٰ ما كان عليه من التنكير قبل الإضافة فإنه من حيث وقع موقع الفعل، وأشبه الفعل في نية الانفصال؛ لأن المضاف إليه إما مرفوع المحل بالمضاف أو منصوبُه، والإضافة غير ناسخة لهذا المعنىٰ".

المفعول ويدل على تنكيره / وصفُ النكرة به، ووقوعُه حالاً، ودخولُ«ربَّ» عليه، و إضافةُ كلّ[1] إليه في حال إفراده مراداً به الجمع، ولا يكون كذلك إلا وهو نكرة.

و ظاهر كلام المصنف أنه لا يزال هذا الوصف نكرة، وأنه لا يتعرف بحال، وقد ذكر سيبويه[2] في كتابه أن كل ما إضافتُهُ غيرُ محضة، فإنه يجوز إذا أضيف إلى معرفة أن يتعرف بها إلا ما كان من إضافة الصفة المشبهة، فإنه لا يكون فيها ذلك فينبغي أن يقيد قوله:

.....فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدل		....

بهذا الذي ذكرناه، ثم بدأ في البيت الثاني باسم الفاعل، وهو قوله:

كَرُبَّ رَاجِينا		....

فأضافهُ إلى معرفة، وبيَّن أنه لم يتعرف بهذه الإضافة، ولذلك أدخل عليه رُبَّ التي لا تدخل على ظاهر إلا ويكون نكرة إلا إن كان فيه الألف واللام ففيه خلاف: منهم من أجاز دخول رُبَّ عليه، ومنهم من منع، وهو الصحيح، وأضاف اسم الفاعل إلى المفعول ليحترز بذلك من إضافته لغير المفعول من غير الفاعل فإن/ إضافته للفاعل لا تجوز كما تقول: هَذا ضَارِبُ القَاضِي فهذا إضافته محضة؛

---

[1] الملخص ٣٥٢

(٢) قال سيبويه في الكتاب١/ ١٩٩، ٢٠٠: " واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه. أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه؛ لأنه مضاف إلى معرفة لآ يكون بها معرفة أبدا".

لأنـك لا تريـد أنـه يضرـب القـاضيَ، بـل الـذي يضرـبُ للقـاضي، ومـن ذلـك قـول الحُطيئة: [1]

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فاغْفِر عَلِيكَ سَلامُ اللهِ يا عُمَرُ

كأنه قال :الذي يكسِبُ لهم ،لا الذي يكسبُهم، ثم مثَّلَ بقوله:

..................عَظِيمِ الأَمَل ....

فهـذا مـن بـاب الصـفة المشـبهة باسـم الفاعـل، وأضـافَه إلى معرفـة، ولم يتعـرف بـه ،و لـذلك جعلـه صـفة لمـا هـو نكـرةٌ، وهـو راجينـا، وهـذا الـذي نـصَّ عليـه أنـه لا يتعرَّفُإذا أضـيف إلى معرفـة أبـداً، وفي هـذه الإضـافة خـلافٌ: أهـي مـن نصـب أم مـن رفـع؟ سـيأتي ذكره في بابه. ومَثَّلَاسمَ المفعول بقوله:

.... مُرَوَّعِ القَلْبِ ....

البيـت و هـي إضـافة إلى المفعـول الـذي لم يُسَّـمَ فَاعِلُـهُ، وهـي تجـري في هـذا مجـرى الصـفة المشـبهة، والجـامعُبينهما أنهمامضـافان إلى مرفـوع إلا أنـه في الصـفة المشـبهة أصـلُه فاعلٌ وفي هذا

أصـله مفعـول لم يُسَّـمَ فَاعِلُـهُ إلا أن اسـم المفعـول قـد يضـاف إلى المفعـول المنصـوب إذا اشـتغل بمفعـول لم يُسَّـمَ فَاعِلُـهُ، نحـو قولـك: مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ مُعْطَـى الـدَّرَاهمِ الآنَ، وهَـذا رَجُلٌ مُعْطَى الدَّرَاهِمِ غَداً، و الدليل على صحة إضافته للمفعول المنصوب قوله: [1]

(١) ويروى : فارحم هديت إمام الناس يا عمر ، والبيت في ديوانُه ١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٠، وأنشد الشَّارحُ البيتَ في كتبِه: البحر: ٢/ ٣٦٧، وتذكرة النحاة: ٢٥٩، والارتشاف: ١٨٠٤٥ والبحر ٢/ ٣٦٧.

ومُطعَمُ الغُنْمِ يَوْمَ الغُنْمِمُطْعَمُهُ أَنَّى تَوجَّهَ والمَحْرُومُ مَحْرُومُ.

وقولُهُ:

....قَلِيْـــــلِ الحِيَــــــل

حشوٌ كَمُلَ به البيتُ و يُغني عنه قوله:

..................عَظِـــيمِ الأَمَــــل   ....

[١٨٢/أ] و ذِي الإِضَـــافَةُ اسْـــمُها لَفْظِيَّـــة   وتِلْـــكَ مَحْضَـــةٌ و مَعْنَوِيَـــةُ/

أشار بقوله:

و ذِي ....

إلى إضافة الوصف الذي يشبه يفعلُ، فذكر أنها تسمى لفظية[٢] ومعناها أنها لم تُفيدُ إلا تخفيفَ اللفظ، وهو حذفُ التنوين أو النون من الوصف فقط، والتخصيصُ كان حاصلاً قبلَ الإضافة بخلاف الإضافة المعنوية فإنها أفادت التخصيصَ، وهذه الإضافةُ من نصب، وليست على معنى اللام، وزعم بعضُ[٣] أصحابنا أن الإضافة في اسم الفاعل على هذا، وفي الأمثلة التي تعمل عمله وفي اسم المفعول المضاف

(١) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ٦٦، وجمهرة اللغة ١/ ٥٢٢، وتهذيب اللغة١٥/ ٥٥٢، وأساس البلاغة (طعم)، واللسان والتاج(أني)

(٢) في المقاصد الشافية ٤/ ٣٥: " الإضافة اللفظية هي الإضافة المقصود بها تخفيف اللفظ خاصة؛ لن معنىٰ قولك: مررت برجل ضارب زيد غدا _بالإضافة_ هو معنىٰ قولك: ضارب زيدا غدا، بغير إضافة، لكن حذف التنوين، فأضيف تخفيفا ".

(٣) التذييل ٩/ ٢٦٨، والارتشاف ١٦٣٥.

للمفعول المنصوب هي على معنى اللام والأصل: هَذا ضَارِبٌ لِزَيْدٍ، ومُعْطى للدَّرَاهِمِ، واستدل على ذلك بأن وصولها باللام إلى ما تضاف إليه سائغ في فصيح الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾[فاطر: ٣٢]، ﴿حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ﴾[النساء: ٣٤] ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة: ٨٩]، ﴿بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾[القلم: ١٢]، وقول الشاعر: (١)

مُطْعَمٌ للصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ   غَيْرَها كَسْبٌ على كِبَرِهِ.

ولم يجئ ذلك في الفعل إلا نادراً، وإنما احتيجت هذه إلى اللام؛ لأنها محمولة في العمل على الفعل فاحتيج إلى تعديتها أكثر من احتياج الفعل.

قال :وإنما احتجنا إلى تكلف زيادة اللام في المفعول، ولم نجعل الإضافةَ من نصب؛ لأنا ذكرنا أن المضافَ يعمل في المضاف إليه الخفضَ بنيابته منابَ الحرف، فإذا جعلناها من نصب لم يكن المضافُ ناب منابَ الحرف، و ما ذهب إليه ليس بصحيح لعدم اطراده في ما أضيف إضافة لفظية ؛ألا ترى ذلك لا يسوغُ في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل لو قلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ لِلْوَجهِ لم يصح، فقد قام الدليل في هذا على أن الإضافة ليست على معنى اللام، فكذلك فيما حُمِلَتْ عليه هذه الصفةُ، وهو اسم الفاعل، فلولا أن النَّصبَ أصل لما حملت عليه الصفةُ، ولجاز في الصفة ما جاز في اسم الفاعل من جره لمنصوبه باللام، ولكن جَرُّ اسم الفاعل إنما هو على غير الأصل ألا ترى أن أكثر كلام العرب أن يُعدَّى بنفسه إلى المفعول لا بحرف الجر، وقوله:

....   وتِلْكَ مَحْضَةٌ و مَعْنَوِيَة

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه٧٦، والأضداد لابن الأنباري ٣٠٤، والارتشاف ١٨٠٤، واللسان (طعم)

أشار بتلك إلى الإضافة السابقة أولاً وهي التي ذكر أنها على معنى «من» أو «في» أو «اللام».

ودل كلامُه على أن الإضافةَ اللفظيةَ ليست على معنى شيء من هذه الحروف ،وهو قولُ الجماعة إلا من ذكرنا قوله قبلُ، وقوله:

.... و مَعْنَوِيَة

قسيمُ اللفظية فنقول الإضافة لفظية ومعنوية ،وقسيم المحضة هو غير محضة، ولم يذكر المصنف هذا التقسيم.

و النحويون[1] يقسمون الإضافة أيضا إلى قسمين محضة وغير محضة ومعنى المحضة الخالصة / وخلوصها هو أنها أفادت في الأول تخصيصاً لم يكن قبلها حتى ينتهي إلى رتبة التعريف إذا كانت الإضافة إلى معرفة بخلاف غير المحضة فإنها، وإن انْجَرَّ معها تخصيصٌ فإنه كان مستفاداً قبل ذلك ؛ألا ترى أن مدلول قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً، وضَارِبِ زَيْدٍ واحدٌ في الاختصاص بالمعمول، وظاهرُ كلام المصنف أن الإضافةَ اللفظيةَ، وهي التي يقال فيها إنها إضافةٌ غيرُ محضة تنحصُر في المضاف للوصف المشابه يفعلُ خاصة. [١٨٢/ب]

وقد ترك المصنف أشياءَ أُجْمِعَ عليها أن إضافتَها في الجملة غير مُحضة على ما نبينه وأشياء وقع فيها الاختلافُ، ونحن نذكر ذلك على سبيل الاختصار، فنقول تلك الأسماء هي: [2] غَيْرِك، وشِبْهِكَ، ومِثْلِكَ، وخِدْنُكَ، وتِرْبُكَ، وضَرْبِكَ، ونَحْوِكَ،

(١) المقرب ١/ ٢٠٩.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٣، والمقتضب ٤/ ٢٨٨، وابن يعيش ٣/ ٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٠، والارتشاف

وهَـدُّكَ وكُفْـؤُك مثلَّـث الكـاف، وكِفَـاؤُكَ، وحَسْـبُكَ، وكَافِيْـكَ وشَرْعُـكَ، وهَمُّـكَ، ونِـدُّكَ ونَاهِيْـكَ مِـنْ رَجُـلٍ، و قَيْـدُ الأَوَابـدِ، وعُـبْرُ الهَـواجرِ، فهـذه كلهـا نكـراتٌ،وإن أضـيفت إلى معرفة.

وزاد ابـن عصـفور في المقـرب[1]:واحِـدُ أُمِّـهِ، وعَبْـدُ بَطْنِـهِ، ونَقَـدَ عليـه ذلـك شـيخنا أبـو الحسـن بـنُ الضَّـائِعِ فقـال: [2]"سَـوَّى بيـنهما وبـين مـا قـبلهما ولـيس كـذلك، قـال الفَارِسِيُّ[3] الأَكْثَرُ فيهما في الكلام أن يكونا معرفتين" انتهى كلامه.

وفي العلـة في كـون هـذه الأسـماء نكـرات خـلاف مـذهب أبي بكـر[4] أن ذلـك لكثـرة الأمثــال والأغيــار، فلــو كــان المماثــل والمغــايرُ واحــداً كانــت معــارف مثــل : مَـرَرْتُ بالجَّامِـدِ غَـيْرِ المُتَحَـرِّكِ، ومـذهبُ أبي الحسـن[5] أنهـا وُضِـعت في أول وضـعِها مضـافةً فكانـت نكـرةً لـذلك، ومـذهب أبي العبـاس أنهـا لم تتعـرفْ لحملهـا عـلى أسـماء الفـاعلين بمعنـى الحـال والاسـتقبال، وأمـا قَيْـدُ الأَوَابِـدِ، وعَـبْرُ الهَـواجِرِ فلـم يتعرفـا؛ لأنهـا من قبيل أسماء الفاعلين بمعنى الحال؛ لأن معنى عَبْرُ عَابِرةٌ، ومعنى قَيْدَ مُقَيَّدٌ.

١٨٠٢، والمساعد ٢/ ٣٣١.

(١) شرح الجمل له ٢/ ٧٢ وفيه: " ولم يتعرف واحد أمه، وعبد بطنه؛ لأنهما في معنى واحد: تم بطنه، وتارك أمه". وانظر: والارتشاف١٨٠٤

(٢) الارتشاف١٨٠٠

(٣) الإيضاح ١/ ٢١٥

(٤)في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧١: " وزعم أبو بكر بن السراج أن هذه الأسماء لا تكون نكرة أبدا، بل تكون حسب المعنى . فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة؛ نحو مررت برجلٍ مثلِك وغيرِك وشبهِك؛ ألا ترى أن غيرك وشبهك ومثلك لا ينحصر كثيره".

(٥) الخصائص ٢/ ٤١٣.

وأمَّـا وَاحِـدُ أُمِّـهِ، وعَبْـدُ بَطْنِـهِ فلـم يتعرفـا في مـذهب بعـض[1] العـرب؛ لأنـه لُحِـظ فـيهما معنـى اسـمُ الفاعـل بمعنـى الحـال ألا تـرى أن وَاحِـدَأُمِّهِإذا فَقَدَتْـهُ، وعَبْـدَ بَطْنِـهِ؛ لأنـه إذا خـدم بسبب بطنه فكأنَّـهُ خـادمُ بَطْنِهِ، والـذي يَـدُلُّ عـلى أنهما نكرتـان جريـانهُما نعتـاً على النَّكِرَةِ .

تقـول: مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ عَبْـدِ بَطْنِهِ، وبِرَجُـلٍ وَاحِـدِ أُمِّـهِ، ويَـدُّلُ أيضـاً عـلى أَنَّ وَاحِـدَ أُمِّـهِ نَكِرَةٌ جَرُّهُ برُبَّ قال الشَّاعِرُ: [2]

أَمَـــاوِيّ إِنِي رُبَّ واحِـــدِ أُمِّـــه أَخَـذْتُ، فَـلَا قَتْـلٌ عَلَيْـهِ، وَلَا أَسْرُ

إلا أن ذلـك قليـل، والأكثـرُ جعلُهـما معـرفتين، وحُكـي أيضـاً أن مـن العـرب مـن يجعـلُ الأبَ والأخَ نكـرتين مـع الإضـافة إلى المعرفـة حكـى أبـو الفـتح في كتـاب **"القـد"** لـه عـن الأَصْـمَعِيِّ قَـالَ: "قُلْـتُ/ لأَعْرَابِيَّـةٍأَلفلانُ أبٌ أو أخٌ؟ فقالـت: رُبَّ أَبِيْـهِ رُبَّ أَخِيْـهِ". تريـد رُبَّ أبٍّ لَـهُ رُبَّ أَخٍ لَـهُ كأَنَّـهُ لُحِـظ فيـه أَنَّهـما في مَعْنَـى اسْـمِ الفَاعِـلِ بمعنـى الحالِ؛ إذ المعنى مناسب له بالأخوة . [١٨٣/أ]

وأمـا مـا وقـع فيـه الخـلافُ فأفعـلُ التفضـيل، نحـو: أَفْضَـلُ القَـوْمِ، فمـذهب سـيبويه[3] والأكثـرين أنـه يتعـرفُ بإضـافِته إلى المعرفـة، وذهـبَ الكوفيـون وابـن السَّرَّـاجِ[4] والفَـارِسِيُّ[5] وأَبـو الكَـرَمِ بِـنْ الـدَّبَاسِ٦، وتـبعهم مـن المتـأخرين الجُـزُولي،

(١) الزاهر ١/ ٢٣٢.

(٢) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠١،والخزانة ٤/ ٢١٠ ،والهمع٢/ ٤٧

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٤

(٤) الأصول ١/ ٢٠٨، والتذييل ٧/ ٢٤٤، والارتشاف ١٣٨٧

(٥) الإيضاح ١/ ٢٦٩، ٢٧٠، والمقتصد ٢/ ٨٨٤.

٦

وابنُ عُصْفَور، وابْنُ أبي الرَّبِيعِ و غيرهم إلى أنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة، والمفعول من أجله، نحو: جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الخَيْرِ.

ذهب الجَرْمِيُّ[1] والرِّيَاشِيُّ[2] إلا أنه لا يتعرَّفُ بالإضافة إلى المعرفة، وذهب الجمهور[3] إلى أنه يتعرف بها، والمصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، نحو: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً، وشُرْبُ العَسَلِ.

وذَهَبَ أبو الحَسَنِ بْنُ الطَّرَاوَةِ[4] وأبو القَاسِمِ بْنُ بَرْهَان[5] إلى أَنَّه لا يَتَّعرف بالإضافة إلى المعرفة، وذَهَبَ الجمهورُ إلى أَنَّهُ يتعرف بها والموصوف المضاف إلى صفته، نحو: دَارُ الدُّنيا، ودَارُ الآخِرَةِ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ، وسَاعَةُ الأُولى، وحَبَّةُ الحمقاءِ، ذَهَبَ الفَارِسِيُّ[6] وأبو الكَرَمِ بْنُ الدَّبَاسِ[7] وغيرهما إلى أن هذه الإضافة

(١)الأصول ١/ ٢٠٨، وشرح اللمع للباقولي ١/ ٤٥٥، وابنيعيش٢/ ٥٤، والمحصول ١/ ٥١٦، وتوجيه اللُّمع ١٩٣، والتذييل ٧/ ٢٤٤، والارتشاف ١٣٨٧.

(٢) أبو الفضل العباس بن فرج بن علي الرياشي البصري، ولد سنة(١٧٧هـ). كان راوية للشعر، وأيام العرب، أخذ عن الأصمعي، وقرأ على المازني النحو واللغة، وأخذ عنه المبرد، قتل على يد الزنج في الفتنة المشهورة بالبصرة سنة(٢٥٧هـ). من تآليفه: كتاب الخيل وكتاب الإبل. انظر: معجم الأدباء٢/ ٤٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧.

وانظر رأيه في: التذييل ٧/ ٢٤٤، والارتشاف ٣/ ١٣٨٧، وشرح المرادي ١/ ٣٢٣، والأصول ١/ ٢٠٩ وفيه: " وقرأت بخط أبي العباس في كتابه أخطأ الرياشي في قوله: « مخافةَ الشَّرِ»، ونحوه« حال» أقبح الخطأ؛ لأن باب لـ«كذا» يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه بجعاه معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف واللأم كمجراه في سائر الكلام؛ لأنه لا يكون حالا".

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، والأصول ١/ ٢٠٨، والتذييل ٧/ ٢٤٣، والارتشاف١٣٨٧.

(٤)شفاء العليل ٢/ ٧٠٤.

(٥)التسهيل ١٥٦، وشرحه ٣/ ٢٢٨.

(٦) الارتشاف ١٨٠٥، والمساعد ٢/ ٣٣٣.

(٧) الارتشاف ١٨٠٥.

غير محضة، وذهب غيرُهم[١] إلى أنها محضة، وإضافةُ الصفة إلى الموصوف ذهب بعض المتأخرين إلى أنها غيرُ محضة، نحو: جَدُّ عالمٍ، وحَقُّ عالمٍ قال أصله: عالمُجَدٍّ، وعالم حق ،ولم يذكر هذا المتقدمون، والحجج لهذه المذاهب وعليها لا يليقُ ذكرها بهذا المختصر.

وظاهر كلام المصنف[٢] أن الإضافةَ تنقسم إلى قسمين محضةٌ وغيرُ محضة وهو قول النحويين وزعم المصنف في كتاب التسهيل[٣] أن ثمَّ إضافةً ليست محضة ولا غير محضة، بل هي شبيهةٌ بالمحضة، وجعلَ من ذلك عنده إضافةَ الاسم إلى صفته كدارِ الآخرةِ، وإضافة المسمى إلى الاسم[٤] كشَهْرِ رَمَضَانَ، ويَومِ الخَمِيْسِ، وإضافة الصِّفَةِ إلى مَوْصُوفِها، نَحْوُ قوله: [٥]

.... وإن سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فاسْقِينا

أصله النَّاسَ الكِرَامَ، وإِضَافَةُ الموصوفِ إلى القائم مَقَام الوصفِ قال نحو قوله:

[٦]

---

(١) التوطئة ٢٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٩، والارتشاف ١٨٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩، والارتشاف ١٨٠٥.

(٣) التسهيل ١٥٥، ٣/ ٢٢٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢١٧، والأصول ١/ ١٩١، ومختار تهذيب تذكرة الفارسي ٢٨٧ ، والتذييل ٧/ ٢٨١، والارتشاف١٣٩٩.

(٥) صدره: إنا محيُّوكياسلمى فحيينا . والبيت منسوب إلى لمرقش الأكبر في الخزانة ٦/ ٣٠١، ومنسوب إلى بشامة بن حزن النهشلي في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٠، وابن يعيش ٦/ ١٠١، ومن غير نسبة في الارتشاف ١٨٠٧، والمساعد ٢/ ٣٣٤

(٦) ويروى: الوغى، والحمى مكان النقا، وبأبيض مشحوذ. والبيت منسوب إلى بشر بن أبي خازم في ديوانه ١٨٨، والشعر والشعراء ١/ ١٩١، ومن غير نسبة في مايجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣١،

عَــــلا زَيْـــدُنا يَـــوْمَ النقـــا رَأْسَ زَيْـــدِكم

يريـد عـلا زيـدٌ صَـاحِبُنا يَوْمَـالوغيرأسَ زيـدٍ صَـاحَبكم، وإضـافةُ المؤكَّـد إلى المؤكِّـد، نحو حينئذٍ، ويومئذٍ، وإضافة الملغى إلى المعتبر، نحو قوله: [1]

إلى الحَــوْلِ ثُــمَّ اسْــمُ السَّــلامِ علــيكما   ....

وإضـافة المعتـبر إلى الملغـى: اضْرِبْ أَيَّهـم أَسَـاءَ، وأكثـر في شرح كتـاب التَّسْـهِيْلِ مِـنْ الشَّـــواهِدِ عـــلى ذَلِـــكَ عـــلى زَعْمِـــهِ، وهـــذه كلهـــا عنـــد النحـــويين إضـــافة محضـــة، وذكـــر / صَـاحِبُ"الكـافي في الإِفْصَـاحِ" أن المضـافاتِ كلُّهـا محضـةٌ إلا في خمسـةٍ فإضـافتُها غـير محضـة، والمـرادُ بهـا الانفصـالُ، ولم تـأتِ للتخصـيص والتعريـف إِنَّـما جِـيء بهـا طَلبـاً للتخفيــف، وذلــك بــاب النفــي بــ«لا»، نحــو: لا أبــا لَــكَ ولا غلامــي لــك، ولا رَجُــلَ وأَخَاهُ عِنْدَكَ. ١٨٣/ب

والثـاني: بـاب «مِـنْ» الزَّائِـدة، نحـو: [2] مَـا مِـنْ رَجُـلٍ وأَخِيْـهِ عِنْـدَكَ، وبـابُ«رُبَّ»، نحوُ: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيْهِ.

الثَّالـثُ: [3] كُـلُّ شَـاةٍ وسَـخْلَتِها بِـدِرْهَمٍ؛ لأن كـلاًإذا دخلـت عـلى المفـرد فـلا بـدَّأن يكون نكرة.

الرَّابعُ: [1]

والارتشاف ١٨٠٨.

(١) عجزه: ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه٢١٤، وأمالي الزجاجي ٦٣، والخصائص ٣/ ٢٩، وابن يعيش ٣/ ١٣، ١٤، والمقرب ١/ ٢٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٣، والارتشاف١٨٠٩والمساعد ٢/ ٣٣٥.

(٢) المقتضب ٤/ ٣٣٧، والبغداديات ٥٤٩، و الشجري ٢/ ١٣٨، وأسرار العربية ١٧٢، و ابن يعيش ٧/ ٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٦، والملخص ١٧٦، والارتشاف ١٤٣٥، وشرح المرادي ١/ ٣٢٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٤-١١٥، والارتشاف١٨١١

أيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتو جَارِها ....

لأن أيّاً هنا لا تُضَافُ إلى النَّكِرَاتِ،

الخامس: باب «كم» تقول: كَمْ رَجُلٍ وأَخِيْهِ، وقال ما معناها أن هذه الإضافة في هذه الأشياء هي على نية الانفصال، والأصل: لا رَجُلَ وأخاً لَهُ، وما مِنْ رَجُلٍ وأَخٍ لَهُ، وكُلُّ شَاةٍ وسَخْلَةٍ لها، وأيُّ فتى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجَارَها، وكَمْ رَجُلٍ وأَخٍ لَهُ ثُمَّأَضافتها العربُ طلباً للتخفيف، ولا تقولُ: لا أَخَاهُ عِنْدَكَ، ولا مِنْ أَخِيْهِ عِنْدَكَ، ولا رُبَّ أَخِيْهِ، ولا كُلُّ سَخْلَتِها، ولا أَيُّ جَارِها، ولا كَمْ أَخِيْهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ كلُّها لا تباشرُ النكرات، وإنما جاز ذلك؛ لأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وزادَ في القوانين مكاناً.

سادساً: وهو قولك: هَذِهِ نَاقَةٌ وفَصِيْلُها رَاتِعَانِ فيمن رفع، ومن قال راتعين وكُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ فَرَفَعَ وسَخْلَتُها، فالإضافةُ مُعرِّفةٌ، ثم قال: وما عدا هذه الستة إن أضيف إلى معرفة تعرَّف إلا إضافة اسم الفاعل ، واسم المفعول، بمعنى الحال والاستقبال ، و الصفة المشبهة باسم الفاعل ،وأفعل من.

وأما مثلُك وأخواته فمذهبُ سيبويه[٢] أنها بمنزلةِ اسم الفاعل قال: [١]"ولك أن تقصدَ إلى التعريف فيما عدا الصفةَ المشبهة فتعرِّف فتقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَفْضَلِ

(١) عجزه: إذا مارجال بالرجال استقلت، وهو لكثير عزة . انظر الكتاب ٢/ ٥٥ .والشاهد فيه عطف جارها على فتى، والتقدير: وأي جارها . وجارها نكرة؛ لأن أيا إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة، وهو وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء فإنه نكرة في المعنى، وكأنه قال: أي فتى هيجاء وأي جارها أنت.

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٢-١٧٣، ٢/ ٤٢٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٦، والتذييل ٩/ ٢١٩، والارتشاف ١٦٢٨.

النَّاسِ وأما في الصفة المشبهة فالإضافةُ لا تكونُ إلا غير معرفة" انتهى كلامه، وقد ذكرنا أن مذهبَ سيبويه أن إضافةَ أفعل التفضيل محضة، وأنها إذا أضيفت إلى معرفة تُعَرَّفُ.

وأما بابُ الصفة المشبهة فالنصوصُ متظافرةٌ على أن الإضافةَ فيها إلى معرفة لا يتعرَّفُ بها المضاف، نحو: (٢) حَسَنُ الوَجْهِ .

وقد ذكرنا هذا الحكم فيما تقدم، وحكى صَاحِبُ(٣) الْمُقْنِعِ عن الكوفيين: "أنهم أجازوا في حَسَنِ الوجْهِ، وما أشبهه أن يكونَ صفةً للمعرفة، قال: وذلك خطأ عند البصريين؛ لأن حَسَنَ الوَجْهِ نَكِرَةٌ، وإذا عرَّفته أدخلتَ فيه الألفُ واللام". انتهى كلامه.

ولولا أن الكوفيين اعتقدوا في الإضافة أنها تعرِّفُ ما أجازوا نعت المعرفة بحَسَنِ الوَجْهِ، وذلك للأصل الذي أَصَّلُوهُ، وكاد أن يكون إجماعاً / منهم ، وهو أن [١٨٤/أ] النكرةَ لا تنُعَتُ إلا بالنكرة، والمعرفة لا تنعتُ إلا بالمعرفة وسيأتي الكلام في هذا

وقال الفراء في معاني القرآن ١/ ٥٧ وفيه: « وإذا أَوْلَيْتَ" نعم" و"بئس" من النكراتِ ما لا يكون معرفةً مثل «مِثْل»، و«أي» كان الكلام فاسداً؛ خطأ أن تقول: نِعمَ مِثْلُكَ زَيْدٌ، ونِعْمَ أَيُّ رَجُلٍ زَيدٍ؛ لأن هذين لا يكونان مُفَسِّرين»

(١) الكتاب ١/ ٢٠٠.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) أبو جعفر النَّحَّاس، والكتاب في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين. بغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

وانظر كلامه في: الارتشاف ١٨٠٣.

الأصل في باب النعت إن شاء الله وذهب أبو علي[1] في تَذْكِرَتِهِ في قول الشاعر وهو الشَّنْفَرَى: [2]

إذا هُو أَمْسَى آبَ قُرَةِ عَينِهِ		مآبَ السَّعِيْدِ لم يُسْئَلِ أَيْنَ ظَلَّتِ.

ويُروى:

....		لم يَقُلْ أَيْنَ ظَلَّتِ

إلاأنَّ قُرَّةَ عَيْنِهِ مَنْصُوبٌ على الحال مع أَنَّهُ مضاف إلى معرفة فهو عنده بمنزلة حَسْبُكَ لا يتعرف بالإضافة، وقُرَّةَ مصدر في الأصل بدليل ﴿مَّآأُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] فأفرد ولم يجمع كما أفرد في قوله: ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]وفي اختيارات المُفَضَّلِ: [3] آبَ قُرَّةَ عَيْنِها، والمعنى آبَ قَرِيرَ العَيْنِ مَسْرورَها، والأولى أن يكون مفعولاً على إسقاط حرف الجرِّ، أي: آبَ ورَجَعَ إلى قُرَّةِ عَيْنِهِ؛ لأَنَّهُ لم يثبتْ تنكيرُ قُرَّةِ عَيْنِهِ في لسانهم فيُحمل هذا عليه، وإسقاطُ حرف الجرِّ وإِيصالُ الفعلِ إلى نصب الاسم في لسانهم كثيرٌ، ومنه مقيسٌ ومنه غير مقيس فتأويلُه على ما كثر، وإن لم يُقس أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم[4].

(١) كلامه في: المقتصد ٢/ ٨٨٤، والإيضاح ١/ ٢٦٩

(٢)البيت له في ديوانه: ٢٠١، والمفضليات ١٠٧، والارتشاف ١٨٠٣.

(٣) اللسان(أ وب).

(٤) أصل نحوي وصرفي سمي عند متقدمي النحاة " الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير" وهو أصل راعاه النحويون فيما أصدروا من أحكام، واحتكموا إليه إما أعوزهم الدليل، ولا سيما فيما اختلفوا فيه، ومن الأمثلة الموضحة لا عتمادهم هذا الأصل ما ذكره ابن جني في لفظ "مروان" من أنه يحتمل أن يكون وزنه على فعلان أوعلى مفعال أ وعلى فعوال، والأول له نظير فيحمل عليه، والآخران مثالان لم يجيئا. انظر

وَوَصْلُ «الْ» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ　　إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالذي لـه أضيف الثاني　　كزيدٌ الضاربِ رِأْسَ الجانِي

أشار بذا المضاف إلى الوصف الذي يشابه يَفْعَلُ وهو اسمُ الفاعل ،واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل، فذكر أنه يجمع فيها بين الألف واللام والإضافة، لكنَّه شرطَ في ذلك أن يكونَ في الثاني[ألفٌ ولامٌ][1] كما مثل في البيت الأول فتقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الجَعْدِ الشَّعْرِ، أو يكون الثاني قد أضيف إلى ما فيه الألف واللام كما مثَّلَ في البيت الثاني بقوله:

....　　كزيدٌ الضاربِ رِأْسَ الجانِي

ولما كان هذا الحكم من الجمع بين الألف و اللام والإضافة بالشرط الذي ذكره مختصاً بهذا الوصف الذي ذكره ألا ترى أنه لا يجوز ذلك في غير هذا الوصف لا تقول: جَاءَنِي الغُلَامُ المَرْأَةِ، تريد: غُلَامَ المَرْأَةِ، ولا يجمع بين الألف واللام و الإضافة إلى نكرة مطلقاً لا في هذا الوصف، ولا غيرُه فلا يجوز: [2] مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ المَرْأَةِ تُرِيدُ: غلام المرأة.

ولا يجمع بين الألف واللام و الإضافة إلى نكرة مطلقاً لا في هذا الوصف ولا غيره فلا يجوز: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ امرأةٍ، ولا بالرَّجُلِ الحَسَنِ وجهٍ ولا بالغلامِ

الخصائص٣/ ٦٧، والأصول النحوية والصرفية ١/ ٤٧٢.

[1]) م ، ط : الألف واللام

(٢) الإغفال ٢/ ٣٦١، وشرح التسهيل ٣/ ٥٤، والبحر ٢/ ١٦٥.

امـرأةٍ، وكـذلك أيضـاً لا يجمـع بـين الألـف والـلام والإضـافة إلى معرفـة مطلقـاً سـواء أكانت المعرفة مضمراً، نحو: الغُلَام، أو علماً، نحو: الغُلام زيدٍ، أواسمَ إشارة نحـو: الغـلامُ هـذا أو معرفـاً بـالألف والـلام، نحـو: الغُـلَامُ المَـرْأَةِ إلا في هـذا الوصـف الـذي ذكـره بالشرـط الـذي ذكـره، وظـاهرُ كـلام / المصـنف أن الأولَ مضـافٌ للثـاني، [١٨٤/ب] وهـو يجـوزُ فِيْـهِ وجهـا الإضـافة كـما ذكـر، والوجـه الثـاني: ألَّا يكـون مضـافاً، وينصـبُ الاسـمَ الـذي بعـده فتقـول: مَـرَرْتُ بالرَّجُـلِ الجَعْـدِ الشَّـعرَ، والضَّـارِبِ رَأْسَ الجَـاني، واقتصارُالمصـنف(١) عـلى أن هـذا الوصـفَ لا تـدخل عليـه الألـفُ والـلامُ إلا إذا كـان الثاني بألف ولام أو مضافاً إلى ما فيه ألف ولام هو آخذ بمذهب المُبَرِّدِ.

وأمـا سـيبويه فيزيـد شرطـاً آخـر وهـو أن يكـون هـذا الوصـف مضـافاً إلى ضـمير مـا فيـه الألـف والـلام، نحـو: مَـرَرْتُ بالضَّـارِبِ الرَّجُـلِ والشَّـاتِمِهِ[٢]، فالإضـافة عنـده إلى ضـمير مـا فيـه الألـف والـلام كالإضـافة إلى مـا فيـه الألـف والـلام، وأبـو العبـاس لا يجيـز في هـذا الضـمير إلا النصـب وأجـاز الفَـرَّاءُ إضـافةَ هـذا الوصـف المعـرف بـالألف والـلام بغـير الشرـوط المـذكورة فتقـول: مَـرَرْتُ بالرَّجُـلِ الضَّـارِبِ زَيْـدٍ والشَّـاتِمِ رَجُـلٍ قياسـاً قـالوا: ولم يسـمع ذلـك لا في نثـر ولا في نظـم، بـل المسـموع النصـب خاصـة، وسـيأتي الكلام على ذلك في باب اسم الفاعل إن شاء الله.

وإذا كـان هـذا الوصـف الـذي فيـه الألـف والـلام مجموعـاً جمـع تكسـير أو جمعـاً بـالألف والتـاء فحكمـه في الإضـافة إلى مـا فيـه الألـف والـلام أو إلى ضـمير مـا همـا عـلى مـذهب سـيبويه حكمـه إذا كـان مفـرداً كـما مثـل بـه المصـنف، فـلا يقتصرـ بهـذا الحكـم عـلى

(١) شرح التسهيل ٣/ ٥٤.

[٢] معاني القرآن للفراء ١٥/٢

الوصف المفرد كما يقتضيه ظاهرُ كلام المصنف ، فتقول: جَاءَني الضُّرَّابُ الرجلِ والضُّرَّابُ غُلامِ الرَّجُلِ، وهذهِ المَرْأَةُ جَاءَني الضُرَّابُ غُلامِها، وجاءَتْني الضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ والضَّارِباتُ غُلَامِ الرَّجُلِ، وهذا الرَّجُلُ جَاءَتْني الضَّارِبَاتُ غُلَامِهُ، ويجوز في كل هذا النصبُ، فإن كان الوصف مثنى أو مجموعاً بالواو والنون فحكمه يأتي في البيت بعد هذا وهو.

وَكَوْنُهَا فى الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ　　مُثَنى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

الضمير في قوله:

وَكَوْنُهَا ....　　..................................

عائد على «الـ» والمعنى أن هذا الوصفَإذا كان مثنى أو مجموعاً بالواو والنون و كانت «الـ» دخلت عليه جاز أن يضاف إلى ما بعده من غير اشتراط، فتقول: [1] جَاءَني الضَّارِبا زَيْدٍ، الضَّارِبو زَيدٍ، كما تقول: جاءَني الضَّاربا الرَّجُلِ، والضَّارِبو الرَّجُلِ والحَسنا وُجُوهٍ، والحَسَنُو وُجُوهٍ، كما تقول: جَاءَني الحَسَنا الوُجُوهِ، [والحَسَنُو الوُجُوهِ][2]إلا أَن مِنْ الصُّورِ التي تدخل في هذا البيت صورةً نصُّوا على أنها لا تجوزُ إلا في الضرورة، وهو أن يتَّصلَ في باب الصفة المشبهة بالمضاف إليه الوصفُ ضميرٌ يعودُ على الموصوف، نحو: مَرَرْتُ بالرَّجُلينِ الحَسَني وجوههما، وبالرِّجَالِ

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٤، و الشجري ٢/ ٢٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٨، وشرح التسهيل ١/ ١٠٦، والارتشاف ٥٨٣.

[2]) سقط من " م " و" ط "

الحَسَنِي/ وُجُوهِهِم، وسيأتي الكلامُ على ذلك في الصفة المشبهة إن شاء الله، وانتصبَ مثنى أو جمعاً على الحال من الضمير الذي وقعَ العائدُ على الوصف، وفي قوله:

.... سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يعني أن الجمع بالواو متبع سبيل المثنى في كونه أُعرب بحرف عِلَّةٍ بعده نون، وهو معنى قول سيبويه أو الجمع الذي على حد التثنية، وهذا يبين أنه متى كان الوصف غير مثنى ولا مجموع بالواو والنون، وكان فيه «ال» جازت الإضافة بالشرط الذي

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوْهَلا

ذكره فيندرج فيه الوصف المفرد والوصف المكسر والوصف بالألف والتاء.

الثاني هو المضاف إليه والأول هو المضاف، يقول يَكْتَسِبُ المضافُ من المضاف إليه تأنيثاً، وشرط فيه المصنف أن يكون مؤهلاً للحذف؛ أي: يجوز حذفه يعني حذف الأولَ، ويُستغنى بالمضاف إليه عنه فيقوم مقامه، وفي كلامه قصورٌ عن إفهامه هذا المعنى الذي ذكره النُّحَاةُ، والمسموع لذلك على ما يفهم من كلام سيبويه هو أن تلفظ بالثَّاني، وأنت تريد الأول، وتحت هذا أقسام:

أحدهما: أن يكون بعضاً للمؤنث وهو مؤنث في المعنى كقولهم: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ.

الثَّاني: أن يكون بعضاً للمؤنث، وهو مذكر، نحو قوله: [1]

---

(١) عجز بيت للأعشى، وصدره:

وتَشرقُ بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ ....، وهو في ديوانه ١٧٣ ، واالكتاب ١/ ٥٢ ، والمقتضب

.... كَـما شَرَقـتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ.

و كما تقول: جُدِعَتْ أَنْفُ هِنْدٍ.

الثالـث: أن يكـون وصـفاً في المؤنـث نحـو قـراءة أبي العاليـة: (1) ﴿**لاتَنْفعُ نَفْساًإيمَانُهَا**﴾ [الأنعام: ١٥٨]، و كقول الشاعر:(2)

مَشَـيْنَ كـما اهْتَـزَّتْ رِمـاحٌ تَسَـفَّهَتْ		أَعالِيَهـا مَـرُّ الرِّيـاحِ النَّواسِـمِ

الرَّابِـعُ: أن يكـونَ مضـافاً إلى مؤنـث، ولـيس مؤنثـاً ولا بعضـاً منـه ،ولا وصـفاً في مؤنـث وذلـك، نحـو قـولهم: (3) اجْتَمَعَـتْ أَهْـلُ اليَمامَـةِ، وضـابطُ هـذا أنـه يُحـذف المضـافُ ويقـومُ المضـافُ إليـه مَقَامَـهُ فيُفْهَمُ مـن ذلـك المضـاف، ويـدل عـلى ذلـك أن الأخفـش نقـل أن العـربَ لا تقـول: قَطَعْـتُ رَأْسَ هِنْـدٍ، وإن كـان مُـذَّكراً بعـض َمؤنـث؛ لأنـه لا يجـوزُ أَنْ تَلْفِـظَ بالمؤنـث، و أنـت تريـدُ المضـافَ، لـو قلـت قُطِعَـتْ هِنْـدُ، وأنـت تعنـي رَأْسَـها لم يُفهـم ذلـك مـن اللفـظ، وزاد الفَـارِسِيُّ قسـماً آخـر، وهـو أن يكـون المضـاف إلى المؤنـث مـذكراً وهو كل المؤنث نحو قوله: (4)

جادَتْ عَلِيها كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ		فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ.

٤/ ١٩٧ ، وابن السيرافي ١/ ٥٤ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والأزهية ٢٣٠ ، والخزانة ٥/ ١٠٦.تشرق بالقول : يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٩، والمحتسب ١/ ٢٣٦، والبحر ٤/ ٢٥٩.

(٢) البيت لذي الرمة في: ديوانه ٧٥٤، والكتاب ١/ ٥٢، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والمحتسب ١/ ٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٧، وناظر الجيش ٧/ ٣١٩٥ ، والخزانة ٤/ ٢٢٥. جعل النساء في اهتزازهن حين مشيهن بمنزلة الرماح تستخفها الرياح.

(٣) الكتاب ١/ ٥٣.

(٤) البيت لعنترة، وهو في: ديوانه ١١٩، والحيوان ٣/ ٣١٢ ، و جمهرة اللغة ١/ ٨٢ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨١، و البحر ١/ ١٦٠، والارتشاف١٨١٩

وقوله: [1]

وَلِهَـــتْ عَلَيْـــهِ كـــلُّ مُعْصِـــفَةٍ　　　هَوْجـــاءَ، لَـــيْسَ لِلُبِّهـــا زبـــرُ

وقول المصنف:

وَرُبَّـــــــمَا ....　　　..........................

[١٨٥/ب] مشعر بالتقليل وهو / كما ذكر؛ لأن الأفصحَ في جميع هذه الأقسام أن يُعامل المضافُ فيها معاملةَ المذكر ، فلا تلحقُ علامةُ تأنيث. وقولُه:

.... أَكْسَـــبَ ثَـــانٍ.......　　　..................

أتى باللغة النادرةِ القليلة، وهي أكسب، وإنما الفصيح الكثيرُ كَسَب[2]، وهو ما يتعدى إلى واحد تقول: كَسَبَ زَيْدٌ مَالاً، ويتعدى بغير نَقْلٍ إلى اثنين تقول: كَسَبَ زَيْدٌ عَمْراً مَالاً، والقليلُ في لسان العرب تعديتُه بالهمزة كما ذكر المصنف، وهذا الحكم الذي ذكر المصنف من أن المضافَ المذكَّرَ يكتسبُ من المضاف إليه المؤنث تأنيثاً

(١) الرواية المشهورة : زبر ، وفي المجمل ١/ ٤٠٩ :" أرار الله مخ الناقة صيَّره رقيقا ، و البيت لابن أحمر في الكتاب ٢/ ١١١ و المخصص ١/ ٢٧١، واللسان والتاج(زبر). ولهت: حنت ، فشبه صوت الريح المعصفة ، وهي الشديدة الهبوب بصوت الناقة التي تحن إلى ولدها الذي فقدته. الهوجاء : الحمقاء . الزّبر: الإحكام . يصف منزلا عفت الرياح آثاره ومحتها

(٢) الأصول ١/ ١٧٧، ٢/ ٢٨٢، والمنصف ٢/ ١١٥، وابن الشجري ١/ ٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٦، وضرائر الشعر٦٠، وشرح الكافية الشافية١/ ٦٣٧، والبسيط ١/ ١٤٢، ٤٢٨، والملخص ١٣٦، والتذييل ٧/ ٢٧.

صحيحٌ على ما قررناه، وكما يكتسبُ منه تأنيثاً كذلك يكتسبُ المضافُ المؤنثُ من المضاف إليه تذكيراً نحو قول الشاعر: [1]

إساءةُ من يَبغِي على الناس مُوقِعٌ بجوفائه الهلكاءَ من حَيْثُ لا يدري.

وقوله:[2]

إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطوعِ هَوىً وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يزداد تَنْوِيرا

وهذا قليلٌ، والأفصحُالتأنيثُ،وإنما جاز ذلك لشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه، وقد تلزمُه لذلك كيفيةٌ من أحكام ما أُضيف إليه كأنْ يُضافُ إلى اسمالاستفهام نحو قولك: غُلَامُ مَنْ تَضْرِبُ؟، أو إلى اسم شرط، نحو: غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أضربْه[أو إلى عامٍ، نحو: نِعْمَ صَدِيقُ الرَّجُلِ بَكْرٌ.][3]

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إذا وَرَدْ

يقول إذا كان لفظان لمعنى واحد، فلا يجوز إضافتُه إليه/ ودلَّ قوله:

...........لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ....

على أنه إذا اختلف معنى بأي وجه كان ذلك من وجوه الاختلاف، وجاز ذلك لما في ذلك من التغاير المجوِّزُ للإضافة، وقولُه:

...........لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ....

تحته قسمان:

---

[1] ويروى: بجوبائه، والبيت من غير نسبة في سر الصناعة ١/ ٤٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٨، وناظر الجيش ٣١٩٧/٧

(٢) البيتمن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨.

[3] سقط من " م "

أحدهما: أن يكون مُتحداً به معنى فقط.

والثاني: أن يكون مُتحداً به لفظاً ومعنى؛ لأن قوله:

**...........لِمَا بِهِ اتَّحَدْ	مَعْنًى ....**

عموم للفظ «ما» فيصدق على ما اتَّحد به لفظاً ومعنى أنه اتحد به معنى، ونحن نتكلم على القسمين:

أحدهما: ما اتحد به معنى فقط، فنقول هذه مسالة خلاف ذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك، وهو اختيار هذا المصنف في كتاب التسهيل[(١)]، وذهب البصريون إلى المنعِ من ذلك و تأول ما توهم أنه من هذا القبيل، واحتجَّ الكوفيون بالقياس والسماع أما القياس فهو تشبيه المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والمعطوف عليه، فكما أجازت العرب أن يُعْطَفَ الشَّيءُ على نَفْسِهِ إذا اختلف اللفظان، وإن كان أصل العطف المغايرة فكذلك الإضافة ألا ترى إلى قولهم: فأَلْفَى قَولَهَا كَذِباً ومَيْناً، وقولهم: [(٢)]

وهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ / [١٨٦/أ]

وهذا مما اتفق عليه البصريون والكوفيون أعني العطف في المختلف اللفظ المتحد المعنى. وأما السماع فقول العرب: [(٣)]عِرْقُ النِسا، وعِرْقُ الأَكْحَلِ، ودَقِيْقُ الحُوَاريَ؛ والعرق هو النِسا؛ وهو الأَكْحَلِ، والدَّقيقُ هو الحواري، وقولهم: دَارُ

(١) ٦٤-٦٥.

(٢) عجز بيت للحطيئة، وصدره:

ألا حبذا هند وأرض بها هند ....

وهو في: ديوانه ١٩. و شرح القصائد السبع: ٢٩٩، وابن يعيش ١/ ١٠

(٣) اللسان(نسي) وفيه: وهذا من باب إضافة العام على الخاص، لقولهم عرق النَّسا ، وإن كان العرق هو النسا من جهة أن النسا خاص ، والعرق عام ".

الآخِـرَةِ، ومَسْـجِدُ الجَـامِعِ، وصَـلَاةُ الأَوْلى، وحَبْـلُ الوَرِيـدِ، وحَـبُّ الحَصِـيْدِ، وهـذا مـن إضافة الموصوف إلى صفته، والثاني هو الأول

وقوله أنشده الفراء: (١)

**فقلتُ انْجُوا عنها نَجا الجِلدِ إِنَّهُ		سيُرضِيكما منها سَنامٌ وغارِبُهْ.**

وقال آخر: ٢

لم يَبق من زَغبٍ طارَ الشِتاءُ به		على قَرا ظهرِه إلا شماليلُ.

ومثله: ٣

**كخَشْرَمِ دَبْرٍ له أَزْمَلٌ		أو الجَمرُ حُشَ بصُلْبٍ خُزالِ.**

فـالنَّفْنَفُ هـو اللَّـوح، والنجـا هـو الجلـد، والقَـرا هـو الظهـر، والخَشْرَـمُ هـو الـدبر، ومما يـوهم ذلـك إضـافة كـل ذلـك إلى مـا يَعُـمُّ، نحـو: قَبَضْـتُ كُـلَّ الـدَّرَاهمِ، وإضـافة الاسـمِ إلى اللَّقَبِ في قولهم: سَعِيْدُ كُرزٍ، وزِيْدُ بَطَةَ، وثَابِتُ قُطْنَةَ، وقال المصنفُ أكثرُ

مـا يكـون ذلـك في أسـماء الزمـان المبهمـة كحِيْنَئـذٍ ويَوْمَئـذٍ٤، وقـال البصرـيون(٥) والغـرضُ بالإضـافة إنـما هـو التَّخْصِـيصُ، والشَّيـءُ لا يُخَصِّـصُ نفسـه، وتـأولوا عِـرْقَ النَسـا وعِـرْقَ الأَكْحَـل، ودَقِيْـقَ الحُـوارَي عـلى أَنَّ العِـرْقَ، والـدَّقِيْقَ عَـامٌ، والنَسـا،

(١) البيت لعبد الرحمن بن ثابت أ ولأبي الغَمر الكلابي في الخزانة ٤/ ٢٥٨ ، ونسبه العيني٢/ ٥١٣ إلى أبي الجراح و من غير نسبة في إصلاح المنطق٩٤ ، و جمهرة اللغة ١/ ٢٤٩، والمخصص ٤/ ٤٤٩، واللسان والتاج(نجا).

٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/٢٣٣، وفيه : سماليل ، وهو تصحيف ،وليس رواية . الشماليل : واحدها شُملولُ، والشماليل ما تفرق من عشب الأغصان ، والشماليل الشيء القليل ، وهو المراد هنا

٣) البيت لأمية بن عائذ الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ١٨٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٣. يعني أن السهام تمر كما يمر الدبرفي بريقه . أزمل : صوت . الخشرم : النحل أو الجمر في بريقه . حُشّ: أوقد بحطب جزل . الدبر: النحل.

٤ شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢

(٥) انظر المسألة في الإنصاف ٣٥٢ (إضافة الشيء إلى نفسه) ، وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٠٠.

والأَكْحَلِ والحَوَّارَي خاصٌ، فهو من إضافةِ العامِّ إلى الخاص، وليس من إضافة الشيء إلى نفسِهِ، وأَمَّا دَارُ الآخِرَةِ وأَخَواتِه فتأَوَّلوه على أَنَّهُ من حَذْفِ الموصوفِ، وإقامة صفته مُقامه التقديرُ: دَارُ السَّاعِةِ الآخَرَةِ أو الحياةِ الآخرةِ، ومَسْجِدِ الوَقْتِ الجَامِعِ ،أو اليومِ الجَامِعِ، أو المَكَانِ الجامعِ، وصَلاةُ السَّاعةِ الأُولى من زَوالِ الشَّمْسِ، وحَبْلُ الطعامِ، أو الشَّرَابِ، أو الدَّمِ الوَرِيْدِ، أي الوارد، وحَبُّ الزَّرْعِ الحَصِيْدِ، وكذلك يتأول ما أشبه هذه كقولهم: بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ، وحَبَةُ الخَضْرَاءِ، وليلةُ القَمْرَاءِ، ويومُ الأَوَّلِ، وسَاعةُ الأولى ، وليلةُ الأوّل ، وباب الجديد ، التقدير : بقلةُ الحبة الحمقاء ، وحبّةُ النبتةِ الخضراء، وليلةُ السَّاعَةِ القَمْرَاءِ، ويَومُ الوَقْتِ الأَوَّلِ، وسَاعةُ الوَقْتِ الأَوَّلِ، ولَيْلَةُ الوَقْتِ الأَوَّلِ، وبابُ البناءِ الجديدِ.

وهذا تأويلُ الأخفش[1] وابن السَّرَّاجِ، والفَارِسِيُّ[2] وجمهور البصريين[3] في هذا النوع مما يشعرُ أنه من إضافة الموصوف إلى صفته، ولا ينقاسُ عندهم هذا النوعُ؛ لأن هذه النعوتَ غيرُ خاصة بجنس المنعوت المحذوف، وإذا لم تكن خاصة قبُحَ إقامتها مُقامه فما جاء حُفِظَ ولا/ يُقاسُ عليه. [١٨٦/ب]

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] عن الكوفيين أن الإضافة في حَبَّةِ الخَضْراءِ وأمثاله إنما جازت لَّما ذهب بالصفة مذهبَ الجنس ، فجُعلت الخَضْرَاءُ جنساً لكل أنثى موصوفةٍ بالخُضرةِ، والحمقاءُ جِنْساً لِكُلِّ أُنْثى مَوْصُوفةً بالحُمْقِ،

(١) معاني القرآن له ١/ ٣٧٣.

(٢) الإيضاح ١/ ٢١٥

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٩.

(٤) شرح الجمل له ٢/ ٦٩.

والقَمْـرَاءُ جِنْسـاً لِكُـلِّ أُنْثَـى مَوْصُـوفةٍ بـالقُمْرَةِ، والآخـرةُ جِنْسـاً لِكُـلَّ أُنْثَـى موصـوفةٍ بالتـأخر، والأولى جنسـاً لكـل أنثـى موصـوفةٍ بالتقـدم، والأولُ جنسـاً لكـل مـذكّرٍ موصـوف بالتقـدم، والجَدِيْـدُ جنسـاً لكـل مـذكر موصـوفٍ بالجِـدَّةِ، ثُـمَّ أُضِـيْفَ المَوصـوفُ إلى الصِّفَةِ كما يُضافُ بَعْضُ الجِنْسِ إليه في نحو: خَاتَم حَدِيْدٍ، وجُبّة وشْيٍ .

قـال الأسـتاذُ أبـو الحسـن: [1]"وهـذا الـذي ذهبـوا إليـه لـيس بشيـءٍ لمـا فيـه مـن إخـراج هــذه الصــفات عــمَّا وضــعت لــه ؛ألا تــرى أن العــربَ لم تجعلْهــا أجناســاً في غــير هــذا الموضع فيُحمل هذا عليه: انتهى كلامه.

وأمـا «كُـلُّ» فإِنَّـهُ محيط بـالأجزاء التبعيضـية، وكـلُّ جـزء منهـا إضـافتُه إلى مـا هـو جـزءٌ منـه جـائزةٌ، فكـذلك مـا يجمـعُ الأجـزاءَ كلهـا، وهـو إضـافتُه إلى ذي الأجـزاء جـائزةٌ، وممـا يَـدُلُّ عـلى أَنَّ كُـلَّ الشَّيـءِ غَـيْرُ الشيـء أن الكـل منفـردٌ لا يـؤدي عـن الشيـء، وإنـما يـؤدي عنـه بعـد الإضـافة إليـه، فَـدَلَّ ذلـك عـلى أن الكُـلَّ لـيس اسـماً للشيـء وإنـما هـو اسـم لجميع الأجزاء.

وأمـا سـعيدُ كُـرْزٍ وشـبُهه فاللقـبُ فيـه ممـا اشـتُهِرَ الشـخصُ بـه حتـى صـار هـو الأعـرفَ، وصـار اسـمُه لـو ذُكـر عـلى انفـراده مجهـولاً أو كـالمجهول، فصـارَ اللَّقـبُ علـماً ، والاسـمُ لـيس بمطَّـرِح عـن المُسـمَّى،[وكـان في تسـميتِهم أن يُسـمَّى بالمضـاف كعَبْـدَ الله][2] فُجعِـل َالاسـمُ مـع لقبـه بمنزلـة مـا أُضـيف إليـه ثـم سُـمي بـه، وكـان اللَّقـبُ أولى بـأن يُضَافَ إليهِ؛ لأنه صار أعرفَ من الاسم، وأصلُ الإضافة التعريفُ.

---

(١) شرح الجمل له ٢/ ٧٢.

[2] سقط من " م "

وأما قولُ المصنف: «وأكثر ما يكونُ ذلك في أسماء الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ»، ففي قولِه "المبهمة" ما يدلُّ على أنه ليس من إضافةِ اللفظ لما اتَّحد به معنى؛ لأنه إذا كان الأول مبهماً، والثاني ليس بمبهم ؛ لأن فيه تنوينَ العوض فهو مضافٌ إلى جملة من حَيْثُ التقديرُ، وقد تخصص بها فليس من هذا الباب.

وأما نَجَا الجِلْدِ، وقَرا ظَهْرِهِ، وخَشْرَمَ دَبْرٍ فلا يظهرُ فيه تأويلٌ يُخرجُه عن الظاهر ، وهو من القلة والندور بحَيْثُ لا تُبنى عليه قاعدة ولا يُقَاس عليه، فالأظهرُ ما ذهب إليه البصريون.

وأما ما اتَّحدَ لفظاً ومعنى فسبيلُه الإتباع على التأكيد، فَتَقولُ: جاءَ زَيْدُ زيدُ، ولا تجوزُ الإضافةُ بحال.

وزعم أبو علي الفارسي(١) أن قولهم: لَقِيْتُهُ يَوْمَ يَوْمٍ، ولَيْلَةَ لَيْلَةٍ أُضيفَ فيه الشيءُ إلى مثله لفظاً ومعنى ذكرَ ذلك في تذكرته، وقال الشاعر:(٢)

ولولا يومُ يومٍ ما أَرَدْنا　　　جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لها جَزاءُ.

وليس على ما ذهب إليه أبو علي من إضافة الشيء إلى مثله لفظاً ومعنى؛ لأنَّ هذا إنما جاء في الظروف التي أصلُها التركيبُ ثم تُصُرِّفَ فيها بالإضافة على مراعاة المعنى، وذلك أن هذه الظروفَ المركبَّةَ منها ما يختلفُ فيه اللفظان كصباحَ مَساءَ، ومنها ما يتفقُ فيه اللفظان كيومَ يومَ، وليلةَ ليلةَ، وهي إذا استُعْمِلتْ هكذا كان المعنى

---

(١) المخصص٤/ ٢٦١ وفيه: " ومن النَّحويين من يقول لقيته يومُ يومُ وهو شاذٌّ وتفسيره أنه يجعل يومُ الأول بمعنى مذْ واليومُ الثاني معلوماً قد حذف منه ما أُضيف إليه كأنه قال لم أرَهُ مُذْ يومَ تعلَمُ ويبنيه كما بُنِي قبلُ وبعدُ حين حُذِفَ ما أُضيفا إليه . "

(٢) البيت للفرزق في الكتاب ٣/ ٣٠٣، والتذييل ٧/ ٢٧١، والخزانة ٤/ ٤٦ ، ولم أقف عليه في الديوان

على العموم، فإذا قلت: جِئْتُكَ صَبَاحَ مَسَاءَ فمعناه: كُلَّ صَبَاحٍ ومَسَاءٍ، وإذا قُلْتَ: جِئْتُكَ يومَ يومَ فمعناه: كُلَّ يَوْمٍ.

فإذا أضافوا كان على هذا المعنى أيضاً كما أن بَعْلَبَكَّ حالةُ البناء فيها وحالةُ الإضافة سواءٌ؛ أعني أن الإضافة لم تخرجْها إلى مدلول آخرَ، كذلك هذا الظرفُ المبنيُّ إذا أضيف المعنى في الحالتين واحد، وإذا تقرر هذا فَرُوِعيَ في الإضافة المعنى فجازَ ذلك؛ لأن المعنى في حالة البناء والإضافة واحدٌ، وهو كُلُّ يَوْمٍ؛ أَلا ترى إِلى قَوْلِ الشَّاعِرِ:[1]

آتِ الرِّزْقُ يومَ يومَ فَأَجْمِلْ طَلَباً و ابْغِ لِلقِيامةِ زَاداً

معناه آتِ الرزق كل يومٍ و كذلك قوله:[2]

ومَن لا يَصْرِفِ الواشِيْنَ عَنْهُ صَباحَ مَساءَ يَضُنُّوه خَبالا

معناه كل صباحٍ و مساءٍ.

وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظَاً مُفْرَدَا

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِرَاً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

لما كانت الإضافة من عوارض التركيب علمنا أنّ الاسمَ قبل التركيب كان مفرداً غيرَ مضاف فكان القياس يقتضي إفرادَ كل اسم عن الإضافة؛ إذ أصلُه عدمُ

(١) البيت من غيرنسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢٠٣، والتذييل ٧/ ٢٧٢.

(٢) ويروى : ومن لا يفثأ الواشين .... يبغوه خبالا ، والبيت لكعب بن زهير في ديوانه ٢٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣، والتذييل ٧/ ٢٧٢.

التركيب، والتركيبُ طارئٌ عليه، فلما وجدْنا بعضَ الأسماء لا تستعملُ إلا مضافةً لما بعدها احتيج إلى ذكر ذلك وحصره، فقال :إن بعض الأسماءِ يُضَافُ أبداً ففي قوله : بعض إبهامٌ، و كان ينبغي أن يسرد ما يُضافُ، ولا يأتي بلفظ مبهم، وكذلك القول في بعض الثاني وقوله:

.... أَبَـــــــدَا ....

هو ظرفٌ للاستقبال فإن عَنَى به مدلولَه في اللغة ، فيصير المعنى وبعضُ الأسماء يضافُ في الزمان المستقبل ، وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا فائدةَ في تخصيص إضافتها بالزمان المستقبل، وإن عنى به أن بعضَ الأسماء تضَافُ دائماً فأطلق أبداً مُطلقَ دائماً ، وهو ظاهرُ مراده فقد ناقضَ هذه الديمومةَ/ بقوله: [١٨٧/أ]

.... وَبَعْـــــــضُ ذَا ....

أي بعض ُما يضافُ دائماً قد يأت لفظاً مفرداً، أي ينفكُ عن الإضافة فقد صار ما يضاف دائماً انفكَّ عن الإضافة ، وهذا كلامٌ خَلْفٌ.

وذكر المصنفُ في البيت الثاني أن بعضَ ما تحتَّمتْ إضافته لا يضاف إلى اسم ظاهر، والأصلُ في الإضافة أن يضافَ إلى الظاهر، ويخلفُ الظاهرَ المضمرُ فيضاف إليه ثم مثَّلَ في البيت الثالث بألفاظ أولها «وَحَدَ» لا يُضافُ إلى الظاهر ، بل إلى مضمر، تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ فالمفهومُ من هذا الكلام أنه جاء منفرداً ليس معه أحدٌ، واختلفوا في انتصابِه، فذهب يُونسُ[1] إلى أَنَّهُ منصوبٌ على الظرف، فالمعنى

(١) ذهب يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه منصوب انتصاب الظروف فيجريه مجرى عنده ، فإذا قلت : جاء زيد وحده فكأن التقدير : جاء زيد على وحده ، ثم حذف حرف الجر ، ونصب الظرف.

عنده جَاءَ زَيْدٌ على حِيَالِهِ، فكأن الأصل جَاءَ زَيْدٌ على وَحْدِهِ ثم حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ ونُصِبَ كما يَعْمَلُ بالمفعول إذا حُذف منه حَرْفُ الجَرِّ، وحُكي من كلام العرب: [1] جَلَسا على وَحْدِيهِما، ويقويِّه أيضاً ما رواه أبو زَيْدٍ[2] في الغاية: اقْتَضَيْتُ كُلَّ دِرْهَمٍ على وَحْدِهِ،أي: على حِدتِه.

وحكى ابنُ سِيْدَه: [3] جَلَسا على وَحْدِهِ، ورُدَّ مَذْهَبُ يُونسَ بأَنَّ حَذفَ حَرْفِ الجَرِّ لا يَنْقَاسُ في مثل هذا.

وذَهَبَ سَيْبَوِيهِ[4] إلى أَنَّهُ اسم موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، فوحْدَهُ اسمٌ وُضع مَوضِعَ إِيْحَادٍ، وإِيْحَادٌ وُضِعَ مَوْضِعَ مَوْحِد الذي هو حال، وهذا مذهب مُتكَلَّفٌ جداً؛ لأن فيه شيئين لا ينقاسان:

أحدهما: وضعُ الأسماء غير المصادر موضعَ المصادر.

والثاني: وضع المصادر موضع أسماء الفاعلين في غير المبالغة، وذهب بعض[5] النحويين إلى أنه مصدرٌ على توهم حذف الزيادة ، وقد جاءت مصادر كذلك ، فمعنى وحده إيحادا ، وذهب بعض النحويين إلى أنه مصدرٌ لم يلفظْ له بالفعل مثل

انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، والأصول ١/ ١٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٦٢، والتذييل ٩/ ٣٨، والارتشاف ١٥٦٧

(١) شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٥٩، والتذييل ٩/ ٣٧، والارتشاف ٣/ ١٥٦٧

(٢) شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٥٩ وفيه أن ابن الأعرابي حكاه.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٣٨، والتذييل ٩/ ٣٨، والارتشاف ٣/ ١٥٦٧.

(٤)انظر الكتاب ١/ ٣٧٣-٣٧٤، والأصول ١/ ١٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٦٣، والتذييل ٩/ ٣٦، والارتشاف ١٥٦٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٣، والتذييل ٦/ ٣٧، والارتشاف١٥٦٧.

الأبـوة، [والخؤولـة][1] .ورُدَّ هـذان المـذهبان بـأن المصـادر الموضـوعة موضـع الأحـوال تتصرف وهذا لا يتصرف، والصحيح أنه مصدر لفعل ملفوظ به.

حكـى الأصـمعي(٢) عـن العـرب: وَحَـدَ الرَّجُـلُ يَحِـدُ إذا انفـرد فيكـون وَحْـدُ وَحِـدةً مَصْـدَرين لوَحَـدَ، كـما تقـول وَعَـدَ وَعـدِاً وَعِـدةً، و لا يُـردُّ عـلى هـذا المـذهب بعـدم تصرـفه؛ لأن بعـضَ الألفـاظ قـد يخصـونه بأحكـام لا تكـون لنظـائره، ووَحَـدَ لا يثنـى ولا يجمـع ولا يؤنـث إلا مـا شـذَّ مـن قـولهم: جَلَسـا عـلى وحَـدِيْهما، وقُلْنَـا ذَلِـكَ وَحْـدِينا، بـل يضـافُ لضـمير مـا تقدمـه، ويطـابقُ الضـميرُ مـا تقدمـه، فتقـول: جَـاءَ زَيْـدٌ وَحْـدَهُ، والزَّيـدانِ وحـدَهما، والزَّيْـدُونَ وَحْـدَهم، وهِنْـدٌ وَحْـدَها، والهِنْـداتُ وَحْـدَهُنَّ، وكـذلك إذا أضـفته لـمتكلمٍ، أو مُخاطـبٍ فـإن الضـمير يطـابق مـا قبلـه، فتقـول: / قُمْـتُ وَحْـدِي، وجِئْـتُ [١٨٨/أ] وَحْدَكَ، وكذلك باقيها، وقال الشاعر: (٣)

أَعاذِلَ، هَلْ يأْتي القبائِلَ حَظُّها مِنَ المَوْتِ أَم أَخْلى لَنَا الموتُ وحْدَنا؟

وإذا كـان الفعـل لازمـاً فهـو حـالٌ مـن الفاعـل، نحـو: جَـاءَ زَيْـدٌ وَحْـدَهُ، وإذا كـان مُتَعـدياً، نحـو: ضَرَبْـتُ زَيـداً وَحْـدَهُ، ومَـرَرْتُ بزَيْـدٍ وَحْـدَهُ، فمـذهب سيبويه(٤) أنـه حـال مـن الفاعـل كأنـه قـال مُفـرِداً لـه بالضرـب، ومفـرداً لـه بـالمرور، ومـذهبُ أبي العبـاس(٥) أنـه

---

[1] م: الأخوة

(٢) الزاهر ١/ ٣٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٢، والتذييل ٩/ ٣٧، والارتشاف ١٥٦٧.

(٣)البيت لمَعْن بْنِ أَوْس المُزَني في: المخصص ٣/ ٣٠٥، واللسان والتاج [خلو].

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٣-٣٧٤، والأصول ١/ ١٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٦٣، والتذييل ٩/ ٣٦، والارتشاف ١٥٦٦.

(٥) المقتضب ٣/ ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٦٣، والتذييل ٩/ ٣٦، والارتشاف ١٥٦٦.

يجوز ذلك، ويجوزُ أن يكون حالاً من المفعول فمعناه ضربت زيداً[في حال أنه مفرد بالضرب][1].

قيل: (٢) ومذهبُ سيبويه أحسنُ؛ لأن وضع المصادر موضعَ اسم الفاعل أكثرُ من وضعها موضع المفعول، وما ذهب إليه مبنيٌّ على أنه اسم وضع موضعَ المصدر المتعدي الذي هو[إيحاد][3] الموضوع موضع الحال الذي هو مُوحِدٌ، وقد بينا بالنقل عن العرب أنه مصدرٌ لفعل ملفوظ به ، فهو واقع موقعَ منفرد، فيكون إذ ذاك المصدرُ الذي هو وَحْدَ مضافاً إلى الضمير الذي هو فاعل في المعنى؛ لأنه من فعلٍ قاصر، وعلى قول سيبويه وأبي العباس يكونُ مضافاً إلى الضمير الذي هو مفعول، وهو مخالفٌ للسماع وإذ، ا تقرر هذا، فلا يجوزُ إذا أردت الحال من الفاعل إلا أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْداً وَحْدِي، وإذا أَرَدْتَ الحال من المفعول قلت: ضَرَبْتُ زَيداً وَحْدَهُ، ولا يَتَصَرَّفُ في وَحْدَ بِرَفْعٍ ولا جَرٍّ إلا ما تقدمت حكايتُه من قولهم: جَلَسا على وَحْدِيهِما، وقولُ العرب: (٤) هو عُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيشُ وَحْدِهِ، ونَسِيْجُ وَحْدِهِ، وقَرِيْعُ وَحْدِهِ، فالأولان للذم ، فعيير تصغير عَيْرٍ(٥)، وهو الحمار، وجُحَيْش تَصْغير جَحْشٍ؛ وهو ولد الحمار يذم بهما الرجلُ الذي ينفرد بُما يخصُّه عقله، ولا يُخَالطُ أحداً في رأي ولا يدخلُ معه في معونة، والآخران للمدح.

---

[1] زيادة من " م "

(٢) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٦٦.

[3] ط : إيجاد

(٤)الأصول ١/ ١٦٦.

(٥) اللسان (عير)

وتجوز التثنية والجمع والتأنيث فيهن فتقول: هما نسيجا وَحْدِهما، وهم نُسَجَاءُ وحَدِهم، وهي نَسِيْجَةُ وحْدِها، وهما نسيجتا وحدِهما، وهُنَّ نسائجُ وحْدِهِنَّ كذا قاله الخليل، ويجري قُرَيعُ، وعُيَيْرٌ، وجُحَيْشٌ على هذا القياس، ومعنى نَسِيْجُ وَحْدِهِ أَنَّهُ منفردٌ بالفَضْلِ؛ وأَصْلُهُ أَنَّ الثَّوبَ إذا كان رفيعاً لا يُنْسجُ على منوالِه مَعَهُ غَيْرُهُ، وإذا كانَ غيرَ رَفْيعٍ نُسِجَ معه سَدَى عِدَّةِ أَثْوابٍ.

وحَكَى بَعْضُ[1] النَّحْويين أن نسيجاً يُتْرَكُ مُوْحَّداً في التَّثْنية والجمع ومذكراً في التأنيث ،فيقال: هما نَسِيْجُ وحَدِهما، وهُم نَسِيْجُ وحَدِهم، وهي نَسِيْجُ وحَدِها، وهُنَّ نَسِيْجُ وحَدِهِنَّ، والقياسُ فيه ما ذكره الخليلُ من التثنية والجمع والتأنيث.

وقد حُكي[2] أَيْضاً أَنَّ نَسِيْجَ وحَدِهِ لا يوصف به إلا الواحدُ، وإذا نصبُ وحدَه فانتصابُه كما قررناه على الحال، وقالت العربُ: زَيْدٌ وَحْدَهُ فخَرَّجَ ذلك هِشَامٌ[3] على وجهين:

أحدُهما: أن ينتصبَ وحدَه بفعل مضمر يخلفُ الفعلَ المضمرَ وحده، كما قيل زيدٌ إقبالًا وإدبارا، والمعنى يقبلُ إقبالاً ويدبر إدباراً، والتأويلُ عنده زيدٌ وحَدَ وحْدَه ؛إذ قد سُمع الفعلُ لهذا المصدر من العرب ، قال هشام: ومثلُ زَيْدٍ وَحْدَهُ في هذا المعنى زَيْدٌ أَمْرَهُ الأَوَّلَ، وسَعْدٌ قِصَتَهُ الأُولى، وحالَهُ الأُولى.

---

(١) التذييل ٩/ ٣٧، والارتشاف ١٥٦٧.

(٢) التذييل ٩/ ٣٧، والارتشاف١٥٦٧.

(٣)الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٣٨، والتذييل ٩/ ٣٨، والارتشاف ١٥٦٧

يـذهب هشـام إلى خِلَافَـةِ هـذا المنصـوبِ النَّاصِـبَ كـما خَلَـفَ الوَحْـدُ وَحَـدَ، وكـان يسـمي هـذا منصـوباً عـلى الخـلاف الأول، وقـال هشـام: لا يجـوزُ وَحْـدَهُ زَيْـدٌ كـما لا يجـوز إقبـالاً وإدبـاراً عَبْـدُ اللهِ، ولا يصـلُحُ قصـتَهُ الأُولى زَيْـدٌ مِـنْ قِبَـلِ أَنَّ الفِعْـلَ لا يَصِـيرُ إِلَّا بَعْـدَ الاسـمِ؛ يعنـي مـن حَيْـثُ إنـه خـبر، وهـذا المصـدرُ قـد خلـفَ الفعـلَ، فجـرى مجـراه ،فكـما لا يجـوز تقـديمُ الفعـل عـلى الاسـم كـذلك لايجـوزُ تقـديمُ مـا خلَفَـهُ، وهـو معمولُـه الـذي هـو المصدرُ.

والوجــه الثــاني: مــن تخــريج هشــام هــو أن يُنْصَــبَ وَحْــدَهُ، ويجــري مجــرى عنــدَه ويقـدره: زَيْـدٌ مَوْضِـعَ التَّفَـرُّدِ، ويجـوز عـلى هـذا التقـدير أَنْ يتقـدمَ،فتقولُ: وَحْـدَهُ زَيْـدٌ كـما تقول: عِنْدَكَ زَيْدٌ، وهذا القولُ الأَخِيرُ مَحْكِيٌّ عن يونس[١]، وقول المصنف:

لَبَّــــيْ وَدَوَالَيْ سَــــعْدَيْ ....

هــذه/ ألفــاظ مثنــاةٌ لزمــت الإضــافةَ إلى المضــمر وهــي: حَنَانَيْــكَ، ولَبَّيْــكَ، وسَـعْدِيْكَ، ودَوَالِيْـكَ، وهَـذَاذيْكَ، وحَجَازِيْـكَ، وحَـذارِيْكَ، وهـي مصـادر لا تتصرـفُ بمنزلـة سُـبْحَانَ اللهِ[٢][وأَخواتـهِ][٣]في كونهـا لا تتصرـف، وهـي مُلتـزمٌ فيهـا التَّثْنيـة، فـإن أفـرد منها شيءٌ كان متصرفاً نحو قوله:[(٤)]

[١]) الكتاب ٣٧٧/١

[٢] في الكتاب ١/ ٢٤٩ :" وأما قولك : لبيك وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهي أيضا بمنزلة قولك :إذا أخبرت : سمعا وطاعة ، إلا أن لبيك لا يتصرف كما أن سبحان الله وعمرك الله ، وقِعدك الله لا يتصرف".

[٣] ط ، م : أخواتها

(٤) البيت للمنذر بن درهم الكلبي في: الكتاب ١/ ٣٢٠، وابن السيرافي ١/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٥، وابن يعيش ١/ ١١٨ ، ، والتذييل ٧/ ١٧٨، وأوضح المسالك ١/ ٢١٧ ،والخزانة ٢/ ١١٢

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنا		أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ للحَيِّ عَارِفُ.

واختلفوا في لبَّيْكَ أهو مثنى أو مفرد، فذهبَ الخليلُ وسيبويه(١)، والجمهورُ إلى أنه تثنية لَبٍّ، كما أن حَنَانَيْكَ تثنية حَنَانٍ، وذهب يونس(٢) إلى أنه اسمٌ مفردٌ، وأصله قبل الإضافة لبَّا ، وقُلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر كما قلبوا في لَدِيْكَ، وعَلَيْكَ، ورُدَّ مذهبُ يونسَ(٣) بأنه لو كان انقلاب الألف لأجلِ الضمير لَمَا انقلبت مع الظاهر في قول الشاعر: (٤)

دَعَوتُ لِمَا نَابَنِي مِسوَراً		فلَبَّى فلَبَّى يَدَي مِسْوَرِ.

وزعم أبو علي الفارسي(٥) أنه لا حجة في هذا البيت؛ لأنه لا يجوز في نحو هذه الألف التي تَطَرَّفَتْ أن تقلب ياء في الوقف، فتقول: هذهِ أَفْعَى، ومنهم من يُجري الوصل مجرى الوقف ، فيمكن أن يكون لَبَّى يَدْيِ مسورٍمن ذلك، ومثلُ ذلك قول زهير: (٦)

قَفْراً بِمُنْدَفِعِ النَّحَائتِ مِنْ		ضَفَوَى أُوْلَاتِ الضَّالِ و السِّدْرِ.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥١، والتذييل ٧/ ١٧٧.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥١

(٤) البيت لأعرابي من بني أسد في العيني ٣/ ٣٨١، واللسان(لَبَّى)، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٥٢، والخزانة ٢/ ٩٢، والتذييل ٧/ ١٧٨.

(٥) الشعر ٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٨.

(٦)شعر زهير١١٥، والتذييل ٧/ ١٧٩. النحائت: آبار معروفة ، ضفوى : موضع والضال: السدر البري.

قال الأَصْمَعِيُّ[1] هو على لغة من يقول في أَفْعَى أَفْعَيْ، وزعم غيرُه أنها تثنيةُ ضَفًّا وهو بمعنى الجانب ، وهو مضاف / لما بعده. [١٨٩/أ]

وهذا الذي ذهبَ إليه أبو علي كان يمكنُ لو سُمِعَ من لسانهم لَبًّا زيدٍ، واستدلوا أيضاً على أن لبيك تثنيةٌ بأنه قد سُمِعَ في المفرد لَب، ولم يُسْمَع لَبَّى قال الشَّاعِرُ:[2]

دَعَوني فيا لَبَّي إذا هَدَرَتْ لهمْ شَقَاشِقُ أَقْوامٍ فأَسْكَتَها هَدْري.

فقال :لَبَّى، ولو كان أصلُه لَبًّا لكان على الفصيح لبَّاي، وعلى لغة هُذَيل[3] لَبَّيَّ، وقالَ سيبويهِ بَعْدَ ما حكى عن بعض العرب لَبِّ على أنه مفرد لَبَّيْكَ غير أنه مبنيٌّ كأَمْسِ وغَاقِ لقِلَّةِ تمكنه: [4]«وليس يحتاجُ إلى أن يُفْرَدَ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة إِلَيْكَ وعَلَيْكَ؛ لأَنَّكَ تقولُ: لَبَّى زَيْدٍ وسَعْدَى زيدٍ». انتهى.

وهذا يدل من كلام سيبويه على أن إضافةَ لَبَّى إلى الظاهر ليست بشاذةٍ، كما زعم المصنف، وكذا إضافة سعدى؛ ألا ترى إلى سياقة سيبويه ذلك مساقَ المنقاس المطَرد في قوله: [5] لأنك تقول لَبَّى زَيْدٍ وسَعْدَى زَيْدٍ، والناصبُ لهذه المصادر أفعالٌ من لفظها، وفي بعضها من معناها وهي واجبة الإضمار، فكأن التقدير: تَحَنَّنْ حَنَانَيْكَ؛ أي: تحنن علينا تحنناً بعد تحننٍ، ومن تصرفه النطقُ بفعله قال: [6]

---

(١) شعر زهير ١١٥ .

(٢) البيت لابن مقبل في ديوانه : ٩٣، ومن غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٢٦،و التذييل ٧/ ١٧٩ .الشقاشق: جمع شقشقة ،وهو أن يكثر الخطيب الكلام حتى كأنه بعير يرغو ويزب.

(٣) التذييل ٧/ ١٧٩ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٥١.

(٥) الكتاب ١/ ٣٥٤.

(٦) البيت للحطيئة، ديوانه ٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٢٣، والتذييل ٧/ ١٨٠ .

تحــنّنْ عــليَّ، هَــداكَ المَليــكُ　　فــإنَّ لكُــلِّ مَقــامٍ مَقَــالا

ومن إفراده قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، وقال امرؤ القيس:(١)

ويَمْنَحُهـا بَنُـو شَـمَجَى بـنِ جَـرْم　　مَعِيــزَهُمُ، حَنانَــك ذَا الحَنــانِ

أي: رحمتك يا ذا الرَّحْمَةِ، وفي قوله: (٢)

ضَرْبــاً هَــذَاذَيْكَ وطَعْنَــاً وخْضــا　　................................

وفي قوله:(٣)

إذا شُــقَّ بُــرْدٌ شُــقَّ بِــالْبُرْدِ مثلُــهُ　　دَوالَيــكَ حَتَّــى كُلُّنــا غــيرُ لابِسِ

أي تـداولْنا دواليـك، ودلَّ عـلى تـداولنا قولـه: إذا شـق بـرد شـق بـالبرد مثلـه، وهـذا مـن فعـل الجاهليـة إذا أراد الرجـل أن يعقـد مـع امـرأة شـقَّ كـلٌّ واحـد مـنهما ثـوبَ الآخـر ليؤكـدَ المـودة، ودواليـك مـأخوذٌ مـن المداولـة، وفي سـعديك أي نسـعدُ إسـعاداً لأمـرك بعـد إسـعاد ،أي كـل مـا أمرتنـي أطعتُـك وسـاعدتك عـلى ذلـك، وفي حجازيـك أي تحجَّـز حجازيــك ، أي تمنَّــع، وفي حــذاريك أي تحــذّر، وفي لبيــك، أي الــزمْ لبِّيــك ، أي

---

(١) ديوانه: ١٤٣، والمقتضب ٣/ ٢٢٤، التذييل ٧/ ١٨٠.

(٢) صدر بيت للعجاج قاله في مدح الحجاج، وعجزه:

....　　يَمْضي إلى عَاصِي العُرُوقِ النَّخْضَا

ديوانه ١٤٠، والكتاب ١/ ٣٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٥ ،والتذييل ٧/ ١٨١، والخزانة ٢/ ١٠٦ .

هذاذيك :ك هذا بعد هذٍّ، أي قطع سريع بعد قطع سريع.

(٣) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في: ديوانه ١٦، والكتاب ١/ ٣٥٠،ومجالس ثعلب١٣٠ ، والخصائص ٣/ ٤٥ ، والمخصص ١٣/ ٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٥ ، والتذييل ٧/ ١٨١، والخزانة ٢/ ٩٩.

لطاعتك وكأنه من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ، فهذا منصوبٌ بفعل من معناه بخلاف ما قبلها فإنها منصوبة بفعلٍ من لفظها.

وقد شرح سيبويه معاني هذه المصادر فقال: "[1]إذا قال المجيبُ: لبيك ، وسعديك فقد قال: قُرْباً منك، ومُتَابَعةً لك ثم نَزَّهَ ففسَّر القرب من الله تعالى بقوله: لا أنأى عنك في شيء تأمرُني به".	[١٨٩/ب]

وزعم[2] أيضاً أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة أي كلما أجبتك/ في أمر فأنا فيما بعده مجيب وقال سيبويه في حذاريك؛ أي: ليكن منك حَذَرٌ بَعَدَ حَذَرٍ؛ أي: احْذَرْ أَبداً.

واختلفوا[3] في تثنية هذه المصادر أهي تثنية صحيحة أم تثنية لا يراد بها شَفْعُ الواحد بل التكثيُر، فقيل: جَاءَتْ في حَنَانَيْكَ، ولَبَيْكَ، وسَعْدِيْكَ؛ لأن المراد بقولهم: حنانيك حنانٌ موصول بآخر، ومساعدةٌ موصولة بأخرى، ولزومُ طاعة موصولٌ بآخر .

وأما دواليك وهذاذيك فَثُنِّيا؛ لأن المداولةَ المشبَّهةَ بدواليك من اثنين، وكذلك الهَذُّ المشبَّه بهذا ذيك في البيت من اثنين ، أي هذًّا منًّا ، وهذًّا منهم، ومداولةً منا مثلَ مداولتك ، فجاء المصدران لذلك مثنَّينِ حتى يكونَ المشبه كوفْقِ المشبه به، وممن زعم

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٠.

[3] في شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٢٦:" وهذه المصادر ، أعني حنانيك وإخوته مثناة بلا خلاف ، إلا لبيك فإن فيه خلافا فمذهب سيبويه أن تثنية لبَّ كما أن حنانيك تثنية حنان ، ومذهب يونس أنه اسم مفرد كأنه عند قبل الإضافة: لبَّى، وقلبت ألفه ياء لإضافتها إلى المضمر ، نحو : لديك وعليك ".

أنها تثنية/ حقيقية وأخذ يوجه ذلك أبو زيد السُّهَيلُّي[(١)] زعم في حنانيك أن المراد رَحْمَةٌ في الدُّنيا، ورحمةٌ في الآخرةِ، وفي لَبَيكَ إِجَابة في امتثالِ الأَوامرِ، وإِجْابة في الازْدِجارِ عن المناهي، وهذا لا يَطَّرِدُ لَهُ بل تَسْتَعْمِلُ العربُ ذَلِكَ في المخلوقِ الَّذي ليسَ لهُ أُخرى يُرحمُ فيها ؛ألا ترى إلى قول طرفة يُخاطبُ عمرو بْنَ هند: [(٢)]

.... حَنانَيْكَ، بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بعضِ

فليس المعنى على أنه يطلب منه رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة، وقال السِّيْرافي وغيرُهُ المرادُ بالتثنية في جميع ذلك التكثير والمداومة للفعل وكُنى عن ذلك بالتثنية كما يُكنى عن التكثير بالشيئين؛ ألا ترى أنهم يقولون: إِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ، والمرادُ بِهِ التَّكْثِيرُ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]؛ أي: كرَّاتٍ؛ لأن البصر ـ لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين، وَوَجَّهَ ذلك السِّيرافيُّ[(٣)] بأن التثنيةَ أصلُها العطفُ، وقد وجدناهم يريدون بعطف التثنية التكثيرَ كقولهم: جَاؤوا رَجُلاً رَجُلاً، وادْخُلوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، وأَوَّلاً فَأَوَّلاً، و مرادُهم في هذا تكريرُ الشَّيء أبداً حتى يفنى بالغاً ما بلغ ، فكذلك أرادوا بتثنية هذه المصادر والكاف في حَنَانَيْكَ إذا وقعت حنانيك موقعَ الطَّلبِ هي ضميرُ الفاعل أُضيفَ إليها المصدرُ قال:

أَبا مُنْذِرٍ، أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا   حَنانَيْكَ، بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بعضِ

---

(١) الروض الأنف ٢/ ٣٦٨.

(٢) عجز بيت وصدره:

أَبا مُنْذِرٍ، أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا..

ديوانه ١٧٢، والكتاب ١/ ٣٤٨، والتذييل ٧/ ١٨٣.

(٣) السيرافي ١/ ١٢٢، والتذييل ٧/ ١٨٢.

كأَنَّـهُ قَـالَ: تَحَنَّنُـكَ، وإِنْ وقعـت حَنَانِيْـكَ مَوْقِـعَ الفعـل الـذي هـو خـبرٌ كانـت الكـاف ضـميرَ المفعـول، وذلـك نحـو قـول العـرب: سُـبْحَانَ اللهِ وحَنَانِيْـهِ؛ لأن حنانيـه هنـا بمعنـى استرحامه كأنه قال: أُسَبِّحُ اللهَ وأَسْتَرْحِمُهُ.

والكــاف في هــذاذيك ودواليــك ضــميرُ الفاعــل كأنــه قــال: هــذُّكَ، ومــداولتُك، والكـافُ في لبيـك وسـعديك ضـميرُ مفعـول ،كأنـه قـال: لزومـاً وانقيـاداً لطاعتـك ،إذا قال: لبيك ومساعدةً لك/ وانقياداً لما تحبه إذا قال :سعديك. [١٩٠/أ]

وزَعَـمَ الأَعْلَـمُ[1] أن الكـاف حـرف خطـاب فـلا موضـع لهـا مـن الإعـراب كهـي في: أَبْصِرْكَ [2] والنَّجَاءَكَ.

وفي ذلـك حـذفت النـونُ عنـده لشـبهِ الإضـافة؛ ولأن الكـافَ تطلـبُ الاتصـالَ بالاسـم كاتصـالها باسـم الاشـارة والنـون تمنعُهـا مـن ذلـك ،فحُـذِفَت لـذلك ،وحجتُـه عـلى دعـواه أن جعـل الكـاف عنـده اسـماً يُفضي- إلى فسـاد المعنـى، و ذلـك أن المصـدر إذا أضـيف إلى غـير فاعـل الفعـل الناصـب لـه كـان مصـدراً تشـبيهياً مثالـه: ضَـرَبْـتُ ضَرْبَـكَ، فيكـون المعنــى في البيــت تــداولْنا مــداولتَك، أي: مثــلَ مــداولتك وســعديك، أي: أجبتــك إجابتـك ، [أي مثـل إجابتـك][3]، ولبيـك، أي: الـزم طاعتـك لـزومَ طَاعَـةِ غَـيْرِكَ، أي: مِثْـلَ لُـزُومِ، والمعنـى لـيس عـلى المصـدر التشـبيهي، فـإذا كانـت الكـاف حـرف خطـاب اسـتقام المعنى.

---

(١) النكت ١/ ٣٨٥ ، وشرح الجل لابن عصفور ٢/ ٤٢٧ ، والتذييل ٧/ ١٨٤ .

[2] في شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٢٧ :" مثلها في أبصِرك زيدا ، يريد أبصر زيدا ".

[3] سقطت من " م "

وقد ردوا[1] على الأَعْلَمِ بأن جعل الكاف حرفَ خطاب لا ينقاس، بل إنما يقال منه ما سُمِع ،و بأن النون لا تُحذف إلا للإضافة، ولا تحذف لكاف الخطاب ؛ألا ترى إلى قولهم: ذَانِكَ وتَانِكَ، فلا يحذفون النون، وإن كانت الكاف حرف خطاب وأما ما ذكرَ من أنه يلزم أن يكون المصدر تشبيهياً فالتزمه بعضُهم، وقالوا: يسوغ أن يكون المعنى في سعديك أجبتُك إجابتَك لغيرك إذا أجبته ، وفي لبيك ألزم طاعتَك لزومَك طاعةَ غيرك إذا لزمتْها وفي دواليك تداولْنا مثلَ مداولتِك إذا داولتَ، ويكون مثلَ قولهم: [2]دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُلِ المعنى مثل دقِّك بالمنحاز حبَّ الفلفل إذا دققتَ.

ورد بعض[3] شيوخنا على الأعلم، ولم يلتزم ما التزمه غيره من أنه مصدر تشبيهي ،فقال : الدليل على بطلان مذهبه أنه قد ثبتَ إضافة هذه المصادر إلى الأسماء الظاهرة كقولهم: لبَّى زيدٍ، ولبَّى يدي [مِسور][4] وإلى ضمير الغيبة نحو سبحان الله وحنانيه ، والهاء لا تكون حرفَ غيبة وأيضاً لم تجئ هذه الكاف حرفاً متصلة باسم متمكن

فأما النَّجاءَك فاسم فعلٍ غيرُ متمكن، فأما الإضافة فوجهُها أن المصدر لما ناب مناب فعله أُضيف إلى ما يتصل بالفعل من فاعل أو مفعول، فحنانيك مضاف إلى

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٢٧ :" وهذا الذي ذهب إليه لا يلزم ؛ لأنه لا يسوغ أن يكون المعنى في سعديك أجبتك إجابتك لغيرك إذا أجبته......". وانظر التذييل ٧/ ١٨٤.

٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٠

(٣) يريد ابني خروف وعصفور. التذييل ٧/ ١٨٥.

٤زيادة من " م "

الفاعل الرَّاحِمِ إذا قدرته: تَحَنَّنْ، وارْحَمْ، وإِنْ قَدَّرْتَهُ استرحامَك فإلى المسترحَم، وكذلك لَبَيْكَ وسَعْدِيْكَ إلى المجاب المتابع كقوله: ﴿وَعْدَاللَّهِ﴾ [غافر: ٧٧] لما ناب منابَ وعَدَ الله وعْداً أضيف إلى الفاعل، ولو أظهر الفعل لقال: وعَدَ اللهُ وعدَه إذ يصح إضافة المصدر/ إلى الفاعل ؛لأنه معلوم أنه لا يضرب زيداً وغيرَه إلا ضربَه، [١٩٠/ب] وكذلك هذه المصادر، وهذه المصادر المثناة نصبُها نصبُ المصدر بفعل من لفظها إن استُعْمِلَ، وإلا فمِنْ معناها كما تقدم ذكره.

وذهب سيبويه[(١)] إلى إجازة الحال في هَذَا ذِيْكَ، ودَوالِيْكَ في البيتين اللذين أنشدناهما قبل، ونصبُهما بفعل من غير لفظهما كأنه قال: تفعلُه دواليك، أي مداولةً وتوقعُه هذاذيك، أي: هَذَّاً، ولا حاجة إلى تكلف كونهما حالين ؛إذ الظاهرُ أنهما مصدران في البيتين، ولا ينبغي أن يخرجا عن الظاهر؛ ولأن في جعلهما حالين وقوع الحال معرفة، وهو لا يطرد ذلك.

وزعم[(٢)] ابن خروف، وابن عصفور أنه إنما أجاز سيبويه ذلك لأنها مصادر تشبيهية والمعنى: مِثْلَ دَوَالِيْكَ، ومِثْلَ هَذَا ذِيْكَ، فَحُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، والمعنى على إرادته فكما أن مثلاً ،وإن كان مضافاً إلى معرفة نكرةٌ فكذلك ما أقيم مُقامه إلا أن القائمَ مقام مثلَ لا يجري مجرى مثل عند سيبويه إلا في الشعر ،فلذلك أجاز ذلك في الشعر سيبويه، ومثل ذلك قول الشاعر:[(٣)]

**تَأتي المُقِيْمَ وما سَعَى حَاجاتُهُ		عَدَدَ الحَصَى ويَخِيْبَ سَعْيُ الطَّالِبِ.**

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٢) التذييل ٧/ ١٨٥.

(٣) البيت لبشار بن برد في ديوانه ٣١، وبلا نسبة في التذييل ٧/ ١٨٦.

نصب عدد الحصى- على الحال وهو مضاف إلى الحصى- وهو معرفة إجراءً له مُجرى مثل؛ لأن المعنى مثلَ عدد الحصى-، وقد منع ذلك سيبويه في مسألة: (١) لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحَمَارَ، وهو أن يكون صوتُ الحمار صفة لصوتٍ [على][2]تقدير مثل.

وردّ على الخليل إجازتَه، ولذلك قال سيبويه(٣):"وهو قبيحٌ لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، وهذا الذي اعتذر به ابنُ خروف وابنُ عصفور[4] عن سيببويه ليس بشيء؛ لأن التشبيهَ لا يكون في المصدر إلا إن انتصب نصبَ المصدر، أما إذا انتصب نصب الحال فلا يكون تشبيهياً؛ لأن الحال لا تكون تشبيهية ،لا يقال: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكَ بني فلان تريد: جاء زيد ضاحكاً مثل ضاحك بني فلان هذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز: جاءَ زَيْدٌ مَشْيَ- بَنِي فلان، وأنت تريد جَاءَ زَيْدٌ مَاشِياً مِثْلَ[مَاشي][5] بَنِي فلانٍ.

وذهب الأعلم(٦) إلى أن سيبويه أجاز الحال في دواليك وهذا ذيك؛ لكونها نكرتين ؛إذ الكاف حرف خطاب، وليست باسمٍ قد أَضَفْنا إِليهِ المصدرَ، وبُنِي ذلك على مذهبه في أن الكاف حرف خطاب، وقد تقدم ذكر مذهبه والرد عليه.

وقد وجه بعض أصحابنا تخريج سيبويه ذلك على الحال بأن قال: (٧)"العرب قد نطقت بدواليك، وهذا ذيك في البيتين ويحتملان الوجهين، وكلاهما لا ينقاس، أعني

(١) الكتاب ١/ ٣٦١، والملخص ١/ ٣٧١، والتذييل ٧/ ٤٤.
[2] سقطت من "ط" و"م"
(٣) الكتاب ١/ ٣٦١، والتذييل ٧/ ١٨٦.
[4] انظر شرح الجمل ٢/٤٢٩
[5] ط: مشي
(٦) التذييل ٧/ ١٨٦.
(٧) التذييل ٧/ ١٨٦-١٨٧.

جعلَ المصدر المعرفة حالاً، ووضعَ المصدر موضع فعله ،فلما اجتمعا في أن كل واحد

منهما لا ينقاس وتقاربا عنده أجاز فيها"انتهى كلامه. / [١٩١/أ]

وليس الوجهان سواء ، وإن اشتركا في عدم القياس؛ لأن للمصدر ترجيحاً، وهو حمله على نظائره من المصادر المثناة وهي: لبّيك، وسَعْدِيْكَ، وحَذَارَيْكَ، وحَجَازَيْكَ.

وقوله:

.... وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّى

وجه الشذوذ عند المصنف

(١)أنه أضافه إلى ظاهر في البيت الذي أنشدناه قبل كما شذت إضافتُه أيضاً لضمير الغائب في قوله:٢

إنَّكَ لو دعوتَني و دونِي

زوراءُ ذات مُتْرعٍ بيونِ

لقلتُ لبيَّهِ لَمن يدعوني.

وفي قولهم:(٣)

دَعُوني فلبَّيهم وقد هَدَرَتْ لهم ....

البيت هكذا أنشده المصنِّفُ، وأنشده ابنُ عُصْفورٍ١ فيا لَبَّى شاهداً على أنه نطقَ للبَّيى بمفرد، وهو لَبَّ مضافاً إلى ياء المتكلم، وليس إضافةُ لَبَّى، وسَعْدَى إلى الظاهرِ

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٨٦.

٢ الرجز من غير نسبة في الإغفال ١/ ٢٤٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦ ، شرح التسهيل ٢/ ١٨٦، والتذييل ٧/ ١٨٠ . الزوراء : البئر البعيدة القعر

(٣) البيت من غير نسبة في التذييل ٧/ ١٨٧.

عندَ غيرِ المصنِّفِ بشاذةٍ، وقد ذكر أن سيبويه(٢) صرَّحَ بإجازةِ ذلكَ، وقالتِ العربُ: لَبَّ مُفْرَداً مَكْسُوراً، قال المُصَنِّفُ:"[٣]جعلوه اسمَ فعلٍ بمعنى: أَجَبْتُ" فيُغني النُّطْقُ بِهِ عن النُّطْقِ بِلَبَّيكَ أَنَّهُ ليسَ اسْمَ فَعْلٍ، وإِنَّما هو مصدرٌ مَبْني على الكَسرِ، وتقدم من قولِ سيبويه: إِنَّه مفردُ لَبَّيْكَ غيرَ أَنهُ مبني كَأَمْسِ وغَاقِ لقلةِ تمكُّنِه، وإذا كان مفردُ لَبَّيْكَ فانتصابُه على المصدرِ كما أَنَّ انتصابَ لَبَّيْكَ على المصدر، ويكونُ في معنى إِجَابَةٍ؛ لأنَّ في مَعْنَى أَجَبْتُ وإنما غَرَّ المُصَنِّفَ في ذلك -والله أَعْلَمُ- أَنَّهُ لما رأى النحويين قدَّرُوه: أَجَبْتُ اعتقدَ أنه اسمُ فعلٍ، وإنما النحويون فسروا العامل في هذا المصدر، كما فسَّروا عاملَ حَنَانَيْكَ بِتَحَنَّنْ، وقوَّى ذلك عنده أن اسمَ الفعل عنده عاملٌ له، ولا تتسلطُ عليه العَوامِلُ لقيامِهِ مقامَ لا يحتاجُ إلى عاملٍ.

ومَذْهَبُ سيبويه وغيره أَنَّ اسم الفعل في موضعِ نَصْبٍ بِعاملٍ مُضْمرٍ، وقد ذكر ثَعْلَبٌ(٤) هذهِ المصادرَ السَّبْعَةَ قالَ: "فمَعْنَى حَنَانِيكَ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ، وسَعْدِيْكَ مُسَاعَدةً بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ، ودَوَالِيْكَ دَوْلَةً بَعْدَ دَوْلَةٍ، وحَجَازِيْكَ مُحَاجَزَةً بَعْدَ مُحَاجَزَةٍ، وحَذَارِيْكَ حَذَراً حَذَراً، وهَذَاذيْكَ قَطْعاً قطعاً" انتهى تَفْسِيْرُهُ.

ومصدر هذَّ المعروف هو هذٌّ، تقول: هذَّ السرَّ يَهُذُّهُ هذّا كما قال: هَذًّا كهذِّ الشعر ، وجاء في هذا المبنيُّ على فَعَالِ كالَّلذّاذ، والذَّهَابِ، وأجاز الأعلم في: ضَرْباً هَذَا ذِيْكَ أَنْ يَكُونَ هَذَاذيْكَ وصفاً لضرب في قوله: ضَرْباً هَذَا ذِيْكَ، وهو خطأ؛ لأن هذاذيك معرفةٌ، وضرباً نكرةٌ، وقد أبطلَ مذهبَه أن الكافَ للخطاب، على تقدير أن لو كان

---

[١]في شرح الجمل٢/٤٢٦

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠.

[٣]شرح التسهيل ٢/١٨٦.

(٤) مجالسه ١٥٧.

الضَّرْبُ مَعْرِفَةً لم يجز أن يكون هَذَا ذِيْكَ صِفَةً؛ لأن هذه المصادر المثناة غيرُ متمكنة في كلامهم ؛إذ لا يُحفظ فيها إلَّا النَّصْبُ، فلا يجوز أَنْتحُمْلَ في الإِعْرَابِ، والتَّبَعِيَّةِ على غيرها؛ لأن ذلك هو من أوصاف الاسم المتمكن؛ وإنما هو صفة لضرب من حَيْثُ المعنى؛ لأن انتصاب هَذَاذيْكَ بفعل مضمر تقديره: ضَرْباً يَهُذُّ هّذّا ذِيْكَ، وانْتِصَابُ ضَرْباً على الحال لأن قبله: [١]

قد عَرَفوا الحَجَّاجَ حُرَّاً مَحضاً

ثَبْتاً إِذِ الأَقْوامُ كانوا رَحضْا

حتى نُقَضِّي الأجلَ المقضَّا

ضَرْباً هذا ذيك وطَعْناً وخَضْا.

صَفْعاً إِذا صَابَ الرؤوسُ رضَّا

فالتقدير في قوله حتى نقضي الأجلَ المقضا،أي: الذي تقضي على هذين الضربين ضرباً يهذ هذا ذيك، وطعنا وخضا، أي: نَقْضِي في هذه الحال، والوخضُ طعنٌ يدخل الجوفَ، ولا ينفذُ يقال: منه و خَضَه يَخَضَهُ.

وأجاز الأعلم[٢] أيضاً في ضرباً هَذَا ذِيك أن يكونَ هذا ذيك بدلاً من قوله: ضَرْباً قالَ بعض شيوخنا: "هو خطأ؛ لأنه ليس من أقسام البدل" انتهى قوله.

ويتبينُ أنه ليس من أقسام البدل أنه لا يُتصوَّر أن يكون بدلَ كل من كل؛ لأن في هَذَا ذَيْكَ نَوْعا مَا مِنْ أوصافِ الضَّرْبِ، فليس بدل كل من كل، ولا يتصور أن يكون من بدل بعض من كل، ولا من بدل الاشتمال؛ لأنه لا بد فيهما من ضَمِيْرٍ يعود على

---

(١) ديوانه ٥٤، والخزانة / ١٠٧.

(٢) تحصيل عين الذهب ٢١٠.

المبدل منه، أو ما يقوم مقامه [إما لفظاً ، وإما تقديراً][1]، وأيضاً يمتنع البدل من حَيْثُ امتنع الوصفُ، وهو كونُ هذه المصادر المثناة لم تتمكن في كلامهم ،فلا يجوز أن تكون تابعة لغيرها ، فلا يجوز أن تكون مصادر أو أحوالاً على قياس ما أجاز سيبويه في بعضها ، ويقال في الكلام: وَقَعَ ضَرْبُ هَذَا ذِيْكَ، فهذا يدل على امتناع الصفة والبدل ، ويدلُّ على انتصابه على المصدر أو الحال على ما ذهب إليه سيبويه، وأما البيت الذي أنشدناه شاهداً على دواليك فثبت في كتاب سيبويه عجزه:

....　　　دَوَالَيْك حتَّى لَيْسَ للبُرْدِ لابسُ

وهو إقواء لأن القوافي مجرورة وقبله:

كان الصَّبِيرِيَّات يومَ لقِيَننا　　　ظِباءٌ ثنت أعناقهَا في المكَانسِ

فكَمْ شَققنا من رِداءٍ مُنيرٍ　　　ومن بُرقُعٍ عن طَفْلةٍ غيرِ عانسِ

وهن بناتُ الحي إن يشعروا بنا　　　يكنْ في بنات القوم إحدى الرواسِ

إذا شُقَ بُردُ شُقَ بالبُرد مثلُه　　　دَواليك حتى كلنا غير لابسِ

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ　　　حَيْثُ وَإذ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إِفْرَادُ إذ وَمَا كَإذ مَعْنىً كَإذ　　　أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذ

لما كانت الإضافةُ أصلُها أن تكونَ إلى المفردات لا إلى الجمل وكانت العرب قد أضافت / بعض الأسماء إلى الجمل شرع المصنف في تبيين ذلك، وتبيّن من كلامه أنه لا يضاف إلى الجمل إلا ظرفُ الزمان على ما يوضحه، وحَيْثُ وحدَها من ظروف

[1] سقط من " ط "

المكان فقال: إن العرب ألزمت حيْثُ، وإذ الإضافة إلى الجمل، فذكر ذلك على سبيل اللزوم، ولم يقيدْ الجمل ، وليس كل جملة تضاف إليها حَيْثُ ، ولا إِذْ.

فأما حَيْثُ فظرفُ مكان كما ذكرنا، وزعم الأخفش[1] أنها قد تكون ظرفَ زمان، و جعلَ من ذلك قولَ طرفة بن العبد: [2]

**لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ		حيث تَهْدي سَاقَهُ قَدَمُهُ.**

ولا حجَّة في ذلك بل الظاهرُ في البيت أنها ظرفُ مكان؛ ألا ترى إلى قوله تهدي ساقَه قدمُه، وهوعبارة عن المشي. فكأنه قال :حَيْثُ مشى، وحَيْثُ مبنية؛ لافتقارها إلى ما بعدها ؛فقد أشبهت الحرف في ذلك، وبناها أكثرُ العرب على الضم ،وهي لغة القرآن ، وبناؤها على الضم تشبهاً بالغايات المقطوعة عن الإضافة، نحو: قَبْلُ، وبَعْدُ، وأمامُ، و وَرَاءُ.

و وجهُ الشَّبَهِ بينهما أنها لا يجيءُ بعدَها اسْمٌ صَرِيْحٌ مَخْفُوضٌ بها إنما تجيء الجملة، وهي لا يظهر فيها الإعراب ، فشُبِّهَتْ بالغايات التي قُطعت عن الإضافة، ولما لم تُقطعْ حقيقة عن الإضافة كان هذا الشَّبهُ ضعيفاً، فبناها بعضُ العرب على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وبعض العرب على الفتح تخفيفاً.

وحكى الكسائي[3] أن بني فَقْعَس يعربونها فيقولون: جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ بِنَصْبِها كَسَائِر الظُّرُوف المعربة، وإذا أدخلوا عليها حرف جر جروها ، فيقولون: جِئْتُ مِنْ حَيْثِ جَاءَ زَيْدٌ، وقرأ بعضُ القُرَّاءِ: ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ**

(١) الشعر ١/ ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، والتذييل ٧/ ٦٨.

(٢) ديوانه ٨٠، والشعر ١/ ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، والتذييل ٧/ ٦٨.

(٣) المحكم ٣/ ٣٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٢، والتذييل ٨/ ٦٤.

﴾[الأعراف: ١٨٢]، فتحتمل هذه القراءة أن تكون على هذه اللغة، ويحتمل أن تكون على لغة من بنى حَيْثُ على الكسر دائماً.

وروي عن بعض العرب(١): حَوْثُ بالواو، وحَيْثُ ظرفٌ لا يتصرف فلا يستعملُ فاعلاً ، ولا مبتدأ ،ولا فرعاً لهما، وإنما يأتي منصوباً على الظرف أو مجروراً بـ(من)، وهو كثير، و بـ(في) ، وهو قليل نحو قوله:(٢)

فأَصْبَحَ في حَيْثِ الْتَقِينا شَرِيدُهُم   طَلِيْقٌ ومَكْتُوفُ اليَدَينِ.

أو مضافاً إليها (لدى) في قوله: (٣)

فَشَدَّ و لم تُفزَعْ بيوتٌ كَثِيْرةٌ   لَدى حيْثُ ألقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

وزعم المصنف أن حَيْثُ تُصُرِّفَ فيها بأن جاءت اسماً لأن واستدلَ على ذلك بقول الشاعر: (٤)

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقلَّ مَنْ أَنْتَ راعيـــ   ـه حِمى فيه عِزَّةٌ و أمانُ.

[١٩٢/ب]

(١) المحكم ٣/ ٣٣٢، وانظر الكتاب ٣/ ٢٩٢.

(٢) البيت للفرزدق في: ديوانه ٥٦٢، والكتاب ٢/ ١٠، وجمهرة أشعار العرب ٨٩٦ ،٨/ ٥٥، والخزانة ٥/ ٣٦.

(٣) ويروى: ولم يُنْظِرْ بيوتا كثيرة، وتَفْزَعْ، والبيت لزهير في شعره ٢١، وشرح القصائد السبع٢٧٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ .المعنى أنه شد على عدوه وحده، ولم يفزع العامة بطلب واحد. أم قشعم: الحرب الشديدة، وأراد بها المنية . قال ابن الأنباري: " وموضع حيث خفض بلدى، وإنما ضمت، وهي في موضع خفض؛ لأن أصلها حوث، فعدلت عن الواو إلى الياء، وجعلت ضمت الثاء خلفا من الواو".

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، والمساعد ١/ ٥٢٥

وذلك خطأ؛ لأن كونها اسماً / لأن فرعٌ عن كونها مبتدأ، ولم يُسمعْ ذلك فيها ،ولا في مكان واحد لا يُحفظ من كلامهم: حَيْثُ قَعَدَ زَيْدٌ فَسِيْحٌ،يريدون المكان الذي قعد فيه زيدٌ فسيح.

وأما البيت فلا حجة فيه؛ لأن حَيْثُ فيه باقيةً على ظرفيتها، وهي خبرٌ لأن، واسمُها قولُه حمى، وهو منصوبٌ بأن، ولا يظهر فيه الإعرابُ؛ لأنه مقصورٌ، وهذا واضحٌ جداً، وكان المصنف استبعد أن يكونَ الحمى اسماً، وحَيْثُ خبراً منصوباً على الظرف؛ لأن الحمى عنده مكانٌ، ولا يكون المكانُ في مكان ولا بُعْدَ في ذلك، بل يجوزُ أن تقولَ: إنَّ في جهات زَيْدٍ مكاناً فيه العزُّ، وليس من ظروف المكان ما يُضافُ إلى الجمل غيرُ حَيْثُ واختلفوا في إضافتها إلى المفرد، فأجازَ ذلك الكسائي[1]، فتقول: قَعَدْتُ حيْثُ زَيْدٍ بالخَفْضِ، واستدل على ذلك بقول الرجز: [2]/

أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعاً

بخفض سهيل، وبقول الشاعر: [3]

ونَطْعَنُهم تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهم　　بِبِيْضِ المواضِي حَيْثُ ليِّ العَمَائِم.

هكذا روي بخفض لي، وهذا عند غير الكسائي[1] نادر بحَيْثُ لا تبنى عليه قاعدة وزعم المصنف[2] أن حَيْثُ أضيفت إلى جملة مقدرة على سبيل الندور، وجعل من ذلك قول الشاعر: [3]

---

(١) رأي الكسائي في ابن يعيش٤/ ٩٠

(٢) الرجز في: ابن يعيش ٤/ ٩٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، والبحر ٦/ ٢٩٤، والمساعد ١/ ٥٣٠.

(٣) نسبه العيني إلى الفرزدق ٢/ ٥٢٢، وليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٤/ ٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، وابن الناظم ٢٧٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٥ . الحُبا: جمع حبُوة، وأراد به الوسط. لي العمائم: الرؤوس. المواضي: السيوف القاطعة.

إِذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُمَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاها خَلِيْلٌ يُواصِلُهُ.

قال :التقدير إِذْا ريدة نفحت له من حَيْثُ هبَّت أتاه بريَّاها خليل، فحذف هبت للعلم به ، وجعل ما عوضاً كما جعل التنوين في حينئذٍ عوضاً". انتهى قوله.

ولا حجة في هذا البيت؛ لأنه يحتمل أن تكون حَيْثُ مضافةً فيه إلى الجملة التي بعدها، وهي نفحت له ، ويرتفعُ ريدةٌ بفعل محذوف يفسره المعنى ، التقديرُ: إِذا نفحت ريدة، وهذا التأويلُ أولى؛ لأنه ليس فيه إلا حذفُ رافع لريدة دلَّ عليه المعنى، وفي تأويله لا بد من حذف هذا الرافع، إِذْ التقدير: إذا نَفَحَتْ رَيْدَةُ نَفَحَتْ لَهُ من حَيْثُ هبّت ، ولا بد من حذف الجملة التي أضيفت إليها حَيْثُ ، وفيه دعوى أن ما جاءت عوضاً مما تضافُ إليه كالتنوين في حينئذ، ولم يثبتْ ذلك فيها في غير هذا الموضع، فيُحْمَلُ هذا عليه.

فَرْعٌ: [(٤)] زَيْدٌ حَيْثُ عَمْرٌو، زيدٌ مبتدأ وحَيْثُ ظرفُ مكان في موضع خَبَرِ زَيْدٍ، وعمرٌو مبتدأ، وخبرُه محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: زيدٌ مستقرٌّ، فحذ فَخبَرَ

(١) المحكم ٣/ ٣٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، والتذييل ٧/ ٦٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.

(٣)البيت لأبي حية النميري في شعره ٧٢، و الشعر ٢/ ٤٨٦، وشرح التسهيل٢/ ٢٣٢، والتذييل ٧/ ٦٨، والبحر ٦/ ٢٩٤، والمساعد ١/ ٥٣٠، والعيني ٢/ ٥٢١. ريدة: يقال: ريح ريدة إذا كانت لينة الهبوب. نفحت: هبت

(٤) وللنحاة في هذه المسألة غير مذهب:

أحدُها: أنَّها مِن قبيلِ المفردِ، والعاملُ فيهما كائنٌ أو مستقرٌ. وقد نُسِبَ هذا إلى سيبويه، وهو مذهبُ الأخفشِ.

انظر: الكتاب ٢/ ٨٧، والأصول ١/ ٦٣، واللُّمع ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، والتوطئة ٢١٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥، والتذييل ٤/ ٤٨، والارتشاف ٣/ ١١٢١.

والثَّاني: أنَّها مِن قَبيلِ الجُملِ، والعاملُ فيهما: كان، أو استقرَّ، أو يَستقرُّ على ما يُريدُ مِن معنى، وقد نُسِبَ هذا إلى سيبويه، وبه قالَ جمهورُ البصريين. انظر: المقتضب ٤/ ٣٢٩، والإنصاف ٢٠٢، ونتائج الفكر ٤٢١، والتبيين

عمرو ؛لدلالة المعنى الذي هو مطلقُ الاستقرار عليه ، فلو كان خبرُ عمرو خاصاً لم يجزْ حذفُه؛ لأنه ليس في الظرف دلالةٌ عليه ، مثال ذلك زيد حَيْثُ عمرٌو ضَاحِكٌ لا يجوز حذفُ ضَاحِك؛ لأَنَّهُ لا دليل على حذفه.

[١٩٣/أ] و زعم الكوفيون [(١)] / أنَّ كَـإذا قلت: زَيْدٌ حَيْثُ عَمْرٌو إن زيداً وعمراً مرفوعان بحَيْثُ؛ لأن معناه: زيدٌ في مكان فيه عمرو، قالوا: فلما خَلَفَتْ حَيْثُ الظرفين رفعتْ الاسمين إِذْ كانا مرفوعين بالظرفين، ورُدَّ مذهبُ الكوفيين بأنه لا يوجدُ عاملٌ لفظي يرفعُ اسمين، وأحدهُما ليس معطوفاً على الآخر، وأقولُ: قد وجدَ ذلك على رأي سيبويه، ومن وافقه في قولهم: القَائِمُ أَبُوهُ زَيْدٌ، فالقائمُ مبتدأٌ، وأبوهُ فَاعِلٌ مرفوعٌ به،

٢٤٩، وشرح الجمل لابن خروف

١/ ٣٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥، والبسيط ١/ ٥٤٧، والمغني ٤٩٢.

والثَّالثُ: أنَّه يجوزُ تقديرُ الوجهين، فيكونُ مِن قبيلِ المفردِ، ويجوزُ أن يكونَ مِن قبيلِ الجُملِ.

انظر: العسكريات ١٠٥-١٠٩، والشيرازيات ٣٤١، والمنثورة ٣٠، والإغفال ١/ ٣٣٠، والمختار ٣٩٤.

والرَّابعُ: أنَّه قِسْمٌ برأسِه، ليس مِن قبيلِ المفردِ، ولا مِن قبيلِ الجملةِ. وهو مذهبُ ابنِ السَّرَّاجِ، وتبعه الفارسيّ في الشِّيرازياتِ.

انظر: الأصول ١/ ٦٣، والشيرازيات ٣٤١، والمنثورة ٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢، و شرح الألفية للمرادي ١/ ١٨١.

وأمَّا الكوفيون فالكسائيُّ، والفرَّاءُ، وهشامُ، وشيوخُ الكوفيين فمُجمعونَ على أنَّ المحلَّ ينتصِبُ؛ لأنَّه خلافُ الاسمِ الذي المحلُّ حديثُه، لا فعلَ ينصبُه، ولا يُقدَّرُ معه، لامِن قبلِه ولا مِن بعده، ومبناهم على ضَعْفِ المحلِّ، وأنَّ الذي يَضعُفُ لا يَحمِلُ مِن الحركاتِ إلَّا الفتحَ. والفائدةُ في "زيدٌ خلفَكَ" أنَّ المخاطبَ دلَّ على موضعِ زيدٍ، ولم يقصد لِفعلِه في استقرارٍ ولا قيامٍ ولا قُعُود. انظر: المقتضب ٤/ ٣٢٩، والإنصاف ٢٠٢، والتبيين ٣٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٣، التذييل ٤/ ٥٣-٥٤، والارتشاف ٣/ ١١٢١، والمساعد ١/ ٢٣٦.

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، التذييل ٧/ ٦٦.

وزيدٌ خبرٌ عن القائم، وهو معمولٌ للقائم، فالقائمُ قد رفعَ اسمين، وليس أحدُهما معطوفاً على الآخر.

ورُدَّ مَذْهَبُ الكوفيين أيضاً بأَنَّهُ يَلْزَمُ أن يُحْكَمَ لها بحكمِ الظرفين اللذين نابت منابَهما من جهة المعنى في مثل: زيدٌ حَيْثُ جَلَسَ عَمْرٌو، فتكونُ في موضع رفع ونصب؛ لأَنَّ أَحَدَ الظرفين مرفوعٌ، والآخرُ منصوبٌ؛ إِذْ المعنى زَيْدٌ في مكانٍ جَلَسَ فِيْهِ عَمْرٌو، وذلك غيرُ سائغ؛ لأَنَّهما إنْ حُكمَ لهما بحكم المرفوع كانت من قبيل العُمَدِ، وإن حكم لها بحكم المنصوب كانت من قبيل الفضْلات، فتدافعَ الحكمان؛ وإنما الاسم بعدها مرفوعٌ بالابتداء؛ والخبرُ محذوف ؛لدلالة المعنى عليه بدليل ظهوره إِذْا لم يَدُلَّ المعنى عليه، نحو: زَيْدٌ حَيْثُ عَمْرٌو جَالِسٌ[كما قدمناه][1].

وأقولُ ليست في مثل: زَيْدٌ حَيْثُ جَلَسَ عَمْرٌو في موضع رفع ونصب؛ لأنها لم تَنُبْ عن ظَرْفينِ في هذا المثال؛ لأنها فيه أضيفت إلى جملة مصرح بجزئيها بخلاف زَيْدٌحَيْثُ عَمْرٌو؛ فإِنَّها تَوسطت بين مفردين، وإِنَّما هي في مثل: زَيْدٌ حَيْثُ جَلَسَ عَمْرٌو في موضع رفع فقط ؛ إذا هي في موضع خبر المبتدأ ، وهي مضافة إلى الجملة الفعلية كما لو أضفتها إلى الجملة الاسمية نحو زَيْدٌ حَيْثُ عمرو جالس ، فهي في هذا المثال ، وفي زيد حيث جلس عمرو لم تَنبْ مَنَابَ ظرفين هما خبران عن مبتدأين ،فلا يلزمُ ما ذكروه.

وأما حَيْثُ إِذْا كانت شرطاً فسيأتي الكلام عليها في أدوات الشرط إن شاء الله تعالى، وقد أطلق المصنف في قوله:

..........إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ ....

[1] سقط من "م"

إضـــافة إلى الجمـــل، وشَرْطُ الجملـــة أن تكـــون خبريـــةً اســـميةً كانـــت ، أم فعليـــة فالاسـميةُ نحـو: قَعَـدْتُ حيـث زَيْـدٌ قَـائِمٌ، وإذا جـاءت إن بعـد حَيْثُـك سِرَتْ، والفعليـة قـد تكـون مصـدَّرة بـماض، نحـو قولـه تعـالى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [الأَعْرَاف: ١٩]، أو بمضـارع مثبت، نحو قوله: ﴿وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، ونحو قوله:

حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ. ....

أو منفي بلا كقوله تعالى: ﴿حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣]، وقولُ المصنف:

............**إِذْ**.........   ....

يعنـي أن العـرب / ألزمتهـا الإضـافةَ إلى الجمـل[(١)]، وإِذْ اسـمُ ظـرف زمـان مـاض ثنـائي الوضـع مبنـي لكونـه أشـبه الحـرفَ وضـعاً عـلى مـا يـذهبُ إليـه المصـنف[٢]، أو لافتقـاره إلى الجملـة التـي أضـيف إليهـا ولا يُتصرَّـفُ فيـه ،لا يكـونُ فـاعلاً ولا مبتـدأ ولا مجـروراً إلا بإضـافة ظـرف زمـان إليـه كقولـه تعـالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آلعمران: ٨]، وتقـع خـبراً[٣]، نحـو قولـك: القِيـام إِذْ خَـرَجَ زَيْـدٌ، وبـدلاً كقولـك: كـانَ ذَلِـكَ أَمْـس إِذْ قَـدِمَ زَيْـدٌ، وزعـم المصـنِّفُ[(٤)] وغـيرُه أنهـا يُتصرَّـفُ فيهـا بـأن تكـونَ مفعـولاً بهـا بعـد فعـل الـذكر ، وجعـل مـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ولا حجَّـةَ في ذلـك

(١) في المقتضب ٣٤٨/٤ فأما إذْ فإنما تقع بعدها الجمل؛ لأنه لا معنى للجزاء فيها؛ لأنها ماضية لا تحتاج إلى جواب، تقول: جئتك إذ قام زيدٌ، وكان هذا إذ زيدٌ أمير كما تقول: هذا كان يوم الجمعة".

[٢]شرح التسهيل٢/ ٢٠٧

[٣]

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٧.

لاحتمال أن يكون مفعولُ ﴿ وَاذْكُرُواْ ﴾ محذوفاً لفهم المعنى، التقدير: و اذْكروا حالَكم أو قصتَّكم، وتضافُ إلى الجملةِ الخبرية الاسمية كقوله: ﴿ إِذْأَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [والفعلية المصدرة بماض كقوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٤]، أو بمضارع كقوله: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وإذْا كانت الجملةُ فيها فعلٌ ولي إِذْ، ويقبح أن يليها إِذْ ذاك الاسم مثال ذلك: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَامَ هذا قبيح[١]، بل تَقُولُ: جِئْتُ إِذْ قَامَ زَيْدٌ، وإِذْا جاء المضارع بعدها كان في مَعْنَى الماضي؛ لأن إِذْ ظرفٌ لما مضى من الزمان، ولا تضافُ إِذْ إلى الجملة الشرطية ، لا تقول: أَتَذْكرُ إِذْ إِنْ تَأتِنا نُكْرِمْكَ، وقد جاء ما ظاهرُه ذلك في بعض أدوات الشرط في الشعر نحو قول لبيد: (٢)

على حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عَلِيْهِ ذُنُوبُهُ يَجِدْ فَقْدَها؛ إِذْ في المقام تدابُرُ.

والأولى تأويلُه على أن ثمَّ ضميرَ شَأنٍ محذوفٍ التقدير: على حِيْنِ هو أي ا الشَّأْنُ كما تقول: أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأتِنا نُكْرِمْهُ، وزعم بعض(٣) النحويين أن إِذْ تأتي ظرفاً مستقبلاً بِمَعْنَى إِذْ ا، وبعضهم(٤) أنها تكون إذا وقعت إذا للمفاجأة زائدة، وبعضُهم أنها تكون إِذْ ذاك حرفاً، وزعمَ بعضُهم(٥) أن إِذْ تكونُ للتعليل، وهذه مذاهبُ

---

[١] شرح التسهيل ٢/٢٠٨

(٢) ويروى: وفي الذِّناب تداثرُ، والذناب جمع ذنوب، وهو الدلو المملوءة . تداثر: تدافع وتزاحم والبيت في ديوانه ٦٤.

(٣) المفصل ١١٢، والتذييل ٧/ ٢٩٤.

(٤)قال سيبويه: " بينا أنا كذا إذْ جاء زيدٌ". انظر الكتاب ٤/ ٢٣٢، والجنى الداني ١٩٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨، والتذييل ٧/ ٢٩٦.والذي قال بزيادتها إذا كانت للمفاجأة أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٣٦.

(٥)شرح التسهيل ٢/ ٢٠٨، والجنى الداني١٨٨، وفيه: " أن تكون للتعليل كقوله تعالى ﴿ ولن ينفعكم اليومَ إذْ ظلمتم أنفسكم﴾ [الزخرف: ٣٩]، ومنه قول الفرزدق:

مـردودةٌ لا يليـقُ ذكـرُ الاحتجـاج لهـا، وعليهـا بهـذا المختصرـ، وتكـون إِذْ للجـزاء[1] إِذْا كـان بعـدها مـا فنقـول: إِذْ مـا تَقُـمْ أَقُـمْ، وسـيأتي الكـلامُ عليهـا في الجـوازم إن شـاء الله. وقـولُ المصنف:

...وَإِنْ يُنَـــوَّنْ يُحْتَمَــــلْ إفــــراد إذ ....

مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة٨٣، ٨٤].

[١٩٤/أ] وهــذا التنــوينُ يســمى تنــوينَ العِــوض أفــردت إِذْ حــينَ لحقَهَــا عوضــاًمن الجملــة المحذوفـة والتقـديرُ: وأنـتم حـين إِذْ بلغـتِ الحلقـوم تنظـرون، وكـذلك: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[هـود: ٦٦]، التقـدير: ومـن خـزي يـوم إِذْ أخـذ الـذين ظلمـوا الصـيحة ، ولـذلك لا يجتمـعُ هـذا التنـوينُ والجملـةُ المضـاف إليهـا إِذْ؛ لأن التنـوينَ عـوضٌ منهـا ، ولا يجمـع بـين العِـوض والمعـوض منـه / ، والكسرـةُ في إِذْ هـي كسرـةٌ؛ لالتقـاء السـاكنين ،وإِذْ باقيـةٌ عـلى بنائهـا فلـما حُـذِفَتْ الجملـةُ بعـدها وعُـوِّض منهـا التنـوينُ التقـى سـاكنان تقـديراً ذالْإِذْ والتنوينُ فكسر الأولُ منهما لالتقاء الساكنين.

وزعــم أبوالحســن(٢) أن الكسرــةَ كسرــةُ الإعــراب بإضــافة الظــرف إلى إِذْ، قــال بعــض أصـحابنا :" أظـنُّ أنـه حملـه عـلى ذلـك أنـه جعـلَ بناءهـا ناشـئاً عـن إضـافتها إلى الجملـة،

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم		إِذْهم قريشٌ وإِذْ ما مثلَهم أحدُ

[1] الكتاب ٣/٥٦

(٢) في معاني القرآن له ١/ ٣٨٨: "فأضاف خزيا إلى اليوم، فجرّه، وأضاف اليوم إلى إذْ فجرّه، وقال بعضهم: يومَئِذٍ، فنصب؛ لأنه جعله اسما واحدا، وجعل الإعراب في ا لآخر".

فلَّما زالتْ من اللفظ صارت معربة، وقد ردوا عليه بأن العرب تقول: كانَ ذَلِك إِذْ[1]، ولا مُضَافَ هُنَاكَ، وقال الشَّاعِرُ: [2]

نَهَيْتُكِ عَنْ طِلابِكِ أُمَّ عَمْرٍو		بِعَاقِبَةٍ و أَنْتِ إِذٍ صَحِيْحُ.

وتأوّلَ الأخفشُ[3] ذلك على تقدير مضاف محذوف ، وأنت حينئذٍ صحيح، وردوا هذا التأويل بأنه لا يحذفُ المضافُ، ويبقى المضافُ إليه على إعرابه من الجر إلا إذا كان معطوفاً على مثله، نحو: [4] مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ ولا أخيه يقولان ذَلِكَ تريد ولا مِثْلَ أُخيه ، فحُذِفَتْ مثلُ لدلالة مثلِ المتقدمة عليه، وكذلك: مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمةً، وَلَا سَوْداءَ تَمْرَةً،أي ولا كلَّ سَوْداءَ، ولا يحذفُ دون ذلك الشرط إلا في غاية الندور وقولُ العرب: كان ذَلِكَ إِذْ من الكلام الدائر في لسانهم، وردوا أيضاً عليه بأن العرب بنت الظرف المضاف لإِذْ، ولا علة للبناء إلا كونه مضافاً إلى مبني، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجزْ البناءُ في الظرف ويُرَدُّ أيضاً عليه بأنه قد سبق لإِذْ حكمُ البناء والأصلُ استصحابه حتى يقومَ دليل واضح على إعرابه.

وأيضاً فكما كان مبنياً مع الجملة المعوَّضِ منها التنوينُ فكذلك حكمُها مع العوضِ، و قالت العرب: [5]يَوْمَئِذاً بفتح الدال منوناً ، عُدِلَ في البناء إلى الفتح

---

[1] في المحكم ١٠/٢٩٩ :" حكى ثعلب عن الفراء كان ذلك إذْ أمَرَ علينا الحجاج ".

(٢)البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين١/ ٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٥، والأصول ٢/ ١٤٤، وابن يعيش ٣/ ٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥١

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين١/ ٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٥، والأصول ٢/ ١٤٤، وابن يعيش ٣/ ٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥١.

(٤) الكتاب ١/ ٦٥.

(٥) الكتاب ١/ ٦٦، والتذييل ٧/ ٢٩٥.

لطلب التخفيف، فلو كان إِذْ معرباً لم يجز فتحُه؛ لأنه إِذْ ذاك مخفوضٌ بالإضافة فتظهرُ فيه الكسرة لكنه لَّما كان مبنياً بنوه تارة على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وتارةً على الفتح طلباً للتخفيف. وقولُ المصنف:

**............ وَمَا كَإِذ مَعْنىً كَإِذ		أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذ**

يعني أن ظرفَ الزمان الجاري مجرى إِذْ فيكونه للمضي يجوزُ فيه أن يضافَ إلى الجمل التي تجبُ إضافةُإِذْ إليها فليسَ حكمُها في ذلك حكم إِذْ من أنها لازمةُ الإضافة ومثَّل المصنفُ ذلك بقوله:

[١٩٤/ب]............................		**............ حِينَ جَا نُبِذ**

فالجملةُ التي هي جاء أضيفَ إليها حين بمعنى إِذْ، ولو وضعت مكان حين إِذْ لصحَّ المعنى فكنت تقول: إِذْجَانُبِذَ، وقوله:

....		**.........جَـوَازًا ....**

يدلُّ على أنه يُفْرد من الإضافة لهذه الجملة فتقول: نُبِذَ حيناً، ولك أن تجعلَ الجملةَ صفةَ فتقولَ: حيناً جَاءَ فِيْهِ نُبِذَ، وجاء صدر هذا البيت في النظم قلقاً وهو:

**إِفْرَاداً إِذْ وَمَا كَإِذ............		..............................**

وهـو مـع/ ذلـك كـلامٌ فاسـد؛ لأنـه قـال: والظـرفُ الـذي هـو مثـل إِذْ في المعنـى هـو مثـلُ إِذْ ، فـما مبتـدأٌ موصـولٌ صـلته كـإِذْ، ومعنـى منصـوبُ تمييـزاً عـن حـرف التشـبيه كَـما ينتصـبُ عـن مثـل، وكـإِذْ خـبرٌ عـن مثـل فـأَخْبرَ عـن الـذي هـو شـبيهٌ بـإِذْ في المعنـى بكونـه شـبيهاً لـه ،فكونُـه شـبيهاً لـه إمـا أن يكـونَ بكونـه ظرفـاً أو بكونـه للمضي- [أو بكونـه مبنيـاً][1] وكلُّها تشبيبهاتٌ لا تصِحُّ.

أمـا الأول والثـاني فـإنما لم يصـح؛ لأن الخـبرَ يُفهـمُ معنـاه مـن المبتـدأ ، وشرطُ الخـبر أن لا يُفهمُ من المبتدأ، ولذلك منعوا سَيِّدُ الجَارِيَةِ مَالِكُها.

وأمـا الثالـثُ فـلا يصـح ؛ لأنـه لـيس بنـاؤه مثـلَ بنائـه ؛ إِذْ بنـاءُ إِذْ واجـب، وبنـاء مـا يكـون في معنـاه مـن الظـروف جـائزٌ، ثـم المصـنفُ يكـونُ قـد كـرر هـذا الحكـمَ عـلى هـذا التقـدير في البيـت الـذي يجـيءُ بعـد هـذا البيـت ، وإن أعربـت مـا كـإِذْ مفعـولاً بأضِـفْ، ، وهو الظاهر فيبقى قولُه:

.... كَـــــــإِذ ....

الثانيـة لا معنـى لـه لأن الكـلام يـتم بدونـه ؛إِذْ يصـيرُ المعنـى: أضـفْ جـوازاً الظـرفَ الـذي هـو كـإِذْ في المعنـى كإضـافة إِذْ؛ لأن إضـافةَ إِذْ واجبـة ، وإضـافةُ ذلـك الظـرف جائزةٌ

واعلـم أن الظـرفَ الـذي يضـاف إلى الجمـل شرطُـه ألا يكـونَ مثنـى، فـلا تقـول: يـومَي قَـامَ زَيْـدٌ ذكـر ذلـك ابـن السّرّـاجِ[2]، وأجـاز ذلـك ابـنْ كَيْسَـانَ، والصـحيحُ منعـه لعـدم السـماع في ذلـك ، فلـو كـان الظـرفُ غـيرَ مثنـى ، ودل عـلى عددكَشَـهْرٍ، وأُسْـبُوعٍ،

[1] م : أو أن يكون مبنيا
(٢) الأصول ٢/ ١١.

وعَامٍ فنَصَّ بعضُ أصحابنا على جواز ذلك، ومنع المُصَنِّفُ ذلك في كل ما يدلُّ على عدد دلالةً صريحة كأُسْبُوعٍ وشَهْرٍ، والجمعُ كالمفرد في جواز الإضافة إلى الجمل قال: (١)

أَيَّامَ لَو يَحْتَلُّ وَسْطَ مَفَازَةٍ　　　فَاضَتْ مَعَاطِشُها بِشُرْبٍ سَائِحِ

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا　　　وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا　　　أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أَبْهَمُ المصنف في قوله:

.... مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا　　　..............................

يعني بالذي أجرى كإِذْ الظرفَ الذي يضافُ إلى ما يُضافُ إليه إِذْ، وإِذْ تضاف إلى الجملة المصدَّرة بالماضي، فيجوز فيه الإعراب والبناء، والبناءُ أجودُ، وعلى البناء أنشدوا للنابغة.(٢)

على حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبا　　　قُلْتُ أَلَمَّا أَصحُّ والشَّيْبُ وازِعُ.

[١٩٥/أ] وإلى هذا أشار / المصنف بقوله:

....　　　وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

---

(١) ويروى: لا تحتل، وفاضت معاطسها بشرب منائح، والبيت لزياد بن الأعجم في شعره٤٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٤، والارتشاف ١٨٢٩

(٢) البيت في ديوانه ٧٩، و الكتاب ١/ ٣٦٩، والكامل ٢٤٠، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٦، والشجري ١/ ٤٦، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وابن الناظم ٢٨١، ورصف المباني ٣٤٩، والارتشاف ١٨٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٩، والمساعد٢/ ٣٥٤، والخزانة ٣/ ١٥١.

أيإذْا أضفت الظرفَ الذي يتلوه فعلٌ مبنيٌّ اختير بناءُ الظرف، وفي قوله:

.... فِعْــــــــلٍ بُنِيَــــــــا

إبهـامٌ؛ لأن الفعـلَ المبنـيَّ تـارة يكـون ماضـياً، وهـو الـذي يـذكره النحويـون، وتـارة يكـون مضـارعاً، لكنـه يكـون مبنيـاً لكونـه اتصـل بـه نـونُ الإنـاث، نحـو قولـك: النِّسَـاءُ أُحِـبُّهُنَّ عـلى حِـيْنَ يُبْغِضْـنَني، فهـذا يصـدقُ عليـه أن يكـونَ الظـرفُ أضـيف إلى جملـة مصدرَّة بفعل مبني ،فيُختار فيه البناء وقال الشاعر في البناء: [1]

لَأَجْتَذِبَنْ قَلْبِي تَحَلُّماً   على حِيْنِ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمٍ.

وإن كـان مضـافاً إلى جملـة مصـدَّرة بفعـل معـرب، وهـو الـذي أشـارَ إليـه المصـنف بقوله:

وَقَبْـــلَ فِعْـــلٍ مُعْـــرَبٍ ....

فمـذهب البصرـيين أنـه يجـبُ إعـراب الظـرف، ولا يجـوزُ البنـاء، و مـذهبُ الكـوفيين أنــه يجــوز الإعــرابُ والبنــاءُ[2]، وهــو اختيــار المصــنف [3]ويعضــده الســماع و القيــاس أمــا

(١)ويروى: منهن، و البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، والارتشاف ١٨٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٥، والمساعد ٢/ ٣٥٥، والعيني ٢/ ٥٣٧.

[2] شرح التسهيل ٢٥٥/٣
[3] شرح التسهيل ٢٥٥/٣

السماع فقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة: ١١٩]، قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾[الانفطار: ١٩]، وقال الشاعر: (١)

إِذْا قلت هذا حين أسلو يُهيِّجُني   نسيمُ الصَّبا من حَيْثُي طلعُ الفجرُ.

وأما القياسُ فهو أن الظرف إِذْا أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب إعراباً أصلياً جاز فيه البناءُ على ما سيأتي بيانه، فأحريإِذْا أُضيفَ إلى جملة مصدرة بمعرب ليس فيه الإعراب بحق الأصالة.

وقد تأول البصريون[٢] قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ بأن هذا إشارة إلى وقت الوعد، ويومَ ينفعُ خبرُه، كأنه قيل: هذا الوعدُ يوم ينفعُ، فحركة الميم حركةُ إعرابٍ لا بناء، وزعموا أنه لم يثبت البناءُ في اسم الزمان المضاف إلى جملة إلا بشرط أن يكونَ صدرُها فعلاً ماضياً، والآيةُ تحتملُ ولا حجة في المحتمَل.

ويحتملُ قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ أيضاً التَّأويل على إضمار فعل أي: اذْكرْ يومَ لا تملك، لكن يقوي قول الكوفيين قول الشاعر:

إِذْا قلت هذا حينَ أسلو ...

البيت، وقراءة من(٣) رفع ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ على أنه خبرٌ، وإن كان مضافاً إلى جملة مصدرة بالمبتدأ، وهو الذي أشار إليه بقوله:

---

(١) ويروى: يشُوقُني مكان يهيجني، و البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ٩٥٧، و الكامل ٩٥٧، وأساس البلاغة (طلع)، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٦

[٢] شرح التسهيل ٢٥٥/٣

(٣) هذه قراءة الجمهور. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٢٤، والسبعة ٢٠٥، والبحر ٤/ ٦٣.

.... أَوْ مُبْتَـــــــدَا ....

[١٩٥/ب] فمـذهبُ البصريين تحـتم الإعـراب، ومـذهبُ الكـوفيين جـوازُ الـوجهين، ومـن نحـاة بلادنـا مـن قـال الإعـراب والبنـاء حسـنان، ووقـع في بعـض تصـانيف أصـحابنا مـا نصُّـهُ: " متـى أضـفت ظـرفَ الزمـان إلى مفـرد كـان معربـاً، ومتـى أضـفتْه إلى جملـة كـان مبنيـاً ، وإِذْا أضـيف إلى فعـل مـاض كـان الأجـودُ بنـاءَه؛ لأن الفعـل المـاضي مبنـي، ولم يمتنـع إعرابُـه مـن جهـة الجـواز؛ / لأن الإضـافة في الحقيقـة إنـما هـي إلى المصـدر لا إلى الفعـل ، ومتـى أضـفت إلى الفعـل المسـتقبل كـان الأجـودُ إعرابَـه؛ لأن الفعـلَ مُعـربٌ، ولم يمتنـعْ بنـاؤُه؛ لأنـه عـلى كـل حـال فعـل، وعـلى ذلـك قولـه تعـالى: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِـدْقُهُمْ ﴾ قُـرِئ ﴿ يَـوْمُ ﴾ بـالرَّفْعِ[١]، والنَّصْـبِ[٢]، وعليـه: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥]".انتهـى كلامـه فـأفهم قولـه:" ومتـى أضـفته إلى جملـة كـان مبنيـاً " أنـه يعنـي بـذلك جملـةَ المبتـدأ والخـبر؛ لأنـه قـد تكلَّـم في إضـافته إلى المـاضي والمضـارع، وكـان قـد قَـدَّمَ أنـه قـال مـا نَصُّـهُ: ومـما تختص بـه ظـروفُ الزمـان الإضـافةَ إلى الجملـة مـن الفعـل والفاعـل والمبتـدأ والخـبر لِمَـا بـين الفعـل والزمـان مـن المضـارعة، فلـذلك تقـول: قُمْـتُ يَـوْمَ قَـامَ زَيْـدٌ قَـائِمٌ، وفهـم منـه أنـه يعنـي جملـةَ المبتـدأ والخـبر ، ويكـون الاقتصـار عـلى أنـه يكـون مبنيـاً إِذْا أضـيف إلى جملـة الابتـداء، ولا يجـوز فيـه الإعـراب، ولم يـذهب إلى ذلـك أحـدٌ، واختـارَ

---

(١) هذه قراءة الجمهور. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٢٤، والسبعة ٢٠٥، والبحر ٤/ ٦٣.

(٢) هذه قراءة نافع وابن محيصن والأعرج. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٢٤، والسبعة ٢٠٥، والبحر ٤/ ٦٣.

المصنف[1] مذهبَ الكوفيين في جواز البناء إِذا أضيف إلى جملة الابتداء، وقد ثبت ذلك بالسَّماع، فوجب قبوله قال الشاعر: (٢)

أَلم تعلمي يا عمرَك اللهَ أنني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ.

وقال آخر: (٣)

تَذكَّرَ ما تَذكَّرَ من سُلَيْمَى على حِيْنَ التَّرَاجُعُ غيرُ دَانِ.

وأنشد بعض شيوخنا: (٤)

.... على حينَ لا بَدْوٌ يُرَجَّى ولا حَضْرُ

وصدره

دَعَانِي ولم أهجرُ ولو ضَنَّ لم أُلم ....

هكذا روى النقلةُ هذه الأبيات بفتح حِيْنَ، ومما يجوز فيه الإعرابُ والبناءُ هذه الظروف إِذْا أضيفت إلى إِذْ التي لحقها تنوينُ العوض، وقد قرئ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] بجَرِّ(٥) الميم على الإعراب، وفتحِها على البناء.

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

---

[1] شرح التسهيل ٢٥٦/٣

(٢)نسبه العيني ٢/ ٥٣٨ إلى مِربال بن جهم المذحجي، ونسب إلى مبشر بن هذيل الشمخي في ديوان المعاني ١/ ٨٩، ٩٠، وهو ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦.

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦.

(٤) البيت لأسد بن عنقاء الفزاري في شرح التسهيل٣/ ٢٥٦، وروايته:

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم أُلم على حينَ لا بدوٌ ملاّمٌ ولا حَضَرّ

(٥) قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وابن عامر.، وقراء الكسائي وابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس بالفتح. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٥٤، والسبعة ٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٩٩، والبحر ٥/ ٢٤٠.

اختار المصنف أن إذا تضافُ وفي ذلك خلاف فمن ذهب إلى أن إذا معمولة للفعل الذي يليها لم يقل: إنها تضافُ، وهذا المذهبُ هو الذي نختارُه حملاً على أخواتها من أسماء الشرط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ كان متى منصوباً بالفعل الذي يليه ، يَدُلُّكَ على ذلك قولهم: أيّاً تَضْرِبْ يَغْضَبْ، وقد استدللنا على صحة ذلك في غير هذا المكان .

وإذا تلتها الجملةُ الفعليةُ المصدرة بالماضي المثبت والمصدرة بالمضارع المثبت والمنفي بـ«لم» فلا يكون ما يليها إلا مستقبلُ المعنى، وظاهرُ كلام المصنف أنه لا يلي إذا إلَّا الأفعالُ، وهو مذهب سيبويه[1]، فإذا وليها اسمٌ كان على إضمار فعل مثاله قوله تعالى:

[١٩٦/أ] ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[الانشقاق: ١]/ أي: إذْا انشقت السماء، وأجاز هذا الوجه الأخفش[2] وأجاز أيضاً أن يرتفع على الابتداء بعد إذْا الشرطية وأدوات الشرط إذْا

---

(١) هذا مذهب سِيبَوِيهِ في الكتاب ٣/ ١١٣، وعليه أكثر النحويين؛ لأنَّ (إذا) في الأصل ظرف، والظرف يطلب ما يضاف إليه. ٱنظر: التعليقة ١/ ١١٦، والإيضاح ١٠٤ وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، ونقل عن السهيلي أن سِيبَوِيهِ يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، وبنىٰ كلامه علىٰ ما وقع من كلام سِيبَوِيهِ علىٰ قول ذي الرُّمَّةِ:

إذا ٱبن أبي موسىٰ بلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بِفَأْسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

قال سِيبَوِيهِ: « فالنصبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أجودُ؛ لأنه إذا أرادَ الإعمالَ فأقربُ إلىٰ ذلك أن يقولَ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وزَيْداً ضَرَبْتُ. ولا يُعْمِلُ الفِعلَ في مُضْمَرٍ، ولا يتناولُ به هذا المتناولَ البعيدَ».

وقد ردَّ المبرد وجه الرفع علىٰ الابتداء: في: إذا ٱبن أبي موسىٰ بلالٌ بَلَغْتِهِ، وقال إنما هو مرفوع بفعل مضمر؛ تقديره: إذا بُلِغُ ٱبن أبي موسىٰ. ٱنظر: المقتضب ٢/ ٧٧، والكامل ٣/ ١٢٢٩ .

(٢)ٱنظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢، ومعاني القرآن للأخفش١/ ٣٥٤، وذهب فيه الأخفش أن الرفع بفعل

كان الخبر فعلاً ،واستدل لسيبويه بعدم سماع إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ فَأُكْرِمُهُ، وَرُدَّ بأن ذلك موجود في لسان العرب قال الشاعر: (١)

فهلَّا أَعَدُّوني لِمِثْلِي تَفَاقَدوا　　إِذا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

وقال آخر: (٢)

إِذا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ　　لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذَاكَ المُذَرَّعُ.

وقال: (٣)

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذا أَنْ كَأَنَّهُ　　مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الماءِ غامِرُ.

وقال: (٤)

وأَنْتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ إِذا هِي أَرْسَلَتْ　　يَمِيْنُكَ شَيْئاً أَمْسَكَتْهُ شِمالُكَ.

وقال: (٥)

إِذا هُو لم يَخَفْنِي في ابْنِ عَمْي　　- وإِنْ لَمْ أَلْقَهُ- الرَّجُلُ الظَّلُومُ

مضمر أقيس من الرفع على الابتداء، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٣١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٣، والكشاف ٢/ ١٧٥، والبحر٥/ ١٣.

(١)البيت لبعض بني فقعس في التنبيه ١٠٣، ولمرداس بن جشيش في إصلاح ما غلط فيه النمري ٥٨ . الأبزى: الذي خرج صدره، ودخل ظهره، وهو مما يوصف به العزيز الشامخ الرأس . الأنكب: المائل في شق من الكِبْر.

(٢)البيت للفرزدق في ديوانه١/ ٤١٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وابن الناظم ٢٨٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٧، والمساعد ١/ ٥٠٨، والعيني ٢/ ٥٤٠ . المذرِّع: الذي أمه أشرف من أبيه

(٣)البيت لأوس بن حجر في: ديوانه: ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وبلا نسبة في التذييل ٧/ ٣١٦. المعاطي: المتناول، وجمة الماء: مجتمعه.

(٤)**البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢١٤/٢** ،و التذييل ٧/ ٣١٧، خلط : قليل الحياء المتملق.

(٥) البيت لضَيْغَم الأَسَدِيِّ في: الخصائص ١/ ١٠٤، واللسان(ظلم) ، والتذييل ٧/ ٣١٧.

قالوا: هي ضميرُ القصة، وهو ضميرُ الشأن فهو مبتدأ، ولا يجوزُ أن يرتفع بفعل يفسره ما بعدهُ وأوَّل من منع ذلك بأن جعل أبزى فعلاً ماضياً بمعنى غَلَبَ، وليس باسم، والأَبَزى الذي يبرُز صدرُه، فيرتفعُ الخصمُ بفعل يفسره هذا الفعلُ، ومائلُ الرأس خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو مائلُ الرأس.

وأما تحتَه حنظلية فالمعنى استقرت تحته حنظليةٌ، فحنظلية فاعلٌ لا مبتدأٌ، وتحته خبرٌ عنه ، فباهليٌّ مرفوع بفعل يفسره الفعل العامل في تحته.

وأما حتى إِذْا أن كأنه فأنْ زائدةٌ،وكان محذوفة بعد إِذْا التقديرُ حتى إذا كان كأنَّه وكان تحذف بعد الشرطِ كثيراً.

وأما هو لم يَخَفْنِي ، وهي أرسلت [فذلك مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده ، أي إذا لم يخف هو ، وإذا أرسلت هي ، ولما حذف الفعلَ انفصلَ الضميُر][1]، والرجلُ الظلومُ بدلٌ من هو، ويمينُك بدلٌ من هي ، ويجوزُ الإضمار قبل الذكر في باب البدل حكاهُ الأخفشُ، واختار المصنف مذهب الأخفش في أن إِذا قد تليها الجملة الابتدائية ،قال: لكنه قليل.[2]

وهذا الحكم الذي ذكرناه في إِذا، والخلافُ بين سيبويه والأخفش مختصُ بإِذا غيرِ الفجائية، فأما إِذا الفجائية فيليها المفردُ والجملةُ الاسمية.

وحكى الأخفشُ في الكبير له عن العرب أن الفعلَ المقرونَ بقد أجرته مُجرى الجملة الاسمية في ولايته إِذا الفجائية، نحو: خَرَجْتُ فإِذا قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ عمْراً.

لِمُفْهِمِ اثنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا　　　تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كَلْتَا وَكِلَا

ذكر المصنف أن كلا وكلتا يضافان لمفهم اثنين فاندرج تحت قوله:

[1] زيادة من " م "
[2] شرح التسهيل ٢١٤/٣

لِمُفْهِمِ اثنَيْنِ		....

[١٩٦/ب] المثنى/ ، نحو: كلا الرجلين، وضمير الاثنين، نحو: كلاهما وما صلح للاثنين وإن صلح للجمع، نحو: كلانا، فأما قول لبيد: (١)

إِنَّ للخَيْرِ ولِلشَّرِ مَدى		وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ.

فزعموا أن ذلك مفردٌ لفظاً، والمرادُ به التثنيةُ فكأنَّه قالَ: وكلا ذينَك، ومثلُه عندهم قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بين ذينَك، أي الفارضُ والبكرُ، وخرجتْ عنه مسألة ذكرَها ابنُ الأنباري(٢)؛ وهي أن كلا تُضافُ إلى مفرد بشرط أن تتكرَّرَ، وذلك قولك: كلايَ وكلاك مُحْسِنَانِ(٣)، المعنى كلانا، وكلا زيدٍ، وكلاك محسنان، وكلاي، وكلا عمروٍ منصفان، ومثَّل بما أُضيفَ إلى مكنِي، أو فيه مكنيٌّ فهذه كلا أضيفتْ إلى غيرِ مُفهمِ اثنين، وأوردها ابن الأنباري على أنها من كلام العرب وجعلها مثل أي في قول الشاعر: (٤)

فأَيِّي ما وأَيُّكَ كانَ شَراً		فَقِيدَ إلى المقُامةِ لا يَراهَا

ومثلَ قولهم: المالُ بِيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو، كما قال أَعْشَى هَمَدانَ: (٥)

---

(١) البيت ليس في ديوانه، وقد نسبه العيني إلى عبدالله بن الزبعري ٢/ ٥٤٢، وهو في ديوانه ٤١، والبيت من غير نسبة في ابن يعيش ٣/ ٢، والمقرب ١/ ٢١١، وابن الناظم ٢٨٢، و الارتشاف ١٨١٦، وشرح المرادي ٢/ ٢٧٠، وأوضح المسالك٣/ ١٣٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٢ .

(٢) الإنصاف ٣٥٦، والارتشاف ١٨١٤، والمساعد ٢/ ٣٤٣.

(٣) المغني ٢٦٩/١

(٤) البيت للعباس بن مرداس في الكتاب ٢/ ٤٠٢، وابن يعيش ٢/ ١٣١، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٣، والمقاصد الشافية ٤/ ١٠٩، والخزانة ٤/ ٣٦٧ .

(٥) البيت في ابن يعيش ٤/ ٧٨

بَيْنَ الأَشَجِّ وبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٍ بَخْ بَخْ لِوَالِدِهِ ولِلمَوْلُودِ.

وقوله:

.... مُعَـــــرَّفٍ... ....

شرطٌ في مفهم اثنين أن يكون معرفةً، وهما كما ذكر لا يضافان إلا إلى معرفة، هذا المنقولُ في كتب البصريين كسائر أسماء التوكيد، ومن علم الكوفيين أنهما يضافان إلى النكرة إِذا كانت محدودة فتقول: كلا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمانِ، وحُكي: عن العرب: كِلْتا جَارِيَتِيْنَ عِنْدَكَ مَقْطُوعةٌ يَدُها، وزعموا أَنَّ قَطْعَ اليَدِ في هَذا الكَلامِ عُنِي بِهِ تَرْكُ الغَزَلِ قالوا: فلولا توقيَّت النكرةَ لم تدخل عليها كلا و كلتا، وهذا لا يحفظُه البصريون وقولُه:

.... بِـــــلا تَفَـــــــرُّقٍ ....

يعني أَنَّهُ لا يفرِّقُ مفهمُ الاثنين بالعطف، وقد جاء ذلك في الشعر، وجعلوه ضرورةً نحو قول الفرزدق: (١)

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الذي ضَرَبَتْ بِهِ على دَهَشٍ أَلْقَاهُ بِاثْنَيْن صَاحِبُه.

ومثله: (٢)

كلا أخي وخليلي واجدٌ عَضُداً وساعدا عند إلمامِ الملمَّاتِ.

وقالَ آخرُ: (٣)

كلا الضَّيْفَن المَشْنُوءِ والضَّيْفِ[نائِلٌ][٤]لَدَيَّ المُنَى والأَمْنُ في اليُسرِ والعُسْرِ.

---

(١)ديوانه ١/ ٧٧، وابن يعيش ٣/ ٣، والمقرب ١/ ٢١١، وشرح التسهيل٣/ ٢٤١.

(٢)البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤١، وشرح الكافية الشافية٢/ ٩٣١، والمساعد٢/ ٣٤٤.

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤، والارتشاف ١٨١٤.

[٤]في الأصل مائل ، وهو تحريف

والكلام على كلا وكلتا مستوفى يأتي إن شاء الله في باب التوكيد؛ لأن المصنف لم يتعرض هنا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط.

وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّف　　　أَيّاً وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الأَجزَا وَاخْصُصَنْ بالمَعْرِفَهْ　　　مَوصُولَةً أَيّاً وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
[١٩٧/أ] وَإِنْ تكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا　　　فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلامَا/

أي تكون استفهاماً، وشرطاً وموصولة، وصفة، ووصلة لنداء ما فيه الألف، واللام وزاد الأخفش أنها تكون موصوفة.

ونحن نتكلم على جميع أقسامها منزلاً ذلك على أقسام المصنف ومستدركاً ما أهمل إن شاء الله فنقول ذكر المصنف أن أَيّاً لا تضاف لمفرد معرف[١]، فدل ذلك على أنه يجوز أن تضاف إلى غير المفرد سواء أكان معرفة أم نكرة، وإلى النكرة سواء أكان مفرداً أو غير مفرد؛ لأنه إنما منع أن تضاف أي لِما جمع الإفراد والتعريف فيجوز أن تقول: أَيُّ رَجُلٍ قَامَ، وأَيُّ رَجُلَينِ قَامَا، وأَيُّ رِجَالٍ قَامُوا، فيطابق الضمير ما أضيفت إليه «أَيُّ» وقوله:

....　　　..............وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ

أي: و إن كررت أَيّاً فأضفها إلى مفرد معرفة مثال ذلك: (٢)

فلئِنْ لَقِيْتُكَ خَالِيَينِ لتَعْلَمَنْ　　　أَيّي وأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ.

وقال آخر:[٣]

[١] في ابن الناظم ٢٨٣:" وذلك لما بين عموم أي ، وخصوص المعرف من التضاد".
(٢) نسب في المقاصد الشافية ٤/ ١٠٩إلى عنترة، وليس في ديوانه، و من غير نسبة في المحتسب ١/ ٢٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٢، وشرح المرادي ٢/ ٢٧٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٢، والمساعد ١/ ١٧٠
[٣] البيت من غير نسبة في العيني ٢/٥٣٩

هلاَّ تبيَّن في القضاءِ زعيمُها أيُّ وأيُ خُصوم حَيِّألومُ.

وقال: [1]

ألا تَسْأَلونَ النَّاسَ أيِّي وأيُّكُمْ غداةَ التَقَينا كانَ خَيْراً وأَكْرَما.

و ظاهر قوله الإطلاقُ في قوله:

....وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ

أي تضاف إلى كل مفرد معرفة فيقتضي ذلك جواز: أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٍ، وأَيُّ عَمْرٍو أَفْضَلُ، وأَي هَذا، وأَيُّ ذَاكَ أَفْضَلُ، و أَيُّ الغُلَامِ، وأَيُّ الجَارِيَةِ أَحْسَنُ، وكذلك لو كان المفردان المعرفان مختلفين في جنس التعريف، نحو: أَيُّ زَيْدٍ، وأَيُّ هَذا أَحْسَنُ والذي يُحفظ أن تضاف أَيُّ أولاً إلى مكنيّ المتكلم، وقوله:

أَوْ تَنْوِ الأَجْزَاء.................. ....

هو معطوف على موضع كررّتها، والمعنى: أَيُّ وإن تنو الأجزاء فأضفْها إلى المفرد المعرفة، نحو: أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وأَيُّ الرَّجُلِ أَحْسَنُ فيكون ذلك سؤالاً عن تعيين بعض أجزائه الذي ازداد حُسناً على سائر أجزائه، وفي جواز هذا التركيب الذي ركبه المصنفُ نظر، وهو أنه عطف على جملة الشرط جملةً شرطية، وفصل بينهما بجواب الشرط الأول، نحو: إِنْ زَارَكَ فُلَانٌ فَأَكْرِمْهُ أَوْ يُحْسِنْ إِليكَ، وعلى تقدير صحة هذا التركيب فيكون قوله:

.... فَأَضِفْ

جواباً لهما إِذِ النية بقوله:

(١) البيت من غير نسبة في ابن الناظم ٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٤، والعيني ٢/ ٥٤٥

أَوْ تَنْـــوِ الأَجــــزَاءِ.....................   ....

التقديمُ على قوله:

.... فَأَضِـــــــــفْ

لأنـه معطـوف عـلى أن كررتهـا ، ويحتمـلُ أن يكـون شرطـاً مسـتقلاً عـلى إضـمار أن ، وحُـذفت للعلـم بهـا لدلالـة مـا قبلهـا عليهـا، وجـوابُ هـذا الشرـط محـذوفٌ لفهـم المعنـى؛ أي: وأن تنو الأجزاء فأضف إلى مفرد معرفةٍ، وقوله:

.... وَاخْصُصَـــــنْ بالمَعْرِفَــــهْ   مَوصُـــولَةً أَيّـــاً ....

يعنـي أن أيـاً إِذْا كانـت موصـولة فتختص بالإضـافة إلى المعرفـة ، وقـد خـالف أحمـد بـن يحيـى فـزعم أن أيـاً لا تكـون موصـولة ، ومـذهب الجمهـور هـو الصـحيح وهـو محجوج بإثبات ذلك / في لسان العرب قال الشاعر: [1] [١٩٧/ب]

إِذْا اشْتبَهَ المرشدُ في الحَادِثا   ــت فارْضَ بأَيّتِها قد قُدِرْ.

وقال آخر: [2]

أَمَّا النِّسَاءُ فأَهْوى أَيَّهنَ أَرى   لِلحُبِّ أَهْلاً فلا أَنْفَكُّ مَشْغُوفاً

وقال آخر: [3]

إِذا ما أَتيتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضَلُ.

وقال آخر: [4]

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠.

(٣) البيت لغسان بن وعلة في الإنصاف ٥٧٧، ومن غير نسبة في ابن يعيش ١/ ١٤٧ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٦، والمقاصد الشافية ٤/ ١١٦

(٤)البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠.

فادْنُو إلى حَقِّكُمْ يأْخُذْهُ أَيُّكمْ　　　شِئْتُم و إِلَّا فإِيَّاكم وإِيَّانا.

وقد تقدم الكلام على أي الموصولة في أول الكتاب عند ذكر الموصولات فأغنى عن إعادته هنا، وقول المصنف:

.... وَاخْصُصَنْ بالمَعْرِفَهْ　　　مَوصُولَةً أَيّاً ....

ظاهره أن أَيّاً إذا كانت موصولة تُخَصُّ بالإضافة للمعرفة، وهذا هو الأفصح فيها، وهو أن تضاف إلى المعرفة فإذا قلت: يُعْجِبُني أَيُّ الرِّجَالِ عَنْدَكَ تبين بالإضافة إلى الرجال، أو إلى ضميرهم أن الذي أعجبك مذكرٌ عاقلٌ، ويحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وكذلك يُعْجِبُنِي أَيُّ النِّسَاءِ عِنْدَكَ أو أَيُّهُنَّ عِنْدَكَ، وقد تضاف إلى النكرة فيقال: يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ، وأَيُّ رَجُلَينِ عِنْدَكَ، وأَيُّ رِجَالٍ عِنْدَكَ، وأَيُّ امْرَأَةٍ، وأَيُّ امْرَأَتينِ، وأَيُّ نِسَاءٍ، وقد تستعمل غيرَ مُضَافةٍ، فيقال: يُعْجِبُنِي أَيُّ عِنْدَكَ، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ واقعةً على مفرد أو مثنى أو مجموع من المذكرين أوالمؤنثات من العاقل أو غيره، وقوله:

....　　　............... وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

يعني أن أيّاً تَخْتَصُّ بالإضافة إلى النكرة إذا كانت صفة ، فيلزم أَلَّا يُوصفَ بها إلا نكرةٌ، و سبب ذلك أن أَي ّاًإذْا أضيفت إلى ما تقع عليه كان نكرة ً، وأنت إذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ، فالرجل الموصوف هو أَيُّ في المعنى، ولو عرَّفتَ للزم أن يكون بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة إذِ الصفة أبداً إنما هي الموصوفُ لا بعضُه، وتفارقُ سائرَالصفات في أنه لا يجوز حذفُ الموصوف، وإقامتها مُقامَه، لا تقول: مَرَرْتُ بِأَيِّ رَجُلٍ، وذلك أَنَّ المقصودَ بِأَيِّ إِنَّما هو التعظيم والتأكيد

والحذف ينافي ذلك، ولذلك منع سيبويه(1) والخليل(2): أَتُوني إِلَّا أَيُّما رَجُلٍ، وأجاز ذلك الجَرْمِيُّ(3)، ولو قلت: جَاءَني عُشْرُونَ أَيَّما رَجُلٍ لم يجز ذلك عند الخليل وسيبويه(4)، وأجاز ذلك غيرهما فأما قول الفرزدق: (5)

إِذا حَارَبَ الحَجَاجُ أَيَّ مُنَافِقٍ   عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّما هُزَّ يَقْطَعُ.

فحذف الصفة التقدير: منافقاً أَيَّ منافقٍ، فهو من الندور بحَيْثُ لا يقاس عليه، وقد وقعت حالاً لمعرفة تقدمت، وحذِفَ موصوفُها قال الشاعر: (6)

فأَوْمَأْتُ إِيْماءً خَفِيّاً لَحبْتَرٍ   فللَّهِ عينا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتَى.

يريد فتى أَيَّما فتى، والمحفوظ أن يكون الموصوف الذي قبلها لفظَ ما تضاف إليه، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ/ قال الشاعر: (7) [١٩٨/أ]

(١) الكتاب ٢/ ١٨٠ -١٨١، والتذييل ٩/ ٢١٩، والارتشاف ٤/ ١٦٢٨.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٠ -١٨١، والتذييل ٩/ ٢١٩، والارتشاف ٤/ ١٦٢٨.

(٣) التذييل ٩/ ٢٦١، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٣٨٧

(٤)المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٩، والخصائص ٢/ ٣٨٤، وشرح اللمع للباقولي ٢/ ٤٧٦، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وأسرار العربية ١٨٤، والغرة المخفية ١/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٧٦، وشرح التسهيل له ٢/ ٣٨٩، والمحصول ١/ ٤٦٨، والتذييل ٩/ ٢٦٢، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٣، وللمرادي ١/ ٣٨٧، ولابن هشام ٢/ ٣٢٥، وللشاطبي ٣/ ٥٥٤. وردَّ عليه ابن خروف في شرح الجمل ٢/ ١٠٠٢ بأن لا حجة له في ذلك؛ لأن التمييز كسائر التوابع، والتوابع لا يتقدَّم شيء منها على متبوعه.

(٥)ديوانه ٢/ ٥١٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٢١، والارتشاف ١٠٣٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٢١، والمساعد ١/ ١٦٨

(٦) للراعي النميري في ديوانه ٣، والكتاب ٢/ ١٨٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٥٠٢، وشرح التسهيل١/ ٢٢١، والارتشاف ١٠٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٥.

(٧)البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢١١، والمقاصد الشافية ٤/ ١١٦.

دَعُوْتُ امْرأً أَيَّ امْرئٍ فأَجَابَنِي		وكُنْتُ وإِيَّاهُ مَلاذاً ومَوئِلاً.

وأجاز المصنف[(١)] أن يكون موصوفها في لفظ ما تضاف إليه إذا كانا متفقين معنى، نحو: دَعَوْتُ رَجُلاً أَيَّ امْرِئٍ، وقوله:

وَإنْ تكُــــنْ شَرْطــــاً ....

البيت فمعناه أن أَيّاً في الشَّرطِ والاستفهام يجوز أن تضاف إلى النكرة والمعرفة فهذا معنى قوله:

.... فَمُطْلَقــاً كَمِّــلْ بِهَــا الكَلامَــا

فأشار بالمطلق إلى أنها في تَيْنَكَ الحالتين، وهما الاستفهام والشرط يضافان إلى المعرفة والنكرة، ومعنى تكميل الكلام بها أن تكون أحدَ ركني الإِسْنَادِ من غيرِ ضَمِيْمٍ إليها، وذلك بخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة، فلا تكون أحد ركني الإِسْناد إلا بصلتها.

وأما أَيُّ الصِفَةُ فإنها تكون تابعة، فلا تقع ركناً للإسناد لافتقارها إلى موصوفها فَأَيُّ إِذا كانت استفهاماً أو شرطاً لم تحتجْ إلى شيءٍ في كونها ركناً للإسناد، نحو: أَيُّ أَبُوكَ، وأَيٌّ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ.

وأما إِذا كانت وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، فنحو: يأَيُّها الرَّجُلُ، وسيأتي قول الأخفش فيها أنها في هذه الحال موصولة، وأن التقدير: يا مَنْ هو الرَّجُلُ، وهو قولٌ فَاسِدٌ لما سنبينه في باب النداء إن شاء الله.

وأما ما ذهب إليه الأخفش[(١)] من أن«أيا» تكون نكرة موصوفة كما كانت في، نحو: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، فأجاز أن تقولَ: مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجِبٍ لَكَ، فقال إنما

---

(١)التذييل ٩/ ٢١٩، والارتشاف ١٦٢٨

أجاز ذلك بالقياس على «ما» و«من»، وليس مسموعاً عن العرب، ويكفي من الرد عليه أنه إحداثُ تركيب لم ينقل عن العرب، وقد سُمِعَ من العرب حذف ثُالثِ أي وهي مضافة قال الشاعر: (٢)

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّمَاكِيْنَ أَيُّهما   عليّ مَنْ الغَيْثِ اسْتِهْلَتْ مُوَاطِرُهْ.

يريد أيُّهما، وإذا كانت أيُّ في النداء فلا تضاف البتة، أو صفةً فلا بد مما تُضَافُ إليه ،أو موصولةً، أو استفهاماً، أو شرطاً جاز أن تضاف لفظاً وألاَّ تضاف.

وَأَلْزمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ   وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

أما «لَدُنْ»(٣) فإنها ترادف «عِنْدَ»، وتصلح عند مكانَ لَدُنْ، ولا تصلح لَدُنْ مَكَانَهُ ألا ترى أن عند تقعُ مبنيّاً عليها المبتدأُ تقول: زَيْدٌ عِنْدَ عَمْرٍو، ولَدُنْ لا يكون فيها ذلك لا تقول: زَيْدٌ لَدُنْ عَمْرٍو، وإنما اسْتُعملت فضلةً، وقلَّ(٤) استعمالُ لَدُن دون «من» بل الأكثر فيها أن تستعمل بـ«من» كما قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:

---

(١)معاني القرآن له ٩٨-٩٩.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٤٧ وشرح التسهيل ١/ ١٧٦، اللسان [أي].

(٣)قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٣: « قال سيبويه: سألت الخليل عن «عند» ما بالها عُرِّبَت، وهي كـ« لَدُن» تقول: جِئْتُ من عندِ زَيدٍ، وكنتُ عند زَيدٍ، وتقول: قد بلغتُ من لَدُنْ زَيدٍ ما أحبُّ، ولا تقول: من لَدُنِ زَيْدٍ؟ . فقال: من قِبَلِ أن « عند» تصرفت واتسعت، تقول: عِندَ زيدٍ مالٍ، فيكون بحضرته، ويكون نائباً عنه تناله يده، ونقول: القول عِندي كذا وكذا؛ أي في تمييزي، ولا تقول: القول لدني، فلما كانت « عند» أَزْيَدَ عُرِّبَت». وكسر عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٩١، الإيضاح ١٦٠، وابن الشجري٢/ ٤٤، وابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٥، والمحصول ٢/ ٤٣٨، والتذييل ٨/ ٦٩، والارتشاف ١٤٥٢.

(٤)الكتاب ٤/ ٢٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٥٣، وابن الشجري ١/ ٣٤١، وابن يعيش ٤/ ١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ٩٢٦، والارتشاف ١٤٥٢.

1]، ﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ﴾ [آلعمران: ٣٨]، ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً ﴾ [مريم: ٥]، وبُنِيَت لَدُنْ

[١٩٨/ب] في / أكثر اللغات(١) لشبهها بالحرف في لزومِها استعمالاً واحداً، وهو أنها لا تستعملُ إلا فيما هو مبدأ غايةٍ، وأَنَّها لا يخبرُ بها، وقد أعربَتْها قِيْسٌ(٢) لشبهها بـ((عِنْدَ))، فأما قوله: (٣)

تَنْتَهِضُ الرَّعْدَةُ في ظُهَيرِي

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ.

فيحتملُ أَنْ تكونَ كَسْرَةُ النُّون إعراباً على هذه اللغة، ويحتمل أن يكون ذلك لالتقاء الساكنين، و تكون مبنيَّةً، وقولُ المُصَنِّفُ:

.... فَجَـــــــرّ ....

توضيحٌ وتوكيدٌ، وإلا فيفهمُ الجرُّ من قوله:

وَأَلْزمُوا إِضَافَةً لَدُنْ ....

لأنها لا تضاف إلا وينجرَّ مَا بَعْدَها، لكنه نَصَّ عليه لِتَوْطِئَةِ ما يذكر بَعْدَهُ مِنْ النَّصبِ بعدها لغُدْوةٍ، وهذه الإضافة أكثرُ ما تكون إلى المفرداتِ، وقد جاء إضافتُها

(١)وفيها لغات: لَدُنْ وهو الأصل، ولَدْنَ، ولُدْن، ولَدُنْ، ولَدَنْ، لَدِنَ، ولَدُ، ولُدْ، لُدُ، لَدَنْ، ولَدْ، ولَدُنّ بتشديد. أنظر: الكتاب ١/ ٢١٠، ٣/ ٥٠٥، ٤/ ٢٣٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٣، وأماليابن الشجري ٢/ ٥٨٣، والمخصص(لدن) وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٦، والمحصول ٢/ ٤٤٣

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ٩٢٦، والتذييل ٨/ ٧١، والارتشاف ١٤٥٢.

(٣) سبق تخريجه في حروف الجر.

إلى الجُمَلِ، وكان قياسُها ألّا تُضَافَ إليها؛ لأن ذلك لا يوجد في غيرِها من ظروف المكان إلا في حَيْثُ،فمن إضافتِها إلى الجملة الفعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ: (١)

لَزِمْنا لَدُنْ سَأَلْتُمونا وِفَاقَكُمْ		فلا يَكُ مِنْكُمْ للخِلافِ جُنُوحُ.

وقال: (٢)

صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ		لَدُ نْشَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ.

فأما قول الشاعر: (٣)

وَلِيْتَ فَلَمْ يَقْطَعْ لَدُنْ أنْ وَلِيْتَنا		قَرَابةَ ذِي قُرْبَى ولاحَقَّ مُسْلِمِ.

فَخُرِّجَ على زيادة «أَنْ»، وإضافةِ «لدن» إلى الجملة الفعلية، وعلى جَعْلِ أَنْ مصدريّةً؛ أي: لَدُنْ ولايتك إِيَّانا، ومن إضافتها إلى الجملة الاسميَّةِ قولُ الشاعر: (٤)

وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ		إلى أَنْتَ ذَا فَودِيْنِ أَبْيَضَ كالنَّسرِ.

هكذا البيت بنصب «ذا»، وقوله:

....		وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

الضميرُ في بِهِ عائِدٌ على لَدُنْ، فدلَّ كلامُهُ على أَنَّ لَدُنْ هي عامِلَةُ النَّصْبَ في غُدْوَةٍ، وعملُ لَدُنْ النصب شَاذٌّ؛ لأنهُ ظرفٌ، فقياسُها أن ينجرَّ ما بعدها سواء أكان

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٠، والتذييل ٨/ ٧٢، والارتشاف ١٤٥٤، والبحر٢/ ٣٧٢، والمساعد ٢/ ٣٥٨

(٢)البيت للقطامي في ديوانه ٤٤، والشجري ١/ ٢٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٠٣، والتذييل ٨/ ٧٢، والارتشاف ١٤٥٥، والمساعد ٣/ ١٤٥

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٠، والتذييل ٨/ ٧٢، والارتشاف ١٤٥٥، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٢، والمساعد ٢/ ٣٥٩، والخزانة ٧/ ١١١

(٤)البيت من غير نسبة في: والتذييل ٨/ ٧٢، والارتشاف ١٤٥٣، والبحر ٢/ ٣٧٢، والمساعد ١/ ٥٣٣، والخزانة ٧/ ١١١

غدوةً أم غيرَه، لكن توجيهُ هذا العملِ أَنَّ «لَدُنْ» شبهت نوُنها؛ وإن كانت من بنيةِ الكَلِمَةِ بالتنوين؛ إِذْ صارت هذه النون تَثْبُتُ تارةً، وتُحذفُ أخرى، فأشبهت ضاربان، وكما قالوا: ضَارِبٌ زيداً، قالوا: لَدُنْ غُدْوةً، ولا تنصِبُ لَدُنْ غَيْرَ غُدْوةٍ، وغُدْوةٌ أيضاً إذا نصَبَتْها لَدُنْ أن تستعملَ مُنَوَّنَةً، وحَقُها مَنْعُ الصَّرفِ، وأَجازَ بَعْضُهم[1] انْتِصَابَ «غُدْوةً» بعد «لَدُنْ» على التمييز، وهو إِعْرَابٌ لا أَتَعَقَّلُهُ.

وأجازَ بَعْضُهم انْتِصَابَ «غُدْوَةً» على إضمارِ كان مُضْمِراً فيها اسمَها، كما قال سيبويه[2] في قوله: / [3] [١٩٩/أ]

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإِلى إِتْلائِها

أي: من لَدُ كانَتْ شَولاً، ونَصْبُ غُدْوَةٍ بَعْدَ لَدُنْ محفوظٌ عن العرب كما قال الأَخْطَلُ: [4]

لَدُنْ غُدْوةً حتَّى إذا ما تَغَيَّظَتْ   هَوَاجِرُ مِنْ شَعْبَانَ حَامَ أَصْيْلُها.

وهو كثير في كلامهم، وقال سيبويه[5] وقد ذكر نصب «غُدْوَةً» بعد «لَدُنْ»: والجَرُّ في غُدْوَةٍ هو الوجه والقياس.

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٣.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٤، والتذييل ٨/ ٧٥.

(٣) الرجز في الكتاب ١/ ٢٦٤، وسر الصناعة ٥٤٦، وتحصيل عين الذهب ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٨، والتذييل ٤/ ٢٣٠، ٨/ ٧٤، والخزانة ٤/ ٢٤.

(٤) شعره ٦٢٤، والتذييل ٨/ ٧٣-٧٤.

(٥)الكتاب ١/ ٢٦٤، والتذييل ٨/ ٧٥.

وقال يونس[1] في «نَوَادِرِهِ» وبعضهم ينصب ما بعد لَدُنْ، فيقول: لَدُنْ غُدْوَةٍ، وبعضهم ينصب مع حذف النون فيقول: لَدُ غُدْوَةً، ولا يعني يونس بقوله: ينصب ما بعد لدن أيَّ اسمٍ كان، إنما المحفوظ نصب غدوة فقط، وما جاء من قوله:

مِنْ لَدُ شَولاً فإلى إِتْلائِها

قال يُونُسُ[2]: والنَّصْبُ في هذا كُلِّهِ على إِضْمارِ فِعْلٍ، وقال ابن خروف: والإضافة في لَدُنْ غُدْوَةٍ أكثر، وحكى الكوفيون: رفع غُدْوَةٍ بعد لَدُنْ، وتخريجه أن غدوة مرفوعٌ بإضمار كان التامة، وقد زيدت «ما» بين «لَدُنْ» و«غَدْوةً» قال الشّاعر: [3]

وَقَفْتُ بِها من القَلُوصَ وقُلتُ عُوجا فَعَاجَ الرَّكْبُ مِنْ قُلُصٍ عِجَالِ

ويحتمل تأويل هذا على غير زيادة ما بأن تكون ما تامةً بمعنى شيء مجرورة بلدن، وغدوة منصوبة على التمييز بها[4]،كما جوزوا ذلك في قول الشاعر: [5]

**ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ		ولا سيِّما يوماً بِدَارةِ جُلْجُلِ.**

فيمن نصب يوماً قالوا انتصب على التمييز لما ،والمعنى ولا مثلَ شيء ثم فَسَّر في ذلك المبهم فقال : يوماً.

(١) التذييل ٨/ ٧٤.

(٢) التذييل ٨/ ٧٤-٧٥.

(٣) البيت لكثير في المقاصد الشافية ٤/ ١٢١، ومن غير نسبة في تذكرة النحاة ٢٤٠، والتذييل ٨/ ٧٤.

[4] الشجري٢/٥٨٣

(٥) سبق تخريجه في حروف الجر.

فَـرْعٌ إذا عطفت على غُـدْوَةٍ المنصوب بـ«لَـدُنْ» كقولك: لَـدُنْ غُـدْوةً وعَشِـيّةً فأجاز أبو الحسن[1] الجَرَّ في المعطوف، والنصب ، أما الجَرُّ قيل: فلأن غُـدْوَةً؛ وإن لم يُجَر لفظاً فهو في موضع جر.

وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب ، قال المصنف: والنصب في المعطوف بعيد عن القياس، والذي اختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصبُ ولا يجوز الجرُّ؛ لأن غدوةً عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، وهو نصبٌ صحيحٌ فإذا عطف عليه، ولا سيَّما على مذهب من جعل غدوةً منصوباً بكان مضمرة، فلا يُتَخَيَّلُ فيه إِذْ ذاك جرٌّ البتة، فإن قلتَ: يلزمُ من ذلك أن يكون لدن قد انتصب بعدها ظرفٌ غير غدوة ولم يحفظْ/ نصبٌ بعدها إلا في غدوة [١٩٩/ب] فالجوابُ أنه يجوزُ في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؛ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيْهِ، [2]وكُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها، ونِعْمَ فَتَى الهَيْجَاءِ أَنْتَ وجَارُها، ولا يجوز أن تقول: رُبَّ أَخِيْهِ، ولا كُلُّ سَخْلَتِها، ولا نِعْمَ جَارُها، فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوفَ «لدن» لم يكن فيه إلا الجرُّ فلما كان معطوفاً جاز فيه النَّصْبُ؛

لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب، ولا موضعَ له أعني غُدْوَةً، وفي «لَـدُنْ» تسعُ لغات ذكرت في المبسوطات[3]، ومن أحكامها أنها إذا حذف نونُها وأضيفت إلى مُضْمَرٍ رجعت النون المحذوفة فتقول: مِنْ لَـدُنْكَ، ومِنْ لَدُنْهُ، ولا يجوز مِنْ لَـدُكَ، ولا

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٩٥٣، والتذييل ٨/ ٧٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٢.

(٣)أنظر: الكتاب ١/ ٢١٠، ٣/ ٥٠٥، ٤/ ٢٣٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٣، والشجري ٢/ ٥٨٣، والمخصص(لدن) وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٦، والمحصول ٢/ ٤٤٣.

يجوز مِنْ لَدُهُ، فأما قراءة من قرأ: [1] ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِي عُذْراً﴾ [الكهف: ٧٦] بتخفيف النون فهي نون لدن، وحذفت نون الوقاية كما حذفت في مني وعني.

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِل　　　　فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

لغةُ أكثر العرب فتح عين «مَعَ»، ولغة رَبِيْعَةَ وغَنْمٍ السكون قبل الحركة، ولم يحفظ سيبويه[2] أن السكون لغة، فزعم أن السكون لا يكون إلا في الاضطرار، نحو قول الشاعر: [3]

رِيْشِي مِنْكُمْ وهَوايَ مَعْكُمْ　　　　وإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكم لِمَاماً.

والصحيح إِذْ ذاك أنها اسمٌ لا حرف خلافاً لزاعم ذلك، ولأبي جعفر النَّحَّاس[4] إِذْ ادَّعى أن الإجماع على حرفيتها إذا كانت ساكنة، والفتحة فيها إعراب، ولذلك تأثرت بالعامل حكى سيبويه[5]: ذَهَبَ مَنْ مَعِهَ، وقرئ[6] في الشاذ: ﴿هَذَا ذِكْرُ مِن مَعِي وَذِكْرُ مِن قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، ومن سَكَّنَ بنى، والبناء كان الأصلُ في مع لشبهه بالحرف في الجمود، وهو كونُه يلزم واحداً من الاستعمال، والوضع على حرفين، ومعنى مع الصُّحبةِ اللائقة بالمذكور، وقد يدلُّ على القرب دون صحبة وحضور، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ [الشرح: ٦]، واستعملت العرب مع

---

(١) قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر وحماد والمفضل والأصبهاني. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠٣، والسبعة ٣٩٦، والبحر٦/ ١٥١.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٧.

(٣) سبق تخريجه في حروف الجر.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ٢١٣.

(٥) الكتاب ١/ ٤٢٠.

(٦) قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. المحتسب ٢/ ٦١.

ظرف مكان، فأخبروا بها عن الجثث ،وأوقعوها صلة ،وصفة، وحالاً، تقول: زَيْدٌ مَعَ عَمْرٌو وقال: (١)

حَنَنْتَ إِلى رَيَّا ونَفْسُكَ بَاعَدَتْ	مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَا كما معا

وقال تعالى: ﴿فنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [الأعراف: ٧٢]، وقال: (٢)

فأَوْرَدْتُها مَاءً كَأَنَّ جِمَامَهُ	من الأَجْنِ مَعاً وصَبِيبُ

ومن أمثلة سيبويه: (٣) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ، فمعه في موضع الصفة لرجل، وهو جثة.

وإذا أفردَت عن الإضافة، فالغالبُ عليها الحال، نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو مَعاً، [٢٠٠/أ] وقَامَ الزَّيْدُونَ مَعَاً كما تقول: قَامَ زَيْدٌ/ وعَمْرٌو جميعاً، وهي أخص من جميع؛ لأنها تشارك في الزمان نصاً، وجميعاً تشارك في الفعل، وقد يكون الاشتراك في الزمان، وقد لا يكونُ.

وقد سأل أحمد بن يحيى ثعلب(٤) أحمد بن قادم(٥) وهما من شيوخ الكوفيين عن الفرق بين: قَامَ عَبْدُ اللهِ وزَيْدٌ مَعاً، وقَامَ عَبْدُ اللهِ وزَيْدٌ جَمِيعاً، فلم يَزَلْ يَرْكُضُ فيها إلى اللَّيْلِ، وفرَّقَ ثَعْلَبٌ بأن جميعاً، يكون للقيام في وقتين، وفي وقت واحد، وأما إذا قلت

(١) الصمة بن عبد الله القشيري في: ديوانه ٩٣، والحماسة ٢/ ٣، والمرزوقي ١٢١٥، والأمالي ١/ ١٩٠.

(٢) البيت لعلقمة في: ديوانه ٤٢، والشعر ١/ ٢٩٣ والتذييل ٨/ ٨٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٥٢

(٤) مجالس ثعلب ٣٨٦.

(٥) النحوي أبو جعفر من أعيان أصحاب الفراء، من تآليفه الكافي في النحو، وغريب الحديث. انظر: بغية الوعاة ١/ ١٤٠.

معاً فيكون في وقت واحد، وقد تقع إذا أُفرِدَت غير حال ،فتكون خبراً وصفة، نحو البيتين اللذين أنشدناهما قبل وكقول حَاتم: (١)

أَكُفُّ يَدِي عَنْ أَنْ يَنالَ الْتِماسُها   أَكُفَّ صِحَابي حِيْنَ حَاجَتُنا مَعاً.

وقال آخر: (٢)

أَفِيْقُوا -بَنِي حَرْبٍ-وأهواؤنا مَعاً   وأَرْحَامُنا مَوْصُولةً لم تُقَضَّبِ.

واختلف النحويون في هذه الفتحة التي في معاً فذهب سيبويه والخليل(٣) إلى أنها فتحة إعراب كفتحها حالة الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد، وحالة الإضافة فهي كالفتحة في: رَأَيْتُ زَيْداً، وذَهَبَ يُونُسُ(٤) والأَخْفَشُ(٥) إلى أنها كفتحة تاء فتىً، وأنه حين أفردت رُدَّ إليها المحذوف، وهو لام الكلمة فصار مقصوراً، وقال المصنف: (٦)"هو الصحيح يعني مذهب يونس والأخفش .قال لقولهم: الزَّيْدَانِ مَعاً، والعمرون معاً، فيوقعون في موضع رفع كما توقع الأسماءُ المقصورة، نحو: هو فتى وهم عِدا، ولو كان باقياً على النقص لقيل: الزَّيْدانِ مَعٌ، كما يقال: هم يَدٌ واحِدَةً على من سواهم" انتهى ماصحح به المصنف هذا المذهب.

(١)ديوانه ٦٨، والتذييل ٨/ ٨٢، والارتشاف ١٤٥٩، والمساعد ١/ ٥٣٧

(٢) البيت لمعبد بن علقمة العبشمي في: الحماسة ١/ ١٨٣، وبلا نسبة في التذييل ٨/ ٨١.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والتذييل ٨/ ٨٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والتذييل ٨/ ٨٠.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والخليل؛ لأن الأصلَ في المحذوف الآخِر أنه لا يُرَدُّ آخرُه لا في إضافة ولا إفراد، نحو: يَدٌ، ودَمٌ، وحِرٌ ـ وبعضُها يُردُ في الإضافة، ويحذف في الإفراد، نحو: أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ.

وأما محذوفُ الآخر يُردُ في الإفراد، ولا يرد في الإضافة، فلا يوجد له نظيرٌ سوى هذا الذي وقعَ فيه الخلاف فحملُ معاً على ما يوجد له نظير كثيرٌ أولى من حمله على ما لا يوجد له نظير، وإتمام معاً عكس أب وأخ؛ لأنه أتم في الإفراد وحُذِفَ في الإضافة .

فإذن معاً ليس من باب أَب، وإذا لم يكن منه وجب عملُه على باب يَدٍ وحَمٍ فيكون مما حذف منه الآخر في الإفراد والإضافة وهو كان القياس في باب أَبٍ وأَخٍ، وذلك على الخلاف الذي في بابِ أَخٍ وأَبٍ حالةَ الإضافةِ هل هي لام الكلمة ردت أم هي إعراب أو إشباع، فلم يرد المحذوف، فيصيرُ على هذا المذهب من باب يد، و دم ، ويصير/ كل ما حذف منه اللامُ جنساً واحداً لا يرد لا في إفرادٍ ولا إضافةٍ.

وأما ما ذكره المصنف من أنه كان يلزمُ أنه إذا وقعَ خبراً أن يَرْفَعَ، فيقال: الزَّيْدُونَ مَعٌ فهو خطأ فاحش؛ لأن مع تقررَ أنها ظرفٌ، وهي ظرفٌ غيرُ متصرف ، فلا تستعمل مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما تصرف فيها بدخول «مِنْ» عليها كما تصرف في «عند»، فقالوا: مِنْ عِنْدِكَ، فلم يُزِلْها عن عدم التصرف، فقولهُم: الزَّيْدَانِ مَعاً هو منصوب على الظرف الواقع خبراً كما تقول: الزَّيْدانِ عِنْدَك، و إذا كان ظرفاً لا يتصرف، فلا يرفعُ؛ ألا ترى أَنَّه حالةَ الإضافة [أيضا ي[1] لا يرفع إلا إذا قلت: زَيْدٌ مَعَ عمرٌو وإنما سبب ذلك كونه لا يتصرف، وقوله:

[1] سقطت من " م "

.......................وَنُقِـــــــل　　　فَـتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُـكُونٍ يَتَّصِـلْ

الفـتح لغـة عامـة العـرب، والكسرـ لغـة ربيعـة والسـكون يشـمل كـل سـاكن تقـول: زَيْـدٌ مَـعِ ابْنِـك، ومَـعِ الرَّجُـلِ بفـتح العـين و كسرـها، وذلـك مبنـي عـلى اللغتـين إذا كانـت مع قبـل حركـة، فـإن أكثـر العـرب يفـتح تقـول: زَيْـدٌ مَـعَ خَالِـدٍ، فـإذا جـاء السـاكن بقـي عـلى حالـه مـع المتحـركِ وربيعـة وغـنم[1] يسـكنون قبـل حركـة فـإذا ولي سـاكناً فـالمنقول عـن ربيعـة الكسر على أصل التقاء الساكنين، وقياس لغة غنم الكسر أيضاً.

وَاضْـمُمْ بِنَـاءً غَـيْراً إِنْ عَـدِمْتَ مَـا　　　لَـهُ أُضِـيفَ نَاوِيـاً مَـا عُـدِمَا

يقـول : إذا حـذِفَ مـا تضـافُ إليـه غـير، ونُـويَ المحـذوفُ بنيـتْ غـير عـلى الضـم مثـال ذلـك قبضـت عشرـةً لـيسَ غـيرُ، ولـيس غـيراً بـالتنوين ، وبـتركِ التنـوين ، وبضـم الـراء ، وفتحها.

فأمَّـا مـن نـوَّن فهـو إِذْ ذاك معـربٌ؛ لأن التنـوين إمـا أن يكـون للصرـف لمـا حُـذِفَ المضـافُ إليـه عـاد إليـه التنـوينُ الـذي سـقط للإضـافة، وتنـوينُ الصرـف لا يكـونُ في المبنـي وإمـا أن يكـونَ التنـوينُ للعـوض ممـا حـذف، وتنـوين العـوض عـلى حسـب مـا دخلـه فـإن كـان مبنيـاً بقـي عـلى بنائـه، نحـو: حِيْنَئِـذٍ، وإن كـان معربـاً بقـي عـلى إعرابـه، نحـو: كُـلّ وبَعْض، وغَيْرٌ معربةٌ فبقيتْ على إعرابها. [٢٠١/ب]

وأمـا مَـن لم يُنـوِّن ، والـراءُ مفتوحـةٌ فهـو أيضـاً مُعـرَبٌ، ويكـونُ انتصـابُه عـلى أنـه خـبرُ لـيس، واسـمُ لـيس مضـمرٌ، كأنـه قـالَ: لـيس المقبـوضُ غـيرَ ذلـك، و حُـذِفَ[٢٠١/أ]المضـافُ إليـه غـير شـذوذاً، ولفهـم المعنـى وأمـا مـن لم / ينـون، والـراءُ

[1] رصف المباني ٣٢٦

مضمومة فاختلف في ذلك فذهب الأخفش[1] إلى أن غيراًإِذْ ذاكَ معربةٌ، وأن ارتفاع «غير» على أنه اسمُ ليس ، ونزِعَ التنوينُ منه كما نزع في النصب؛ لأن المضاف إليه ثابتٌ في التقدير ، فجعِلَ تقديرُه كوجوده، ويكونُ خبر ليس محذوفاً لفهم المعنى التقديرُ: ليسَ غيرُها مقبوضاً.

وذهب المبرد[2] وأكثرُ المتأخرين إلى أنه مبنيٌّ على الضم، وذلك لشبه غير بقبلُ ،وبعد في الإبهام ، والقطعِ عن الإضافة ونيَّةِ المضاف.

وقالَ ابن خروف: [3]"الضمُّ يحتملُ البناءُ على الضم والإعراب، والأوجَهُ البناء على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة" انتهى كلامه، وإِذْا كان مبنياً على الضم على مذهب مَن ذهب إلى ذلك ، فقالوا: يحتملُ أن يكون اسمَ ليس، والخبرُ محذوفٌ و يحتمل أن يكونَ خبرَ ليس، واسمُها مضمر.

وقد نازع بعضُ أصحابنا في نزع التنوين من غير ،فقال :الصحيح أنه لا يُضْبَطُ إلا منوناً ؛ لأن ذلك يعني البناءَ على الضم إنما ورد في الظروف مع أنه ليس بقياس ، وهذا غيرُ ظرف ، فينبغي أن يكون منوناً.

والصحيحُ مذهب الأخفش إِذْا ثبت أن الضمَّ بلا تنوين مسموعُ عن العرب؛ لأنه يجوز أن يكونَ حركةَ إعراب إِذْا قُدِّرَ ثبوتُ ما / حُذِفَ، وقد فعلتِ العربُ ذلك في غير الظروف فلم تبنها كقولهم: قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَها، فلا يتعين أن تكون حركةَ بناء مع أن في كونها حركةَ إعراب البقاءَعلى الأصل، ومعنى قوله:

---

(١) معاني القرآن له ١/ ١١٦.

(٢) المقتضب ٤/ ٤٢٣.

(٣) الارتشاف ١٨٠٢

.................إِنْ عَدِمْتَ مَا		لَــــهُ أُضِــــيفَ.................

أي إن حُذِفَ ما له أُضيفَ، وقولُه:

....		.... نَاوِيــاً مَــا عُــدِمَا

لـيس قيـداً في المحـذوف؛ لأن غـيراً مـن الأسـماء اللازمـة للإضـافة، فـلا تفـرَدُ عـن الإضـافة فـإِذْا جـاء مثـلُ: قَبَضْـتُ عَشْرـةً لـيسَ غَـيْرَ عُـرِفَ أن المضـاف إليـه محـذوفٌ مـراد وفي هـذا البيـت حكـمَ ببنـاء غـير عـلى الضـم، ولـيس مجمعـاً عليـه، ولم يفصـلْ بـين أن يكـون الذي هو لفظ غير منوناً ، أو غيرَ منون.

وقـد ذكرْنـا أنـه إِذا كـان منوَّنـاً كـان معربـاً، وقـد ذَكَـر هـو أن العـرب لا تسـتعملُ الحـذف في غَـيْرِ إلا بعـد لـيسَ، ولم يـذكر ذلـك هنـا وقـال السِّـيْرَافي[1]: " لا يكـون غيرُهـا مـن أدوات الجحـد، فلـو كـانَ لم يجـزْ الحـذفُ، و يوجـدُ في كـلام المصـنفين لا غـيرُ إجـراءً لِـلَا مُجْـرَى لـيس ، وفي جـواز ذلـك نظـرٌ، وفيـه التعبـيُر عـن الحـذف سـهْلٌ معهـودٌ في الصـناعة بقوله:

.... إِنْ عَـــــــــدِمْتَ ..		....

وفيه إيهامٌ أنَّ/ قوله:

....		.... نَاوِيــاً مَــا عُــدِمَا

قيـد ولـيس كـذلك، وفيـه إطـلاقُ بنـاء غـير عـلى الضـم، وقـد ذكـر هـو أن ذلـك لا يكـون إلا بعـد لـيس، وكـذلك وقـع بعـد لـيس في أوَّل كتـاب سـيبويه قـال: [2]"وأمـا الفـتح

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٠، والتذييل ٨/ ٢٨٥.

(٢) الكتاب ١/ ١٥.

والضـم ، والكسر ـ والوقـف فللأسـماءِ غـير المتمكنـة المضـارعةِ عنـدهم مـا لـيس باسـمٍ، ولا فعل مما جاء لمعنى ليسَ غيرُ".

واختلـف الضـابطون لغـير في كتـاب سـيبويه فبعضُـهم ضـمَّ ونـوَّن، وبعضُـهم ضـمَّ، ولم ينـوِّن، ولغـير حالـةٌ في البنـاء غـير مـا ذكـرَ المصـنف لكنـه ذكـر هنـا البنـاء عـلى زعمـه بالنسبة إلى باب الإضافة ؛ إذ هو بناءٌ عنده للقطع عن الإضافة لفظا.

قَبْـلُ كَغَـيْرُ بَعْـدُ حَسْـبُ أَوَّلُ　　　　وَدُونَ وَالْجِهَـاتُ أَيْضـاً وَعَـلُ

وَأعْرَبُـوا نَصْـباً إِذَا مَـا نُكِّـرَا　　　　قَـبْلاً وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

يقـول هـذه الأسـماء التـي هـي مـن ظـروف الزمـان: قَبْـلُ وبَعْـدُ وأَوَّلُ، ومـن ظـروف المكـان: دُوْنَ، وقُـدَّامَ، و وَراءَ، و خَلْـفَ، وفَـوْقَ، وتَحْـتَ، وأَعْـلى ،[وأَسْـفَلَ][1]، ويَمِـيْنَ وشِـمَالَ، ومـن الأسـماء: حَسْـبُ وعَـلُ مِثْـلُ غـير في البنـاء عـلى الضَّـمِ إذا قُطِعـت عـن الإضـافة لفظـاً لا معنـى، تقـول: قَعَـدَ زَيْـدٌ قَـدْامَكَ فتعـربُ، وقَعَـدَ زَيْـدٌ قُـدَّامُ فتبنـي عـلى الضم، وهذا لا خلافَ فيه قال الشاعر: (٢)

إِذا أنا لم أُومِنْ عَلَيْكَ ولم يَكُنْ　　　　لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَ رَاءُ وَرَاءُ.

وقال: (٣)

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

[1] سقطت من " م "

(٢)البيت منسوب إلى عتي بن مالك في الكامل ١/ ٦١، ومن غير نسبة في السيرافي ١/ ١٠٥، و ابن يعيش ٤/ ٨٧، والارتشاف ١٨٢٢

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٣/ ٢٩٠، والخصائص ٢/٣٦٣، ومقاييس اللغة ٤/ ١١٦، ولأزهية ٢٢، وابن يعيش ٤/ ٨٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٤١

فبنى وراءَ و تحتَ وعَلُ على الضم، ولهذا البناء شرطٌ، وهو أن يكونَ ما نُوِي إضافته معرفةً، ويفهمُ هذا الشرطُ من قوله:

وَأعْرَبُوا نَصْباً إذَا مَا نُكِّرَا ....

وسيأتي الكلام فيه، وذهبَ يونس إلى أنَّك حذفت المعرفة جازَ في المضاف الإعراب بالنصب من غير تنوين فتقول: قَعَدَ زَيْدٌ قُدَّامَ عَمْرٍ ومثلاًإذا كان ثَمَّ ما يدل على المحذوف، ورد عليه سيبويه ذلك بأن كلامَ العرب خلافُه، وقال تعالى لله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وتقولُ: خُذْ هَذا فحَسْبُ، وتقول: ابدأ بهذا أوَّلَ الأشياءِ، ثم تقول: ابدأ بهذا أوَّلُ، وهذه الظروف إذا قطعت عن الإضافة لفظاً وبنيت صار لها حكمُ غير الذي كان لها حالةَ الإضافة، وذلك أنها حالةَ/ الإضافة يجوزُ أن تقع أخباراً للمبتدآت، وصفاتٍ، وأحوالاً ، تقول: القِيَامُ قُدَّامَ عَمْرٍو، ولا يجوز: القِيَامَ قُدَّامُ، و تَقَولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُدَّامَ عَمْرٍو على الصفة، ولا تقول قُدَّامُ، وتقول: القِتَالُ بَعْدَ الإِنْذَارِ، ولا يجوزُ القِتَالُ بَعْدُ، وقد ذَكَرَ سِيْبَوَيهِ هذه المسألةِ، ولم يعلل المانع من ذلك، وعلل ذلك غيرُه فزعم أن الظَّرف إذا وقعَ خبراً، أو وصفاً ، أو حالاً فقد حُذِفَ من الكلام ما يعملُ في الظرف، وهو الاستقرارُ، فإذا حذفنا المضافَ إليه فقد حذفنَا ما قبله في التقدير، وما بعده فصارَ ذلك إجحافاً فتتكبوه، وفي هذا البيت جعل بناءَ غير المختلف فيه أصلاً ، فشَّبه به المجمعَ على بنائه، وهو قبلُ و أخواتُه.

وقوله:

وَأعْرَبُوا نَصْباً ....

يقول:إن هذه الأسماء التي بُنِيت على الضم حين حُذِف ما تضافُ إليه، وقد ذكرنا أن من شرطه أن يكون معرفةً إذا نُكِّرَتْ بأنْ حُذِفَ ما تضاف إليه، وكانَ نكرة فإنها تكونُ معربة بالنصب ، فتقول: قَعَدْتُ أَمَاماً، وسِرْتُ قُدَّاماً لا تريد: قُدَّامَ شَيءٍ مَعْرُوفٍ كما قال: (١)

كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنَ عَلِ

يريد من فوقٍ، ولا يريدُ من فوق شيء بعينه، وفي قوله :

وأعربوا نصبا

نظرٌ؛ لأن من الأسماء التي بعد قوله:

.... **قبل حسب وعلُ**

ويحتاجُ انتصابها إِذْا نكرَ إلى سماع من العرب؛ لأن حسْباً ليس بظرف ، فلا وجهَ لنصبه إلا أن كان ينقلُ عن العرب انتصابَه على الحال فقط إذا كان نكرة؛ ولأن «علا»، وإن كان معناه فوق فلم يعده النحويون في الظروف ، بل إذا عدُّوا الظروفَ التي تُبنَى على الضم، قالوا: وعَلُ فيحتاج إذا نُكِرَ انتصابُه إلى سماع من العرب كما قلنا، وقد يكونُ الشيءُ مثلَا لشيء في المعنى واختلافِ الأحكام، وذلك كثيرٌ في لسان العرب، وتقع هذه الظروف التيهي نكراتٌ، وإن حذِفَ ما تُضَافُ إليه أخباراً [٢٠٢/ب]

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٩، والكتاب ٤/ ٢٢٨، وإصلاح المنطق ٢٥، والخصائص ٢/ ٣٦٣، والمخصص ١٣/ ٢٠٢، والمقرب ١/ ٢١٥، ورصف المباني ٣٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥

وصفات، وأحوالاً، فتقول: زَيْدٌ أَمَامَاً، وعَمْرٌو قُدَّاماً، وقال الشَّاعِرُ في القطع عن الإضافة إلى النكرة والنصب: (١)

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أُغَصُّ بالماءِ الحَمِيْمِ.

وقرأ بعض القراء: (٢) ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ﴾؛ أي: من أولٍ ومن آخرٍ فأعرب ونوَّن، وقد رُوِيَ التنوينُ في المبني على الضم قال:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا

يقول إذا حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه خَلَفَه في الإعراب، ولا يجوزُ حذفُه إلا إذا أشْعَرَ الكلامُ به فإن لم يشعِر به، فلا يجوزُ حذفُه إلا في ضرورة شعر، نحو قولِه: (٣)

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثيونَ بَعدَ ما قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ.

يريد ابنَ هوبرٍ، فحذف ابنا، و ليس في الكلام ما يُشْعِرُ بحذفِه، وإنما عُرِفَ ذلك من خارج لتاريخٍ، أو مشاهدةٍ، وإذا أشْعَرَ بحذفه الكلامُ جاز الحذفُ قياساً كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف: ٨٢]، ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة: ٩٣]،أي أهلَ

(١)البيت لعبدالله بن يعرب في العيني ٢/ ٥٥٤، وليزيد بن الصعق في الخزانة ١/ ٤٢٦، ومن غير نسبة في ابن يعيش ٤/ ٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٥، وابن الناظم ٢٨٦، والارتشاف ١٨١٧، وتذكرة النحاة ٥٢٧، وشرح المرادي ٢/ ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٧٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٧٨، والبحر ٧/ ١٦٢.

(٣)البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٦٤٧، وابن يعيش ٣/ ٢٣، والخزانة ٤/ ٣٧١، ومن غير نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٩٨، والارتشاف ١٨٣٦، والنكت الحسان ٣٠٩، والبحر ٧/ ٢٠٨

القريـة، وحُـبَّ العجـل؛ لأن سـؤالَ القريـة لا يكـونُ، ولا ذات العجـل تُشْرَـبُ، ومتـى صـح نسـبةُ الإسـناد إلى كـل جـزء مـن المتضـايقين لم يجـز حـذفُ المضـاف، نحـو: ضَرَبْـتُ غُـلَامَ زَيْـدٍ، فـلا يجـوز في مثـل هـذا: ضَرَبْـتُ زَيْـداً عـلى حـذف المضـاف، وإعـرابِ المضـاف إليـه بإعرابـه، وأَجَـازَ أبـو الفـتح: (١) زَيْـداً عـلى تقـدير: جَلَسْـتُ جُلُـوسَ زيـدٍ، ورُدَّ بأنـه لا يتعـينُ أن المحـذوفَ جلـوس؛ إِذْ يحتمـلُ أن يكـون التقـديرُ: جَلَسْـتُ إلى زَيْـدٍ ثـم حُـذِفَ حَـرْفُ الجَـرِّ، واتُّسِـعَ، فنُصِـبَ زيـدٌ، وإذا خَلَفَـه في الإعـراب انتقـلَ إليـه مـا كـان لـه مـن فاعليـة، نحـو: بنـو فُـلانٍ يَطَـؤُهم الطَرِيْـقُ، ومفعوليـة، نحـو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، وظرفيـة نحو: (٢) آتِيْكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، ومصدرية نحو قوله: (٣)

أَلَمْ تَغْتَمِض عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا　　..........................

أي: اغتماضَ ليلةَ أرمدَ

---

(١) لتذييل ٤/ ٦٣، والارتشاف ٣/ ١١٢٥، وشرح الألفية لابن هشام ٢/ ٢٠٤.

(٢)الكتاب ١/ ٢٢٢: " هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيْرَ عَليه؟ فيقول: مَقْدَم الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجمِ، خِلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنما هو: زَمَنَ مَقْدَم الحاجِ، وحينَ خفوقِ النَّجمِ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار». و انظر: المقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ١٩٣، والشعر ٣٦٩، والإغفال ٢/ ٢١٤، والبغداديات ٢٧٧، والمختار ٤٤٣، والاستدراك ٤٥٨، وشرح اللُّمع للباقولي ١/ ٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٢، والتذييل ٧/ ٢٥٧، ٨/ ٨٤، و الارتشاف ٣/ ١٣٩٠، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٣٢٨. وخفوق النجم مصدر خفق: إذا انحطَّ في المغرب، أو غاب. انظر: الصحاح، واللسان (خفق)

(٣)عجزه: وبتَّ كما بات السليم مسهَّدا، ويروى: وعادك ما عاد السليم مسهدا، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٥، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والمنصف ٣/ ٨، والمحتسب ١/ ٢٩٧، والشجري ١/ ٢٩٧، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢، والمقاصد الشافية ٤/ ١٤٨.

وإذا حُـذِفَ المضـافُ وأُعْـرِبَ المضـافُ إليـه بإعرابـه فـالأكثرُ في لسـان العـرب أن يجعـلَ كأنـه منسـياً، فيعـود الضـميرُ وغـيرُه إلى الـذي أُعـرِبَ بإعرابـه كقولـه تعـالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، فأعـادَ الضـميرُ/ مؤنثـاً، ويجـوزُ أن يُراعـى ذلـك المحـذوفُ، فيعـودُ الضـميرُ إليـه، ومنـه قولـه تعـالى: {أَوْكَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾[البقرة: ١٩]، والتقـديرُ أو كـذوي صـيب، فرُوعِـي هـذا المحـذوفُ، وعـاد عليـه الضـميرُ في قولـه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ﴾، وكذلك قول الشاعر: (١)

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيْصِ عَلِيْهِم		بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ.

أي مـاءَ بـردى فراعـى المحـذوفَ، فقـال :يصـفق عـلى التـذكير ولم يـراعِ بـردى ،فيقـول: تصـفق عـلى التأنيـث، وقـد جـاء الوجهـان في قولـه تعـالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْهُمْ قَآئِلُونَ﴾[الأعراف: ٤]؛ التقـدير: وكـم مـن أهـل قريـة فحـذف أهـلاً، وقـامَ مقامـه في إعرابـه قريـةٌ، وعـاد الضـمير في قولـه: ﴿فَجَاءهَا﴾ عائـداً عـلى لفـظ القرية، وعادَ الضمير في قوله: ﴿أَوْهُمْ قَآئِلُونَ﴾ على المحذوف الذي هو أهل.

وزعـم المصـنِّف(٢) أن المضـافَ إِذْا كـان مِـثلاً، وحُـذِفَ نـابَ الاسـمُ المعرفـة حتـى الجامـدُ منابَـه في التنكـير، وأجـاز إذ ذاكَ أن يوصَـف بـه، وأن يقـع حـالاً لقيامـه مقـام مثـلَ، فتقـولُ: مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ زُهَـيرٍ شِـعْراً عـلى الصـفة، وهـذا زَيْـدٌ زُهَـيْرٍ شِـعْراً عـلى الحـال قَـالَ حَـذَفَ مِثْـل، ونُـوي معنـاه فجـرى مجـراه مـا نُـويَ فيـه معنـاه، وإن كـان لفظـه لفـظَ المعرفـة،

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ١/ ١٢٢، وابن يعيش ٣/ ٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ٤/ ١٥٩، والخزانة ٤/ ٣٨١. البريص: نهر بدمشق . الرحيقك الخمر . السلسل: السهلة اللينة

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦.

وهـذا الـذي ذهـب إليـه المصـنفُ قـد ذهـب إلى مثلـه الخليـل قـال سـيبويه[1]: "وزعـم الخليـل أنـه يجـوز لَـهُ صَـوْتٌ صَـوْتُ الحِـارِ عـلى الصـفة؛ لأنـه تَشْبِيه، ، ثـم جـازَ أن تصـف بـه النكـرة، وزعـم أنـه يجـوز أن يقـول: الرَّجُـلُ هَـذا رَجُـلٌ أَخـو زَيْـدٍ، قـال: إذا أردت أن تشبهه بـأخي زَيْدٍ، قـال سـيبويه:" وهـذا قبـيحٌ ضـعيفٌ لا يجـوز إلا في موضـع اضـطرار، ، وقـال سـيبويه أيضـاً في مسـألة: لَـهُ صَـوْتٌ صَـوْتُ حِمَـارٍ، ولَـهُ خِـوارٌ خِوارُثَـوْرٍ:"وإن كـان معرفة لم يجز أن يكونَ صفة لنكرة كما لا يكون حالاً" انتهى كلامه.

فهـذا الـذي أجـازه المصـنف واتبـع فيـه الخليـل قـد رده سـيبويه، ومنعَـه وإذا كـان المحـذوفُ المضـاف مؤنثـاً، وكـان مضـافاً إلى مـذكر ، أو مـذكراً وكـان مضـافاً إلى مؤنـث فيجـوزُ اعتبـارَ التأنيـث والتـذكير مثـالُ ذلـك: فُقِـئَ زَيْـدٌ، وفَقَئَـتْ زَيْـدٌ، عـلى مراعـاة فُقِئَـتْ عَيْنُ زَيْدٍ، وجُدِعَتْ هِنْدٌ على مراعاة جُدِعَ أَنْفُ هِنْدٍ.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا كَمَا　　قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ　　مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يقـولُ: إذا حُـذِفَ المضـافُ فـربما أبقـوا المضـافَ إليـه عـلى إعرابـه الـذي هـو الجـرُّ لكـن لـه شرطٌ، وهـو أن يكـونَ المضـافُ المحـذوف مماثلاً للـذي كـان معطوفـاً قبـلَ الحـذف مثـالُ ذلـك قـولهم: مـا كُـلُّ سَـوْدَاءَ تَمْـرةً، ولا بَيْضَـاءَ شَـحْمَةً، ومـا مِثْـلُ عَبْـدِ اللهِ، ولا أَخِيْـهِ يقولان ذلك، و قال أبو دؤاد: [2]

(١) الكتاب ١/ ٣٦١، والملخص ١/ ٣٧١، والتذييل ٧/ ٤٤.

(٢) البيت له في ديوانه ٣٥٣، والكتاب ١/ ٦٦، والأصمعيات ١٩١، ولعدي بن زيد في ديوانه ١٩٩، ومن غير نسبة في الأصول ٢/ ٧٠، والمحتسب ١/ ٢٨١، والشجري ١/ ١٩٦، وابن يعيش ٣/ ٧٩، والمقرب ١/ ٢٣٧،

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرأً		ونَارٍ تُوْقَدُ باللَّيْلِ نَاراً.

التقدير: ولا كُلُّ بَيْضَاءَ، ولا مِثْلُ أَخِيْهِ، وكُلُّ نَارٍ فحذف المضافَ، ونَارٍ على إِعْرَابِهِ مِنْ الخَفْضِ بالإضافة إليه؛ إذ ذلك المحذوف مَنْويٌّ، وإِنَّما حُذِفَ لدلالة كُلّ، ومِثْل الملفوظِ به عليه، وإِنَّما اعتقد أن المضاف المحذوفَ كالموجود، لئلا يكون من باب العطف على عاملين على مذهب الأخفش؛ إِذْ يتقدرُ وما كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ فنابت الواو مناب «ما»، و مناب «كل»، و كذلك: ونَارٍ تُوْقَدُ باللَّيلِ نَاراً؛ تقديره: على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، وتحسبُ كُلّ نَارٍ، فنابت الواو مناب تحسب النَّاصب لقوله: ناراً ومناب كل الذي جرَّ نار فإِذْا جعلت كلاً ومثلاً إنما حُذِفَا لدلالة ما قبلهما عليهما من مماثلهما لفظاً، ومعنى لم تَنُبْ الواو مناب عاملين.

وظاهرُ كلام المُصِّنفِ يقتضي ـ اشتراطَ العطف، وذكر في التَّسْهِيلِ أن العاطف يكون متصلاً يعنى بالمضاف إليه، ومنفصلاً بلا، وقد تقدم التمثيل بذلك في قولنا: [1]ولابَيْضَاءَ شَحْمَةٍ، ولا أَخِيْهِ يَقُولانِ، ذلك وقال الشَّاعِرُ: [2]

ولمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى		ولا الشَّرِّ يَأتيه امْرؤٌ وهو طَائِعُ.

وزعمَ بعضهم أن الحذف في هذا النوع شرطُهُ أن يتقدَّمه استفهامٌ، أو نفي، نحو مَا مَثَّل بِهِ، وليس ذلك بشرط ؛ إِذْ قد جاء هذا الحذف دون ذلك قال: [1]

وشرح التسهيل ١/ ٣٨٨، ورصف المباني ٣٤٨، وابن الناظم ٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٧

(١) الكتاب ١/ ٦٥، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٠، والمساعد٢/ ٣٦٦.

لو أَنَّ طَبِيْبَ الإِنْسِ والجِنِّ دَاوِ يَاً الـ　　ـذي بِيَ مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيانِي.

وقال: (٢)

لِغَيْرِ مُغْتَبِطٍ مُغْرى بِطَوعِ هوى　　ونَادِمٍ مُوَلَّعٍ بالحَزْمِ والرُّشْدِ.

التقدير: وطبيبَ الجِنِّ، ولذلك ثَنَّى الضميرَ في قوله: داوياً، وغيرُ نادم مُولَع، ولذلك رَفَع مُولَعُ، وظاهرُ كلامِ الأستاذ أبي الحسنِ بْنِ عَصْفُورٍ(٣) أَنَّهُ لا يشترط العطفُ، قال:" وقد لا يعربُ المضافُ إليه بعدَ الحذف بإعراب المضاف، وذلك إذا تَقَدَّمَ في اللفظ ذكرُ المحذوف، نحو قولهم: مَا كُلُّ سَوداءَ تَمْرةً، ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً، فلم يشترطْ العطفَ المتصلَ ولا المنفصِلَ بلا إنما شرطَ أن يتقدَّمَ في اللفظ ذكرُ المحذوف فقط، ومما جاءَ فيه الجرُّ على الإضافة دون عطف قولُ الشَّاعِرِ أنشدَهُ الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ عن العرب: (٤)

---

(١) البيت من غير نسبة في: شرح التسهيل٣/ ٢٧٠، والمقاصد الشافية ٤/ ١٦٢

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧١

(٣) المقرب / ١٢٢.

(٤) لعبيد الله بن قيس الرقيات فيديوانه٢٠

كأنه أعاد الأعظم، فقال أعظم طلحة .قال: وسمعت بعض العرب تقول: لو تعلمون العلم الكبيرة منه الدقيقة عظمه. أراد: علم الكبيرة منه.اهـ

وهو في الحيوان١/ ٣٣٢، والمقتضب٢/ ١٨٨، ٤/ ٧، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٣، والمخصص١٧/ ١٩، والإنصاف١/ ٢٧، وضرائر الشعر١٦٥، وأنشده الشارح في التذييل والتكميل ١/ ٢٨١، والارتشاف٤/ ١٨٤١، ٥/ ٢٤٢٥.

وقال الفارقي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٣ "من نصب فعلى إضمار" أعني"لأنه نبه عليه بضرب من المدح لما تقدم من الترحم عليه

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها   بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ.

بخفضِ تَاءِ طَلْحَةَ على تقدير أَعْظُمِ طَلْحَةٍ فحذف أَعْظَمَ لدلالة قوله: أَعْظُماً دفنوها عليه.

وحكى الكسائي عَنْ العَربِ: [1] أَطْعَمُونا لَحْماً سَمِيْناً شَاةٍ ذَبَحُوها، بَتأويلِ لَحْمِ شَاةٍ، وحكى الفَرَّاءُ[2] عَنْ العَرَبِ: أَمَّا واللهِ لوتعلمونَ العِلمَ الكَبِيْرةَ سنة الدَّقِيْقِ عَظْمُهُ أَيَّ: عِلْمَ الكَبِيْرَةِ. [٢٠٤/أ]

وأجاز الكوفيون القياس على هذا فأجازوا أن تقول: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ،أي: ضَرْب زَيْدٍ، وقالوا قالت العرب: / يعجبني الإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعدْ بَنِيْهِ،أي إِكْرَامُ سَعْدٍ، ولم يُجِزْ البصريون ما أجاز الكوفيون من حذف المضاف، وترك المضاف إليه على خفضه في: يُعْجِبُنِي القِيْامَ زَيْدٍ، ومَا جاءَ من ذلك حملوه على الشذوذ إن صَحَّ نقلُه وذكرَ المُصَنِّفُ، مما لا ينقاس قراءةُ ابْنِ جَمَّازٍ: [3] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال:

وذهب آخرون في نصبه إلى حذف حرف الجر؛ كأنه أراد: رحم الله أعظما دفنوها لطلحة، فلما حذف حرف الجر نصب.

وطلحة الطلحات هو طلحة بن عبدالله الخزاعي، أحد أجواد العرب، توفي سنة ٦٥.

(١) المخصص ١٧/ ١٩، والإنصاف ١ / ٢٧، وضرائر الشعر ١٦٥.

(٢) معاني القرآن له ٢/ ٣٢٢.

(٣) هو سليمان بن محمد بن جماز الزهري أبو الربيع عرض على أبي جعفر وشيبة، وهو مقرئ جليل ضابط مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر(ت ١٧٠)، وانظر قراءته في المحتسب ١/ ٢٨٠، والكشاف ٢/ ٢٤، والبحر ٤/ ٥١٨، والدر ٣/ ٤٣٧ . قال ابن جني: " ووجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال تريدون عرض الدنيا، فجرى ذكر العَرَض، فصار كأنه أعاده ثانيا، اي كأنه قال: والله يريد عرضَ الآخرةِ".

٦٧]على تقدير: عَرَضِ الآخرةِ؛ لأنَّكَ فصلت بين حرف العطف، وبين المجرور بغير «لا»، وجعل من ذلك قولَ الشاعر: (١)

الآكِلُ المَالَ اليَتِيْمِ بَطَراً

يَأْكُلُ ناراً وسَيْصْلى سَقَراً.

وقول الآخر: (٢)

**المالُ ذِي كَرَمٍ تُنْمَى مَحَامِدُهُ		ما دَامَ يَبْذُلُهُ في السِّرِ والعَلَنِ.**

تقديره عنده الآكلُ مالَ اليتيم، والمالُ مالُ ذي كرمٍ، ولا يتعين هذا التأويل في البيتين إذْ يحتملُ أن تكونَ الألفُ واللامُ زائدة، فيكون التقديرُ: الأَكِلُ مَالَ اليَّتيمِ، ومالُ ذي كرم ،وزيادة «الـ» أسهلُ من حذف المضاف دونهما شرطوا من العطف المذكور، وزعم َالمصنف أن مما لا ينقاسُ قولَ بعض العرب: (٣)"رَأْيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ فلانٍ تقديره عِنْدَهُ أَحَدَ تَيْمِ فُلانٍ، قَالَ: حَكَاهُ الفَارِسِيُّ)".

وهذه المسألةُ إحدى المسائل التي سأل عنها أبو بكر الشَّيْبَاني أَبا القَاسِم الزَّجَاجِيَّ(٤)، وهي هذا زَيْدٌ السَّعْدِيُ سعدُ بكر، كيفَ يُعربُ سَعْدٌ، وما الاختيارُ فيه فقال: يختارُ الكوفيُّون فيها الخفض على معنى: زَيْدٍ مِنْ سَعْدٍ ثم يقولُ: سَعْدُ بكرٍ على التَّرْجَمةِ؛ لأنا نريد بهذا الكلام الإضافةَ، وليس يمتنعون من إجازة نصبه.

(١) الرجز من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧١

(٢) البيتالتسهيل٣/ ٢٧١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٧١، والارتشاف ١٨٤٠.

(٤) الارتشاف ١٨٤١.

فأما أصحابنا البصريون[1] فلا يجيزون خفض هذا البَتَّةَ؛ لأن قولنا: زَيْدٌ السَّعْدِيُّ، السَّعْدِيُّ فيه مرفوع، وليس بمخفوض، وإِنَّما الياء المثقّلة في آخره دَلَّتْ على النسب إليه، ولا يكون المضاف إليه أولاً، والدَّالُّ على الإضافة آخراً، ولعمري إن النسبَ إضافةٌ لأنا إِذْا قلنا: رَجُلٌ بَكْرِيٌّ، وتَمِيمِيٌّ، فإِنَّما تضيفه إليه، ولكنه ليس على طريق المضاف، والمضاف إليه، وليس ها هنا لفظٌ خافضٌ، ولا مخفوضٌ.

وقد سمى سيبويه[2] النسبَ إضافةً على الوجه الذي ذكرته لك، فيقولُ أصحابنا: زَيْدٌ السَّعْدِيُّ سَعْدَ بَكْرٍ بالنصب على أعنى سَعْدَ بكرٍ، ولا يمتنعون من الرَّفْعِ على معنى: هو سَعْدُ بَكْرٍ، وليست هذه المسألة مُسَطَّرَةً لأصحابنا في شيء من كتبهم، وهي مُسَطَّرَةٌ في كتب الكوفيين، ولكني سألت عنها أبا بكر الخَيَّاطِ[3]، وابنِ شُقَيْرٍ[4] فأجابأني بما ذكرت لك". انتهى كلام أبي القاسم.

[٢٠٤/ب] وبعضُ هذا الكلام يحتاجُ إلى شرح./

**وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ		كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ**

**بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلى		مَثْلَ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا**

لما قدَّم الكلامَ على حذف المضاف ،وفرغ منه أخذَ يذكر حذف المضاف إليه وكان قد قدمَ أنه يُحذف في، نحو: غير وقبل/ ، وبعد ، والجهات وعَلُ.

(١) الارتشاف ١٨٤١.

(٢) الكتاب ٣/ ٢١٢.

[4] هو احمد بن الحسن يعرف بابن شقير من طبقة ابن السراج ، له تصانيف منها : مختصر في النحو ، والمذكر والمؤنث ، ويقال : إن كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل من تصنيف ابن شقير(ت٣١٧) في خلافة المقتدر. انظر ترجمته في معجم الأدباء ١/ ٢٣٢

وتقدَّم كلامنا على ذلك، وهذا الحذفُ الذي ذكر هنا هو في غير ما أضيف إليه هذه الألفاظ أو في بعضها بالشَّرْطِ الَّذي يذكر، فقوله:

.... فَيَبْقَى الأَوَّلُ　　　كَحَالِهِ إذَا بِهِ يَتَّصِلُ

يعني من أنه يبقى بلا تنوين إن كان فيه، أو بلا نون إن كان تثنية أو جمعاً بالواو والنون ويكون على إعرابه من رفع أو نصب، فلا يبنى منه شيء لحذف المضاف إليه، ولا ينون بل يبقى كأن المضافَ متصلٌ بالمضاف إليه وشرط فيه شرطين:

أحدُهما: العطفُ على المضاف الذي حُذف ما أُضِيفَ إليه.

الثَّاني: أن تكونَ الإضافةُ إلى مثل ما أضيف إليه الأوَّلُ مثالُ ذَلِكَ قول العرب: قَطْعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ مِنْ قَالها، و قال: (١)

إِلَّا عُلالةَ أو بُداهةَ قارح نَهْدِ الجُزارَه

وقال: (٢)

سَقَى الأَرْضَيْنَ الغَيْثُ سَهْلَ وحَزنَها　　　فنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ.

وقال: (٣)

---

(١) ويروى قارح مكان سابح، وهو الفرس الذي بلغ خمس سنين، والبيت للأعشى في ديوانه ٢٠٩، و الكتاب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وسر الصناعة ١/ ٢٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٨، وابن يعيش ٣/ ٢٢، والمقرب ١/ ١٨٠، وابن الناظم ٢٨٨ . عُلالة: بقية جري الفرس، وبقية كل شيء علالة. بُداهة: أول جري الفرس. سابح . سَبْحُ الفرس جريُه. نهدٌ: جسيم شديد. الجُزَارَة: وهي الأطراف اليدان والرجلان والرأس.

(٢) البيت من إنشاد ابن الأنباري، وهو من غير نسبة في شرح ابن عقيل ٢/ ٧٩، والعيني٢/ ٥٨٣. نيطت: تعلقت . الضرع لـ لكل ذات ظُلْف أو خُف

(٣)ويروى: ما كان يحذر، وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٧، والمساعد٢/ ٣٥٢ . الكالئ: الحافظ .

أَمْامَ وخَلْفَ المَرءِ مِنْ لُطْف		رَبِّهِ كوالِيءُ تُزْوِي عنه ما هو يَحْذرُ.

وقال: (١)

نَعِيْمُ وبُؤْسُ العَيْشِ لِلْمَرءِ مِنْهُما		نَصِيْبٌ ولا بَسْطُ يَدومُ ولا قَبْضُ.

وقال: (٢)

يا مَنْ رَأى عَارِضاً أرقتُ له		بَيْن ذراعَي وجَبْهةِ الأَسَدِ.

فهذا كله عند المصنف حذف فيه المضاف إليه[٣] الأول لدلالة المضاف إليه الثاني عليه فكأنه قيل: يَدَ مَنْ قالَهَا ،ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا، وإلا علالةَ سَابِحٍ، أوبَدَاهَةَ سَابِحٍ، و سَهْلَها وحَزَنها، وأَمَامَ المَرْءِ، وخَلَفَ المَرْءِ، ونَعِيْمُ العِيْشِ، وبُؤْسُ العَيْشِ، وبَيْنَ ذِرَاعِي الأَسَدِ، وجِهَةِ الأَسَدَ.

وذهبَ غير المصنف في هذه الأسماء إلى أن المضاف الأول هو المضافُ إليه الملفوظ به، وأن المعطوفَ أصلُهُ أن يكونَ مؤخَّراً عن المضاف إليه، وأن يكونَ لضمير الأول ثُمَّ حُذف ذلك الضمير المضاف إليه المعطوفُ، وأُقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، فأصلُ الكلامِ قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْلَهُ، فحُذِفَ الضميرُ المضافُ إليه الرَّ جُلُ، وأُقِيْمَ أو رجل بين المضاف والمضاف إليه وكذلك باقيها .

تزوي: تطوي

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩.

(٢) البيت للفرزدق في الكتاب ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وابن يعيش ٣/ ٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٩، والارتشاف ٢٢٠٦، وتذكرة النحاة ٤٨١

[٣] شرح التسهيل ٢٤٩/٣

ففي هذا المذهب الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف ، وفي اختيار المصنف تكرارُ

[٢٠٥/أ] الظاهر الذي لا يجوز إلا في / الشعر، وقد يقال :إن المقدّر ليس كالملفوظ به ، فليس فيه تكرير اللفظ؛ لأنه قد حُذف الأولُ، ومما يتعين فيه الحذف من الأول قوله: [١]

بمثلِ أو أنفعَ من وبْلِ الدِّيَمْ

علَّقتُ آمالي فعمّت النعم

وجاء في الحديث: [(٢)]"إِنَّ أَحَدَكم لَيُفْتَنُ في قَبْرِهِ مِثْلَ أو قَرِيْباً مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ"؛ التقدير: بمثلِ وَبْلِ الدِّيم، ومثلِ فتنةِ الدجال، ومما يتعيَّنُ فِيْهِ الحذفُ مِنْ الثَّاني قَوْلُهُ:

خمسُ ذَودٍ أوستٌّ عُوِّضتُ منها　　مئةً غيرَ أبكُرٍ وإفالِ.

وفي الحديث :عن أبي بَرْزَةَ غزوتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ.[٣] وقوله:

بِشَرْطِ عَطْفٍ ....　　..........

ظاهِرُهُ الاشْتِراطُ كما قُلْنَا، وقد جاء الحذفُ بغير العطف. قال[٤]

ومن قبلُ نادى كلُّ مولى قرابةٍ　　فما عَطفت مولىً عليه العواطفُ.

الرواية ومن قَبْلِ بكسر اللام، وقرأ ابنُمحُيْصِنٍ ﴿ فَلَاخَوْفُعَلَيْهِمْ ﴾[البقرة: ٣٨]،أي: فلا خوفُ شيء عليهم.

[١] الرجز من غير نسبة في ناظر الجيش ٣٢١٦/٧

(٢) صحيح مسلم ، باب كسوف الشمس.٦/ ٢١٠

[٣] البخاري كتاب العمل في الصلاة ١/ ٢٣٤

[٤] البيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٧/ ٣٢١٤

[٢٠٥/ب]

وقال بعضُ العرب: سلامُ عليكم، أي: سلامُ اللهِ، هكذا تأول المصنف هذه القراءة، وقول العرب ويجوز ألَّا يكونَ ثَمَّ مضاف إليه محذوف، بل ذلك على حذف الألف واللام، والتقدير: فلا الخَوْفُ عليهم، والسَّلامُ عليكم، وقوله:

..................وَإِضَافَةٍ إلى		مَثْلَ الَّذِي لَهُ أضَفْتَ الأَوَّلا

وقد جاء ذلك فيما لا إضافةَ فيه كالبيت الذي أنشدناه:

....		.... بِمِثْلِ أو أَنْفَعَ مِنْ

فإن أنفعَ ليس بمضافٍ، وقد قال في بعض تصانيفه: أو عُطفَ على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف.

وقال في شرح هذا: وعَبَّرْتُ بعاملٍ لا بمضافٍ ليدخلَ فيهِ ما المعطوف غيرَ مضاف، نحو: مِثْلَ أو قَرِيباً مِنْ فتنةٍ، ومع هذا الذي شرحه، فيحتاج إلى تجوز؛ لأن قريباً ليس بعامل في فتنة، وكذلك أَنْفَعُ ليس بعامل في وَبْلٍ، بل العامل فيهما حَرْفُ الجَرّ لكن حرفُ الجَرَّ يتعلق بقريباً، وبأنفع ، فهما عاملان في المجرور بوساطة حرف الجر، وقوله:

..................وَإِضَافَةٍ إلى		مَثْلَ الَّذِي لَهُ أضَفْتَ الأَوَّلا

كلام موجَّهٌ يحتمل مذهبُه في أن المضافَ الأوَّلَ مضافٌ إلى المحذوفِ المدلولِ عليه بالثاني، أي: بشرطِ عَطْفِ المضاف الثاني، و إضافَتِه إلى مثلِ المضاف إليه الذي له أضفتَ المضافَ الأوَّلَ، وهو قولُه: يَدَ مَنْ قالَها ورِجْلَ مَنْ قَالِها، فَشَرَطَ في حَذْفِ المضافِ إليه الأَوَّلِ عَطْفَ المضاف الثَّاني إلى مَنْ قَالِها، / وهو مِثْلُ مِنْ قَالَها المحذوفُ، ويحتملُ مذهبُ غيرِه في أنَّ المضافَ الأَوَّلَ مضافٌ إلى مَنْ قَالَها الملفوظِ بِهِ، وأضفت

ورِجْلَ إلى الضَّمِيرِ، وهو مِثْل الذي أضفتَ إليه المضافَ الأوَّلَ؛ لأن الضميرَ هو مِثْلُ الظاهِرِ في المعنى ثُمَّ أُقْحِمَتْ ورِجْلَ بَيْنَ يَد ،وبين مَنْ قالها:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ　　مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا　　بِأجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

يقول يجوز أن يفصلَ بين المضاف شبه الفعل ،وبين ما أضيف إليه منصوبٌ بالمضاف مفعول أو ظرف وفي لفظه يسير قَلِقٌ، وما في قوله:

.... مَا نَصَبْ　　..................................

فاعلٌ بالمصدرِ الذي هو فَصْلٌ، وما موصولة صلتُها نَصَب، والفاعلُ بنصب ضمير يعود على مضاف، والعائدُ على ما منصوب محذوف، وانتصب مفعولاً أو ظرفاً على البدل من الضمير المنصوب المحذوفِ، أوعلى الحال منه، و تقدير البيت: أَجِزْ أنْ يفْصلَ المضافَ الذي هو شبهُ الفعل عمَّا أضيف إليه الشيء الذي نصَبه المضافُ في حالِ كونَه مفعولاً، أو ظرفاً لا غيرَ ذلك من المنصوبات، وذلك نحو قولك: أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْداً عمرٍو، فزيداً منصوبٌ بضرب، وقد فصل بينه وبين عمرو.

وهذه المسألةُ فيها خلافٌ ذهب الجمهور[1] إلى أن ذلك لا يجوزُ إلا في الضرورة، و ذهبَ الأخفش إلى جوازِ ذَلِكَ في الكَلامِ، وهو قَليلٌ، وهو الذي اختارَ المصنِّفُ[2] للقراءةِ الثابتة بالتَّواتِرِ، وهي قراءةُ العربي المحض عبد الله بن عَامر اليَحْصُبي الذي أخذ القرآن على الصحيح عَرضاً على عُثْمانَ بْنِ عَفَّانَ في الزمان الذي

[1] ابن الناظم ٢٨٩
[2] ابن الناظم ٢٨٩

ما كانت فسدت الألسن ، وقد جاء نظيرُ هذه القراءة في لسان العرب قال أبو جندل الطُهَوِيُّ: (١)

يفركُنَ حَبَّ السُنْبلِ الكنافجِ

بالقاع فركَ القُطُنَ المحالجِ.

وأنشد أبو عبيدة: (٢)

وحَلقَ المَاذِيِّ والقوانسِ

فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ.

وقال: (٣)

عَتَوا إِذْ أجبناهُم إلى السِّلمِ رَأَفةً فَسُقْنَاهُم سَوْقَ البَغَاثَ الأجَادِلِ.

وقال: (٤)

يَطُفنَ بحُوزيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسيِّ الكَنَائِنِ.

(١) له في ابن الناظم ٢٨٩، والعيني ٢/ ٥٦٨، ولجندل بن المثنى في لسان العرب (حنبج، حندج)، ومن غير نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ٣١١ . الكنافج: الممتلئ. القاع: المستوي من الأرض . المحالج: جمع مِحلج، وهي الآلة التي يحلَجُ بها القطن.

(٢)نسبه العيني إلى عمرو بن كلثوم ٢/ ٥٧٠، وليس في ديوانه، وهو من غير نسبة في ابن الناظم ٢٨٩. الماذيُّ والماذيَّة: هي من الدروع البيضاء، ويقال: العسل الماذي هو الخالص الصافي . القوانس: جمع قونَس، وهو أعلى البيضة من الحديد

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧، وابن الناظم: ٢٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٠. البغاث: بالباء المثلثة هو طائر ضعيف يصاد ولايصطاد. الأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر.

(٤) البيت للطرماح في ديوانه ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٦٠٤، وابن الناظم ٢٨٩، والعيني٢/ ٥٧١ . الحوزي: الرجل العاقل

لكـنْ هـذه الأبيـاتُ ظاهرُهـا الضرـورة؛ لأن ذلِكَـإنَّما جَـاءَ لخفـضِ القـوافي في هـذه الأبيات، والذي يدُلُّ على أن فعل ذلك ليس لأجل الضرورة قولُ الأَحْوَصِ/ : (١)

لَئِنْ كانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْئاً		فإِنَّ نِكَاحَها مَطَرٍ حَرَامُ.

إِذْ يجـوزُ لـه الرفـعُ، و يكـونُ فصـيحاً؛ إِذْ فيـه الإضـافةُ إلى المفعـول، ورفـعُ الفاعـل على أن هـذه الأبيـات تحتمـلُ التأويـل الحسـن، ولا يكـونُ فيهـا شـاهدٌ عـلى مـا ادَّعـوهُ مـن الفصـل، وهـو أن الأصـلَ فَرْكـاً القُطُـنَ، ودَوْسـاً الحَصَـادَ، وسَـوقاً البغَـاثَ، وقَرْعـاً القِسِيِّ، وحـذِفَ التنـوين لالتقـاء السـاكنين كـما حـذفوه في: ﴿وَلَاالَّيْـلُ سَـابِقُ النَّهَـارَ﴾ [يس: ٤٠] في قـراءة مـن نصـب(٢)، وفي قـراءة: (٣) ﴿قُـلْ هُوَاللَّـهُ أَحَدُاللَّـهُ الصَّـمَدُ﴾ [الإخـلاص١، ٢] بغـير تنـوين، وهـذا كثـيرٌ في لسـانهم، ويكـون المخفـوض بعـد المفعـول مجـروراً بإضـافة مصـدرٍ محـذوفٍ إليـه؛ أي فَـرْكَ المَحَـالجِ، ودَوْسَ الـدَّائِسِ، وسَـوْقَ الأَجَـادِلِ، وقَـرْعَ الكَنَائِنِ، وحُذفُ هذا المضاف لدلالةِ مَا قَبْله عليه، فصارَ نحو قول الشَّاعِرِ: /

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها		بِسَجِسْتانَ طَلْحةِ الطَّلحاتِ.		[٢٠٦/أ]

(١) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٨٣، وأمالي الزجاجي ٨١، والعقد الفريد ٦/ ٨١، و الشجري ١/ ٣٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٩٣، وابن الناظم ٢٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٢، والعيني ٢/ ٥٧٣.

(٢) هي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي . إعراب القرآن ٢/ ٧٢٢، والمحتسب ٢/ ٨٢، والكشف ٢/ ٥٨٨، والبحر ٧/ ٣٣٨، والدر ٥/ ٤٨٦

(٣) وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وأبو السمال، وأبو عمرو. انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٢، وشواذ ابن خالويه ١٨٢، والكشاف ٢/ ٣٦، والبحر ٣/ ١٣٤، والدر ٦/ ٥٨٨

يريد أعظَمَ طَلْحَةِالطَلْحَاتِ، وقد تقدم شيء من هذا المحذوف ينقاس، وكذلك يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، فإن نِكَاحَها مَطَرٍ، أي: نِكَاحَ مَطَرٍ ، فحذفَ نِكَاحَ لدلالة ما قَبْلَه عليهِ وأما ما أنشده الأخفش: (١)

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

فقد قيل: إنه مَصْنُوعٌ، وعلى تقديرِ صِحَتَّهِ، فيحتملُ التَّأويلَ الَّذي ذكرناهُ، وأَمَّا قراءةُ ابْنِ عَامرٍ فالتَّأويلِ فيها بعيدٌ على أَنَّهُ يمكن أن يقال: إِنَّهُ حذف التنوين من قتل على تَوَهُّمِ الإِضافةِ إلاأَنَّهُ مُضَافٌ حقيقةً، وأَوْلادَهم منصوبٌ به، وجرَّ شُركائِهم إما على البدلِ من الضَّميرِ المجرورِ في أَوْلادِهم، وإما على إضمارِ قَتْلِ المحذوف لدلالة قتلِ المُتقدِّمِ عليه، وقوله:

.... **شِبْهِ فِعْلٍ** ....

هو صفة لمضاف، وأَدرجَ تحتَ شبه فِعْل المصدرَ، نحوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْداً عَمْرٌو، واسمَ الفاعلِ المضافِ إلى مَفعولِهِ الأَوَّلِ المفصولِ بينه وبينه بالمفعول الثاني كقراءة مَنْ قرأَ: (٢) ﴿ **مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهِ** ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، بنصب وَعْدِهِ، وخَفْضِ رُسُلِهِ وقالَ الشَّاعرُ: (٣)

ما زَالَ يُوْقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فضْلَهُ المُحْتَاجِ.

---

(١) البيت من غير نسبة في الكتاب ١/ ١٧٦، ومجالس ثعلب ١٥٢، والخصائص ٢/ ٤٠٦، و وابن يعيش ٣/ ١٩، والمقرب ١/ ٥٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وابن الناظم ٢٩٠. فزججتها: طعنتها بالزَّج. المزجَّة رمح كالمزراق . القلوص: الناقة الفتية. أبو مزادة: اسم رجل.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٨، والكشاف ٢/ ١٨٥، والبحر ٤/ ٢٣٠.

(٣) البيت من غير نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨، وابن الناظم ٢٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٢، والعيني ٢/ ٥٧٥.

وقوله:

.... مَـــا نَصَـــبْ ....

احـتراز مـن أن يفصـلَ بينـه وبـين المضـاف غـيرُ منصـوب بالمضـاف المـذكور كـأنْ يفصلَ بينهما الفاعلُ المرفوعُ بالمضاف إلى المفعول، نحو قولِ الشَّاعِرِ: (١)

نَرَى أَسْهُماً لِلْمَوتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي   ولا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنا العَزْمِ.

[٢٠٦/ب] أو يفصـلَ/ بيـنهما منصـوبٌ، وهـو مفعـولٌ لكنـه لـيسَ منصـوباً بالمضـاف، نحـو قولـه: (٢)

يسْقِي امْتِياحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِها   كما تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ.

فالمسواك منصوبٌ مفعولٌ يسقي، لا منصوبٌ بندى، وقوله:

.... ظَرْفـــــاً ....

مثـالُ مـا فُصِـلَ بيـنهما مفعـولٌ للمضـاف قولـك: يُعْجِبُنِـي ضَرْبُ اليـومَ زَيْـدٍ، وقـول الشَّاعرِ: (٣)

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتِي   كَنَاحِتِ يوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ.

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح المرادي ٢/ ٢٩٢، والعيني ٢/ ٥٨٦. تصمي من الإصماء، من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه . تنمي من الإنماء، من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك، ثم مات، والحاصل أن سهام الموت عمّلة لا يفوت عنها الحاضر والغائب

(٢) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٧١، والعيني ٢/ ٥٧٨، ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٤، وابن الناظم ٢٨٢، والارتشاف، والمساعد٢/ ٣٦٩.

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، وشرح المرادي ٢/ ٢٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٤، والعيني ٢/ ٥٨٢ فرشني: أمر من راش يريش، يقال رشت فلانا أصلحت حاله، والمعنى أصلح لي حالي بخير . بعسيل: وهو قضيب الفيل.

العسيلُ بالعين المهملة مِكْنَسَةُ العَطَّارِ، وذكر في بعض كتبه [1] ما نَصُّهُ يجوزُ في الشِّعْرِ فَصْلُ المُضافَ بالظَّرفِ والجارِ والمجرورِ بقوة أن تعلقا بهِ، وإلَّا فيضعف وأنشدَ على الفَصْلِ بالجارِ والمجرورِ قولَ الشاعر: [2]

لأَنْتَ مُعْتَادٌ في الهيجا مُصَابَرةٍ　　يَصْلَى بها كُلُّ من عَادَاكَ نِيْرَانا.

فقوله: يجوزُ في الشعر إلى آخره مخالفٌ لظاهرِ قوله:

....　　..................... **أجِــزْ** ....

في هذا البيت، ومثالُ الفصل بالظرف الذي لا يتعلق بالمضاف قولُ الشاعر: [3]

كَما خُطَّ الكتَابُ بِكَفِّ يَوْماً　　يَهُودِيٌّ يحاولُ أو يُزِيلُ

وقول الآخر: [4]

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ　　للهِ دَرُّ اليْومَ مَنْ لَامَهَا.

مثال الفصل بالمجرور الذي لا يتعلق بالمضاف قول الشاعر: [5]

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، وشرح المرادي٢/ ٢٨٦، والعيني ٢/ ٥٨٤.

(٣) ويروىٰ : يقارب ، والبيت لأبي حية النميري في ديوانه ١٦٣ ، والكتاب ١/ ١٧٩، والشجري ٢/ ٢٥٠، والإنصاف ٢٥١ . شبه رسوم الدار في دقتها أو في الاستدلال بها، وخص اليهوود؛ لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلا لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض.

(٤) البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٢، والكتاب ١/ ١٧٨، و مجالس ثعلب ١٢٥، والأصول ٢/ ٢٨٩، وتوجيه اللمع ٤٠٠، وابن يعيش ٣/ ٢٠ . ساتيدما: جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . استعبرت: بكت

(٥)البيت لدُرْنا بنت عبْعَبة من بني قيس بن ثعلبة في الكتاب ١/ ١٨١، وابن يعيش ٣/ ٢١، والإنصاف ٢٥١، ولعمرة الخثعمية ترثي ابنيها في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣، والعيني ٢/ ٥٧٧، ونُسب إلى امرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد١١٥، وهو من غير نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٥، وابن الناظم ٢٩٢، وشرح المرادي ٢/ ٢٩١

هما أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذا خَافَ يَوماً نَبْوةً فدَعاهُما.

وقوله:

.... وَلَمْ يُعَـــــــبْ

فَصْـــــلُ يَمِـــــينٍ ....

مثالُ ذَلِكَ ما روى أبو عُبَيدةَ عن بعضِ العَربِ: أَنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتسْمَعَ صَوْتَ واللهُ ربِّها[1]، وحكى الكِسَائِيُّ: هَذا غُلَامُ واللهُ زَيْدٍ[2]، وقوله:

.... وَاضْـــــطِرَاراً وُجِـــــدَا بِـــــــأَجْنَبِيٍّ ....

قد مثلنا ذلك في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بغير المضاف، وقوله:

.... أَوْ بِنَعْـــــــتٍ.......

مثالُهُ قَولُ الشَّاعِرِ: (٣)

ولئن حلفتُ على يديك لأَحْلِفنْ بيمينِ أصدقَ من يمينك مُقَسِمِ.

وقوله:

.... أَوْ نِـــــــــــــــدَا

مثاله قوله: (٤)

وِفاقُ كعبُ بُجيرٍ منقذٌ لك من تعجيلِ تَهلُكةٍ والخُلدِ في سَقَرا.

---

[1] الإنصاف ٢/ ٤٣٥، وابن الناظم ٢٩١

[2] الإنصاف٢/ ٤٣٥ ، وابن الناظم ٢٩١

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٢٦، والعيني ٢/ ٥٨٤، ومن غير نسبة في شرح ابن عقيل ٢/ ٨٥

(٤) البيت لبجير بن زهير بن أبي سلمى في العيني ٢/ ٥٨٧، ومن غير نسبة في شرح المرادي ٢/ ٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٦

التقـدير: وفَـاقُ بجـير يـا كَعْـبُ، وأنشـدَ المصَـنِّفُ شـاهداً عـلى الفصـل بالنـداء قـول الشاعر: (1)

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصَامِ

زَيْدٍ حمارٌ دُقَّ باللِجَامِ.

فأبـا عِصَـامٍ عِنْـدَهُ مُنـادى فُصـلَ بِـهِ بَـيْن بَـرْذُونَ وزَيْـدٍ، ويَحْتَـاجُ ذَلِـكَ إلى نَقْـلِ أَنَّ أَبـا عِصَـامٍ هـو شَـخْصٌ غَـيْرُ زَيْـدٍ، وإلا فَيَحْتَمِـلُ أَنْ يكـونَ أَبـو عِصَـامٍ كِنْيَـةً لِزَيْـدٍ، فَيكُـونُ أَبـا عِصَـامٍ أُضِـيْفَ إِليْـه بَـرْذُونَ، ويَكُـونُ عَـلى / لُغَـةِ مَـنْ جَعَـلَ الأَبَ مَقْصُـوراً، أو يَكـونُ زَيْـدٌ بَدلاً مِنْهُ أو عَطْفَ بَيَان. [٢٠٧/أ]

******

(١) الرجز من غير نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٤، و شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥، وابن الناظم ٢٩٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٦، والعيني ٢/ ٥٨١. البرذون: الدابة، وقيل: اكديش رومي .

الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتكَلِّمِ[1]

آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إذِا   لمْ يَكُ مُعْتلاًّ؛ كرامٍ وقَذى

أو يكُ كابْنَينِ وزَيدَيْنِ فَذِي   جَميعُها اليا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي

يقولُ إذا أضفتَ إلى ياءِ المتكلِّمِ كسرتَ آخِرَ الْمُضافِ إلا ما استثناهُ، وذلك نحْوُ: قامَ غلامي، ومررْتُ بغلامي، فلو كانَ مُضافا لغيرِ الياءِ بقيَ على إعرابِهِ إنْ كانَ مُعرَباً، ويتغيرُ آخرُه كما يتغيرُ لو لمْ يُضَفْ، أو على بنائِه على السُّكونِ إن كانَ بُنِيَ عليه، أو على الحركةِ إن كانَ بُنِي عليها .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤١٤: " هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفا مكسورا إلى هذه الياء؛ اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك في قولك: هذا قاضيَّ، وهؤلاء جواريَّ. وسكنت في هذا لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر لأن هذه الياء تكسر ما تلي". اهـ

وقال ابن يعيش ٣/ ٣١ '٣٢: "ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو قولك: غلامي وصاحبي ودلوي وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لتسلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم تكن تكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوا في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا غلامو فتذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها فكنت تقول: رأيت غلاما". اهـ ينظر هذا الباب في المقتصد١/ ٢٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، الأبذي ٢/ ١١٨، وابن الناظم ٢٩٤، والارتشاف ١٨٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٨، والمقاصد الشافية٤/ ١٩٣

مثالُ ما يبقى على إعرابِهِ قامَ غلامُ زيدٍ، ومثالُ ما بُنِي على السُّكون﴿ من لَدُنْ حَكِيمٍ ﴾[النمل: ٦]، ومثال ما بُنيَ على الحركةِ: هؤلاءِ أحدَ عشَر زيدا، فإذا أُضيفَ شيءٌ من هذا إلى ياءِ المتكلِّمِ كُسِرَ، فتقولُ: من لدنِّي وأحدَ عشَرِي.[١]

فأمَّا المُعرَبُ إذا أُضِيفَ إلى الياءِ من غيرِ ما استثناهُ، نحْوُ: قامَ غلامي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامي ففيهِ إذا أُضِيفَ إليهَا مذاهبُ:

أحدُها: [٢] أنَّهُ باقٍ على إعرابِهِ، وأنَّ الإعرابَ فيهِ مقدَّرٌ في أحوالِه الثَّلاثِ؛ لأنَّ الكسرةَ إنما عَرضَت بسببِ الياءِ، فتقولُ في قامَ غلامي: علامةُ الرَّفعِ فيه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الميمِ، وفي النَّصبِ فتحةٌ مقدَّرةٌ في الميمِ، وفي الجَرِّ كسرةُ مقدَّرةٌ في الميمِ، ومنعَ من ظهورِ الحركاتِ اشتغالُ الميمِ بالكسرةِ التي اقتضتْهَا الإضافةُ للياءِ، وهذا المذهبُ هو الصَّحيحُ الذي تلقَّناهُ من شيوخِنا .

المذهبُ الثَّاني: أنَّه مبنيٌّ في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وإليه ذهبَ الجُرجَانيُّ[٣]، وتابعَه أبو محمَّدِ بنِ الخَشَّاب البغداديُّ[١]، والمُطرِّزيُّ[٢]، وهو ظاهرُ قولِ الزَّمَخْشَري.[٣]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩: " من المضاف إلى ياء المتكلم ما كان مبنيا قبل الإضافة كلدن وأحد عشر. . . فما كان مبنيا لا يزال مبنيا". اهـ

(٢) في الارتشاف ١٨٤٧: "مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة، مقدر فيه الحركات الإعرابية؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم". اهـ

(٣) المقتصد ١/ ٢٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، الارتشاف ١٨٤٧

ورُدَّ المذهبُ[٤] بأنَّه ليس فيهِ شيءٌ من مَوجِباتِ البناءِ، ويمْكنُ أن يُقالَ إنَّهُ مبنيٌّ؛ لإضافتِهِ إلى مبنيٍّ؛ لأنهم قد عدُّوا من أسبابِ البناءِ الإضافةَ إلى مبنيٍّ، ولا يعنونَ بذلكَ الإضافةَ إلى مبنيٍّ أيَّ مبنيّ كانَ؛ لأنَّهم لا يطَّرِدونَ ذلك في كلِّ مبنيّ؛ ألا ترى أنَّ ٣
أحداً من الناسِ لا يُجيزُ مررتُ بغلامَ هذا، ولا بغلامَكم، بفتحِ الميمِ على البناءِ؛ لإضافتِهِ

(١) ابن الخشاب: هو عبدالله بن أحمد بن عبدالله النحوي البغدادي المعروف بابن الخشاب، إمام في النحو واللغة والمنطق والفلسفة والحساب، توفي (٥٦٧ هـ)، وفي المرتجل له ١٠٩: "والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء. . . . ". اهـ وانظر رأيه في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، والارتشاف ١٨٤٧

(٢) المُطَرِّزِي: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي النحوي الأديب، من مؤلفاته: المصباح في النحو، والإيضاح في شرح مقامات الحريري، توفي بخوارزم(٦١٠هـ)، ورأيه في المصباح٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، الارتشاف ١٨٤٧. وقد لقب بـ(المطرزي)أبو عمر الزاهد غلام ثعلب؛ لعمله بتطريز الثياب.

(٣) المفصل ١٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، الارتشاف ١٨٤٧.

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٠: "فإن زعم –أي الجرجاني ومن تبعه–أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات. بل كل الأسماء التي لا تمكن لها، وذلك باطل وما استلزم باطلا فهو باطل

الثاني: أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل، وما يستلزم باطلا فهو باطلا.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يبنى لمجرد إضافته. بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبا للحرف في الإبهام والجمود كـ(غير)والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره فدل ذلك على أنه غير مستحق للبناء.

إلى مبنيٍّ، وإنما يَعنُونَ مبنياً مخصوصاً كما بنَوا (غيرا) بإضافتِها إلى(أنَّ) والفعلِ، وكما بنَوا(مثلاً) بإضافتِها إلى ما أنَّكم[1]، وكما بنَوا أسماءَ الزمانِ بإضافتِها إلى (إذ) فكذلك يمكنُ أن يُقالَ: إن هذا المضاف إلى الياء بُنيَ لإضافتِه إليها.

المذهبُ الثالثُ: [2] أَنَّهُ ليسَ مُعَرباً ولا مبنيًّاً ويُنسَبُ هذا إلى أبي الفتحِ بن جِنّي.

المذهبُ الرَّابعُ: [3] أَنَّهُ مُعْربٌ في سائرِ الأحوالِ، لكنّ إعرابَه في الّرفعِ، والنَّصبِ مُقدَّرٌ، وأمَّا في الجرِّ فإعرابُه بالكسرةِ الظاهرةِ وإلى هذا ذهبَ المُصنِّفُ.

وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن الكسرةَ هي من مُقتضياتِ اليَاءِ؛ ألاَ ترَى إلى ثُبُوتِها في الرّفعِ و النّصبِ، و في المبنيِّ على السُّكونِ، وفي المبنيِّ على الفتحِ، وما كان من مُقتضَى شيءٍ لا يكونُ مقتضىً لغيرِهِ مع وجودِ ذلك المُقتضَى، ونظيرُ هذه المسألةِ المحكيُّ بعد مَنْ[4] نحو:

---

(١) قال أبو علي في الحجة ٦/ ٢١٨: " وإنما بنيت هذه الأشياء المبهمة نحو: مثل، ويوم، وحين، وغير إذا أضيفت إلى المبني؛ لأنها تكتسي منه البناء؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير والاستفهام. . . . "اهـ

(٢) الارتشاف ١٨٤٧

(٣) في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩: "والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا في الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد تشغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء فتعذر اللفظ بغيرها. . . . . فحكم بالتقدير. . . وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير". اه

(٤) قال ابن جني في اللمع ١٥٤: "إذا استفهمت ب (من) عن الأعلام و الكنى، فإن شئت رفعت على الظاهر، وإذا شئت حكيت الإعراب، إذا قال: رأيت زيدا. قلت: مَنْ زيدٌ؟ وإن شئت قلت: من زيدا؟ وإذا قال: مررت بزيد. قلت: من زيدٌ؟ وإن شئت من زيدٍ؟

من زيد؟ في حكاية من قال قام زيد، ومن زيدا؟ في حكاية رأيت زيدا، ومن زيدٍ؟ في حكاية مررت بزيد.

فالحركاتُ التي بعد مَنْ أوجبَتْها الحكايةُ، وزيدٌ على كلِّ حالٍ خبرٌ للمبتدأ الذي هو مَن، فعلامةُ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ حركاتٌ مقدَّرةٌ في الدَّال مِنْ زيدٍ، منعَ من ظهورِها اشتغالُ الدالِ بحركةِ الحِكايةِ.

ولا تقولُ: إنَّهُ مَنْ قالَ: مَنْ زيدٌ حكايةٌ لقولِ مَنْ قالَ: قام زيد أنّ حركةَ الدَّالِ في زيدٍ بعد مَنْ حركةُ إِعرابٍ؛ لأنها حركةُ حكايةٍ يدلُّ على ذلكَ النَّصبُ، والجَرُّ، فكما أنَّ الحركةَ فيهما حركةُ حكايةٍ فكذلك في الرَّفعِ. وقولُهُ:

.... إذا لمْ يكُ معتلاّ كرامٍ وقذىً

.....أو كابنين و زَيدينِ.. ....

هذه الأربعةُ قيودٌ في المُعتلِّ؛ لأنَّ المُعتلَّ أعمُّ من هذه الأربعةِ، فمثَّل برامٍ عن المنقوصِ، وبقذىً عن المقصورِ، وبابنينِ عن المُثنى، و بزيدين عَنِ الجَمعِ الَّذي على حدِّ التَّثنيةِ. فهذهِ الأربعةُ لا يُكسَرُ ما قبلِ آخرِ الياءِ فيها

وإذا قال: لقيت أبا محمد. قلت: من أبو محمد؟ وإن شئت من أبا محمد؟. والحكاية إننا تجوز في لغة الحجاز. وإذا لم يكن الاسم علما ولا كنية ولا لقبا لم تجز الحكاية. وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٨٢، ٤٨٣: "لا تجوز الحكاية بـ(من) إلا بشروط: منها ألاَ يدخل على (من) حرف من حروف العطف، وأن لاي كون الاسم لمحكي متبوعا بتابع من التوابع ماعدا العطف. . . . فتقول على هذا لمن قال: رأيت زيدا ورجلا، من زيدا

أمَّا المنقوصُ(١) فإنَّه حينَ كانَ منوَّناً رفْعاً ونصباً كان قد حُذِفَتْ لامُهُ؛ لالتقائِها ساكنةً معَ التَّنوينِ، فلمَّا أُضيفَ ذهبَ التنوينُ للإضافةِ، فعادت لامُ الكلمةِ ولَمَّا عادتْ لم تكنْ لتُحرَّكَ؛ لأنَّها إذا عادت في غيرِ الإِضافةِ لمْ تكنْ لتُحرَّكَ، نحو: القاضي رفعاً وجرَّاً فكذلك في هذا، فلما بقيت ساكنةً أُدغِمَت في ياءِ الإِضافة، فقالوا: هذا رامِيِّ، ومررت براميِّ.

وأمَّا في النَّصبِ، نحْوُ: رأيتُ رامياً فحينَ أُضيفَ إلى الياءِ ذهبَ التَّنوين، وكانت الياءُ تُطلبُ بكسرِ ما قبلَها فكسروا الياءَ تقديراً؛ لأجلِ ياءِ الإضافةِ، والكسرةُ في الياء لا تَثبُتُ قبلَ الإضافةِ إلى الياءِ فهي ألاَّ تَثبتَ معها أجدرُ، فسَكَّنوهَا تقديراً، وأَدغَموهَا في الياءِ، فقالوا: رأيتُ راميِّ كما قالوا في الرفعِ والجَرِّ.

وأمَّا المقصورُ(٢) فتقولُ فيه: قامَ فتايَ، ومررْتُ بفتايَ، فلا يمكنُ كسرُه؛ لأنَّ آخرَه ألفٌ، وهو حرفٌ لا يقبلُ الحركاتِ فلا يُكسَرُ.

وأما المُثنَّى فتقول: قام غلاماي، فلا يمكنُ الكسرُ؛ لأنَّ آخرَهُ ألفٌ كالمقصور، ورأيتُ غلامَي، ومررتُ بغلامَي، فلا يمكنُ الكسرُ؛ لأنه لو كُسِرَ لزِمَ انقلابُ الياءِ ألفاً؛

---

(١) قال ابن الناظم ٢٩٤، ٢٩٥: " وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء، وأن يدغم فيها ما وليته إلا الألف فإنها لا تدغم، ولا يدغم فيها، والياء تدغم، ولا يغير ما قبلها من كسرة أو فتحة، فيقال في نحو: قاضٍ ومسلمَين ومسلمِين: هذا قاضيَّ رأيت مسلِمَيَّ ومسلِمِيَّ، والواو تبدل ياء ليصح الإدغام، وتقلب الضمة قبلها كسرة؛ ليخف المقال، فيقال في هؤلاء مسلمون وبنون: هؤلاء مسلِمِيّ وبنِيّ".

(٢) قال ابن الناظم ٢٩٤: " يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إلاّ أن يكون مقصورا، أو منقوصا، أو مثنى، أو مجموعا على حده".

لأنَّها ياءٌ تحرّكت، وانفتحَ ما قبلها، فتُقَلبُ ألفاً، فكانَ يصيرُ رأيتُ غلاماي، ومررتُ بغلاماي، فكانت تستوي حالةُ النَّصبِ والجرِّ معَ حالةِ الرّفعِ.

٣ وهم قد بنَوا التثنيةَ على التَّغايرِ في الأَحوالِ، ولم يجعلوهَا كالمقصور، وكانوا يعودون إلى ما فرُّوا منهُ فعدلُوا إلى الإدغامِ؛ لأنها ياءٌ ساكنةٌ لقيت مثلها، فوجبَ الإدغام، نحْوُ: اخشيْ ياسراً[١]، وهو هنا لَزِمَ لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تُفرَدُ، فصارت شبيهةً بما هو في الكلمةِ، نحْوُ: حيَّ. ٦

وأمَّا المجموعُ على حدِّ المُثنى، فتقولُ في الرّفعِ: جاءَ ضاربِي، وأصلُه ضاربوي، اجتمعت واوٌ وياءٌ، وسُبِقَتْ إحداهُما بالسُّكون، فقلبت الواوُ ياءً، وأُدغِمَتْ في الياءِ، قال الشاعرُ: [٢] ٩

أودى بنيَّ وأودعوني حسرةً عند الرُّقادِ وعَبرةً ما تُقلَعُ.

وفي الحديثِ: " **أَوَ مخرجيْ هُم**"[١] أصلُه أو مخرجويَ وتقولُ في النَّصبِ: رأيتُ ضاربي، وفي الجرِّ: مررت بضاربي فيستوي اللفظانِ في الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ ويختلفُ بالتَّقديرِ. ١٢

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٤٤٢: "وإذا قلت وأنت تأمر اخشيّ يّاسراً، واخشوا واقدا أدغمت؛ لأنهما ليسل بحرفي مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك: احمد دّاود، واذهب بنا فهذا لاتصل فيه إلاإلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء وليس بينهما حاجز". اهـ

(٢) ويروىٰ: أودىٰ بني وأعقبوني غصة، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٢، والمفضليات ٤٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، و شرح الكافية الشافية ١٠٠٤، والارتشاف ١٨٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٧

ومفهومُ كلام المصنِّفِ أنَّ الاسمَ إذا كان معتلاًّ غيرَ واحدٍ من هذه الأربعةِ فإنَّ حرفَ العلَّةِ يُكسَرُ؛ لياءِ الإِضافةِ، نحْوُ: ظَبْيي ودلْوِي ووليِّي وعدوِّي.

وكذلك إن كانَ ما يجوزُ إضافتُه للياءِ من الأسماءِ السِّتةِ فإنَّك إذْ ذاك تعاملُها معاملةَ المنقوصِ بغيرِ قياسٍ[٢]، فلا تردُّ اللامَ المحذوفةَ، فيُقالُ: قام أبي وأخي وحمي وهذا هَني. وأجازَ أبو العباسِ المبرِّدُ[٣] ردَّ اللامِ في أخٍ وأبٍ، فتقولُ: هذا أبي وأخي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي. وقالَ المصنِّفُ: وهو مسموعٌ في أبي دونَ أخي .[٤]قال الشَّاعرُ: [٥]

كان أبيِّ كرماً وسُودَا

يُلقي على ذي اللِّبَدِ الحديدا.

قالَ: " لكنْ أُجيزَ أخي قياساً على أبي كما فعلَه المبردُ".[٦] واستدلّ من أجاز أبي في إضافةَ أبٍ بردِّ اللامِ والإدغامِ بقولِ الشَّاعرِ: [٧]

---

(١) الحديث رقْم(٣) في صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، ص: ٥٧

(٢) قال أبو علي في العضديات ٦٣: "فإذا أضيف الأخ والأب إلى الياء لم ترد اللام المحذوفة، وقيل: أبي وأخي وحمي لما كان يلزم في ردها من الإدغام".

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤: "والذي رآه مسموع في الأب مقيس في الأخ".

(٥) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية٢/ ١٠١٠، والمساعد ٢/ ٣٧٩

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤

(٧) ويروى: أحلَّك ذو النُّخيل وقد أرى. . . ذو النُّخيل، ويروى: ذا النجيل. . ذو النجيل، ويروى: وأبيك، وعليها يفوت الاستشهاد، والبيت لمؤرج السُّلمي في مجالس ثعلب ٤٧٦، والشعر ١/ ١١٦، والعضديات ٦٣، و الشجري ٢/ ٢٣٦، ، وابن يعيش ٣/ ٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٨٤، وشرح

قدرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أرى   وأبي مالك ذو المجاز بدارِ.

ولا حُجةَ في ذلك؛ لاحتمالِ أن يكونَ جمعَ أبٍ؛ إذ قد جُمع أبٌ بالواوِ والنُّون؛ قالوا: أبون، فلما أضافَ حذفَ النُّونَ وأدغمَ. وقال الشّاعرُ في الجمعِ: [١]

فمن يكُ سائلاً عني فإنِّي   بمكَّة مَولِدي و بها ربَيتُ

وقد شَئِيَتْ بها الآباءُ قبلي   فما شَئِيَتْ أبِيّ ولا شُئِيتُ

فهذا لا يكونُ إلاَّ جمعاً، ولذلك أدخلَ التاءَ في شَئيتْ[٢]، قالَ بعضُ شيوخِنا: وقد يجوزُ أيضاً أن تقولَ: أخيَّ بياء مشدَّدة على الجمعِ؛ لأنَّهم قد جمعُوا أخاً جمعَ سلامةٍ؛ قالَ الشَّاعرُ:[٣]

الرضي٢/ ٢٧١، والارتشاف ١١٠١، والخزانة ٤/ ٤٦٧، والشاهد فيه قوله: أبيَّ، بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة لياء المتكلم عند المبرد، فيكون الأصل أبوي قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فأدغمت الياء في الياء وكسر ماقبلها لئلا تعود الواو.

(١) ا ويروى: بمكة منزلي، وقد ربيت بها الآباء، والبيتان نسبهما ابن دريد في الجمهرة٣/ ٤٨٨ إلى قصي بن كلاب، والبيت الثاني في الشعر ١/ ١١٦، والعضديات ٦٤، و الخصائص١/ ٣٤٦ وابن يعيش ٣/ ٣٧، والأول في اللسان (ربا). شئيت: سبقت من قولهم: شأوت الرجل إذا سبقته

(٢) في العضديات ٦٤: "فأبي هنا جمع ودل على صحة ذلك لحاق التاء في شئيت ومن هذه الحروف قولهم: رأيت فاه، وللمخاطب: فاك. فإذا أضافوه إلى النفس قالوا: رأيت في، ولا يجوز فاي، وذلك أن هذه الفاء تتحرك بالحركة المجانسة للحرف الذي هو حرف الإعراب.

(٣) ويروى: فقلنا يا اسلموا. .. وقد سلمت، والبيت للعباس بن مرداس في ديوانه ٥٢، والكتاب٢/ ١٠١، والمقتضب ٢/ ١٧١، والجمهرة ٣/ ٤٨٤، والزاهر ١/ ٢٠٤، والخصائص٢/ ٤٤٤،

فقلنا أَسْلمُوا إنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئَتْ من الإِحَنِ الصُّدُورُ.

وقال آخرُ: (١)

وكانَ لنا فزارةُ شرَّ عمًّ وكنتُ له كشرِّ بني الأَخِينَا. ٣

ونظيرُ هذا الجمعِ في الأبِ قولُه: (٢)

فلما تبيَّنَّ أصواتَنا بكينا وفدِّيننَا بالأَبِيْنَا.

وسر الصناعة ١/ ٢٥٦، وأمالي الشجري ٢/ ٢٣٦، وأمالي السهيلي ٦١، وشرح التسهيل ١/ ٩٧، وتذكرة النحاة١٤٤. وفي الكتاب ٢/ ١٠١: "جمع أخا بالواو والنون، ثم أسقط النون للإضافة ". وفي المقتضب ٢/ ١٧١: "فقال بعضهم: أراد: إنا إخوتكم فوضع الواحد موضع الجمع، كما قال في حلقكم؛ أي في حلوقكم"اهـ

(١) ويروىٰ أيضا: وكان بنو فزارة شر قوم وكنت لهم كشر بني الأخينا

والبيت لعَقيل بن عُلَّفَة المُرِّي في نوادر أبي زيد ٣٥٧، ٥٠٧، ونسب إلى رافع بن هريم في البيان والتبيين ١/ ١٨٦، ١٨٥، ومن غير نسبة في المقتضب ٢/ ١٧٢، و شرح الرضي٢/ ٢٧١. وانظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٢، والخصائص ١/ ٣٤٦، وأمالي الشجري٢/ ٢٧، ابن يعيش ٣/ ٣٧. فزارة: أبو حي من غطفان. السوء بالفتح: المؤذي؛ يقال رجل سوء بالفتح

(٢) ويروىٰ: فلما تعرفن أشباحنا، والبيت لزياد بن واصل في الكتاب ٢/ ١٠١، والمقتضب ٢/ ١٧٤، والأصول ٢/ ٤٢٢، والخصائص١/ ٣٤٦، والمحتسب ١/ ١١٢، وشرح شواهد سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٢، والمخصص ١٣/ ١٧١، وأمالي الشجري٢/ ٢٣٦، وأمالي السهيلي٦١، وابن يعيش ٣/ ٣٧، وشرح التسهيل ١/ ٩٧. في الكتاب٢/ ١٠١: "وسألته عن أب فقال: إن ألحقت فيه النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخون لاتغير البناء". اهـ

وقالَ صاحبُ التَّمهيدِ: " الأبُ يجوزُ في الإضافةِ إلى الياءِ وجهان: أحُدهُما: مطَّرِدٌ في الكلامِ وهو التَّخفيفُ، والثاني: التشديدُ في الشعْرِ عند البصْريين، وفي الكلامِ والشعْرِ عند الكوفيين كما قالَ الشاعرُ: (١)

**فلا وأبيَّ لا أنساكِ حتَّى		ينسى الوالهُ الصبُّ الحنينا**

ويحتملُ هذا البيتُ أن يكونَ أبيَّ فيه جمعاً.

وقولُه:

**........ فذي		جميعُها الياءُ بعدُ فتحُها احتذي**

يعني أنَّ الياءَ في الأربعةِ المُعتلَّةِ التي استثناها لا تكونُ الياءُ فيها إلا مفتوحةً، ودلَّ بالمفهومِ على أنَّ الياءَ في غيرِها لا تكونُ مفتوحةً، وذلك على وجْهِ الُّلزومِ، بل يجوزُ الفتحُ والسُّكونُ، تقولُ: قامَ غلامي.

وأما في هذه الأربعةِ فالفتحُ ليسَ إلاَّ، وقد كسرهَا بعضُ العربِ بعدً ألفِ المقصورِ، قالَ: عصايِ. وقرأ بها(٢) الحسنُ البصْريُّ وأبو عَمرو بنُ العَلاءِ في شاذَّةٍ، كما كسرهَا بعضُ العربِ حين يُدغِمُ فيها ككسرِهِم إيَّاها إذا أُضِيفَ إليها الجمعُ الذي على

---

(١) البيت في مجالس ثعلب ٤٧٦، وروايته:

فلا وأبيَّ لاآتيك حتىٰ يُنَسَّىٰ		الوالهُ الصبُّ الحَنينَا

(٢) يريد قوله تعالىٰ﴿قال هي عصايِ﴾ [طه: ١٨]وهي قراءة الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وأبو عمرو. انظر المحتسب ٢/٤٨، والقرطبي ١٤/ ٤٢، والبحر ٦/ ٢٢٠، وفي المحتسب ٢/ ٤٩: "كسر الياء في نحو هذا ضعيف استثقالا للكسرة فيها وهربا إلىٰ الفتحة". اهـ

حدِّ التَّثنيةِ وبذلك قرأَ حمزةُ﴿ بمُصْرِخِيِّ﴾[إبراهيم: ٢٢] بكسرِ الياءِ[١]؛ نقلَ ذلك أبو عَمرو، والفرَّاءُ، وقُطْرُبُ، وقالَ: إنّها لغةُ بني يربوع، ومَنْ ذهبَ إلى أنَّ حمزةَ لحَنَ فقد أخطأَ.

وأما سكونُ الياءِ في المقصورِ كقراءةِ مَنْ[٢] قرأَ﴿ ومحيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في الوصلِ فهو من إجراءِ الوصلِ مجرى الوقفِ.

وتُدْغَمُ اليَا فيه والواوُ وإنْ   ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسرْهُ يَهُنْ.

تقدمتْ كيفيةُ إضافةِ المثنى والمجموعِ على حدِّه إلى الياءِ والضميرُ في فيه يعودُ على الياءِ وذُكِرَ على معنى اللَّفظِ. وقولُه:

---

(١) القراءة في معاني الفراء ٢/ ٧٥، ومعاني الأخفش ٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٨، ، والحجة لابن خالوية ٢٠٣ والحجة للفارسي ٥/ ٢٩، والمحتسب ٢/ ٤٩، والكشف لمكي ٢/ ٢٦، والبحر ٥/ ٤٠٨.

قال الفراء: "وقد خفض الياء من قوله﴿ بمصرخي﴾ الأعمش ويحيى بن وثاب جميعا حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفف الياء قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في﴿ بمصرخي﴾ للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك"اهـ

(٢) وهي قراءة نافع وقالون والأصبهاني وأبي جعفر وورش، والقراءة في إعراب النحاس ٣/ ١١١، و الحجة للفارسي ٣/ ٤٤٠، والمحتسب ١/ ١٢٤، والكشف ١/ ٤٥٩، والقرطبي ٩/ ١٣٩، والبحر ٤/ ٢٦٢.

قال أبو علي: "بإسكان الياء في ﴿محيايّ ﴾ شاذ عن القياس والاستعمال؛ فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لاتكاد تجده في نثر ولا نظم".

وإنْ   ما قبلُ واوٍ ضُمَّ فاكسرْهُ ...

تقدَّمَ ذلك ودلَّ بمفهومِه أنَّه إذا لم يُضَمْ ماقبل الواوِ، ولا يُكسرْ، ومثالُ ذلك مصطفَون إذا أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّم فإنَّ ما قبل الواوِ ليس مضموماً، فلا يُكْسَرُ، بل يبقى على فتحِه، فتقولُ: قامَ مصطفَي، ومررتُ بمصطفَي، فتستوي الحالاتُ كلُّها كما استوَت في قامَ ضارِبِي، ورأيتُ ضارِبِي، ومررتُ بضارِبِي.

واشتملَ قولُهُ:

وإنْ   ما قبل واوٍ ضُمَّ فاكسرْهُ...

جمعَ المذكرِ الذي على حدِّ التثنيةِ الذي قبلَ واوِه ضمَّة .، ومسألةَ فُوك [١] إذا أُضيفَ فإنَّ واوَهُ تُقلَبُ ياءً يُكسَرُ ما قبلَها، وتُدغَمُ الياءُ في ياءِ المتكلِّمِ، فتقولُ: فِيَّ. في الرَّفعِ، وكذا الإضافةُ حالةَ النَّصبِ والجرِ.

وإنَّما لم تُحذفْ الواوُ في فُوكَ عند الإِضافةِ إلى الياءِ كما حُذِفتْ من نظائرِهَا وهيَ: أبوكَ وأخوكَ وحَمُوكَ وهَنُوكَ؛ لأنَّ الواوَ[عينٌ][٢] بخلافِ تلكَ فإنَّها لامٌ، فكانَ يبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ.

والأَصلُ فوِي بكسرِ الواوِ؛ لأجلِ ياءِ المتكلِّمِ، ويُكسَرُ الفاءُ؛ إتباعاً لتلكَ الكسرةِ تشبيهاً لها بكسرةِ الإعرابِ المقدَّرةِ في الياءِ من(فِيْكَ) في حالِ الخفضِ، فيجري على

(١)قال أبو علي في العضديات ٦٤: " فلما كان الحرف الذي هوعين من ((في) في موضع كسر كسر الفاء من أجل الكسرة المقدرة في العين. . . . . ولا تقول: فاي؛ لما ذكرت من إتباع الفاء الحركة التي تجب في العين". اهـ

(٢) زيادة من م يقتضيها المعنى

طريقةٍ واحدةٍ، ثم استُثقِلتِ الكسرةُ في الواوِ، فسكِّنَتْ، وقُلِبتْ ياءً، وأُدغِمَت على قياسِ الواوِ السَّاكنةِ إذا اجتمعتْ معَ الياءِ في نَحْوِ: طيّ مصدرُ طَوِيتُ.

وثُبُوتُ الفَمِ في الإِضافةِ إلى الياءِ قليلٌ، فتقولُ: فَمِي، وقد تقدَّمَ أولَ الكتابِ أنَّ مذهبَ أبي علي اختصاصُ إضافةِ الفَمِ، وفيه الميمُ بالضَّرورة[1]، ولذلكَ عِيبَ على الحريريِّ قولُه: أدخلَهُ في فَمِهِ وقَرْنِهِ بتوْءَمِهِ.[2]

والصَّحيحُ أنَّ ذلك يجوزُ، وأنَّه لا يختَصُّ بالضَّرورةِ.

وأَلِفَاً سَلِّمْ وفي المقصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ.

يدخلُ تحتَ قولِه:

وأَلِفاً سَلِّمْ......... ....

نوعانِ أحدُهُما: المثنى فإنَّ ألفَه في حالةِ الَّرفعِ لا تُقلبُ؛ فتقولُ: قام غلاماي، والثَّاني: المقصورُ، فتقولُ: قامَ فَتَاي، ورأيتُ فتاي، ومررتُ بفتاي

(١)قال أبو علي في البغداديات ١٥٦: " وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في "فم " الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الإفراد فقال:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة فأجرىٰ الإضافة مجرىٰ المفرد في الشعر للضرورة كما أجرىٰ فيها الإفراد مجرىٰ الإضافة في الضرورة وذلك قوله:

خالط من سلمىٰ خياشيم وفا

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٥

وينبغي أنْ يُستثنَى من المقصورِ (على) الظرفيَّة (ولدى) فإنَّهما إذا أُضِيفَا إلى ياءِ المتكلِّمِ فمشهورُ مذهبِ العربِ أنَّ ألفَهُ تُقلَبُ ياءً، وتُدغَمُ في ياءِ المتكلِّمِ؛ فتقولُ: عليَّ ولديَّ لكنْ ليس ذلكَ من خُصُوصيَّةٍ لياءِ المتكلِّمِ. بل مِنْ خُصُوصيَّةِ الإضافةِ إلى المُضمرِ مُطْلقاً، فتُقلَبُ ألفُهُما متى أُضِيفَا إلى مُضمَرٍ، فتقولُ: عليكَ وعليَّ وعليهِ، لديَّ ولديكَ ولديهِ.[1]

وبعضُ العربِ يُثْبِتُ الألِفُ فيهما إذا أُضيفَا إلى المُضمرِ مُطلقاً؛ فتقولُ: عَلاي وعلاك وعلاه.[2] وكذلك في لدى كما هي ثابتةٌ حالةَ إضافتِهما إلى ظاهرٍ؛ نَحْوُ: على زيدٍ ولدى عمروٍ.

وقالَ صاحبُ "التمهيدِ" بعد أنْ ذكرَ لغةِ هُذيلٍ: " وقالُوا جميعاً عليَّ ولديَّ يعني جميعَ العربِ وليسَ كما قالَ: بل بعضُهُم أثبتَ الألفَ مع المُضمرِ كالمُظْهَرِ كما قلْنا.

وقولُه:

.... وفي المقصورِ عَنْ   هُذيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ

لغةُ هذيلٍ قلبُ ألفِ المقصورِ ياءً، وإدغامُها في الياءِ[1]؛ قرأَ الحسنُ﴿ يا بُشْرَيَّ﴾[يوسف: ١٩][2]، وقرأ﴿ فَمَنْ تَبِع هُدَيَّ﴾ [البقرة: ٣٨][3]، وفي دُعاءِ بعضُ العرَبِ: يا سيدي ومولي.[4]، وقالَ بعضُ هُذيلٍ: [5]

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤١٢: "وإنما قالوا لديك وعليك، وإليك في غير التسمية(اسم العلم) ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة". اهـ

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤١٣: وحدثنا الخليل أن ناسا من العرب يقولون: علاك، ولداك، وإلاك".

سبقُوا هَوَيَّ وأعْنقُوا لهواهُمُ   فتُخُرِّمُوا ولكلِّ جنبٍ مصْرعُ.

قالَ آخرُ أنشدَه يعقوبُ: (٦)

---

(١) ابن الناظم ٢٩٥

(٢) القراءة في معاني الفراء ٢/ ٣٩، وإعراب النحاس ٢/ ٣١٩، ومختصر ابن خالويه ٦٢، والمحتسب ١/ ٣٣٦، والقرطبي ١١/ ٢٩٢، والبحر ٥/ ٢٩١

(٣) القراءة في معاني الأخفش ١/ ٦٩، وإعراب النحاس ١/ ١٦٥، ومختصر ابن خالويه ٥، ٦٥، والمحتسب ١/ ٧٦، والقرطبي ١/ ٣٢٨، والبحر ١/ ١٦٩

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٣

(٥) ويروى: تركوا هوي وأعنقوا لهواهم   ففقدتهم ولكل جنب مصرع

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٢، والمفضليات ٤٢١، وإعراب النحاس ١/ ١١١، وابن يعيش ٣/ ٣٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٣، والقرطبي ٩/ ١٣٩، والبحر ٤/ ٢٦٢ أعنقوا: تبع بعضهم بعضا. تخرموا: أخذوا واحدا بعد واحد.

(٦)وتروى الأبيات: وقد قتلوا أبيا، فلا أوردتما أبدا صديا، وهي في معاني الفراء ٢/ ٣٩، والمحتسب ١/ ٣٣٦، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ٦١٠، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي٢/ ٥٠٢، والمشوف المعلم ١/ ١٨٥، وابن يعيش ٣/ ٣٣.

الصُّمُلة: الحربة والصُّمُل الشديد من الرجال والأنثى صُمُلَّة. صدي: اسم ماء. الحُران: الحرُّ وأبي، وقيل: أن (أبي)، و(حر) ابنا المنخل، وزعموا أن المنخل أ]ي والذي ذكر يعقوب غير ذلك وكان من قصته أن المتجردة امرأة النعمان كانت تهواه، وكان يأتيها إذا ركب النعمان، فأتاها يوما وقد ركب لنعمان، فلاعبته بقيد جعلته في رجله ورجلها، فهما على حالهما إذ د خل النعمان، فوجدها على تلك الحال، فأخذ المنخل ودفعه إلى عكب اللخمي صاحب سجنه، فقال المنخل هذا الشعر يستغيث بالحرين.

أَلا مَنْ مُبلغُ الحُرَّين عَنِّي مُغلغلةً وخُصَّ بها أُبَيَا

يُطوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ويطعنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفيا

فإنْ لم يثأرْ أبيُّ عن عِكَبٍّ فلا رويتما أبداً صَدياً.

وهذه الأبيات للمُنَخَّل اليَشْكُري .وقوله:

.............عَنْ هُذيلٍ . ...

يدلُّ على أنَّ انقلابَ ياءً مختصٌّ بهُذيل وقد وجدَ ذلكَ في لغةِ غيرِ هُذيل؛ [قال أبو الأسود][1]

وكأنَّهُ اتَّبعَ لغةَ هُذيلٍ في ذلكَ، وإطلاقُهُ القلبَ يدلُّ على أنَّ ذلك يكونُ في الرَّفعِ والنّصبِ والجرِّ؛ فتقولُ: قام فَتَيَّ، ورأيتُ فَتَىَّ، ومررتُ بفَتَيَّ

وقد ذكرَ سيبويهِ في كتابِه[2] ولمْ يَنسِبْ هذه اللُّغةَ إلى هذيل، قالَ: " وناسٌ مِنَ العربِ يقولونَ بُشْرَيَّ وهُدَيَّ، ثم قالَ بعدُ: " فإنْ جاءَتْ تِلِي ألفَ الاثنينِ في الرَّفع فهي بمنزلتِها بعدَ ألفِ المنقوصِ يعني المقصور إلا أنَّه ليس فيها لغةٌ من قالَ: بُشْرَىَّ، فيصيرُ المرفوعُ بمنزلةِ المجرورِ والمنصوبِ، ويصيرُ كالواحِدِ، نحْوُ: عَصَيَّ".

(١) ليس في الأصل. أثبتناه من م زيادة في الإيضاح. قال أبو حيان في الارتشاف١٨٤٩: "وقد ذكر قلبها (ياء) وإدغامها في الياء سيبويه عن ناس من العرب لم يعينهم، وحكاها عيسىٰ بن عمر عن قريش، وهي في شعر أبي الأسود الدؤلي". اهـ يريد أبو حيان قول أبي الأسود؛ ديوانه ١٥٤:

أحبهم لحب الله حتىٰ أجيء إذا بعثت علىٰ هويَّ

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٤

ودلَّ هذا على أنَّ بُشْرَيَّ المرفوعَ بمنزلةِ المجرورِ والمنصوبِ، ولا يكونُ ذلك في المُثنَّى.

وفي شرحِ ابنِ المُصنِّفِ في هذا الموضعِ ما نصُّه: " ولا فرقَ بينَ الألفِ المقصورةِ وغيرِها في لغةِ غيرِ هُذيلٍ، فيقالُ في نحْوِ: عصا ومسلمانِ: عصايَ ومسلمايَ، وبنو هُذيلٍ يقلبونَ ألفَ المقصورِ ياءً دونَ ألفِ التَّثنيةِ".(١)

وقد بينّا وجودَ قلبِ ألفِ المقصورِ في لغةِ غيرِ هُذيلٍ، ولذلك لم يعينْ سيبويه أنَّ ذلك لغةٌ هذيلٍ، إنَّما قالَ: " وناسٌ مِنَ العربِ" .

وهذا الذي نُقِلَ عن هُذيلٍ ليس على جهةِ التَّحتُّم بل يجيزونَ هذا أعني القلبَ والوجهَ الآخرَ الذي عليهِ أكثرُ العربِ؛ وهو إقرارُ الألفِ دونَ أن تُقلبَ ياءً، وهذا في كلامِهِم، [قال الشّاعرُ وهو أحدُ هُذيلٍ]: (٢)

******

(١) ابن الناظم ٢٩٥

(٢) ليس في الأصل. أثبتناه من م زيادة في الإيضاح

إعمالُ المصدر(١)

[٢١٠/أ] بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلحِقْ في العَمَلْ مُضافاً أو مُجَرَّداً أو مَعَ أَلْ/

إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّه ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ ٣

لما فرغَ المصنفُ من ذكر المرفوعاتِ، والمنصوباتِ، والمجروراتِ أخذَ يذكرُ ما يعملُ عملَ الفعلِ، فبدأَ بالمصدرِ، فقالَ: أَلحِقْ المصدرَ في العمل بفعله، فإن كانَ الفعلُ لازماً فالمصدرُ كذلك، فلا يتعدّى إلاّ إلى ما يتعدّى إليه الفعلُ اللازمُ، وإن كانَ متعدياً فيتعدّى ٦ إلى ما تعدّى إليه فعلُه .

وإنما بدأَ بالمصدر؛ لأن عملَ المصدر أقوى من حيثُ إنه لا يُشترطُ في إعماله أن يعَتمِدَ على ما يعتمدُ عليه اسمُ الفاعل، ولا التقيدِ بزمان في بعض الصورِ، فيجوزُ أن ٩ يعملَ ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، وسببُ ذلك أنه يعملُ بالنيابة عن الفعل، والفعلُ لا يُشترطُ فيه ذلك(٢)، وحُكيَ لي عن أبي عبد الله بن أبي العافية أنه منعَ من إعمالِه ماضياً،

---

١ المصدر أصل للفعل يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، هذا رأي البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله. ينظر بحث المصدر في الكتاب ١/ ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢١٧، ٢٣٦، ٢٣٩، والأصول ١/ ١٣٧، والسيرافي ٢/ ٤٥، والإنصاف ١٩٣، و شرح التسهيل ٣/ ١٠٦، والارتشاف ٢٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٣، و ناظر الجيش ٦/ ٢٨٢١، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١١

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٠٦: " عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل، لأنه أصل لكل واحد منها بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بماهو شبهه، وهو المضارع".

ولعلَّ المانعَ غيرُه، وغرَّ مانعَ ذلك قولُ سيبويه: " هذا بابٌ من [المصادرِ][(١)] جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في عملِه ومعناه".[(٢)]

وإنما خصَّ سيبويه الفعلَ المضارعَ؛ لأنه ذكرَ قبلَ هذا البابِ اسمَ الفاعلِ، وهو إنما يعملُ عملَ المضارعِ، فأُجْرِيَ هذا عليه، ثم إن سيبويه نصَّ آخرَ البابِ على أنه يعملُ ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، فقالَ: " وتقولُ: عجبتُ له من ضربِ أخيه يكونُ المصدرُ مضافاً فَعَلَ أو لم يفْعَلْ ويكونُ منوَّناً".[(٣)]

وقد تأوّلَ بعضُ أصحابِنا قولَ سيبويه: الفعلُ المضارع، وقالوا: لا يريدُ بالمضارعِ المصطلحِ على تسمِيته مضارعاً ،وإنما المضارعُ هنا على إطلاقِه لغةً، وكأنه قالَ: جرى مجرى المشابِه له، فإن كانَ ماضياً جرى مجراه، وكذلك إن كانَ حالاً أو مستقبلاً .

---

(١) ط: المصدر

(٢) الكتاب ١/ ١٨٩، وفيه: " هذا باب من المصادر جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيدا، فمعناه أنه يضرب زيدا، وتقول: عجبت من ضربٍ زيدا بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد، وإنما خاف هذا الاسم الذي جرىٰ مجرىٰ الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا؛ لأنك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل، وذكرته، وإذا قلت: عجبت =

من ضربٍ لأنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل علىٰ الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلىٰ فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيدا إلىٰ فاعل ظاهر؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل". اهـ

(٣) الكتاب ٢/ ٩٤

ثم شرعَ المصنفُ في ذكرِ أقسامِ المصدر العاملِ، فذكرَ أنه على ثلاثة أقسامٍ: مضافٌ ومجردٌ ومصحوبٌ بأل، وإنما بدأَ المصنفُ بالمضافِ؛ لأنه لا خلافَ في إعمالِه ما بين البصريين والكوفيين هكذا النقلُ.(١)

وفي كلامِ بعضِ أصحابِنا ما ظاهرُه خلافٌ هذا، قالَ ما نصُّه: "مذهبُ البصريين أنه يعملُ على جميعِ وجوهِه، ومن الكوفيين مَن يرى أن إعمالَه باللامِ لا يجوزُ، ومنهم من يرى أنه لا يعملُ على كل حالٍ، وما وُجدَ بعدَه من العملِ فبإعمالِ فعلٍ دلَّ عليه، وسأذكرُه إن شاءَ اللهُ في البيت الثالث.

[٢١٠/ب] وتركُ عمِله هو عندي القياسُ؛ لأن أصلَ العملِ للأفعال، والأصلُ في الأسماء ألاّ تعملَ، فإذا التقى الاسمُ بالاسم/ على سبيل التعلقِ الإضافيِّ فالأصلُ الجرُّ بالإضافة، ولذلك يُصَحِّحُون الإضافةَ بأدنى ملابسةٍ، وإن بعُدَت .(٢)

وذهبَ الزجاجُ(١)، والفارسي (٢)، والأستاذُ أبو علي(٣) إلى أن أقوى عملِه إذا كان منوناً؛ لأنّ ما شُبِّه به نكرةٌ، فكذلك ينبغي أن يكونَ نكرةٍ .

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٤

(٢) قال ابن يعيش ٢/ ١٦٤: " يضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة؛ نحو قولك: لقيته في طريقي، أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول احد حاملي الخشبة: خذ طرفك، أضاف الطرف إليه لملابسته إياه حال الحمل. فأما قول الشاعر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

فالشاهد فيه أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه. ، وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفا فتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد، والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل، وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن، فخصصا لذلك". اهـ

وهذا لا تحقيقَ فيه؛ لأن عملَه ليس بالشبهِ، إنما عملُه بالنيابةِ عن حرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك المنوبُ عنه هو في رتبةِ المضمرِ .

وذهبَ بعضُ النحويين إلى أن عملَه مضافاً ومنوناً على حدٍّ سواءٍ، وذهب الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور[٤] إلى أن إعمالَ المعرفِّ بالألف واللام أقوى من إعمال المضافِ في القياس، وأطالَ الاحتجاجَ في ذلك بما لا يُجدي نقلُه هنا .

ويُرَدُّ على قولِ المصنفِ أنه لا يمكنُ أن يَلحَقَ المصدرُ بفعِله في العملِ إذا كان مضافاً [لا بالنسبةِ] [٥] بالإضافة إلى الفاعلِ، ولا بالنسبة بالإضافة إلى المفعول؛ لأنَّه إذْ ذاك يكونُ الفاعلُ أو المفعول مجروراً، وأما في الفعل فيكون كُلٌّ منهما على ما يستحقُّه من الإعراب، فإذن لا يصحُّ قولُ المصنف أن المصدر إذا كان مضافاً يلحقُ بفعله في العمل. وقولُه:

.... ومجرّدٌ......

يعني من الإضافة ومن أل، وهو الذي يُسميه النحويون منوناً، وفي إعمال المصدرِ المنونِ خلافٌ:

---

(١) رأيه في الارتشاف ٢٢٦٢، والمساعد ٢/ ٢٣٦

(٢) رأيه في المقتصد ١/ ٥٦٤، والارتشاف ٢٢٦٢

(٣) التوطئة ٢٧٧، ٢٧٨، وإلى هذا ذهب ابن الخباز في الغرة المخفية ٤٩٧، قال: " وإنما كان أقواها لأن المنون نكرة، فهو أشبه بالفعل".

(٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٢٢

(٥) ط: ولا

ذهبَ البصريون إلى أنه يجوزُ إعمالُه، [فيرتفعُ][1] به الفاعلُ، وينتصبُ به المفعولُ أو المفعولان أو الثلاثةُ على حسَبِ الفعلِ الذي هذا مصدُره، فيجوزُ أن تقولَ: عجبتُ من قيامٍ زيدُ، وعجبتُ من ضربٍ زيدُ عمراً، ومن إعطاءٍ زيدُ عمراً درهما، ومن ظنٍّ زيدُ عمراً قائماً، ومن إعلامٍ زيدٌ عمراً أخاك منطلقاً .

وأجازَ جمهورهُم أن يُنوَى في المصدر أنه مُنحَلٌّ لحرف مصدري والفعلِ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، فيرتفعُ ما بعده على أنه مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه، فأجازوا أن تقولَ: عجبتُ من جنونٍ بالعلم زيدٌ، ومن أكلٍ الطعامُ؛ أي: من أن جُنَ بالعلم زيدٌ، ومن أن أُكِلَ الطعامُ، وجوزوا في: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ أن يكونَ فاعلاً بالمصدر أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه .

[٢١١/أ] وذهبَ أبو الحسن الأخفش[2] إلى أنه يجوزُ أن يُنوَى في المصدر أنه ينحلُّ لحرف مصدري والفعلِ الذي بُني لما لم يُسم فاعلُه، فإذا قلتَ: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ فهذا عنده مرتفعٌ على أنه فاعلٌ لا مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه. وذهبَ شيخُنا أبو الحسين بن أبي الربيع[3]/ أن مذهبَ أكثر النحويين أن المفعولَ به لا يكونُ مع المصدر المنون إلا منصوباً، وإلى هذا كانَ الأستاذُ أبو علي يذهبُ.[4]

وعلى ما تقرَّر من مذهبِ البصريين من إعمال المصدر المنون، فيجوزُ عندهم أن يُقدَّمَ فيه المفعولُ على الفاعل، فيجوزُ عجبتُ من ضربٍ زيداً عمرٌو، ويجوزُ عندهم ألاّ تذكرَ

(١) م: فيرفع

(٢) رأيه في الارتشاف٢٢٧٨

(٣) في الارتشاف ٢٢٧٨

(٤) التوطئة ٢٧٩

الفاعلَ، فتقولَ: عجبتُ من ضربٍ زيداً قالَ تعالى﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً﴾ [البلد: ١٤]، وقالَ الشاعرُ: (١)

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ　　أزلنا هامَهُنَّ عن المقيلِ

وقالَ آخرُ: (٢)

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةُ　　عقابَك قد صاروا لنا كالمواردِ

وقال الفرزدق: (٣)

فرُمْ بيديك هل تستطيعُ نقْلاً　　جبالاً من تِهامة راسياتِ.

وقالَ زيادُ الأعجمُ: (٤)

ببذلٍ في الأمور وصدقِ بأسٍ　　وإعطاءٍ على العِللِ المَتَاعَا

---

(١) البيت للمرار بن منقذ في الكتاب ١/ ١١٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس٥٥، والسيرافي ٢/ ٤٨، وابن السيرافي ١/ ٣٥٢ والنكت ١/ ٤٠٩، وابن يعيش ٦/ ٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٦. الهام: جمع هامة، وهي الرأس، والضمير المتصل به راجع إلى الرؤوس. المقيل: مقيل الرأس، وهو العنق، وأصله مكان القيلولة وقت الظهيرة

(٢) البيت من غير نسبة في الكتاب ١/ ١٨٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦١، والسيرافي ٢/ ٤٨، وابن السيرافي ١/ ٣٥١، والنكت ١/ ٤٠٩، و الأبذي ٢/ ٤١، وابن يعيش ٦/ ٦١، و البحر المحيط ٢/ ٢٤٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٦. يريد لولا رجاء نصرك ورهبة عقابك لأهلكناهم، وجعلناهم كالموارد، وهي الطرق، يريد كالتراب في الذلة والاستيلاء عليهم.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا في ديوانه ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل ٣/ ١١٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٣٠

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣/ ١١٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٠

وحكى هشامٌ: عجبتُ من أكلٍ الخبيصَ إذا كنت تخاطُبُه إلا أنه ينصبُه بإضمارِ تأكلُ، قال: فإن لم تخاطبْ رفعتَ، قالَ: وأَحَبُّ إلى أن يفرَّقَ بينهما بشيءٍ".

والبصريون لا يضمرون في مثلِ هذا، ويجيزون النصبَ، وإن كان لغيرِ المخاطبِ إذا جرى ذكرٌ، ثم اختلفَ البصريون في الفاعل:

فذهبَ الجمهورُ إلى أن الفاعلَ محذوفٌ(١)، فاعترضوا بإنكارهمِ على الكسائي(٢) حذفَ الفاعلِ في باب الإعمالِ، ففرقوا بين حذفِه من المصدرِ، وحذفِه من الفعل واسمِ الفاعل، وما جرى مجراه مما يجري مجرى الفعلِ، فإن الموجب لحذفِه من الفعل إنما هو جعلُ ضميرِه كالجزءِ من العاملِ بدليلِ تسكينِهم له آخرَ الفعلِ في: ضربت و فصلِهم به بين الفعلِ وإعرابِه في نحوِ: يفعلان، فكما لا يجوزُ حذفُ الجزءِ من الكلمة بقياسٍ فكذلك لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ إذا كانَ مضمراً متصلاً، ثم حُمِلَ الظاهرُ والضميرُ المنفصلُ في امتناعِ الحذفِ على الضمير المتصلِ.

(١) الارتشاف ٢٢٥٨

(٢) يريد في قولهم: ضربته وضربني زيد، قال الأبذي ٢/ ٤٦: " فإن قيل فقد رد البصريون كلام الكسائي والفراء، وهو كوفي، ورأوا أن حذف الفاعل غير صحيح قلنا: أما حذفه من جهة القياس فليس يمتنع إذا دل الدليل عليه، ولكن لما كان الفعل مما يتحمل الضمير ورأوا أن العرب تحافظ على الفاعل معه من وجوه كانت أدلة على انه لا يحذف من الفعل ولا من كل ما يتحمل الضمير على وجه لنزوله منزلة الفعل، وأما المصدر فليس بفعل ولامعنا فيه أمارة على القول بالإضمار، والمعنى يدل على الفاعل، وإن حذفت فلذلك لم ندَّعِ الإضمار ".

فلما كان المصدرُ لا يتصلُ به ضميرُ فاعلٍ لم تكن نسبةُ فاعِله منه نسبةَ الجزءِ من الكلمةِ، فيمتنعُ حذفُه لم يُحمَلْ الظاهرُ والضميرُ المنفصلُ في امتناع الحذفِ عليه.

وذهب قومٌ إلى أن الفاعلَ مضمرٌ في المصدر، وأن المصدرَ يتحملُ الضميرَ كما يتحملُه اسمُ الفاعلِ والصفةُ المشبهةُ والظرفُ؛ لأنه يعملُ في الظاهرِ، فيعملُ في المُضمرِ، ونسبَ ذلك بعضُ أصحابِنا إلى الكوفيين .

[٢١١/ب] وذهبَ أبو القاسم خلفُ بنُ فَرْتون/ الشنْتَريني، عُرِفَ بابن الأبرش[1] إلى أن الفاعلَ منويٌّ إلى جنب المصدرِ، والتقديرُ: أو إطعامُ إنسانٍ، ودلَّ عليه ذكرُ الإنسانِ قبله، قالَ: ولا يجوزُ أن يُقالَ: إن الفاعلَ مضمرٌ؛ لأن المصدرَ لا يُضمَرُ فيه؛ لأنه بمنزلةِ أسماءِ الأجناسِ، فإن قيلَ: إذا كان بمنزلةِ أسماءِ الأجناسِ فكيفَ يعملُ عملَ الفعلِ فالجوابُ أنه عَملَ عملَ الفعلِ لوجود لفظِ الفعلِ فيه؛ ألا تَرى أنه إذا أضمرَ بَطُلَ عملُه، ولا يجوزُ أن يُقالَ: محذوفٌ؛ لأن الفاعلَ لا يُحذفُ".

وذكرتُ هذا لشيخِنا الأستاذِ أبي الحسنِ بنِ الضائعِ، فقالَ: قولُك: عجبتُ من ركوبٍ الفرسَ، الفاعلُ هنا ليس منوياً، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيءٍ، بل هو هنا محذوفٌ ولا بدَّ.

وفي الارتشاف ٢١٤٣: " مذهب الكسائي في مشهور ما نقل عنه، وتبعهما من أصحابنا أبو زيد السهيلي، وأبو جعفر بن مضاء ان الفاعل محذوف لا يضمر، وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها، وأن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح".

(١) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي النحوي توفي بقرطبة (٥٣٢ هـ). انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٥٧، ورأيه في الارتشاف٢٢٥٨

وذهبَ السيرافي(١) إلى أنه يجوزُ ألاّ يُقَدَّرَ فاعلٌ، بل ينتصبُ المفعولُ بالمصدر كما ينتصبُ التمييزُ في عشرين درهماً من غير أن تُقدِّرَ فاعلاً، ثم اعترضَ على نفسِه، فقال: فإن قلتَ: فإذا نصبتَ يتيماً، ولم تُقدرْ فاعلاً، فإنما ينتصبُ تشبيهاً بالمفعولِ الذي ينصبُه الفعلُ، ولا يلزمُ من ناصبِه أن يكونَ مثلَ الفعلِ في جميع أحوالِه، تقولُ: عجبت من إطعامِ زيدٍ عمراً، فتنصبُ عمراً بإطعامٍ، وتقيمُ زيداً مقامَ التنوينِ، وهو مجرورٌ، ولا تقدّرُ فاعلاً غيرَ زيد، فقد بَطَلَ في المصدرِ لفظُ الفاعلِ الذي هو مرفوعٌ في الفعلِ لا محالةَ، ولم يكن المصدرُ بمنزلةِ الفعلِ في هذه الحال، فكذلك ما ذكرناه.

ورُدَّ على السيرافي(٢) بما رَدّ هو على الكسائي في بابِ الإعمالِ، وهو أن يُقالَ له: إما أن يكونَ الفاعلُ مراداً أو غيرَ مرادٍ، فإن قال: غيرُ مرادٍ فهذا باطلٌ بالضرورةِ؛ لأنه لابدّ للإطعامِ من مُطْعِمٍ من جهةِ المعنى. فإن قالَ: إنه غيرُ مرادٍ فقد أقرَّ بأنَّ المصدريةَ تقتضيه كما يقتضيه الفعلُ، وأنه يخالفُ العشرين درهماً، فيلزمُه أن يكونَ مقدراً فيه، وإن لم يصحَّ إضمارُه فيه ولا إبرازُ لفظِ المضمرِ.

وذهبَ الفرّاءُ(٣) إلى أنه لا يجوزُ أن يُلفظَ بالفاعل بعد المصدرِ المنوَّنِ. قالوا: وحملَه على ذلك أنه لم يُسمعْ، ورد البصريون عليه هذا، واستدلوا على ورودِ ذلك بقول الشاعر: (٤)

(١) شرح الكتاب ٢/ ٤٦

(٢) الأبذي ٢/ ٤٧

(٣) رأي الفراء في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠

(٤) نسب البيت إلى الفرزدق في السيرافي١/ ٢٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠، والمقرب ١/ ١٣٠، و الأبذي٢/ ٤٢. قال السيرافي: " وقوله: قد كفرت آباؤها أبناؤها، فآباؤها يرتفع بكفرت،

حربٌ تردّدُ بينهم بتشاجرٍ قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

[٢١٢/أ] قالوا: التقدير بتشاجرٍ أبناؤها كفَّرت أباؤها، أي: لبست الدروعَ/ ، وهذا البيتُ لا حجةَ فيه، بل الظاهر أن [قولَه][(١)]: آباؤها أبناؤها مبتدأٌ وخبرٌ، أي: آباؤها في ضعف الأحلام مثلُ أبنائها؛ ألا ترى أن قبله ما يدل على هذا المعنى، وهو قوله: [(٢)]

هيهات قد سَفِهَتْ أميةُ رأيَها فاستجهلت حلماؤُها سفهاؤُها

إذ التقديرُ حلماؤُها مثلُ سفهائها، فكذلك يكونُ تقديرُ: آباؤها أبناؤها

ويَلْزَمُ أيضاً في تخريج البيت على قول البصريين [ألا يُفْصَلَ][(٣)] بين المصدر ومعموله بقولِهِ: قد كفرَّت آباؤها .[(٤)]

والذي يظهرُ مذهبُ الفراء؛ لأن كلَّ ما أوردَ سيبويه وغيرُه من المصدر المنون في لسان العرب لم يُذْكَرْ بعده فاعلٌ، ولم يذكر سيبويه إلا في نَفْسِ عبارته، قال: "وذلك عجبت من ضربٍ زيدُ عمراً"[(٥)]، وليس في لفظه ما يدل على أنه محكيٌّ عن العرب،

ومعناه لبست السلاح، وتغطت به، ويرتفع أبناؤها بتشاجر كما يرتفع الفاعل بالمصدر، كأنه قال: حرب تردد بينهم بأن يتشاجر أبناؤها فلبست الآباء السلاح بتشاجر الأبناء وقد كان ينبغي ألا يفرق بين ماقد ارتفع بتشاجر، وبين تشاجر بقوله: قد كفرت؛ لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة. . . . وذكر السيرافي وجها آخر، وهو أن تكون أبناؤها مبتدأ، وآباؤها خبرا". انظر شرحه ١/ ٢٤٦

(١) ط: قبله

(٢) البيت للفرزدق في مجالس ثعلب ٥٧، والسيرافي ١/ ٢٤٤، وفيه: حلماؤها مبتدأ، وسفهاؤها خبر، والمعنى: حليمهم صار سفيها.

(٣) ط: أن يفصل

(٤) لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة. انظر السيرافي ١/ ٢٤٦

(٥) الكتاب ١/ ١٨٩

فيحتِمُل أن يكون ذلك رأياً منه، بل هو [ظاهرُ كلامه][1] وقياسٌ منه؛ لأنه قال: " لأنك كما تقول: عجبتُ من أن ضربَ زيدٌ عمراً ينبغي أن تقول: عجبت من ضربٍ زيدُ عمراً".

وكان سيبويه لم ير مانعاً يمنعُ من ذلك؛ إذ نُزِّلَ منزلةَ أن يفعلَ، والفاعلُ يظهر مع أن يفعل، فينبغي أن يظهرَ مع ما نُزِّلَ مَنْزلتَه، وكونُه يُذكَرُ مضافاً إليه المصدرُ يقضي بذكره معه غيرَ مضاف؛ إذ لا فرقَ، والذي ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه هو مذهبُ الفراء؛ لأنه سامعُ لغةٍ من العرب، وقد نفى ذلك عن لسانهم .

وللفراء أن يقول: المصدرُ وإن نُزِّلَ منزلةَ أنْ يفعلَ فليس ينبغي أن تجري عليه أحكامُ لفظه من ذكر الفاعل معه، وغير ذلك، إنما يتبعُ في ذلك موجبَ الأدلةِ السَّمعيَّةِ، فليس موضعَ قياس، ومع أن المصدرَ اسمٌ صُراحٌ لم يُبْنَ للفاعل، ولا وُضِعَ له، فذكرُ الفاعل بعده بمثابة ضمِّ اسمٍ إلى اسمٍ من غير جامع بينهما، فإذا أُضيفَ إليه أمكَنَ اتصالُه به، وصارت بينهما عَلاقةٌ من جهة اللفظ مع العلاقة من جهة المعنى فأمكَنَ ذلك، ولذلك سُمِعَ مُضافاً إلى الفاعل، ولم يُسْمَعْ غيرَ مضاف، والفاعلُ مذكورٌ بعده.

[٢١٢/ب] وذهب الكوفيون[2] إلى أن المصدرَ المنونَ لا يجوزُ إعمالُه، وأنه إن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوب فإنما هو محمول على فعلٍ مُضمَرٍ يفسره المصدُر من لفظه، فإن وُجِدَ مثلُ عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً فالتقدير ضربَ زيدٌ عمراً وقالوا في قوله ﴿إطعام في يومٍ ذي

(١) م: الظاهر من كلامه

(٢) الارتشاف ٢٢٦٠

مسغبةٍ يتيماً﴾[البلد: ١٢]: إنَّ التقديرَ يُطْعِمُ، وقالوا: المصدرُ إذا نُوِّنَ انقطع عن أن يحدثَ إعراباً، وصارت قصتُه قصةَ زيد وعمرو، وقال الفراء/ : " إن نُوِّنَت فليس من كلام العرب إلا مستكرهاً في الأشعار، فإذا رأيته في شعر فهو على نية كلامين".(١)

ويَردُّ عليه وجودُه في أفصح الكلام، وهو القرآنُ كما مر في قوله﴿ أو إطعامُ في يومٍ ذي مسَغبةٍ يتيماً﴾[البلد: ١٢] .

ومن فروع مذهبهم(٢) أنه إذا نوِّنَ المصدرُ، وجاء بعده فاعلٌ أو مفعول فسبيلُه أن يُفصلَ بينهما وبينه، فيقال: يعجبني قيامٌ أمس زيدٌ، وهو أحسن من قيامٍ زيدُ.

ومن فروع مذهبهم أنه يُختَار أن يسبِقَ المفعولَ، ويتأخرَ عنه الفاعلُ، نحو: يعجبني ضربٌ في الدار عمراً زيدٌ، قاله هشام .

ومن فروع مذهبهم(٣) أنه إذا رُفِعَ الاسمُ بعد المصدر المنون بعد الحاجز بينه وبين المصدر، ورُفِعَ على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعُله فالاختيارُ أن يكون ذلك في المدح والذم كقِيْلِهِم: عجبت من قراءةٍ في كلِّ حالٍ القرآنُ، أي يُقْرَأُ القرآنُ، وأنكرت صيداً في كل ساعةٍ صلاةٍ ظبيٌ، أي: يُصَادُ ظبيٌ، هذا من أجودُ من يسوءُني ضربٌ في كل حالةٍ زيدٌ، أي يُضْرَبُ زيدٌ.

---

(١) الارتشاف٢٢٦٠

(٢) الارتشاف ٢٢٦٠

(٣) الارتشاف ٢٢٦٠

وذهب الكوفيون[1] إلى إجازة خفض الاسم بعد المصدر المنون، فيقال: يعجبني ضربٌ زيدٍ التقديرُ ضربٌ ضربُ زيدٍ، فحُذِفَ الثاني لدلالة الأول عليه، ولا يجوز ذلك عند البصريين .

وقد رد بعضُ أصحابنا على الكوفيين دعواهم أن ما جاء بعد المصدر المنون من فاعل ومفعول هو على إضمار فعل يفسِّرُه المصدرُ، وأنَّ ذلك معمولٌ للمصدر نفسِه، فقال: الدليلُ على صحة ذلك أنه لا يجوزُ أن تقولَ: عجبتُ من ضربٍ أمسِ زيدٌ عمراً تريد عجبت أمسِ من ضربٍ زيدٌ عمراً أَوَّلَ من أمسِ، فدل ذلك على أن ما بعد المصدر معمولٌ له، فلذلك لم يستجيزوا الفصلَ بينه وبين المصدر بمفعول، ولا ورد شيءٌ من ذلك في كلامهم، ولو كان ما بعد المصدر معمولاً لفعل مضمر من لفظ المصدر لم يمنعْ من ذلك مانعٌ؛ لأنه لا يلزمُ من تأخير معمول الفعل بعد المصدر فصلٌ بين الموصول، وما هو من صلته. وقولُه:

....**أو مع أل**

هذا القسم الثالث من أقسام المصدر، وهو أن تكونَ فيه الألفُ واللامُ، و فيه مذاهب: الأولُ: مذهبُ سيبويه[2]، وهو إجازةُ إعماله كالمصدر المنون، فيرتفعُ به الفاعلُ، وينتصبُ المفعولُ، فتقولُ: أعجبني الضربُ زيد عمراً، ولا قُبْحَ في ذلك، وصححه بعض أصحابنا .

---

(١) الارتشاف ٢٢٦١

(٢) الكتاب ١/ ١٩٢

[٢١٣/أ] الثاني: مذهبُ الكوفيين(١) أنه لا يجوز إعمالُه كالمنون، وما ظهر بعده فإنما هو على إضمار فعل يفسرُّه المصدرُ، كما قالوا في المنون حتى أنهم أجازوا خفضَ/ الاسم بعده على حذف مصدر، وقالوا: قالت العرب: يعجبُني الإكرامُ عندك سعدٍ بنيه، أي: إكرامُ سعدٍ بنيه .

وحكى الفراء عن العرب: أما والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سِنُّه الرقيقِ عظمُه، أي: علمَ الكبيرةِ سِنُّه، ولا يجيز البصريون ذلك، ووافق الكوفيين على منع إعماله بالألف واللام جماعةٌ من البصريين، منهم ابنُ السَّرَّاج(٢)، وإن اختلفوا في استدلال المنع.

ونقل صاحبُ" رؤوس المسائل" أن مذهبَ الفراء جوازُ إعماله بالألف واللام كمذهب سيبويه، وكافة البصريين، وأنَّ ذلك مُسْتَقْبَحٌ، ومنع البغداديون إعمالَه البتة .

الثالثُ: مذهبُ أبي علي الفارسي(٣) وجماعة من البصريين أن إعمالَه جائزٌ، إلا أنه قبيحٌ. الرابع: مذهب أبي الحسين بن الطراوة(٤)، وأبي بكر بن طلحة(١) التفصيلُ بين أن

---

(١) مذهب الكوفيين في الأبذي ٢/ ٥٣، وفيه: " ومنع الكوفيون إعماله، واحتجوا بأن قالوا: المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عرف بالألف زال شبهه بالفعل".

(٢) الأصول ١/ ١٣٧، وفيه: " وتدخل الألف واللام على هذا، فتقول: عجبت من الضرب زيدا بكرٌ لايجوز أن تخفض زيدا من أجل الألف واللام؛ لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين، وقال قوم: إذا قلت لك أردت الضرب زيدا إنما نصبته بإضمار فعل؛ لأن الضرب لا ينصب، وهو عندي قول حسن". اهـ

(٣) الإيضاح العضدي ١٦٠، والمقتصد ١/ ٥٦٣، ٥٦٤

(٤) رأي ابن الطراوة في الإفصاح ٧٠، والأبذي ٢/ ٥٤، والارتشاف ٢٢٦١

تكونَ الألفُ واللامُ معاقبةً للضمير، فيجوزُ عملُه، نحو: إنكَّ والضربَ خالد المسيءُ إليه، أولا تكونُ معاقبة للضمير فلا يجوزُ إعمالُه، نحو: عجبت من الضربِ زيدٌ عمراً، وهذا هو الصحيح ُعلى ما يتضِحُّ إن شاء الله، ونحن نذكر ما وقفنا عليه من الشواهد السمعية، فمن ذلك قول الأخطل: (٢)

وإنك والتكليفَ نَفْسَكَ دارما كشيءٍ مَضَى لا يُدْرِكَ الدّهرَ طالبُه

وقالَ كُثِّرُ: (٣)

تلومُ امْرَأً في عُنْفُوانِ شَبَابِه وللتركِ أشياعَ الصَّبابَةِ حِينٌ

وقالَ آخرُ: (٤)

فإنَّك والتأبينَ عُرْوَةَ بعد ما دعاكَ وأَيْدِينا إليه شوارعُ.

لكَالرَّجل الحادي وقد تَلَعَ الضُّحَى وطيرُ المنايا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

---

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر كان إماما في صناعة العربية نظارا عارفا بعلم الكلام، وهو من شيوخ الشلوبين توفي ٦١٨ في إشبيلية. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٢١، ورأيه في الأبذي ٢/ ٥٥

(٢) ويروى: رأيتك مكان وإنك، والبيت في شعره ١/ ٢٨٧، وهو في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٥

(٣) البيت في ديوان كثير ١٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ١١٧، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٠ أعمل المصدر المعرف بأل؛ لأنه عاقب الضمير. فأشياع منصوب بالترك، والتقدير: ولأشياع الصبابة حين للترك والتخلي عن صبابتهم.

(٤) البيتان من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٤. التأبين: مصدر أبّن، إذا بكى شخصا، وأثنى عليه بعد موته. عروة: اسم رجل. شوارع: ممتدة. تلع: ارتفع. ، والمعنى: مثلك في تأبين عروة، وقد امتدت أيدينا لقتله كمثل من يحدو إبله، وطيور المنايا منقضة عليها، فلا فائدة في التأبين ولا الحداء.

وقالَ عليُّ بنُ أُمَيَّةَ: (١)

وداعي الصباحُ يطيل الصياحَ السلاحَ السلاحَ فما يستفيقُ

وقالَ آخرُ: (٢) ٣

فإلاّ يكن جسمي طويلاً فإنني له بالفعالِ الصَّالحات وَصُولُ

وقالَ أُمَيَّةُ بنُ أبي عَائِذ: (٣)

فأصْبَحْنَ ينْشُرْنَ أذانَهُنَّ في الطَّرْحِ طَرْفَاً يَمِيْنَاً شِمَالا ٦

وقالَ آخر: (٤)

وقَدْ يُحْسِنُ التَّيْمِيُّ عَقْدَ لجامه ولا يُحْسِنُ العَقْدَ القِلادَةَ بالمُهْرِ.

وقالَ آخرُ: (٥) ٩

---

(١) البيت في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٥ أعمل المصدر المعرف بأل(الصياح) عمل فعله لأن (أل) فيه عاقبت الضمير، فالسلاح مفعول به منصوب بـ(الصياح)، والتقدير: صياحه السلاح.

(٢) في هامش أمالي القالي ١/ ٣٨ لهذيل بن ميسر الفزاري، وروي عظمي بدل جسمي وبالخصال بدل بالفعال. وانظر ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٥

(٣) البيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٥

(٤) ويروى: نجافه مكان لجامه، ونجاف التيس: خرق تحشى ثم تعقد حذاء ذكره إلى ظهره، إذا أرادوا أن يمنعوه من السفاد. ، وروي العجز: ولم يحسنوا عقد القلادة بالمهر، والبيت لجرير في ديوانه ٢/ ٥٩٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٦

(٥) البيت للمتلمس الضُّبَعي في ديوانه ١٩٧، وروايته:

فإلاّ تَجَلَّلْها يُعالُوكَ فوقها وكيف توقّى ظهرَ ما أنت راكبُه

وعليها يفوت الاستشهاد، ونسب البيت إلى لوليد بن عقبة في مجمع الأمثال ١/ ٣٣٦ بلفظ وإلاَّ تحلَّلْها، والعجز بلفظ وكيف يوقى ظهر، وعليها فلا شاهد أيضا، والبيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٦.

يعالوك: يعلوك. التوقي: التحامي والحفظ.

.... وكيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ ما أنت راكِبُه.

وقال المرَّارُ الأَسَدِيُّ، أنشدَه سيبويه: (١)

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا ٣

وأنشدَ سيبويه أيضاً: (٢)

[٢١٣/ب] ضَعيفُ النِّكاية أعداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأجلْ/ .

٦ فهذه مصادرٌ كلُّها انتصبَ بعدها المفعولُ، والألفُ واللامُ فيها معاقبةٌ للضميرِ؛ ألا ترى أن التقديرَ أنك وتكليفَك نفسَكَ، ولتركه أشياعَ، فإنَّك وتأبينَك عُروَةَ، يطيلُ صياحُه السلاحَ السلاحَ، له بفعالِ الصالحات، في طَرْحِهِنَّ طَرْفاً، عقده القلادةَ، تَوَقِّيك

(١) ويروىٰ: لحقت مكان كررت، والبيت في الكتاب ١/ ١٩٣، والمقتضب ١/ ١٥٢، والجمل ١٣٦، والمقتصد ١/ ٥٦٥، وابن يعيش ٦/ ٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٧، والخزانة ٨/ ١٢٩، وهو للمرار أو مالك بن زغبة الباهلي. أولى المغيرة: أولها. المغيرة: الخيل تخرج للإغارة والمراد فرسانها. النكول: النكوص والرجوع جبنا وخوفا. مسمع: هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان خرج مطالبا بدماء

يقول: علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازما لهم، وأنني لحقت عميدهم فلم أتراجع عن ضربه بسيفي، ويروىٰ: كررت

(٢) الكتاب ١/ ١٩٢، والإيضاح ١/ ١٦٠، والمنصف ٣/ ٧١، والمقتصد ١/ ٥٦٣، وابن يعيش ٦/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، والمقرب ١/ ١٣١، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، وابن الناظم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٧ والخزانة ١/ ١٢٧. يراخي الأجل: يباعده ويطيله. يهجو رجلا ويصفه بأنه أضعف من أن ينال من أعدائه، وأنه جبان لايثبت لقرنه، ويلجأ إلى الفرار ظنا منه أنه يؤخر أجله.

ظهرَ، عن ضَرْبِي مِسْمَعَاً، ضعيف نكايتِه أعداءَه، ولم يرِدْ ما ظاهرُه الفاعلُ بعد المصدر الذي فيه الألف واللام إلا في بيت أنشده صاحبُ المُرْشِدِ: [1]

عجبتُ من الرزق المُسِيءَ إلهُه ... وللتَّرْكِ بعض المُحْسِنين فقيرا

فنصب المُسِيءَ على المفعول، ورفعَ إلهه على الفاعل بالرزق، وهو مصدرٌ، تقول: رُزِقَ رزقاً كـ (ذُكِراً)، ورَزْقَاً كـ (ضَرْبَاً).

وقد أنكر ابنُ الطَّراوة[2]، وغيرُه [3]أن يكونَ رزقٌ مصدرا، وقالوا: الرِّزقُ بمعنى المرزوق كالرِّعْيِ، والطِّحْنِ، وردوا على أبي علي في زعمه أنَّ رزقاً ناصبٌ[4] لقوله: شيئاً في قوله تعالى﴿ ما لا يملكُ لهم رزقاً من السَّموات والأرض شيئاً﴾[النحل: ٦٣]

فعلى ألاَّ يكونُ الرزقُ مصدراً لا ينتصبُ به المسيءُ، ولا يرتفعُ إلهُه على مذهب البصريين، فيكونُ يُقَدَّرُ فِعلٌ أنْ يَرْزُقَ المسيءَ إلهُه، ويكونُ البيتُ لا حجةَ فيه على رفع

(١) البيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٤٧

(٢) قال ابن الطراوة في الإفصاح ٦٦: " فأما شيئا في الآية فإنما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة كما قال تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا، والمعنى قليلا ولا كثيرا، ومثله لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا كأنه قال ركونا قليلا.

(٣) هو الأبذي ٢/ ٤٣، قال: " وهذا خطأ؛ لأن الرزق اسم بمنزلة الطِّحن والرِّعي، ولا يجوز عمل شيء منه في غيره".

(٤) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦: " ومما جاء من إعمال المصدر مع حذف الفاعل في قوله تعالى ﴿ ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون﴾، فنصب شيئا بقوله: رزقا".

الفاعل بالمصدر؛ إذ الرزقُ ليس بمصدر، وقولُه: وللتَّرك بعض هذا المصدرُ مُعَاقِبٌ للضمير[(١)]، تقديرُه ولتركِه بعضَ

وهذه الألف واللام الداخلةُ على المصدر هي للتعريفُ لا نعلمُ خلافاً في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحبُ الكافي في الإفصاح[(٢)] من أن الألفَ واللام في هذا المصدر الذي يُقَدَّرُ بأن والفعل ينبغي أَن تُدَّعَى زيادتُهما كما يُدَّعَى ذلك فيهما في الذي والتي، وما جرى مجراهما، وكذلك الآن، قال: لأنَّ التعريفَ في هذه الأشياء بغيرِهما، فَيُدَّعَى فيهما الزيادةُ؛ إذ لا يجتمعُ على الاسم تعريفان، وذكر دليلَه على زيادة الألف واللام في المصدر المقدَّر بأن، والفعل بما يُوْقَفُ عليه في كتابِه. وقول المصنف:

إن كان فعل مع إن أو ما يحل محله..........

يعني أنه يُشْتَرَطُ في هذا المصدر العامل في أقسامه الثلاثة أن يكونَ يحلُّ محلَّه الفعلُ، و(أنْ)، و(ما) المصدريةُ[(٣)]، وإنما تعاقبَ المصدرُ والفعلُ مقروناً بحرف مصدري؛ لقوة النسبة بينهما؛ إذ في الفعل دلالةٌ على المصدر قويةٌ، والمصدرُ أيضاً دالٌّ على المعنى الذي عمِلَ به الفعلُ، فانتسبا إلى أصل واحد، وإن كان بينهما رتبةٌ بتقدم، وتأخر من جهة

---

(١) التعاقب هو أن يجتمع في الكلمة أمران يوجب كل منهما حكما ضد الآخر، فإذا اجتمعا ترافعا أحكامهما، فيسقط كل منهما حكم الآخر، ومن ذلك حركة العين تعاقب في بعض المواضع تاء التأنيث، نحو: جَفْنَةٌ، وجَفَنَات، لما حذفو التاء حركوا العين.

(٢) الارتشاف ٢٢٦١، ٢٢٦٢

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٨٩

الاشتقاق، وتلك الرتبةُ أورثَتْهُ إن لم يحلَّ محلَّ المصدرِ إلا باقتران حرف معه، و لم يَحْتَجِ المصدرُ في تَلَبُّسَه بِأَثْرَةِ الفعل إلى اقتران حرف به.

[٢١٤/أ] ولما كانَ هذا المصدرُ استعملتْه العربُ في مواضعَ من الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، فصار كالأسماء المتمكنة غيرَ المصادر/ ، ووجدناه مع ذلك ينصبُ كما ينصبُ الفعلُ، فنظرنا هل تلك المواضع يُحلُّها الفعلُ حتى يكونُ عملُ المصدر بنيابته عنه؟ فلم يَحُلُّها إلا مقروناً بحرف مصدري، فعلمنا أن النصبَ بعد المصدر إنما هو بمعنى ذلك الفعل المقرون به الحرفُ المصدريُّ، وذلك التعاقبُ هو الذي سوغ لنا أن نردَّ كلَّ عبارة إلى أختِها، فنقول مثلاً: الفعلُ مع أن في تأويل المصدر، ونقول هذا المصدر يتقدَّرُ بأن والفعل.

وذكر المصنف (أنْ) و(ما)، فأما (أن) فإن المصدر إن كان العاملُ فيه فعلَ تحقيق جعلناها المخففة من الثقيلة، وذلك نحو قوله: [1]

علمتُ بَسْطَكَ بالمعروف خَيْرَ يَدٍ فلا أرى فيك إلاَّ باسِطاً أَمَلاً.

والمصدرُ إذ ذاك يكون ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، وإن كان العاملُ فيه ما يستعمل للتحقيق أو للترجيح فيجوزُ أن تُقَدِّرَ(أن) مخففةً من الثقيلة، وناصبةً للفعل المضارع، وإن كان العاملُ غيرَ ذلك جعلنا (أن) هيَ الناصبةَ للمضارع، فَتُوصَلُ إذ ذاك بالماضي، نحو: عجبتُ من قيامٍ زيدٍ أمسِ، [تقديره][2] من أن قام زيد أمس، والمستقبل، نحو:

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٣٠

(٢) ط: تقدره

أَحِبُّ قيامَك غداً، تقدره أن تقومَ غداً، ولا يجوزُ أن تُوْصَلَ بالحال، فإذا كان المصدرُ حالاً قدَّرْتَ الفِعْلَ مَقروناً بما المصدرية، مثال ذلك أعجبُ من ضربِك زيداً الآنَ، نقدِّرُه مما تضربُ زيداً الآن .

وتصلحُ ما المصدرية أيضاً أن توصلَ بالماضي والمستقبل، فهي في ذلك كـ (أن) المخففةِ، فلما كانَ التقديرُ بـ (أن) ليس شاملاً لجميع أنواع المصدر؛ إذ هي إذا كانت مخففة، وإن شملت الماضيَ، والمستقبلَ، والحالَ فلا بد أن تختصَّ بما يكونُ معمولاً لفعل تحقيقٍ، وإن كانت الناصبةَ فلا تقدرُ في المصدر الذي هو حالٌ.

أتى المصنف بـ(ما) التي تَتَقَدّرُ مع الماضي والمستقبل والحال، ولم يقدرْ سيبويه هذا المصدرَ العاملَ إلا بـ (أن)، وهي تَشْمَلُ الأزمانَ كلَّها، وإذا لم يحلَّ الفعلُ و(أن) أو (ما)محلَّ المصدر فظاهرُ كلام المصنف أنه لا يعملُ عملَ الفعل، [وأن][(١)] ذلك شرطٌ في إعماله، وذكر في التسهيل أن تقديره بما ذَكَرَ هو [غالبُ][(٢)] لا شرطَ فيه، واحترز من قولِ بعض العرب: اللهم إنَّ استغفاري إيَّاكَ مع كَثْرَةِ ذنوبي لَلُؤْمٌ، وإنَّ تركي الاستغفارَ مع علمي بِسَعَةِ عفوِكَ لعَمَىً"، وقال الشاعر: [(٣)]

لا رَغْبَةً عَمّا رَغِبْتِ فيه　　　مِنّي فانْقُصيهِ أو زيديهِ

---

(١) ط: وإن كان.

(٢) م: الغالب.

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١١، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٣٣

[٢١٤/ب] ومن أمثلة سيبويه: متى ظنُّك زيداً أميراً/ ، ومن قولهم: سمع أذني زيداً يقولُ ذلك [١]وهذه مسألة ضربي زيداً قائماً .

وقد اختلف النحويون فيها أيجوز أن ينوبَ عن المصدر(أن) والفعلُ، فتقول، أن ضربتُ زيداً قائماً، فمنع ذلك الجمهور[٢] وأجازه بعض الكوفيين، وأجاز الكسائي، والفراء، وهشام الذي تضرب عبدَ الله قائماً، وما تضربُ عبد الله قائماً، على أن الذي و(ما) بمعنى الضرب، ومعناهما ضربُك عبدَ الله قائماً، وأبطلوا أن تضربَ عبدَ الله قائماً.

وقد ذكرنا هذه المسألةَ في باب الحال، ودل كلامُه هنا على أنه إذا لم يحلَّ معه ما ذكرَ فلا يعملُ، وذلك نحو: يعجبُني العدلُ وأكرهُ الجُوْرَ، وله ذكاءٌ ذكاءَ الحكماء، وله صوتٌ صوتَ حمار، فهذه مصادرٌ قصد بها حقائقَ مدلولاِتها من غير اعتبار علاجٍ، فجرى مجرى الأسماء التي لا يصِحُّ لها عملٌ، والعاملُ إنما عملُه بالنيابة منابَ الفعل، ولا تكونُ النيابةُ إلا مع العلاج، ولذلك قالوا: إذا قلتَ: يسرني ضربُ زيد، فيحتملُ وجوهاً منها: أن يكون زيد مُعَرِّفاً للضّرْب لا يُقْصَدُ فيه لدلالةِ الُمخاطب على أنه ضاربٌ ولا مضروبٌ.

وقوله:

....ولاسم مصدر عمل

(١) الكتاب ١/ ١٩١

(٢) قال الأبذي٢/ ٤٠: " تقول: أعجبني ضرب زيدٌ عمرا، فهذا إنما هو في معنىً: أن ضرب زيد عمرا، وكذلك لو قلت: ضربك زيدا خير من تركك له؛ لأنه في معنىً أن تضرب زيدا خير من تركك، ولايصح مثل ذلك في قولك: ضربي زيدا قائما ". أي لايصح أن تقدر ضربي بأن والفعل.

اسم المصدر يقال باصطلاحين: أحدُهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مَفْعَل وممَّا زاد على صيغة اسم المفعول، على ما قُرِّرَ في بابه، وهذا يعملُ عملَ المصدر، قال الشاعر: (١)

ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجِرَانِها ومَثْنَى نَوَاجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصَلُ

وقالَ(٢)

كأنَّ مجرَّهُ الأبطالَ قَسْراً إلى أَشْبالِه حَطَبٌ رَفِيْتُ

وقالَ: (٣)

ومَجْنَبُنَا جُرْدَا إلى أهلِ يَثْرِبٍ عناجيجُ منها مَتْلَدٌ ونَزْيع

وقال: (٤)

ومَغْزاةُ قبائلَ غائضاتٍ على الذِّهيْوطِ في لِجبٍ لُهامِ.

وقال: (١)

(١) ويروى: ومضربهَا تحت، والبيت لكعب بن زهير في ديوانه ٧٩، والكتاب ١/ ١٧٣، و شرح التسهيل ٣/ ١٢٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٣٩

المفحص: موضع فحصها الحصى عند البروك، والفحص: البحث، وجران البعير: ما يلي الأرض من عنقه. المثنى: موضع الثني، يعني قوائمها حين تثنيها للبروك. النواجي: السريعة، ويعني قوائمها. لم يخنهن مفصل: أي مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦١. الحطب الرفيت: المكسور

(٣) البيت من غير نسبة العيني ٣/ ١٤ النزيع: الفرس الكريم

(٤) البيت للنابغة في ديوانه ٣٣، وتاج العروس(ذيط). الذهيوط: اسم موضع. اللجب: الجيش الجرّار. لهام: يلتهم كل شيء

فَظَلَّتْ بمَلْقَى واجِفٍ جَرَعَ المِعَا قياماً تَفالى مُصْلَخِمّاً أميرُها.

وقال: (٢)

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحِيَ القوافِيْ فلا عِيَّاً بهن ولا اجتلاباً

وقال أبو مُهَوِّش: (٣)

جزى اللهُ أبناءَ العشيرةِ لَامَةً بِمَتْرَكِهِمْ أثارَنَا يومَ قُطْقُطِ

وقال آخر: (٤)

أظَلومُ إنَّ مَصَابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ.

وقال: (١)

---

(١) ويروى: واحف، ومطلخما، والبيت لذي الرمة في ديوانه ١/ ٢٤٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٤٣. يصف حمُرا. واحف والمعا. موضعان. الجرع: جمع جرعة، وهي الرملة لاتنبت شيئا. تفالى: يكدم بعضها بعضا، وتروى: تقاسي. المصلخم: المستكبر والغضبان

(٢) ويروى: ألم تُخبر بمَسْرحيَ البيت لجرير في ديوانه ٢/ ٦٥١، والكتاب ١/ ٢٣٣، والمقتضب ١/ ٧٥، و٢/ ١٢١، والخصائص ١/ ٣٦٧، و٣/ ٢٩٤، وابن الشجري ١/ ٤٢، والارتشاف ٢٢٦٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٤٠. يخاطب العباس بن زيد الكندي مفتخرا. مسرحي: تسريحي. العِي: العجز، يقال: عي في منطقه إذا عجز عنه فلم يستطع بيان مراده منه. الاجتلاب: من جلب الشيء إذا ساقه من موضع الآخر، ويقصد هنا سرقته من شعر غيره. سكن الياء من القوافي للضرورة؛ إذ حقها النصب لأنها مفعول به للمصدر الميمي، وهو مسرحي.

(٣) لم أقف عليه

(٤)، ويروى: أ ظُليمُ، والبيت للعرجي في ديوانه ١٩٣، والاشتقاق ٦١، ومجالس ثعلب ٢٧٠، والأصول ١/ ١٦٥، والتبصرة ١/ ٢٤٥، وأمالي الشجري ١/ ١٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٤، والمغني ٥٣٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٣٩. ظلوم: اسم امرأة، ، وهي ترخيم ظليمة. مصابكم: إصابتكم، مصدر ميمي من أصاب

يادارَ مَيَّةَ من مُحْتَلِّهَا الجَرَعَا　　　هاجَتْ لِيَ الهمَّ والأحزانَ والوَجَعَا.

وقال: (٢)

وأصبحَ في مَدَاهِنَ نادراتٍ　　　بِمُنْطَلَقِ الجَنوبِ على الجِهامِ.

وقال: (٣)

[٢١٥/أ] مستعانٌ العبدِ الإلهَ يُرِيهِ　　　كلَّ مُسْتَصْعبٍ من الأمر هيِّنَا/

ولا خلافَ بين البصريين والكوفيين أن كلَّ فعل يجاوزُ ثلاثةَ أحرف فإنه يجوُز أن يأتيَ مصدرُه على قياس مفعوله قياساً مطرداً، فهذا النوعُ من اسم المصدر يجري مَجْرَى المصدر في جميع أحكامه.

والاصطلاحُ الثاني من اسم المصدر هو ما كان أصلُ وضعِه لغير المصدر كالثَّواب، والعَطاء، والدُّهنِ، والخُبْزِ، والكلامِ، والكُحْلِ، والكَرامةِ، والرَّعْيِ، ونحوِها، وهي الأسماءُ التي أُخِذَتْ من موادِّ الأحداث، فهذه وُضِعَت لما يُثابُ به، ولما يُعْطَى، ولما يُدْهَنُ به، وللجُمَلِ المقُولَةِ، ولما يُكْرَمُ به، ولما يُكحَلُ به، ولما يُرْعَى،

فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلافُ بين البصريين والكوفيين، ذهب البصريون(١) إلى أن شيئا من هذه لا يعملُ، وذهب الكوفيون(٢) والبغداديون إلى جواز إعمالها، فأجاز الكسائي، والفراء، وهشام عجبتُ من كرامتِكَ زيدا، ومن طعامِك طعامَنَا. (٣)

---

(١) ويروى: عَمْرَة مكان ميّة، وهاجت لك، والبيت للقيط الإيادي في ديوانه ٧٤، والحماسة البصرية ١/ ٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٥

(٢) لم أقف عليه

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٥

واستثنى الكسائي[٤] من ذلك ثلاثةَ ألفاظ، فلم يُعْملهَا، وهي الخُبْزُ، والقوتُ، والدُّهنُ، فلا تقولُ: عجبتُ من خبزِكَ الخبزَ، ولا عجبت من دُهْنِكَ رأسَك، ولا من قوتِك عيالَك، وأجاز ذلك الفراء، وقال هشام: ولا يمتنعُ القياسُ، وقال الفرَّاء: سمعت أبا ثَروانَ يقول: آتيتُه لكرامتِه إيَّايَّ، ومما جاء من ذلك في الشعر قولُ القَطَامِي: [٥]

أكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنِّي وبعد عطائِك المِئَةَ الرِّتَاعَا

وقالَ حسَّان: [٦]

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جنانٌ من الفِرْدسِ فيها يُخَلَّدُ

وقال آخر: [١]

قالوا كلامُك دَعْدا وهي مُصْغِيَةٌ يُشْفِيكَ قلتُ صحيحٌ ذاكَ لو كانا

---

(١) قال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن لو قلت: أعجبني طحن زيد الدقيق، وخبز زيد الخبز، ودهن زيد لحيته لم يجز حتى تقول: من طحن زيد وخبزه ودهنه، وكذلك لا يجوز: أعجبني قوت زيد عياله ، إذا أردت بالقوت الشيء المقوت به".

(٢) رأي الكوفيين في الأصول ١/ ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣

(٣) قال ابن السراج في الأصول١/ ١٣٩: " وحكى قوم من العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر، فقالوا: عجبت من طعامك طعامنا، يريدون من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون من دهنك".

(٤) رأي الكسائي في الارتشاف

(٥) ديوانه ٣٧، والأصول ١/ ١٦٦، والتبصرة ١/ ٢٤٤، وشرح الحماسة للمرزوقي١/ ٩٩٨، وأمالي الشجري ٢/ ١٤٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥٧. الرتاع: الإبل التي سامها صاحبها

(٦) البيت في ديوانه ١٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٤١

ولا يجوزُ هذا عند البصريين(٢) إلا إذا اضطُرَّ شاعرٌ، فيستعملُ اسمَ المصدر استعمالَ المصدر .

والذي أذهبُ إليه في هذا المسموع من هذا النوع أن المنصوبَ بعده ليس منصوبا باسم المصدر، ولا أُجْرِيَ مجْرى المصدر في العمل، بل هو منصوبٌ بإضمار فعل(٣) يفسرُّه ما قبله، كما أذهبُ إلى أن المصدرَ الذي هو لفعل لازم إذا جاء بعده مفعولٌ لم يكن منصوبا بذلك المصدر؛ إذ ليس هو مصدرا للفعل المتعدي، وذلك نحو ما حكى الكسائي عن العرب: الحمد لله على غِنَاهُ إيايَّ، التقديرُ: أغناني، فلما حذفَ العاملَ الذي [هو] أغنى انفصلَ الضميرُ . وجعلَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور(٤) قولَ الشاعر:

أظلومُ إنَّ مصابَكم رجلا

من اسم المصدر الذي لا يعملُ إلا حيثُ سُمِعَ، وذلك وهم فاحش، لأن مصابا من اسم المصدر القياسي من أَفْعَلَ المعتلِّ العين؛ ألا ترى أنَّ فعلَه أصاب، فهو من المَقيس الذي أجمع عليه الكوفيون والبصريون .

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٤٣، والارتشاف ٢٢٦٧، ناظر الجيش٦/ ٢٨٥٨، ويروى دعدا مكان هند

(٢) انظر رأيهم في ابن الناظم ٢٩٩، والارتشاف ٢٢٦٤

(٣) هذا رأي شيخه الأبذي ٢/ ٣٧

(٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٢٢

وذكرَ ابن المصنف[1] في شرحِه هذه الأرجوزةَ أنَّ اسمَ المصدر هو ما أوَّلُه ميمٌ زائدةٌ لغير مَفَاعَلة كالمَضْرَب، والمَحْمَدةِ، أو كان لغير ثلاثي بوزن ما للثلاثي كالغُسْلِ والوَضُوءِ، وهذا الثاني عندنا نحن مصدرٌ لا اسمُ مصدرٍ.

وبَعْدَ جَرِّهِ الذي أُضِيْفَ لَهْ كَمِّل بِنَصْبٍ أو برفْعٍ عَمَلَهْ

هذا التكميلُ الذي ذكر بالمنصوب أو بالمرفوع لا يلزمُ، فلك أن تقتصرَ على الإضافة للفاعل، نحو قوله تعالى ﴿و ما كان استغفارُ إبراهيمَ﴾[التوبة: ١١٣]، وقولِه﴿ لذو مغفرةٍ للناس على ظُلْمِهم﴾ [الرعد: ٦]، وللمفعول نحوُ﴿ لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دُعاءِ الخَيرِ﴾[فصلت: ٤٩] .

وأما إضافتُه للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه فمذهبُ البصريين[2] جوازُ ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنه يجبُ ذلك، ولا يجوز أن يكونَ في موضع نصب؛ لأنه يؤدي إلى حذف الفاعل، [والفاعلُ][3] عندهم هنا لا يُحْذَفُ . وابتدأَ المصنف بقوله:

.... **كمل بنصب.........**

لأن إضافةَ المصدر للفاعل، ونصبَ المفعول بعده هو الكثيرُ[4]، قال تعالى ﴿ولَوْلا دفعُ اللهِ النَاسَ ﴾[المائدة ٦٣]، وقولُه ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبا وأَكْلِهِمْ أَمْوَاَلَ النَاسِ﴾[النساء: ١٦١].

---

(١) ابن الناظم ٢٩٦

(٢) الأصول ١/ ١٣٩

(٣) سقطت من: ط

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١١٩: " وأكثر استعمال المضاف مضافا إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به".

وقولُه

....أو برفع ......

هذا ليس بالكثير[(١)] ولم يَجِيء في القرآن منه إلا ما رواه يحيى[(٢)] بنُ الحارث الذِّمَارِي عن ابن عامر أنه قرأ [(٣)]﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِكَ عَبْدُه زَكَرِيَاءُ﴾[مريم: ١] بضمِّ الدال والهمزة، و قالَ الشاعر: [(٤)]

**ألا إنَ ظَلمَ نَفسِه المرءُ بَيِّنٌ		إذا لم يَصُنْها عن هوىً يَغْلِبُ العَقْلا**

وقال الأَقْيسُ الأسدي: [(٥)]

**أفْنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَبِ		قَرعُ القَوَاقِيزِ أفواهُ الأَباريقِ**

وقال آخرُ: [(٦)]

**ردُّ أضنا بك الغَرامُ الذي		كان عَذولاً مُمَهِّداً لك عُذْرَا**

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/ ١١٨

(٢) هو يحيىٰ بن الحارث بن عمرو بن يحيىٰ بن سليمان بن الحارث أبو عمرو الغساني الذماري الدمشقي، أخذ القراءة عن عبدالله بن عامر (ت١٤٥). ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٣٦٧

(٣) القراءة في شواذ بن خالوية ٨٦، والبحر ٦/ ١٧٢

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١٨

(٥) البيت في إصلاح المنطق ٣٣٨، والمقتضب ١/ ٢١، والجمل ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢١، والمقرب١/ ١٣٠. القواقيز: الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة. التلاد: المال القديم من تراث وغيره، وهو يكني بذلك عن ولعه بالشراب

(٦) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١١٨

وأما قولُ الحُطيئة: (١)

أرسمَ دارٍ من هُنيدةَ تَعْرِفُ بأسْقُفَ من عرفانِها العينُ تَذْرِفُ

فخرَّجَه الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور على أنه من باب إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل بعده .

ولا يتعيَّنُ ما قالَهُ؛ إذ تَحْتمِلُ أن تكونَ العينُ مبتدأً، وفاعلُ عِرْفَانِها محذوفٌ، وهو [٢١٦/أ] ضميرُ المُخَاطب، والإضافةُ إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزةٌ، لكنْ إضافتُه إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسنُ؛ لأنه لا يُتَصَوَّرُ ذلك حتى يُزالَ الفاعلُ عن رتبته، فيُقَدَّمُ عليه المفعولُ، ولشدَّةِ طلب المصدر للفاعلِ استُسْهِلَ/ أنْ فُصِل بالمفعول بينه وبين الفاعل

وذهب بعضُ النحويين إلى أن إضافتَه للمفعول، ورفعَ الفاعل بعده لا يجوزُ إلا في الشعر، وقال أبو الحسينُ بن أبي الربيع: " لا أَعْلَمُه جاءَ في القرآن، لكنه جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام. وقولُ المصنَف:

.... كمِّلْ بِنَصْبٍ أو برفع...

نَقْصُه أن يُكْمِلَ بعد الإضافة بالنصب والرفع معاً، وهو [إذا](٢) اُتُّسِعَ في المصدر كما يَتَسعُ في الفعل، فأُضيفَ إلى الظرف فإنك تكمِّلُ عملَه بالرفع والنصب معاً إن شئت، نحو: عرفت انتظارَ يومِ الجمعة زيدٌ عمرا، ذكره سيبويه.(٣)

(١) ويروىٰ: ديار مكان دار، وعرفانها مكان عرفانه، والبيت في ديوانه٢٥٤. أسقف: اسم بلد

(٢) سقطت من: ط

(٣) الكتاب ١/ ١٩٣

ودلَّ كلامُ المصنَف في تقسيم المصدر العامل إلى مضاف ومجرَد وذي أل أنه إذا كان مضمراً لا يعملُ؛ لأنه لا يكون واحداً من هذه [الأقسام][(١)]، وهي مسألة خلاف: ذهب الكوفيون إلى جواز إعماله، فأجازوا مروري بزيد قبيحٌ، وهو بعمرو حسنٌ، فيعلِّقون بعمرو بقوله: وهو، أي: ومروري بعمرو، واستدلَوا بقول الشاعر[(٢)]

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ   وما هُوَ عنها بالحديث المُرَجَّمِ

أي وما الحديثُ عنها فعلَّقوا عنها بقوله: هو، وهذا لا دليلَ فيه؛ لأن قوله: عنها متعلِّقٌ بمحذوف تقديره: أعني عنها.

وتأوَّلَه المصنَف[(٣)] على أن يكونَ التقدير وما هو الحديثُ عنها، فيتعلَّقُ عنها بالحديث، والحديثُ بدلٌ من هو، ثم حُذِفَ البدلُ، وتُرِكَ المُتَعَلِّقُ به دالاً عليه، وقد تُؤولَ أيضاً على أنه متعلَقٌ بالمرجَّم على سبيل الضرورة، أو على أن يكونَ التقديرُ وما هو مرجَّماً عنها، وحُذف لدلالة الثاني عليه .

---

(١) ط: أقسام

(٢) البيت لزهير في شعره ١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣، وفيه: " يريد: وما الحديث عنها بالحديث المرجم. فعنها يتعلق بهو الذي يراد به الحديث عندهم، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه يمكن أن يكون متعلقا بالمرجم، وجاز تقديمه عليه، وإن كان في معنىٰ الموصول ضرورة، ويجوز أن يكون متلعقا بإضمار فعل كأنه قال: أعني عنها، أو يكون التقدير: وما هو عنها مرجما بالحديث المرجم، وحذف المرجم الأول لدلالة الثاني عليه ". ، وانظر شرح التسهيل ٣/ ١٠٦، الأبذي ٢/ ٦٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٢

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦

وحكى عاصمُ بنُ أَيّوب(١) عن الفارسي(٢) أنه أجاز أن تعملَ الكنايةُ في المجرور، ومثلُ هذا البيت في الندور لا تُبنى عليه قاعدةٌ، هذا لو كان لا يحتمِلُ التأويلَ، ودلَّ كلامُ المصنَف أيضاً في شرطه في العمل أن يكونَ فعلٌ مع (أنْ)، أو ما يحلُّ محلَّه على أنه إذا كان مصغَّراً أو مجموعاً أو محدوداً أو موصوفاً أو بدلاً من الفعل لم يعمل؛ لأن الفعلَ مع (أن) أو ما الذي يحلُّ محلَّه، إنما دلالتُه على مُطْلَقِ المصدر، ومطلقُه ينافي تقييدَه بتصغير وجمع ووصف، ولأنَّ ما كان بدلا من الفعل لا يكونُ في الفعل الذي كان بدلا منه(أنْ) ولا(ما).

[٢١٦/ب] فأما المصغَّرُ فلا أعلمُ خلافا في أنه لا يجوزُ إعمالُه، فلا يجوزُ عرفتُ ضُرَيْبَك عَمْرا؛ لأنَّ التصغيرَ/ يزيلُ المصدرَ عن الصيغة التي هي أصلُ الفعل زوالا يلزمُ نقْضَ المعنى(٣).

وأما المجموعُ ففي إعماله خلافٌ: ذهب قومٌ إلى جواز إعماله، وهو اختيارُ ابن عصفور(٤)، و هذا المصنِّف(٥).

وذهبَ قومٌ إلى منع إعماله، وإلى ذلك ذهبَ أبو الحسن بن سِيدة(١)، ومما استدلَّ به مَن أجاز ذلك قولُ العرب: تركْتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها(٢)، و قولُه: (٣)

---

(١) هو عاصم بن أيوب البطليوسي، أبو بكر النحوي إمام في اللغة، توفي سنة ٤٩٤. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٤

(٢)قال الفارسي في الإيضاح ١/ ٢٠٠، ٢٠١: "لم يجيزوا مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، وإن كان هو ضمير مروري؛ لأن هو لا دلالة على لفظ الفعل فيه، كما في لفظ المصدر على لفظه".

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٠٦، وهو منقول بحرفيته

(٤) المقرب ١/ ١٣١، وفيه: " وجمع المصدر يجري مجراه في الإعمال".

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٠٧

مواعِدَ عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ

و قال أعشى قيس (٤)

وجرَّبُوهُ فما زادتْ تَجارِبُهم أبا قُدامةَ إلا الجَزْمَ و الفَنَعَا

وقالَ: (٥)

إن عِداتِكَ إيَّانا لآتيةٌ حقّاً وطِيبةُ ما نفس موعُودِ

وقالَ ابنُ الزَّبير الأسدي (٦)

كأنَّك لم تُنْبَأْ و لم تكُ شاهدا بَلائي وكَرَّاتي الصَّنيعَ بِبَيْطَرا

ومَنْ مَنعَ إعمالُه مجموعا تأوَّلَ ذلك على أن النَّصبَ فيما بعده على إضمار فعل.

وأما المحدودُ فإنه لا يجوزُ إعمالُه، لا يُقَالُ: عرفْتُ ضَربَتَك زيدا، وقد شذَّ منه شيءٌ جاء بعده المفعول، قال: (١)

---

(١) رأيه في الارتشاف ٢٢٥٨

(٢) قال الميداني: " تركته بملاحس البقر أولادَها: اي بحيث تلحس البقر أولادها، يعني بالمكان القفر، وروي بمباحث البقر، يقال: معناها تركته بحيث لايدرىٰ أين هو ". انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٣٧، واللسان (لحس)

(٣) نسب لامرئ القيس، وهو في ديوانه، والصحيح أنه لعلقمة بن عبده التيمي في موضع المغالبة بين امرئ القيس وعلقمة، فخلط الرواة بين أبيات القصيدتين، وهو في ديوان علقمة، و شرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وناظر الجيش٦/ ٢٨٢٣، ونسب في المقرب ١/ ١٣١، إلى الأشجعي

(٤) ويروىٰ إلا المجد مكان إلا الحزم، والبيت في ديوان الأعشىٰ ١٥٩، والخصائص ٢/ ١٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وتذكرة النحاة ٤٦٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٤،

(٥) البيت للأعشىٰ في ديوانه ٥٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٤

(٦) البيت في شرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٤

يُحَايِي بها الجَلدُ الذي هو حازمٌ   بضرْبة كَفَّيْهِ المَلا نفسِ راكبِ

وقال كُثير: (٢)

وأَجْمعُ هِجْراناً لأسماءَ إنْ دَنَتْ   بها الدارُ لا من زَهدةٍ في وِصَالِها

ويُتَأَوَّلُ هذا على إضمار فعل.

وأمَّا الموصوفُ فإن كان موصوفا بعد أخذه متعلَّقَاتِه جازَ ذلك، نَحْوُ قولك: أعجبَنِي ضربُ الأميرِ اللصَّ الكثيرُ، وقال الشاعر: (٣)

إن وجْدِي بك الشديدَ أَرَاني   عاذرا من عَهَدْتُ فيه عَذولا

وإنْ وصفتَه قبل تمام متعلّقاته لم يَجُزْ، لا يقال: عرفتُ ضربَ زيدٍ الكثيرَ عمرا وما أَوْهمَ ذلك أُوِّلَ نحوُ قولِ الحُطيئة: (٤)

أزمعتُ يَأْسَاً مُبِيْنَا من نَوَالِكُمُ   ولنْ تَرَى طارِدا للحُرِّ كالياسِ

وتأويلُه أيْأسُ من نوالكم.

وأمَّا إذا كان بدلا من اللفظ بالفعل فمثالُه ضربا زيدا، فهذا لا ينحلُّ لـ (أنْ) أو (ما) والفعلِ، وهذا المصدرُ العاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ جُعِلَ المصدرُ بدلا منه، وفي عملِه خلافٌ:

(١) البيت في ملحقات ديوان ذي الرمة٣/ ١٨٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٥، والمساعد ٢/ ٢٢٨، ناظر الجيش٦/ ٢٨٢٦

(٢) ديوانه ٩٢، و شرح التسهيل ٣/ ١٠٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٦

البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠٩، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٢٨

(٤) ويروى: الهم مكان الحر، والبيت في ديوانه٤٨، والكامل ١/ ٢٨٤، شرح التسهيل ٣/ ١٠٩

ذهبَ سيبويه[١]، والأخفشُ[٢]، وابنُ السرّاج[٣]، والزجّاجُ[٤]، والفارسيُّ[٥] إلى أنه هو العاملُ في الاسم بعده النصبَ لَمَّا جعلتْه العربُ بدلا منه وَرِثَ العملَ الذي كان للفعل، وإلى هذا مال حُذاقُ المتاخّرين.

[٢١٧/أ] وذهبَ أبو العبّاس[٦]، والسيرافيُّ[٧] إلى أن النصبَ في الاسم هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر، وذكرتُ هذين المذهبين للأستاذ أبي الحسن بن الضائع/، فرجَّحَ مذهبَ الزجّاج، وقالَ: " الدليلُ على أن العاملَ في المنصوب بعد المصدر المصدرُ إضافتُه إليه في مثلِ قولِه تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[محمد: ٤].

فلو لم يكنْ معمولا له لَمَا جازت إضافتُه إليه، وانبنى على هذا الاختلافُ في تقديم المنصوب على هذا المصدر فمن رأى النصبَ بـ(اضرب) المضمرة أجاز التقديمَ، فيقولُ:

(١) الكتاب ١/ ١٢٧

(٢) الارتشاف ٢٢٥٥، والمساعد٢/ ٢٤٣

(٣) الأصول ١/ ١٣٩، وقد نقل ابن السراج كلام المبرد في ذلك بحرفيته

(٤) الارتشاف٢٢٥٥

(٥) الارتشاف ٢٢٥٥

(٦) المقتضب ٤/ ١٥٧، وفيه: " فقولك: ضربا زيدا ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب، إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته".

(٧) شرح الكتاب ٢/ ٤٥، وفيه: " أما قولك آمرا: " ضربا زيدا، والضرب زيد فكثير من النحويين يتسعون فيه فيقولون العمل في زيد المصدر، والحقيقة في ذلك غير ما قالوه اتساعا، وإنما العامل في زيد الفعل الذي نصب المصدر وتقديره: اضرب ضربا زيدا، فالفاعل في ضرب، وفي زيد جميعا الفعل".

زيداً ضَرْبا، وممَّنْ يرى جوازَ التقديم أبو العبّاس[١]، وأبو بكر[٢]، وعبدُ الدائم القيرواني[٣]، وقد تُؤوّلَ ذلك على سيبويه.

ومَنْ جعلَ العملَ للمصدر لنيابته منابَ الفعل لا يجيزُ التقديمَ، وهو مذهبُ أبي الحسن[٤]، و الفرّاء، قال أبو الحسن في هذا الباب: " وكلُّ شيء كان في موضع الفعل فلا يجوزُ أن تأمرَ به لغائبٍ، ولا تقدّم فيه قيلٌ"، وهذا ظاهرُ مذهب سيبويه.

ونقل ابنُ أَصْبَغْ عن أبي الحسن جوازَ التقديم، فيكونُ عنه القولان، وقد أجاز بعضُ مَن رأى العملَ للمصدر تقديمَ مفعولِه عليه، وهذا المصدرُ الذي هو بدلٌ من اللفظ بالفعل يطّردُ في الأمر والاستفهام فقط، هكذا قالَه بعضُ أصحابنا، فمن الأمرِ ما أنشدَه سيبويه: [٦]

---

(١) المقتضب ٤/ ١٥٧

(٢) الأصول ١/ ١٣٩وفيه: " فإن لم يكن المصدر في معنى أن فعل وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت، وذلك قولك: ضربا زيدا، وإن شئت زيدا ضربا؛ لأنه ليس في معنى "أن" إنما هو أمر.

(٣) الارتشاف٢٢٥٥

(٤) الارتشاف ٢٢٥٥

٥) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيس بن أصبغ بن خالد بن يزيد الباجي ، أبو إسحاق ، كان حافظا للنحو واللغة (ت ٣٢٨) انظر ترجمته في بغية الوعاة١/ ٤٢٣

(٦) نسبه العيني ٣/ ٤٦ إلى الأحوص، وهو في ديوانه ٢٢١، وذكر العيني أيضا أنه لأعشى همدان يهجو لصوصا كما في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، والبيت من غير نسبة في الكتاب ١/ ١١٦، والأصول ١/ ١٦٧، والحجة ١/ ١٠٨، والخصائص ١/ ١٢٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٤١١، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٥، وفي حواشي

على حينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقد جاءَ دُعاءً، ويندرجُ تحتَ صيغة الأمر، قالَ الشاعر: [١]

يا قابِلَ التَّوبِ غُفْرانا مآثِمَ قد أسلفْتُها أنا منها مُشْفِقٌ وَجِلُ

ومن الاستفهام، وفيه التوبيخُ قولُه: [٢]

أَبَغْياً وظُلماً من عَلِمْتُمُ مُسَالِمَاً وذُلاّ وخَوفاً من يُجَاهِرُكُم حَرْبَا

ومما جاء توبيخا بغير استفهام قولُه: [٣]

وِفَاقا بني الأَهْواء والغَيِّ والوَنَى وغيرُك معْنِيٌّ بكلِّ جَميلِ

ويحتملُ أن يكونَ هذا مما حُذفتْ منه همزةُ الاستفهام، التقدير أوِفاقا، قال المصنّف: "ويكثرُ وقوعُه موقعَ فعلٍ خبريٍّ قُصِدَ به الإنشاءُ، كقول مَنْ أبْصَرَ ما يُتَعَجَّبُ منه: عَجَبَا، والمعترفِ بالنعمة: حمداً و شُكْراً وكُفراً، ومنه قولُ الشاعر: [١]

حمداً اللهَ ذا الجلالِ وشُكرا وبِداراً لأمرِه وانقيادا

ويقعُ الخبريُّ وَعْدا قال: [٢]

الارتشاف ٢٢٥٣ تخريج كثير. ندلا: خطفا أو أخذا باليدين. زريق: بالتصغير قبيلة من الأنصار وأخرىٰ في طيىء، والمعنىٰ يغتنمون شغل الناس عنهم فيسرقونهم

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٦، و الارتشاف ٢٢٥٣، والمساعد ٢/ ٢٤٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٣

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٤

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٦، والارتشاف ٢٢٥٤، والمساعد ٢/ ٢٤٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٤. الونىٰ: الضعف والفتور

قالت نَعَم و بُلُوغاً بِغْيةً ومُنى   فالصادقُ الحبِّ مبذولٌ له الأملُ

وهذا الأنواعُ مطّردةٌ صالحةٌ للقياس على ما سُمع منها، وبذلك أقولُ لكثرته في كلام العرب ولِمَا في ذلك من الإيجاز، وأكثرُ المتأخرين يزعُمون أن سيبويه يقصُرُها كلَّها على السماع، و ليس له نصٌ على ذلك، بل في كلامه ما يُشعِرُ بأنَّ ما كان أمرا، و دعاء، أو توبيخا، أوإنشاء مقيس[٣] انتهى ما لُخّص من كلام المصنّف

وقد جاء المصدرُ خبرا صِرْفا عاريا مما ذكرَ، ومن ذلك قولُ امرئ القيس: [٤]

[٢١٧/ب] وقُوفاً/ بها صَحبي عليَّ مَطِيَّهُم   يقولون لا تَهْلَكْ أَسَىً وتجمَّلِ

تقديرُه وقفَ و قوفا بها صَحْبي، ولا ينقاسُ مثلُ هذا لقلَّتِه، وأمَّا قولُ الشاعر[٥]

عَهْدِي بها الحي لم تُخْفِفْ نَعامتُهم

فجعلَه المصنّفُ من المنصوب المراد به الماضي، أي: عَهِدْتُ، ويحتملُ أن يكونَ مرفوعا، و يكونَ من باب ضَرْبِي زيدا قائما، والجملةُ من قولك لمْ تُخْفِفْ نَعامتُهم في

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٦، والارتشاف ٢٢٥٤، والمساعد ٢/ ٢٤٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٥

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٦، والارتشاف ٢٢٥٤، والمساعد ٢/ ٢٤٢

(٣) انظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦

(٤) ديوانه١١١، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٥٩، وشرح القصائد السبع ٢٤ حيث ذكر الأنباري أقوال النحويين في "وقوفا: منها أنه نصب على الحال والتقدير: يقولون: لاتهلك أسى وتجمل في حال وقوف صحبي على مطيهم، ومنها أنه نصب على الوقت كأنه قال: وقت وقوف صحبي ومنها أنه نصب على المصدر للفعل قفا، والتقدير قفا كوقوف صحبي علي مطيهم. انظر الشاهد في الأبذي ٢/ ٣٧، والارتشاف٢٢٥٥، والبحر ٤/ ٢٥٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٦٥

(٥) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٨

موضع الحال، وقد جاء نوعٌ من هذا المصدر النائبِ عن الفعل مُضْمَرا، وذلك قولُك رُويداً في أحد استعمالاتِه، فَيُعرَبُ إذْ ذاك، ويجوزُ إضافتُه إلى الفاعل، فتقولُ: رويداً زيدا، ورُويدَكَ زيدا، ويجوزُ أيضا إضافتُه إلى المفعول، حُكي من كلامِهم رُوَيْدَ نفسِكَ، واختلفوا في النصب به

فذهبَ المبرّدُ(١) إلى أنه لا يجوزُ؛ لأنَّ تصغيرَه يمنعُ من ذلك كما مَنَعَ اسمَ الفاعل من العمل؛ لأن التصغيرَ من خواصِّ الأسماء، والنصبُ بعده إنما يكونُ بالفعل الناصب لـ (رويدا) .

وذهبَ غيرُه إلى أنه يجوزُ النصبُ به، واختلفوا في السبب الذي عملَ لأجله، وهو مصغَّرٌ، ولم يعملْ اسمُ الفاعل المصغّر، فذهبَ الفارسي إلى أنه إنما عملَ، وهو مصغَّرٌ حملا على رُوَيْدَ اسمِ الفعل لمّا شابهَه في اللفظ عملَ كقوله: (٢)

رُوَيْدَ عليّاً جُدَّ ما ثَديُ أُمِّهِمْ إلينا ولكنْ ودُّهمْ مُتَمايِنُ

وهذا يقتضي أن أبا علي يمنعُ من إعمال المصدر الموضوعِ موضعَ الفعل المصغَّر فيما عدا رُوَيدا .

وزعمَ أبو بكر بنُ طاهر، وابنُ خروف أنَّ السببَ في جواز إعماله أنَّ عملَه ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عملَ لوضعِه موضعَ الفعل، فلا يقدحُ التَّصغيرُ في إعماله

(١) في المقتضب ٣/ ٢٧٧: " إذا قلت رويدك زيدا، إنما تريد: أورد زيدا، والكاف للمخاطبة؛ ألا ترىٰ أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ". اهـ

(٢) البيت للمعطل الهذلي في ديوان الهذليين٣/ ٤٦، والكتاب ١/ ١٢٤، والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨، والتبصرة ١/ ٢٤٦، والمخصص ٤/ ٨٩، وابن يعيش٤/ ٤٠. جد: قطع. المين: الكذب والعيب

بخلاف اسم الفاعل، فعملُه لشبهه بالفعل المضارع، والتصغيرُ يُبْعِدُه عن شبهه بالفعل، فوجب أ لاَّ يعملَ مصغّرا، قال بعضُ أصحابِنا: " [وهذا](١) هو الصحيحُ عندي، وسواءٌ في ذلك رويدا وغيرُها من المصادر المصغّرة [الموضوعة](٢) موضعَ الفعل".

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَنْ   راعَى في الإتْباعِ المَحَلَّ فحَسَنْ

يقولُ المضافُ إليه المصدرُ يجوزُ في تابعه الجرُّ سواءٌ أكان الفاعلُ أو المفعولُ، وسواءٌ أكانَ التابعُ نعتا أو عطفا أو تأكيدا أو بدلا، فتقولُ في المضاف إليه الفاعل يعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ نفسِه الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيك الخبزَ.

[٢١٨/أ] وتقول في المضاف إليه المفعول يعجبني شربُ اللبنِ الصرفِ زيدُ، وشربُ اللبنِ والعسلِ/ زيدُ، وشربُ اللبنِ كلِّهِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأنِ زيدٌ، ويجوزُ الحملُ في الإتباعِ على المحلِّ، فإنْ كان المضافُ إليه فاعلا رفعتَ التابعَ، أو مفعولا نصبتَ التابعَ، أو اعتقدْتَ في المصدر أنه يضافُ إلى المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه رفعتَ التابعَ، فتقولُ في مسألة المضاف إليه إذا كان فاعلا: يعجبُني أكلُ زيدٍ الظريفُ برفعِ الظريفِ الخبزَ، وكذلك في باقي التوابع، وتقولُ في مسألة المضاف إليه إذا كان مفعولا لم يسمّ فاعله: عجبتُ من ركوبِ الفرسِ المسرعُ برفعِ المسرعِ، وكذلك باقي التوابع فظاهرُ كلام المصنَف جوازُ مراعاة المحلّ في جميع التوابع، وهذه مسألةُ خلافٍ فيها ثلاثة مذاهب:

---

(١) سقطت من "م"

(٢) ط: أو الموضوعة

أحدُها مذهبُ سيبويه[١] ومحقّقي البصريين أنه لا يجوز فيه الإتباعُ على المحلّ، وذهبَ الكوفيون وجماعةٌ من البصريين منهم الفارسي[٢] إلى جواز الإتباع على المحلّ، وبه أخذَ المصنّف.

وذهب أبو عمرو[٣] إلى التفصيل، فأجازَ ذلك في العطف والبدل، ومنع ذلك في النعت والتأكيد، وحجَّتُه في ذلك أن العطفَ والبدلَ عنده من جملة أخرى، والعاملُ في الثاني غيرُ العامل في الأول، وأمَّا الصفةُ والموصوفُ فشيءٌ واحدٌ، والعاملُ فيهما واحدُ، ومُحَالٌ أن يكونَ الشيءُ مجرورا مرفوعا، أو مجرورا منصوبا، والتأكيدُ كالنعت .

فأمَّا مذهبُ سيبويه فمبنيٌّ على أن الحملَ على الموضع إنما يكونُ حيثُ محرزُ الموضعِ لا يتغيّرُ عند التصريح بالموضع، وهنا لو صرّحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّرَ العاملُ بزيادةِ تنوينٍ فيه .

وإما ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقَهم من البصريين فإنَّهم استدلّوا على ذلك بالسماع، قالوا: فمن ذلك قراءةُ الحسن[٤]﴿ أَنّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اَللهِّ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنّاسُ

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩١: " وتقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو إذا أشركت بينهما ".

(٢) انظر رأي الفارسي في الإيضاح ١٥٩

(٣) هو أبو عمرو الجرمي، ورأيه في الارتشاف

(٤) القراءة في البحر ٢/ ٥١٨

أجمعون﴾[آل عمران: ٨٧] أجمعون بالرفع قالَ الفرّاء: هو جائزٌ كقوله أن يلعنَهم اللهُ، وقالَ زياد العَنْبَرِي: [١]

٣ قد كنتُ داينت بها حَسّانا

مَخافةَ الإفلاسِ واللِّيَانا

يُحْسِنُ بيعَ الأَصْلِ والقِيانَا

٦ فعطف الليّانَ على موضع الإفلاس، والقِيانَ على موضع الأصل، وقال لبيد: [٢]

حتى تَهجَّرَ في الرَّوَاحِ وهَاجَهَا طلبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

[٢١٨/ب] فالمظلوم ُوصفٌ للمعقّب على الموضع، هكذا قدّره أبو علي، وقال امرؤ القيس:/ [٣]

(١) من مشطور الرجز نسب إلى زياد العنبري في ابن يعيش ٦/ ٦٥، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، والكتاب ١/ ١٩١، وانظر الشاهد من غير نسبة في التبصرة ١/٢٤٣، والإيضاح ١/ ١٤٣، وأمالي الشجري ١/ ٢٢٨، وشرح التسهيل٣/ ١٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٢. داينت بها يعود على القينة في بيت سابق يقول: إنه قد أخذ قينة بدلا من دين له عند حسان خوفا من إفلاسه ومماطلته. حسان: اسم رجل، وهو مفعول داينت، والشاهد فيه قوله: والليانا؛ لأنه عطف الليانا على الإفلاس، فتبعه في المحل دون اللفظ، ونصبه على أنه مفعول به للمصدر مخافة، وقيل الليان مفعول به لفعل محذوف تقديره: خفت أو خاف

(٢) للبيد في ديوانه ١٥٥، والإنصاف ١/ ٢١٤، وابن يعيش ٦/ ٦٦، ومن غير نسبة في جمهرة اللغة ١/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ١/ ٤٠٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٤. تهجر: سار وقت الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. الرواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش والبارز يعود إلى الأتان. المعقب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة، ولا يتركه. يصف حمار وحش وأتانه، شبه به ناقته.

(٣) البيتان في ديوانه، والكتاب ٢/ ٢٥٢، والمقتضب ٤/ ٢٣٤، وشرح القصائد السبع ٩٩، ١٠٠، والخصائص ١/ ٦٩، و الشجري ٢/ ٨٨، والإنصاف ٦٨٤، وابن يعيش ٩/ ٨٩ ويروى أحار ترى برقا.

أحارِ ترى بَرْقاً أُرِيكَ ومَيْضَهُ كلَمعِ اليدين في حِبي مُكَلَّلِ
يُضِيءُ سَناهُ أو مصابيحَ راهبٍ أهانَ السَّليطَ في الذُّبالِ المُفَتَّلِ

وقالَ النابغة: (١)

فانشَقَّ عنها عمودُ الصُّبح جافِلَةً عَدْوَ النَّحوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِما
تَحِيْدُ من أَسْتَنٍ سُودٍ أسافِلُهُ مشْيَ الإماءِ الغَوادي تَحْمِلُ الحُزُمَا
أوْ ذُو وُشُومٍ بحوضَى بات مُنكرِسا في ليلةٍ من جُمادى أخضلتْ دِيَمَا

فمصابيحُ معطوفٌ على موضع اليدين، وذو وشوم معطوفٌ على موضع النحوص

وميضه: بريقه ولمعانه الخفي. الحبي: السحاب المعترض بالأفق أو المتداني. المكلل: المتراكب. شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما. السنا: الضوء. السليط: الزيت، ومعنى أهان السليط أكثر من الإيقاد به. الذبال: جمع ذبالة، وهي الفتيلة. قال ابن الأنباري: " ويروى أو مصابيحِ راهب بالخفض فمن رفع المصابيح قال هي منسوقة على مافي الكاف من ذكر البرق، ومن خفض المصابيح قال هي منسوقة على اللمع، كأنه قال: كلمع اليدين أو مصابيح راهب.

(١) الأبيات في ديوانه ١٠٩، ١١٠، ١١١، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٥٩. انشق عنها: انكشف عن الناقة وتبين. عمود الصبح: وجه الصبح. جافلة: مسرعة. النحوص: الأتان التي لا لبن لها، ولاحم لبها، شبه بها ناقته في قوتها وسرعتها وشدة سيرها. القانص: الصائد. اللحم: الذي يأكل اللحم كل يوم. تحيد: تعدل وتنفر. الأستن: شجر أسود، واحدتها أستنة، وقيل ثمرة لهذا الشجر. مشي الإماء الغوادي: شبه الأستن في سواد أسافله وطوله بإماء سود يحملن الحزم. ذو وشوم: ثور وحشي بقوائمه سواد. حوضى: اسم موضع. المنكرس: المتداخل المتقبض. أخضلت ديما: أي بلت الأرض بديم، أي مطر دائم لين، وإنما قال في لية من جمادى لأن جمادى وافقت في ذلك زمن الشتاء والبرد فلذلك خصها

وقال: (١)

يا لعنةُ اللهِ و الأقوامُ كلُّهُمُ   والصالحون على سِمْعانَ مِن جارِ

في رواية من رفع والأقوامَ عطفا على موضع الجَلالَةِ، وقال الشاعر: (٢)

هويتَ ثناءً مُسْتطابا موبّدا   فلم تَخْلُ من تمهيدِ مجدٍ و سُؤدَدا

عطف وسؤددا على موضع مجد، وقال الشاعر: (٣)

لقد عجبتُ وما في الدهر من عَجَبٍ   أَنَّى قُتلْتَ وأنت الحازمُ البَطَلُ

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ سالكُها   مشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

جعل الفضلَ نعتا للهلوك على المحلِّ، أي: كما تمشي الهلوكُ الفضلُ.

وقال الشاعر: (٤)

ما جَعَلَ امْرَأً لقَومٍ سيِّدَا

إلا اعتيادَ الخُلقِ المُمَجِّدَا

---

(١) البيت من غير نسبة في الكتاب ١/ ٣٢٠، والشجري ١/ ٣٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٩٣٥، والإنصاف ١١٨، وابن يعيش ٢/ ٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥٢.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥٢

(٣) ويروى: كالئها مكان سالكها، والخيلع مكان الخيعل، وهما في معنى واحد، والبيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٣٣، ٣٤، وألفاظ ابن السكيت٢٤٩، و أمالي الشجري ٢/ ٣٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٠، وابن الناظم ٤٢١، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥١. أنى قتلت: كيف قتلت. الثغرة: موضع المخافة. الهلوك: الفتاة التي تتهالك وتتغزل وتتساقط. الخيعل: القميص القصير أو الذي لاكم له أو الذي ليس تحته إزار.

(٤) الرجز من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٢٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٥٢

نصب المجّدا نعتا للخُلق على الموضع، وفي الحديث: " أمرَ بقتْلِ الأبْترِ وذو الطُفْيَتين"[١]، بأن يُقتَلَ الأبترُ وذو الطُّفْيَتَين .

وقالَ الفرآءُ: " من ذلك عجبتُ من تساقط البيوت بعضُها على بعض، الخفضُ على اللفظ، والرّفعُ على المعنى".

فظاهرُ ما ورد عن العرب من ذلك يجوِّزُ العطفَ على المحلِّ، ويحتاجُ مانعُ ذلك إلى تأويل،

وقد تؤوِّل ذلك على إضمار فعل يفسِّرُه المصدرُ[٢]، وقد تأوَّلَ السيرافي[٣] قولَه: واللَيّانِا على أنه [معطوف][٤] على مخافة، وهو في التقدير على حذفِ مضافٍ، أي: ومخافةَ اللِّيانِ، فحُذف المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه.

وتأوَّله أبو الحجّاَج بنُ يَسْعون[١] على أنه مفعولٌ معه، أي: مخافةَ الإفلاسِ مع [٢١٩/أ]
اللِّيان، ومنع الكوفيون من إتباع المجرور المفعولَ بالنصب على الموضع إلاَّ إذا ذُكِرَ

---

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق –باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، فتح الباري ٦/ ٣٥١

(٢) الكتاب ١/ ١٩١، وفيه: " ومن قال: هذا ضارب زيد وعمرا قال: عجبت له من ضرب زيد وعمرا كأنه أضمر: ويضرب أ وضرب عمرا.

(٣) قال السيرافي:صب القيان على المعنى، فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال: وخاف الليان، ويجوز أن يكون مخافة الإفلاس، ومخافة الليان، فحذف المخافة، وأقام الليان مقامها، ويجوز أن يكون على المفعول له، كأنه قال: ولليان، فحذف اللام، ونصب كما تقول: جئتك ابتغاء الخير؛ أي: لابتغاء الخير.

(٤) ط: العطف

الفاعلُ، فالصوابُ عندهم أن يُنْشَدَ مخافةَ الإفلاسَ واللِّيانا بنصب الإفلاسِ، وحُذِفَ التنوينُ على حدِّ حذفِهِ في/ : [٢]

…………… ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

لأنَّ الفاعلَ عندهم لم يُذكَرْ بعد المفعول، ولا يجوزُ عندهم هنا حذفُ الفاعل، وتأوّلَ قاسمُ بنُ ثابت رفعَ المظلوم على أنه فاعلٌ بطلب، والمعقّبُ مفعولٌ بطلب، والمعقّبُ هو الماطلُ في هذا التأويل .

وتأوَّلَ رفعَه أبو حاتم على أنه بدلٌ من الضميرِ الذي استكَنَّ في المعقّب، وتأوَّله[٣] أبو عليّ في التذكرة على أنه فاعلٌ بقولِهِ: حقَّه، وحقَّه فعلٌ ومفعول، والمظلومُ فاعلٌ، وتؤوّل أو مصابيحَ بأن يكونَ معطوفا على سناه على التشكيك، وهو منزعٌ عجيبٌ من البديع، وتؤوِّل أو ذو وشوم عى أن التقديرَ أي وعدوُها عدوُ ذي وشوم، فَحُذِفَ المبتدأُ، وأُبقي َخبرُه، وحذفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مُقَامَه .

وتأولَ بعضُهم رفعَ الفُضُلِ على أنَّه مرفوعٌ على الجوار كما خفضوا على الجوار في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[٤] .

)(١) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون أبو الحجاج التجيبي، ، لغوي له المصباح في شرح الإيضاح للفارسي يدل على تبحره في اللغة. ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣

(٢) صدره فألفيتُه غيرَ مستعتِبٍ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، والكتاب ١/ ١٦٩، والشعر ١/ ١١٤، وأمالي الشجري ١/ ٣٨٣. قال سيبويه: " لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القوم، وهذا اضطرار.

(٣) الإيضاح ١/ ١٤٥

(٤) الكتاب ١/ ٣٤٦

ومن جوّزَ الإتباعَ على المحلّ من البصريين فالاختيارُ عندهم الحملُ على اللفظ، وأما الكوفيون فكذلك إنْ لم يُفصَلْ بين التابع والمتبوع بشيء، فإن فُصِلَ اعتدلَ عندهم الحملُ على اللفظ، والحملُ على الموضع، نحو: يعجبُني ضربُ زيدٍ عمرو وبكرا بنصب بكر وخفضِه، وقيامُكَ في الدار نفسِك ونفسُك بالجرّ والرفع على حدٍّ سواء في الجَودة، هذا ما لم يكنْ المفعولُ المضافُ إليه المصدر ضميرا فالعطفُ على الموضع، ولا يجُوز على الخفضِ إلا في ضرورة الشَّعرِ، نحو: يعجبُني إكرامُك زيد عمرا بنصب عمرو خاصّة، وكذلك يسرُّنى جلوسُك عندنا وأخوكَ، قال ابن الأنباري[1]: " لو قيل: قيامُك في الدار وزيدٌ كان مكروها مستقبحا بملاصقة الكاف وبالبعد منها لقُبْحِ عطفِ ظاهرٍ على مكْنِيٍّ مخفوضٍ، وليس بمستحيل؛ لأنَ بعضَ العرب قاله، وقرأ قارئون﴿ تَساء لُونَ به وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١][2] عطفا على الهاء .

وقال الفرّاءُ: "عجبت من ضربِ عبدِالله ومحمّدُ زيدا، برفع ومحمَّدَ مُسْتَكرهٌ، ويجوز في الشعر، وكذا النعتُ والتوكيدُ عنده، فإن فرَّقت حسُنَ عنده، فقلت عجبتُ من ضربِ عبدِالله زيداً ومحمدٌ، وقالَ هشام نحوَه إلا أنه لم يقلْ: يجوزُ في الشعر، فكأنه جائزٌ عنده في الشَّعر وغيرِه. وكان ينبغي للمصنّف أن يقيّدَ في قوله:

وجرّ ما يتبع ما جرّ ....

---

(١) كلام ابن الأنباري في الارتشاف ٢٢٦٣، والمساعد٢/ ٢٣٨

(٢) وهي قراءة حمزة والحسن البصري وابن عباس والأعمش وغيرهم. انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٦، والمحتسب ١/ ١٧٩، والبحر ٣/ ١٥٧. قال الفراء: " وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه".

بهذه المسألة ونحوِها مما لا يجوزُ فيه الجرُّ إلا في ضرورة الشَّعْر.

[٢١٩/ب] وإضافةُ المصدر في هذا الباب محضةٌ، فيتعرّفُ المصدرُ بما أضيف إليه من فاعل أو مفعول إن كان معرفةً، ويتخصّصُ به/ إن كان نكرةً، وقد ذكرنا في باب الإضافة أن ابنَ الطراوة، وابنَ بَرْهان[1] ذهبا إلى أن إضافتَه غيرُ محضة، قال ابنُ بَرْهان: " لأن المجرورَ به مرفوعُ المحل أو منصوبه ".

وقالَ ابنُ الطراوة: " الدليل على ذلك أن عملَه إنما هو بالنيابة عن الفعل، وما عمل بالنيابة أقوى مما عملَ بالشبه؛ ألا ترى أن ما عمل بالنيابة غيرُ مقصور على حين، وما عمل بالشبه مقصورٌ على بعض الأحيان، وقد وجدنا ما عمل بالشبه أن إضافتَه محضةٌ، وذلك في اسم الفاعل، فَمَا تمكّن في الشبه وكان عمله بالنيابة كان أحرى وأولى بأن تكونَ إضافتُه غيرَ محضة، وأن يُحكمَ له بحكم الفعل.

وما ذهبا إليه فاسدٌ، لأنه لم ينْعَتْ هذا المصدرَ إلا بالمعرفة، وأيضا فإنه لم يَنَبْ منابَ الفعل وحدَه، وإنما ناب أنْ والفعلُ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه، وكذلك ما وقعَ موقعَه، وانتفاءُ لوازم التنكير من أن يُنعَتَ بنكرة، أو يدخلَ عليه(ربّ)، أو يُجْمَعَ بين الألف واللام فيه، وبين الإضافة دليلٌ على تعريفه، وقد وردَ السماعُ بنعته وتأكيده بالمعرفة.

واعلم أنَّ كلَّ ما يتعلّقُ بالمصدر لا يجوزُ تقديمُ شيء منه على المصدر، فلا يجوزُ أن تقول أعجبني العسلَ شربُ زيدٍ، ولا أعجبَ شربَ زيدٍ عمرٌو العسلَ، تريدُ أحبَّ

---

(١) رأي ابن برهان في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨

عمرو شربَ زيدٍ العسلَ، فإن جاءَ ما ظاهرُه خلافُ ذلك تؤوِّل، نحو قولِ تميمٍ العَجْلانيِّ: (١)

لَقَدْ طَالَ عن دَهْماءَ لديَّ و عِذْرَتي وكِتمانَها أَكْنِي بأمّ فُلَانِ

تقديره لقد طال لديَّ عن دهماءَ بحذف لديَّ؛ لدلالة لدىّ بعده عليه .

وقد تساهلَ بعضُهم في ذلك مع الجارّ والمجرور، فجوّز التقديمَ، وبعضُهم استباح ذلك مع المصدر(٢) دون (أن)، والفعل، وعن الأخفش نقلٌ غريبٌ، وهو أنّهُ يجيزُ يُعْجِبُنِي عمراً ضربُ زيدٌ، فيُقدِّمُ المفعولَ به على المصدر، ونحو قوله تعالى ﴿إنه على رَجْعه لَقَادِرُ* يَوْمَ تُبْلَى السّرَائِرُ ﴾ [الطارق: ٨، ٩]، أي يرُجعه يومَ تُبْلَى السرائرُ؛ إذْ في ذلك الفصلُ بقوله﴿ لَقَادر﴾ بين ﴿رجعه ﴾، وبين ﴿يوم تبلى﴾.

[٢٢٠/أ] ويجوزُ تقديمُ بعضِ معمولاتِه على بعض إلا ما كان من معموله المجرور، فلا يجوزُ أن يتقدّمَ عليه شيءٌ من المعمولات إلا المفعولَ فإنَّه يجوزُ به الفصلُ بين المصدر وفاعله المجرور عند الأخفش، ومنعَ ذلك الجمهورُ، وقد تقدّمَ ذكرُ ذلك في باب الإضافة، ولا يجوزُ الأخبارُ عن المصدر، ولا إتباعُه بتابع من التوابع/ إلاَّ بعدَ استيفائِه معمولاتِه، ومن تأكيدِه بعدَ أخذِه معمولَه قولُ الشاعر: (٣)

---

(١) هو تميم بن مقبل، والبيت في ديوانه ٣٤٤، وشرح التسهيل ٣/ ١١٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٣٧. دهماء: امرأة تميم في الجاهلية، وقبل إسلامه، وكانت تحت أبيه فتزوجها كعادة العرب، فلما أسلم فرق الإسلام بينهما، ولكنه ظل يحن إليها. والشاهد فيه تقدم معمول المصدر كتمان، وهو لديّ.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/ ١١٤

(٣) البيت من غير نسبة في الهمع ٢/ ٤٨، ومعجم الشواهد العربية ٢/ ٩٢

فلو كان حُبّي أمَّ ذي الوَدْع كلُّه لأهلك مالا لمْ تَسَعْه المَسَارحُ

ومن وصفِه بعدَ أخذِه معمولَه قولُه: (١)

إن وجدي بك الَشديدَ أراني:

فأما قولُ الشاعر: (٢)

بضربٍ يُزيل الهامَ شِدَّةُ وقْعِه بكل حُسامٍ ذي صبى ورَوْنَقِ

فلا يتعلّق بكل حسام بضربٍ؛ لأنه قد وصُف بقوله: يُزيلُ الهامَ، وإنما يتعلّق بمحذوفٍ تقديرُه كائنٌ بكل حسام، ولا يجوزُ أن يُحْذفَ هذا المصدرُ، ويبقى معمولُه إلا في الشعر، أو في قليل من الكلام، وعلى هذا ما أنشدَهُ سيبويه: (٣)

من لَدُ شَولا فإلى إتلائها:

وكذلك مالك وزيدا فيمَنْ قدّرَ وملابسةً زيداً، وهذا يُحفظُ، ولا ينقاسُ، ومما جاء في الشعر من ذلك قولهُ: (٤)

هلْ تَذْكُرنَّ إلى الدَّيرَين هِجرتَكُمْ ومسْحَكُمْ صُلْبَكم رحمانُ قُربانا

أي وقولُكم: رحمانُ قربانا، فحذفَ المصدرَ، وأبقى معمولَه .

******

---

(١) سبق تخريجه

(٢) عجزه عاذرا من وجدت فيك عذولا، وهو من غير نسبة في همع الهوامع ٢/ ٤٨

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٤، و الشجري ١/ ٢٢٢، وابن يعيش ٤/ ١٠١، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٥٢.

ئلة الشول: واحدتها شائلة، وهي التي أتى على حملها أو ضعها سبعة أشهر، فخف لبنها. ناقة متل ومتلية: يتلوها ولدها، أي يتبعها

(٤) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٦٧ ، واللسان (رحم)

اسمُ الفاعِلِ [(١)]

كفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ   إنْ كان عن مُضِيِّهِ بمَعْزِلِ

ووُلِي استفهاماً أو حرفَ نِدا   أو نفياً أو جا صفةً أو مسنداً

اسمُ الفاعلِ هو الوصفُ الدَّالُّ ببُنيتِهِ على فاعلٍ الجاري في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ على زِنةِ مُضارعِ فِعلِهِ لمعناه، أو معنى الماضي.

فقولُنا: "هو الوصفُ " جنسٌ يشمَلُ اسمَ الفاعلِ وغيرَه من الأوصافِ، وقولُنا: "الدالُّ ببُنيتِه" فصلٌ يُخرِجُ المصدرَ إذا وُصِف به، نحْوُ: رجلٌ خصْمٌ.

و قولُنا: "الجاري في التّذكيرِ والتّأنيثِ على[زِنةِ][(٢)] مضارعٍ" فصلُ يُخْرِجُ الوصفَ الجاري على الماضي كَفَرِحٍ، وغيرَ الجاري كَسَهْلٍ، وكريمٍ.

وقولُنا: "لمعناهُ أو معنى الماضي" فَصلُ يُخرِجُ بابَ ضَامرٍ وأهْيفَ [(٣)]وأعمى من الصفاتِ التي لا تتعرّضُ لاستقبالٍ ولا مُضيٍّ، إنما يُرَادُ بها معنى الثُّبوتِ[(١)].واسمُ الفاعلِ يكونُ للماضي والحالِ والمستقبلِ[(٢)]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب١/ ١٠٨: "هذا باب ماجرىٰ بالاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرىٰ الفعل كما يجري في غيره مجرىٰ الفعل". ينظر هذا الباب في المقتضب ٤/ ١٤٨، والأصول ١/ ١٢٢، والتبصرة ١/ ٢١٦، والسيرافي١/ ٤٣٥، والبديع ١/ ٥٠٦، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٣١، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٦١، والمقرب ١/ ١٢٣، وشرح التسهيل٣/ ٧٠، وابن الناظم ٣٠١، ، والتذييل ١٠/ ٢٩٧، والارتشاف ٢٢٦٧، وناظر الجيش٦/ ٢٧١٣، والعيني٣/ ٢٤

(٢) زيادة من " م "

(٣) الهَيَفُ بالتحريك: دِقةُ الخِصْرِ، وضُمُورُ البَطْنِ؛ هَيَفَ هَيَفَا، وهافَ هَيْفَا فهو أهيفُ، وامرأة هيفاءُ، وقومٌ هِيْفٌ، وَفرَسٌ هيفاءُ: ضامرةٌ. اللسان: (هيف)

فالماضي: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، وهذا محكيٌّ صحيحٌ عن العربِ[٣]، والمستقبلُ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]

فأمَّا من ذهبَ إلى أن اسمَ الفاعل لا يكونُ إلاَّ للحالِ[٤] فمذهبُه خطأ فاحشٌ، لكن سيبويهِ والجماعةَ يقولون: إذا لم تكن قرينةٌ تخصّصُهُ بالاستقبال أو المُضي فهو حالٌ، فأَصْلُ وقوعِهِ عندَهم للحالِ.

وشرطُ المُصَنِّفِ في إعمال اسم الفاعل ألاَّيكونَ ماضيا، وهو أن يكونَ بمعنى الحالِ، أو الاستقبالِ، لكن تدخُلُ في قوله مسألةٌ من اسمِ الفاعلِ، وهو اسمُ الفاعل الذي لم يُذْهبْ به مذهبَ الزَّمان، فإنه يجري مَجرى الأسماءِ، ولا يعملُ، نَحْوُ قولِ الحُطيئة: [٥]

ألقيتَ كاسبَهم في قَعْرِ مُظلمةٍ   فاغْفِرْ عليك سلامُ اللهِ يا عُمَرُ

---

(١) حدُّ اسمِ الفاعلِ وشرحُه أخذه الشارحُ عن شَرحِ التسهيل لابن مالك٣/ ٧٠، وتصرفَ فيه أبو حيّان بعضَ تصرفٍ يسيرٍ

(٢) ذكر أبو علي الفارسي في الإيضاح١/ ١٣٣ أنَّ اسمَ الفاعل على ثلاثة أَضْرُبٍ للماضي والحال والاستقبال قال: "فالذي يعمل عملَ الفِعلِ ما كان للحال، أو المستقبلِ دون ما مضى، وإنما أُعمِل اسمُ الفاعل لَّما كان جارياً عليه في حركاتِه وسكونِه وتأنيثِه وتذكيرِه، وأنَّه يُثنَّى ويُجْمَعُ بالواو والنون أو الألف والتاء كما يلحقُ الأفعالَ علامةُ التثنيةِ والجمعِ".

(٣) البسيط ٢/ ٩٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٥٠

(٤) هو ابنُ الطَّراوةِ كما في البسيط: ٢/ ٩٩٨

(٥) ويروى: فارحَمْ هُدِيتَ إمامَ النَّاسِ ياعُمَرُ، والبيت في ديوانُه: ١٣٨، وأنشد الشَّارح البيت في كتبه: البحر: ٢/ ٣٦٧، وتذكرة النحاة: ٢٥٩، والارتشاف: ١٨٠٤٥

ليس المعنى على أنه كَسَبَ، ولا يَكْسِبُ، وَكَأَنَّه قالَ: أَلْقيتَ والِدَهم، أو ألقيت أباهم ولكنه يَصْدُقُ عليه:

....   إِنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِل ٣

فكاسُبهم هو بمَعزِل عن المُضِيِّ.

فإذا كان اسمُ الفاعل ماضياً لم يَجُزْ أن يعملَ، بل يُضَافُ إلى مُتَعَلَّقِه، فَيسقُطُ التنوينُ منه، والنونُ للإِضافةِ تقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهذانِ ضاربا زيدٍ أمسِ، وهؤلاءِ ٦ ضاربو زيدٍ أمسِ.

وقال بعضُ المتأخرين[(١)] في هذا قاتلُ عمروٍ أمسِ: هي مُحَالٌ. ولاأدري ما الذي جعلَهُ به مُحَالاً. فأمّا قولُه: [(٢)] ٩

---

(١) هو ابنُ الطَّراوة، كما في البسيط: ٢/ ٩٩٨

(٢) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني٧/ ٣٦٤ إلى عَمْرو بن الأيهم التَّغْلِبي، أعشى تغلبَ، وذكر البغدادي أن البيتَ رأسُ قصيدةٍ أوردها له أبو عمرو الشَّيْباني في آخر أشعار تغلب"،

ولم أجد البيت في ديوان "أعشى تغلب الذي جمعه المستشرق رودلف جاير ونشره ضمن الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى والأعشين الآخرين

و العرندس: الشديد .القباب: جمع قبة، وهي الخيمة.حلول: جمع حالٍّ، أي نازل.

وأنشد الشارح البيت في: التذييل والتكميل: ١/ ٢٨١، والارتشاف: ٥/ ٢٢٧٤(وفي حواشي محققه نسبته إلى عمرو بن الأيهم التغلبي، عن شرح أبيات المغني)، وتذكرة النحاة: ٣٧٨، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٢١ سقط البيت، وبقي التعليق عليه، وفي العيني: ١/ ١٧٦: طلال: بالطاء المهملة، وفسره بالحال الحسنة، والهيئة الجميلة.كذا قال . وقوله: القباب وقع في الارتشاف: ٥/ ٢٢٧٤ الرقاب.ونبه العيني على أنها الرواية.

رُبَّ حّيٍ عَرَندسٍ ذي ظِلالٍ لا يزالون ضاربين القِبابِ

فأثبتَ النونَ معَ الخفضِ فيتخرّجُ على جعلِ الجمعِ مُعرَباً بالحركةِ في النونِ، وذلكَ
٣ جائزٌ في الشعرِ، أو على الحذفِ، أي: يزالونَ ضاربينَ [ضاربي][(١)] القبابِ، فيكونُ نظيرَ: [(٢)]

.... طَلحَةِ الطَّلَحاَتِ

أي: أعْظُمَ طلحْةِ الطلحات. وقولُه:

٦ **كفعلِه.......... ....**

شبّهَ اسمَ الفاعلِ في العملِ بفعلِه، فإنْ كانَ الفعلُ قاصراً كانَ عملُه كذلكَ، أو
متعدِّيا فكذلك، وذكرَ المصنّفُ لعملِ اسمِ الفاعلِ عملَ فعلِه شرطين: أحدُهما: أن يكونَ
٩ غيرَ ماضٍ، فإنه إن كانَ ماضياً لم يعملْ.

وفي هذا الشرطِ خلافٌ: [(٣)] ذهبَ الكسائيُّ وهشامُ وأبو جعفر بن مَضاءَ صاحبُ
كتابِ "المُشرِقِ" إلى أنه يعملُ إذا كانَ ماضياً، واستدلّوا على ذلك بقولِه تعالى: ﴿وَكَلبُهُمْ
١٢ بَاسطٌ ذُراعيه بالوصيد﴾ [الكهف: ١٨]، وبقولِ الشاعرِ: [(٤)]

---

(١) سقطت من "م "

(٢) سبق تخريجه

(٣) انظر رأي الكسائي في المقتصد١/ ٥١٢، والكشاف٣/ ٥٧١، والبسيط٢/ ٩٩٩، وشرح التسهيل٣/ ٧٥، و البحر المحيط٦/ ١٠٦، والدر المصون٦/ ٤٦٠، والخزانة٨/ ١٩٩. وفي شرح التسهيل ٣/ ٧٥ رد لرأي الكسائي؛ قال ابن مالك: "ومذهبه في هذه المسالة ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذي ير اد به المضي لايشبه الفعل االماضي الا من قبل المعنىٰ، فلايعطىٰ ماأعطي المشابه لفظا ومعنىٰ"

(٤) ويروىٰ:

غداة غدوا فسالك بطن نخلة وآخر منهم جازعٌ نجد كبكب.

فريقانِ منهمْ جازعُ بَطْنَ نخلةٍ وآخَرُ منهم قاطعُ نَجْدَ كبكبِ

وهذا إخبارٌ عمَّا مضى بدليلِ قولِه: [١]

ولله عينا مَن رأى من تفرُّقٍ أَشَتَّ وأَنْأى من فِراقِ الُمحَصَّبِ

وبقولِ الشاعر: [٢]

ومَجْرٍ كغُلاّنِ الأُنَيْعِم بالغٍ دِيارَ العدوّ ذي زُهاءٍ وأركانِ

ألا ترى أنه إخبارٌ عن شيءٍ مضى، ﴿ فباسطٌ﴾ بمعنى بسطَ، وواوُ(رُبَّ) كرُبَّ تُخلِصُ ماتدخلُ عليه إلى الُمضي، وقالتِ العربُ: " هذا مارّ بزيدٍ أمسِ، فسُوَيئرٌ فرسخا". [٣] وتأوّلَ من منعَ إعمالَه ماضياً بأنَّ ذلك حكايةُ حالٍ. [٤]

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٣، وإصلاح المنطق٤٧، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١/ ٥٤، والبحر ٨/ ٤٧٣، والدر المصون١١/ ٨

بطن نخلة: بستان ابن معمر بن عبدالله بن معمر. جازع: قاطع. نجد: الطريق.كبكب: الجبل الأحمر الذي تجعله في ظهرك إذا وقفت بعرفة، وهو مؤنث.

(١) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٤٣، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١/ ٥٤

أشت وأنأىٰ: أشد بعدا وفرقة من فراق المحصب، وهو موضع الجمار بمنىٰ

(٢) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٩٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٩، والبحر٢/ ٢٠٦، والدر المصون: ٢/ ٤٥٧

(٣) حكاها الكسائي عن العرب، وهي في شرح التسهيل٣/ ٧٤، والارتشاف٢٢٦٧، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٢٢.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية٣/ ٤١٨: "ومعنىٰ حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن".

والدليلُ على أن اسمَ الفاعلِ إذا عمِلَ، والمعنى على المُضِي المرادِ به حكايةُ الحالِ أنه لا يوجدُ عاملاً إلا في موضعٍ يسوغُ فيه وقوعُ الفعلِ المضارعِ، نحْوُ قولِك: كانَ زيدٌ ضارباً عمراً، فالضربُ ماضٍ من جهةِ المعنى، وقد عمِلَ اسمُ الفاعل، ولو صرّحتَ هنا بالفعلِ كانَ مضارعاً، ووقوع ُالماضي ضعيفٌ (١)

فلولا أنهم أرادوا حكايةَ الحالِ في هذا الموضعِ لَمَا كان وجْهٌ لوقوعِ المضارعِ [فيه](٢)، وكذلك جاء زيدٌ واضعاً يدَه على رأسِه لو أتيتَ بالفعلِ لقلتَ: جاءَ زيدٌ يضعُ يدَه على رأسِه، فدلّ على أنهم قصدوا حكايةَ الحالِ، ولذلك أعربَه النحويون في هذا الكلامِ حالاً، وإن كانَ المعنى على المُضِي فالواوُ في﴿ وكلبُهم باسطٌ﴾ واوُ الحالِ.

والكلام على حكاية الحال في الحجةللفارسي٤/ ٤٤٥، قال أبو علي: "من قال﴿ فننجي من نشاء﴾[يوسف: ١١٠] كان﴿ ننجي ﴾حكاية حال؛ ألا ترى أن القصة فيما مضى، وإنما حكى فعل الحال، كما أن قوله تعالى: ﴿إن ربك ليحكم بينهم﴾[النحل: ١٢٤] حكاية للحال الكائنة .....

ومن حكاية الحال قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾[الكهف: ١٨]فلولا الحال لم يعمل اسم الفاعل؛ لأنه إذا مضى اختص، وصار معهودا فخرج بذلك من شبه الفعل".اهـ

وانظر شرح اللمع للباقولي٢/ ٨٩، وكشف المشكلات٢/ ٧٤٨، والبسيط: ٢/ ١٠١٣، والدر المصون٦/ ٤٦

(١) اسم الفاعل أشبه بالمضارع منه بالماضي، ولذلك يعطف عليه، وآية ذلك ما أنشده صاحب الكتاب٣/ ٤٦:

وماأنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول

(٢) سقطت من " ط"

فهو إذنْ من المواضعِ التي يقعُ فيها المضارعُ، وإن كانَ ماضياً من جهةِ المعنى تقولُ: جاء زيدٌ وأبوه يضحكُ، ولا يُحسَنُ وأبوهُ ضَحِكٌ. وأمَّا:

........................بالغٌ   ديارَ.................

فساغَ ذلكَ؛ لأنكَ لو أتيتَ مكانَه بمضارعٍ لساغَ؛ لأنَّ(ربّ)تصرِفُ معناه إلى المُضي دونَ لفظِه، وخرَّجَه ابنُ طاهرٍ[1] على إضمارِ فعلٍ، أي: يبلغُ دِيارَ العدوِّ.

وإنما يثبتُ ما قالَ الكسائي لو حُكي من كلامهم: هذا ضاربٌ عمراً أمسِ؛ لأنك لو أتيتَ هنا بالفعل وجبَ أن يكونَ ماضياً، فكنتَ تقولُ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، ولا يُحسَنُ هذا يضربُ زيداً أمسِ.

وأما هذا مارّ بزيدٍ أمسِ فلا حُجّةَ فيه؛ لأنه عملٌ في المجرورِ، وليس بمفعولٍ صحيحٍ، والظرفُ والمجرورُ يعملُ فيهما اللفظُ المتحمِّلُ لمعنى الفعلِ، وإن لم يكنْ مشتقّا فالأحرى أن يعملَ فيه اسمُ الفاعلِ بمعنى المضي؛ لأنه مشتقٌّ، ويُبيِّنُ فسادَ مذهبِ الكسائيِّ أيضاً اسمُ الفاعلِ الماضي بالإضافةِ إلى المعرفةِ، ولو كانت إضافتُه من نصبٍ لم يتعرّفُ كحالِه إذا كان بمعنى الحالِ والاستقبالِ، ومن تعريفِه بالإضافةِ قولُ الشاعرِ[2]

لئنْ كنت قد بُلِّغتَ عني خِيانةً   لَمُبْلِغُك الواشِي أَغَشُّ وأكذَبُ

فمبلغُك اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي، وقد تعرَّف بالإضافةِ، ولذلك وُصِفَ بالمعرفةِ، وهو الواشي، فلا يوجُد من لسانِهم مررتُ بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحكٍ.

(١) رأي ابن طاهر في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٦، والمساعد: ٢/ ١٩

(٢) ويروىٰ: عني رسالة، والبيت للنابغة في ديوانه٧٧، والعمدة٢/ ٨٧٩.

وزعمَ الفرّاءُ [(١)] أن من العربِ من لا يعرّفُ اسمَ الفاعلِ بمعنى المُضي بالإضافةِ كما أنه بمعنى الحالِ والاستقبالِ كذلك، وأنشدَ: [(٢)]

يا ربّ هاجي مِنْقَرٍ يبتغي به ليُكْرِمَ لمّاأعوزتْهُ المكارمُ

واستدلّوا على [المضي][(٣)] بقولِه: لَمّا أعوزتْهُ، قالَ: " وسمعَ أعرابيا يقولُ بعدانصرامِ رمضانَ: يا ربَّ صائمِه لن يصومَه، وقائمِه لن يقومَه. [(٤)]

قالَ: وكثُرَ في كلامِهم الضاربُه والشاتمُه[(٥)] لِمَا لمْ يتعرّفْ بالإضافةِ، وهذا عند البصريين متأوّلٌ إما: يا ربّ هاجي منقرٍ، فقد يكونُ حالاً، وإمَّا: ياربَّ صائمِه، فيريدُ ياربَّ مقدِّرٍ في نفسِه صومَه، والعربُ تقولُ: إنه مسافرٌ غداً، أي تقدِّرُ في نفسِه السفرَ غدا، ومنه مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً.[(٦)]

وأما الضاربُه فالهاءُ عند البصريينَ مفعولةٌ، وإنما بنى الفرّاءُ على أصلِه في جوازِ الضاربِ زيدٍ.

وحكى بعضُ شيوخِنا أن الإجماعَ قد انعقدَ على أن اسمَ الفاعلِ الماضي يتعرّفُ بما أُضيفَ إليه. وقولُ الناظمِ:

.... **في العملِ** ....

---

(١) انظر معاني القرآن له٢/ ١٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٩

(٢) البيت من غير نسبة في معاني الفراء٢/ ١٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٧

(٣) م: الماضي

(٤) حكاية الكسائي في معاني الفراء: ٢/ ١٥.

(٥) معاني الفراء ٢/ ٢٢٦

(٦) الكتاب٢/ ٥٢

إن كانَ الألفُ واللامُ للعهد بالنسبةِ إلى المفعولِ لم يكن في ذلك تعرّضٌ لعملِه في الفاعلِ إذا كان ماضياً، وإن أخذت الألفَ واللامَ للعملِ اندرجَ فيه أنه إذا كانَ ماضيا لا يعملُ في الفاعلِ، وهي مسألةُ خلافٍ:

ذهبَ بعضُهم إلى أنه لا يعملُ في الفاعلِ إذا كانَ ماضياً، كما لا يعملُ في المفعولِ، فلا يجوزُ مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أمسِ، ولا مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمسِ، و به، قال ابن جنّي، قالَ في حرفِ الواوِ من سرِّ الصناعةِ له: "إن اسمَ الفاعلِ بمعنى المُضي لا يرفعُ الظاهرَ".(١) وهو اختيارُ الأستاذِ أبي علي(٢)، و المتأخّرينَ من أصحابِنا.

وذهبَ بعضُهم(٣) إلى أنه يرفعُ الفاعلُ إذا كانَ ماضياً، واختارَه الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عصفور(٤)، وهذا الخلافُ إذا كانَ الفاعلُ ظاهراً، فإن كانَ مضمراً فحكى الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصفور(٥) اتّفاقَ النحْويينَ على أن اسمَ الفاعل بمعنى المُضي يرفعُ المضمرَ، وليسَ كما ذكرَ بل في ذلك خلافٌ: الجمهورُ على أنه يرفعُ المُضمرَ، وذهب أبو بكر بنُ طاهرٍ وتلميذه أبو الحسن بن خروف (٦) إلى أنه لايرفعُ المضمرُ، ولا قامَ دليلٌ على ذلك، والذي أخذناه عن الشيوخ أنه لاشتقاقه يتحمّلُ الضميرَ.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٣

(٢) التوطئة ٢٦١

(٣) الظاهر من كلام سيبويه أنه يرفع الفاعل؛ انظر الكتاب ٢/ ١٨، ١٩

(٤) في شرح الجمل له١/ ٥٦٨، ٥٦٩

(٥) في شرح الجمل له١/ ٥٦٨، ٥٦٩

(٦) قال ابن خروف في شرح الجمل١/ ٥٣٢: "فإن كان اسم الفاعل والمفعول لما مضئ لم يعملا في مفعول، وضعف رفعهما للظاهر، وأضيفا إلى مابعدهما؛ كشاتم زيد، وصاحب عمرو".اهـ

الشرطُ الثاني: أن يكونَ معتمِداً على أداةِ استفهامٍ، أو حرفِ نداءٍ، أو حرفِ نفيٍ، أو واقعاً صفةً، أو خبراً، فمثالُ اعتمادِه على أداةِ استفهامٍ قولُ الشاعرِ: (١)

أناوٍ رجالُك قَتْلَ امرى　　من العِزّ في حبِّكَ اعتاضَ ذلا

وقد تكونُ الأداةُ مقدّرةً، قالَ الشاعر: (٢)

ليتَ شِعري مُقيمٌ العُذرَ قومي　　لي أمْ هم في الحُبّ لي عاذلونا

التقديرُ: أمقيمٌ العذرَ قومي.ومثالُ اعتمادِه على حرفِ نداءٍ قولُ الشّاعرِ: (٣)

فيا مُوقِداً ناراً لغيرِك ضَوؤُها　　ويا حاطباً في غيرِ حبلِك تَحطِبُ

وظاهرُ كلامِ المصنّفِ أن إيلاءَ اسمِ الفاعلِ حرفَ نداءٍ من الأشياءِ المؤثّرةِ في عملِه؛ إذ جعلَ ذلك كالاستفهامِ، وحرفِ النفي، وكونِه وصفا، أو مسندا، ولم يذكرْ ذلك أصحابُنا.

وقد نازعَ الناظمَ ابنُه في ذلكَ في شرحِ الأُرجوزةِ هذه، فقالَ: " وقولُه: أو نداء مثالُه يا طالعاً جبلاً، والمسوّغُ لإعمالِ(طالعاً) هنا هو اعتمادُه على موصوفٍ محذوفٍ تقديرُه: يا

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل٣/ ٧٣، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢، والارتشاف٢٢٦٩

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل: ٣/ ٧٣، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢، والارتشاف: ٢٢٦٩، والمساعد: ٢/ ١٩٥.

(٣) للكميت في ديوانه ٢/ ١٨٩، والأفعال للسرقسطي ١/ ٣٩٠، والتذييل والتكميل١٠/ ٣٢٣، والارتشاف٢٣٧٠، وتذكرة النحاة ٧٢٧، والمساعد ٢/ ١٩٦

رجلاً طالعاً جبلاً، و ليس المسوغُ الاعتمادَ على حرفِ النِّداءِ؛ لأنَّه ليس كالاستفهامِ والنفي في التقريبِ من الفعلِ؛ لأن النداءَ من خواصِّ الأسماءِ".[(١)]

وما ذكره متوجِّهٌ، لكن الناظمَ لا يرى ذلك بل هو عنده من مسوّغاتِ العملِ؛ ألا ترى إلى قولِه بعدَه:

و قد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِف ....

فلو كان عملهُ إذا وليَهُ حرفُ النداء لكونه حُذفَ موصوفُه لم يذكرْ قوله:

......أو حرف نداء ....

؛ لاندراجِه في قولِه:

وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرف ....

فمثالُ اعتمادِه على حرفِ نفيٍ قولُه: [(٢)]

ما راعٍ الخُلاّنُ ذِمّةَ ناكثٍ بل من وفيٍّ يَجد الخليلَ خليلا

وقد يكونُ مؤولاً بنفيٍ، وإن لم يكنْ من أدواتِ النفي، وذلك نحْوُ قولِ الشاعرِ: [(٣)]

وإنَّ امرأً لم يُعْنَ إلا بصالحٍ لَغَيرُ مُهِينٍ نفسَهَ بالمطامِعِ

---

(١) ابن الناظم ٤٢٤

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧٣

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ٧٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢، والمساعد: ٢/ ١٩٥

ومثالُ وقوعِه صفةً مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً؛ اجتزأَبذكرِ الصفةِ عن مجيئِه حالاً، وإن كانَ النحويون يعدّون في جهاتِ الاعتمادِ أن يكونَ حالاً لذي حالٍ؛ لأنَّ ما وقعَ صفةً يَصِحُّ وقوعُه حالاً .

ومثالُ كونِه مسنداً زيدٌ ضاربٌ عمراً، و كان زيدٌ ضارباً عمراً، و إنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننتُ زيداً ضارباً عمراً. فالمسندُ يشمَلُ هذه المُثُلَ .

واجتزأَ المصنّفُ بوقوعِهِ صفةً عن ذكرِ وقوعِه حالاً؛ لأن ما وقعَ صفةً للنكرةَ يقعُ حالاً للمعرفةِ، نحو: جاءَ زيدٌ راكباً فرساً.

وهذا الشرطُ الثاني الذي ذكرَه المصنّفُ فيه خلاف: ذهبَ جمهورُ البصريين إلى اشتراطِه، وذهبَ الكوفيون والأخفشُ(١) إلى عدمِ اشتراطِه، واستدلَّ الأخفشُ على إعمالِه غيرَ معتمدٍ بقولِه تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا﴾[الإنسان: ١٤] في قراءةِ من رفعَ دانيةً(٢)، فدانيةٌ عنده مبتدأٌ، وعليهم متعلّقٌ بدانيةٍ، وظلالُها فاعلٌ بدانيةٍ .ولا حجّةَ في هذا؛ لاحتمالِ أن تكونَ دانيةٌ خبراً مقدّماً، وظلالُها مبتدأً.

---

(١) رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٦٥

(٢) معاني الفراء٣/ ٢١٦، والحجة للفارسي٦/ ٣٥٦، ولم يدفع أبو علي رأي أبي الحسن؛ قال: " ويجوز على قياس أبي الحسن في قائم أخواك وإعمال اسم الفاعل عمل الفعل وإن لم يعتمد على شيء أن يكون ثياب سندس مرتفعة بعاليهم".اهـ وانظر البحر ٨/ ٣٨٨؛ قال أبو حيان: " وقرأ أبو حيوة ودانيةٌ؛ بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم االفاعل من غير أن يعتمد؛ نحو قولك: قائم الزيدون، ولا حجة فيه؛ لأ ن الأظهر أن يكون ظلالها مبتدأ ودانية له خبرا".

وأهملَ المصنّفُ شرطين ذكرَهما في غيرِ هذه الأرجوزة[1]أحدُهما: أن يكونَ مكبّراً، فإن كان مصغّرا وجبتْ الإضافةُ، فتقولُ: هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ .

٣ وعلةُ منعِه من ذلك أ نه إذا صُغِّرَ دخلته خاصّة من خواصِّ الأسماءِ، فبَعُدَ عن شبهِ الفعلِ بتغييرِ بُنيتِه التي كانت عمدةً في الشبهِ، وهذا مذهب البصريين والفرّاء[2]

و ذهبَ باقي الكوفيين و أبو جعفر النحّاسِ[3] إلى أنَّه يجوزُ إعمالُه مصغّرا؛ لأنه ٦ ليس من أصولِ الكوفيين شبهُه له في الصورةِ، بل في المعنى.

واستدلّ الكسائيُّ على ذلك بقولِ العربِ: " أظنني مرتحلاً فسُوَيئِراً فرسخا.[4] ولا حجّةَ فيه؛ لأنه لم يعملْ في مفعولٍ به صريحٍ، وإنما عَمِلَ في الظرفِ، وروائحُ الأفعالِ قد ٩ تعملُ في الظروفِ والمجروراتِ[5]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٧٢: " يعمل اسم الفاعل غير المصغروالموصوف مفردا وغير المفرد عمل فعله مطلقا"

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٨٠، و الحجة: ٤/ ٤٤٥؛ وفيه "إن اسم الفاعل إذا وصف، أو حقر لم يعمل عمل الفعل؛ لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير، والوصف كذلك إذا كان ماضيا"

(٣) انظر رأي الكوفيين وأبي جعفر النحاس في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٤، والارتشاف٢٢٦٨

(٤) حكاية الكسائي في شرح التسهيل ٣/ ٧٤

(٥) هذه مسألة نبه عليها أبو علي في الحجة٣ / ٣١٨-٣١٩، قال في قوله تعالى: ﴿ومانراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي﴾ [هود: ٢٧]والعامل في هذا الظرف –يريد بادي- هو قوله﴿اتبعك﴾ من قوله: ﴿مانراك اتبعك﴾

التقدير: مااتبعك في أول رأيهم، أو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا، فأخر الظرف وأوقع بعد إلا ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز.

وقالَ النحّاسُ: " ليس تصغيرُه بأعظمَ من تكسيرِه، وهو يعملُ إذا كانَ مكسَّراً، فأحرى أن يعملَ إذا كانَ مصغّرا؛ لأن التصغيرَ قد يُوجَدُ في ضَربٍ من الأفعالِ، والتكسيرُ لا يوجدُ فيها أصلا". (1)

والجوابُ عما قاله أن التكسيرَ إنما وقعَ في اسمِ الفاعلِ بعد استقرارِ العملِ فيه قبلَ التكسيرِ بسببِ الجريانِ فلم يؤثّرْ فيه، والصحيحُ أنه لا يجوزُ إعمالُه مصغّرا؛ لأنَّ ذلك لم يُحفظْ من كلامِهم.

وقالَ بعضُ شيوخِنا(2): "إذا كانَ الوصفُ لا يُستعملُ إلا مصغّراً، ولم يُلفظْ به مكبّراً جازَ إعمالُه، ومن ذلك قولُ الشاعر: (3)

فما طَعْمُ راحٍ في الزُجاجِ مُدامةُ تُرَقْرِقُ في الأيدى كُميتٍ عَصيرُها

في روايةِ مَن جرَّ كُميتاً.

الشرطُ الثاني: أن يكونَ غيرَ موصوفٍ، فإن كانَ موصوفاً بصفةٍ متّصلةٍ به فلا يجوزُ أن يعملَ؛ لأن الفعلَ لا يوصفُ، فلا يجوزُ هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، هذا مذهبُ البصريين(4) و الفرّاءِ، وذهبَ باقي الكوفيين(1) إلى جوازِ إعمالِه، وإن اتّصلت به صفتُه، واستدلُّوا على جوازِ ذلك بالسماعِ، قالَ الشاعرُ: (2)

---

(1) نص النحاس في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٥

(2) هو ابن عصفور كما صرح أبو حيان في الارتشاف: ٢٢٦٨

(3) البيت من غير نسبة التذييل والتكميل١٠/ ٣٠٥، وتذكرة النحاة٦٨٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٥٣

الكميت من الكمتة، وهي الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها

(4) رأي البصريين في الكتاب ٢/ ٢٩، والحجة ٥/ ٢٢٥

إذا فاقدُ خطباءُ فَرْخَينِ رَجَّعتْ   ذكرتُ سليمى في الخليط المباينِ

وقال آخر[٣]

وراكضةٍ ما تستجِنّ بجِنَّةٍ   بَعِيرَ حِلالٍ غادرتْه مُجعْفَلِ

و قالَ آخُر: [٤]

وقائلةٍ تَخشَى عليّ أظنُّه   سيودي به تَرْحالُه وجعائلُهْ

أعملَ اسمَ الفاعلِ في هذه الأبياتِ، وقد وصفَه بصفةٍ متّصلةٍ به، ومَن منعَ إعمالَه تأوّلَ البيتَ الأوَّلَ[٥] على أن فرخين منصوبٌ بفعلٍ [محذوفٍ][١]، تقديرُه فقدَتْ فرخين،

---

(١) رأي الكسائي، وهو كوفي في شرح التسهيل ٣/ ٧٤

(٢) ويروى: يالمزايل مكان المباين، وهو لبشر بن أبيّ خازم في الحجة للفارسي: ٥/ ٢٢٥، وليس في ديوانه، ومن غير نسبة في الإغفال٢/ ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٧٣، والتذييل والتكميل١٠/ ٣٠٦ .

حمامة فاقد: سُبع فرخُها، والخطباء التي في لونها خُطبة، والخطبة: لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة في صفرة.

(٣) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه٩٢، والحجة للفارسي: ٢/ ٢٢٥، والأمالي ١/ ١٠٤، والمقرب ١/ ١٢٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦. والراكضة هي بنت طفيل بن مالك فارس قُرزل، وذلك أنها خرجت عريانة مذعورة فاعْرورَت بعيرا لها لتهرب عليه، وغادرت حلالها مطروحا –وهومركب من مراكب النساء– فلم ترحله للعجلة والذعر .

والمجعفل: المصروع

(٤) ويروى: مذاهبه مكان جعائله، والبيت لذي الرمة في ديوانه: ٢/ ٨٥٨.

وانظر الحجة للفارسي: ٥/ ٢٢٥؛ قال أبوعلي "لأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق بعد الوصف شيء منه "، وشرح التسهيل ٣/ ٧٣، والمغني: ٥/ ٢٦٦، والمساعد: ٢/ ١٩٢

(٥) الحجة ٥/ ٢٢٥، والمقرب ١/ ١٢٤، ١٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٧

ويؤيّدُ أنه ليس منصوباً بفاقدِ كونُ فاقدٍ غيرُ جارٍ على الفعلِ في التأنيثِ؛ ألا ترى أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا لم يجْرِ على الفعلِ في تذكيرِه وتأنيثِه لم يعملْ، لا يجوزُ هذه امرأةٌ مرضعٌ ولدَها؛ لأن اسمَ الفاعلِ لا يُذهَبُ به إذْ ذاك مذهبَ الفعلِ.

إنما ذُهِبَ به مذهبَ النسب، فإذا قلت: امرأةٌ مرضعٌ[٢] فالمعنى ذاتُ رِضاعٍ، كما تقول: رجلٌ دارعٌ، فإن ذهبت بمرضع مذهبَ الزمان فلابد من التاء، ويعملُ إذْ ذاك كما قال:[٣]

كمُرضعةٍ أولادَ أخرى وضيَّعَتْ   بني بطنِها هذا الضَّلالُ عن القَصدِ

وأما البيتانِ الآخرانِ فَتؤوَّلا على أن قولَه: ما تستجنُّ بجُنّةٍ، وتخشى عليَّ حالٌ[٤] من الضميرِ المستكنِ في اسمِ الفاعلِ. فإن وُصِفَ بعد أن أخذَ معمولَه جازَ، فتقولُ: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً عاقلٌ.

ونبّه بعضُ أصحابِنا على شرطٍ آخرَ في اسمِ الفاعلِ إذا عمِلَ، وهو أنه لا يُضافُ إلى غيرِ مفعولِهِ. فإن أُضيفَ إلى غير مفعوله لم يعمل، فتقول: هذا صانعُ القريةِ، وخياطُ

---

(١) سقطت من " م "

(٢) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين:

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ لاختصاص المؤنث به . وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث؛ لأنهم قصدوا به النسب، ولم يجروه على الفعل .....لأن قولهم: طالق، وطامث، وحائض في معنى: ذات طلاق وطمث وحيض ....حمل على معنى النسب ....كما يقال: رجل رامح ونابل؛ أي: ذو رمح ونبل.

(٣) هو العديل بن الفرخ العجلي في شرح الحماسة للمرزوقي ٧٣٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٧

(٤) الحجة ٥/ ٢٢٥

البلدِ، قال: ولا يجوز أن يعمل هذا عمل الفعل، فتقول: هذا صباغُنا الثيابَ، وخياطُنا القُمُصَ؛ لأنك أضفته إلى غير مفعوله، فبعدَ عن شبهِ الفعلِ، وهذا الأصلُ لم ينبهّواعليه في كتبِهم، والأصول تشهد بصحّته".

فعلى هذا الذي جمعناه يكون يُشترَطُ في اسمِ الفاعلِ العاري من الألفِ واللامِ على طريقةِ مشهورِ البصريين وأئمتِهم أن يكونَ معتمداً غيرَ ماضٍ، ولا مصغّرٍ، ولا موصوفٍ قبل ذكرِ معمولِه، ولا مضافٍ لغير مفعولِه.

وزادَ بعضُ النحويين[1] في وجودِ الاعتمادِ أن يعتمدِ على (إنّ)، فأجاز إنّ قائماً زيدٌ على أن يكون(قائماً) اسمَ إنّ، وزيدٌ فاعل به أغنى عن الخبرِ، ونسبةَ الصَيمَرِيُّ[2] إلى البصريين.

والصحيحُ أنَّ (إنّ) حرفٌ غيرُ طالبٍ للفعلِ، وأنَّه يختصُّ بالمبتدأِ، وهنا فرعٌ اختلفَ فيه البصريون، وهو إذا كانَ اسمُ الفاعل ماضياً، وكانَ فعلُه مما يتعدى الى أكثرِ من أحدٍ، وذلك نحوُ: هذا معطي زيداً درهماً أمسِ، فذهبَ الفارسيُّ[3] والجمهورُ[4]إلى أن االثاني

(١) هو ابن السراج كما في الأصول١/ ٢٣٢؛ قال: "وأصحابنا يجيزون: إن قائما زيد، وإن قائما الزيدون؛ ينصبون (قائما) بـ (إن)، ويرفعون (زيدا) بقائم على أنه فاعل، ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر، كما أن (قائما) قام مقام الاسم" .اهـ

(٢) التبصرة والتذكرة: ١/ ٢١٣

(٣) رأي الفارسي في الإيضاح ٢/ ١٤٣، ١٤٤

(٤) انظر رأي الجمهور في السيرافي ١/ ٤٣٦، و ابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٨، و المساعد: ٢/ ١٩٨

منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه اسمُ الفاعلِ، ووقفوا في ذلكَ مع الأصلِ؛ إذ لايعملُ اسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي،

وذهبَ السيرافيُّ[(١)] وبعضُ المحققين كأبي عبدالله بن أبي العافيةِ، والأستاذِ أبي علي[(٢)]، وأكثرِ [أصحابه][(٣)] إلى أنه منصوبٌ بنفسِ اسمِ الفاعلِ، وإن كانَ بمعنى الماضي، وهو اختيارُ أبي جعفرَ بنِ مضاء[(٤)]؛ قالوا لأنه قويٌّ شبيهٌ بالفعلِ هنا، وذلك أنه يطلبُ ما بعده من جهةِ المعنى، ولا يمكنُ إضافتُه إليه؛ لأنه قد استُثقلَ بإضافتِه إلى الأوّلِ، وأشبهَ الفعلَ بهذا؛ لأن الفعلَ يطلبُ ما بعده، ولا تمكنُ إضافتُه إليه، وصارَ في ذلك كالمعرّفِ بالألفِ واللامِ.

فكما أن اسمَ الفاعلِ المعرّفِ بالألفِ واللامِ يعملُ، وإن كانَ بمعنى الماضي لنيابتِه منابَ الفعل على ما سيذكرُ بعد إن شاءَ فكذلك يعملُ في الثاني إذا كانَ معرّفاً بالإضافةِ إجراءً له مُجراه؛ لشبهِه به من حيثُ كونُه معرفةً مثلَه.

---

(١) قال السيرافي ١/ ٤٣٦: "فإذا قلت: " هذا معطي زيد درهما "، و"وهذا ظان زيد منطلقا أمس فكثير من أصحابنا يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل آخر؛ كأنه قال: "هذا معطي زيد أعطاه درهما أمس "، وهذا ظان زيد ظنه منطلقا أمس "والأجود عندي أن يكون منصوبا بهذا الفعل بعينه، وذلك لأن الفعل فيه بعض المضارعة ".اهـ . واختار ابن يعيش مذهب السيرافي ٦/ ٧٧

(٢) التوطئة: ٢٦٢

(٣) ط: أصحابنا

(٤) الارتشاف: ٢٢٧٢

واستُدِلَّ(١) لصحّةَ هذا القولِ باسمِ الفاعلِ من بابِ ظنَّ إذا قلتَ: هذا ظانٌّ زيدٍ قائماً أمسِ، فظانٌّ يطلب اسمين، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما اقتصارا.

فلو نصبتَ قائماً بفعلٍ مضمرٍ لزِمَك حذفُ الثاني الذي يطلبُه ظانٌّ، ولا يجوزُ حذفُهُ اقتصاراً، فيبقى حذفُه اختصاراً، والمحذوفُ اختصاراً بمنزلةِ الثابتِ، فيلزمُ أن يكونَ اسمُ الفاعلِ عاملاً فيه، أو تقدّرَ لذلك المحذوفِ عاملاً، فيلزمُ حذفُ الثاني لاسمِ الفاعلِ، ويرجعُ الكلام في هذا المحذوفِ الثاني، ويتسلسلُ إلى ما لا نهايةَ له، وبهذا اعترضَ أبو الفتح على أبي عليّ الفارسي فسكتَ(٢)

قالَ بعضُ أصحابِنا(٣) وإذا لزمَ إعمالُ ظانٍّ بمعنى المضي في الاسمِ الثاني وجبَ أن يُعتقَدُ مثلُ ذلك في معطي زيدٍ أمسِ درهماً وأمثالِه، وهذا الإلزامُ لا مَخلصَ منه لِمنْ يعتقدُ أن الثاني منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ إلا أن يقولَ: إن العربَ لا تقولُ: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائماً، وإنما استغنت منه بقولِها: هذا ظنَّ زيداً أمسِ قائماً. وفي ذلك خروجٌ عما عُهِدَ في الأفعالِ المتصرّفةِ من أنه يجوزُ أن يُبنى اسمُ الفاعلِ منها بمعنى الحالِ والاستقبالِ والمُضي.

وسألت شيخَنا الأستاذَ أبا الحسنِ بنَ الضائع -رحمَه اللهُ- عن هذه المسألةِ، وذكرتُ له المذهبين، واعتراضَ ابنَ جنّي، وسكوتَ أبي عليٍّ عنه، فقالَ: " سكوتُ أبي علي عنه استهزاءٌ به، وبضعفِ اعتراضِه، لا قصور".

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٨٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٩

(٢) اعتراض ابن جني في البسيط ٢/ ١٠٠٩، ١٠١٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٩

(٣) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل ١/ ٥٦٣

والصحيحُ ما ذهبَ إليه أبو علي، ثم أملى عليَّ ما نصُّه[١]: فإن قيلَ هذا [لا يتصور][٢] في باب الظنِّ من قِبَلِ أنه لا يجوزُ فيه الاقتصارُ، وكذلك الاختصارُ؛ لأنَّ المحذوفَ اختصاراً كالمنطوقِ به، فإن قدّرتَ عاملاً لزِمَ التسلسل فالجوابُ من وجهين:

أحدُهُما أن قولَهم: هذا ظانٌّ زيدٍ إنَّما يكونُ على حدِّ قولِهم: ظننَتُ بزيدٍ، ثمَّ جئتَ باسمِ الفاعلِ منه، فقلتَ: هذا ظانٌّ زيدٍ، وأصلُه ظانٌّ بزيد، فلا يحتاجُ هذا إلى مفعولين، ثم حَذفتَ، وأضفتَ، فزيدٌ في الموضعين ليس مذكوراً على أنه مفعولٌ به، بل على أنّه محلٌّ لوقوعِ الظنِّ.

والوجهُ الآخرُ أنَّ حذفَ الاقتصارِ إنما امتنع َحيث لا يُذكَرُ المفعولُ الثاني، فأمَّا إذا كانَ الكلامُ قد اشتملَ على المفعولين معاً، وإن لم يُذكَرْ الثاني على أنه مفعولٌ بذلك الفعلِ فإنّه يجوزُ كقولِهم: ظننَتُ أنّ زيداً منطلقٌ، لما اشتملَ الكلامُ على ذكرِ المفعولين معاً، وإن لم يكن لظننتُ إلا مفعولٌ واحدٌ هنا جازَ، فكذلك مسألتُنا قد اشتملَ الكلامُ فيها على ذكرِ المفعولين معاً، وكذلك في الاشتغالِ إذا قلتَ: زيداً ظنَنتُه منطلِقاً، فلا يحتاجُ هنا إلى تقديرِ مفعولِ ثانٍ لظننتُ المحذوفةِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني قد ذُكرَ مع المفسّر، ولذلك لم يَحتجْ في أقائمٌ أخواك لتقديرِ خبرٍ؛ لأنه قد اشتملَ على ذكرِ الخبرِ والمُخبَرِ عنهُ، وكذلك قولُهم: عسى أن تقومَ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ لعسى؛ لأن اسمَها قد اشتملَ على ذكرِ الاسمِ والخبرِ.

---

(١) النص كاملا في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٠، ٣٣١

(٢) ط: لا يتصرف

قالَ الأستاذُ أبو الحسنِ: انفصلَ بهذا شيخُنا أبو زكريّاء بنُ ذي النون[1] عمّا أُلزِمَ أبو علي في قوله: إنه منصوبٌ باضمارِ فعلٍ، وهذا انفصالٌ صحيحٌ، ولم أرَه لغيرِهِ".

والوجهُ الثاني الذي انفصلَ به أبو زكريّاء عن الاعتراضِ قد تقدَّمَه إلى مثلِه الأستاذُ أبو جعفر أحمدُ بنُ الإمام أبي الحسنِ علي بنِ الباذِشِ[2]، نقلتُ من خطِّه مما يدلُّ على أن قولَه ﴿وَجَاعِلُ اللّيْلِ سَكَناً﴾ [الأنعام: ٩٦] [3] منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ على ما يذهبُ إليه أبو علي[4] قولُهم عبدَ اللهِ اظنُّه ذاهباً، ولولا التباسُ إحدى الجملتينِ بالأخرى ما جازَ أن تقولَ: أظنُّ عبدَ الله؛ لأن الاقتصارَ لا يجوزُ، ولكنّ الحذفَ لدلالةِ المفعولِ في الجملةِ الثانيةِ".

ولَمَّا كانَ هذا الاعتراضُ قوياً عند الأستاذِ أبي الحسين بنِ أبي الربيع أنكرَ مجيءَ ذلك من لسانِ العربِ، وقالَ: " لا تقولُ هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، وإنَّما تقولُ في هذا: هذا

(١) هو يحيىٰ بن ذي النون بن يحيىٰ الإشبيلي النحوي أبو زكرياء.أخذ عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوبين وابن الضائع، كان من جلة الأسانيد النبهاء، توفي في مراكش، وسنه نحو من ستين سنة .بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري، الأندلسي، الغرناطي. المالكي .والباذِشُ لقب لأسرته، كان من أهل العلم والمعرفة بالآداب واللغات، والتقدم في علم القراءات، لم يصلنا من كتبه سوىٰ قطعة صغيرة من شرحه علىٰ الجمل، نقلها أبو حيان في تذكرة النحاة ٥٥١، (ت٥٢٨)

انظر ترجمته في الإحاطة ١/ ١٩٣

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر؛ انظر القراءة في السبعة ٢٦٣، وإعراب النحاس ٢/ ٨٤، والحجة للفارسي ٣/ ٣٦٣، والتذكرة لابن غلبون ٣٢٩، والبحر ٤/ ١٩٠

(٤) رأي أبي علي في الحجة ٣/ ٣٣٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٢

الظانُّ زيداً شاخصاً أمسِ؛ لأَنَّك إن نصبتَ شاخصاً بإضمارِ فعلٍ كنتَ قد اقتصرتَ على واحدٍ، ولا يجوزُ في بابِ ظنَّ، وإن نصبتَ بظانٍّ أعملتَ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي، وهذا لم يثبُتْ".[1]

وقالَ أيضاً: كانَ الأستاذُ أبو عليّ يأخذُ في الانفصالِ عنه وجهين[2]، يعني عن اعتراضِ ابن جنّي على أبي علي.

أحدُهما: أن يُفرِّقَ بينَ بابِ ظننتُ فينصبَ باسمِ الفاعلِ؛ لعدمِ جوازِ الاقتصارِ، وبينَ بابِ أعطيتُ، فينصبَ فيه باضمارِ فعلٍ؛ لجوازِ الاقتصارِ.

الثاني: أن يدّعيَ أنَ العربَ لا تقولُ: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، وإنَّما تقولُ: هذا الظانّ زيداً شاخصاً أمسِ؛ لأن شاخصاً يتعذّرُ أن يُنصبَ بظانٍّ؛ لأَنَّه بمعنى الماضي، واسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي لا يعملُ، و يتعذّرُ أن ينتصبَ باضمارِ فعلٍ لما فيه من الاقتصارِ حيثُ لا يقتصرُ". انتهى وفيه بعض تلخيص.

و قالَ أبو عبد الله بنُ هشَامَ الخضراوي[1]: "انقطاعُ أبي عليٍّ؛ لأنَّ الفعلَ متصرّفٌ متعدٍّ إلى اثنين، فقياسُه أن يجوزَ كسائرِ الأفعالِ المتصرّفة، ولو رُكّب أصْله، فقالَ: هذه المسألةُ لا تجوزُ؛ لهذا الذي ذكرتُه لم يثبتْ فسادَ قولِه إلا سماعُها، وقد بحثتُ عن هذه المسألةِ فما رأيتُ أحدا حكاها مسموعةً ".

ويظهرُ من كلامِ المصنّفِ القولُ بإضمارِ الفعلِ في هذه المسألةِ؛ لأنه قالَ:

---

(١) الملخص ٣٠١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٢

(٢) االتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٢، ٣٣٣

.... إن كان عن مضيّه بمعزِلِ

ولمْ يستثنِ هذه المسألةَ .

وقد يكون نَعْتَ مَحْذوفٍ عُرِفْ　　فيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

معنى هذا البيت أن اسمَ الفاعل إذا كان صفةً لموصوفٍ محذوفٍ عمِلَ كحالِه إذا كانَ موصوفُه مثبتاً، وكانَ يُغني عن هذا البيت قولُه في البيتِ قبلَه:

.... أو جاء صفة....

لأن مجيئَه صفةً أعمُّ من أن يكونَ صفةً لمذكورٍ، أو محذوفٍ ومثلُ ذلك قولُ الشاعرِ: (٢)

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمُؤْتيك نُصحَه　　وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلَبيبِ

وقولُ الشاعرِ: (٣)

إني حلفتُ برافعِينَ أكُفَّهم　　بينَ الحطيمِ وبين حَوْضَي زمزمِ

وقولُ الآخر: (٤)

إنّ النَّدى وأبا العبّاسِ و ارتحلُوا　　مثلُ الفُرات إذا ما مَوجُه زَخَرا
إنْ تبلُغوهُ تكونوا مثلَ مُنْتَجِعٍ　　غَيْثاً يَمُجّ ثُراهُ الماءَ و الزَّهَرا

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣

(٢) البيت من غير نسبة في الكتاب ٤/ ٤٤١، و لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٥، والحيوان ٥/ ٦٠١، وابن السيرافي ٢/ ٤٣٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧١٩.

(٣) ويروىٰ: بالله رب الرافعين، و البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٢٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢١، وناظر الجيش٦/ ٢٧٢٠

(٤) البيتان للفرزدق يمدح العباس بن الوليد بن عبد الملك في ديوانه ١/ ٢٢١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٢٠

وقولُ الآخرِ: (١)

وكم مالئٍ عينيه من شيءِ غيرِه　إذا راحَ نحْوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

وقولُ الآخرِ: (٢)

فريقانِ منهم جازعٌ بَطنَ نخلةٍ　وآخرُ منهم قاطعٌ نجدَ كبكبِ

وقالَ السهيليُّ: " يقبحُ إعمالُه في المفعولِ إذا جعلتَه فاعلاً، أو مبتدأً، أو أدخلتَ عواملَ الأسماءِ كحروف الجرِّ، أو جعلتَه مفعولاً لَمَّا تمحَّضَ معنى الاسمِ" .

ولذلك شرطَ في إعمالِه أن يعتمدَ على أداةِ نفيٍ، أو استفهامٍ، أو يقعَ صلةً، أو صفةً، أو حالاً، أو خبراً". (٣)

قالَ السهيليُّ: " وأما وكم مالئٍ عينيه من شيءِ غيرِه فحسُنَ إعمالُه؛ لأنه نعتٌ، والمعنى: وكم رجلٍ مالئِ عينيه، ولا يُشْبِهُ هذا غلامٌ ضاربٍ زيداً، وإن كانَ معناهُ هذا غلامُ رجلٍ ضاربٍ زيداً؛ لأنك إذا حذفت المنعوت بعد (كَمْ) كانت (كَم) من ذلك الاسمِ في المعنى بخلافِ قولِك: غلامُ رجلٍ ضاربٍ؛ لأن الغلامَ ليس هو الرجلَ في المعنى فمِن ثمَّ لم يَنبْ منابَه إذا حُذفَ؛ لأنه غيرُه، فهذا الفرقُ بينهما، و يجوزُ على هذا القياسِ كلُّ مكرمٍ زيداً فأكرمْهُ؛ لأنَّ(كلاًّ) بمنزلةِ (كَمْ) في النيابةِ عن المنعوتِ؛ إذ ليسَ بغيرٍ لهُ". (٤)

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢/ ١٩٧، ودلائل الإعجاز ٤٧، وابن الناظم ٣٠٢

(٢) سبق تخريجه

(٣) نص السهيلي في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢١

(٤) نص السهيلي في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢.

**وإنْ يكُنْ صِلةَ أَلْ ففِي المُضِي		وغَيْرِهِ إعْمالُهُ قدِ ارتُضِي**

يقولُ: اسمُ الفاعلِ إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ عمِلَ مُطلقاً سواءٌ أكانَ ماضياً، أمْ حالاً، أمْ مستقبلاً. وقولُ المصنّفِ:

.... صلة ال......   ....

دليلٌ على أنَّ(ال) موصولةٌ، وذلك [هو](١) مذهبُ الجمهور(٢)، وذهبَ الأخفشُ (٣)إلى أنها حرفُ تعريفٍ، وليست موصولةً، ودخولُها على اسمِ الفاعلِ يُبطلُ عمله كما يبطلُه التصغيرُ والوصفُ؛ لأنه يبعُدُ عن الفعلِ بدخولِ ما هو من خواصِّ الاسمِ عليه، والمنتصبُ بعدهُ إنما هو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به(٤) مثلُ الوجهِ في قولِك: الحسنُ الوجهَ. فلذلك لا يتقدّمُ عليه كما لا يتقدّمُ الوجهُ على الحسنِ.

ورُدّ هذا المذهبُ بأنّ المنصوبَ بالصفةِ المشبَهةِ لا يكونُ إلا سببِّيا مشروطاً فيه شروطٌ تُذكرُ في بابِ الصفةِ المشبّهةِ، وهذا ينصبُ السببيَّ والأجنبيَّ، فتقولُ: مررتُ بالضاربِ غلامَه، وبالضاربِ زيداً.

---

(١) سقطت من " م "

(٢) انظر مذهب الجمهور في الأصول ٢/ ٢٢٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٦

(٣) ظاهر قول الأخفش في معاني القرآن له١/ ٩٠ أنها تكون بمعنى (الذي فعل)إذاأخرجت النون من الاثنين والجمع، وإن كان فيه الألف واللام.

(٤) ابن يعيش ٦/ ٧٧

ورُدَّ أيضاً بأنّ اسمَ الفاعلِ بمعنى المضي لو كان المنتصبُ بعدَه على طريقِ التشبيهِ لجازَ أن ينتصِبَ الاسمُ بعدهُ، وإن لم تدخلْ عليه الألفُ واللامُ، فلما لم ينتصبْ بعده دلّ على بطلانِ مذهبِه، وتبيّنَ أنه مفعولٌ باسمِ الفاعلِ .(1)

وإنما عمِلَ اسمُ الفاعلِ [إذا](2) لحقتْه الألفُ واللامُ في الأحوالِ الثلاثةِ؛ لأن عملَه إذ ذاك من جهةِ أنه نائبٌ منابَ الفعلِ، لا للشَّبهِ، فإذا قلنا: الضاربُ فهو في معنى الذي ضربَ، أوالذي يضرِبُ، ويدلُّ على ذلك عطفُ الفعلِ عليه، والرجوعِ إليهِ.

وأصحابُ الأخفشِ يقولون: إن قُصِدَ بـ(ال) العهدُ فالنصبُ على التّشبيهِ، وإن قُصِدَ معنى الذي فالنصبُ باسمِ الفاعلِ.

وزعمَ قومٌ أنه بدخولِ (ال) عليه بطُلَ عملُه كما قالَ الاخفشُ، ونصبُ ما بعدهُ إنما هو باضمارِ فعلٍ، فإذا قلتَ: جاءَ الضاربُ زيداً فالتقديرُ إن كانَ ماضياً ضربَ زيداً، أو غيرَ ماضٍ فالتقديرُ يضربُ زيداً.

وذهبَ قومٌ منهم الرُمّانيُّ(3) إلى أنه إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ لا يعملُ إلا ماضياً، ولا يعملُ بمعنى الحالِ والاستقبالِ، وحملَهم على ذلك أن سيبويه حينَ ذكرَ اسمَ الفاعلِ الداخلِ عليه(ال) لم يقدّرْه إلا بالذي فعلَ.

(1) التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣

(2) سقطت من " ط "

(3) قال الرماني٢/ ٤٤١: "الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة الذي فعل أن يعمل عمل الفاعل؛ كقولك: الضارب زيدا....".

وسيبويه[١] إنما أرادَ تبيينَ أنه إذا دخلَ عليه(ال) عمِلَ بمعنى الماضي؛ لأنه كانَ قبلَ دخولِها لا يعملُ، وهو ماضٍ.

وأما إذا كانَ بمعنى المضارعِ فإنه [كان قد][٢] صحَّ له العملُ، فإذا اقترنت به (ال) كانَ أولى وأحقَّ بالعملِ؛ لأنها إذا كانت موثّرةً العملَ فيما كانَ لا يعملُ فأحرى أن يكونَ أولى بالعملِ ما دخلت عليه ممَّا كانَ عاملاً دونَها، وقد وردَ السماعُ عن العربِ بإعمالِه في الماضي وغيرِه، كما قالَ امرؤُ القيسِ: [٣]

القاتلينَ الملكَ الحُلاحلا

خيرَ مَعدٍّ حَسَباً وقائلا

وهذا البيتُ من أبياتٍ توعّدَ بها امرؤُ القيسِ بني أسدٍ وكانوا قد قتلوا أباه.

وقالَ الشاعرُ: [٤]

إذا كنت مَعْنيّا بمجد وسُؤدَدٍ   فلا تك إلا المُجْمِلَ القولَ والفِعلا

وبهذا الخلافِ الذي أوردناه في إعمالِه وفيه(ال) يتبيّنُ عدمُ اطّلاعُ ابنِ الناظمِ، فإنه ذكرَ في شرحِه هذه الأرجوزةِ ما نصُّه: " وإعمالُ اسمِ الفاعلِ مع الألفِ واللامِ ماضياً كانَ حاضراً، أومستقبلاً جائزٌ مرضيٌّ عند جميعِ [النحويين][١]". [٢]

---

(١) الكتاب ١/ ١٨١

(٢) م: قد كان

(٣) قاله حين بلغه أن بني أسد قتلوا أباه، والبيت في ديوانه ١٣٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٥

الحلاحل: السيد في قومه

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٧٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٢٦

وقولُ المصنّفِ:

إعماله قد ارتضي

يريدُ: إعمالَه في المفعولِ به، لا إعمالَه إعمالَ الصفةِ المشبّهةِ على ما ذهبَ إليه الاخفشُ.وقولُه:

قد ارتضي

فيه تلويحٌ وإشعارٌ بالخلافِ؛ لأنه ما لا خلافَ فيه لا يقالُ: ارتُضِي.

فَعّالُ أو مِفْعالُ أو فَعُولُ   في كَثرة عن فاعل بديل

فتَسْتحِقُّ ما له مِنْ عَمَلِ   وفي فَعِيلٍ قَلَّ دا وفَعِلِ

هذه تسمّى بالأمثلةِ الخمسةِ وهي للمبالغةِ، وذكر أن الثلاثةَ الأُوَّلَ هي بديلٌ عن فاعلٍ في الكثرةِ، أي: إذا أردتَ تكثيرَ الوصفِ، وهي المبالغةُ أتيتَ بدلَ فاعلٍ بأحدِها

ولَمَّا كانت هذه الثلاثةُ موضوعةً للتكثيرِ لم يقُلْ: هذا قتّالٌ زيداً، ولا من الموتِ موّاتٌ؛ لأنه لا يتكثّرُ، إنما يُقَالُ: هذا قتَّالُ الناسِ .فأما قولُ حُميدِ بنِ ثَورٍ:[٣]

محلاَّة طَوقٍ لم يكن عن تميمة   ولا ضَربِ صوّاغٍ بكفَيْه درهما

---

(١) ط: البصريين

(٢) ابن الناظم ٣٠٣

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه: ٢٥، وروايته:

تطوَّق طوقا لم يكن عن تميمة   ولا ضرْبِ صوَّاغٍ بكفيِّه درهما

فأعملَ صوّاغاً في درهم، وهو واحدٌ. فالمرادُ هنا(درهما) فما فوقَه كما تقولُ: ما رأيتُ نافحاً صَرَمَةً تريدُ [واحدا](١) فما فوقَه، وهذا العمومُ إنما يكونُ مع النفي كما كانَ في هذا البيتِ حيثُ قالَ: ولا ضربِ صوّاغٍ.

ومثالُ ما أُعملِ من فعّالٍ قولُ العربِ "أمَّا العسلَ فأنا شرّابُ".(٢) وقالَ الشاعرُ(٣)

فيا لَرِزامِ رشِّحوا بي مُقدَّماً   إلى الموتِ خوَّاضاً إليه الكتائبا

وقالَ آخرُ(٤)

أخاالحربِ لباساً إليها جِلالَها   وليسَ بولاَّجِ الخوالفِ أعْقلا

وقال رؤبة(١)

---

(١) سقطت من " ط "

(٢) انظر الكتاب: ١/ ١١١، والمقتضب: ٢/ ١١٢، والأصول: ١/ ١٢٤، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٦ والارتشاف: ٢٢٨١، والمساعد: ٢/ ١٩٢،

(٣) ويروى الكرائبا مكان الكتائبا، والبيت لسعد بن ناشب المازني في الشعروالشعراء٢/ ٧٠٠، و أمالي القالي ٢/ ١٧٥، والتنبيه ٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي١/ ٧٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢١، والخزانة: ٨/ ١٤٠

قال ابن جني: " في هذا البيت شاهد على جواز إعمال "فعال" إعمال اسم الفاعل؛ ألا تراه كيف نصب "بخواض الكرائبا" .

(٤) هوالقلاخ بن حزن المنقري في الكتاب١/ ١١١، والنكت عليه ١/ ٢٤٥، والمقتضب٢/ ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس٨٧، والحلبيات ١٨، و الحجة٦/ ٢٠٨، وفيها الشطر الأول، والرواية" لديها" بدل "إليها"، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، والتنبيه ٤٥، و التخمير٣/ ١٠٣، وابن يعيش ٦١/ ٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٥٧٣، وشرح التسهيل٣/ ٧٩، ، والخزانة ٨/ ١٥٧ .

الخوالف: ج خالفة عمود في مؤخر البيت. الأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي.

حتى [وقفنا] كيدَه بالرِجْزِ

برأسِ دَمّاغٍ رؤوسَ العِزِّ

وقالَ طلحةُ بن أبي الُّصفِّي:[٢]

أبيض ضرّابٌ بحدّ المُنصلِ   قوانسَ البيَضِ كنقْفِ الحنظلِ

ومثالُ إعمالِ مفعالِ قولهُم: " إنه لَمِنْحارُ بوائكَها".[٣]، ومثالُ إعمالِ فَعولٍ ما حكى الكسائيُّ عن العربِ: " أنت غَيُوظُ ما علمتُ أَكابدَ الرجالِ"، وقالَ الشاعرُ: [٤]

---

(١) ديوانه: ٦٤، تمامه:

مارامنا من ذي عديد مبز

إلا وقمنا كيده بالرجز

برأس دماغ رؤوس العز

وانظر الكتاب: ١/ ١١٣، التذييل والتكميل: ٤/ ٧٩٠، وناظر الجيش: ٦/ ٢٧٢٨. الوقم: جذبك العنان. وقم الدابة وقما جذب عنانها لتكف. ووقم الرجل وقما ووقمه: أذله وقهره، وقيل رده أقبح الرد

(٢) البيت من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٢

(٣) الكتاب: ١/ ١١٢، والأصول: ١/ ١٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢١، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٣، والارتشاف: ٢٢٨١، والمساعد: ٢/ ١٩٣."ناقة بائكة: سمينة خيار فتية حسنة، والجمع بوائك

(٤) البيت لأبي طالب في ديوانه: ١٣٨، وروايته:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها   إذا قدموا زادا فإنك عاقر

وانظر الشاهد في الكتاب١/ ١١١، والمقتضب٢/ ١١٣، والأصول: ١/ ١٢٤، والجمل: ٩٢، والتبصرة والتذكرة١/ ٢٢٥، و الشجري ٢/ ١٠٦، والتخمير: ٣/ ١٠٤، وابن يعيش: ٦/ ٧٠.

ضَروبُ بنَصلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِموا زادا فإنك عاقِرُ

وقالَ آخرُ: [١]

هَجومٌ عليها نفسَه غيرَ أنه متى يُرْمَ في عينيه بالشَّبحِ ينهضِ

وقولُه:

....عن فاعلٍ بديلْ

دليلٌ على أن هذه الأمثلةَ الثلاثةَ تكونُ بدلاً عن فاعلٍ في الكثرةِ، فبناؤُها من الثلاثي، وندرَ بناؤُها من أَفْعَلَ، قالوا: أدركَ فهو دَرّاكٌ، ، وأرشدَ فهو رشّادٌ، وأجزل فهو جزّالٌ، وقالوا: أجبر [فهو][٢] جبّارٌ، وأقصرَ فهو قصّارٌ على أنهم قد قالوا: قصرتُ عن

وقال البغدادي في الخزانة: ٨/ ١٤٦: " البيت من أبيات لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم رثى بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم وكان أبو أمية زوج أخته عاتكة بنت عبد االمطلب فخرج تاجرا الى الشام فمات بموضع يقال له"سرو سحيم"فقال أبو طالب يرثيه:

ألاإن زاد الركب غير مدافع بسرو سحيم غيبته المقابر

تنادوا بأن لاسيدالحي فيهم وقد فجع الحيان كعب وعامر

(١) ويروى بالشخص مكان بالشبح، وهو لذي الرمة يصف ظليما يطرح نفسه على البيض مالم ير إنسانا فإذا رآه تنحى حتى لايهتدي إلى البيض. انظرالشاهد في الكتاب ١/ ١١١، و الحيوان ٤/ ٣٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢، وأمالي القالي ١/ ٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٧٩، والتذييل والتكميل ١٠/

(٢) سقطت من " ط "

الشيءِ، وجبرتُهُ على كذا، والرباعيُّ أفصحُ، وأعطى فهو مِعْطاءٌ، وأهانَ فهو مِهوانٌ، وأعانَ فهو مِعوانٌ، وأهدى فهو مِهداءٌ، وأوفى فهو مِيفاءٌ.(١)

٣ وقالوا للناقةِ التي أخليت عن ولدِها مِخْلاءٌ، وهو من أخلى، وأزهقَ فهو زَهوقٌ، قالَ الشاعرُ: (٢)

جهولُ و كان الجهلُ منها سجيّةً غشَمشةٌ للقائدِين زَهوقُ

٦ يصفُ ناقةً كثيرةَ الإزهاقِ لمن يقودُها. وقولُه:

فتستحقُّ ما له من عملْ

يعني أن كلَّ واحدٍ من هذه الأمثلةِ الثلاثةِ يعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ، فإنْ كان من

٩ فعلٍ لازمٍ عملَ المثالُ اسمَ الفاعلِ المتعدي، [**وإن** كانَ من متعدٍّ عملَ المثالُ اسمَ الفاعل المتعدّي](٣)، فتقولُ: مررتُ برجل نَؤومٍ أبوهُ، كما تقولُ: نائمٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ضروبٍ أبوه زيداً، كما تقول ضاربٍ أبوه زيداً.(٤)

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٨٢"وقد يبنى أيضا من أفعل مفعال كمعطاء ومهداء ومعوان ومهوان".وقال أبو حيان في الارتشاف: ٢٢٨١"شذ بناؤها من أفعل سمع منه مهوان ومعطاء ومهداء......."اهـ

(٢) هو حميدبن ثور، والبيت في ديوانه٣٦، و شرح التسهيل ٣/ ٨٢، والمساعد: ٢/ ١٩٤، والمخصص: ٧/ ١٢٣، واللسان: (غشم). ناقة غشمشمة: عزيزة النفس .زهوق: تزهق قائدها، أي تسبقه من نشاطها

(٣) سقط من " م "

(٤) قال المبرد في المقتضب: ٢/ ١١٧: "فإن كانت الأسماء جارية على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عمل أفعالها لاخلاف في ذلك بين أحد".

وهذا الذي ذكرهُ من إعمالِ هذه الأمثلةِ الثلاثةِ هو مذهبُ البصريين[1]، لا خلافَ عنهم في ذلك.

وخالفَ في ذلك الكوفيون[2]، فزعمُوا أنها لا تعملُ، فإذا وُجدَ بعدها منصوبٌ كانَ ذلك على إضمارِ فعلٍ يدُلُّ عليه المثالُ، وقالُوا: هي خارجةٌ عن بناءِ الفعلِ، وجاريةٌ مَجرى الأسماءِ التي يُمدحُ بها ويُذمُّ، ولذلك لا يجوزُ تقديمُ المنصوبِ بعد هذه الأمثلةِ؛ لأن الفعلَ إنما أُضمرَ في هذا البابِ لدلالةِ الاسمِ المتقدِّمِ عليه، فإذا تقدّمَ الاسمُ المنصوبُ لم يكنْ له ما يدلُّ عليه.

وما ذهبوا إليه فاسدٌ[3]؛ لكثرةِ ما وردَ السماعُ به، فالأصلُ أن يكونَ معمولاً لهذه الأمثلةِ؛ لأن الإضمارَ على خلافِ الأصلِ، وأيضا فإن ما أنكروه من تقديمِ المعمولِ على هذه الأمثلةِ مسموعٌ، قالَ الشاعرُ[4]

---

(١) مذهب البصريين في الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٢/ ١١٤، ووالأصول ١/ ٧٨، والحلبيات١٨، و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٢

(٢) مذهب الكوفيين في مجالس ثعلب١٢٤، ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٣، والارتشاف٢٢٨٣

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٧٣: "وهذا مذهب فاسد لأن الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع، وأيضا فإن ما أنكروه من تقديم المفعول قد سمع".

(٤) ويروىٰ أخا لأواء، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الحماسة البصرية١/ ٢٣٤، ونسبه ابن يعيش / ٧٠، ٧١إلىٰ أبي طالب، ومن غير نسبة في الكتاب: ١/ ١١١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٨٧، وابن السيرافي ١/ ٤١٢، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٦، والنكت١/ ٣٤٥، والتخمير: ٣/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣١١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٤٦

بكيتُ أخا اللأواءِ يُحمدُ يومُه كريمٌ رؤوسَ الدارعِين ضَروبُ

وقالَ آخرُ: [1]

قَلى دينَه واهتاج للشَوق أنها على الشوق إخوانَ العزاءِ هَيوجُ

وقالَ آخرُ: [2]

على جَرْداءَ مِسْلَحَها عَلُوكا

فقدّمَ (رؤوس) على (ضروب)، و(إخوان) على (هيوج)، و(مسلحَها) على (عَلوك)، وقولُه:

.... وفي فعيل قلّ ذا وفَعِلْ

اللأواء: الشدة وضيق المعيشة، وقيل القحط، الدارع: اللابس الدارع

(١) نسبه سيبويه في الكتاب: ١/ ١١١ لأبي ذؤيب الهذلي .والصواب أنه للراعي النميري كما في شعر الراعي النميري وأخباره: ٢٩، وقبله:

عشية سعدىٰ لو تراءت لراهب بدومة تجر عنده وحجيج

= قلىٰ دينه واهتاج للشوق إنها علىٰ الشوق إخوان العزاء هيوج

وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس٨٧، وابن السيرافي١/ ١٥، و النكت ١/ ٣٤٥، و شرح التسهيل ٣/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٣، واللسان (هيج)

(٢) عجز لبيت صدره:

ألا سِيَّان ماعمرو مُشيحاً

وهو لأخت طرفة، أو للخرنق بنت هفان في شرح القصائد السبع ١٢٩، والعجز أيضا في التذييل والتكميل ١٠/ ٣١١ المشيح: الجاد والحذر . المسحل: الحديدة المعترضة اللجام في فم الفرس. علوك: فعول من علك، أي: عض

يعني أن الإعمالَ قلّ في فَعِيلٍ، وفي فَعِلٍ، أما مذهبُ الكوفيين[1] فلا يعملُ شيءٌ منهما كما لا يعملُ فعّالٌ ولا مفعالٌ ولا فَعولٌ

وأما مذهبُ البصريين فعندهم في ذلك خلافٌ: ذهبَ جمهورُ البصريين[2] إلى أنه لا يجوزُ إعمالهُما؛ لأن فعيلا اسمُ فاعلٍ من فَعُلَ، وفَعِلا اسمُ فاعلٍ من فَعِلَ، وكلاهما لا يتعدى بهما المبالغة بالأمثلةِ الثلاثةِ، وذهب سيبويه إلى أنه يجوز إعمالهما، وألحق فعيلا، وفعلا المقصود بهما المبالغة بالأمثلة الثالثة، ثم قال: " وفَعِلُ أقلُّ من فعيل بكثير". وأنشدَ سيبويه على ذلك قولَ الشاعِرِ:[3]

حتى شَآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلُ باتتْ طِرَاباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

---

(١) قال ثعلب في مجالسه ١٩٦: "أنت زيدا ضروب يأباه أصحابنا؛ لأنه لايتصرف، ومثله مضراب وضراب أيضا، وأهل البصرة يجيزونه".

(٢) منهم المازني والزِّيادي والمبرد كما صرح أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٠

تنظر مذاهبهم في المقتضب٢/ ١١٤، ١١٧، و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٥٨، ١٠٦٠

(٣) البيت لساعدة بن جؤية يصف بقرا وحشيا، وهو في ديوان الهذليين١ / ١٩٨، والكتاب١/ ١١٤، والمقتضب ٢/ ١١٤، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٦ وابن يعيش: ٦/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٨٠، والبسيط في شرح الجمل: ٢/ ١٠٥٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣١٤، و الخزانة: ٨/ ١٥٥

شآها: شاقها، وقيل ساقها وأزعجها كليل. كليل: أراد به برقا ضعيفا لكثرة مابرق طوال الليل .الموهن: آخر الليل .طرابا: مسرعة.

وقولَ الشاعرِ: [1]

أو مِسْحَلُ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ بسَراتِه نَدَبٌ لها وكُلومُ

وقولَ الآخرِ: [2] ٣

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ما ليس مُنجِيَه من الأقْدارِ

قالَ الأعلمُ: " وقد غلَّطَ النحويون سيبويه، وقالوا: كليلٌ هو البرقُ الضعيفُ، والمَوْهِنُ الساعةُ من الليلِ، [فهو][3]منتصبٌ على الظرف".[4] وحكى الأصمعيُّ عن أبي ٦ عمرو[5] أن عضادةَ ظرفٌ، وليس بمفعولٍ به،

---

(١) نسبه سيبويه في الكتاب: ١/ ١١٢ لابن أحمر، و تابعه ابن يعيش في نسبته: ٦/ ٧٢، والصواب أنه للبيد في ديوانه: ١٥٤، وروايته: سنق بسراتها له. يصف حمارا وحشيا شبه ناقته به

و من غير نسبة في معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٢٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ١٢٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣١٦، والارتشاف: ، ٢٢٨٢. المسحل: الحمار الوحشي. شنج: مبالغة شانج؛ أي: ملازم.السمحج: الأتان الطويلة الظهر .عضادتها: أحد شقيها. السراة أعلى الظهر. ندب: آثار .كلوم: جراح من عضه إياها

(٢) قيل: هذا البيت موضوع محدث نسب لأبي يحيى بن عبد الحميد اللاحقي، وهوفي الكتاب١/ ١١٣، وفيه: لايخاف مكان لاتضير، والمقتضب ٢/ ١١٥، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٢٥، ٢٢٥، وفيه: "وهذا عندأبي العباس مما غلط فيه سيبويه" وانظر التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٧، والشجري ٢/ ٣٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤، والبسيط ٢/ ١٠٥٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣١٤، و الارتشاف: ٢٢٨٢، والمساعد: ٢/ ١٩٤، وناظر الجيش٦/ ٢٧٣٢١

(٣) سقطت من " ط "

(٤) انظر النكت ١/ ٣٤٧، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٥، وناظرالجيش: ٦/ ٢٧٣١

(٥) الانتصار٦٨، ونسب في شرح الجمل لابن عصفور إلى المبرد ١/ ٥٧٥

ورد ابن عصفور كون عضادة ظرفا؛ لأن الأسماء ماعدا اسم الزمان والمكان لاتجعل ظروفا، وهو فاسد على مايرى من حيث المعنى؛ لأنه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه بالجري بحمار منقبض في قوائم أتان.

وزعمَ المنتصرون(١) لسيبويه أن كليلاً بمعنى مُكِلٍّ من أكَلَّ، وأن المعنى أنه يَكِلُّ أوقاتَ الليلِ، وأنه كثيرُ العملِ، وزعمَ أبو الحكمِ بن بَرَّجان(٢) أن معنى عَملٍ تَعِبُ.

وقال السهيلي: " لم يوجدْ قطّ كليلُ في نظمٍ ولا نثرٍ إلا بمعنى حسيرٍ، أو تعبٍ، وإنما هو من كللتُ من الإعياءِ، وهو غيرُ متعدٍّ، ولم يوجدْ بمعنى مُكِلٍّ، فيكون (موهنا)مفعولاً به، ولا نقولُ انتصبَ(موهنا) على الظرفِ، بل هو مرفوعٌ في المعنى، والمعنى كليلٌ موهنُه كما تقول: نائمٌ ليلُك، ثم تنصبُه، كما تنصبُ وجهاً إذا قلت: حسنٌ وجهاً إما على التمييزِ، وإما على التشبيهِ بالمفعولِ". (٣)

وذهبَ بعضُ النحْويين إلى أن سيبويه لم ينشدْ هذا البيتَ شاهداً على إعمالِ فعيلٍ، ولا فَعِلٍ، وأنهما لم يُعدَلْ بهما عن فاعلٍ على سبيلِ المبالغةِ كما يُعدَلُ إلى فَعولٍ، وفعَّالٍ ومفِعال، وإنما أنشدَ هذا البيتَ؛ لاشتمالِهِ على كليلٍ المعدولِ به عن كالٍّ وعن عَمِلٍ المعدولِ عن عاملٍ من غيرِ تعرّضٍ لوقوعِ الإعمالِ، وكذلك يقالُ: في حذرٍ أمورا أنه عدّاهُ؛ لأنه في معنى حاذرٍ، وحاذرٌ اسمُ فاعلٍ مستعمَلٌ؛ لأن فعلَه متعدٍّ، فذكرَ ذلك سيبويه ليُبيِّنَ أن فَعِلاً يكونُ معدولا عن فاعل من غيرِ مراعاةِعملٍ، لكن اتَّفقَ في حذرٍ أمورا أن كان معدولا عن فاعل المتعدّي، فعملَ عملَه، وقد قيلَ في قولِه:

(١) النكت ١/ ٢٤٨، والحلل ٢١٩، ومغني اللبيب٥/ ٢٧٩

(٢) عبد السلام بن عبد الرحمن اللخمي الإشبيلي أخذاللغة والعربية عن ابن ملكون، ولازمه كثيرا، صدوق ثقة .بغية الوعاة ٢/ ٩٥ . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ٣١٤: "ولا التفات إلى قول الحكم بن برجان اللغوي من أن عملا في البيت معناه تعب لأن آخر البيت يدفع هذا التأويل.

(٣) نص السهيلي في التذييل والتكميل ١٠

حذرُ أموراً.............. ....

إنه مصنوعٌ، وأنَّ اللاحقيَّ وضعَه والله أعلم

وذهبَ الجَرميُّ [1] إلى إجازةِ إعمالِ فَعِلٍ دون فَعِيلٍ، قالَ: لأنَّه على وزن الفعلِ، فجاز أن يجرى مجراهُ، وفَعِلٌ أكثرُ استعمالِه مقصوراً من فاعلٍ.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ: [2]

أصبح قلبي صَرِداً

لايشتهي أن يَرِدا

إلا عَرَادًا عَرِدَاً

وصَلتاناً بَرِدا

يريدُ: عارداً، وبارداً. وكثُرَ ذلك في المُضاعفِ؛ قالوا: بارٌّ وسارّ وبَرٌّ وسَرٌّ.

وقالَ بعضُ أصحابِنا: " أما فَعِلٌ وفَعيلٌ، نحْوُ ضَرِبٌ زيدا، ولبيسٌ الثيابَ فغير مشتقٍّ من المتعدّي هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلّم على ما لم يُسمعْ من العربِ؟

(١) انظر رأي الجرمي في إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٨١، والنكت ١/ ٣٤٨

(٢) تقول الأعراب: " خاصم الضب الضفدعة في الماء أيهما أصبر عنه وكان حينئذ للضفدعة ذنب، وكان الضب ممسوح الذنب، فلما غلبها الضب أخذ ذنبها، فخرجا في الكلأ، فصبرت الضفدعة يوما فنادت:

ياضب وردًا وردًا

فأجابها الضب بهذا الشعر.

انظر الحيوان٦/ ١٢٥، والخصائص: ٢/ ٣٦٥، والفصوص ١/ ١١٥، وشرح التسهيل٣/ ٨٢، والتذييل ١٠/ ٣١٧ .الصرد: البارد . العراد: حشيش طيب الرائحة. العرد: القوي . الصليان: نبت

وكيف يتركّبُ الخلافُ في إعمالِه على غيرِ موجود، وهل هذان المثلانِ، أعني ضَريبا وضَرِبا إلا كضَوْرِب وضَيْرِبٍ وضَرْبب، وغيرِ ذلك من الأبنيةِ التي لم يُتكلّمْ بها، ولا سُمِعتْ من العربِ في معنى اسمِ الفاعلِ، وما لم يُسمعْ لا يقاسُ على ماسُمِعَ و يُبنى عليه اختلافٌ، ولا اتفاقٌ

وقالَ الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ: حكى ابنُ سيدةَ عن العربِ: عَليمٌ عِلمَك وعِلمَ غيرِك قالَ: " وهو نصٌّ، لا يحتملُ التأويلُ ".(١)

ويحتملُ أن يكونَ مصدراً، نحوُ: هو ضاربٌ ضَربَكَ أي: عليمٌ علماً مثلَ عِلْمِك وعلمَ غيرِك.

واُحْتُجَّ أيضا لإثباتِ إعمالِ فعيلِ بقولِ بعضِ العربِ: إنّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه .وبقولِ الشاعرِ: (٢)

فتاتانِ أما منهما فشبيهةٌ هِلالاً والأخرى منهما تُشبه البَدْرا

واحتج لإثبات إعمال فعل بقول زيد الخيل: (٣)

---

(١) المحكم ٣/ ٢١٢، وفيه: هو حفيظ علمك وعلم غيرك.، والتذييل ١٠/ ٣١٧

(٢) البيت لعُبيدالله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣٤، وروايته:

فتاتان أما منهما فشبيهة الـــــــــ هلال والأخرىٰ تشبه الشمسا

وانظر الشاهد في ابن الناظم ٣٠٤، و التذييل ١٠/ ٣١٣، وشرح المرادي ٣/ ٢٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٢، وناظر الجيش٦/ ٢٧٣٢.

(٣) شعره١٧٦، والحلل ٢٢١.الكِرّملان: تثنية كِرّمل، وهو ماء لبعض طيىء. فديد: الصوت، ورجل فداد شديد الصوت

أتاني أنَّهم مَزِقونَ عِرضِي جحاش الكِرْمَلين لها فَديدُ

ويتأوَّلُ قولُه:

.... فشبيهةٌ هلالا...............

بأنه على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ لأن شبيهاً يتعدّى بالباءِ، قالوا: ما كعمرو ولا شبيها به.

والذي نذهبُ إليه أنه يُقتصَرُ بجوازِ الإعمالِ على فعّالٍ ومفْعالٍ وفَعولٍ دون فَعيلٍ وفَعِلٍ[1]

وشروطُ إعمالِها هي شروطُ اسمِ الفاعلِ، وذكرَ بعضُ أصحابِنا في الصفات التي للمبالغةِ ما جاء منها على وزن فِعِّيلٍ، نحوُ: شِرِّيب وسِكِّير وطِبِّيح.[2]

ولم يذكرْ إعمالَ المتعدّي منها فعلَها في المفعولِ، ولا نحفظُ من كلامهم: هذا شِرِّيبٌ الخمرَ، ولا طِبِّيخٌ اللَّحْمَ.

وذكر صاحبُ كتاب "ترتيبِ الفصولِ في تهذيبِ الأصولِ" أنَّ ابنَ ولاّد يجيز شِرِّيب الخمرَ، قالَ: " وهو عندي على ما قاله؛ لأنه بمعنى التكثير". وقالَ صاحبُ هذا الكتابِ: " وقد يكثرُ اسمُ الفاعلِ فيجري مجراه، وهو قولُهم: ضَروبٌ زيدا، وضَرّابٌ زيداً، ومعناهما التكثير، ومِضْرابٌ زيدا، ومعناه أنه قد صارَ كالآلةِ لضربِه، وضَريبٌ زيداً، ومعناه أنه قد جَعلَ ضربَه كالطَّبع له، [وضِربٌ][3] زيدا، ومعناه أنه قد جعلَ

(١) في التذييل ١٠/٣١٧: " والإنصاف في هذه المسألة القياس على فعول وفعال ومفعال، والاقتصار في فعيل وفعل على مورد السماع".

(٢) انظر الانتصار ٧٢.

(٣) ط: ضربا

ضربَه مما يتحلّى به، وهذه الألفاظُ الخمسةُ وإن كانت معانيها مختلفةً فكلُّها تخرجُ إلى معنى التكثيرِ". انتهى كلامه

وأحكامُها أحكامُه إلا ما كانَ منها دون(ال) فإنَّ في إعمالِه ماضياً خلافٌ: ذهبَ الجمهورُ إلى أن حكمَه حكمُ اسمِ الفاعلِ لايجوزُ أن يعملَ، وذهبَ الأستاذُ أبو بكر بنُ طاهرٍ[١]وتلميذُه أبو الحسن بنُ خروف [٢]إلى جوازِ إعمالِه ماضيا؛ وذلك لِما فيه من المبالغةِ، وللسماعِ الواردِ بذلك قال: [٣]

بكيتُ أخا لأواءَ يَحْمَدُ يومَه   كريمٌ رؤوسَ الدارعين ضروبُ

ألا ترى أنه يندبُ ميِّتا، فدلَّ ذلك على أنه يريدُ بضروبٍ معنى الماضي. ورُدَّ ماذهبوا إليه بأن هذا محمولٌ على حكايةِ الحالِ، كما قالُوا في قولِه تعالى﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيدِ﴾[الكهف: ١٨]

وما سِوَى المُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعلْ   في الحُكْمِ والشُّروطِ حيثُما عَمِلْ

لما بيَّنَ إعمالَ اسمِ الفاعلِ وإعمالِ الأمثلةِ ذكر أن المثنى والمجموعِ كالمفردِ في شروطِه، وأحكامِه، فما اشتُرِطَ للمفردِ اشتُرِطَ للمثنى والمجموعِ، فمن إعمالِ المثنى في اسمِ الفاعلِ قولُ عنترةَ: [٤]

---

(١) البسيط٢/ ١٠٣٦

(٢) شرح الجمل ١/ ٥٥١

(٣) سبق تخريجه

(٤) ويروى: والناذرين إذا لقيتهما دمي، والبيت في ديوان عنترة٢٢٢، و معاني الفراء ١/ ٣٨٧، وشرح القصائد الطوال السبع الجاهليات٣٦٤،

الشاتِمِي عِرْضِي ولم أَشْتِمُهُما والناذرين إذا لم أُلْقِهِما دَمِي

أعملَ الناذرينَ في دمي

ومنْ إعمالِ الجمعِ ﴿والحافظينَ فروجَهم والحافظاتِ والذاكرين اللهَ كثيرا والذاكراتِ﴾[الأحزاب: ٣٥]، و"هُنَّ حواجٌّ بيتَ الله".(١)

وقواطناً مكةَ من ورق الحمى(٢)

وقالَ القَطَاميُّ: (٣)

الضاربونَ عُميرا عن بيوتِهم بالتلِّ يومَ عميرٌ ظالمٌ عادِ

وقالَ آخرُ:(٤)

المانعينَ من الخنا جاراتِهِم والحاشدين على طعامِ النُّزَلِ

وقالَ آخرُ: (٥)

ممَّن حَمَلْنَ به وهن عواقدٌ حُبُكَ النّطاقِ فشبّ غيرَ مُهبِّلِ

---

(١) الكتاب١/ ١٠٩، والبسيط٢/ ١٠٣٥

(٢) الرجز للعجاج ديوانه٥٩ في، والكتاب١/ ١١٠، واللسان(حمم)

(٣) ويروىٰ الضاربين، والبيت في ديوانه ٨٨، والمقتضب٤/ ١٤٥، والجمل٨٩، والحلل ١١٩، والشجري١/ ٢٠٠

(٤) ويروىٰ: النازل، والبيت لعمرو بن الإطنابة في التنبيه ٥١٥.الخنا: الفحش والفساد. الحاشدون: الجامعون. النزل: الضيوف.

(٥) هوأبو كبير الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين: ٢/ ٩٢، والكتاب: ١/ ١٠٩، والإنصاف٣٩٢ .قال أبو سعيد السكري: "وكانت العرب تقول من حملت به أمه وهي فزعة جاء مفز". الحبك: كل ما حزم به شيء فهو حباك. المهبل: كثير اللحم.

ومن إعمالِ المثنى في الأمثلةِ قولُه: (١)

طَحُورانِ عُوَّارَ القَذَى فتراهُمَا كَمَكْحُولَتِي مزؤودةٍ أمِّ فَرْقَدِ

٣ وقالَ: (٢)

عينانِ قالَ اللهُ كونا فكانتا فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ

وقال: (٣)

٦ **رأى الناسُ إلا مَن رأى مثلَ رأيِه خوارجَ تراكينَ قصدَ المخارِجِ**

ومن إعمالِ الجمعِ في الأمثلةِ قولُه: (٤)

ثُمَّ زادُوا أنَّهم في قومِهم غُفُرٌ ذنبَهم غيرُ فُجُرْ

---

(١) ويروىٰ: مذعورة مكان مزؤودة، و البيت من معلقة طرفة يصف عينين، وهو في ديوانه٣٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات١٧٦ العرب، واللسان(طحر)، وروي في جميع هذه المصادر (مذعورة) بدل (مزؤودة)

الطحر: قذف العين بقذاها. الطحوران: الدفوعان الطرودان. عوار القذىٰ: قطعة من الرمد.

القذىٰ: وسخ العين وماسقط منها

يريد أن عينيها صحيحتان لم يصبهما عوار .كمكحولتي مذعورة كعيني بقرة وحشية مذعورة، وإذا كالنت مذعورة كان أحد لنظرهاوأبين لحسن عينيها. الفرقد: ولد البقرة وإذا كانت ذات ولد تشوفت وأحدت النظر إشفاقا علىٰ ولدها

(٢) البيت للفرزدق في الخصائص ٢/ ٤٩٥

(٣) البيت من غير نسبة في الارتشاف ٢٢٨٤، والدر المصون ٣/ ٥٥

(٤)هو طرفة، والبيت في ديوانه٧٢، والكتاب١/ ١١٣، والنوادر١٥٧، والجمل٩٣، وابن السيرافي١/ ١٨٦والغرة المخفية٤٨٧، وابن يعيش٦/ ٧٤، والارتشاف٢٢٨٤، وناظرالجيش٦/ ٢٧٣٠، والخزانة٨/ ١٨٨.

وقولُه: (١)

شمٌّ مهاوينٌ أبدانَ الجَزورِ مخا ميصَ العشيّاتِ لاخُورٌ ولاقُزُمُ

فغفرٌ جمعُ غفورٍ، ومهاوينُ جمعُ مهوانٍ

وانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً واخْفِضِ وَهْوَ لنَصْبِ ماسِواهُ مُقْتَضِي

يقولُ الذي استقرَّ له العملُ إذا تلاه المفعولُ، فيجوزُ فيه الوجهان النصبُ والخفضُ مثالُه هذا ضاربٌ زيدا، وضاربُ زيدٍ، وبدأ بالنصبِ؛ لأنه يُظهرُ تأثيرَ العملِ، وكان سيبويه(٢) يرى أن عملَه أولى من إضافتِه، ونصَّ على ذلك في مواضعَ من كتابِه، وهو اختيارُ أبي القاسم الزجاجي؛ لأنه قالَ: الأجودُ أن تنوِّنَه وتنصبَ. وكان الكسائي يرى عملَه وإضافتَه سواء(٣)

وقد يظهرُ أن إضافتَه أولى من عملِه؛ لأننا نجدُ الشيءَ إذا تنازعه شبهان شبهٌ يبقيه على أصلِه، وشبهٌ يخرجهُ عن أصلِه كان إلحاقُه بما هو يبقيه على أصلِه أولى.

---

(١) هو الكميت، والبيت في شعره ٢/ ٤٠٣ والكتاب ١/ ١١٤، و نسبه ابن السيرافي١/ ٢٦٢ إلى ابن مقبل، وليس في يوانه، وانظر الشاهد في الغرة المخفية ٤٨٧، وابن يعيش ٦/ ٧٤، ، وشرح التسهيل ٣/ ٨٠، و ناظر الجيش٦/ ٢٧٣

شم: جمع أشم كناية عن العزة الشمم ارتفاع الأنوف. مهاوين: جمع مهوان وهو من مهين الجزور ينحرها للضيفان . أبدان: جمع بدنة وهي الناقة .مخاميص العشياتك من يؤخر العشاء إيثارا للضيف فتضمر بطونهم. لاخور: ليسوا ضعافا في الشدة. ولاقزم: ليسوا أراذل

(٢) الكتاب١/ ١٦٤

(٣) التذييل والتكميل١٠/ ٣٣٩

واسمُ الفاعلِ إذا خفضتَ به أبقيته على أصلِه؛ لأن الأصلَ في الأسماء الإضافةُ، لا العملُ وإذا أعملتَ كنتَ قد أحرجتَه عن أصلِه وألحقتَه بغيرِه.

وسيبويه يرى أن عملَه أولى؛ لظهورِ تأثيرِ المضارعةِ، ولئلا يُشكِلَ بمعنى الماضي، ويعني بقولِه:

....　وهْوَ لنصبِ ماسواه مقتضي

أن اسمَ الفاعلِ إذا خَفَضَ مابعده فلا يمكنُ إذا كان يتعدى إلى أكثرِ من واحدٍ أن يخفضَ مابعد المخفوضِ، إنما يُضافُ إلى واحد، ويبقى مابعده منصوباً، فتقول: هذامعطي زيدٍ درهما الآن أو غدا، وهذا مُعلِمٌ زيدٍ عمراً فرسَك مُسْرَجاً الآن أو غدا.

وقالَ المصنفُ:

........تلوا....　.............

لأنه إن فُصلَ بينه وبين المفعولِ فإنه لايخفضُ بل ينصبُ، فتقولُ: هذا ضاربٌ في الدار زيداً، وهذا ضاربٌ بسوطٍ زيداً.

وماذكره المصنفُ من أنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ إذا تلاه المفعولُ فإنه يجوزُ فيه النصبُ والخفضُ ليس [على إطلاقِه][(١)] بل في ذلك تفصيلٌ: فنقولُ: اسمُ الفاعلِ المستحقُّ للعملِ إما أن يكونَ عارياً من (أل) أو مقروناً بها، إن كان عارياً منها فإما أن يتصلَ به المفعولُ، أو لايتصلُ.

---

(١) م: مطلقا.

إن لم يتصلْ فالنصبُ، نحو قوله تعالى﴿إني جاعلٌ في الأرض خليفةً﴾[البقرة: ٣٠]، ونحو: الدرهمُ زيدٌ معطيكَهُ، فالهاءُ في موضعِ نصبٍ وقد فصلَ بينها وبين اسمِ الفاعلِ الكافُ.

وشذت الإضافةُ والفصلُ بالمفعولِ، نحو قراءةِ من قرأ﴿مُخلِفُ وعدَه رسلِه﴾[إبراهيم: ٤٧] بنصبِ وعدِه وجرِّ رسلِه[١]

وإن اتصلَ فإما أن يكونَ المفعولُ ظاهراً أو مضمراً، إن كان ظاهراً جازَ فيه وجهان الإعمالُ والإضافةُ، فتقولُ: هذا ضاربٌ زيدا، وهذان ضاربان زيدا، وهؤلاء ضاربون زيدا، وضرّابٌ زيدا، وضارباتٌ زيدا، وضواربٌ زيدا.

ولايجوزُ حذفُ النون من المثنى والمجموع إلا في شذوذٍ كقراءةِ أبي السَّمال العَدوي﴿إنكم لذائقو العذابَ الأليم﴾[الصافات: ٣٨] بالنصب[٢]

قالَ أبو زيد: " لحِنَ أبو السَّمالِ في هذا الحرفِ بعد أن كانَ فصيحا".[٣]

ولاينبغي أن يُحملَ على اللَّحن؛ لأن غيرَه قد قرأ﴿غير معجزي اللهَ﴾ [التوبة: ٢]بنصبِ الجلالة[٤]، وقرأ الأعمشُ﴿وماهم بضارِّي به من أحد إلا بإذن الله﴾[البقرة: ١٠٢][١]

---

(١) القراءة في معاني الأخفش٢/ ٤١٠، ومعاني الزجاج٣/ ١٦٨، والكشاف٢/ ٥٦٦، والبحر٥/ ٤٣٩

(٢) القراءة في معاني القرآن للأخفش ٨٧، و المحتسب ٢/ ٨٠، ومختصر في شواذ ابن خالوية ١٢٧، والبحر ٧/ ٣٤٣

(٣) الغرة المخفية ٤٨٣

(٤) القراءة في معاني القرآن للأخفش ٨٧، و المحتسب٢/ ٨٠

وقالَ سويدُ: (٢)

ومساميحٌ بما ضنَّ به		حابسو الأنفسَ عن سوءِ الطمعِ

وقالَ آخرُ: (٣)

يقولون ارتحلْ قتِّل قريشاَ		وهم متكنفو البيتَ الحرامَا

فالأنفسُ والبيتُ رُوِيا بالنصبِ

وإن كانَ مضمراً فلا يجوزُ إلا حذفُ التنوينِ أو النونِ والإضافةِ؛ فتقولُ: هذا ضاربُك وهذان ضارباك، وهم مكرموك وضرابُك، وهن ضارباتُك وضواربُك.

فالضميرُ في موضعِ جرٍّ بالإضافةِ هذا مذهبُ سيبويه وأكثرِ النحويين(١)، وذهبَ الأخفشُ(٢) وهشام إلى أن الضميرَ في موضعِ نصبٍ، وأن التنوينَ والنونَ حذفا للطافةِ الضميرِ إذ لو أثبتنا لانفصلِ فصين بذلك عن الانفصال.

---

(١) المحتسب ٢/ ٨٠، والبحر المحيط١/ ٣٣٢؛ قال أبو حيان: " قرأ الجمهور بإثبات النون في(بضارين)، وقرأ الأعمش بحذفها وخرج ذلك على وجهين: أحدهما: أنها حذفت تخفيفا وإن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام.

والثاني: إن حذفها لأجل الإضافة إلى (أحد) وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجا ر والمجرورالذي هو(به) كماقال:

هما أخوا في الحرب من لاأخا له		إذا خاف يوما نبوة فدعاهما.اهـ

يريد بذلك بيت الكتاب١/ ١٨٠ وهو لـ(دُرنَا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة)

وانظر الدر المصون٢/ ٤١

(٢) البيت من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات ١٩٤، وفيه (حاسرو) مكان(حابسو)

(٣) البيت من غيرنسبة في الغرة المخفية٤٨٣، وضرائر الشعر ١٠٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٩

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لأن الظاهرَ هو الأصلُ، والمضمرَ نائبٌ عنه، فلا يُنسبُ إليه إعرابٌ لايكونُ للظاهرِ، ولو حلّ الظاهرُ محلَّهُ، والتنوينُ والنونُ محذوفان لم يكنْ الا مجروراً، فكذلك المضمرُ الذي نابَ عنه، وأجازَ هشامُ إثباتَ التنوينِ والنونِ، فأجازَ هذاضاربُنْك وضاربُنْي وضاربَاني وضاربونَك، وأنشدَ: (٣)

وما أدري وظنِّي كلُّ ظنٍّ   أَمسلمني إلى قومي شَراحِ

وقالَ آخرُ: (٤)

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٨٧: "ولايكون في قولهم: هم ضاربوك أن تكون الكاف في لاالنصب لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرا ".

(٢) رأي الأخفش في معاني القرآن ٩٠، والارتشاف٢٢٧٥، ورأي هشام في التذييل ١٠/ ٣٤٠، والارتشاف ٢٢٧٥، والمساعد ٢/ ٢٠١.

وضعف رأيها أبو حيان في التذييل ١٠/ ٣٤٠: "وماذكراه ضعيف؛ لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لايلزم كونه لفظيا .بل يكتفى فيه بالتقدير، ولذلك جاز أن تزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات؛ نحو: ...خشَّنتُ بصدره.

(٣) االبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ قال الفراء: " يريد شراحبيل، ولم يقل مسلمي وهو وجه الكلام".

و انظر معاني القرآن للزجاج٤/ ٤٠٤، والمحتسب٢/ ٢٢٠، وضرائر الشعر لابن عصفور تحت عنوان(إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل في حال اتصال الضمير به إجراء له مجرى االظاهر أو لاسم الفاعل مجرى المضارع)، والبحر المحيط٧/ ٣٤٦، والدر المصون٩/ ٤٠٩

(٤) هوالسعدي أبو محلم كما في الكامل٤٨٦، وفيه: "وهذا لايجوز في الكلام (أي حاملني) لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر لأن المضمر لايقوم بنفسه، فإنما يقع معاقبا للتنوين".

والشطر الأول فيه: ألا فتى من بني ذبيان

أَمُسْلِمُني للموتِ أنتَ فميتٌ وهلْ للنفُوسِ المسلماتِ بقاءُ

وقال آخرُ: (١)

ألا فتىً من سراةِ الناس يحملُني وليس حاملَني إلا ابنُ حمَّال

وقال آخر: (٢)

وليس بمُعْيِيْني وفي الناسِ مُمْتعٌ رفيقٌ إذا أعيا رفيقٌ وممتِعُ

وقالَ آخرُ: (٣)

ولم يرتفقْ والناسُ محتضرونه جميعا وأيدي المُعتفين رواهقُه

وانظر الإنصاف١٠٧، وشرح الرضي١/ ٣٨٣، والمقرب١/ ١٢٥، والتذييل ١٠/ ٣٤١، والبحر٧/ ٣٤٦، والدر المصون٩/ ٤١٠، والخزانة٤/ ٢٦

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ١٩، والحجة للفارسي١/ ١٦١، والتنبيه ٣٤٦، والتذييل ١٠/ ٣٤١

(٢) البيت في ضرائر الشعر٢٧وفيه: رفيق إذا أعيا علي رفيق

وانظر التذييل ١٠/ ٣٤١، والبحر ٧/ ٣٤٦، والدر المصون٩/ ٤١١وفيه الشطر الثاني:

صديق إذا أعيا علي صديق

(٣) البيت من غير نسبةفي الكتاب ١/ ١٨٨ والكامل ١/ ٤٦٨، والحجة للفارسي ٢/ ٣٦٣، و الحلبيات ٣٢١، وابن يعيش ٢/ ١٢٥، وضرائر الشعر ٢٨ قال ابن عصفور: " وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف لما يلزم من إدخالها على معرب.........وبابها ألا تلحق في الوصل".

وانظر التذييل ١٠/ ٣٤١، و الدر المصون ٩/ ٤١٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٥٢، والخزانة٤/ ٢٧١

الارتفاق: الاتكاء على المرفق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . محتضرونه: حاضروه . المعتفون: جمع معتف والمعنفون: الذين يطلبون المعروف والإحسان. رواهقه: جمع راهقة يقال: رهقه إذا غشيه وأتاه

وهذا عندَ هشامَ من الضَّروراتِ،وإن كانَ اسمُ الفاعلِ مقروناً بـ(أل) فإما أنَّ المعمولَ يليه، أو لا، إن لم يكنْ يليه فالنصبُ، نحْوُ: جاءني الضاربُ في الدار، والدرهمانِ جاءكَ المعطيكَهما، فهما في موضعِ نصبٍ، وقد حجزَ بينهما وبينَ اسمِ الفاعلِ الكافُ التي للمخاطبِ.

وإنْ كانَ يليه فإما أن يكونَ ظاهراً، أو مضمراً، إن كانَ مضمراً، فتقول: جاءَ الضاربُك، والضارباك، والضاربوك، والضرَّابُك، والضارباتُك، والضواربُك.

واختُلفَ في محلِّ هذا الضميرِ إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ مثنى، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ في المذكرِ: فذهبَ سيبويه[(١)] والأخفشُ [(٢)] إلى أنه في موضعِ نصبٍ وذهبَ أبو العباس[(٣)] في أحدِ قوليه والرُّماني [(٤)]، وتبِعَهما الزمخشري[(٥)] إلى أنه في موضعِ جرٍّ، وذهبَ الفرَّاء[(١)] إلى جوازِ الجرِّ والنصبِ فيه.

وأما إذا كانَ مثنى أو مجموعاً بالواوِ والنونِ، نحْوُ: جاءَ المكرماك والمكرمُوك فيجوزُ فيه الوجهان بإجماعٍ؛ لأنه يجوزُ في الظاهرِ الواقعِ موقعهَ، هكذا قالَ المصنفُ في بعضِ تصانيفِه. وليسَ ذلك بإجماعٍ، بل هذا مذهبُ سيبويه.

---

(١) رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٣٠، ١٣١، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٤٨، ١٠٤٩، و شرح التسهيل ٣/ ٨٦، والمساعد ٢/ ٢٠٤.

(٢) رأي الأخفش في معاني القرآن له ١ / ٩٠

(٣) رأي المبرد في المقتضب ٤/ ١٥٢

(٤) رأي الرماني في شرح التسهيل٣/ ٨٦، والمساعد٢/ ٢٠٤

(٥) رأي الزمخشري في المفصل ١٠٠، و شرح التسهيل ٣/ ٨٦، والمساعد٢/ ٢٠٤

وخالفَه الجرميُّ والمازني [٢] والمبردُ[٣] فجعلوا الضميرَ في موضعِ خفضٍ فقطْ، ولا يجوزُ إثباتُ النونِ إلا في ضرورةٍ، نحْوُ قولِه: [٤]

هم القائلون الخيرَ والآمرونَه إذا ماخشَوا من مُحدِثِ الأمرِ مُعظَما

وقياسُ مذهبِ هشامَ في ضاربانك أنه يجوزُ ذلك فيه إذا كانَ اسمُ الفاعلِ مقروناً بـ(أل)

وإنْ كانَ المفعولُ ظاهراً فإما أن يكونَ اسمُ الفاعلِ مثنى، أو مجموعاً على حِدة أوغيرِ ذلك، فإنْ كانَ مثنى أو مجموعاً على حدة فإما أن نُثبِتَ النونَ، أو نحذفَها

إن أثبتها فالنصبُ، نحْوُ: جاءَ الضاربان زيداً، والضاربون زيداً، لأن إثباتَ النونِ يمنعُ من الإضافةِ، كما يمنعُ إثباتُ التنوينِ، وإن حذفْتها وقدرْتَ حذفَها للإضافةِ فالجرُّ

(١) رأي الفراء في شرح التسهيل٣/ ٨٦

(٢) رأي المازني والجرمي في البسيط ٢/ ١٠٤٨

(٣) رأي المبرد في البسيط ٢/ ١٠٤٨

(٤) البيت من غير نسبة في الكتاب ١/ ١٨٨، و ومعاني الفراء ٢/ ٣٨٦، والكامل ١/ ٤٦٨، ومجالس ثعلب ١٢٣، ومعاني الزجاج ٤/ ٤٠٤، والحجة ٢/ ٣٦٣، وابن يعيش ٢/ ١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٠، والبسيط في شرح الجمل٢ / ١٠٤٨، وضرائر الشعر٢٧ والدر المصون ٩/ ٤١٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٥٢ والخزانة ٤/ ٢٦٩

وهو الأكثرُ، ولذلك أجمعَ القرَّاءُ على الجرِّ في قولِه﴿والمقيمي الصلاةِ﴾[الحج: ٣٥](1)، وقالَ الشاعرُ: (2)

لَيسُ الأَخِلاَّءُ بالمُصغي مسامعِهم   إلى الوُشاةِ ولو كانَ ذوي رَحِمِ

وقالَ في المثنى: (3)

إن يَغْنِيا عني المُستوطِنا عَدَنٍ   فإنَّني لستُ يوماً عنهما بِغَنِي

وإن قدرتْ حذفَها للطولِ تخفيفاً نصبتَ، وإن كانَ لم يجزْ ذلك قبلَ دخولِ (أل)؛ لأن اسمَ الفاعلِ بـ(أل) من قبيلِ الموصولات، فكما أنَّ حذفَ النونِ يجوزُ من الموصولِ؛ لطولِه بالصلةِ فكذلك يجوزُ من هذا، ومن ذلك قولُ قيسِ بن الخطيمِ: (4)

---

(1) القراءة في معاني القرآن للأخفش ٩١ ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٢٥؛ قال الفراء: " ولو نصبت الصلاة وقد حذفت النون كان صوابا".اهـ وانظر البحر ٦/ ٣٤٢

(2) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٥، والتذييل ١٠/ ٣٤٣

(3) البيت من غير نسبة في شرح الناظم ٣/ ٨٥، و التذييل ١٠/ ٣٤٣، والمساعد ٢/ ٢٠٢

(4) ويروى: نطف، و البيت لأنصاري في الكتاب ١/ ٩٥، والمقتضب ٤/ ١٤٥، الأنصاري، ونسبه التبريزي إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في تهذيب إصلاح المنطق١/ ٢٠٨

ونسب إلى قيس بن الخطيم في معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٢٦، والجمل ٨٩، وهو في زيادات ديوانه ١٧٢

، ونسبه ابن السيرافي ١/ ٢٠٥، ٢٠٨ إلى شريح بن عمران من بني قريظة، أو إلى مالك بن العجلان .

والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٥، وإصلاح المنطق ٦٣، وأدب الكاتب ٣٢٤، ووالحجة ١/ ٩٧، والمحتسب ٢/ ٨٠، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٤

العورة: الموضع الذي تخاف العشيرة أن تؤتى منه .الوكف والنطف: العيب؛ أي يحفظون العشيرة أن يصيبهم مايعابون به، ولا يضيعون ماستحفظوا فيلحق العشيرة عيب بذلك .

**الحافظو عورةَ العشيرةِ لا		يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ**

وقال آخر: [١]

**قتلنا ناجيا بقتيل عمرو		وخيرُ الطالبي التِرَةَ الغَشُومُ**

هكذا رواه ابنُ جني بنصب (الترة)

وقرأ الحسنُ وبعضُ رواة أبي عمرو﴿والمقيمي الصَّلاةَ﴾[الحج: ٣٥] بنصب التاء[٢]، وأنشد المصنفُ دليلا على النصب في المثنى قولَ الشاعر: [٣]

خليليَّ ما إنْ أنتما الصادقا هوىً		إذا خفتُما فيه عَذولاً وواشيا

ولادليلَ فيه لاحتمال أن يكونَ هوى مجرورا؛ لأنه مقصورٌ لايظهر فيه نصب ولا جر

وإن كان اسمُ الفاعل المقرون بـ(أل) غيرَ مثنى ولامجموع، وذلك بأن يكون مفردا كالضارب، أو مكسرا كالضراب، أو مجموعا بالألف والتاء كالضاربات فإما أن يكونَ معمولُه مقرونا بـ(أل)، نحو: الضاربِ الرجلَ أو مضافا، فالمضاف، نحو: الضاربِ غلامِ الرجلِ، أو لضمير يعود على مقرون بـ(أل)أو غير ذلك.

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن زيد في الأمالي للقالي ١/ ٢٦٦، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ٥٧٦وروايته فيهما:

غشوم حين يبصر مستفاد		وخير الطالبي الترة الغشوم

و من غير نسبة في المحتسب ٢/ ٨٠، ، وشرح التسهيل١/ ٧٢، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٤، واللسان (غشم)

(٢) القراءة في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٩٨، ومختصر ابن خالويه٩٧، و المحتسب ٢/ ٨٠: "ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحاق والحسن رويت عن أبي عمرو".

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ٦٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٤

إن كان واحدا من الثلاثة جازَ النصبُ، وهو الأفصحُ، وجاز الجرُّ على ضعف حملا على الحسنِ الوجهِ كما حُمِلَ الحسنُ الوجهَ في النصب عليه، ومن ذلك قولُ الشاعر: [١]

أَبَأْنَا بها قَتْلَى ومافي دمائِها وفاءٌ وهُنَّ الشافياتُ الحوائمِ

فأضاف الشافياتِ إلى المقرون بـ(أل)، وهو الحوائمُ، وقال الآخر: [٢]

لقدْ ظَفِرَ الزُّوارُ أفنيةِ العِدَى بما جاوزَالآمالَ مِ القتلِ الأسرِ

أضافَ الزوار إلى المقرون بـ(أل)

وخالفَ المبرد[٣] في المضاف إلى ضمير مافيه الألف واللام فلم يجزْ فيه إلا النصبَّ، ومنع الجرَّ، والسماعُ يردُّ عليه، قال: [٤]

الودّ أنتَ المستحِقُّهُ صفوِهِ مني وإنْ لم أرجُ منك نوالا

هكذا روي بإضافة المستحقه إلى صفوه، وصفوُه مضافٌ إلى ضمير مقرون بـ(أل)، وهو الودُّ.

وإن كان المعمولُ غيرَ واحد من الثلاثة التي ذكرت فلايجوزُ فيه إلا النصبُ، نحو الضاربُ زيدا والضُّرابُ زيدا، والضارباتُ زيدا، وخالفَ الفراء[١] في هذا، فأجازَ الجرَّ قياسا، ولا مستندَ له من نثرٍ ولانظمٍ.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٨٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٤

الحوائم: العطاش التي تحوم حول الماء

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٥

(٣) رأي المبرد في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٧

(٤) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٨٦، والتذييل والتكميل١٠/ ٣٤٥

واجْرُرْ أو انصِبْ تابعَ الذي انخفضْ كمُبْتَغِي جاهٍ ومالا مَنْ نَهَضْ

يقولُ إذا أتبعت المجرورَ بإضافة اسم الفاعل الصالح للعمل جازَ في تابعه الجرُّ والنصبُ، ويعني بقوله:

..................الذي انخفض ....

بعد اسم الفاعل الصالح للعمل، ولايعني بالذي انخفض كلَّ ما انخفض باسم الفاعل على الإطلاق؛ لأنه يدخلُ فيه ما انخفض بعد اسم الفاعل الماضي الذي لايعملُ، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، فإنك إذا أتبعت هذا فإنما تتبعُه بالجر؛ لأنه ليس له موضعُ فيُتبَعَ عليه. والظاهرُ أن التوابعَ كلُّها عنده في ذلك سواءٌ لعموم قوله:

............تابع الذي انخفض ....

وفيما ذكر المصنف تفصيلٌ، وفي بعض مسائله خلافٌ: فنقولُ: إذا أتبعت معمولَ اسم الفاعل الصالح للعمل فإما أن يكون منصوبا أو مخفوضا

إن كان منصوبا كان التابعُ منصوبا، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدا وعمرا، ولا يجوزُ فيه إلا النصبُ، وأجاز الكوفيون والبغداديون خفضَ المعطوف، فتقول: هذا ضاربٌ زيدا وعمرٍو وعليٍّ على موضع زيد؛ لأنه يكونُ مخفوضا، وحملوا على ذلك قولَ امرئ القيس مستدلين به: (٢)

---

(١) شرح التسهيل٣/ ٨٦

(٢) ديوانه ٢٢، شرح القصائد الطوال، وشرح التسهيل١/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٥٢، والدر المصون ٣/ ٣٠٤، والمساعد ٢/ ٢٠٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٦٤

وظلَّ طُهَاةُ الَّلحْمِ من بين مُنْضِجٍ صَفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ

فعطفوا أو قدير على موضع صفيف؛ لأنه يجوزُ خفضُه بإضافة اسم الفاعل الذي هو منضجٌ إليه، ولا حجةَ في ذلك، ولا في كونِه مجرورا على الجوار؛ لأن قبله مجرورا وهو شواءٌ؛ إذ يمكنُ حملُه على تقدير منضج مضافٍ إليه[1]، كأنه قالَ: أو منضج قديرٍ، فحذفَه وجعله بمنزلة المُثبتِ لتقدم ذكره، قالَ بعضُ أصحابنا: " ولا يبعدُ عطفُه على شواء، وأو بمعنى الواو وبين تقتضي ذلكَ

وإن كان المعمولُ مخفوضا فإما أن يكون التابعُ نعتا أو تأكيدا أو بدلا أو عطفا، إن كان نعتا أو تأكيدا فمن النحويين من قال يتبعُ على اللفظ فقط، نحو هذا ضاربُ زيدٍ الفاضلِ نفسِه، ومنهم من قالَ تتبعُه على اللفظ والموضع فتجرُّ أوتنصبُ.

وإن كان بدلا أو عطفا، وكان اسمُ الفاعل عاريا من (أل) فالجرُّ والنصبُ، نحو: هذا ضارب زيدٍ أخيك وعمرٍو، وأخاك وعمرا، وهذا عند من لم يَشْرِطْ المحرزَ للموضع، وأما مَن شرطَه فلا يجيزُ النصبَ على العطف، بل يضمرُ له ناصبا.

وإن كان اسمُ الفاعل مقرونا ب(أل)، وهو مثنى أو مجموع جمع سلامة في المذكر جاز النصبُ على الموضع، والخفضُ على اللفظ، نحو: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو، والضاربو زيدٍ أخيك وبكرٍ

---

(١) إيضاح الشعر ٣٨٢، ٣٨٣، وقال السمين الحلبي في الدر المصون٣/ ٣٠٤: " جر قدير على التوهم كأنه توهم غضافة اسم الفاعل الى مفعوله تخفيفا فجر على التوهم كما توهم الآخر وجود الباء في: ليسوا مصلحين عشيرة لأنها كثيرا ماتزاد في خبر ليس

ويجوزُ النصبُ في البدلِ والمعطوف، فتقولُ: أخاك وعمرا، أو مفردا، أو مكسرا، أو مجموعَ جمعَ سلامة في المؤنث، والتابعُ عارٍ من(أل)، أو من الإضافة إلى ماهي فيه، أو إلى ضمير يعوُد على ذي(أل) فالنصبُ، نحو: هذا الضارب الرجلَ أخاك وعمراَ، والضراب الرجلَ أخاك وبشرا، والضاربات الرجلَ أخاك وبكرا، ولذلك أعربوا قولَه: [١]

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بشرٍ   عليه الطيرُ تَرْقُبُه وُقوعَا

عطفَ بيان، ولم يجعلوه بدلا؛ لأن عطف البيان يجري مجرى النعت، أوغيرَ عارٍ من شيء مما ذكر فالخفضُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، فتقولُ في العطف: هذا الضاربُ الرجلِ والغلامِ والغلامَ، وغلامِ المرأةِ، وغلامَ المرأة.

وتقولُ في البدل: هذا الضارب الرجلِ الغلامِ والغلامَ، وهذا الضاربُ الرجلِ غلامِ المرأة، وغلامَ المرأةِ.

وتقولُ في التابع المضاف إلى ضمير مافيه (أل) في العطف: هذا الضاربُ المرأةِ وغلامِها، وفي البدل: هذا الآكلُ الرَّغيفِ ثُلُثِه.

وخالفَ المبردُ[٢] في المضاف إلى ضمير مافيه الألف واللام، فلم يجزْ إلا النصبَ على الموضع، ومنعَ الجرَّ، كما خالف في مفعول اسم الفاعل إذا كان مضافا إلى مافيه الألف واللام، والسماعُ يردُّ عليه، قال الشاعرُ: [١]

---

(١) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في الكتاب ١/ ١٨٢، والأصول ١/ ١٣٥، وابن السيرافي ١/١٠٦، والنكت ١/ ٢٩٢، والحماسة البصرية ١/ ١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٨. ويروى: عكوفا

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٧

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذا تُزَجِّي بينها أطفالُها

روي بنصب (وعبدها)وخفضه

وحكى الأستاذ أبو علي[٢] أن مذهبَ سيبويه جوازُ هذا الضاربَ الرجلِ وزيدٍ، وهو الذي منعَ المبردُ، وحكى أن مذهبَ المبرد[٣]جواُز هو الضاربُ الرجلِ وغلامِه، وكان حكمُه حكمَ مافيه (أل)، و أنه بذلك جازَ عنده، وعليه البيت:

الواهب المائة الهجان وعبدها ....

وأنَّ جوازَه عند سيبويه لكونِه تابعا، والتابعُ يجوزُ فيه مالا يجوزُ في المتبوع؛ ألا ترى إلى فراره في قوله: .

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ ....

إلى أن بشرا عطفُ بيان لابدلُ؛ لأن التابعَ يجوزُ فيه مالا يجوزُ في المتبوع، ومسألتُناعطفٌ، وهو من التوابع، فكان مثلَ عطفِ البيان.

وما قدمناه قبلُ عن المبرد هو ما حكى ابنُ عصفور عنه، وهو مخالف لما حكى الأستاذ أبو علي، فعلى ماحكاه ابنُ عصفور لايجوزُ عند سيبويه هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، ولا يجوزُ على مذهب المبرد هذا الضارب الرجلِ وغلامِه بالجر

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ٧٩، والكتاب ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ١٦٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٧، والأصول ١/ ١٣٤، والنكت ١/ ٢٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٩ الهجان: البيض وهي أكرم الإبل .العوذ: الحديثات النتاج . تزجي: تسوق

(٢) التوطئة ٢٦٢

(٣) التوطئة ٢٦٢

فبين الحكايتين ما رأيت من الفرق، وكلامُ سيبويه محتمِلٌ لم يُصَرحْ بجواز هذا الضاربِ الرجلِ وزيدٍ، بل قال": والذي قال: هو الضاربُ الرجل قال: هذا الضارب الرجل وعبدِالل".

وكان قد قدَّم قبل هذا: " ولا يكونُ هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكونُ هو الحسنُ وجهٍ، ثمَّ ساقَ مسألةَ العطف، فكأنه يدلُّ ظاهرُ كلامِه أنه رأى أنَّ حكمَ التابع بخلاف حكم المتبوع، وأن الاسمَ بعينِه يجوزُ فيه تابعا مالا يجوزُ فيه لو لم يكنْ تابعا، وعلى هذا أنشدَ:

أنا ابن التارك البكري بشر ....

وفرَّ مما يلزمُ فيه على أن يكونَ بدلا إلى أنه عطفُ بيان، وهذا الذي حكاه الأستاذ أبو علي عن سيبويه والمبرد حكى مثلَه صاحبُ "رؤوس المسائل المنثورة في مسائل الخلاف" من تأليفه: " أجاز سيبويه هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضاربُ الرجلِ وعبدِالله[1]، ومنع ذلك المبرد، وقال المصنف في بعض تصانيفه: " جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ، والطالبُ العلمِ وأدبِ الأبرار والمشتري الناقةِ وفصيلِها، المسائلُ الثلاثُ جائزةٌ بلا خلاف.

فإن كان غيرَ ذلك فسيبويه[2] يجيزُ جرَّه، ومنع ذلك أبو العباس، وهو المختار عند ابن السراج[3] . وهو عندي أصحُّ القولين؛ لأن العاطفَ كالقائم مقامَ العامل، واسمُ

(١) الكتاب ١/ ١٨٢

(٢) الكتاب ١/ ١٨٢

(٣) الأصول ٢/ ٣٠٨

الفاعل المقرون بـ(أل)على مذهب سيبويه وغيره من البصريين لايجرُّ زيدا ونحوَه، فلا يصحُّ أن يعطفَ على المجرورِ به، ولا حجةَ في ربَّ رجلٍ وأخيهِ[1]، ولا:[2]

أي فتى هيجاءَ أنت وجارِهَا ....

لأنها في تقدير ربّ رجلٍ وأخٍ له، وجارٍ لها، ولا يتأتّى التقديرُ فيما نحن بسبيلِه، فلا يصحُّ جوازُه". انتهى كلامه

واعلم أن اسمَ الفاعل يجوزُ تقديمُ معموله عليه، فتقول في هذا ضاربٌ زيدا: هذا زيدا ضاربٌ، وفي جاء زيدٌ راكباً فرساً: جاء زيدٌ فرساً راكبا، وفي مررت برجل راكبٍ فرسا: مررت برجل فرساً راكبٍ، إلا إنْ كان اسمُ الفاعل في صلة (أل) فإنه لايجوزُ تقديمُه على اسم الفاعل، ولاعلى (أل)، وكذلك لايجوزُ تقديمُه على الموصوف، وقد سُمِعَ مايوهِمُ تقديمَ معمولِ اسم الفاعل ذي (أل) إذا كان جارا ومجرورا

فمن النحويين مَن تساهل في ذلك، وقال يجوزُ ذلك في الظرف والمجرور، ومنهم مَن تأوَّلَ ذلك على أن يكون العاملُ محذوفا، وإلا إنْ كان اسمُ الفاعل مجرورا بالإضافة، أو بحرف جرٍّ غيرِ زائدٍ فإنه لايجوزُ تقديمُ المفعولِ إذْ ذاكَ.

و فيه إذا أضيف إليه غيرُ أو جَدُّ أو حقٌّ أو أوّلٌ خلافٌ، نحو: هذا غيرُ ضارب زيدا، و هذا جَدُّ ضاربٍ زيدا، وحقُّ ضاربٍ زيدا، وأوَّلُ ضاربٍ زيدا، والأصحُّ أنه لا يجوزُ تقديمُ المفعول على غير، و جَدّ، و حقٍّ، و أوَّلِ، وأما أن يتقدَّمَ على ضارب وحدَه فلا

(١) الكتاب ٢/ ٥٤، ٥٦

(٢) البيت في التذييل والتكميل ١٠/ ١٨٢

يجوزُ بغير خلافٍ، وكذلك إذ جُرَّ بحرف جرٍّ غيرِ زائد لا يتقدمُ على الحرف، ولا على اسم الفاعل، نحو قوله: (١)

إني حلفتُ برافعين أكفهم ....

فإن كان حرفُ الجر زائدا فلا يجوزُ تقديمُ المفعول على اسم الفاعل وحدَه، فيتوسطُ بين الحرف واسم الفاعل، وأما تقديمُه على الحرف الزائد فالأصحُّ جوازُه، ونُقِلَ عن أبي العباس المنعُ، نحو: ليس زيدٌ بضاربٍ عمرا، فالمشهورُ جوازُ ليس زيدٌ عمراً بضاربٍ.

وأما تقديمُه(٢) على المبتدأ إذا عَرِيَ المبتدأ من مانع تقديم فجائزٌ أن تقول في زيدٌ ضاربٌ عمرا: عمراً زيدٌ ضاربٌ.

فإن كان المعمولُ لشيء من سبب المبتدأ، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا ففي تقديمِه على المبتدأ خلافٌ أجازَ ذلك البصريون والكسائي، ومنع من ذلك الفراءُ.

فإن كان اسمُ الفاعل خبرَ مبتدأ هو من سبب المبتدأ الأول، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا فمنع تقديمَ المفعول على المبتدأ الأول الكسائيُّ والفراءُ، وأجاز ذلك البصريون.

فإن كان اسمُ الفاعل(٣) وما عُطِفَ عليه من اسم فاعلٍ خبرا عن مثنى أوجمع، نحو: هذان ضاربٌ زيدا وتاركُه فالمنصوصُ أنه لا يجوزُ التقديمُ على اسمِ الفاعل، فلا تقولُ: هذان زيدا ضاربٌ وتاركُه، قالوا: لأن الفعلَ لا يصلحُ هنا لو قيل: هذان يضربُ زيدا

(١) سبق تخريجه

(٢) انظر المسألة في المقتضب ٤/ ١٥٦، والأصول ١/ ١٢٨، والبصريات ٥٤٥، ٥٤٨

(٣)الأصول ٢/ ٧٨

ويتركُه لمْ يجُزْ، وعلى هذا الذي نصوا يجري في المنع في مررتُ برجلينِ ضاربٌ عمراً وتاركًه، وجاءني رجلان ضاربٌ عمرا وتاركُه.

ومن أحكام اسم الفاعل مما خالف فيه الفعلَ أنه يجوزُ أن يُعَدَّى إلى المفعول المتأخر عنه باللام فصيحا بخلاف الفعل، فتقولُ: هذا ضاربٌ لزيد، ولا يجوزُ هذا يضربُ لزيد إلا في لشعر، قال الشاعر: (١)

وَمُشَقِّقَاتٌ للجُيُو بِ عليَّ كالبَقَرِ الحَوَائِمِ

وكذلك ما يُبنَى للمبالغةِ كقوله﴿ومابك بظلام للعبيد﴾[فصلت: ٤٦]، وقوله﴿إن ربك فعَّالٌ لِمَا يُريد﴾[هود: ١٠٧]، وقال: (٢)

إذا سيِّدٌ مِنَّا خَلا قامَ سيدُ قؤولٌ لِمَا قَالَ الكرامُ فَعُولُ

وكُلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فاعلِ يُعْطَى اسْمُ مَفْعولٍ بلا تَفاضُلِ

فَهْوَ كفِعْلٍ صِيغَ للْمَفْعولِ في مَعْناه كالمُعْطَى كَفافاً يكْتَفِي

وقدْ يُضافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنىً كمَحْمودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ

يقولُ جميعُ الأحكام التي قُرِّرَت لاسم الفاعل هي مقرّرةٌ لاسم المفعول بغير تفاضل بينهما، واسمُ المفعول في عملِه مثلُ الفعل المبنيي للمفعول، فيرتفعُ المفعولُ به لفظا ومحلاّ، وما جازَ أن يُقَامَ مقامَ الفاعلِ في الفعل جازَ هنا، وحكمُه في الاعتماد، والتصغير،

(١) البيت لخزر بن لوذان السدوسي في المؤتلف والمختلف ١٤٣، ومن غير نسبة في لتذييل والتكميل ٣٥٦/١٠

(٢) البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو للسموءل، أو لغيرهما في والأمالي ١/ ٢٧٠، والحماسة البصرية ١/ ١٤٢، ومن غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠ / ٣٥٧

والوصف، والحمل على الموضع، واعتبار الزمان، واتّصال الضمائر به حكمُ اسم الفاعل اتّفاقا واختلافا، تقول: هذا مشروبٌ ماؤُه، وممرورٌ به، ومكسوٌّ ابنُه جُبّةً، ومظنونٌ أبوه قائما، ومسمًّىً ابنُه زيدا و مُعْلَمٌ أخوه عَمْرَا ذاهبا، ومما جاء منه معتمدا على منويٍّ قولُه: (١) ٣

ونحنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابنَةَ وائلٍ كمَضْروبةٍ رجلاهُ منقطعَ الظهرِ

وقالَ آخرُ: (٢)

٦ **فهُنّ مِنْ بين متروكٍ به رَمَقٌ صَرْعَى وآخرُ لم يُتْرَكْ به رَمَقُ**

وذكرَ المصنّف في البيت الثالث أن اسمَ المفعول يضافُ إلى الاسم المرتفع به معنى، ومثّل في البيت بقوله:

٩ **.......... ...محمود المقاصد**

وأصلُه محمودٌ مقاصدُهُ . وهذا الذي ذكره يخالفُ فيه اسمَ الفاعل، فلا تجوزُ إضافةُ اسم الفاعل إلى فاعله، لا تقول في نحو: مررت برجل ضاربٍ أبوه عمرا: برجل ضاربِ ١٢ أبيه عمرا، ويجوز ذلك في اسم المفعول، فيجوز في نحو: مررت برجل مضروبٍ غلامٌ نظر إليه أن تقولَ: مضروبِ غلامٍ نظرَ إليه.

لكنّ الصحيحَ أن هذه الإضافةَ إنما هي من منصوب لا من مرفوع، ويتبيّن ذلك في ١٥ باب الصفة المشبّهة، وإذا تقرّر هذا فإذا أضيف اسمُ المفعول إلى ما كان في الأصل

---

(١) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ١٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٨٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٥٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٦٦

(٢) البيت للأخطل التغلبي شعره ٢/ ٦٥٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٥٨، وناظر الجيش ١٠/ ٢٧

مرفوعا، وكان يتعدّى إلى واحد فلا إشكالَ، نحو: مررت برجل مضروبِ الظهرِ؛ إذ أصلُه على الصحيح مضروبٌ الظهرَ، فالإضافة من نصبٍ.

وإن كان يتعدّى إلى اثنين أو أكثر فقياس هذا أن تقولَ: مررت برجلٍ مكسوِّ الأبِ جبَّةً، ومظنونِ الأخِ قائماً، ومعلَمِ الغلامِ عمرا ضاحكا، والسببُ في ذلك أنَّ الإضافةَ هي من نصب على الصحيح، ورفضوا ذلك؛ لأنه من حيثُ انتصابُ الثاني، أوالثاني والثالث يكونُ حكمُه حكمَ اسمِ المفعول الذي يتعدى إلى المفعول به، ومن حيثُ انجرارُ ما يليه يكونُ حكمُه حكمَ الصفة المشبهة، ويختلفُ إذْ ذاك حكمه بالنظر إلى المنصوبات؛ ألا ترى أنه يجوزُ في ذلك تقديمُ المنصوب؛ لأنه مفعولٌ به، ويلزمُ ألاَّ يجوزَ تقديمُ ما يلي اسمُ المفعول لو نُصِبَ؛ لأنه معمولُ الصفة المشبّهة، وكلَّ ما يجرُّ في باب الصفة يجوزُ أن ينصبَ؛ لأن الجرَّ هو من النصبِ، ولا يوجدُ في كلامهم عاملٌ ينصبُ اسمين أحدُهما مفعول به، والآخرُ مشبَّهٌ بالمفعول به، فيتقدمُ المفعول به عليه، ولا يتقدَّم المشبّهُ به، بل ما وُجِدَ من ذلك يجوزُ تقديمه على العامل، فإذا قلت: هذا ضاربُ اليومَ زيداً، واتَّسعت في اليومِ، فنصبْتَه على التشبيه بالمفعول به فإنَّه يجوزُ تقديمُه على ضاربٍ كما تقدَّم زيدٌ عليه.

*****

أَبْنِية المَصادِرِ[١]

فَعْلٌ قياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذي ثلاثةٍ كَرَدَّ ردَّا

لَمَّا ذكرَ حكم المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في الأعمال أخذ في كيفية بناء المصادرِ وأسماءِ الفاعلين والمفعولين، وقدَّمَ القولَ في المصدر؛ لأنه قدَّمه عند ذكر إعماله على اسم الفاعل واسمِ المفعول، فذكر في هذا البيت أن مصدرَ الفعل الثلاثي المتعدي قياسُه فعْلٌ.

وظاهرُ كلامه أنه سواءٌ أكانَ على وزن فَعَل، نحْوُ: ضرب، أو فَعِل، نحوُ: لَقِمَ فقياسُ المصدر منهما أن يكونَ على وزن فَعْلٍ، ولم يقيد ذلك إلا بكونه ثلاثيا متعدِّيا .

وذكر في بعض تصانيفه[٢] أن قياسَ المتعدي الذي على وزن فَعَل مطلقا فعْلٌ، وكذا قياسُ ما كان على وزن فَعِل مكسور العين، مما يقتضي عملا بالفَمِ، نحْوُ: زَرِدَ زَرْدَا[١]،

---

(١) المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس بفعل محض ولا باسم محض؛ إذ لو كان فعلا محضا لانتفى عنه التنوين ولو كان اسما لثني وجمع وأنث، وهو موحد في الأحوال كلها، وأول من سماه مصدرا، ووسمه به الخليل بن أحمد. ينظر هذا الباب في الكتاب ٤/ ٥، و دقائق التصريف ٦٠، و التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٤، والمقرب ٢/ ١٣٠، وابن الناظم ٣٠٩، و أوضح المسالك ٣/ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٣، وفيه: "مراده أن يبين أبنية المصادر القياسية من غير القياسية".

(٢) قال في شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٤: " المقيس من مصادر فعل وفعل المتعديين ما كان على فعل خاصة كالأكل والقتل والجذب والفهم والقضم والخضم واللثم والفهم". وقال أبو الفتح في المنصف ١/ ١٧٩: " غنما كان الأصل في بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل فعلا بعد كثرته في السماع لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه فعلة نحو ضربته ضربة وقتلته قتلة وشتمته شتمة فكان قولك في المصدر شتم وقتل وضرب إنما هو جمع فعلة نحو تمرة وتمر ونخلة ونخل؛ لأن المصدر يدل على الجنس كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس فضربة نظيرة تمرة، وضرب نظير تمر".

وبلِعَ بَلْعَا، ولَقِمَ لَقْمَا، وسَرِطَ سَرْطَا[٢] فزادَ هذا الشَّرطَ في فَعِل المتعدي، وهو أن يكونَ عملا بالفم.

والذي عليه نصوصُ النحْويين أنه ينقاسُ فعْل في مصدرِ الثلاثي مُطْلَقا[٣]، وفي تعليق ابن حماد: المتعدي من الثلاثي غيرُ المزيد يكثرُ فيه بناءُ فَعْلٍ، و تقِلُّ فيه سائر الأبنية فإليه يُرَدُّ ما لم يُسْمَعْ فيه شيءٌ[٤]، أو ما يضطرُّ إليه الشاعرُ فيما سُمِعَ غيرُه، كما أنشدَ الفراءُ: [٥]

في طاعة الرّبِّ وعَصْي الشيطان .

والمختار أنه إن سُمِعَ مصدرٌ وُقِفَ مع ذلك المسموع، ولا نبني لذلك الفعل مصدرا على وزن فَعْلٍ، فلا تقول في ذَكَرَ ذَكْرا بفتح الذّال، ولا في عَلِمَ عَلْما بفتح العين؛ لأن المسموعَ إنما ذِكْرٌ وعِلْمٌ بالكسر، وإن لم يُسمَعْ له مصدرٌ جعلنا مصدرَه فَعْلاً قياسا على

(١) زرد الشيء: ابتلعه

(٢) سرط الطعام والشيء: بلعه

(٣) ظاهر قول النحاة في هذا موافق لما قاله ابن مالك لأنهم ذكروا المتعدي، ولم يأتوا على ذكر اللازم قال الصيمري: " فمن ذلك ما كان على فعل بفتح الفاء والعين متعديا، والأصل في مصدره أن يكون على فعل بفتح الفاء وتسكين العين، نحو قولك: ضرب ضربا، وقتل قتلا، فهذا الأصل. انظر التبصرة ٢/ ٧٥٨، والمنصف ١/ ١٧٩، وقال الخضر اليزدي في شرح الشافية ١/ ٢٦٨: " ومن جملتها أن فعَلَ المفتوح العين إذا كان متعديا يكون مصدره على زنة فعْل. . . وعكس الغالب كقولك: بلغني الخبر بلوغا ودبلت الأرض دُبُولا. . . والمطلق الذي لم يتعرض لقيد الغلبة، وحكم جزما مخطئ".

(٤) قال الفراء: " إذا جاك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز، وفعولا لنجد. نحو: هدى وقرى مختص بالمنقوص. . . ، وذلك لأن الحمل على الغالب أولى ". انظر شرح الشافية لليزدي ١/ ٢٧٨

(٥) من غير نسبة في معاني القرآن ٢/ ١٦٥، وفيه: " يريد وعصيان الشيطان".

الأكثر، وذهب بعضُ النحويين إلى أنه لا يجوزُ فيما لم يُسمَعْ له مصدرٌ أن يُبْنَى له مصدرٌ على وزن فَعْلٍ، وإنما يَرجِعُ فيها إلى السماع، إلى ذلك ذهب أبو زيد(١) أحمدُ بنُ سهْلٍ في كتابه " المختصر في علم العربية "

وفَعَلَ اللازمُ مثلُ قَعَدَا   له فُعُولٌ باطِّرادٍ كَغَدَا

لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدرَ ما لا يتعدَّى مما هو على وزن فَعَل، ومثَّل بمثالين: أحدُهما: قَعَدَ، والآخرُ: غدا، ولو لم يمثل بالثاني لم تكن ضرورةٌ إلى ذكره، لكنَّه تمَّم به البيتَ مع بعضِ فائدةٍ، وهو أنه جعل المعتلَّ الآخر حكُمه حكمُ صحيحة في أن مصدرُهما يكون على فُعُولٍ مُطَّرِدًا، نحْوُ: قعودٍ وغُدُوٍّ، وهذا الذي ذكرَه هو قولَ الأكثرين، والخلافُ في الاقتياس عند عدمِ السماع، وفي الاقتياس مع السماع، وفي عدم الاقتياس مطلقا كالخلاف المتقدم.

وذهب بعضُ أصحابنا إلى أن المعتلَّ العين أو اللام يقِلُّ فيهما المفعولُ لثقله، وإن كان هو الأصلَ في فَعَل اللازم، نحْوُ: غارت عينُه غُؤُوْرَا، وغابَ غُيُوبَا، ودَنَا دُنُوًّا، وعَتَا عُتُوًّا، فيفرون منه إلى فَعْلٍ، نحوُ صام صَوْمًا، وحالَ حَوْلا، وعامَ عَوْمَا، ومَشَى مَشْيَا، وجَرَى جَرْيَا، وعَدَا عَدْوَا، وقد يَفِرُّون في المعتل العين إلى فِعَالٍ، نحوُ قامَ قِيَاما، وعادَ عِيَادا، وصَامَ صِيَاماً، وفي المعتل اللام إلى فَعَالٍ، نحوُ: نَمَا نَمَاءً، وبدا بداء، وصفا صفاء، فهذا الكثير في المعتل العين أو اللام، وينبغي أن يُقَاسَ عليه عند عدم السماع، وفَعْلٌ أولى

(١) هو أحمد بن سهل البلخي كان فاضلا قائما بجميع العلوم، تعمق في علم الفلسفة، وبرز في علم الطب والعربية، من مؤلفاته: كتاب النحو والتصريف، وكتاب القرود، وكتاب المختصر في اللغة، توفي سنة(٣٢٢

من فَعَالٍ؛ لأنه كالأصل لمصدر الفعل الثلاثي، وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهبُ مذهبٌ حسنٌ؛ لأنَّ مَدْركَ القياس إنما هو الكثرةُ، وفُعُولٌ فيما ذكرَ قليلٌ، وفَعْلٌ، وفِعَالٌ كثيرٌ، فينبغي أن يُقَاسَ عليهما.

ما لم يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا أَوْ فَعَلَانَا فادْرِ أَوْ فُعَالَا
فَأَوَّلٌ لِذِي امتناعٍ كَأَبَى والثَّانِ للَّذي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلِدَا فُعَالٌ أو لصوتٍ وشَمِلْ سَيْرًا وصوتا الفعيلُ كَصَهَلْ

ملخَّصُ ما ذكر في هذه الأبيات الثلاثة أنه يطَّرِد في مصدر ما دلَّ على امتناع فِعَالٌ، أو تقلب فَعَلانٌ، وداءٍ أو صوتٍ[1] فُعَالٌ، وسيرٍ أو صوتٍ فعيلٌ، مثال ما دل على امتناع: أبى إِبَاء، وشَرَد شِرَادا، وجَمَح جِمَاحا[2]، وقَمَص قِمَاصا[3]، وشبَّ شِبَابا، وجَرَنَ جِرَانَا[4]، وشَمَسَ شِمَاسا، وندرَ جُمُوحٌ ونُفُورٌ.

هـ). انظر ترجمته في معجم الأدباء١/ ٢٧٤

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٥: " فعال أو فعيل في الأصوات يكثران، وفي غيرهما يقلان".

(٢) جمح الفرس بصاحبه جَمحا وجِماحا: ذهب يجري جريا غالبا

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٤: " وقد جاء على فعال نحو النزاء والقماص". قمص الفرس: رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه

(٤) يقال للرجل والدابة إذا تعود الأمر: قد جرن يجرُنُ.

وقال بعض أصحابنا[١]: " يطردُ فِعَالٌ فيما كان هياجا، أو جرى مجراه، نحوُ: النِّكاحِ، والضِّرابِ[٢]، والوِدَاقِ[٣]، والذي جرى مجراه الشِّمَاسُ[٤]، والقِمَاصُ[٥]، والنِّفَارُ، فجعل فِعَالا مطردا في الهياج، وجعل ما دل على الامتناع حكمُه حكمُه ".

ولم يتعرضْ المصنِّفُ إلى أن ما دل على هياج يكونُ مصدرُه مطردا على وزن فِعَالٍ، ومثالُ ما دل على زعْزَعَةٍ وتقلب طافَ طَوَفَانًا، وخفق خفقانا، وجال جولانا[٦]، وغَلَى غليانا، وهذى هذيانا، وجاش جيشانا، ونزَى نَزَوَانًا، وعسل عَسَلَانا[٧]، وذَأَلَ ذَأَلَانًا[٨].

ومثال ما دل على داء: زكِمَ زُكَاما، وسَبَتَ سُبَاتا، وسَكَت سُكَاتًا، وهَامَ هُيَاما، ودَأَرَ دُؤَارًا، وعَطَسَ عُطَاسًا، وشذَّ منه شيءٌ، فجاءَ على فَعَالٍ، قالوا: السَّواف، والسُّواف، وهو الهَلاكُ[٩]، حكاه أبو عمرو الشَّيباني.

---

(١) هو ابن عصفور في المقرب ٢/ ١٣٠

(٢) ضرب الفحل الناقة إذا نزا عليها

(٣) ودَقَتِ الدابة إذا كانت من ذات الحوافر اشتهت الفحل

(٤) شمست الدابة والفرس إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها.

(٥) القِماص، والقُماص، والقَماص هو أن يرف الفرس يديه، ويطرحها معا، ويعجن برجليه.

(٦) قال سيبويه في الكتاب: " وقد جاؤوا بالفعلان في أشياء تقاربت، وذلك الطوفان والدوران والجولان، شبهوا هذا حيث كان تقلبا وتصرفا بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضا ما في القدر وتصرفه".

(٧) عسل الرمح عسلانا إذا اضطرب

(٨) ذأل الذئب ذألانا إذا عدا

(٩) انظر المقرب ٢/ ١٣١

ومثال ما دل على صوت[١]، ومصدرُه فُعَالٌ رَغَا رُغَاءً [٢]، وجَأَرَ جُؤَارا[٣]، و ضَبَحَ ضُبَاحا، ونبح نُبَاحَا، ونَهَقَ نُهَاقَا، ونَعَقَ نُعَاقَا، وعَوَى عُوَاءً، وشذَّ منه شيءٌ، فجاء على فَعَالٍ، قالوا: الغُواثُ والغَوَاثُ[٤] .

ومثالُ ما دل على سير[٥] و جَفَ وَجِيفَا[٦]، وذَمَلَ ذَمِيلا [٧]، وَرَسَمَ رَسِيما[٨]، ودبَّ دَبِيبا.، ومثالُ ما دل على صوت[٩]، ومصدرُه فعيلٌ صَهَلَ صَهِيْلاَ، ونَهَقَ نَهِيقا، وصَفَرَ صَفِيرا، وهدَرَ هَدِيرا، ونَشَجَ نَشِيجا[١٠]. وقول المصنف:

ما لم يكن مستوجبا........ ....

جعلَ ما دلَّ على ما ذكرَ يستوجبُ الأوزانَ المذكورةَ، وذكرَ في غير هذه الأرجوزة[١] أن الغالبَ أن يُعْنَى بفَعِيلٍ ما فيه تَأَبٍّ، وبِفُعَالٍ الأدواءُ والأصواتُ، وبفعيل الأصواتُ، وضُرُوبُ السير، وبفَعَلانٍ ما فيه تقلُّبٍ و، فرق بين قوله:

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٥

(٢) رغا الصبي رغاء. الرغاء أشد ما يكون من بكائه

(٣) صاح ورفع صوته

(٤) المقرب ٢/ ١٣١

(٥) ابن الناظم ٣١٠

(٦) وجف البعير إذا أسرع

(٧) ضرب من العدو سريع يعتمد فيه السائر على أحد شقيه رافعا جنبه الآخر

(٨) ضرب من السير أزيد من الذميل

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٤: " وجاء فعيل في الصوت، وذلك نحو الهدير، والضجيج، والصهيل، والنهيج، والشحيج".

(١٠) نشج الباكي ينشِج إذا غص البكاء في حلقه

ما لم يكن مستوجبا.....　　　　..............

وبين قوله:

والغالب .

والذي ذكره أصحابُنا أن ذلك مطردٌ فيما ذكره المصنفُ. وأهملَ المصنفُ ذكرَ مصدرِ فَعِلَ اللازم، وذكرَه في غير هذه الأرجوزة (٢)، فذكر أن الغالبَ على ما كان عرَضًا فَعَلٌ، نحوُ: فرِحَ فرَحًا، وأَشِرَ أَشَرًا، وتَرِحَ تَرَحًا، وعَطِشَ عَطَشًا، وغَرِثَ غَرَثًا، وخَجِلَ خجلا، ووَسِنَ وَسَنًا، وطَمِعَ طمعا، وعلى ما كان لونا فُعْلَةٌ، نَحْوُ: شَهِلَ شُهْلَة(٣) وسَمِرَ سُمْرَة، وأدِمَ أُدْمَةً(٤)، و وَرِقَ وُرْقَة(٥)، وشَقِرَ شُقْرَة، وخَضِرَ خُضْرَة، وحَمِرَ حُمْرَةً.

وذكر أصحابُنا (٦)أن مصدرَه في الأدواء وضدِّها، وفي الامتلاء وضدِّه، وفي الألوان يأتي على فَعَلٍ، نحوُ: وَجِعَ وَجَعاً، وأَلِمَ أَلَمًا، وعَمِيَ عَمًى، وعَرِجَ عَرَجا، وفَرِح فَرَحا، وجَذِلَ جَذَلًا، وسَكِرَ سَكَرًا، وبَطِنَ بَطَنًا، وغَرِثَ غَرَثًا، وطَوِيَ طَوًى، وصَدِيَ صَدًى،

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ومن أمثلته: نعب الغراب نعيبا ونُعابا، وصرّ الشيء صريرا، وجال جولاَنا، وطاف طوفَانا".

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٣

(٣) الشُّهلة أن يكون سواد العين بين الحمرة والسواد

(٤) الأدمة في الناس شربة من سواد، وفي الإبل والظباء بياض.

(٥) لون يشبه لون الرماد

(٦) المقرب ٢/ ١٣٢

وقَرِمَ قَرَمَا[1] وأَدِمَ أَدَمَا، وقَهِبَ قَهَبًا[2]، وكَهِبَ كَهَبًا[3]، ويطردُ في الألوان فُعْلَةٌ أيضا، نحوُ: أَدِمَ أُدْمَة، وكَهِبَ كُهْبَةً، وجاء قولُه في البيتِ الأوَّل:

....فادْرِ.........

حشْوا

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأمرُ وزَيدٌ جَزُلَا

لما ذكر مصدرَ فَعَل متعدِّيا ولازما، ومصدرَ فَعِل متعديا، وأهملَ مصدرَ فَعِلَ لازما أتى في هذا البيت بمصدر فعُل، فذكرَ أنه يأتي على فُعُولَة، ومثَّلَ بسَهُلَ؛ لأن مصدرَه سُهُولَةٌ، و بجَزُلَ؛ لأنَّ مصدرَه جَزَالَةٌ،

وهذا الذي ذكرَه المصنِّفُ قد قال خلافَه الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور، قال": والمصدرُ منه يعني من فَعُلَ على فُعْلٍ، وفَعَالٍ، وفَعَالَة، وأكثرُها استعمالا فُعْلٌ، نحو: قَبُحَ قُبْحَا، وحَسُنَ حُسْنَا، ونَبُلَ نُبْلَا، وقَبُحَ قَبَاحَة، ووَسُمَ وَسَامة، ووَسُمَ وَسَاما[4]، وجعلَ ابنُ عصفور مجيئَة على فُعُولة شاذا، فقال: "وقد شذَّ فجاء على فُعُولةٍ، قالوا: قَبُحَ قُبُوحَةً، وفَعَلٍ، نَحْوُ: كَرُمَ كَرَمَا[5]

(١) القَرَم: شدة الشهوة إلى اللحم.

(٢) القُهبة غبرة إلى سوا د، والأقهب الذي يختلط بياضه بالحمرة.

(٣) الكُهبة: غبرة مشربة بسواد في ألوان الإبل

(٤) المقرب ٢/ ١٣٣

(٥) المقرب ٢/ ١٣٣

واتَّبَعَ ابنُ عصفور أبا القاسم الزجاجيَّ، فإنه قالَ: " وما كان على فَعُلَ فمصدرُه فُعْلٌ، ثم قال: وقد يجيءُ على فَعَالةٍ، وفَعَلٍ". فظهر من كلام أبي القاسم أن الفَعَالةَ أقلُّ ونصُّ سيبويه [(١)] يقتضي خلافَ ذلك؛ لأنه بدأ بفَعَال، وفَعَالة، ثم مثلَهُما، ثم قال بعد ذلك: "وأمَّا الفُعْلُ في هذه المصادر فنحْوُ الحُسْنِ، والقُبْحِ، والفَعَالَةُ أكثرُ". فهذا نص من سيبويه على خلاف ما قاله ابن عصفور من أن أكثرَها استعمالا فُعْلٌ.

والخلافُ في الاقتياس عند عدم السماع، وفي الاقتياس مع السماع، وفي عدم الاقتياس مطلقا كالخلاف المتقدم في فَعْلٍ، وفُعُولٍ.

وما أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فبَابُه النَّقْلُ كسُخْطٍ ورِضَى

حصرَ المصنف فيما قبل هذا البيت أوزانَ المصادرِ المقيسةِ، وهي: فَعْلٌ، وفُعُولٌ، و فَعَالٌ، وفَعَلَانٌ، وفُعَالٌ، و فَعِيلٌ، و فُعُولَةٌ، وفَعَالَةٌ، وهي ثمانيةُ أوزانٍ، وأهملَ مصدرَ فَعِلَ اللازمِ في هذه الأرجوزة، وذكر في غيرها أن الغالبَ فيه فَعْلٌ وفُعْلَةٌ، فتلكَ عَشَرَةُ أوزانٍ، وقد شرحنا ذلك .

وذكر في هذا البيت أن ما جاء مخالفا للأوزان الثمانية التي ذكر هنا لا ينقاسُ شيءٌ، بل مَدْرَكَه النقلُ، ومثَّلَ بسُخْطٍ، وهو فُعْلٌ، وقياسُه فَعَلٌ، وهو مسموع فيه، قالوا: سَخِطَ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٦/٤: " أما ما كان حسنا أو قبحا فإنه مما يبنىٰ فعلىٰ علىٰ فعُل يفعُل، ويكون المصدر فَعالا، وفَعالَة، وفعْلا، وذلك قولك: قبح يقبح قباحة، وبعضهم يقول: قُبُوحة، فبناه علىٰ فعولة كما بناه علىٰ فعالة، ووسُم يوسُم وسامة، وقال بعضهم: وساما، فلم يؤنث.

وأما الفُعل منهذه المصادر فنحو: الحسن والقبح. والفعالة أكثر

سَخَطًا وسُخْطَاً، ومثَّل برِضَى، وهو فِعْلٌ، و قياسُه على ما ذكر في هذه الأرجوزة رَضْوٌ على وزن فَعْلٍ؛ لأنه من الرَّضوان، فهو من ذوات الواو، نحوُ: شَقِيَ من الشِّقاوةِ .

وذكر أصحابُنا[(١)] من الأوزان التي تطرد في المصادر لفَعَل فَعَالَةَ بالتاء، فتطردُ فيما كان صناعة، أو ولايةً، نحوُ: خاطَ خِياطَةً، ونَجَرَ نِجَارَةً، ودَلَيَ دِلَالَة، وأَمَرَ إِمَارةً، وخَلَفَ خِلَافَةً، ونَكَبَ نِكَابَةً، وسَاسَ سِياسَةً.

وِفعِّيلَى[(٢)]، فتطردُ إذا أردت المبالغة في المصدر كالهِرِّيْمَيِّ، والقِتِّيتَيِّ، والحِطِّيْبِيِّ والخِلِّيفَيِّ، والخِصِّيْصَيِّ، [والمِكِّيْثَي][(٣)]، وتَفْعَالا، فيطردُ إذا أردْتَ المبالغَةَ، والتكرارَ كالتَّلْعابِ، والتَّضْرَاب، والتَّطْوَاف، والتَّشْرابِ، قال: [(٤)]

وما زالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ ولذَّتِي وبَيْعِي وإِنْفَاقِي طَرِيفِي ومُتْلَدِي

هذا مذهبُ البصريين[(٥)]، وهو أن التَّفْعَالَ يدلُّ على المصدر الكثير، وليس مبنيا على فعَّلَ الذي يرادُ به الكثرةُ، وذهبَ الفراء وغيرُه من الكوفيين إلى أن التَّفْعَالَ بمنزلة التَّفْعيل[(١)]، وأنَّه من فَعَّل مُشَدَّدِ العَين . و قولُه:

---

(١) هو ابن عصفور قال في المقرب ١/ ١٣١: " وفِعالة في الولاية والصناعة؛ نحو: الإمارة والخلافة والخياطة والتجارة". وانظر الكتاب ٤/ ١١

(٢) قال ابن عصفور في المقرب١/ ١٣٢: " وقد يجيء المصدر مطردا إذا أردت به المبالغة على التفعال كالترداد، والفِعيِّلي كالهجيري".

(٣) سقطت من "م"

(٤) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١، وشرح القصائد السبع ١٩١، والارتشاف ٢٢٦٣. الطارف والطريف: ما استحدثه الرجل واكتسبه، و التالد والتليد: ماورثه عن آبائه

(٥) الارتشاف ٢٢٦٣

.... فبابُه النَّقْلُ ....

لا بدَّ من حصر الأوزان التي جاءت لمصادر الفعل الثلاثي مما لا يُقَاسُ عليه؛ إذ قد سبق ذكرُ ما يُقاس عليه، و فائدةُ ذكر هذه الأوزان حصرُ ما جاء من ذلك عن العربِ، فلو وضع واضعٌ وزْنا مخالفا لهذه الأوزان أدركنا وضْعَه واختلافَه لذلك الوزن.

فمنْ تلك الأوزان: فِعَلٌ كغِلَظٍ، و فُعَلٌ كهُدَىً، وفَعَالٌ كصَلَاحٍ، وفُعَالَةٌ كدُعَابَةٍ، وفِعْلٌ كذِكْرٍ، وفُعْلٌ كشُكْرٍ، وفَعْلةٌ كرَحْمَةٍ، وفِعْلَةٌ كنِشْدَةٍ[٢]، وفَعَلَةٌ كغَلَبَةٍ، وفَعِلةٌ كسَرِقَةٍ، وفَعْلى كدَعْوى، وفِعْلَى كذِكْرَى، وفُعْلَى كرُجْعَى، وفَعْلانٌ كشَنْآنٍ، وفِعْلانٌ كحِرْمانٍ، وفُعْلانٌ كغُفْرانٍ، وفَعِلٌ كَكَذِبٌ وفعِلَةٌ كَسَرِقَةٍ، وفَعِيلَةٌ كَنميمة، وفَعِلِيَّةٌ كوَلِّيدِيَّةٍ، وفَعُولٌ كقَبُولٍ[٣]، وفُعُولِيَّةٌ كخُصُوصِيَّةٍ، وفُعْلِيَّةٌ كحُقْرِيَّةٍ، وفُعُلٌ كحُلُمٍ، وفَعَالِيَةٌ كَكَرَاهِيَةٍ، وفُعْلَلٌ كَسُؤْدَدٍ، وفَيْعُولَةٌ كبَيْنُونَةٍ، وفَيْعُولِيَّةٌ ككَيْعُوعِيَّةٍ[٤]، وفَعَلَى كجَمَزَى[٥]، وفَعْلاءُ كهَلْكاء، وفُعَلاءُ كغُلَوَاء، وفِعَلاءُ كخِيلاء، ومَفْعُولاءُ كمَجْلُودَاءٍ، وفِعِّيْلاءٌ كهِجِّيْراءٍ، وإِفْعِيْلَى كإِهْجِيرَى، وفُعَلَةٌ كغُلَبَةٍ، وفُعُلَّى كغُلُبَّى، وفِعَلَّى كَدِفَقَّى، وفَعَلوتٌ كرَغَبُوتٍ، وفُعَلْنِيَةٌ كسُحَفْنِيَةٍ[٦]، وفَعَّالَةٌ كدَعَّارةٍ، وفِعِّلانٌ كعِرِّفَانٍ، وفَعُّولٌ كصَيُّورٍ، وتَفْعِلَةٌ كَتَجِلَّةٍ،

---

(١) انظر مذهب الكوفيين في شرح الرضي على الشافية١/ ١٦٧

(٢) شرح الرضي على الشافية ١/ ١٥٣

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٨، وشرح الرضي على الشافية١/ ١٦٠

(٤) رجل كاعٌّ هو الناكص على عقبيه.

(٥) في التهذيب ١٠/ ٣٣٢: "جمز الإنسان والدابة والبعير يجمِز جمزا، وجمَزَى، وهو عدْو دون الحضر الشديد.

(٦) رجلٌ سحفنية: محلوق الرأس.

وتَفْعُلةٌ كتَهْلُكَةٍ، ومَفْعَلةُ كَمَقْدَرَةٍ، ومَفْعِلَةٌ كمَقْدِرَةٍ، ومَفْعُلَةٌ كَمَقْدُرَةٍ، ومفْعُولٌ كمَجْلُودٍ، ومَفْعُولةٌ كَمَأْوِيَّةٍ، وفاعلٌ كفالح، وفاعلةٌ كلاغِيةٍ، ومَفْعَلٌ كَمَذْهَبٍ، ومَفْعِلٌ كمَرْجِعٍ، ومَفْعُلٌ كمَهْلُكٍ، وفَعْلَلِيْلٌ نَحْوُ: مَرْمَرِيْرَا، وقالَ الشاعرُ: [1]

وطال في الجَدَّاء مَرْمَرِيرَا

الجَدَّاءُ أرضٌ لا ماءَ بها، وناقةٌ لا سنامَ لها، وشاةٌ لا لبنَ لها، كلُّه من الجَدِّ، وهو القطع، فهذه سبعةٌ وخمسون بناءً لا يُقَاسُ على شيءٍ منها، وفي إثبات بعضِها خِلافٌ، والمقيسُ ما قدَّمناه، وهي ثلاثةَ عَشَرَ وزنا، فذلك سبعون وزنا.

وغيرُ ذي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ   مَصْدَرُه كقُدَّسَ التَقْدِيسُ

وزَكِّهِ تَزْكِيَةً و أَجْمِلَا   إجمالَ مَنْ تَجَمُّلا تَجَمُّلا

ذكر في هذين البيتين مصدرَ فَعَّلَ، وأَفْعَلَ، وتَفَعَّل[2]. فأمَّا فعَّل فإما أن يكون صحيح اللام، أو معتلَّه، إن كان معتلَّه[3]، نحو: زكَّى فمصدرُه على وزنِ تَفْعِلَةٍ، نَحْوُ: زكَّى تَزكِيةً، وعدَّى تَعْدِيةً، وجاء فيه التَفْعِيلُ ضرورةً[4]، قالَ: [5]

---

(١) لم أقف عليه

(٢) قال الصيمري في التبصرة ٢/ ٧٧٢:" اعلم أن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يكاد مصدره يفارق القياس، وذلك لأنه أقل من الثلاثي، وما قل في بابه قل التصرف فيه".

(٣) قال الصيمري في التبصرة ٢/ ٧٧٥: " فإن كان لام الفعل منه معتلا أو مضاعفا لزم تفْعِلَة؛ نحو: عزيته تعزية، وسليته تسلية".

(٤) ابن الناظم٣١٢

(٥) البيت من إنشاد أبي زيد غير منسوب في الخصائص٢/ ٣٠٢، والتبصرة ٢/ ٧٧٥، والمنصف ٢/ ١٩٥، والتخمير ٣/ ٨٨، وابن يعيش ٦/ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٦٤ وشرح الشافية لليزدي ١/ ٢٧٤.

باتتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنَزِّيَا

كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

وإذا اجتمع ياءان نحْوُ: حيَّا تحيْيَة وجبَ الإدغامُ، فتقولُ: تحيَّةٌ(١) خلافا لأبي عُثمان(٢) إذ زعم أن ذلك جائزٌ لا واجبٌ.وأما قولُ الشاعر:(٣)

حتى اتقوها بالسلام والتحيى

فهو جمعُ تحيَّةٍ كَتَمْرٍ وتَمْرَةٍ.

وإن كان صحيحَ اللام فظاهرُ كلام المصنف أن مصدَره التفعيلُ، وهذا فيه تقسيمٌ: إما أن يكونَ مهموزا أو غيرَ مهموز، إن كان غير مهموز فمصدُره التَّفْعيلُ(٤) كالتَّقديس، وقد جاء فيه التَّفْعِلةُ(٥)، وليس بالقياس، قالوا: كَرَّمَ تَكْرِمَةً، وذكَّرَ تَذْكِرَةً، وجرَّب تَجْرِبَةً، وتَمَّمَ تَتِمَّةً، وقدَّمَ تَقْدِمَةً، وحلَّل اليمينَ تَحِلَّةً، وعلَّل تَعِلَّةً، وغرَّر تَغِرَّةً، وجاء فيه الفِعَّالُ(٦)، وليس بقياس، قالوا: كلَّمَ كِلَّاما، وجَهَّل جِهَّالا، وكذَّب كِذَّابَا.

تنزي: من التنزية، وهي رفع الشيء إلى أعلى. شهلة: العجوز، شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو لتخرجه من البئ بيد امرأة ترقص صبيا.

(١) قال ابن جني في المنصف ١/ ١٩٥: وكان أصل هذا المصدر أن يقال فيه: حيته تحْيِيًّا، ولكن كره فيه الياءات والكسر فعدل إلى تفعلة".

(٢) يريد المازني ورأيه في المنصف١/ ١٩٥

(٣) لم أقف عليه

(٤) التبصرة ٢/ ٧٧٥

(٥) التبصرة ٢/ ٧٧٥، وابن الناظم ٣١١

(٦) ابن الناظم ٣١١

وإن كان مهموزا فقد أهمله المصنف، ويجوز فيه الوجهان[١]، نحو: خطَّأَ تَخْطِيْئاً، وهنَّأَ تَهْنِيْئَا، ونبَّأَ تَنْبِيْئاً إجراءً له مُجرى الصحيح غيرِ المهموز، وخطَّأَ تَخْطِئَةً، ونَبَّأَ تَنْبِئَةً، وهَنَّأَ تَهْنِئَةً إجراءً له مُجرى المعتل؛ إذ هذه الهمزةُ يجوزُ إبدالُها ياءً لكَسْرةِ ما قبلها، نحو: مَيَرٍ في: مِئَرٍ .

ومن زعم أن سيبويه لا يجيز في المهموز إلا تَفْعِلةً دون التفعيل إلا في تَنْبِيْء؛ لكونِه سُمِع فليس بمصيب؛ إذ لا نصَّ في كتاب سيبويه على ما ذكره، وهو مخالفٌ لنقل أبي زيد عن العرب أن التَّفْعِلةَ والتَّفْعِيْلَ مصدران للمهموز، وقال أبو زيد: التفعيلُ فيه أكثرُ كلام العرب، فيكون على هذا التْجْزِيْءُ أكثر من التجزئة، وبهذا النقل يظهر غلطُ المصنف حيث ذكر في "التسهيل"[٢] أنه يُسْتَغنى بتَفْعِلَةٍ في المهموز اللام عن التَّفعيل .

وأما أفعلَ فمصدرُه إفعالٌ[٣] كما مثّل هو في أجملَ إجمالا، وسيأتي في البيت بعد هذا الحكم ما كان معتلَّ العين، نحوُ: أقام[٤]، وشذّ في أفعل تَفْعِلَةٌ، قالوا: أقررت الأمرَ تَقِرَّةً، وتَفْعَالةٌ، قالوا: أقررت الأمر تَقْرَارا، وفَعَالٌ، قالوا: أعطى عَطَاءً، وفَعْلٌ، قالوا: أقرض

(١) قال الصيمري في التيصرة ٢/ : " وأما المهموز من هذا البناء فبمنزلة الصحيح يجوز فيه التفعيل والتفعلة، وذلك: هنأته تهنيئا وتهنئة، وخطأته تخطيئا وتخطئة".

(٢) التسهيل١٣٦

(٣) التبصرة ٢/ ٧٧٤

(٤) التبصرة ٢/ ٧٧٤، وابن الناظم ٣١١. لزمته هاء التأنيث عوضا من ذهاب ألف إفعال، وذلك لأن أصله إقوام، لكنهم أعلوا المصدر كما أعلوا الفعل فنقلوا حركة الواو التي قبل الألف إلى الحرف الذي قبلها فانقلبت الواو ألفا، والتقى ساكنان الألف المنقلبة، والألف التي بعدها، فحذفت إحداهما، وعوض منه هاء في آخر الكلمة.

قَرْضَا، وفُعْلَى قالوا: أفتى فُتْيَى، وفَعْلَى، قالوا: أعدى عَدْوَى، وفعيلةٌ، قالوا: آلى أَلِيَّةً، وفَعَلَةٌ، قالوا: أجاب جَأَبَةً، وأرزمتِ السماء رَزَمَةً، وفُعْلٌ، قالوا: أَخْضَرَ الفَرَسُ خُضْرا، وفي مثل عطاءٍ وجَأَبَةٍ خلافٌ.

وأما تفعَّل فمصدرُه تَفَعُّلٌ كما مثل المصنف بقوله: تجمَّل تجمَّلا، ولم يتعرضْ المصنف في هذا البيت إلا لتَفَعَّلَ[1] خاصةً، وقال بعد ذلك:

........وضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أمثالٍ قَدْ تَلَمْلَمَا

وجماعُ القول فيه أنّ ما أوَّلَه تاءٌ مما ليس على تَفَعَّلَ يأتي على تَفَعْلَلَ[2]، نحو: تَدَحْرجَ، وتَفَوْعَلَ، نحوُ: تَحَوْقَلَ، وتَفَيْعَلَ، نحوْ: تَشَيْطَنَ، وتَفَعْلَى، نحوُ: تَسَلْقَى، وتَفَعْنَلَ، نحوُ: تَقَلْنَسَ، وتَفَعْيَلَ، نحوُ: تَرَهْيَأَ[3]، وتَمَفْعَلَ، نحو: تَمَدْرَعَ.

وزادَ بعضُهم تَفَمْعَلَ، نحوُ: تَزَمْردَ بمعنى تَزَرَّد، وتَفَاعَلَ، نحو: تضارب، وتَفَعَّلْت، نحو: تعَفَّرْت.

فمصادرُ هذه كلها موافقةٌ للماضي في عدد الحروف والحركات، إلا أنَّ ما قبل أخرِها يكونُ مضموما، وذلك التدحرُجُو، التحوقُلَ، والتشيطُن، و التَّقَلْنُسُ، [والترهيؤ][4]، والتمدرُعُ، والتزمرُد، والتضارُب والتعفرُتُ، هذا إذا كانَ صحيحَ الآخِر.

(١) التبصرة٢/ ٧٧٥، وابن الناظم ٣١١

(٢) التبصرة ٢/ ٧٧٥، وابن الناظم ٣١١

(٣) ترهيأ الرجل في أمره إذا هم به ثم أمسك عنه

(٤) في الأصل تهريؤ

فإن كان معتلَّ الآخر[1] فالضمةُ تنقلب كسرةً، ويصيرُ من باب المنقوص، نحوُ: التولِّي، والتَّعادِي، والتَّسلقِي .

وقد شذ في تفعَّل تِفِعَّالٌ[2]، قالوا: تكلَّم تِكِلاَّما، وتحمَّل تِحِمَّالا، وتملَّق تِمِلاَّقَا، وفِعْلِيَاءٌ، قالوا: تكبَّر كِبْرياءً[3]، وفَعَلُوتٌ، قالوا: تجبَّر جَبَرُوتَا، وفَعُولٌ، قالوا: توضَّأ وَضُوْءا [4] خلافا لأبي الحسن، وابن السراج، فإن وضوء عندهما نعتٌ لمصدر محذوف جارٍ على فعله، وتَفْعُلةٌ، قالوا: تقدَّم تقْدُمَةً، وفِعَلَةٌ، قالوا: تطَيّر طِيَرَةً، وفَعَلَةٌ، قالوا: تَأَنَّى أَنَأَةً، وبعضهم يسمي هذا النوعَ اسمَ مصدر، وفي مصدر تَفَاعَل تفاعَلٌ، بفتح ما قبل الآخر وكسره، قالوا: تفاوتَ تفاوَتَا، وتفاوِتا، بفتح الواو وكسرها، وفِعِنَّالٌ، قالوا: تطاعنَ طِعِنَّانا

واسْتَعِدِ استعادةً ثمَّ أَقِمْ   إِقَامَةً وغالبا ذا التَّا لَزِمْ

ذكر المصنفُ أن ما كان على وزن استفعل، وأفعل مما هو معتلُّ العين يأتي على وزن استفعالٍ، وإفعال إلا أنه يُحذَفُ أحدُ حرفي العلة، وتَلْزَمُ التاءُ فيهما غالبا، فتقول: استعاذ استعاذةً، واستبان استبانةً، وأقام إقامةً، وأباد إبادةً .

الأصلُ استعواذٌ، واستبيانٌ، وإقوامٌ، وإبيادٌ، فعينُ هذه المصادر معتلٌّ، فلما أعلَّتْها العربُ في الفعل اعتلَّت في المصدر، وذلك بإلقاء حركة العين على الساكن قبلها،

---

(١) التبصرة٢/ ٧٧٥، وابن الناظم ٣١٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٩

(٣) الكتاب ٤/ ٤١

(٤) الكتاب ٤/ ٤٢

فَسَكَنَت وبعدها أَلفُ استفعالٍ، وإفعالٍ، فالتقى ساكنان، فسقط أحدُهما، وعوِّضَ منه تاءُ التأنيث.

ومذهب الأخفش[١] والفراء[٢] أن الساقطَ عينُ المصدر؛ لأن حقَّ اجتماع الساكنين أن يسقطَ الأولُ منهما، ومذهبُ الخليل وسيبويه[٣] هو أَلفُ إفعالٍ واستفعالٍ؛ لأن الثاني زائدٌ، والأوَّلُ أصليٌّ، فحذفُ الزائد أولى.

ويظهر ترجيحُ مذهبِ الاخفش والفراء[٤] بقلة العمل في مذهبِهما، وكثرة العمل في مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنه ليس في مذهب الأخفش والفراء إلا حذفُ أولِ الساكنين، وفي مذهب الخليل وسيبويه فيه الحذفُ، وإبدالُ الواو الساكنة والياء الساكنة ألفا، لكن لهما أن يقولا: كما أُبْدِلت في الفعل أُبْدِلَت في المصدر؛ ليجريَ الفعلُ والمصدرُ على نسق واحد، وزنُهما بعد الحذف على المذهب الأول استفالةٌ، وإفالةٌ، وعلى المذهب الثاني اسْتَفَعْلَةٌ وإِفَعْلَةٌ. وقوله:

....**وغالبا ذا التا لزم .**

(١) رأيه في المنصف ١/ ٢٩١، وابن يعيش ٦/ ٥٨

(٢) رأيه في معاني القرآن ٢/ ٢٥٤، وابن يعيش ٦/ ٥٨

(٣) رأيه في المنصف ١/ ٢٩١، وابن يعيش ٦/ ٥٨

(٤) وقد اختاره الزمخشري في المفصل ٢٦٦، وتبعه ابن يعيش ٦/ ٥٨: " وأبو الحسن الأخفش والفرا ء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين، وهو القياس، ولذلك اختاره صاحب الكتاب".

الإشارة بذا إلى هذا النوع من المعتل العين الذي على وزن استفعلَ، وأَفْعَلَ، فذا مبتدأٌ، والتا مفعولٌ مقدَّمٌ منصوبٌ بلَزِمْ، التقديرُ: وهذا النوعُ لزمَ التاء غالبا، وإنما قال: غالبا استظهارا على قولِهم: أقام إقاما، واستفاه[(١)] استفاهاً، والقياس إقامةٌ واستفاهةٌ .

وظاهرُ كلام المصنف أن حذفَ التاء لا يكون، بل هو قليلٌ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك جائزٌ، قال سيبويه: "وإن شئت لم تعوِّضْ، وتركت الحروفَ على الأصل ".[(٢)]

ومذهبُ الفراء [(٣)]أن ذلك لا يجوزُ إلا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء كقوله تعالى ﴿وإقام الصلاة ﴾[النور: ٣٧]

وذهب بعضُ أصحابنا إلى أنه لا يجوزُ حذف التاء سواءٌ أضيفَ أو لم يُضَفْ إلا فيما سُمِعَ خاصة، وهذا الذي نختارُه لقلَّةِ ما ورد من ذلك.

وقد شُبِّه شيءٌ مما عينُه همزةٌ في الأصل بالمعتل المحذوف العين، قالوا: أَرَيتُه إِرَاءَةً وإِرَاًء[(٤)]، أصلُها إرْءَآءٌ، ثم نُقلَت الحركةُ من الهمزة إلى الراء، كما نقلوها في الفعل، فصارَ إِرَاءً، وأصلُ إِرَاءَةٍ إِرَايَةٌ، وكانَ ينبغي ألاَّ تظهرَ؛ لأنها قد تحصَّنت بتاء التأنيث كياء سقاية، لكن جُعِلَت كأنها غيرُ متحصِّنة إشعارا بأن هذه التاءَ ليسَ هذا المصدرُ محلَّ دخولِها،

(١) اشتد أكله

(٢) الكتاب ٤/ ٨٣

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٥٤، وفيه: " وإنما استجيز سقوط الهاء في قوله ﴿وإقام الصلاة ﴾[النور: ٣٧] لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة".

(٤) قال سيبويه في الكتاب: " وقالوا: أريته إراء مثل: أقمته إقاما؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا". ، وانظر المسألة في الأصول ٣/ ١٣٢، والمنصف ٢/ ١٩٥، وابن يعيش ٦/ ٥٨

ولكنها دخلت على سبيل التشبيه للهمزة بحرف العلة، وما شذَّت العربُ فيه من أفعل، فصححت عينَه فإنّ مصدرَه جاء على الأصل بغير تاء، نحو: أغيمت السماءُ إِغْيَاما، وأعولَ إعْوالا، واستحوذَ استحواذا.

وما يلي الآخِرَ مُدَّ وافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ ممَّا افْتُتِحَا
بهمْزِ وصْلٍ كاصْطَفَى وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثال قدْ تَلَمْلَمَا

ذكر أن مما افتُتِحَ بهمزة الوصل ماضيه فإن مصدرَه يُكسَرُ منه الثالثُ، ويُفْتَحُ منه ما يلي الآخرَ، ويُمَدُّ، أي: يُزادُ بعده ألفٌ، فتقولُ: استخرج استخراجا، وانطلق انطلاقا، واصطفى اصطفاء.[1]

وفي البيتِ الأول عيبٌ في الشعر، وهو التَّضمينُ، وهو تعلقُّ البيت الثاني بالأوَّل تعلُّقا اقتضائيا؛ فإن قوله: بهمزِ وصلٍ متعلقٌ بقوله: مما افتُتِحَ.

وحصْرُ الأفعال التي افتُتِحَتْ بهمزة وصلٍ يأتي في ذكر همزة الوصل، وهي تسعةٌ وعشرون بناء بالمتفق عليه، والمختلف فيه، وهذا الحكمُ الذي ذكره ليس عاما في مصدر كل فعل افتُتِحَ بهمزة الوصل، لأن لنا من الأفعال ما يُفْتَتَحُ بهمزة وصل، ولا يثبُتْ لمصدره ما ذكر و، ذلك نحو: اطَّايرَ، واطَّيَّر، فإنه يصدُق عليهما أنهما افتُتِحَا بهمزة وصل، ومصدرُهما ليس حكمُه ما ذكر، بل مصدُرهما اطَّايُرٌ، واطَّيُّرٌ، وذلك أن أصلَهما تَطَايُرٌ وتَطَيُّرٌ، وإذا أدغمت التاءُ في الطاء احتيج إلى تسكينها، فسُكِّنَتْ؛ لأجل الإدغام

(١) انظر استفعل في الكتاب ٤/ ٧٠، ٧١، وأدب الكاتب ٤٦٧، والأصول ٣/ ١٢٧، والمفصل ٣٣٦، والتخمير ٣/ ٣٥٢، وابن يعيش ٧/ ١٦١

واجتُلِبَت همزةُ الوصل؛ لأنه لا يمكن النطق بساكن، فقيل: اطَّايُرٌ واَّطيُرٌ، فكان ينبغي للمصنف ولمن قال مثلَ قوله أن يقيِّدَ ما ذكر بكون الفعل ليس أصلُه تَفَاعَل، ولا تفعَّل.

وشذّ مما أولُه همزةُ وصل، فجاء على خلاف القياس فُعَلَةٌ في افتعل اتَّأد في تُؤَدَة، وفَعْلَةٌ، قالوا: احتاط َحَوْطَةً، وفِعْلَةٌ، قالوا: اختلف خِلْفَةً، وفِعَلَةٌ، قالوا: اختار خِيَرَةً، واستفعلَ فَعَلَة، قالوا: استراحَ راحةً، وبعضُهم يسمي هذه أسماءَ مصادر.

فأما اقْشَعْرَرْتُ قُشَعْرِيْرَةً، واطْمَأْنَنْتُ طُمَأْنِينَةً(١) فاسمان وليسا بمصدرين، ولكن قد يوضعان موضع المصدر .وقوله:

**.........وضم ما		يربع في أمثال قد تلملما**

أيْ ما يكونُ رابعا في مثل هذا البناء، وقد استوفينا الأوزانَ التي أولُها تاءٌ عند ذكر قوله: تجمَّل تجمُّلا .

ويعني بقوله: في أمثال قد تلملما، أي في تلملم وأمثاله(٢) مما في أوله تاءٌ، وإن لم يكن على وزنه، بل على عدد حروفه وحركاته

**فِعْلَالٌ أو فَعْلَلَةٌ لفعللا		واجعلْ مَقِيْسَا ثانياً لاأَوَّلا**

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٣، وفيه: " والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننت واقشعررت كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت فمنزلة اقشعررت من القشعريرة، واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة انبت من النبات". يريد أنهما اسمان

(٢) انظر ابن الناظم ٣١١

ذكر أن ما كان على وزن فعلَلَ، نحو: دحرج فمصدرُه المقيسُ فَعْلَلَةٌ، نحو: دَحْرَجَةٍ(١)، والذي لا ينقاسُ فِعْلَالٌ، نحوُ: سرهفْتُه سِرْهَافَا(٢)، وقَلْقَلْتُهُ قِلْقَالَا، وزلْزَلْتُه زِلْزَالا .

وما جاء من المضعف على وزن فِعْلالٍ، نحوُ: قلقالٍ، وزلزال، وصلصال جاء فيه فتحُ أولِّه، وشذّ فيه فَعْلَلٌ، ومُفَعْلَلَةٌ، وفَعْلِيْلٌ وفَعَاليلٌ، قالوا: زلزل زَلْزَلاً، ومُزَلْزَلَةً، وزَلْزِيلا، وزلْزَلِيلا، وقالوا: قَرْقَرَ قَرْقَرِيْرَا، ولم يتعرَّض المصنف لأمثال فعْلَلَ في الحركات والسكنات وعدد الحروف كما تعرض في أمثال تلملم .

وحكمُ ذلك حكمُ فَعْلل في المصدر والأوزان التي جاءت عليها هذه الأفعالُ فعللَ، نحو: جَلْبَبَ، وفَوْعَلَ، نحو: حَوْقَلَ، وفَيْعَلَ، نحو: بيطَرَ، وفَعْوَلَ، نحو: جَهْوَرَ، وفَعْلَى، نحو: سَلْقَى(٣)، وفَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ، وزاد بعض النحويين فَنْعَل، نحو: سَنْبَلَ، وفَعْيَلَ، نحو: شَرْيَفَ، وفأْعَلَ، نحو: تأْبَلَ ومَفْعَلَ، نحو: مَرْحَبَ، ويَفْعَلُ، نحو: يَرْنَأُ، فمصادر هذه على وزن ماضيها بزيادة التاء أخيرا، وشذوا في حوقل، فقالوا في مصدره: الحِيْقَالُ على وزن الفِيْعَال، كما قالوا: السِّرهاف على وزن فِعْلَال، وقد شذّ من مصدر فَعْلَلَ شيءٌ،

(١) الكتاب ٣/ ٨٤، وابن الناظم ٣١٢

(٢) الكتاب ٣/ ٨٤، والتبصرة ٢/ ٧٧٢، وابن الناظم ٣١٢وفيه: " وهو عند بعضهم مقيس مطلقا".
سرهفته: أحسنت غذاءه

(٣) سلقى فلان بناءه جعله مستلقا

فجاء على فَعْلَلَى، قالوا: قَهْقَرَ القَهْقَرَى، [وقَرْطَبَ القَرْطَبَ][١]، وعلى وزن فُعْلُلَاء، قالوا: قرفص القُرْفُصَاءَ

لفاعَلَ الفِعَالُ والمُفَاعَلهْ وغيرُ ما مرَّ السَّماعُ عادَلَه

ذكر أن مصدر فاعل يأتي على وزن المفاعلة والفِعَال[٢]، نحو: ضارب مُضَارَبَةً وضِرَابًا، وذكر في غير هذه الأرجوزة[٣] أن فِعَالاً ندر فيما فاؤُه ياءٌ، وذلكَ، نحو: ياوَمَ يِوَاما، حكاه ابن سيده[٤].

وظاهر كلام المصنف أنهما مقيسان في فاعَلَ، واللازمُ عند سيبويه في مصدر فاعلتُ المفاعلةُ، قال سيبويه: " وأما فاعلتُ فإن المصدرَ الذي لا ينكسرُ أبدا مفاعلةٌ".[٥]، ولذلك لا يطردُ الِفعالُ في نحو: جالسٍ وقاعدٍ[٦]، لا يُقَالُ: الجِلاسُ، ولا القِعَادُ، قالو: وأصلُ الفِعَال الفِيْعَالُ، فقولُك: ضاربَ ضِرِابَاً وقاتل قِتَالاَ أصلُه ضِيْرابٌ، وقِيْتَالٌ، والفِيْعَالُ فيه كالفِعْلال من فَعْلَلَ لا يطّردُ أيضاَ.

ويظهرُ من كلام بعضهم[٧] أنَّ فِعَالاَ أصلٌ؛ لقوله: ويجيء مصدر فاعل على مفاعلة وفِعَالٍ وفِيْعَالٍ .وقولُ المصنف:

---

١ زيادة من " م "

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٦

(٣) في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٦

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٦، وابن الناظم ٣١٢

(٥) الكتاب ٤/ ٨٠

(٦) قال الصيمري في التبصرة ٢/ ٧٧٤: "فالمطرد مفاعلة لأنها تمتنع من جميع هذا البناء

(٧) هو ابن عصفور كما في المقرب٢/ ١٣٤

.... وغير ما مر السماع عادله

يعني أنه إذا جاءَ مصدرٌ غيرُ ما ذكره فإنه مقصورٌ على السماع لا يتعدى، وقد ذكرنا نحن جملةً من ذلك، ونبَّهْنا على شذوذِها .

وفَعْلَةٌ لِمَرَّة كجَلْسَه   وفِعْلَةُ لِهَيْئَةٍ كجِلْسَه

يقولُ إذا أردت المرَّة الواحدةَ من المصدر من الثلاثي كانت على وزن فَعْلَةٍ[(١)] سواءٌ أكان المصدرُ على وزن فَعْلٍ، أم غيرِه، فتقولُ: ضربتُ ضَرْبَةً، وجَلَسْت جَلْسَةً، وقَعَدْتُ قَعْدَةً .

ولم يقيِّدْ المصنف ذلك بالثلاثي، وهو مرادُه، ولذلك مثل بفَعْلَة من الثلاثي، وهو جَلْسَةٌ فإن كان المصدرُ قد وُضِعَ على فَعْلَةٍ، نحو: رَحْمَةٍ، ورَغْبَةٍ، فلا يُدَلُّ على المرة منه بفَعْلَةٍ، بل يُفْهَمُ ذلك من قرينة حالٍ، أو من نعت، نحو: رحِمَه رحْمَةً واحدةً، ورغِبَ إليه رَغْبَةً واحدةً .

وقد أهملَ المصنف هذا القيدَ[(٢)] وشذَّ مما لم يُبْنَ على فَعْلَةٍ قولُهم: أَتيتُه إتيانَةً، ولقِيْتُه لِقَاءَةً[(١)]، والقياسُ أَتْيَةٌ، ولَقْيَةٌ.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٨٦: " هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية من ذا الباب فنظير فعلت فعلة من هذه الأبواب أن تقول: أعطيت إعطاءة، وأخرجت إخراجة، فإنما تجيء بالواحدة على المصدر اللازم للفعل".

(٢) ذكر هذا القيد في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٠: " إن المصادر التي صيغت في الأصل بالتاء كإرادة واستزادة ودحرجة لايكتفى فيها عند قصد المرة بتلك التاء، بل توصف بوصف يدل على ذلك نحو: أبان إبانة واحدة، واستعان استعانة واحدة، وكذلك يفعل بمصدر الثلاثي الذي كرحمة وبغتة".

وقولُه:

....وفِعْلَةٌ لهيئة

هذا مطردٌ أيضا من الثلاثي، تقول: هو حَسَنُ الرِّكبة والمِشْيَة والقِعْدَةِ، وهذا أيضا ما لم يوضعْ المصدرُ على فِعْلَةٍ، فإن فِعْلَةَ إذْ ذاك لا تدلُّ على الهيئة، نحو: نَشَدَ نِشْدَة[٢]، وقد أهمل المصنف هذا القيدَ .

في غير ذي الثلاثِ بالتا المَرَّه   وشذّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَه

ذكر أن الفعلَ الزائد على ثلاثة أحرف سواء أكان مجردا، نحو: دجرج، أم مزيدا فإنك إذا أردت منه أن تبنيَ مصدرا للمرة الواحدة زدت على مصدره تاءً، فتقول: انطلقتُ انطلاقةً، واستخرجت استخراجة.

وهذا الذي ذكره يحتاجُ إلى قيدين أهملهما المصنف أحدهما: ألاَّ يكونَ المصدرُ قد وُضِع َعلى تاء التأنيث، نحو قولهم: دحرج دحرجة، وضارب مُضاربة، وعزَّيْتُ تَعْزِيةً، فالتاءُ في مثل هذ ه لا تكونُ للمرة، بل إنما تُفهَمُ المرةُ من قرينة حال أو من الوصف، نحو: ضارب مُضاربةً واحدةً كما تقولُ: ضرب ضرباً واحدا.

الثاني: أن التاءَ لا تدخل على مصدر ما زاد على ثلاثة إلا إذا كان مصدرا مقيسا له، وأما إذا كان قد جاء على غير القياس، نحو: فِعْلالٍ لفَعْلَلَ، وفِعَالٍ لفَاعَلَ وفَعْلَلَى فلا تقول: سرهفتُ سِرهافةً، ولا قاتلت قِتَالةً[١]، ولا قهقرتُ قَهْقَراةً.وقولُه:

---

(١) السيرافي ٤/ ٤٢٨

(٢) في شرح الضي على الشافية ١/ ١٧٩: " وذو التاء تبقيه على حاله، نحو: دريت دِراية، ونشدت نشدة".

.... وشذ فيه هيئة كالخمره

أي وشذ فيما زاد على الثلاثي مجيءُ الهيئة فيه على وزن فِعْلة [٢]كما جاء ذلك في الثلاثي، وذلك قولهُم: هو حسنُ العِمَّة من اعتمَّ، وهي حسنةُ الخِمْرَةِ من اختمرتِ المرأة من الخِمارِ الذي هو القِناعُ، ولم يُبْنَ مما زاد على ثلاثة اسمٌ يدلُّ على الهيئة كما بنوا من الثلاثي.

******

(١) قال الصيمري في التبصرة ٢/ ٧٧٦: " تقول: زلزلته زلزلة واحدة، ولا تقل زلزالة؛ لأنك تبني المرة الواحدة مما هو أصل للباب، والأصل في فعللت فعللة، وقاتلته مقاتلة واحدة، ولاتقل قتالة؛ لأن أصل مصدر فاعلت مفاعلة تبنئ المرة الواحد مما هو الأصل".

(٢) ابن الناظم ٣١٣

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين(1)

كفَاعلٍ صُغ اسمَ فاعلٍ إذا   مِنْ ذِي ثلاثةٍ يكونُ كغَذا

وَهْوَ قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ   غيرَ مُعَدَّى بلْ قياسُه فَعِلْ

وأَفْعَلٌ فعلانُ نَحْوُ أَشِرِ   ونَحْوُ صَديانَ ونَحْوُ الأَجْهَرِ

وفَعْلٌ أولى وفَعِيْلٌ بِفَعُلْ   كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جَمُلْ

وأفعلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ   وبِسِوَى الفاعلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

وذكـرَ في هـذه الأبيـات كيفيـةَ بنـاءِ اسـمِ الفاعـلِ مـن الثلاثـي(2)، فقـالَ: الفعـلُ الثلاثيُّ يكونُ اسمُ الفاعلِ منه على فاعلٍ ومثَّلَ بقولِه:

....غَدَا

تقولُ في اسم الفاعلِ منه: غادٍ، ويَعُمُّ قولُه:

....   من ذي ثلاثةٍ.........

جميـعَ الثلاثـيِّ بأضرابِـه سـواء أكـانَ عـلى فَعَـلَ متعـديا أم لازمـا، نحـوُ: ضـاربٍ وقاعـدٍ، أو فَعِـلَ، نحـوُ: عـالمٍ وسـالمٍ . وقـد جـاءَ اسـمُ الفاعـلِ مـن فَعِـلَ المتعـدي عـلى غـير فاعـلٍ، ولا ينقـاسُ(3)، فجـاءَ عـلى فعيـلٍ، نحـوُ: سـميعٍ مـن سـمِعَ، وعشـيقٍ مـن عَشِـقَ،

(1) قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين. ينظر هذا الباب في البديع ٢/ ٤٦٥، و شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣، والمقرب ٢/ ٢٤٢، وابن الناظم ٣١٤، والتذييل ١٠/ ٢٩٧، والارتشاف ٥٠٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٦٩

(2) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤١٣: " فاسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان من فعل ثلاثي فلا يخلو أن يكون على وزن: فَعَل أو فَعُل أو فَعِل"

(3) انظر التذييل والتكميل ١٠/ ٢٩٨

وعلى فَعِلَةٍ، نحوُ: عَلِقَةٍ، وفَعْلِنةٍ، نحوُ: عَلْقِنةٍ من عَلِقَتْ نفسُه الشيءَ[1]، وعلى فَعِلٍ، قالوا: رَضِعَ فهو رَضِعٌ

وذكرَ في البيت الثاني أن فاعلاً في فَعُلَ وفَعِلَ غير المتعدي قليلٌ. فأمَّا فعُلَ فقد قالوا: حمُضَ فهو حامضٌ[2]، ومثُلَ فهو ماثلٌ، وكمُلَ فهو كاملٌ، وطهُرَ فهو طاهر[3]، وفرُهَ فهو فارهٌ، [وفضُلَ فهو فاضلٌ][4]، قالَ أبو عبد الله بنُ خالويه: "والصوابُ أن يُقالَ: لم يَشِذَّ إلا قولهُم: فرُه َفهو فارهٌ هذا الحرفُ فقط، وسائرُ ذلك فيه لغتان، نحوُ: كمُلَ وكَمَلَ، فالفاعلُ من فَعَلَ لا من فَعُلَ". [5]

وزادَ بعضُهم من فعُلَ فهو وَدُعَ الرجلُ فهو وادعٌ[6]، ويعني أنه يكونُ من باب الاستغناءِ باسم الفاعلِ من فَعَلَ عن اسم الفاعلِ من فعُلَ.

وأما فَعِلَ غيرُ المعدَّى ففاعلٌ فيه قليلٌ، نحوُ: سلِم فهو سالمٌ، وجاء فيه فعيل، نحو: حزِنَ وسمِنَ فهو حزينٌ وسمينٌ.وقولُه:

بل قياسُه فَعِلٌ وأَفعَلٌ وفعلان

وتمثيلُه:

---

(١) عَلِقَت نفسه الشيء فهي عَلِقة وعلاقِيَة وعلقِنة إذا لهِجَت به. اللسان (علِق)

(٢) انظر ليس في كلام العرب ١٩، وقال ابن عصفور في المقرب ٢/ ١٤٣: " فأما خاثر وحامض فشاذان لا يقاس عليهما".

(٣) ليس في كلام العرب ١٩

(٤) سقط من " ط "

(٥) قال ابن خالويه: " ليس في كلام العرب فعُل، وهو فاعل إلا حرفان: فرُه الحمار، فهو فاره، وعقُرت المرأة فهي عاقر". انظر ليس في كلام العرب ١٩. الفاره: الحاذق بالشيء.

(٦) ودُع الرجل: سكن

بأَشِرٍ وصَدْيانَ والأجهرِ

قالَ بعضُ أصحابنا[(١)]: "بابُه أن يكونَ فيما هو آفةٌ أو عاهةٌ أو جارٍ مجراهما على أفعل، ومثال ذلك نحوُ: عمِيَ فهو أعمى، وعشِيَ فهو أعشى، وعرِجَ فهو أعرجُ. ومن الجاري مجراهما الألوانُ والخَلْقُ، نحو: شهِبَ فهو أشهبُ[(٢)]، وضفِرَ فهو أضفرُ، وسوِدَ فهو أسودُ، ودعِجَ فهو أدعج[(٣)]، وشنِبَ فهو أشنبُ[(٤)]، ولمِيَ فهو ألمى[(٥)]، وفيما هو يُراد به الامتلاءُ أو ضِدُّه على فَعْلان نحوُ رَوِيَ فهو ريَّانُ وسكِرَ فهو سَكرانُ وغَرِثَ فهو غَرثانُ وصدِيَ فهو صَدْيانُ، وفيما سوى ذلك على فَعِلٍ، نحوُ: أشِرَ فهو أشِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ[(٦)] .

وقد أطلقَ المصنفُ في أن قياسَ فَعِلَ اللازمِ فَعِلٌ وأفعلُ وفَعْلانُ[(٧)]، وكان ينبغي أن يستثني ما كان من فَعِلَ معتلَّ اللامِ، فإن اسمَ الفاعلِ منه يلزمُ فعيلاً، نحو: حييٍّ وغنيٍّ، وغبيٍّ، وتقيٍّ، [ونقيٍّ][(٨)] .

وقولُه:

(١) هو ابن عصفور قال في المقرب ٢/ ١٤٣: " وقد يجيء من فعِل على فعيل؛ نحو: مريض إلا في الامتلاء وضده، فإن الغالب في اسم الفاعل منهما فعلان؛ نحو: عطشان وريان، أو في الألوان والعيوب الظاهرة فإن الغالب في اسم الفاعل منها أفعل؛ نحو احمر وأصفر وأعمى وأعرج". اهـ

(٢) الشُّهبةُ: البياض الذي غلب على السواد.

(٣) الدّعَج: شدة سواد سواد العين، وشدة بياض بياضها

(٤) شنب الثغر: رقت أسنانه وابيضّت

(٥) اللَّمى: سمرة في الشفة تستحسن

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٧

(٧) قال في شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٧: " قياسه فعل وفعلان وأفعل؛ نحو أشر وصديان وأجهر".

(٨) زيادة من " م "

وفَعْلٌ أولى وفعيلٌ بفَعُلَ

وقد مثّلَ المصنف[1] بالضخْمِ من ضخُمَ، وجميلٍ من جمُلَ .وظاهرُ كلامِه أنهما على رتبةٍ سواءٍ في كونهما أولى من غيرِهما، بل يظهرُ من كلامِه أن فعْلا مقدَّمٌ على فعيلٍ؛ لتقديمه إياه، والذي ذكرَ النحويون أن فعُلَ بابُ الفاعلِ منه على فعيلٍ، وهو كثيرٌ جدا، ونصَّ بعضُهم على أنه لا ينقاسُ فيه غيرُ فعيل[2]، ونصَّ المصنفُ[3] على أن فعْلا في فعُل كثيرٌ، نحوُ: سهُلَ فهو سهْلٌ، وحزُنَ فهو حزْنٌ، قال: ومن استعملَ القياسَ في فعيلٍ وفعْلٍ لعدمِ السماعِ فهو مصيبٌ وجاءَ اسمُ الفاعلِ من فعُل على غير هذين الوزنين، فجاء على فَعالٍ، نحو: جبُنَ فهو جبانٌ[4]، وفُعالٍ، نحوُ: شجُعَ فهو شُجاعٌ، وفرُتَ الماءُ فهو فُراتٌ[5]، وأفعل، نحوُ: شجُعَ فهو أشجعُ، وفعْلَةٌ، نحوُ: شجُعَ فهو شَجْعَةٌ، وفَعْلان، نحو: صرُعَ فهو صَرعانُ، وفَعِل، نحوُ: حصِفَ عقلُه فهو حصِفٌ [6]، وخشِنَ فهو خَشِنٌ، وفَعَل، نحو: حسُنَ فهو حَسَنٌ، وفَعَّال، نحوُ: وضؤَ فهو وضَّاءٌ، [أو][7] وضيءٌ، وفِعْل، نحو: عفُرَ فهو عِفْرٌ[1]؛ أي: ذو دَهاء

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٢

(٢) وهو ظاهر مذهب سيبويه. الكتاب ٤/ ٢٨، وما بعدها

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٢: " كثر من اسم الفاعل حتى كاد يطرد على فعُل كضخُم فهو ضخْم، وشهُم فهو شهْم، وفدُم فهو فدْم. . . وعلى فعيل كظرُف فهو ظريف، وشرُف فهو شريف، وضعُف فهو ضعيف".

(٤) شرح الكافية الشافية٣/ ٢٢٢٢

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ٢٢٢٢

(٦) جيد الرأي محكم العقل

(٧) م، ط: و

وشجاعةٍ، وفُعْل، نحوُ: غَمُرَ فهو غُمْرٌ، أي: جاهلٌ، وفَعول، نحوُ: حصُرت فهي حَصورٌ؛ أي: ضاقَ مجرى لبنِها، وفاعلٍ، نحو: فرُهَ فهو فارهٌ، وقد تقدَّمَ ذكرُه .وقولُه:

وأفعلُ فيه قليلٌ وفَعَل

يعني أن أفعل في فعُلَ، وفَعَلا فيه قليلٌ، وتقدَّمَ التمثيلُ لهما، نحوُ: شجُعَ فهو أشجعُ، وحَسُنَ فهو أحسنُ.وقولُه:

وبسوى الفاعلِ قد يَغني فَعَل

يعني أن فَعَل قد يأتي اسمُ الفاعلِ منه على غيرِ زنةِ الفاعلِ، وذلك أنه أتى في المتعدي على وزنِ فَعِل، نحوُ: قَطِعَ من قَطِعَ رحِمَه، وفيعل، نحوُ: سيدٌ من سادَ قومَه، وفَعُول، نحوُ: نؤولٍ من نالَ الشيء، ومُفعِل، نحوُ: مُلِمٌّ ومُعِمٌّ[٢] ومُفجِعٌ من عمِّه، ولَمَّهُ، وفجعه الموت، وأتى في اللازم على وزن فعيل، نحو: عَزيف، وعريج من عزَفَ وعَرَجَ، وفَعَال، نحوُ: جَوَادٍ من جادَ، وفَيْعَل، نحوُ: ميِّتٍ من ماتَ، وفَيْعِلان، نحوُ: بيِّحَان[٣] من باحَ، وقد خُفِّفا، فقالوا: ميْتٌ وبَيْحَانٌ، وفَعلان ومؤنثُه فَعلى، قالوا: نَعسانُ ونَعسى من نَعَسَ، وفَوعَل، نحوُ: خَوْتَعٍ من خَتعَ إذا صارَ تحتَ الظُّلمةِ، وفُعُول، نحوُ: نُعُوسٍ من نَعَسَ، وكان ينبغي للمصنف أن ينبِّهَ على أن اسمَ الفاعل

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٢٢، ٢٢٢٣: " وقد يأتي على فَعَل كبطُل فهو بطَل وعلى فَعَال كجبُن فهو جَبَان وعلى فُعَال كفرُتَ فهو فُرات وعلى أفعل كخطُب الشيء فهو أخطب أي احمرَّ إلى كُدرة وعلى فُعْل كجنُب فهو جُنْب وعلى فِعْل كعفُر فهو عِفْر أي شجاع ماكر، وعلى فاعل كفرُه فهو فارهٌ، وحمُض فهو حامضٌ".

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٧٢: "حكى ابن سيدة انه يقال: عمَّ الرجل بمعروفه، ولمَّ متاع القوم، فهو مُعِمٌّ ومُعَمٌّ ومُلِمٌّ ومُلَمٌّ، ولانظير لهما". وانظر المحكم ١/ ٥٤

(٣) باح بسره: أظهره

من الثلاثي مطلقا إذا ذُهِبَ به مذهبَ الزمان(1) فإنه يُبنى على الفاعل سواء أكان ماضيه على فَعَلَ أو فَعِلَ متعديا أو لازما، أو على فعُل، نحوُ: ضاربٍ، وقائمٍ، وعالمٍ، ومارضٍ، وحاسنٍ، وثاقلٍ، وحُكيَ من كلامِهم: أحسِنْ إن كنت حاسنا، وقالَ الشاعرُ: (2)

وما أنا مِنْ رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بِسُرورٍ بعد موتِك فارحُ

وإن لم يُذهبْ به مذهبَ الزمان فحينئذ تجيءُ تلك التقاسيمُ المذكورةُ

وزِنةُ المضارعِ اسمُ فاعلِ من غير ذي الثلاثِ كالمُواصِلِ

مع كسرِ متلوِّ الأخيرِ مطلقا وضَمِّ ميمِ زائدٍ قد سَبقَا

لما ذكرَ اسمَ الفاعل من الثلاثي أخذَ يذكرُ غيرَ الثلاثي، فذكرَ أنه يوافقُ المضارعَ في وزنه؛ يعني في عدد حركاتِه وسكناتِه إلا أنه يكونُ أوَّلُه ميما مضمومةً، وما قبلَ آخرِه مكسورٌ، نحوُ: مُكرِمٍ ومُنطلِقٍ ومُقتدِرٍ، وسواءٌ أكانت الكسرةُ ظاهرةً نحوُ ما مثلنا به، أو ذاهبةً بإدغامٍ أو إعلالٍ، نحو: مُحْمَّرٍ ومُختارٍ ومُنقَادٍ، أو منقولةً، نحوُ: مُستطيبٍ، وربما ضُمَّت العينُ في مُفعِل إتباعا لضمِّ الميم أو كُسِرت الميم إتباعا لكسرةِ العينِ؛ قالوا: أنتنَ فهو مُنتِنٌ على الأصل ومُنْتُنٌ ومِنْتِنٌ(3)، وقالت العربُ: أيفعَ

(1) في التذييل ١٠/ ٢٩٨: " فإن أردت أن تبني اسم الفاعل من نحو فرِح وثقُل، وهو مذهوب مذهب الزمان قلت: فارح وثاقل، فتأتي به على مناسبة المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف".

(2) البيت لأشْجَعَ السُلَمِيّ في التنبيه ٢٨٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٨، وأمالي القالي ٢/ ١١٨، وخزانة الأدب ١/ ٢٩٥، ونسب إلى منصور النمري في العقد الفريد ٣/ ٢٨٧ يرثي يزيد بن مزيد. وفي التنبيه: " وقد يتداخل القبيلان، قالوا: حذر فهو حاذر وحذِر، وعليه جاء في البيت جازع، وجَزِعٌ أقيسُ".

(3) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٥

الغلامُ [(١)] إذا شبَّ فهو يافعٌ، وأورسَ الرِّمْثُ[(٢)]، وهو شجرٌ إذا اصفرَّ فهو وارسٌ، وأقربَ القومُ فهم قاربون إذا كان إبلُهم قواربَ، [(٣)] ولا يقالُ: هم مقربون وأورقَ الشجرُ فهو وارقٌ، والقياسُ مُوفِعٌ، ومُورِسٌ، ومقربون، ومُورِقٌ، وقد سُمعَ: يفعَ الغلامُ، وورِسَ الرمثُ، فيكونون قد استغنوا عن اسمِ فاعلِ أورس وأيفعَ باسمِ فاعلِ يفِعَ، وورِسَ، وقالت: أعقَّتِ الفرسُ فهي عَقوقٌ إذا حملت[(٤)]، وقال أبو علي القالي: " ولا يقالُ: مُعِقٌّ"[(٥)]، وقالوا: عقَّت، وقالوا: أحصرتِ الناقةُ فهي حَصُورٌ، وحصِرت إذا ضاقَ مجرى لبنِها[(٦)]، فيكونُ ذلك من باب الاستغناء، وقالت العربُ: أسهبَ الرجلُ في الكلام إذا كَثُرَ كلامُه فهو مُسهَبٌ، وكذلك إذا ذهبَ عقلُه من لدغْ الحيَّةِ، وألفجَ ذهبَ مالُه فهو ملْفَجٌ[(٧)]، وفي الحديث: " ارحموا مُلفَجِيكم".[(٨)]، وأحصنَ فهو محُصَنٌ، كلُّ ذلك بفتحِ عينِ الكلمةِ، وقالوا: أُلْفِجَ ذو المال، وأُسْهِبَ اللديغُ، وأُحْصِنَ فهو محُصَنٌ مبنيا للمفعولِ، فيكونُ في بنائه للفاعل قد استغنَوا

---

(١) التنبيه ٤٠٥

(٢) قال ابن عصفور في المقرب ٢/ ٤٩٨: " فأما قولهم: أورس الشجر فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وألقح الرجل فهو ملقح، وأسهب فهو مسهب، بفتح ماقبل في اسم الفاعل فهو شاذ".

(٣) وذلك إذا بقي بينهم وبين المال ليلة.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٧١

(٥) في الأمالي ١/ ١٢٨: " وهذا قول الأصمعي، وقد قال بعض اللغويين: يقال: عَقُوٌق وعِقٌّ ".

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٧١

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٧٢

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر٢ / ٦٠٦، وفيه: " وأطعموا ملفَجِيكُم، والملفج بفتح الفاء الفقير، يقال: ألفج الرجل فهو ملفج، على غير قياس، ولم يجئ إلا في ثلاثة أحرف: أسهب فهو مسهَب، وأحصن فهو محصَن، وألفج فهو ملفَج، الفاعل والمفعول سواء".

باسم المفعول عن اسم الفاعل، وقالت العربُ: " اجرأشَّتِ الإبلُ [إذا سمِنت] [(١)] فهو مُجرأَشَّةٌ بفتح الهمزةِ، وهو شاذٌّ. وقولُ المصنف:

.... مطلقا ....

لا يظهرُ لهذا القيدِ فائدةٌ، ولذلك لم يذكرْه هو في غيرِ هذه الأرجوزةِ، ولا ذكرَه غيرُه

وإن فتحت َمنه ما كانَ انكسرْ صارَ اسمَ مفعولٍ كمِثْلَ المُنتظَرْ

معنى هذا البيت أن ما كان مكسورا في اسم الفاعل يكونُ مفتوحا في اسم المفعول، نحوُ: مُكرَمٍ ومُقاتَلٍ ومُكتسَبٍ ومُستخرَجٍ، وقد يبنى اسمُ مفعولٍ من اسم لا يصرفُ منه فِعْلٌ، قالوا: رجلٌ مُدَرْهَمٌ، هكذا قالَ بعضُ أصحابِنا، فعلى هذا فتحَ ما قبلَ آخرِ هذا، وليس منكسرا في اسم الفاعل؛ إذ ليس له اسمُ فاعل ولا فعلٌ، وربما استُغْنِي بمفعول عن مُفعَل، قالوا: أحزنَه الأمرُ فهو محزونٌ [(٢)]؛ إذ قالوا: حَزَنَه، فاستغنوا باسم مفعوله عن اسم مفعول الرباعي، وقالوا: أُرْعِدتِ الفرائصُ فهي مرعودةٌ [(٣)]. القياسُ مُرعَدةٌ، ولم يقولوا: رُعِدَتْ، فيكونَ ذلك من باب الاستغناء، قالَ الشاعرُ: [(١)]

معي رُدِينيٌّ أقوامٍ أذودُ به عن عِرضِهم وفريصى غيرُ مرعودِ

ومرقوق بمعنى مُرَقٍّ من أرقَّهُ، أي مَلَكَه، مثلَ مرعود بمعنى مُرْعَدٍ

(١) سقط من " م "

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٧١

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٧١

**وفي اسمِ مفعولِ الثُّلاثي اطَّرِدْ		زنةُ مفعولٍ كآتٍ مِن قَصَدْ**

**ونابَ نقلا عنه ذو فَعيلِ		نحوُ فتاةٍ أو فتىً كحيلِ**

هذا كما ذكر تطَّردُ زنةُ مفعول في اسم المفعول من الفعل الثلاثي، نحوُ: مقصودٍ ومضروبٍ، وذكرَ الأهوازيُّ النحويُّ (٢) في "شرح الموجز للرُّماني" أن نفعَ من الثلاثي المتعدي لا تقولُ في المفعول منه: زيدٌ منفوعٌ، وهذا الذي ذكرَ إن كان نقلا عن العرب وُقِفَ عندَه، وإلاَّ فالقياسُ لا يمنعُ منه فنقولُه، وهذا الذي ذكرَ المصنفُ من اسم الفاعل واسم المفعول من المزيد والمجرد المتعدي إنما يُبنَى ذلك من الفعل المتصرف، فإن كانَ غيرَ متصرف لم يُبنَ منه ذلك، نحو: أَفْعَل في التعجب، ونحوُ: يذرُ ويدعُ، لا يُقالُ: محُسِنٌ، ولا محُسَنٌ، ولا واذرٌ، ولا وادعٌ، ولا موذورٌ، ولا مودوعٌ، وذكرَ بعضُ أصحابِنا أنه قد يُبنى اسمُ المفعول على مفعوله من اسم لم يُصرَّفْ منه فعلٌ، قالوا: رجلٌ مفؤودٌ. (٣) وقولُه:

ونابَ نقلا عنه ذو فعيل ....

أي: نابَ عن اسم المفعول نقلا عن العرب لا قياسا مُطَّرِدا موازنُ فعيل، نحوُ: جريحٍ، وقتيلٍ، وصريعٍ، ودهينٍ، ورميٍّ، وأخيذٍ، ولديغٍ، وغَسِيلٍ، وهو كثيرٌ في لسان

---

(١) البيت للشماخ في ديوانه ١١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٧١. رديني: رمح ينسب إلى امرأة اسمها ردينة كانت تثقف الرماح. الفريص: أوداج العنق. مرعود: مضطرب

(٢) هو علي بن محمد أبو الحسن الأهوازي النحوي الأديب، له كتاب في علل العروض نحو عشر كراريس جيد. انظر ترجمته في معجم الأدباء ٥/ ١٩٥٧، وبغية الوعاة٢/ ٢٠٣.

(٣) حكاه أبو زيد، وذهب أبو علي في العسكريات ١٤٢ إلى أنه لا فعل له، وكذلك ابن جني في الخصائص١/ ٣٩٢. يقال: رجل مفؤود، أي جبان ضعيف الفؤاد. وأما مفؤود بمعنى مصاب الفؤاد فقد ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٧٠ أن له فعلا فقال: " وإذا أصبتَ فؤاده قلت: فأدتُه فهو مفؤود.

العرب، ومع كثرتِه لا ينقاسُ[1]، لا تقول في مضروبٍ: ضريب، ولا في معلوم: عليمُ، ولا في مقول: قويلٌ، ولا مبيع: بَيِيْعٌ.

وذهبَ بعضُ النحويين[2] إلى قياس ذلك، نحوُ: عليمٍ بمعنى عالمٍ، وقديرٍ بمعنى قادرٍ، وحفيظٍ بمعنى حافظٍ، فلا يُقالُ: عليمٌ، وقديرٌ، وحفيظٌ بمعنى معلومٍ، ومقدورٍ، ومحفوظٍ.

وقد غابَ عن ابن الناظم هذا الخلافُ، فقالَ في شرحه لهذه الأرجوزةِ في فعيل بمعنى مفعولٍ ، قالَ: " وهو كثيرٌ في كلام العربِ، وعلى كثرتِه لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ ". [3]

فقولُه بإجماعٍ ليس بصحيحٍ؛ لأن بعضَ النحويين قاسَه، وقد ذكرَ أبوه الناظمُ هذا الخلافَ[4] وعنى المصنفُ بقولِه:

ونابَ نقلا عنه ذو فعيلِ

أي: نابَ عن مفعول من حيثُ الدلالةُ، لا من حيثُ العملُ، هكذا نصَّ عليه في بعض كتبِه، فعلى هذا لا يجوزُ: مررتُ برجلٍ كحيلٍ عينُه، فترفعُ بكحيلٍ عينَه كما ترفعُ في قولك: مررت برجلٍ مكحولةٍ عينُه، وكذلك لا يجوزُ مررتُ برجلٍ قتيلٍ أبوه، فترفعُ به الأبَ، كما ترفعُ في قولك: برجلٍ مقتولٍ أبوه، ويحُتَاجُ في منع ذلك وإجازتِه إلى نقلٍ عن العرب.

---

(١) قال ابن مالك في التسهيل ٢٥٤: " وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس".

(٢) هو ابن عصفور كما صرح أبو حيان في التذييل ١٠/ ٣٦٢

(٣) ابن الناظم ٣١٦

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٨٨

وشـذَّت نيابـةُ فعيـل عـن مُفعَـل، وذلـك نحـوُ قـولِهم: أعقـدتُ العسـلَ فهـو عقيـدٌ بمعنـى معُقَـدٍ، وأعلَّـه المـرضُ فهـو عليـلٍ بمعنـى مُعَـلٍّ، وقـد نـابَ عـن مفعـول أيضـا في الدلالـة، لا العمـلِ فِعْـلٌ، نحـوُ: ذِبْـحٍ، وطِحْـنٍ، ورِعْـيٍ، ورِزْقٍ، وطِـرْحٍ بمعنـى مـذبوحٍ، ومطحـونٍ، ومَرعِـيٍّ، ومـرزوقٍ، ومطـروحٍ، وفَعَـلٌ، نحـوٌ: قَـنَصٍ ونَفَـضٍ، ولَقَـطٍ، ولَفَـظٍ، وقَـبَضٍ بمعنـى مقنـوصٍ، ومنفـوضٍ، وملقـوطٍ، وملفـوظٍ، ومقبـوضٍ، وفُعْلـةٌ، نحـوُ: غُرْفةٍ، ولُقْمةٍ، وأُكْلةٍ بمعنى مغروفٍ، وملقومٍ، وممضوغٍ، ومأكولٍ .[1]

******

[1] انظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل ٣/ ٨٨ حيث اجتاح أبو حيان جل كلام ابن مالك في هذا الباب، وعول عليه.

الصِّفةُ المُشبَّهَةُ(١)

صِفَةٌ استُحسِنَ جرُّ فاعلِ مَعْنَىً بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفَاعلِ

لَمَّا ذكرَ ما عملَ عملَ الفعلِ المصدرَ، واسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، وأبنيةَ ذلك ذكرَ ما يعملُ عملَ الفعلِ في حالٍ، وعملِ اسمِ الفاعلِ في حالٍ، وهو الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، فذكرَ أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ باسمِ الفاعلِ هي الصفةُ التي استُحسِنَ جرُّ الفاعلِ معنىً بها.

فظاهرُ كلامِهِ أنَّ الفاعلَ معنى (٢) هو مجرورٌ بهذه الصفةِ ويعني بإضافةِ الصِّفةِ إليهِ، فعلى هذا تكونُ الإضافةُ من رفعٍ كما كانت في المصدرِ إذا أُضيفَ إلى الفاعلِ وأنَّ قولَكَ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ كانَ قبلَ الإضافةِ مرفوعاً على الفاعليةِ.

وهذه المسألةُ فيها خلافٌ:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٤: " هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكر، ة لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه. . . . . والتنوين عربي جيد". اهـ

ينظر هذا الباب في التبصرة ١/ ٢٢٩، و السيرافي ٢/ ٥٠، والبديع ١/ ٥١٤، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٥٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٨، وشرح التسهيل٣/ ٨٩، وابن الناظم ٣١٧، والأبذي ٢/ ٢٩٣، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٦٧، والارتشاف٢٣٣٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٦٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٨٩

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٨٩: "ويميزها من اسم الفاعل اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى". اهـ. و قد استدرك ناظر الجيش على شيخه أبي حيان ٦ / ٢٧٧٦ فقال: " فظاهر كلام المصنف يدل على أن الإضافة ليست من رفع؛ لقوله: الفاعل معنى، ولو أراد أنها من رفع لم يقيد الفاعل بالمعنى، بل كان يطلق".

ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ الجرَّ في قولك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ إنما هو من نصبٍ؛ إذْ أصلُه عندَهم حسنٍ الوجهَ بالنَّصبِ، فلما شُبِّهَت هذه الصفةُ باسم الفاعلِ المتعدي، فنصبَت ما كان ينبغي ألاَّ تنصبَه لولا التشبيهُ، واستكنَّ فيها ضميرٌ يعود على الموصوفِ - بقي المنصوبُ فضلةً كهو في اسمِ الفاعلِ، إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، فأُضيفَ منصوبُها إليها كما أُضيفَ منصوبُ ضاربٍ إليهِ، وإلى هذا ذهبَ أبو مُحمدُ بن السِّيْد [1]، والأستاذُ أبو علي، ومعظمُ أصحابِه [2]

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه يمكنُ أنْ تكونَ الإضافةُ من نصبٍ، ويمكنُ أن تكونِ من رفعٍ، وإلى هذا ذهبَ أبو الحسن عليُّ بنُ جابرِ الأنصاري، شُهِرَ بالدَّبَّاجِ [3]، وكان من أجلاَّء مُقرئي كتابِ سيبويه، وهو من شُيوخ شيوخِنا، قال: " وقد قالَ سيبويه: إنَّ الخفضَ أكثرُ في كلامِهم وأقيسُ، فلو كان منقولاً من النصبِ لم يكنْ أقيسَ منهُ". وذهبَ

---

(١) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطَّليوسي نسبة إلى بطليوس، وهي مدينة كبيرة في الأندلس، كان متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة، من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (ت٥٢١). انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٦١، ورأيه في الحلل ٢٢٤، والارتشاف: ٢٣٤٧، والمساعد: ٢/ ٢١٢

(٢) رأي الشلوبين في التوطئة: ٢٦٥، ٢٦٦، والارتشاف: ٢٣٤٧

(٣) الدباج علي بن جابر بن علي اللخمي، من أهل إشبيلية، كان إماما في العربية والقراءات، أخذها عن أبي ذر الخُشَنِي، وابن خروف، وأقام متصدرا للاشتغال نحوا من خمسين سنة، (ت ٦٤٦). انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢١٢

السُهيلي(١) إلى أنَّ الأصلَ الرفعُ، والإضافةُ ناشئةٌ عن الرفعِ، ثم نصبُوا من الخفضِ بالإضافةِ.

وقالَ الدباجُ: "لما قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، وهو الأصلُ أردتَ أن تنقلَ الضميرَ إلى حسنٍ مبالغةً في الوصفِ، فبقيَ الوجهُ مُهْمَلاً دونَ إعرابٍ؛ إذ إعرابُه قد انتقلَ إلى الضميرِ في حسنٍ، فإمَّا أنْ تنصبَه على التَّشبيهِ، ثمَّ تخفضَه بعد ذلك، وإمَّا أن تخفضَه من أولِ وَهْلةٍ".(٢) وقد رُدَّ هذا بأنَّه يلزَمُ في ذلك إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه.(٣)

وأجابَ الدَّبَّاجُ عن هذا بأنَّهُ إنما يلزمُ ذلك لو قلت: حسنٌ وجهُه من غيرِ نقلِ الضميرِ، أمَّا بعد النَّقلِ فقدْ صارَ الحسنُ هو الضميرَ لا الوجهُ، فخفضُ الوجهِ بالإضافةِ على ما يجبُ في الأسماء من إضافةِ بعضِها إلى بعضٍ.(٤)

ورُدَّ أيضاً هذا المذهبُ بأنَّ الجرَّ إنما جاءَ على كونِه من نصبٍ لا من رفعٍ؛ لقولِهم: مررتُ بامرأةٍ حَسِنةِ وجهِهَا كما تقول: مررت بامرأةٍ حسنةٍ وجهَها

(١) نتائج الفكر ٩١، و المساعد: ٢/ ٢١٢

(٢) كلام الدباج في الأبذي ٢/ ٣٠٢، والمساعد: ٢/ ٢١٢

(٣) يجيز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ويجرونها مجرى العطف وقد جتجوا بقوله تعالى ﴿ إن هذا لهو حق اليقين﴾ [الواقعة: ٥٦] اليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل في الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف امنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، ومنع البصريون ذلك وحجتهم أن الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه. انظر الإنصاف ٣٥٣

(٤) انظر الأبذي ٢/ ٣٠٢، وقد نقل رأي الدباج والرد عليه ورده ناظر الجيش ٦/ ٢٧٧٥

فإلحاقُ التاءِ في حسنةٍ مع الخفضِ دليلٌ على أنَّ الخفضَ من [النَّصبِ][(١)]، ولو كانَ من الرفعِ لكانَ بغيرِ تاءٍ، وهذا ردُّ الأستاذِ أبي الحسنِ بنِ عُصفور[(٢)]، ودليلُه على أنَّ الخفضَ من النصب ِ

وردَّ عليه بعضُ المتأخرينِ، فقالَ: ليسَ دخولُ التاءِ مع النصبِ بأولى من دخولِها مع الخفضِ، ولا كان مُسْتَحقّاً في الخفضِ بدخولِهِ فيما يكونُ الخفضُ منه، بل بحكمِ ما يقتضيه الكلامُ معَهُ، فلا يكونُ فيه دلالةٌ على أنه محمولٌ عليه، بلِ المعنى الذي دخلتِ التاءُ من أجلِه معَ النَّصبِ هو المعنى بعينِه الذي أوجَبَ دخولَها معَ الخفضِ، وذلك كونُ الصفةِ مفرَّغةً للأوَّلِ مُسْتَكِنّاً فيها، ولم يلزمْ إذا كانَ الخفضُ من الرَّفعِ أن يكونَ الوصفُ على حالِته من الرَّفعِ؛ لأنَّ الوصفَ مع الرَّفعِ مُفرَّغٌ للمرفوعِ، فيجري على حكمِه؛ إنْ كانَ مذكَّراً فمذكَّراً، وإنْ كانَ مؤنَّثاً فمؤنثاً، فإذا كانَ التَّأنيثُ إنَّما يدخُلُ لكونِ ضميرِ الأوَّلِ قدِ استكنَّ فيه، ولم يكنْ معَ الوصفِ الرافعِ؛ لأنَّه لم يُضْمَرْ فيه، بل رُفِعَ ما بعدَهُ، فجرى على حكمِه لم يكن دخولُه مع الخفضِ مما يدلُّ على أنَّه ليس خفضاً من رفعٍ، ولا أيضاً يدلُّ على أنَّه من النصبِ، وإذا لم تَقُمْ عليه دلالةٌ فما بالُهم يقلدون سيبويه في ذلك من غيرِ تحقيقٍ،

---

(١) م: نصبٍ

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٥٨٥: "والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الإضافة فيه من نصب قوله: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن تكون حسنٌ وجهُها؛ لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه فدل ذلك على أن في (حسن) من قولك: مررت بامرأة حسنٍ وجهُها ضميرا يعود على امرأة، ويكون وجهها إذ ذاك في موضع نصب"اهـ

بل ذلك من سيبويه توغُّلٌ في التَّشبيه، وتطريقٌ لاحتمالٍ لا يفيدُ، وهو شيءٌ لا سبيلَ إلى استقرائِه، بل يَبْعُدُ أو يستحيلُ أنْ يكونَ العربيُّ يتكلمُ بالخفضِ، ويلحَظُ فيه وجهين من غيرِ أن يزيدَ أحدُ الوجهين على الآخرِ زيادةً في شيءٍ من المعنى؛ لأنَّ غايةَ ما سُمِعَ منه الخفضُ مؤدِّياً معنى ما أدى الرَّفعُ، فما الحاملُ لنا على أنْ نقولَ: يحتملُ أنْ يكونَ الخفضُ من نصبٍ كما كانَ في اسمِ الفاعلِ اللَّهُمَّ أنه لو كانَ الخفضُ إذا كانَ من نصبٍ يلحَظُ به معنى المفعوليةِ كهو من بابِ اسمِ الفاعلِ لقلنا يحتملُ ذلك، وكنا نجدُ مع ذلك خفضاً يؤدي ما يؤدي الرَّفعُ أمكننا أن نقولَ: الجرُ من وجهين، فإذا لم يكنْ فرقٌ فلا سبيلَ إلى دعوى بغيرِ دليلٍ".

ودلَّ كلامُه على أنَّ الأَوْلَى أنْ يُقالَ: إنَّ الجرَّ من الرَّفعِ فقط، وليس الجرُ من وجْهين، والذي ذكرَ أن الجرَّ من وجهين هو سيبويه رحمَه اللهُ، قالَ: " وقد يجوزُ أن تقولَ في هذا هو الحسنُ الوجْهِ على هو الضاربُ الرَّجُلِ".(١)

فالرجلُ في هذا البابِ على وجهين وقد صَعُبَ على الناسِ فهمُ قولِ سيبويه: فالجرُّ في هذا البابِ على وجْهينِ، وقولِه: على هو الضاربُ الرَّجُلِ.

وقد قرَّرَ أنَّ الضاربَ الرجلِ مشبَّهٌ بالحسنِ الوجه حتَّى إن ابنَ جني جعل هذه المسألةَ في الخصائص من غلبةِ الفُروع على الأُصولِ(٢)، قالَ: " وذلكَ أن الفُروعَ قد تَقْوى

(١) الكتاب ١/ ٢٠١

(٢) قال ابن جني في الخصائص١ / ٣٠٣، ٣٠٤(باب من غلبة الفروع على الأصول): " وهذا المعنىٰ عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنىٰ الذي أفاد ذلك الفرع من ذلك الأصل؛

حتى تَصيرَ كأنَّها هي الأصولُ، فتصيرَ الأصولُ محمولاً عليها لضربٍ من المبالغةِ، وأورد من هذا نظائرَ".اهـ

وكانَ الأستاذُ أبو عليٍّ يقولُ: " ابنُ جنِّي في هذه المسألةِ بمنزلةِ عُقَابٍ استعلى إلى ٣
أقصى ما يمكنُه، ثم انقضَّ على جرادةٍ". يعني أنَّهُ لم يفهمْ هذا الموضعَ.

وكانَ الأستاذُ أبو علي يعتمدُ في فهمِ كلامِ سيبويهِ على أنَّ خفضَ الصفةِ للوجه قد
يكونُ بإضافةِ أوليَّةٍ بحكمِ الأصلِ كقولِكَ: نزلتُ بنفْسِ الجبلِ، وقبضتُ كلَّ الدَّراهمِ؛ ٦
لأنَّ إضافةَ حَسَنٍ من جهةِ المعنى لِمَا ثبتَ واستقرَّ فهي صحيحةٌ من هذه الجهةِ، وإضافةُ
ضاربٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنها غيرُ ثابتةٍ، ولما لم يُتَصَوَّرْ ذلك في
الضاربِ الرجلِ جُعِلَ مُشَبَّها بالحَسَنِ الوجهِ الذي الألفُ واللامُ فيه داخلةٌ بعد الإضافة ٩

ألا ترىٰ أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر فيالوجه من موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه". اهـ

وذكر من ذلك قول ذي الرمة: الخصائص ١/ ٣٠٠

ورملٍ كأوراك العذارىٰ قطعته   إذا ألبسته المظلمات الحنادس

أفلا ترىٰ ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا وذلك أن العدة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء"اهـ

وعلى هذا قد يُضافُ الحسنُ الوجهَ المشبَّه بالضاربِ الرجلَ كإضافةِ الضاربِ الرجلِ، فيكونُ محمولاً على الحسنِ الوجهِ الذي الألف واللامُ فيه داخلةٌ بعد الإضافةِ، قالَ: وهذا معنى قولِ سيبويه".

وقد يجوزُ أن تقولَ في هذا: هو الحسنُ الوجهِ على هو الضاربُ الرجل، فالجرُّ في هذا البابِ على وجهين.

و قولُه: على هو الضاربُ الرجل، أي علي حكمِه على أن تجعلَ الحسنَ الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلةٌ قبل الإضافة مشَّبها بالحسنِ الوجه الذي الألف واللام فيه داخلةٌ بعدَ الإضافةِ [عوضاً من التعريفِ الذي منعَ][1] .

وقد تقدَّمَ قولُ أبي الحسنِ الدباجِ، وعلى قولِه خرَّجَ قولَ سيبويه: فالجرُّ في هذا البابِ على وجهين، يعني أنه جرٌّ من رفعٍ، وجرٌّ من نصبٍ. وظاهرُ قولِ المصنفِ:

.... المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

أنَّه كلُّ ما حَسُنَ الجُّر بها هي الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ سواءٌ أرفعتْ، أمْ نصبتْ، أمْ جرَّتْ، وهذا مذهبٌ اختارَهُ الأستاذُ أبو علي[2]، ويظهرُ من كلامِ ابنِ جنِّي[3]، ومنهم

(١) سقط من " م "

(٢) التوطئة ٢٦٥، ٢٦٦

(٣) الخصائص ٢/ ١٧٦

مَنْ لمْ يجعلْها مشبهةً باسمِ الفاعلِ إلا إذا نصبَت، أو جرَّتْ، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي الحسنِ بنِ عُصفورٍ.[١]

فعلى المذهبِ الأوَّلِ عملُهَا الرَّفعَ إنَّما هو بالحملِ على اسمِ الفاعلِ، لا على الفعلِ؛ لأنَّها ليست بجاريةٍ على الفعلِ، ولا يعملُ عندَهم الاسم[٢] رفعاً، ولا نصباً، ولا خفضاً بالحملِ على الفعلِ حتى يكونَ جارياً عليه، ولهذا لم يُجِزْ مَنْ ذهبَ إلى هذا إعمالَ اسمِ الفاعل بمعنى المُضي في مرفوعٍ، ولا منصوبٍ، ولا مخفوضٍ، فلم يُجيزوا مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أمسِ، ولا قائمٍ أبوه أمس.[٣]

وإذا كانَ كذلك تبيَّنَ أنَّ هذه الصفاتِ إنَّما رفَعَتْ بالحملِ على الفعلِ، ولا يشترطونَ في الصفَّةِ الرَّافعةِ للاسم الجريانَ على الفعلِ في حركاتِه، وسكناتِه، وعددِ حروفِه، وإنما يشترطونَ ذلكَ فيها إذا عَمِلتْ نصباً أو خفضاً، ويُجيزون أنْ يُقالَ: مررتُ برجلٍ قاعدٍ أبوه أمسِ.

وتقدَّمَ ذكرُ الخلافِ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ الماضي في المرفوعِ في بابِ اسمِ الفاعلِ.

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٥٧٨: " والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض؛ لأن الخفض لا يكون إلا من النصب، ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه".

(٢) يريد اسم الفاعل

(٣) جواز عمل اسم الفاعل ماضيا مذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء

انظر الكشاف ٣/ ٥٧١، والبسيط ٢/ ٩٩٩، وشرح التسهيل ٣/ ٧٥، وشرح الرضي ٣/ ٤١٨، والارتشاف ٢٣٤٧، والبحر ٦/ ١٠٦

وقالَ ابنُ النَّاظمِ في شرحِه ألفيةَ أبيهِ: " وهذه الخاصَّةُ بمعنى استحسانِ جرِّ هذه الصفةِ الفاعلَ لا تَصْلُحُ لتعريفِ الصفةِ المشبَّهةِ وتمييزِها عمَّا عدَاها؛ لأنَّ العلمَ باستحسانِ الإضافةِ إلى الفاعلِ موقوفٌ على العلمِ بكونِ الصفةِ مشبهةً، فهو متأخِّرٌ عنه، وأنتَ تعلمُ أنَّ العلمَ بالمُعرِّفِ يجبُ تقديمُه على العلمِ بالمعرَّفِ، فلذلك لم أعوِّلْ في تعريفِها على استحسانِ إضافتِها إلى الفاعلِ ".[1]

واعلم أن الصفات في هذا الباب منها: [2] ما يشبهُ عموما، فيجري منه المذكرُ على مثله، والمؤنثُ على مثله، والمذكرُ على المؤنث، والمؤنثُ على المذكر، وهي كلُّ صفة يصلحُ معناها للمذكر والمؤنث، وقد بنت العربُ من اسمها لفظا للمذكر والمؤنث، وذلك نحو: الحسنِ، تقول: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الأُمِّ، وبرجلٍ حسنِ الأبِ، وبرجلٍ حسنِ الأمِ، وبامرأةٍ حسنةِ الأبِ.

وقسمٌ اتُّفِقَ على أنه يُشْبِهُ خصوصا، فيجري منه المذكرُ على المذكر، والمؤنثُ على المؤنث، وهي كلُّ صفة لفظُها ومعناها خاصّ بالمذكر أو المؤنث، أو لفظُها دون معناها، نحو: مررت بامرأةٍ عذراءِ البنتِ، وبرجل آدَرِ الابنِ[3]، فلا يُقَالُ: برجلٍ أعذرِ البنت؛ لأنَّ العربَ لم تَقُلْ: أعذر، ولا برجلٍ عَذراء البنت؛ لأن الموصوفَ المذكَّر لا يجوزُ تأنيثُ صفته إذا كانت مسندةً إلى ضميره، فلا يقالُ: برجلٍ دَرْءَاءِ البنتِ؛ لأنَّ العربَ لم تَقُلْ:

---

(١) ابن الناظم ٣١٨

(٢) تكلم على هذا التقسيم ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٥٧٨، ٥٧٩، ونقل أبو حيان كلامه بتصرف

(٣) الأُدْرَة: بالضم، نفخة في الخُصْيَة، والآدر والمأدور: من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه، ولا يقال: امرأة أدراء

دَرْءَاء، ولا بامرأةٍ آدرِ الابنِ؛ لأنَّ الموصوفَ المؤنثَ لا يجوزُ تذكيرُ صفته إذا كانت مسندةً إلى ضميره، وتقول: مررتُ بامرأةٍ عجزاءِ البنتِ، وبرجلٍ آلَى الابنِ[١]، ولا تقول: برجلٍ أعجزِ البنتِ، ولا برجلٍ عجزاءِ البنتِ، وكذلك لا تقول: بامرأة آلَى الابنِ، ولا بامرأةٍ ألياءِ الابنِ، وحكى بعض اللغويين امرأة ألياء، فعلى هذا تقول: مررت بامرأةٍ ألياءِ الابنِ.

وقسمٌ فيه خلافٌ، وهو كلُّ صفة لفظُها صالحٌ للمذكر والمؤنث، والمعنى بأحدهما: فذهبَ معظمُ النَّحْويين إلى أنَّه لا يجوزُ تشبيهُه عموماً بل خُصوصاً، فأجازُوا مررت بامرأةٍ حائضِ البنتِ، وبرجلٍ خَصيِّ الابنِ، ولم يُجيزُوا مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ، ولا بامرأةٍ خصيِّ الابنِ، وأجازَ ذلك أبو الحسن الأخفشُ، هذا نقلُ أصحابِنَا.[٢]

وقالَ المُصنِّفُ في كتابِه التَّسهيلِ: " وهي بمعنى الصفةِ في هذا البابِ إمَّا أن تكون صالحةً للمذكَّرِ والمؤنَّث معنىً ولفظاً، أو معنىً، لا لفظاً، أو لفظاً لا معنىً، أو خاصة بأحدِهما معنىً ولفظاً، فالأُولى تجري على مثلِها وضدِّها، والبواقي تجري على مثلِها، لا ضدِّها خلافاً للكسائي والأخفشِ".[٣]

وقالَ في الشرحِ ما ملخصُه: " معنىً ولفظاً كحَسَنٍ، ومعنىً لا لفظاً كعجزاء، ولفظاً لا معنى كأَتُومٍ، وهي التي اختلطَ مسلكاها، وخاصة بأحدِهما معنىً و لفظاً كأكمر، وهو

---

(١) ألي: كبر الألية للرجل

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٥٧٩: " فأما أبو الحسن فيجري من هذا صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو: مررت برجل حائض البنت، وبامرأة خصي الزوج. ووجه جوازه عنده أنه لم يحدث لفظا ليس من كلام العرب لأن خصيا فعيل، وفعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر"

(٣) التسهيل ١٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٨٩، ٩٠

الكبيرُ الكَمْرةِ وهي رأسُ الذَّكرِ، و كعفلاء، وهي التي في رحِمِهَا صلابةٌ مانعةٌ من الجِماعِ، وتسمَّى عَفْلَةٌ، يقالُ: مررتُ بامرأةٍ عجزاءَ أَمَتُها، أتومٍ جاريتُها، عفلاءَ كنَّتُها، ولا يُقالُ: مررتُ برجلٍ عجزاءَ أمتُه، ولا نحْوُ ذلك، وأجازهُ الكسائيُّ والأخفشُ.[1]

فبينَ النَّقلينِ ما ترى من الفرقِ والنَّقلِ، الأوَّلُ يقتضي الاتفاقُ على المنعِ فيما كانَ لفظُه ومعناهُ خاصاً بأحدِهما، أو لفظُه لا معناه خاصاً بأحدِهِما، وإنَّما خلافُ أبي الحسنِ فيما يصلُحُ لفظاً لا معنىً.

ونقلَ المصنِّفُ أنَّ الخلافَ في هذا القسمِ وفي القسمينِ قبلَه وأنَّ مذهبَ الكسائي والأخفشِ جوازُ جريانِ الثلاثِ على مثلِها وعلى ضدِه.

وقالَ أبو جعفرَ أحمدُ بنُ محمدِ النَّحاس: " أجازَ الأخفشُ مررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ ومُجَصِّصِ الدَّارِ، وبامرأةٍ خصيِّ الزَّوجِ، ولا يُجيزُ ذلك الكسائيُّ ولا الفرَّاءُ، ولا أحدٌ من البصريينَ علمْتُه غيرُه".[2]

وهذا موافقٌ لنقلِ أصحابِنا[3] أنَّ ذلك عنِ الأخفشِ، ونقل عن الكسائيِّ أنَّه لا يُجيزُ ذلك، وهو مخالفٌ لما نَقَلَ هذا النَّاظمُ.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٠

(٢) الارتشاف ٢٣٥٤

(٣) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٧٩، وفيه: " وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع، ولم يسمع من كلامهم مثل: مررت برجلٍ حائضِ البنتِ، ولا بامرأةٍ خصيِّ الزوجِ، وأيضا فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة، والحيض لا يكون للرجل حقيقة، فلا يكون مجازا؛ لأن المجاز مشبه بالحقيقة، وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة، فلا يكون لها مجازا".

وقالَ بعضُ أصحابِنا: " ذهبَ بعضُ النحْويين إلى أنَّه لا يجوُز نقلُ الضَّميرِ إلا لِمَا يَصِحُّ أن يُوصَفَ به الأوَّلُ، فلا يجوزُ مررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، و لا بامرأةٍ آدرِ البَعْلِ، [ولا مُلتحيةِ البَعْلِ][1]، وكذلك إذا كانَ الوصفُ مجموعاً والموصوفُ مفرداً، أو بالعكسِ، فيجوزُ مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤُه، وبرجالٍ كريمٍ أعمامُهم، ولا يجوزُ برجلٍ كرامٍ الآباءِ، ولا برجالٍ كرامِ الأعمامِ.

ومِنَ النّاسِ مَنْ أجازَ هذا كلَّه اعتماداً على المعنى السببيِّ، وعليه حملُوا قولَ الشَّاعرِ: [2]

فهلْ يُسْلِيَنَّ الهمَّ عنكَ شَمِلَّةٌ مُدَاخلَةٌ صُمُّ العِظامِ أصوصُ

وحكى الفرَّاء[3] عن العربِ: مررتُ برجلٍ حسنةِ العينُ كما يقالُ: حَسنةٌ عينُه، قالَ: يجعلونَ الألفَ واللاَّم خَلَفَا من الإضافةِ. ومِمَّا جاءَ من نحوِ: مررتُ برجلٍ كرامِ الآباءِ قولُ الشَّاعرِ: [4]

---

(١) سقط من " م "

(٢) ويروىٰ: فدعها وسلِّ الهمَّ عنك بجسرة، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٧٨. دعها: يعني المرأة. وسل الهم: أي أخرجه وأذهبه عنك. الجسرة: الناقة الماضية. الشملة: الخفيفة السريعة. المداخلة: أي مداخلة الخلق. . الأصوص: الناقة الحائل التي لم تلقح ولم تحمل، فهو أشد لها، ويقال: هي التي كثر لحمها، يقال: أصَّت تؤصُّ أصًّا.

(٣) الارتشاف ٢٣٥١

(٤) ويروىٰ:

فماحت به غرّ الثنايا كأنما جلَتّ بنضير الخُوط درّا منظّما

والبيت لحميد بن ثور في ديوانه ٢٧، ومن غير نسبة في مجالس العلماء ٢٨٠، وشرح التسهيل٣/ ١٠١، وتذكرة النحاة ١٥٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٨١٠. وفي شرح التسهيل: " أراد فما غرَّ الثنايا، فجمع مع الألف

فنَاجَتْ بِهِ غُرَّ الثَّنايا مُفَلَّجاً وسيماً جَلا عنه الظِّلَالُ مُوَشَّما

أي فَمَاً غُرَّ الثنايا كما يقال: غُرَّاً ثناياه، وقالَ الآخرُ: (١)

يأوي إلى قُنَّةٍ خلفاءَ راسيةٍ حُجْنُ المَخَالبِ لا يَغتالُهُ الشِّبَعُ

كما يقالُ: حُجْنٌ مخالبُه. ومعنى لا يغتالُه الشِّبعَ: لا يغتالُه فقْدُ الشِّبعِ وقالَ آخرُ: (٢)

ياليلةً خُرْسَ الدَّجاجِ سَهِرْتُها ببغدادَ ما كادت إلى الصُّبحِ تنجلي

كأنه قالَ: ياليلةً خرساءَ دجاجُها، وكان قياسُ ذلك أن يقولَ: أغرُّ الثنايا، وأحجنُ المخالبِ، وخرساءُ الدجاجِ

واللام كما يجمع مع الضمير إذا قيل: فماحت فما غرا ثناياه ". ماحت: استاكت أو أعطت. الفلج: سعة مابين الأسنان

(١) نسب إلى زهير في الأساس(غول) يصف عقابا، وروايته:

من مَرْقَبٍ في ذُرىٰ خلقاءَ راسية حُجْنُ المخالب لا يغتاله الشبع

وهو في شعره ٢٥٢، و شرح التسهيل ٣/ ١٠١، وناظر الجيش ٦/ ٢٨١٠. قنة: رأس الجبل. حجن المخالب: من قولهم: صقر أحجن المخالب؛ أي: مُعْوَجُّها

(٢) ويروىٰ: أيا ليلة، شهدتها، طويلة، ببغدان، عن الصبح، و لم ينسب البيت لقائل معين، وهو في المفضليات ٥٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٤٧، والبصريات١/ ٥٦٣، و التنبيه ٤٣٣، والتمام ١٦٥و والمخصص ١٦/١٦٣، ومجمع الأمثال ٢/١٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٠، والمقرب ١/ ١٥٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٠١، واللسان (بغدد، بغدن)، والمساعد ٢/ ٢٢١. ليلة خرس: لا يسمع فيها صوت.

وأصحابُنا المتأخِّرون لا يُجيزون إلا أنْ تكونَ الصِّفةُ مَطابقةً للضَّميرِ الذي رفعتْه، و نُقِلتْ إليه، وقد تأوَّلَ أبو علي الفارسيّ[١] خُرسَ الدّجاجِ على أنَّ الليلةَ لطولِها كالجمعِ، فكانَ كلُّ جزءٍ من هذه الليلةِ ليلةً كثوبِ أخْلاقٍ، وبُرْدِ أشمالٍ، وبُرمَةٍ أَعشارٍ[٢]

وحكى يعقوبُ [٣]عن الأصمعي أنَّ العربَ تقولُ: ليلةٌ خُرُسٌ على وزنِ عُنُقٍ إذا لم يُسمعْ فيها صوتٌ، والعربُ تخفّفُ فُعُلا، فيكونُ خُرسُ في البيت مما وُصِفَ به المفردُ، وهو مفردٌ لا يحتاجُ إلى تأويلِ أبي عليّ.

ولمْ يبيِّنْ المصنفُ جهةَ الشبهِ بينَ هذه الصفةِ وبينَ اسمِ الفاعلِ، وذكروا الشبهَ من جهةِ اشتراكِهما في الصفةِ، وفي تحملِ الضميرِ، وفي الطَّلبِ للاسمِ بعدَها، وفي التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، والإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ [٤]

فإنْ لم يكنْ أصلُه صفةً فلا يجوزُ أن يُشبَّهَ باسمِ الفاعلِ، فينصبَ، أو يخفضَ، مثالُ ذلك ماحكى الأخفشُ أنَّ مِن العربِ مَن يرفعُ الظاهرَ بالاسمِ الذي ليس بمشتَّقٍ، ولا أصلُه الصِّفةُ، نحْوُ: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، وبسَرْجٍ خزٍّ صفَّتُه، وذلك قليلٌ، فمثلُ هذا لا يشبَّهُ باسمِ الفاعلِ، فينصِبُ، أو يجرُّ.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٠

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٠

البرمة: قدر من الحجارة. أعشار: جمع عشر، قطعة تنكسر من القدح أو القدر

(٣) أدب الكاتب ٥٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨٠

(٤) انظرشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٨

واشتراطُ التَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ فيما يجوزُ تشبيهُه باسمِ الفاعلِ هو في فصيحِ الكلامِ، وينقاسُ ذلك فيه.

فإن جاءَ ذلك في أفعل من، وهو لا يكونُ فيه شيءٌ من التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، فيكونُ من قبيلِ ما يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه، نحْوُ ما حكى الكسائيُّ: " لا عهدَ لي بالْأَمَ قفاً منه، ولا أوضعَه"، بفتحِ العينِ .[١]

المعنى ولا أوضعُ قفاً منه، فَحَذَفَ منه؛ لدلالةِ منه الأولى عليه، وشبَّهَهَا مع ذلك، فَنَصَبَ بها المضمرَ على التَّشبيه بالمفعولِ به؛ لأنه معرفةٌ، ويدلُّ على أنه منصوبٌ نصبُ أوضعَ؛ إذ لو كان أوضعُ مُضافاً للمضمَرِ لجُرَّ أوضع.

وكذلك أيضا تشبيهُ الصِّفةِ التي لا تؤنّثُ قليلٌ، نحْوُ: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ، إلا أنَّ جَعْلَها من هذا البابِ أحسنُ من جعلِ أفْعَلَ مِنْ مِنْ هذا البابِ، وعليه قولُه: [٢]

فَتُورُ القيامِ قَطيعُ الكلا مِ تَفْتَرُّ عن ذي غُرُوبٍ خَصِرْ

وليسَ من شرط الاشتراكِ في الجمعِ أن تُجمعَ جمعَ سلامةٍ كما ذهب إليه أبو علي، بل الجمعُ من غيرِ تقييدٍ؛ لأنَّ بابَ أفعل وفعلاء يُشبَّهُ باسمِ الفاعلِ، والمذكّرُ منه لا يُجمعُ

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١/ ١٤١: "وإن كانت غير متصرفة جاز في الضمير أن يكون في موضع خفض، وأن يكون في موضع نصب؛ فتقول: مررت برجل حسن الوجه أحمره؛ بكسر الراء إن قدرت الضمير مخفوضا، وفتحها إن قدرته منصوبا، وسمع الكسائي: لا عهد لي بألأم قفا منه، ولا أوضعه؛ بفتح العين ".

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٥٧، والعمدة٢/ ٢٩. فتور القيام: بطيئة القيام لثقل عجيزتها. قطيع الكلام: نزْرة الكلام قليلته. تفترُّ: تبتسم. ذي غروب: ثغر ذي غروب، والغروب: حدة الأسنان. خَصِر: بارد.

بالواوِ والنونِ ولا مؤنَّثُه بالألف والتاء، فتقولُ: مررتُ برجلٍ أحمرِ الوجهِ، وبامرأةٍ حمراءِ الوجهِ، ومن ذلك قولُه: (١)

ونُمسِكُ بعدهُ بذِنَابِ عَيشٍ أجَبَّ الظَّهرَ ليسَ له سَنامُ

وقال الحارثُ بنُ ظالم: (٢)

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعْدٍ ولا بفَزارة الشُّعْرِ الرِّقابَا

جمعَ أشعرَ، وأشعرُ مذكرُ شعراء

وكذلك بابُ فَعْلان فَعْلَى يُشبَّهُ باسمِ الفاعلِ، والمذكرُ منه لا يُجمعُ بالواوِ والنّونِ، ولا مؤنثُه بالألفِ والتاءِ، لكنها تُجمعُ جمعَ تكسيرٍ.

وصَوْغُهَا مِنْ لازمٍ لحاضرٍ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَميلِ الظاَّهِرِ

يقولُ: تُصاغُ هذه الصفةُ من فعلٍ لازمٍ، أي: غيرُ متعدٍّ، وتكونُ بمعنى الحالِ لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الاستقبالِ.

---

(١) ويروى: ونأخذ بذناب دهر، وهو للنابغة في ديوانه ٢٣٢، ، والكتاب١/ ١٠٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٩، والمقتضب ٢/ ١٧٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠، ٦١، ولابن السيرافي١/ ٢٨، والشجري١/ ٢٩، وسفر السعادة ٢/ ٥٧٥، وابن يعيش ٦/ ٨٣، وابن الناظم ٣٢١، و شرح التسهيل ٣/ ٩٦. بذناب: جمع ذنب، عقب كل شيء. أجب الظهر: مقطوع السنام، والمعنى: ونأخذ بعده بطرف عيش قليل بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله.

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٢٠١، والمقتضب ٤/ ١٦١، والتبصرة ١/ ٢٣٣، وابن السيرافي ١/ ٢٨١، و الشجري ٢/ ٣٩٨، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٦/ ٨٩، وابن الناظم ٣٢٣، وشرح التسهيل ٣/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥

وأما كونُها مشتقةً فقد ذكرنا أنَّه لا يجوزُ مررتُ برجلٍ أسدٍ الأبَ في فصيحِ الكلامِ، فإنْ جاءَ من هذا شيءٌ فبابُه الشعرُ، نحْوُ قوله، أنشدَه الفارسيّ: (١)

فلولا اللهُ والمهرُ المُفدَّى لأُبْت وأنت غِرْبالُ الإهابِ

وأنشد أبو عُثمانَ المازنيّ: (٢)

مِئْبَرَةُ العُرْقُوبِ إشْفَى المَرْفِقِ

وقالَ آخر: (٣)

فراشة الحلمِ فرعونُ العذابِ وإنْ تطلُبْ نداهُ فكلبٌ دونه كلبُ

وهذا نادرٌ كأنَّه قالَ: مُشقَّقُ الإهابِ، ودقيقةُ المرفقِ، وطائش الحلمِ، وشديدُ العذاب

---

(١) ويروى: لرحت، و هو من غير نسبة في الخصائص٢/ ٢٢١، ، وديوان المعاني ٢/ ٢٤٩، ، و شرح التسهيل ٣/ ١٠٥، والشطر الثاني منه في الارتشاف ٢٣٥٩.

(٢) الرجز من إنشاد أبي عثمان المازني من غير نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢١، والممتع في التصريف ١/ ٧٤، والمخصص ١/ ٨١، ١٥ / ١٠٦وتاج العروس (شفى)، ولسان العرب(أذن)، و(شفى). إشفى المرفق: دقيقة المرفق.

(٣) ثالث ثلاثة أبيات لسعيد بن العاصي قالها في مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية حين هرب من الشام إلى مصر.

لج الفرار بمروانٍ فقلت له٠ عاد الظلوم ظليما همه الهرب

أنى الفرار وترك الحرب إذ كشفت عنك الهوينى فلادين ولاحسب

فراسه الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب دونه كلب

انظر ديوان المعاني٢/ ١٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٥، والارتشاف ٢٣٥٩

وأجازَ المصنِّفُ القياسَ على هذا النادرِ، فقالَ قدْ يُقالُ: وردْنا منهلاً عسلاً ماؤُه، وعسلَ الماءِ، ونزلنَا بقومٍ أُسْدٍ أنصارُهم، وأُسُدِ الأَنصارِ، وصَحِبنَا حيَّاً أقماراً نساؤُه، وأقمارَ النساءِ، على تأويلِ عسلٍ بحلوٍ، وأُسُدٍ بُشجعانَ، وأقمارٍ بِحِسَانٍ.[١]

ومما لمْ يشتقُّ، وشُبِّه باسم الفاعلِ المنسوبِ، تقولُ: مررت برجلٍ قرشيٍّ أبوهُ تميميّةٍ أمُّه، ويجوزُ النصبُ والإضافةُ، فتقولُ: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ الأبَ تميميٍّ الأمَّ، وقرشيِّ الأبِ تميميِّ الأمِّ.

وأما كونُها من فعلٍ لازمٍ، فإنْ كانَ الفعلُ اللازمُ ثلاثياً فالغالبُ عدمُ الموازنة للمضارعِ كضخمٍ، وليِّنٍ، وعظيمٍ، وحَسَنٍ، وخَشْنٍ، ويقظانَ، وألمى .[٢]

وتقلُّ الموازنةُ للمضارعِ، نحوُ: ساهم الوجهِ[٣]، وضامرِ البطنِ، وخاملِ الذكرِ، و[حائلِ][٤] اللَّونِ، وظاهرِ الفاقةِ، ولذلك مثَّلَ المصنفُ بقولِه: طاهر القلب، وهي موازِنةٌ، وجميل الظاهر، وهي غيرُ موازِنة.

وقال أصحابُنا: " اسمُ الفاعلِ الذي لا يتعدَّى كقائمٍ، وجالسٍ، ونائمٍ، واسمُ المفعولِ كمضروبٍ يدخلان في هذا البابِ".

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٥

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨٩: "إذا كانت الصفة مصوغة من فعل ثلاثي فالغالب كونها غير موازنة للفعل المضارع كضخم الجثة ولين العريكة وعظيم المقدار. . . . . وقد توازن المضارع كضامر البطن وطاهر العرض.

(٣) متغير الوجه

(٤) ط: خائل

وزعمَ الزمخشري[١] أن الصفةَ المشبهةَ هي التي لا تجري على فعلِها، نحو: حَسَنٍ وشديدٍ، وهو ظاهرُ كلامِ أبي عليٍّ في الإِيضاح[٢]، وهذا خلْفٌ؛ ألا ترى أنهم متَّفقون على أنَّ قولَه: [٣]

مِن صديقٍ أو أخي ثقةٍ أو عدوٍّ شاحطٍ دارا

صفةٌ مشبهةٌ؛ لأنها من فعلٍ غيرِ متعدٍّ. وقالَ ابنُ رَوَاحةَ:[٤]

تباركتَ إني من عذابِك خائفٌ وإنِّي إليك تائبُ النفسِ باخعُ

وإن كانَ الفعلُ اللازمُ زائداً على ثلاثة فيلزمُ موازنةُ الصفةِ المضارعَ، نحوُ: منطلقُ اللسانِ، ومطمئنُ القلب.[٥] وقالَ: [٦]

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ٢٣٠: "هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنىٰ وتجمع نحو كريم وحسن وصعب وهي لذلك تمل عمل فعلها فيقال: زيد كريم حسبه وحسن وجهه. اهـ

(٢) قال أبوعلي في الإيضاح ١/ ١٣٨: " وتقصر هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية علىٰ الفعل فلم تكن علىٰ أوزان الفعل كما كان ((ضارب)) في وزن الفعل وعلىٰ حركاته وسكونه تقول مررت برجل حسن وجهه، وشديد ساعده. اهـ

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ١٣٩، والكتاب ١/ ١٠٢، والتبصرة ١/ ٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٩٩، والمساعد ٢/ ٢١١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٧٤. والمعنىٰ أن الدهر يعم الناس جميعا بنوائبه الصديق والعدو والقريب والبعيد

(٤) ويروىٰ: ضارع مكان باخع، والبيت ليس في ديوان ابن رواحة، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٩١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٧٤

(٥) كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨٩

(٦) ويروىٰ الشرك مكان الشبك، والبيت لزهير بن أبي سلمىٰ من قصيدة رأسها:

أهوى لها أسفعُ الخدين مُطَّرِقٌ ريشَ القوادمِ لم تُنْصَبْ له الشَّبَكُ

وقال رجلٌ من طيئ: [(1)]

ومن يكُ منحلَّ القوائمِ تابعاً هواهُ فإن الرُّشدَ منه بعيدُ

وظاهرُ كلام المصنفِ اشتراطُ عدمِ التَّعدي، فإن كانَ متعديا فإما أن يكونَ متعديا إلى واحدٍ أو أكثرَ، إن كانَ متعديا إلى أكثرَ فلا خلافَ أنه يجوزُ تشبيهُها، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ مُعْطَىً أبوهُ درهماً فلا يجوزُ برجلٍ معطىً الأبَ درهما، وكذلك المتعدي إلى ثلاثة .

قال صاحبُ الكافي[(2)]: " وتقولُ: مررتُ برجلٍ مُعطى الأبَ، ولا يقولونَ: معطىً الأبَ درهماً، وذكرَ أنه لا يعلم في ذلك خلافاً ".

وإن كانَ متعدياً إلى واحدٍ فإما أن يكونَ يتعدى إليه بنفسِه، أو بحرفِ جرٍّ، ففي التشبيهِ خلافٌ: ذهبَ أبو الحسن الأخفش [(3)]إلى إجازةِ ذلك فتقولُ: مررتُ برجلٍ مارٍّ

بان الخليط، ولم يأووا لمن تركوا وزودك اشتياقا أية سلكوا

انظر شعر زهير ٨٣، ، والكتاب ١/ ١٩٥، والسيرافي٢/ ٥٤، وابن السيرافي١/ ٥٥ وناظر الجيش ٦/ ٢٧٧٣. المعنى يصف زهير صقرا قد انقض على قطاة. أهوى: انقض. لها: للقطاة. الأسفع: الأسود. المطرق: من الإطراق وهو تراكب الريش. القوادم: جمع قادمة وهي ريش مقدم الجناح. لم تنصب لها الشبك: هذا الصقر وحشي لم يصد ولم يذلل.

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٠٤، والمساعد ٢/ ٢١١، و ناظر الجيش ٦/ ٢٧٧٣

(٢) كتاب الكافي في العربية لأبي جعفر النحاس، ذكر في بغية الوعاة١/ ٣٦٢

(٣) رأي الأخفش في المساعد ٢/ ٢٢٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٨١٧،

الأبَ بزيدٍ ويَستدِلُ له بقولِهم: هو حديثُ عهدٍ بالوجعِ .[1] فقولُه: بالوجعِ متعلِّقٌ بحديثٍ، وهو صفةٌ مشبهةٌ.

وصحَّحهُ ابنُ عُصفورٍ[2]، وذهبَ الجمهورُ إلى المنعِ، وتأوَّلوا على أنَّ بالوجعِ متعلقٌ بقولِه: عهدٍ، لا بالصفةِ، فإن جاء مثلُ: مررتُ برجلٍ مارٍّ الأبَ بزيدٍ فيتعلقُ بزيدٍ بفعلٍ مضمرٍ تدلُّ عليه الصفةُ، أيْ مُرَّ بزيدٍ. وإن كان يتعدَّى بنفسِه ففيه خلافٌ:

حكى أبو الحسن إجازةَ ذلك عن طائفةٍ من النحويين، يقولون: هذا ضاربٌ أبوهُ زيداً، فينقلونَ الضميرَ، ويجيزون هذا ضاربٌ الأبَ زيدا.

وذهب كثيرٌ من النحويين إلى أنه لا يجوزُ ذلك، وفصَّل آخرون، فقالوا: يجوزُ ذلك بشرط أن يُحذفَ المفعولُ اقتصارا، فيجوزُ أن تقولَ: مررتُ برجلٍ قتَّالٍ الأبَ تريدُ قتَّالٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ الأبَ تريد ضاربٍ أبوه، وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ[3] وابنِ أبي الرَّبيعِ.[4]

(١) الكتاب ١/ ١٩٧

(٢) شرح الجمل له ١/ ٥٧٠، ٥٧١، والمساعد ٢/ ٢٢٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٨١٧

(٣) الارتشاف٢٣٥٨

(٤) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ١٠٩٦، ١٠٩٧: " مررت بالرجل القائمِ الأبُ فأبو علي لايجيز هذه المسألة؛ لأنك لا تقول: قام زيد إذا قام أبوه كما تقول حسُنَ زيد إذا حسن وجهه. وأما الزجاج فيجوز أن يكون الأب عنده فاعلا، ويكون الضمير محذوفا، ويكون الضمير عنده محذوفا من الحال والصفة. وأما الكوفيون فيجيزون هذه المسألة؛ لأن الألف واللام عوض من الضمير ".

وقالَ أبو علي في التَّذكرةِ: " مَن قالَ: زيدٌ الحسنُ عينين فلا بأسَ أن يقولَ: زيدٌ الضاربُ أبوين، والضاربُ الأبوين والأبوان فاعلان على قولِك: الحسنُ الوجهُ، ومثلُه الضاربُ رِجلُه". [١] ولم يقيِّدْ أبو علي بأمنِ اللَّبْسِ، وقيَّدَهُ به بعضُهم.[٢]

ومما جاءَ من ذلكَ قولُ الشاعرِ: [٣]

ما الراحمُ القلبِ ظلاَّما وإن ظَلِمَا ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا

وقولُه:

لحاضرٍ

يعني الصفةُ المشبهةُ تكونُ للحالِ، وهذه مسألةٌ فيها خلافٌ: ذهبَ السيرافي[٤] إلى أنها أبداً بمعنى المُضي، وهو ظاهرُ كلامِ الأخفشِ، قالَ: " الصفةُ لا يجوزُ تشبيهُها إلا إذا ساغَ أن يُبنى منها قد فَعلَ ".[٥]

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٥، والارتشاف ٢٣٥٩

(٢) هو ابن مالك كما في شرح التسهيل ٣/ ١٠٤: "هكذا قال أبو علي، ولم يقيده بأمن اللبس، والأصح جواز ذلك متوقف على أمن اللبس". وانظر الارتشاف ٢٣٥٩، والمساعد ٢/ ٢٢٢

(٣) البيت من غير نسبة في الارتشاف ٢٣٥٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٧٤ والمساعد ٢/ ٢٢٣

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ٨١٣: "ولم تقو أن تعمل عمل الفعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع. . . . . ثم قال في ٢/ ٨١٩: "فمن ذلك أن ((حسن الوجه))إنما هو مأخوذ من فعل ماض وأمر مستقر". اهـ

(٥) رأي الأخفش في الأبذي ٢/ ٣٠٥، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٣

وأجازَ ابنُ خروفٍ[1] أن تكونَ بمعنى الماضي وبمعنى الحالِ؛ لأنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فحسنُ الوجهِ ثابتٌ في الحالِ، وهو أيضاً ثابتٌ قبلَ ذلك، فساغَ أن يُقدَّرَ بالماضي والحالِ؛ لاستقرارِ المعنيينِ فيه .

وزعمَ الأستاذ أبو علي[2] أنها لا تكونُ بمعنى المُضي أصلا، وسواءٌ في ذلك الرافعةُ والناصبةُ، قالَ: " فقولُه مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ أو وجهِه معناه هذه حالُه لا تريدُ مُضيًّا ولا استقبالاً؛ لأنها لما شُبِّهَت باسمِ الفاعلِ لم تقوَ قوّتَه في عملِها في الزمانين" .

وإلى هذا ذهبَ أبو بكر بنُ السرَّاج[3] وأبو عليّ الفارسي[4] .وأكثرُ النحويين لم يشترطوا فيها أن تكونَ بمعنى الحالِ.

وذهبَ الأستاذُ أبو بكر بنُ طاهرٍ[5] إلى أنَّها تكونُ للأزمانِ الثَّلاثةِ يريدُ أنها تكونُ للمستقبلِ أيضاً، نحو: مررتُ برجلٍ حاضرٍ الابنُ غداً.

وجمعَ بعضُ أصحابِنا بين قولِ السيرافي وابنِ السراجِ بأن قالَ: " لا يريدُ السيرافي بقولِه: إنها للماضي أنّ الصفةَ انقطعَت، وإنما يريدُ أنها ثَبَتَتْ قبلَ الإخبار عنها، ودامَت إلى

(١) قال ابن خروف في شرح الجمل١/ ٥٥٨: "وهي تكون للماضي وللحال والمستقبل".

(٢) التوطئة ٢٥٦

(٣) قال ابن السراج في الأصول ١ /١ /٨٦: "واعلم أن ((حسنا))وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضىٰ، ولا لما يأتي فلا تريد به إلا الحال؛ لأنه صفة، وحق الصفة صحبة الموصوف. اهـ

(٤) الإيضاح ١/ ١٣٨

(٥) رأي أبي بكر بن طاهر في شفاء العليل ٢/ ٦٣٣

وقتِ الإخبارِ، ولا يريدُ أبو بكر أنها إذا وُجِدَت في وقتِ الإخبارِ، فلا فرقَ بين القولين على هذا".

وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ المُعَدَّى لها على الحَدِّ الذي قَدْ حُدَّا

وسَبْقُ ما تعملُ فيه مُجْتَنَبْ وكونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يقولُ: هذه الصفةُ تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعدي، فترفعُ بها وتنصبُ وتجرُّ، فتقولُ: هذا حسنٌ وجهُه كما تقول: هذا ضاربٌ أبوه، وتقول: هذا حسنٌ الوجهَ كما تقولُ: هذا ضاربٌ الغلامَ، وتقولُ: هذا حسنُ الوجهِ كما تقولُ: هذا ضاربُ الغلامِ.

ومعنى قولِه:

....على الحدِّ الذي قَدْ حُدَّا

يعني لاسمِ الفاعلِ من اشتراطِ أن تكونَ الصفةُ معتمِدةً، وألاَّ تكونَ مصغَّرةً، ولا موصوفةً قبلَ العملِ كما كان ذلك في اسمِ الفاعلِ، ولما ذكر شرطا فيها صوغُها من اللازمِ، وأنها تكونُ بمعنى الحالِ دونَ الماضي والاستقبالِ، وذكرَ أنها تعمل عملَ اسم الفاعل المتعدي أخذَ يذكر ما به الافتراقُ، فقالَ: إنه يُجْتَنَبُ تقديمُ معمولِها .

وذلكِ بخلافِ اسمِ الفاعلِ فيجوزُ أن تقولَ: هذا زيداً ضاربٌ[1]، وقد ذكرنَا ما يتقدمُ فيه معمولُ اسمِ الفاعلِ عليه، ولا يجوزُ ذلك في الصفةِ، [لا يجوزُ في هذا رجلٌ حسنٌ الوجهَ أن تقولَ][2]: هذا رجلٌ الوجهَ حسنٌ.

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٦: " ويجوز تقديم اسم الفاعل على اسم الفاعل، وذلك نحو قولك: هذا زيدا ضاربٌ".

(٢) م: لا يجوز هذا رجلٌ الوجهَ حسنٌ

وقالَ: إن معمولهَا يجبُ أن يكونَ سببياً[(١)]، وذلك بخلافِ اسم الفاعل فإنه ينصُبُ السببيَّ والأجنبيَّ، يجوزُ مررتُ برجلٍ ضاربٍ أخاه وضاربٍ زيدا.

٣ ونقصُه من جهاتِ الافتراقِ أن اسمَ الفاعلِ يعملُ ظاهراً ومضمراً، وهذه الصفةُ لا تعملُ إلا ظاهرةً فقطْ، تقولُ: أنا زيداً ضاربُهُ، التقديرُ: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُه، ولا يجوزُ إعمالُ الصفةِ مضمرةً، لا تقولُ: زيدٌ الوجهَ حسنُه تريدُ زيدٌ حسنٌ الوجهَ حسنُه .

٦ ونقْصُه أيضا من جهاتِ الافتراقِ أنه لا يُفصَلُ بينها وبينَ معمولها، لا يجوزُ زيدٌ شديدٌ في الحربِ البطشَ، ويجوزُ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ، تقولُ: زيدٌ ضاربٌ في الحربِ الأبطالَ

٩ وذكرَ أبو موسى [(٢)] من الفوارق أن المنصوبَ بها لا يكونُ مفعولاً به بخلافِ اسمِ الفاعلِ المتعدي، وهذا واضح، وأنها إذا وقعَ فيها الألفُ واللامُ وفي معمولِها كانَ الأصلُ الجرَّ مثالُ ذلك هو الحسنُ الوجهِ .

١٢ قال بعضُ شُيوخِنا[(٣)]: " هذا منه غيرُ محقَّقٍ، فإنَّ الجرَّ في هذا الباب فرعٌ عن النصبِ؛ لئلا يكونَ في ذلك إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، فكانَ ينبغي أن يقولَ كان الأحسنُ

(١) قال أبو علي في الإيضاح ١/ ١٣٩ ولابد في هذه الصفات من ذكر منها يعود إلى الموصوف، فقولك: مررت برجل حسنٍ وجهُه قد عاد فيه الهاء في وجهه إلى الموصوف الذي هو رجل".

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨١: " وهذه الصفة لا تعمل إلا في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل: مررت برجل حسن الوجهِ، أو مضافا إلى ما فيه الألف واللام مثل: مررت برجلٍ حسن غلامِ الأبِ".

(٢) المقدمةالجزولية١٥١

(٣) هو الأبذي ٢/ ٣٢٣

الجرَّ؛ لأن الجرَّ أحسنُ من النصبِ، وإن كانَ النصبُ أسبقَ؛ لأنه لا تشبيهَ في الخفضِ فيُشبهُ الأصلُ الذي هو الرَّفعُ؛ إذ لا تشبيهَ كما تقدَّم بخلافِ الضاربِ الغلامَ؛ ، فإن النصبَ فيه أحسنُ من الخفضِ .

وإنما نعني بأن الحسنَ الوجهِ بالخفضِ أحسنُ من الحسنِ الوجهَ بالنصب إذا قدَّرنا الألفَ واللامَ داخلةً بعدَ الإضافةِ، فإنْ قدَّرنا الألفَ واللامَ داخلةً قبلَ الإضافةِ صارَ النصبُ أحسنَ كما تقدَّم؛ إذ لا تكلُّفَ فيه.

وذكر أبو موسى[1] وغيرُه من الفوارقِ أنه لا يُعطَفُ على المجرورِ بها نصباً، لا تقولُ: هو حسنُ الوجهِ والبدنَ بنصبِ المعطوفِ، وذلك بخلافِ اسمِ الفاعلِ، وهذا لا يتمُّ إلا على مذهبِ مَن يجيزُ العطفَ على الموضعِ في بابِ اسم الفاعلِ وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذه المسألةِ في بابِ اسمِ الفاعل، وذكرْنا أن الصحيحَ أنه لا يجوزُ، وأن ما وردَ من ذلك فإنما هو على إضمارِ فعلٍ، وإضمارِ اسمِ فاعلٍ ينصبُ، فإذا قلتَ: هذا ضاربُ زيد وعمراً فالتقديرُ ويضربُ عمراً، أو ضاربٌ عمراً، وهنا لا يجوزُ إضمارُ الصفةِ المشبهةِ؛ لأنها لا تعملُ مضمرةً.

ولا يُفهمُ من كلامِ أبي موسى أنه لا يُعطفُ على المجرورِ بها نصباً أنه يجوزُ أن يُعطفُ رفعا، بل حكمُ الرفعِ حكمُ النصبِ، لا يجوزُ هو حسنُ الوجهِ والبدنُ بالرفعِ كما لا يجوزُ بالنَّصبِ.

---

(١) المقدمة الجزولية ١٥١، وذكر ذلك الشلوبين في التوطئة ٢٦٥

وأجازَ الفراءُ هذا قويُّ اليدِ والرجلُ، وهذا كثيرُ الأدبِ والحِلمُ برفعِ الثاني، كأنك قلت: كثيرٌ أدبُه وحلمُه، وقد صرَّحَ سيبويه بمنعِ هذا، وأنَّه لم يُسمَعْ منهم في هذا الباب[1] وذكر أبو موسى وغيرُه [2]من الفوارقِ أنه يَقبُحُ أن يُضمرَ فيها الموصوفُ، ويُضافَ معمولُها إلى مضمرِهِ، نحوُ: مررت برجلٍ حسنٍ وجهِه بخلافِ ذلك في اسمِ الفاعلِ، فإنه حسنٌ أن تقولَ: مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامَه، وستأتي مسألةُ حسنٍ وجهِه إن شاء الله .

فارْفَعْ بها وانْصبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ ومَا اتَّصَل

بها مُضَافَا اوْ مُجَرَّدا ولا تَجْرُرْ بها مَعَ أَلْ سُمَىً مِنْ أَلْ خَلَا

ومِنْ إضافةٍ لتاليها وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بالجَوازِ وُسِمَا

هنا تعرَّضَ الناظمُ لعملِ الصفةِ[3]، فذكرَ أنها ترفعُ وتنصبُ وتجرُّ وهي مقرونةٌ بالألفِ واللامِ، ومجردةٌ من الألفِ واللامِ، ومصحوبٌ(ال)، ومثال ذلك، وهي مقرونةٌ بال، والمعمولُ فيه(ال)مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ بالرفع والنصبِ والجرِّ، ومثالُ ذلك وهي دونَ(ال)، والمعمولُ مقرونٌ بـ(ال) مررت برجلٍ حسنِ الوجهُ بالرفعِ والنصبِ والجرِ، ومثالُ ما اتصلَ بالصفةِ مضافاً مررت بالرجل الحسنِ وجهُه بالرفع

(١) في الكتاب ١/ ١٦١: " فإن قلت: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ جاز على أن يكون بدلا، وأن يكون توكيدا، وإن نصبته لم يحسُنْ؛ لأن الفعل إنما أنفذ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مطرتَهم ظهرا وبطنا".

(٢) المقدمة الجزولية١٥١، وذكر ذلك الشلوبين في التوطئة ٢٦٥

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨١، ٥٨٢

والنصب، ومررت برجلٍ حسن وجهُه بالرفعِ والنصبِ والجرِ، ومررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ بالرفعِ والنصبِ والجرِ، وقولُه:

.........ولا تجرر بها مع أل سُمَىً من أل خلا

أيْ: لا تجرُّ المعمولَ، وليسَ مقروناً بـ (ال) إذا كانَ في الصفةِ(ال)، ومثالُ ذلك مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، فهذا لا يجوزُ فيه [الجرّ][1]، وعلَّةُ ذلك أن حسناً من قولِك: حسنُ وجهٍ مضافٌ إلى نكرةٍ، وقياسُ تعريفِ المضافِ إلى النكرة أن تدخلَ الألفُ و اللامُ على الثاني، فيتعرَّفُ بها الأولُ، فإذا عرَّفتَ غلامَ رجلٍ قلتَ: غلامُ الرجلِ، فلما أرادوا تعريفَ حسنٍ من قولِك: حسنُ وجهٍ قالوا: حسنُ الوجهِ، فصارَ في اللفظ بمنزلةِ غلامِ الرجلِ إلا أنَّ غلاماً تعرَّف بالإضافةِ إلى الرجلِ لمَّا كانت إضافتُه محضةً، وحسنٌ لم يتعرَّفْ بإضافة إلى الوجه لمَّا كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ، فأدخلوا عليه الألفَ واللامَ

وعرَّفوهُ بهما، وجعلوا ذلك عِوضاً من التعريفِ الذي كانَ ينبغي أن يكونَ له بالإضافةِ إلى الوجهِ، ولا يُتَصوَّرُ مثلُ ذلك في الحسنِ وجهٍ؛ ألا ترى أن الألفَ واللامَ لا تكونُ عوضاً كما أنها في الحسنِ الوجه عوضٌ من التعريفِ الذي كانَ ينبغي أن يكونَ في حسنٍ من حيث هو مضافٌ إلى معرفةٍ، وقولُه:

.... سُمَى.........

يريد اسما خاليا من(ال)، ويعني به المعمولَ، وقولُه:

ومن إضافةٍ لتاليها... ....

(١) م: الجر مطلقا

أي إذا كانت الصفةُ والمعمولُ خالٍ من الإضافةِ إلى الاسمِ الذي يتلو الألفَ واللامَ مثالُ ذلك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجْهَهِ، فهذا لا يجوزُ فيه الجرُّ؛ لأن الصفةَ فيها (ال)، والمعمولُ خالٍ من الإضافةِ لما يتلو الألفَ واللامَ، فإن كان مضافاً لما يتلو الألفَ واللامَ جازَ الجرُّ مثالُ ذلك: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِ الأخِ.[1]وقولُه:

..........وما لم يخل فهو بالجواز وسما

يعني بجوازِ الجرِّ، وذلك إذا وُجِدت في المعمولِ وفي الصفةِ(ال)جازَ الجرُّ، نحوُ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، وكذلك إذا وجدت في الصفة، والمعمول خال من الإضافة إلى تالي نحو ما مثلناه .

وملخصُ هذا الذي ذكرهُ أن الصفةَ والمعمولَ إما إن يكونا نكرتين، ففي المعمول ثلاثةُ أوجُهٍ، أو معرفتين والمعمولُ معرفةٌ بالألفِ واللامِ، ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ، أو بالإضافةِ فالرفعُ والنصبُ، أو الصفةُ معرفةٌ، والمعمولُ نكرةٌ، ففيه الرفعُ والنصبُ، أو الصفةُ نكرةٌ والمعمولُ معرفةٌ بـ(ال)، ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ، أو بالإضافةِ ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ، تمثيلُ ذلك:

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨٢: " وكذلك المضاف إلى ما فيه الألف واللام يجوز فيه أيضا ثلاثة أوجه".

مررتُ برجلٍ حسنِ وجه، بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، أو وجهُه[١]، وبالرجلِ الحسنِ وجهُ[٢]، وبرجلٍ حسن الوجهِ[٣]، برجل حسن وجهِه

وظاهرُ كلام المصنف أن الرفعَ والنصبَ والجرَّ في المسائل التي ذكرها جائزٌ على حدٍّ سواءٍ، و ليس كذلك بل تتفاوتُ في الجواز ومنها ما يختصُّ جوازه بالشعر عند بعضهم[٤]، أو يقلُّ عند بعضهم، ومن ذلك ما يمتنعُ عند بعضهم[٥]، ولم ينبهْ الناظمُ على شيء من ذلك، والذي تلقفناه من شيوخنا أن ما تكررَ فيه الضميرُ من المسائل، أو عرى

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨٣: " وأما مررت برجل حسنٍ وجهه بالخفض والنصب، ومررت بالرجل الحسنِ وجهه بالنصب فلم يجز إلا في الضرورة؛ لأنه يؤدي إلى تكرار الضمير".

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨٣: " وكذلك مررت بالرجلِ الحسنِ وجهِ لم يجز؛ لأنه عكس الإضافة، أعني إضافة المعرفة إلى النكرة، والباب إضافة النكرة إلى المعرفة".

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨١: " فإن كانت فيه – المعمول – الألف واللام أو كان مضافا إلى مافيه الألف واللام مثل: مررت برجل حسن الوجه، ومررت برجل حسن وجه الأخ جاز في المعمول ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض، أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٩: "حسنة وجهها؛ شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام. اهـ وانظر رأي سيبويه في شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٣٦

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط٢/ ١١٠١ لم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر واستدلاله بالبيت إلا المبرد فإنه لم يجزه وأخذ يتأول البيت فقال: "الضمير من مصطلاهما عائد على الأعالي فالمعنى كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي. اهـ وانظر الحلل٢٢٦، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨٥

من الضمير فهو ضعيف، وما وُجِدَ فيه منها ضميرٌ واحدٌ فهو قويٌّ إلا ما وقع الاتفاقُ على منعه من قولك: الحسنُ وجه، أو الحسنُ وجهِه.[١]

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بـ "نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب" فقلت مشيرا إلى الصفة والمعمول

عَرِّفْهُما أو عَرِّفَنْ أو نَكِّرَنْ الوصْفَ أو معمولَه ولتُعْرِبَنْ

مَعْمُولَه بضَمَّة وكَسْرَهْ وفتحةٍ تَبْلُغُ ثماني عَشْرَهْ

يَقْبُحُ ما حذفتَ منه المُضْمَرا أو كانَ فيه مُضْمَرٌ تكَرَّرَا

ونَحْوُ داجي شَعْرِهِ قَدْ وَرَدَا [في الشَّعْرِ فَاقْبَلْ ودَعِ المُبَرِّدَا][٢]

ونَصْبُ شعرِه دليلُ الجَرِّ والنَّصبُ في النَّثرِ أتى والشَّعْرِ

وقسَّم ابنُ الناظم[٣] مسائلَ هذا الباب إلى ممتنع: وهو الحسنُ وجهِهِ، و الحسنُ وجهِ أبيه، والحسنُ وجهٍ، والحسنُ وجهِ أبٍ.

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٨٣: "والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما تكرار الضمير؛ لأن الإضافة متى نصب معمولها فلابد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف، والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة وكل واحد منهما على انفراده ضعيف

فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة وأيضا فإن الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت الصفة لإضافتها إلى معرفة. والألف واللام لما يكن من قبيل الإضافة لم يجز أن يكون عوضا منها، وكذلك مررت بالرجل الحسن وجه؛ لم يجز لأنه عكس الإضافة أعني إضافة المعرفة إلى النكرة، والباب إضافة النكرة إلى المعرفة. اهـ

(٢) ويروى: نثرا أو نظما فاترك المبردا. انظر الارتشاف١٢٣٥

(٣) ابن الناظم ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤

وإلى قبيح: وهو حَسَنٌ وجهٌ، وحسنُ وجهُ أبٍ والحسنُ وجهٌ، والحسنُ وجهُ أبٍ

وإلى ضعيف: وهو حَسَنٌ الوجهَ، وحسنٌ وجهَ الأبِ، وحسنٌ وجهَه، وحسنٌ وجهَ أبيه، وحسنٌ وجهِهِ، وحسنٌ وجهِ أبيه.

وإلى حسن: وهو حسنٌ الوجهُ، وحسنٌ وجهُ الأبِ، وحسنٌ وجهُه، وحسنٌ وجهُ أبيه، وحسنٌ وجهاً، وحسنٌ وجهَ الأبِ، وحسنٌ الوجهِ، وحسنٌ وجهِ الأبِ، وحسنٌ وجهِ أبٍ، والحسنُ الوجهُ، والحسنُ وجهُ الأبِ، [والحسنُ وجهَه][(1)]، والحسنُ وجهَ أبيه، والحسنُ الوجهَ، والحسنُ وجهُ الأبِ، والحسنُ وجهَه، والحسنُ وجهَ أبيه، والحسنُ وجها، والحسنُ وجهَ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، والحسنُ وجهِ الأبِ .

وقد أغفل الناظم كثيرا من أحكام هذه الصفة المشبهة في هذه الأرجوزة بالنسبة لها وبالنسبة إلى معمولها وبالنسبة إلى تابعها، وقد ذكرنا من ذلك جملةً، ونحن نأتي على معظم ذلك إن شاء الله، فنقولُ: معمولُ الصفة إما أن يكونَ ضميرا أو ظاهرا، فإن كان ضميرا فإما أن يكونَ مرفوعا، أو غير مرفوع.

إن كان مرفوعا استتر في الصفة، وارتفع بها، نحو: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ، ففي لبيبة ضميرٌ مرفوعٌ .

إن كان غيرَ مرفوع فإما أن تكونَ الصفةُ متصرفةً، أو غيرَ متصرفة، إن كانت متصرفةً فإما أن تكون مقرونة بـ(ال)، أوغير مقرونة.

(١) سقط من " م "

إن كانت مقرونةً، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الجميلِه ففي هذا الضمير خلاف أهو في موضع نصب، أم في موضع جر.

وإن كانت غيرَ مقرونة، نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه، وقالَ الشاعرُ: [١]

حَسَنُ الوجهِ طَلْقُه أنتَ في السِّلْمِ وفي الحربِ كالحٌ مُكْفَهِرٌّ

فالضميرُ مجرورٌ بالإضافة، وأجازَ الفرَّاءُ[٢] التنوينَ والنصبَ، وهو فاسدٌ؛ إذ لا يفصل الضمير ما قُدِرَ على اتصاله، وقالَ بعضُهم: يؤتى بالظاهر بدلَه فما جازَ فيه حُكِمَ به على الضمير.

وإن كانت الصفةُ لا تتصرَّفُ فإما أن تكون مقرونةَ بـ (ال)، أو غير مقرونة، إن كانت مقرونة بـ (ال)، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ الأحمرِه فالضميرُ في موضع نصب عند سيبويه[٣]، ويظهرُ من كلام الفراء ترجيحُ الجر[٤] على النصب، وعن المبرد الجرُّ، ثم رَجعَ إلى النصبِ[٥]

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٠، وشرح المرادي ٣/ ٥٣، وتوضيح المقاصد٣/ ٨٧٨ وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨١

(٢) رأي الفراء في شفاء العليل ٢/ ٦٤٢، المساعد ٢/ ٢٠٧، والارتشاف ٢٣٥١

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٣، ٢٠٤، والارتشاف٢٣٥١

(٤) رأي الفراء في شرح التسهيل ٣/ ٩٣، والارتشاف ٢٣٥١، والمساعد ٢/ ٢١٦

(٥) المقتضب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، وشرح التسهيل ٣/ ٩٣، والارتشاف ٢٣٥١

وإن كانت غيرَ مقرونة بـ (ال)، نحو: رأيتُ رجلاً حسنَ الوجهِ أحمرَه فذكرَ الناظمُ في بعض كتبه[1] أنّ هذا الضميرَ مجرورٌ، وذكرَ أن مذهبَ الكسائي أنه يجوزُ أن يكون منصوباً، وذكرَ الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور[2] جوازَ الوجهين ولم يعزُ جوازَ النصب للكسائي، هذا إذا كانت الصفةُ متصلةً بالضمير .

فإن كانت الصفةُ منفصلةً عنه بضمير آخرَ فلا خلاف في نصبه، نحو ما روى الكسائي عن العرب: همْ أحسنُ الناس وجوها وأنضرُهُمُوها.

وإن كان المعمولُ ظاهرا فإما أن يكونُ مقرونا بـ (ال)، أو مضافا إليه، أو مجردا، أو مضافا إليه، أو مضافا إلى ضمير الموصوف، أو مضافا إلى ضميرِ اسمٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف، أو مضافا إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أخرى، أو موصوفاً بوصفٍ يُشبهُ الصلةَ، أو مضافا إليه، أو موصولا، أو مضافا إليه .

إن كان المعمولُ مقرونا بـ (ال)، أو مضافا إليه فإما أن تكونَ الصفة أخرى مقرونةً بـ(ال)، أو غير مقرونة، إن كانت مقرونة بـ(ال) فإما أن تكونَ مثنَّاة، أو مجموعة جمعَ سلامةٍ في المذكّرِ أو غير ذلك.

إن كانت مثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامة في المذكر فإما أن تحذِفَ النونَ أو تثبتَها، إن حذفتَها فالنصبُ والجرُّ، نحو: مررت بالرجلين الحَسَنَي الوجوهِ، ومررتُ بالرجال الحَسَنِي الوجوهِ، ومررت بالرجلين الأشمَّي أنوفِ الوجوهِ، ومررت بالرجال الطويلِي أنوفِ الوجوهِ. ويجوزُ في أنوف النصبُ أيضا.

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩٣

(٢) المقرب١/ ١٤١

وذهبَ بعضُ أصحابِنا[١] إلى أنه لا يجوزُ حذفُ النون من الصفة، ونصبُ المعمول، قال: ومَنْ أجازَ ذلك فهو مخطئٌ؛ لأنه لم يُسمعْ منهم، ولا يقبلُه قياسٌ؛ ألا ترى أنَّ الذي سوَّغَ ذلك في الضاربِ زيدا مفقودٌ هنا؛ لأنها ليست في معنى الذي، فَيُخَفَّفُ بحذف النون للطولِ، وإنما لم تكن بمعنى الذي فَعَلَ؛ لأن الفعل نفَسه لا يُشَبَّه ".

وظاهرُ كلام سيبويه[٢] جوازُ حذف النون والنصب، وإنْ أثبتها فالنصبُ، نحو: مررت بالرجلين الحَسَنَين الوجوهَ، وبالرجال الحسنِين الوجوهَ، وبالرجلين الأشمَّيْن أنوفَ الوجوه، وبالرجال الطويلينَ أنوفَ الوجوهِ.

وإن كانت الصفةُ غيرَ مثنَّاة، ولا مجموعةَ جمعَ سلامة في المذكر، نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهَ، وبالرجل الحسنِ وجهَ الأخِ، فيجوز في المعمول النصب، وهو الأجود ثم الجر ثم الرفع فالنصبُ على التشبيه بالمفعول به، وأجازَ بعضُ البصريين نصبَه على التمييز، وهي نزعةٌ كوفيةٌ[٣]

وأما الجرُّ فعلى الإضافة، وأما الرفعُ فهو على الفاعل، والرابطُ الضميرُ المحذوفُ، تقديرُه الحسنُ الوجهُ منه، هذا مذهب سيبويه [٤]، والألفُ واللامُ عوضٌ من الضمير،

---

(١) الارتشاف٢٣٥٢

(٢) قال سيبويه في الكتاب١ / ٢٠١، ٢٠٢: " فإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب؛ وذلك قولهم: هم الطيبون الأخبارَ، وهما الحسنان الوجوهَ. . . فإن كففت النون جررت كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام كما قلت: هؤلاء الضاربو زيد؛ وذلك قولهم: هم الطيبون أخبارٍ. وإن شئت نصبت على قوله: الحافظو عورة العشيرة. اهـ

(٣) وذلك منهم على ما تقرر في مذهب الكوفيين من مجيء التمييز معرفة. انظر شرح الرضي ٣/ ٤٤١

(٤) الكتاب ١/ ١٥٨

هذا مذهب الكوفيين[١]، وقيل: ارتفاعُه على البدل، ويُنْوَى في الصفة ضميرٌ يكونُ المرفوعُ بدلا من ذلك الضمير، هذا مذهبُ أبي علي الفارسي في الإيضاح[٢]، وأجاز في البغداديات[٣] هذا الوجهَ، وأن يكونَ مرفوعا بالصفة.

ويُبْطِلُ مذهبَ الكوفيين جوازُ المجيء بالضمير مع الألف واللام، ومذهبَ الفارسي بما حكاه الفراء من قولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ برفع الوجه؛ ألا ترى أنه لا يجوزُ أنَّ يكونَ في حسن ضميرٌ المرأة، ويكونَ الوجهُ بدلا منه؛ لأنه لو كان فيه ضميرُها لكانت الصفةُ مؤنثةً كتأنيث الضمير، وكذلك مررتُ برجلٍ مضروبِ الأبُ، لا يجوزُ رفعُه على البدل؛ لأنه ليس بدلَ شيء من شيء، ولا بدلَ بعضٍ من كلٍّ؛ إذ ليس ليس إيَّاه، ولا بعضَه، وهذا المنقولُ عن سيبويه، نقلَه الزجاجي[٤] عن البصريين، قال: " أهلُ البصرة يضمرون العائدَ على الرجل من نعتِه، كأنه قالَ: الحسنُ الوجهُ منه، وحكى عن الكوفيين أنهم يجعلون الألفَ واللامَ في هذا عَقيبَ الإضافة كما حكيناهُ.

وزعمَ أبو الحسن بنُ الطراوة أن هذا بعينه هو مذهبُ البصريين، قال ذلك في كتابه المسمى بـ "رد الشارد إلى عُقَاَل الناشد"، قال: والعجبُ كيف ذهبَ عليه مثلُ هذا، يعني على الزجاجي، قال: وقد صرَّحَ سيبويه[٥] بتنظير هذه المسألة في كتابه، فقال في باب

(١) مذهب الكوفيين في شرح الرضي٣/ ٤٤١

(٢) الإيضاح ١/ ١٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢، والارتشاف٢٣٥٢

(٣) البغداديات ١٣٢، ١٣٣، والارتشاف ٢٣٥٤

(٤) الجمل ٩٧

(٥) الكتاب ١/ ١٥٨

ترجمته هذا بابُ من الفعل يُبْدَلُ منه الآخرُ من الأول، و يجري على الاسم كما يجري أجمعون ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقد علمنا أنه لا بدَّ من أن يكونَ في البعض ضميرُ الْمُبَعَّض كقولك: أكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَيه، وضربتُ زيدا رأسَه.

فلولا أنَّ الألفَ واللامَ في البطن والظهر معاقبتان للإضافة لَمَا جازت المسألةُ كما أنه لو قلتُ: أكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَين، وضربتُ زيداً رأسا لم يكنْ كلاماً، ثمَّ قالَ: ومثلُ قوله: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهُ في أنه جعل الألفَ واللامَ معاقبتين للإضافة قولُ العرب مُطِرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ، يريد سَهْلُنَا وجبلُنَا، ومثلُ ما حكاه من قولهم: أمَّا المالُ فكثيرٌ، وأمَّا الخَلْقُ فَحَسنٌ (١)، وهو كثيرٌ جدا". انتهى كلام ابن الطراوة

وإنْ كانت الصفة غيرَ مقرونة بـ (ال)، نحو: مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ، وبرجلٍ حسن وجهِ الأخ، يجوزُ في المعمول الخفضُ، وهو الأجودُ ثمّ النصبُ ثم الرفعُ على الخلاف الذي مر، قال الشاعر: (٢)

ونأخُذُ بعدَهُ بذَنَابِ عَيْشٍ   أَجَبَّ الظَّهر ليسَ له سَنَامُ

قالَ آخرُ: (٣)

---

(١) البسيط ٢/ ١٠٩٩

(٢) سبق تخريجه

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٧، والشعر والشعراء١/ ٥٤٠، وشرح القصائد الطوال السبع الجاهليات ٧٠، ٧١، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٢٨، والسيرافي ٢/ ١٩٣، والشعر ٢/ ٤٢٦، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٢، وابن يعيش ٦/ ٩١، والمقاصد الشافية٤/ ٣٧٠ قال أبو بكر الأنباري سألت أبا العباس أحمد بن يحيئ عن إعراب البياض فقال يجوز الخفض والنصب والرفع، فمن خفضه أضاف المقاناة إليه. . . ومن

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البياضِ بصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ

ذكر الفارسي في التذكرة أنه روي برفعِ البياض[1]، والتنوينُ على هذه الرواية محذوفٌ من مقاناة لالتقاء الساكنين. وقالَ أبو قيس بن الأَسْلَت: [2]

خَفِيضَةُ أعلى الصَّوت ليست بِسَلْفَعٍ ولا نَمَّةٍ خرَّاجَةٍ حين تظهرُ

وقالَ آخرُ: [3]

أأطعمتَ العراقَ ورافديه فَزَارِيًّا أحذَّ يدِ القَمِيصِ

وقالَ آخرُ: [4]

أهوى لها أسفعُ الخدَّين مُطَّرِقٌ ريشَ القوادمِ لم تُنْصَبْ له الشبَكُ

وإن كان المعمول مجرَّدا، أو مضافا إليه فإما أن تكون الصفة مقرونةً بـ (ال)، أو غيرَ مقرونة، إن كانت مقرونةً بـ (ال) فإما أن تكونَّ مثنَّاة، أو مجموعةً جمعَ سلامة في

نصب البياض نصبه على التفسير. . . ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلا ما الهاء ورفعه بفعل مضمر والتقدير: كبكر قوني بياضها بصفرة

(١) قال أبو علي في الشعر٢/ ٤٢٦: " البياض ينشد بالرفع والنصب والجر. فالنصب على الذي قُونِيَتِ البياضَ، مثل: أُعطِيَ الدرهمَ، والجر على المعطي الدرهمِ مثلُ الحسنِ الوجهِ، والرفع على التي قُونِيَ البياضُ منها".

(٢) ديوان أبي قيس بن الأسلت ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٩٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٥. ليست بسلفع: ليست جريئة دنيئة. ولانمة: ليس بنقالة للحديث

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٩، و والشعر والشعراء ١/ ١٩٤، وأدب الكتاب ١٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٩٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٤. في شرح التسهيل ٣/ ٩٨: " أراد أحذ يدِ قميصه، فأقام (ال) مقام الضمير". أحذ: مقطوع يدالقميص، والمعنى أنه قصير اليدين عن نيل المعالي. رافديه: دجلة والفرات.

(٤) سبق تخريجه

المذكر، أو غير ذلك .إن كانت المثناة، أو المجموعة فإما أن تحذفَ النونَ، أو تثبتَها، إن حذفتَها فلا يجوزُ في المعمول إلا النصبُ والجَرُّ، نحو: مررتُ بالرجلين الحسنَي وجوهَ، بالرجال الحسنِي وجوهَ بالرجلين الحسنَي وجوهَ غلمان، وبالرجال الحسنِي وجوهَ غلمان بنصب وجوه وخفضه.

ويجيءُ الخلاف السابقُ في جواز حذف النون والنصبِ وإن أثبتَهَا فلا يجوزُ في المعمول إلا النصبُ، نحو: مررت بالرجلين الحسنين وجوهًا، وبالرجال الحسنِين وجوهاً، وبالرجلين الحسنَين وجوهَ غلمان، وبالرجال الحسنين وجوهَ غلمان.

وإن كانت غيرَ المثناة والمجموعةِ فإما أن يكونَ ثَمَّ رابطٌ للصفة بالموصوف مذكورٌ أو محذوفٌ، فإن كان مذكورا، نحو: مررت بالرجلِ الحسن وجهٌ منه، أو بالرجل الحسن خالُ وجنةٍ بالرفع، ويجوزُ النصبُ في ضرورة الشعر، ولا يجوزُ الخفضُ، لا تقول: الحسن وجهٍ منه كما لا تقولُ: الحسنُ وجهِه.

وإن كان محذوفا فلا يجوز الخفضُ، نحو: مررتُ بالرجل الحسن وجهٍ، ولا الرفعُ؛ لخلوِّ الصفة من عائد مذكور، بل يجبُ النصبُ، فتقولُ: مررتُ بالرجل الحسنِ وجها، أو وجهَ أخ.

وإن كانت غيرَ مقرونة بـ (ال)، وصرحت بالرابط فالرفعُ، ويجوزُ النصبُ والجرُّ في ضرورة الشعر نحو: مررتُ برجل حسن وجهٌ منه، ويجوزُ في الشعر وجها منه، ووجهٍ

منه، وإن لم تصرِّحْ بالرابط فالاختيارُ الخفضُ، نحو: مررت برجلٍ حسن وجهٍ . قال حُمَيدُ الأرقَطُ: (١)

أحقبُ شحَّاجٌ مِشَلٌّ عُون لاحقُ بَطْنٍ بقرىً سمينِ

وقالَ آخرُ: (٢)

أَلِكْني إلى قَومي السَّلامَ رسَالةً بِآيَةِ مَا كانوا ضِعَافًا ولا عُزْلا
ولا سِيِّئي زِيٍّ إذا ما تلبَّسُوا إلى حاجةٍ يوما مُخَيَّسَةً بُزْلَا

ويجوزُ النصبُ، نحو: حسنٍ وجها، قال الشاعر: (٣)

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبِرةً مخطوطة جُدِلَتْ شنباءُ أنيابا

(١) البيت في الكتاب ١/ ١٩٧، والأصول ١/ ١٣٣، والجمل ٩٥، وابن السيرافي١/ ١٧٤، والتخمير٣/ ١٧٣، و شرح الجمل لابن خروف١/ ٥٦٠، و ابن يعيش ٣/ ٨٣ والبسيط ٢/ ١٠٨٢. اللاحق: الضامر وهو اسم فاعل أجري مجرىٰ الصفة المشبهة القرا: الظهر يصف فرسا بأنه ضامر البطن لامن هزال بدليل قوله: بقرا سمين

(٢) ويروىٰ: ما تحملوا لبعض الهوىٰ، والبيتان لعمرو بن شأس في شعره ٩٠، والكتاب ١/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ١٦٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٢، ولابن السيرافي ١/ ٧٩، والمنصف ٢/ ١٠٣، والمقتصد ١/ ٥٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٩٧، وناظر الجيش٦/ ٢٨٠٠. تلبسوا: لبسوا الثياب. مخيَّسة: المذللة من الإبل. بزلا: جمع بازل، وهو ما دخل من الإبل في السنة التاسعة

(٣) ويروىٰ: محطوطة، والبيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٦، و الكتاب ١/ ١٩٧، وابن يعيش ٦/ ٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ٩٩. هيفاء: ضامرة. عجزاء: عظيمة العجز، مخطوطة: موشومة بالخط وهو ما يوشم به. جدلت: أحكم خلقها، من الجديل، وهو الزمام المجدول من أدم. شنباء: صافية الأسنان

ولا يجوزُ الرفعُ؛ لخلوِّ الصفة من ضمير يعودُ على الموصوف، هذا مذهبُ أكثر البصريين، و أجازه الكوفيون، وورد به السماعُ، قال الشاعر: (١)

بِبُهْمَةٍ مُنِيْتَ شَهْمٍ قَلْبُ
مُنَجَّدٍ لا ذي كَهَامٍ يَنْبُو

فقولُه: شهمٍ قلبٌ نظيرُ حسنٍ وجهٌ، وأنشدَ الفراء: (٢)

بثوبٍ و دينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فَهَلْ أَنْتَ مرفوعٌ بما هاهنا رأسُ

مال أبو الحسن بنُ خروف(٣) إلى إجازةِ حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجهٌ، وهذا السماعُ يردُّ عليه .

وإن كان المعمولُ مضافا إلى ضمير الموصوف فإما أن تكونَ الصفةُ مقرونةً بـ (ال)، أو غيرَ مقرونةٍ، إن كانت مقرونةً بـ (ال) فإما أن تكون مثنَّاة أو مجموعةً بالواو والنون، أو غير ذلك، إن كانت المثناةَ أو المجموعةَ فلا يخلو من أن تثبتَ النونَ أو تحذفَها، فإن أثبتها، نحو: مررتُ بالرجلين الحسنَين وجوهَهما، وبالرجال الحسنِين وجوهَهم فالرَّفعُ على لغة

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٦، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٠٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٦. البهمة: الفارس الذي لايدرى من أين يؤتى لشدة بأسه. منيت: ابتليت. شهم: جلد ذكي الفؤاد. منجذ: مجرِّبٌ ذو حنكة. الكهام: السيف أو الرمح الكهام: الكليل الذي لايقطع.

(٢) ويروى: فهل هو، والبيت في معاني الفراء ١/ ٥٢، ٢/ ٢١٢، و شرح التسهيل ٣/ ٩٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٤٠، والمساعد ٢/ ٢١٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٨٠٣.

(٣) ما قاله ابن خروف خلاف ما ذكر أبو حيان؛ قال ابن خروف في شرح الجمل ١/ ٥٦٣: "وامتنع أربع تنكير ((الوجه))في حال رفعه مع تنكير الصفة و تعربفها؛ نحو: حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجهٌ، وأجازها ابن بابشاذ وضعفها ولا سبيل إلى جوازها. اهـ

أكلوني البراغيث، ولا يجوزُ النصبُ إلا في الشعر، وإن حذفتها، نحو: مررت بالرجلين الحسَنَي وجوهِهما، وبالرجال الحسنِي وجوهِهِم، فلا يجوزُ الرفعُ إلا على لغة أكلوني البراغيث[١]، ولا النصبُ و الجرُّ إلا في ضرورة الشعر.

وإن كانت غيرَ ذلك، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه فالرفع، ويجوزُ النصبُ في الضرورة

ويمتنعُ الخفضُ، وإن لم تكن الصفةُ مقرونة بـ(ال)، نحوُ: مررتُ برجل حسنٍ وجهُه فالرفعُ، ويجوزُ النصبُ والخفضُ في ضرورة الشعر، هذا مذهبُ سيبويه، ومنعَ المبردُ النصبَ والخفضَ مطلقا .

وأجاز الكوفيون وابنُ الأنباري[٢] في النظم والنثر، فمن شواهد النصب قراءةُ مَنْ قرأ﴿ فإنه آثمٌ قلبَه﴾ [البقرة: ٢٨٣] [٣]، هكذا قال الناظم[٤] .ويحتملُ عندي أن يكونَ قلبَه بدلاً من الضمير اسمِ إنّ، فلا حجةَ فيه إذ ذاك، ومن شواهد النصب أيضا ما أنشده الكسائي، وأبو عمر الزاهدُ[٥]

---

(١) انظر شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٨٨٧، و الأبذي٢/ ٣٤٢

(٢)

(٣) انظر البحر المحيط ٢/ ٣٥٧، وفيه: "وقرأ قوم قلبه بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة، وقال: قال مكي هو على التفسير يعني التمييز، ثم ضعف من أجل أنه معرفة. والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة، وقد خرجه بعضهم على التشبيه بالمفعول به وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المبرد ممنوع، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر والكلام. ويجوز أن ينتصب على البدل من اسم إن بدل بعض من كل ولامبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر لأن ذلك جائز. اهـ

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٩١

(٥) ويروى: مكفوفة الأخفاف، والرجز لعُمَر بن لجأ التَّيمي، يصف إبلا،

أَنْعَتُهَا إِنِّي من نُعَّاتِهَا

مدارةَ الأخفافِ مُجْمَراتِهَا

غُلْبَ الذَّفارى و عَفْرَنِيَّاتِها

كُوْمَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِهَا

وقالَ الشَّاعرُ: (١)

لو صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ بصفاتِها   لَّمَا بدَتْ مَجْلوَّةً وَجَنَاتِها

ومن شواهد الجر ما رُويَ في الحديث: " أعورُ عينِه اليُمْنَى "(٢)، " وصفرٌ وشاحِها "(٣)، "وصفرُ ردائِها وملءُ كسائِها"(٤)، "وشَثْنٌ أصابِعه، وطويلٌ أصابِعه".(١)

ديوانه ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، و الأصمعيات ٣٤، والبصريات ١/ ٣٥١، والمقتصد١/ ٥٥١، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٦١، وابن يعيش ٦/ ٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٥، والضرائر له ٢٨٦، والمقرب ١/١٥٦، وشرح التسهيل ٣/٩٦، والبسيط ٢/ ١١٠٠، والارتشاف ٢٤٥٠، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٣، والخزانة ٨/ ٢٢١. أنعتها: أصفها. مداراة الأخفاف: مدورة. مجمراتها: صلبة. غلب الذفارى: غلاظ الرقاب. عفرنياتها: قويات. كوم الذرى: عظيمات السنام. وادقة: سمينة. سراتها: جمع سرة، وهو ما تقطعه القابلة من الولد. الشاهد: وادقة سراتَها، على أن وادقة صفة مشبهة باسم الفاعل، وفاعلها ضمير مستتر فيها، ونصبت سراتها على التشبيه بالمفعول به.

(١) البيت لعمر بن لجأ التميمي في شرح التسهيل٣/ ١٠٥، والمساعد ٢/ ٢١٨

(٢) الحديث بلفظه في البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ ٤/ ١٧٦

(٣) مسلم كتاب فضائل الصحابة ٢/ ٣٧٦

(٤) البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٣/ ١٨٦٢

وقال الشَّماخُ: (٢)

أقامت على ربْعَيْها جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما

وقال آخر: (٣) ٣

تمنّى لقايَ الجَونُ مغرورَ نفسِه فلما رآني ارتاع ثُمَّتَ عرَّدَا

وقالَ أبو حيَّةَ النُمَيْرِي: (٤)

(١) انفرد ابن مالك بهذه الرواية في شرح التسهيل ٣/ ٩٥ والذي في المصادر الأخرى: "شثن الكفين"وهي رواية الحسن بن علي عن خالد ـرضي الله عنهم ـورواية علي بن أبي طالب ـرضي الله عنه.

انظر صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد ٧/ ٢١٠، ٢٤ وأمالي القالي ٢/ ٦٩

(٢) البيت في ديوانه ٣٠٨، و الكتاب ١/ ١٩٩، والأصول ٣/ ٤٧٥، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٧، والخصائص ٢/ ٤٢٠، ، ومقاييس اللغة ١/ ٣٨٥، والمقتصد ١/ ٥٤٩، والمفصل ٢٣١، وأمالي السهيلي ١١٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٦٦، وابن يعيش ٦/ ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٨، والبسيط ٢/ ١١٠٠، والخزانة ٤/ ٢٩٣. جارتا صفا: الصفا: الجبل، ويعني ب (جارتا صفا) الأثفيّتين؛ لأنهما مقطوعتان من الصفا، وهو الصخر. كميتا الأعالي: يعني أن أعلى كل من الأثفيتين في لونه كمته، وهي لون بين الحمرة والسواد، والمراد أن أعلاهما لم يسود؛ لأن النار لم تصلهما. جونتا مصطلاهما: الجون الأبيض والأسود، والمراد هنا الأسود، ومصطلاهما: موضع الوقود منهما، والمراد أن أسفل كل من الأثفيتين قد اسود؛ لأن النار قد سفعته وسودته.

(٣) البيت ليس في شعره، وهو من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ١٠٥، و اللسان (جون)، وناظر الجيش٦/ ٢٨٠٢. الجون: كل أخ يقال له جوين وجون. عرد: فرّ. الشاهد فيه: مغرورُ نفسِه، حيث جاء اسم المفعول مغرور نظيرا لـ((حسنٌ وجهِه))بالجر صار اسم المفعول صفة مشبهة لدلالته على الثبوت والدوام ثم أضيف إلى نائبه في المعنى

(٤) البيت من غير نسبة في ناظر الجيش ٦/ ٢٨٠١.

على أَنَّني مَطْروفُ عَيْنَيْهِ كلَّما تصدَّى من البيض الحِسانِ قبيلُ

وقالَ الأعشى: (١)

فقلتُ له هذه هاتِها إلينا بأدماءِ مُقتادِها

وإن كان المعمولُ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ فحكمُه حكمُ المعمولِ المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ، وقالَ الشاعرُ في المضافِ إلى المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ: (٢)

تَرَاهُنَّ من بعدِ إِسْآدِهَا وشدّ النَّهارِ و تَدْآبِهَا

طِوالَ الأخادع خُوصَ العُيونِ خِماصاً مواضعُ أحقابِها

وإن كانَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ اسم مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ، ومثالُ ذلك مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهَ جاريتِها جميلةٍ أنفَه، فأنفُه هو المعمولُ، وهو مضافٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ على وجهٍ، ووجهٌ مضافٌ إلى جارية، وجاريةٌ مضافةٌ إلى ضمير يعودُ

---

(١) البيت في الصبح المنير ٥١، وروايته:

فقلنا له هذه هاتها بأدماء في حبل مقتادها

وانظر الشاهد في معاني القرآن للفراء١/ ٣٤٧، وأدب الكاتب ٤٦، والبصريات١/ ٥٦٨، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٧، والضرائر له٢٨٧، وشرح الجزولية للأبذي٢/ ٣١٧، والبسيط ١/ ٦٠٦، واللسان(رمم)، والخزانة ٨/ ٢٢٢. الأدماء: الناقة البيضاء. المقتاد: القائد.

(٢) البيتان للأعشى في الصبح المنير ١٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٩٢، وناظر الجيش٦/ ٢٧٨٤

اسآدها: سيرها الليل كله. الأخادع: جمع أخدع وهو عرق في العنق. خوص العيون: ضيقها وصغرها. أحقابها: موضع أحزمتها

على المرأة، وكذلك مررتُ برجلٍ حسنٍ شامةَ خدِه شديدٍ حُلكتَها، ويحتاجُ في جوازِ هذا التركيبِ إلى سماعٍ من العربِ.

وإن كان المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ معمول صفةٍ أخرى، فإن كان معمولُ الصفة الأخرى مقرونا بـ (ال)، نحوُ: مررتُ بالرجلِ الحسن الوجنةِ الجميلِ خالِها، فيجوزُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ. ومن الجر قولُ الشاعر، وهو نادرٌ: (١)

سبتني الفتاةُ البضَّةُ المتجرِّدِ اللطيفةُ كِشْحِهِ وما خِلْتُ أنْ أُسْبَى

وإن كان غيرَ مقرونٍ بـ (ال) جازَ الرفعُ والنصبُ، ولا يجوزُ الجرُّ.

وإن كان المعمولُ موصوفاً، أو مضافاً إليه فإما أن تكونَ الصفةُ مقرونةً بـ (ال)، أو غيرَ مقرونةٍ.

إن كانت مقرونةً بـ (ال) جازَ في المعمولِ الرفعُ والنصبُ مثالُه رأيتُ الرجلَ الطويلَ رمحٍ يطعنُ به، ويجوزُ نصبُ رمحٍ، وإن لم تكن مقرونةً بـ (ال) جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ مثالُه رأيتُ رجلاً طويلَ رمحٍ يطعنُ به، ويجوزُ تنوينُ طويلٍ، ونصبُ رمحٍ، ورفعُه، وقالَ الشاعرُ: (٢)

أزورُ امرأً جمَّاً نوالُ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتكْفِيا أزمةَ الدَّهْرِ

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٥، والمساعد ٢/ ٢١٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٨١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٥.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩١، وشرح المراي ٣/ ٥٣ والمساعد ٢/ ٢١٤، ناظر الجيش٦/ ٢٧٨٣. جمّا: عظيما. أمَّهُ: قصده. أزمة الدهر: شدته

والمضافُ إلى الموصوفِ المذكورِ كالموصوفِ، ومثالُ ذلك رأيتُ الرجلَ الحديدَ سِنانُ رمحٍ يطعنُ به، ورأيتُ رجلاً حديد سنانَ رمحٍ يطعنُ به.

وإن كان المعمولُ موصولا[(١)] فإما أن تكونَ الصفةُ مقرونةً بـ (ال)أو غيرَ مقرونة، إن كانت مقرونةً بـ (ال) جاز في المعمول الرفعُ والنصبُ مثالُه رأيتُ الرجلَ الجميلَ ما اشتمل عليه من الصفات، فيجوزُ في (ما) الرفعُ والنصبُ، وإن كانت غيرَ مقرونة بـ (ال) جاز الرفعُ والنصبُ والجرُّ مثالُه رأيتُ رجلا جميلاً ما اشتملَ عليه من الصفات .

وأصحابُنا حين عدُّوا معمولَ هذه الصفة لم يعدُّوا فيها هذا الموصوفَ ولا الموصولَ إلا صاحبَ التمهيد فإنه ذكرَ الموصوفَ، وذكرَ الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور ما نصُّه: " وأجازَ بعضُ النحويين أن يكونَ السببُّي من، واستدل على ذلك بقولِ الشاعر: [(٢)]

ومهمهٍ هالكِ مَنْ تَعرّجَا

وهذا لا حجَّةَ فيه؛ لأن هالكا ليس بصفة مشبهة، وإنما هو واقعٌ موقعَ مُهْلِك، وفاعلٌ قد يقعُ موقعَ مُفْعِل، حكيَ من كلام العرب أورسَ الشَّجرُ فهو وارس، وأيفعَ الغلامُ فهو يافعٌ ".[(٣)]

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٩١: "وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقا وجر إن خلت من (ال)وقصدت الإضافة". اهـ

(٢) النص في شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨١. والرجز للعجاج في ديوانه ٩، والمقتضب ٤/ ١٨٠، والخصائص ٢/ ٢١٠، وأدب الكاتب ٤٣٩ المهمه: الفلاة الواسعة. تعرج: سلك

(٣) التنبيه ٤٠٥

وظاهرُه أنه لا يجوزُ أن يكونَ معمولُ هذه الصفة موصولا، وذكر بعضُ شيوخنا أن بعضَ النحويين أجازَ أن تكونَ (ما) و(من) الموصولتين.

وما ذكره الأستاذُ أبو الحسن من تخريج البيت على أن هالكا بمعنى مُهْلِكُ؛ لأن فاعلا قد يقعُ موقعَ مُفْعِل ضعيفٌ جدا؛ لأن وارسا ويافعا أورِدَ مَوْرِدَ الشذوذ، فلا يُخرّجُ عليه، ولأن العرب قد قالت: وِرَسَ ويَفَعَ، فجاءَ اسمُ الفاعل على هذا الثلاثي، واستُغْنِيَ به عن اسم الفاعل من الرباعي، وإنما يخرَّجُ على أن هالكا اسمُ فاعل من هلكَ، فإنه سُمِعَ متعديا ولازما، فيكونُ من هلك المتعدي، فلا حجَّةَ في الاستدلال به.

والصحيحُ أن الموصولَ يكونُ معمولا لهذه الصفة، وبذلك ورد السماعُ، قالَ عمرُ بن أبي ربيعة: [1]

أسيلاتُ أبدانٍ دِقَاقٌ خُصُورُها   وثيراتُ ما التفَّتْ عليها الملاحِفُ

وقال آخرُ: [2]

إنْ رُمْتَ أَمْنَاَ وعِزَّةً وغِنَىً   فاقْصُدْ يزيدَ العزيزَ مَنْ قصدَه

وقالَ آخرُ في المضاف إلى الموصول: [1]

---

(١) ويروىٰ: المآزر مكان الملاحف، والبيت في ديوانه ٢/ ٦٤، والعيني ٣/ ٦٣، ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩١، وشرح المرادي ٣/ ٥٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٢ أسيلات: جمع أسيلة، وهي الطويلة. وثيرات: جمع وثيرة أراد طيبات الأرداف والأعجاز

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ٩٢، والمساعد ٢/ ٢١٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٢

فَعُجْتُها قبلَ الأخيار مَنْزِلَةً والطيِّبي كلِّ ما التاثت به الأزر

ولم يذكر سيبويه[٢] إلا أنها تعملُ فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرةً، وأهملَ المضافَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه في رتبة ما فيه الألف واللام، وأهملَ المضافَ لضمير ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه محكومٌ له بحكم ما فيه الألفُ واللامُ، ولم يذكرْ المضافَ إلى الضمير؛ لأنه لا يجيزُه إلا في الشِّعر.

واعلم أنه يجوزُ أن يُتْبَعَ معمولُ الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفةَ، فإنه لم يُسْمَعْ من كلامِهم، هكذا زعم الزجاجُ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجال: " أعور عينِه اليُمْنى".[٣] واليمنى صفةٌ لعينه، وهو معمولٌ للصفة، فينبغي أن يُنْظَرَ في ذلك، وعلل منعَ ذلك بعضُ شيوخنا بأنّ معمولَ الصفة محالٌ أبدا على الأوّل، فَأَشَبَه المضمرَ؛ لأنه قد عُلِمَ أنه لا تعني من الوجوه إلا وجهَ زيد إذا قلت مثلا: مررت بزيد الحسنِ الوجهَ.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٣، والعيني ٣/ ٦٢، ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩١، وشرح المرادي ٣/ ٥١، وناظر الجيش ٦/ ٢٧٨٣. فعجتها: عجت الناقة أي عفت رأسها بالزمام. الأخيار. جمع خيِّر. التاثث: اختلطت والتفت، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٤: " إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا". اهـ

(٣) الحديث في صحيح مسلم ٨/ ٥٨، ٥٩ (كتاب الفتن وأشراط الساعة)

وحكى لي هذا التعليلَ أيضا الشيخُ بهاءُ الدين أبو عبد الله محمدُ بنُ النحاس الحلبيُّ(١) رحمهَ الله عن عبد المُنْعِم الإسكندراني من تلاميذ ابن بري(٢) قال: وقد كان ظهرَ لي ما يشبهُ هذا، وهو أنَّ الصفةَ هي في الحقيقة للوجه، وإن أُسندَت إلى زيد مثلا، فقد تبين الوجهُ بالصفة، فلا يحتاجُ إلى تبيين.

قلتُ له: الصفةُ قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فهلاّ جازَ أن يُوصَفَ بهذه المعاني؟ فقال: أصلُ الصفة أن تأتيَ للتبيين، ومجيئُها لِمَا ذكرتَ هو بحق الفرع، وإذا امتنع الأصلُ فأحرى الفرعُ.

وسألتُ بعضَ أصحابنا، فقال: إنما امتنع ذلك؛ لأنها ضعيفةٌ في العمل؛ لأنه بالشَّبه للمشبَّه، فلم تقوَ أن تعملَ في الموصوف والصفة معا. قلت: ويضعفُ ذلك لعملها في المؤكَّد والتوكيد، إلا إنْ فُرِّقَ بينهما بأن المؤكَّدَ والتوكيدَ كأنهما شيءٌ واحدٌ؛ لأن التوكيدَ لم يدلَّ على معنى زائد في المؤكَّد بخلاف الصفة، وإذا كان مخفوضا كان التابعُ مخفوضا، ولا يجوزُ أن يُتبَعَ على الموضع، وأجاز الفراء مررت بالرجلِ الحسن الوجهِ نفسُه، وهذا قوي اليدِ والرجلُ برفع نفسه، ورفع الرجل مع خفض المعمول، وقد تقدم ذكرُ ذلك في العطف عن الفراء .

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام، أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس، له شرح كتاب المقرب (ت ٦٩٨) انظر بغية الوعاة ١/ ١٣، ١٤

(٢) هو عبدالله بن بري بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، صنف اللباب في الرد على ابن الخشاب، وله حواش على الصحاح (ت٥٨٢) بغية الوعاة٢/ ٣٤

واعلم أن الصفةَ إذا رفعت ضميرَ الموصوف طابقت الموصوفَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، إن كانت مما تقبلُ التثنيةَ والجمعَ والتذكيرَ والتأنيثَ مثالُ ذلك: مررتُ برجل عاقلٍ، وبرجلين عاقلين، وبرجالٍ عاقلين أو عقلاءَ، وبامرأة عاقلةٍ، وبامرأتين عاقلتين، وبنساء عاقلات .

وإن كانت مما لا يقبلُ ذلك فعلى حسب السماع في تلك الصفات، فمن الصفات مالا يقبلُ التذكيرَ كرَبْعَة، ومنها ما لا يقبلُ التأنيثَ كجَريحٍ، ومنها مالا يقبلُ التثنيةَ ولا الجمعَ ولا التأنيثَ كـ (أفعلَ من)، وكالمصدر إذا وُصِفَ به في أفصح اللغتين.

وإن رفعتْ سببيا فإما أن يكون السببيُّ مفردا أو مثنى أو مجموعا، فإن كان مفردا أُفرِدَ الوصفُ، نحو: مررت برجل قائمٍ أبوه، وإن كان مثنى أفردَ أيضا في الفصيح، نحو: مررت برجلٍ قائم أبواه، وبرجل أعورَ أبواه، قال الشاعر: (١)

بعيدُ القَطَاةِ فما يزا ل مُضْطَمَرا طُرَّتاهُ طَليحَا

ويجوزُ التثنيةُ على لغة ألفيتا عيناك، فتقولُ: مررت قائمين أبواه، وأعورين أبواه، وفصَّل الكوفيون، فقالوا: إن كانت الصفةُ مما لا تُجمعُ بالواو والنون أفردت، وإن كان مجموعا فإما أن يكونَ لعاقل أو لغير عاقل، فإن كان لعاقل فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ من أن تكونَ مما تُجمعُ جمعَ سلامة، وجمعَ تكسير، أو مما لا تُجْمَعُ إلا جمعَ تكسير . فإن كانت

(١) ويروىٰ بعيد الغزاة، أي يبعد في غزو الأعداء، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ١٣٥، وشرح أشعار الهذليين١/ ٢٠٢، والكتاب ٢/ ٤٤، من قصيدة يمدح بها عبدالله بن الزبير، وكان صاحبه في غزوة إفريقية، وبها مات أبو ذؤيب. بعيد الغزاة:. الغزاة: الغزوة. المضطمر: الضامر. الطرة: الكشح والجنب. الطليح: المعي.

مما تجمعُ الجمعين فالأحسنُ التكسيرُ، نحوُ: مررت برجلٍ كرامٍ أعمامُه، ويجوز الإفراد، فتقول: برجل كريمٍ أعمامُه، ويضعفُ جمعُ السّلامة، نحو: مررت برجل كريمِين أعمامُه، وإن كانت مما لا تجمعُ إلا جمعَ تكسير فالأحسنُ التكسيرُ، نحو: مررت برجل صُبُرٍ آباؤُه، ويجوزُ الإفرادُ، فتقولُ: مررتُ برجلٍ شرَّابٍ آباؤه، ويجوزُ شرابين آباؤه على لغة أكلوني البراغيث .

وإن كانت لغير عاقل فكذلك الأحسنُ التكسير، فتقولُ: مررت برجلٍ حسانٍ أثوابُه، ويجوزُ الإفرادُ، فتقولُ: حَسَنٍ أثوابُه، وأوجب الكوفيون الجمعَ فيما لا يجمعُ جمعَ سلامة، وهو لعاقل، وفيما هو لغير عاقل، فلا يجيزون إلا مررت برجل عُوْرٍ آباؤُه، وحسانٍ أثوابُه، ولا يجوزُ عندهم أعورَ آباؤه، ولا حَسَنٍ أثوابُه، وهم محجوجون بالسماع من العرب، قالَ: (١)

ورجالٍ حَسَنٍ أوجهُهُم من إياد بنِ نزارِ بنِ مَعدْ

وقال: (٢)

وكنَّا وَرِثْناهُ على عَهْد تُبَّعٍ طويلا سَوَاريه شديداً دعائمُهْ

وقالَ: (١)

(١) ويروى: شباب مكان رجال، والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٥

(٢) ويروى: قديما ورثناه، وشدادا دعائمه، وطوالا دعائمه، و البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٠٧، والكتاب ٢/ ٤٤، والإيضاح ٢/ ١٨٩، والمخصص ١٦/ ٨١ والمقاصد الشافية٤/ ٤١١. تبع: ملك من ملوك اليمن القدماء. السواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة من حجر أو آجر. الدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه.

قَرَنبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لئيمٍ مآثرُه قُعْدُدِ

فلم يقلْ حسانٍ ولا طوالا، ولا شدادا، ولا لئاما، وقال سيبويه: وتقول: مررت
٣ برجلٍ أعورَ آباؤُه، وأحسنُ من هذا أعورٌ قومُك، ومررت برجلٍ صمٍّ قومُه". وقال الله تعالى﴿خُشَّعا أبصارُهم﴾[المعارج: ٤٤]، وقُرِئَ﴿خاشعا أبصارهم﴾[٢]، وخُشَّعٌ أكثرُ في كلام العرب.

٦ وقد ذهب بعضُ شيوخنا إلى أن الإفرادَ أحسنُ من التكسير، فقالَ في شرحه لقول أبي موسى: "وكانَ التكسيرُ أجودَ من الإفراد ما نصُّه: هذا باطلٌ، فإن الإفرادَ أحسنُ؛ لأن العلَّةَ في ذلك أنه قد تنزَّلَ منزلةَ الفعل؛ إذ رفعَ الظاهرَ، والفعلُ لا يثنى ولا يجمعُ،
٩ فانبغى أن تكونَ الصفةُ مفردةً، والصوابُ أن يكونَ وكان التكسيرُ أجودَ من جمع السلامة؛ إذ لا تلحقُه علامةُ جمعٍ، فهو كالإفراد؛ لأنه مُعربٌ بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة، وإلا فالفعلُ لا يجمعُ جمعَ سلامة، ولا جمعَ تكسير، فكيف يكونُ أحدُهما أحسنَ
١٢ من الإفراد، والصوابُ أنَّ الإفرادَ أحسنُ من التكسير". انتهى

وما ذكرَه هو القياسُ، لكنه ذَهَلَ عن نقل سيبويه في ذلك، وقال بعضُ متأخري من عاصرناه ما نصُّه: إن جمعَ التكسير عند النحويين دون المفرد، وهو عند أبي موسى أولى
١٥ من المفرد، وهو رأيُ المبرد، وكلامُ سيبويه في ذلك مُحْتمِلٌ، وغايتُه أن جعلَ الجمعَ المكسرَ

(١) ويروى: يسوف مكان يحك، أي يَشَمُّ، والبيت للفرزدق في ديوانه١/ ١٧٥، والكتاب٢/ ٤٤، والمقتضب ٢/ ١٤٥، واللسان(قعد)، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٢. القرنبى: ضرب من الخنافس. المقرف: اللئيم الأب، أو الذي أمه عربية، وأبوه غير عربي. القعدد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم

(٢) نسبت القراءة إلى أبي عمرو في الكتاب ٢/ ٤٣

بمثابة المفرد، و مباينا للجمع المسلَّم من غير أن ينُصَّ على ترجيح الجمعِ المكسر، إلا أنه وقعَ في بعض نسخ الكتاب: " واعلم أنَّ ما كان يجمعُ بغير الواو والنون، نحو: حَسَنٍ وحِسَانٍ فإنّ الأجودَ فيه أن تقولَ: مررت برجلٍ حسانٍ قومُه، وما كان يجمعُ بالواو والنون نحو مُنطلِقٍ ومنطلقين فإن الأجودَ فيه أن يجعلَ بمنزلة الفعل المقدَّمِ، فتقولُ: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه".[1]

وذكر السيرافي[2] أن هذا الفصلَ ليس من كلام سيبويه، وهو المعنى الذي ذهبَ إليه أبو موسى في قوله: "والتكسيرُ أحسنُ من الإفراد إن أَمكنَ".[3]

فقولُه: إنْ أمكنَ استظهارٌ منه على الأوصاف التي لا يمكنُ تكسيرُها، نحو: منطلقٍ فربما عليه فرَّعَ، قال الأستاذ أبو علي: " بل الإفرادُ أولى من التكسير".[4] وهذا كلُّه من غير أن يعرضوا للموصوف، ويُنظَروا هل يكونُ جمعا أو غيرَ جمع، فربما إذا كان جمعا حَسُنَ الجمعُ المكسرُ بعضَ حُسْنٍ، فيكون بذلك أولى من الإفراد للمشاكلة لما قبله، ولما بعده، نحو: مررتُ برجال حسانٍ قومُهم، وإن كان مفردا كان الإفرادُ أحسنَ من التكسير؛ لأنه تكلفُ جمعٍ في موضع لا يحتاجُ إليه؛ لأنه إذا رفعَ فقوتُه قوةُ الفعل، وطريقُ الجمع في الفعل مكروهٌ، فينبغي أن يُكْرَهَ ذلك في الاسم إذا كان جمعا بما فيه من الجمعية ".

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٣

(٢) الأبذي ٢/ ٣٤٤

(٣) المقدمة الجزولية ١٥٢

(٤) الذي قاله الشلوبين في التوطئة ١٦٧١: " وكان التكسير أجود من الإفراد، إن أمكن؛ نحو: مررت برجال حسانٍ آباؤهم. هذا قول بعضهم، والصواب أن الإفراد أحسن من التكسير، وإنما قال: إن أمكن؛ لأن من الصفات ما لا يجوز تكسيره؛ نحو: مررت بفرس مُعْلَمٍ فارسُه".

وتَلَخَّصَ من هذا أن هذه الصفةَ إذا كانت مما يجمعُ جمع تَكسير، وجمعَ سلامة، وكان المعمولُ جمعا ثلاثةُ مذاهبَ: أحدُها: أن يكونَ التكسيرَ أولى من الإفراد، وهو نصُّ سيبويه(١) في بعض نسخ الكتاب، ومذهبُ المبرد(٢)، واختيارُ أبي موسى(٣)، وهذا الناظم في التسهيل(٤)، وأبي الحسين بن أبي الربيع في الملخص.(٥)

والثاني: أن يكون الإفرادُ أولى من التكسير، وهو مذهبُ الجمهور، وهو اختيارُ الأستاذ أبي علي الشلوبين(٦)، وشيخِنا أبي الحسن الأبذي.(٧)

والثالث: أن الصفةَ إن كانت لجمع كانَ التكسيرُ أولى من الإفراد، وإن كانت تابعةً لمفرد أو مثنى كان الإفرادُ أحسنَ، نحو: مررت برجالٍ حسانٍ وجوهُهم؛ ليطابقَ حسانٌ لفظَ رجالٍ، ومررتُ برجل حسنٍ قومُه، وبرجلين حسنٍ قومُهما، ويجوز في ذلك الإفرادُ، وفي هذين جمعُ التكسير، وإلى أنّ جمعَ التكسير أولى من الإفراد إذا كان الموصوف جمعا، ذهب إلى ذلك صاحبُ التمهيد.(٨)

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦

(٢) المقتضب ٤/ ١٦١، ١٦٢

(٣) المقدمة الجزولية١٥٢

(٤) التسهيل ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٠، ١٠١

(٥) الملخص ٥٥٦

(٦) التوطئة ٢٦٦

(٧) المساعد ٢/ ٢٢٠

(٨) رأيه في الارتشاف٢٣٥٧

فرعٌ نختِمُ به هذا البابَ، وهو هل تفعلُ العربُ هذا البابَ من التشبيه بالفعل اللازم، فتشبِّهُه بالفعل المتعدي كما شبهت الوصفَ باسم الفاعل؟ في ذلك خلاف:

ذهب بعضُ المتأخرين إلى أن العربَ تفعلُ ذلك، فأجازَ زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحمُ، والتقدير عنده: زيدٌ تَفَقَّأَ شحمُه، ثم جعل الضميرَ فاعلا، ونصبَ الشَّحم تشبيها بالمفعول به، واستدلَّ على هذا بقولهم في الأثر: كانت امرأةٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تَهْراقُ الدماءَ[1] على التشبيه بالمفعول به، وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أن النصب على التشبيه بالمفعول لا يكون في الأفعال، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين على الشروط المذكورة، ويَتَأَوَّلُ الحديثَ على حذفِ الحرف.

وقالَ صاحبُ الكافي: " والذي يظهرُ لي ما ذكرَ، وأنَّ هذا لا يكونُ في الأفعال، ويدلُّ على ذلك أنك لا تقولُ: زيدٌ حَسُنَ الوجهُ، ولا تصبَّبَ العرقُ، فإنِ ادّعى أنه يقال هذا فقد ادَّعى ما لم يُسمع، وإنما قالَه بالقياس على ما جاء في الأثر: تهراقُ الدماءَ، وقد مضى تأويله، ولا تقومُ الحجةُ بمتأوَّلٍ، ويكونُ هذا بمنزلةِ زيد يسيلُ بالعرق، وهذا الزِّقُّ يسيلُ بالماء، كأنه قال: يسيلُ الماءُ، ويكونُ بمنزلة ذهبتُ به، وأذهبْتُه". انتهى

*****

(١) الموطأ، باب المستحاضة ١/ ٦٢

التعجب(١)

التعجُّبُ في كلام العربِ على قسمين: قسمٌ بُوِّبَ له في علم النحو ،وهو ما ذكرَه هذا الناظم، وقسمٌ لم يُبوَّبْ له، فمنه في باب القسم ما دخلَ عليه لامُ الجر كقولِهم: لله لأَضرِبَنَّك، إذا تعجبتَ من ضربِك إيَّاه، وقالَ الشاعرُ: (٢)

لله يَبْقَى على الأَيَّامِ ذو حَيَدٍ   بمشْمَخَرٍّ به الظيَّانُ والآسُ

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٧٢: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدالله؛ زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به". انظر هذا الباب في الكتاب١/ ٧٢، و٣/ ٤٩٧، والأصول ١/ ٤٣٠، و شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠، والأبذي ٢/ ٣٤٨، وابن الناظم٣٢٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٧٥، وأوضح المسالك٣/ ٢٥٠، وشرح ابن عقيل٣/ ١٤٧، وناظر الجيش ٦/ ٢٦١١، و المقاصد الشافية٤/ ٤٣٢، والعيني٣/ ٦٦

(٢) البيت لمالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٣/ ٢، ونسب إلى أمية بن عائذ الهذلي في الكتاب ٣/ ٤٩٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٣، والأصول ١/ ٤٣٠، والتعليقة١/ ٦٥، ، وإلى عبد مناة الهذلي في ابن يعيش ٩/ ٩٨، ٩٩. وانظر الشاهد في المخصص ١٣/ ١١١، والمفصل٣٤٥، والشجري ١/ ٣٦٩، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٧٢. الحَيَدُ: كل نتوء في قرن أو جبل. المشمخر: الجبل العالي. الظيان: ياسمين البر. الآس: الريحان.

وما دخلَ عليه لام ُالجرِّ في باب النداءِ كقولِهِم: يا للعجبِ ،ويالِلماءِ ،وقالَ الشاعرُ: (١)

فيالكَ من ذي حاجةٍ حِيلَ دونَها وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُه

وهذا دُلَّ عليه بحرف الجرِ، ومما يدُلُّ عليه الاستعمال ُ من غيرِ أن تُغَيِّرَ له بنيةً، ولا يدلُّ عليه حرفٌ قولهُم: لله درُّكَ رجلاً، ومن رجلٍ، ولله أنتَ، ولله أبوك، قالَ الأَخْنَس ُالتَّغْلِبِيُّ: (٢)

فلله قومٌ مثلُ قومٍ عصابةٍ إذا اختلفت عند المُلُوكِ العَصَائِبُ

ويدخلُ التعجبُ في الاستفهام، تقولُ: أيُّ رجلٍ زيدٌ؟ وقولُه تعالى ﴿كيفَ تكفرون باللهِ﴾[**البقرة**: ٢٨]،وقولُ الشاعرِ: (٣)

---

(١) وهو لطَرَفَة بن العبد في: ديوانه ٢٧، والملخص ٢٩٢، وبلا نسبة في: التذييل ٦/ ٢٣٧، وأوضح المسالك/ ١٢٩.

حيل: من الحيلولة؛ حجز ومنع، يهوىٰ: يحب ويريد، نائله: من نال ينال؛ أي: مدركه ومصيبه.

(٢) المفضليات ٢٠٦، وتروىٰ: قومي مكان قوم، وسوقة مكان عصابة، واجتمعت مكان اختلفت

(٣) للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ٣٢٢، وروايته:

يا فارسا ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع

وانظر المقرب ١/ ١٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٥٠، وناظر الجيش ٦/ ٢٦١٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٤٥، والخزانة ٣/ ٣٠٨. موطأ: سهل مذلل. الأكناف: جمع كنَف، وهو الناحية، وكنف الرجل: حضنه يعني العضدين والصدر، ومعناه دمث كريم مضياف لا يتحمل قاصده من زيارته عنتا. الرحب والرحيب: الواسع، ورحب الذراع: سخي واسع القوة عند الشدائد.

يا سيِّدا ما أنتَ من سيِّدٍ موطَّأِ الأكنافِ رَحْبِ الذِّراعِ

وقولُه: (١)

.... يا جارتا ما أنتِ جارَه

وقولُهم: ما أنت من رجل ، وقولُه تعالى ﴿لأيِّ يومٍ أُجِّلَتْ ﴾[**المرسلات: ١**]،وقولُه تعالى﴿عمَّ يتساءلون﴾[**النبأ: ١**]، ومنه قولُه: (٢)

واهاً لليلى ثُمَّ واهاً واهاً

وسُبحانَ اللهِ ،ولا إلهَ إلا اللهُ ، وما رأيت كُاليومِ رجلاً(٣)، ومن رجلٍ، وقولُه: (١)

---

(١) للأعشى في الصبح المنير ١١١، وروايته:

يا جارتي ما كنت جاره بانت لتحزننا عَفَاره

. وانظر الشاهد في الجمهرة ٢/ ٣٨٠، والإيضاح ١/ ١٨٠، والشعر ١/ ٢٢٢، ومقاييس اللغة ٤/ ٦٥، ٤٥٢، والمقرب١/ ١٦٥، وابن يعيش ٣/ ٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢، ورصف المباني ٤٥٢، والارتشاف ١٥٨٥، وناظر الجيش ٦/ ٢٦١٥، والخزانة ٣/ ٣٠٨

(٢) رجز بعده

هي المنى لو أننا نلناها.

وقد نسب إلى أبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ٢٢٧، ولسان العرب(ويه)، ونسب إلى رؤبة، وهو في ديوانه ١٦٨ . وانظر ابن الناظم٣٢٥

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٩٣: "فكاليوم كقولك في اليوم؛ لأن الكاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب، كما قال تالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنما أراد تالله ما رأيت رجلا"".

.... ولا كالعشيَّةِ زائراً ومزورا

والعظمةُ للهِ من ربٍّ، وكفى بزيدٍ رجلاً، وحسبُك بزيدٍ رجلاً، ومن رجلٍ، والباءُ دخلت دليلاً على التعجب ، ولك أن تُسقِطَها ،وترفعَ ،وأنَّك من رجلٍ لعالمٌ، ولا يجوزُ إسقاطُ من في هذا، وويلُ أمِّه رجلا، ومن رجل، ويا طيبَك من ليلة، ويا حسنَه رجلا، ومن رجل، ومن ذلك عندهم﴿ لإِيْلافِ قريش﴾[قريش: ١]، ومنه كرَمَاً وصَلَفاً، قالَ سيبويه: "كأنه قالَ: أكرمَكَ اللهُ، وأدامَ لك كرماً، وأُلزِمت صلفا ،ولكنهم خزلوا الفعلَ هنا؛ لأنه صار بدلا من قولك: أَكرمْ به وأَصلِفْ " [٢]

وقد رسمَ النحويون التعجبَ برسومٍ: منها قولُ ابنِ طلْحةَ [٣]في كتابِ "الدلالةِ ": " التعجبُ إفراطُ التعظيمِ لصفةِ المُتعجَّبِ منه .وقالَ غيرُه: "التعجبُ تغييرٌ يلحقُ النفسَ لِمَا خَفِيَ فيه السببُ ما لمْ تَجْرِ به عادةُ ".

---

(١) صدره:

ياصاحبي دنا الرواح فسيرا

وهو لجرير في ديوانه ١/ ٢٨٨، والكتاب ٢/ ٢٩٣، و المقتضب ٢/ ١٥٠، ، ومجالس ثعلب ٢٦٦، والأصول ١/ ٤٠٤، والتعليقة ٢/ ٣٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٧٧والخزانة ٤/ ٩٥

قال سيبويه: "فلا يكون إلا نصبا؛ من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنها أراد: لا أرىٰ كالعشية زائرا".

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٨

(٣) نصه في التذييل والتكميل ١٠/ ١٧٧

وقالَ ابنُ الناظمِ في شرح هذه الأرجوزةِ: " هو استعظامُ فعلِ فاعل ظاهرِ المَزِيَّةِ فيه ".(١)، وقالَ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور: "التعجبُ استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعلِ خفيَ سببُها، وخرجَ بها المُتعجَّبُ منه عن نظائرِه، أو قلَّ نظيرُه".(٢)

وستأتي شروطُ الفعلِ الذي يكونُ في هذا البابِ إن شاءَ اللهُ

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ ما تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بأَفْعِلْ قبلَ مجرورٍ بِبِا

وتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّه كَـ: ما أوفى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بهما

معنى هذا البيتِ إذا تعجبتَ بفعلِ على وزنِ أفعل،وأتيتَ بفعل على وزن أَفْعِلْ بعده اسمٌ مجرورٌ بباءٍ ، ومثالُ ذلك ما أحسنَ زيداً ،وأَحْسِنْ بزيدٍ، ولم يذكرْ الناظمُ غيرَ هاتين الصيغتين، وذكرَ غيرُه صيغةً ثالثةً، وهي فَعُلَ، وسيأتي الكلامُ عليها إن شاءَ اللهُ ،ولم يتعرضْ الناظمُ للكلام على ماهيَّةِ (ما) ،ولا على إعرابِها .

فنقولُ: أما (ما) فهي اسمٌ مرفوعٌ على الابتداءِ بلا خلاف، إلا ما ذُكِرَ عن الكسائي أنها لا موضعَ لها من الإعراب ،واختلفوا من أيِّ قسمٍ هي: ذهبَ الخليلُ وسيبويه(٣) وجمهورُ البصريين(١) إلى أنها نكرةٌ تامةٌ بمعنى شيءٍ، ولزِمَ لفظُها التعجبَ، وخبرُها أَفْعَلَ.

واختلفَ قولُ أبي الحسن الأخفش فيها، فرُويَ عنه أنها نكرةٌ تامةٌ كمذهبِ الجمهورِ(٢)، ورُوي عنه، وعن طائفةٍ من الكوفيين أنها موصولةٌ(٣)، و أفعلَ

(١) ابن الناظم ٣٢٥

(٢) شرح الجمل له١/ ٥٨٨

(٣) الكتاب ١/ ٧٢، و شرح الجمل له١/ ٥٨٨

صلةٌ لها ،والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: الذي أحسنَ زيدٌ شيءٌ عظيمٌ ،ورُويَ عنه أنها نكرةٌ موصوفةٌ[٤]،و أفعلَ صفتُه ،والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ شيءٌ أحسنَ زيدا عظيمٌ . وذهبَ الفراءُ[٥]، وابنُ درستَوية[٦] إلى أن (ما) استفهاميةٌ، ودخلَ الكلامَ معنى التعجبِ.

وتأوَّلَه ابنُ درستويه على الخليلِ، قال: " معنى قولِ الخليل في: ما أحسنَ زيد استفهامٌ دخلَه معنى التعجب ، كأنه الذي من حقِّه أن يُقالَ فيه: أيُّ شيء حَسَّنَه ،واستدلَّ عليه بإجماعِهِم على أن قولَهم: أيُّ رجلٍ زيدٌ استفهامٌ دخلَه معنى التعجب

وقالَ الفراءُ[١]، ومن وافقَه من الكوفيين: إن قولَنا: ما أحسنَ عبدَالله أصلُه ما أحسنُ عبدِالله؟ ،ثم إنهم عدلُوا عن الاستفهامِ إلى الخبرِ، فغيروا أحسن، ففتحوه ونصبوا

---

(١) أسرار العربية ١١٥

(٢) معاني الأخفش ٣٩، وابن يعيش ٧/ ١٤٩ حكاه عنه ابن درستويه، وشرح التسهيل ٣/ ٣١

(٣) ذكر المبرد هذا المذهب في المقتضب ٤/ ١٧٧ ولم يسمِّ صاحبه، ونسبه ابن يعيش٧/ ١٤٩ للأخفش وجماعة من الكوفيين، وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل له ١/ ٥٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣١. قال ابن عصفور في شرح الجمل١/ ٥٩٤، ٥٩٥: "وهذا فاسد؛ لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فيناقض ذلك معنى التعجب؛ لأن التعجب لا يكون إلا من خفي السبب. . . . . . . وأيضا فإن هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع من المواضع".

(٤) الأبذي ٢/ ٣٥٧

(٥) السيرافي ٣/ ٧٠، وابن يعيش ٧/ ١٤٩

(٦) ابن يعيش ٧/ ١٤٩

عبدَالله؛ فرقاً بين الخبر والاستفهام ،وأفعل عنده اسمٌ، وانتصبَ ما بعده على حد ما انتصبَ قولهُم: زيدٌ كريمٌ الأبَ ،فأصلُه زيدُ أحسنَ، أي من غيرِه ،إلا أنهم أتوا بـ(ما) ،ونقلوا الصفةَ من زيد ،وأسندوها إلى ضميرِ (ما)، وانتصبَ زيدٌ بأحسن على ما ذكرناه ،والفتحةُ في أفعل فتحةُ إعراب ،وهو خبرٌ عن (ما) ،وإنما انتصبَ لكونِه خلافَ المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن زيد ،وإنما أتى بـ(ما)؛ ليعودَ عليها الضميرُ، والخبرُ إذا كان خلافَ المبتدأ كان منتصباً بالخلافِ على رأي الكوفيين، نحْوُ قولِك: زيدٌ خلفَك.

قالَ أبو سعيد(٢): "وهذا قولٌ لا دليلَ عليه ،ويَفْسُدُ بأنه نصبَ أحسن، وهو اسمٌ في موضعِ خبرِ المبتدأ ،والتفريقُ بين المعاني لا يُحِيْلُ الإعرابَ عن وجهِه".

وقال الأستاذُ أبو الحسين بن الطراوة: "الشيءُ إذا زاد على حدِّه المُتَعَارَفِ، وخرج عمَّا عليه نظائرُه فإن العربَ تضمُّ له لفظا ينقلُه عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولُهم في المتناهي الحُسْنِ: ما أحسنَه ، وما أشجعَه ،وما أظرفَه، ينقلون الفعلَ عمَّن هو له وبه إلى لفظ مبهم لا يُخُصُّ واحدا من جمع، ولا جمعا من تثنية، وهو (ما)، ولا يكونُ ما في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب؛ لأن الصلةَ تبِّينُ الموصولَ وتوضحُه، والتعجبُ لا يُدْرَى الضَّرْبُ الذي تعجَّبْتَ منه كيف خرج عن بابه، ولا ما الذي أخرجَه حتى صار إلى تلك الحال، ولو وُصِلَ ما كان قَدْ بُيِّنَ وأُوْضِحَ، وليس هذا طريقَ التعجب؛ ألا ترى

(١) السيرافي ١/ ٣٥٥

(٢) شرح الكتاب له ١/ ٣٥٥

أنهم لا يقولون: شيءٌ أحسنَ زيدا، إذا كان شيءٌ بهذا اللفظ يخصُّ الواحدَ، ويُميزُ بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنها لذلك إلى ما هو أعمُّ منها وهو(ما)".وهو كلامٌ حسنٌ في تقرير مذهب الجمهور.

وأما أفعلَ بعد (ما) فهو عند البصريين[١] فعلٌ ماضٍ لبنائه على الفتح ،ولنصبه المفعولَ، وليس من قبيل الأسماء التي تنصبُ المفعولَ، وللحاقِ نونِ الوقاية له مع ياء المتكلم لزوما، نحو: ما أفقرَني، ولا يُعَارَضُ هذا بقولهم: عَلَيْكَنِي، ولا رُوُيْدَني [٢]؛ لأنه قد يُقَالُ فيهما: عليكَ بي، و رويدَ لي فيُسْتَغْنَى فيهما بالباء .

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن أفعلَ اسمٌ، هذا نقلُ بعض أصحابنا[٤]، ونقلَ بعضُهم أنه مذهبُ الفراء، ومَنْ وافقَه من الكوفيين، واستدلوا بجواز تصغيره، نحو قوله: [٥]

(١) الكتاب١/ ٧٢، والمقتضب ٤/ ١٧٣، ١٩٥ والإنصاف ١٠٥ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩٦

(٢) هذا الكلام لابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣١

(٣) الشجري ٢/ ١٣١، والإنصاف ١٠٥، وما بعدها(المسألة: ١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٥

(٤) هو الأبذي في شرح الجزولية٢/ ٣٥٢

(٥) نسب إلى مجنون ليلى وهو في ديوانه ١٦٩ والأمالي ٢/ ٣٨٣ ونسب إلى بعض الأعراب في الزاهر ٢ / ٢٥٠، وإلى العرجي في العيني ١/ ٢٤٠، وهو من غير نسبة في شرح القصائد السبع ٥٧٠، والتبصرة١/ ٢٧٢، والإنصاف ١٠٥، و توجيه اللمع ٣٨٢، وابن يعيش ٧/ ١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٥، وشرح التسهيل/ ٤٠، وابن الناظم ٣٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٠ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٧، وشرح المرادي ١/ ١٩٧

يا مَا أُمِيْلِحَ غِزْلَانا شَدَنَّ لَنا   من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وبأنه لا مصدرَ له، وبأنه لا يتصرَّفُ، وبصحَّة العين[1] في: ما أقولَه، وما أبيعَه، وبأن الضميرَ الذي ادُّعِيَ في أحسَنَ لا يظهرُ، ولا يجوزُ توكيدُه، ولا العطف عليه، ولا البدل منه. ٣

وأمَّا المنصوبُ بعد أفعل فشرطُه ألاَّ يكونَ نكرةً غيرَ موصوفة، فلو قلت: ما أحسنَ امرأةً، وما أحسنَ رجلا [لم يَجُزْ] [2] ٦

وأما أَفْعِلْ بزيدٍ ففي أَفْعِل خلافٌ: فذهبَ جمهورُ البصريين[3] إلى أنَّه فعلٌ صيغتُه صيغةُ الأمر، ومعناه معنى الفعل الماضي الذي على وزن أفعَلَ، فإذا قلت: أَحْسِنْ بزيد فمعناه أحسنَ زيدٌ، أي صارَ ذا حُسْنٍ كقولهم: أَبْقَلَتِ الأرضُ، أي [صارت][4] ذاتَ بَقْلٍ، والجارُّ الذي هو الباءُ الزائدةُ، والفاعلُ هو المجرورُ بالباء، ولا ضميرَ في أفعل . ٩

---

(١) قال الأبذي ٢/ ٣٥٢: " واحتج من جعله اسما بجواز تصغيره –وذكر البيت–، وبعدم تصرفه، وبتصحيح معتله في نحو: ما أطول ما يكون هذا الفتى، ولو كان فعلا لقال: ما أطال كما تقول في النفي: ما أطال الحديث زيدٌ، ولا أجاد القولَ عمرو؛ لأن الاسم من هذا الوزن يصح، والفعل يعتل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما صح هذا في البيت دلنا على أن اسم. . . . . ثم قال: وهذا كله لا دليل لهم فيه". وساق كلاما طويلا

(٢) سقط من "م"

(٣) انظر الأصول ١/ ١٠١، والبغداديات ١٦٦، ، والإنصاف ١٠٥، وابن يعيش ٧/ ١٤٧، والارتشاف ٢٠٦٦

(٤) ط: صار

وذهبَ الزَّجاجُ [١]، ومَنْ وافقَه إلى أن أَفْعِل أمرٌ حقيقةً، واختلفوا، فقيلَ: المُخَاطَبُ الحُسْنُ، والضميرُ في أَحْسِنْ له فكأنَّه قالَ: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيد، أي الزمْه، ودُمْ به، ولذلك كان الضميرُ مفردا في كل حال، ووُجِّهَ الفعلُ إلى الاسم المبهم عند المتعجب، وهو السببُ الخفيُّ الذي حسَّن زيدا في عين المتعجِّب الذي هو (ما) في قولك: ما أحسنَ زيدا، وصار الذي أُبْهِمَ على المتعجب من حسن زيد كالشَّيءِ تخاطبُه، كأنك قلت: أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيد، وافْعَلْ ما شئْتَ به، أي: أنت على ذلك قادرٌ فالزمْه وصرِّفْهُ كيفَ شئْتَ من التحبُّبِ إلينا .

قالَ ابنُ طلحةَ: "وهذا قولٌ حسنٌ لتتوفرَ حقيقةُ اللفظِ في الفعل وفي الاسم ، فاللفظُ لفظُ [الأمرِ] [٢]،فيجبُ أن يكونَ بين البابين نسَبٌ حتى تصحَّ الاستعارةُ، ولم يتمحضْ فيه الأمرُ؛ لأن المواجَهَ به غيرُ محصِّلٍ ،فالاعتمادُ على المتعجبِ منه، ولذلك صارَ المعنى حَسُنَ زيدٌ جدا ،ولما لمْ يتمحَّضْ به معنى الأمر لم يصحْ أن يُجابَ ، وأَمْكَنَ أنْ يَقْطَعَ فيه على أحدِ مُحْتَمَلين". [٣]

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية٤/ ٢٣٥: " وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية؛ أي: اجعله ذا حسن، ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء أحسن في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل؛ أي: يا حسن أحسن بزيد". و انظر رأي الزجاج في الارتشاف ٢٠٦٧، والجنى الداني ٤٧، والمساعد٢/ ١٤٩

(٢) م: أمر

(٣) القول بلفظه في الأبذي ٢/ ٣٧٨ غير منسوب، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٨٨

والجارُّ والمجرورُ في موضع نصب بفعل الأمر، وهذا مرويٌّ أيضا عن ابنِ كَيسان[1] ورُدَّ بأنهم يصرحون بخطاب الشخص، فيقولون: يا زيدُ أحسنْ بعمرو، فكيف يكونُ الضميرُ لمخَاطَبين؟ .

وذهب بعضُهم إلى أن الفاعلَ هو المخاطبُ فإذا قلت: يا زيدُ أحسنْ بعمرو فالفاعلُ هو ضميرُ زيد، ولم يبرُزْ في تثنية و لا جمع؛ لأنه جرى مَجرى المثلِ، والمجرورُ في موضع نصب، وإلى أنَّ موضعَه نصبٌ ذهبَ الفراء[2]، والرُّماني، وتَبِعَهُ الزَّمخشري[3]، وابنُ خروف[4]، هذا نقلُ الناظم عن الفراء . وقالَ النَّحاس: " قالَ الفراء: لو أجزتَ إسقاطَ الباء لرفعتَه؛ لأنه الفاعلُ كما قلت: كفاكَ بعبدالله، وكفاكَ عبدُالله".

وقالَ الناظمُ في بعض كتبِه[5]: "أفعلُ لا خلافَ في فعليتِّه؛ لأنه على وزنٍ يختصُّ بالأفعالِ، ولأنَّه يؤكَّدُ بالنونِ في قول الشاعر: [6]

---

(١) رأيه في الأبذي ٢/ ٧٨، والارتشاف ٢٠٦٧.

(٢) معاني القرآن له ٢/ ١٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٥

(٣) المفصل ٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٥

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٣، وشرح االرضي على الكافية ٤/ ٢٣٥

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٠

(٦) ويروى: ومستخلف مكان ومستبدل، وغضيا مكان غضبى، والبيت من غير نسبة في ألفاظ ابن السكيت ٤٤، و شرح التسهيل ٣/ ٣٠، وابن الناظم ٣٢٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٤٨، والمساعد ٢/ ١٥٣، و ناظر الجيش ٦/ ٢٦١٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٣٩، واللسان (غضب، غضا)غضبى، وغضيى: المائة من الإبل، و الصرمة: نحو الثلاثين من الإبل. أحر به: ما أحراه وما أجدره، وقال ابن السكيت: "أراد أحرينْ بالنون الخفيفة".

ومُسْتَبْدلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيمَةً   فأَحْرِ له بطولِ فقْرٍ وأَحرْيَا".

وفي كلام أبي بكرِ بنِ الأنباري ما يدلُّ على أن (أفعل)اسمٌ، لا فعلٌ، قالَ: "وإذا قلتَ: ما أحسنَ عبدَاللهِ، فأردت أن تُسقِطَ(ما)وتتعجبَ، قلتَ: أحسِنْ بعبدِالله .وإذا أردتَ أن تأمرَ من هذا قلتَ: يا زيد أحسنْ بعبدِالله رجلاً، وإذا ثنيتَ، قلتَ: أحسنْ بعبدَي الله رجلين ،ويا زيدون أحسنْ بعبيدِ اللهِ، وتنصبُ رجالاً على التفسيرِ وأحسنْ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يؤنَّثُ؛ لأنه اسمٌ وأحسنْ ليس بأمرٍ للمخَاطَبِ، وإنما أحسنْ به ما أحسنَه".

ويعني ابنُ الأنباري بقولِه: "ولا يثنى ولا يُجمعُ ولا يؤنثُ؛ لأنه اسمٌ"، أي: لا يكونُ فيه ضميرُ تثنيةٍ ولا جمعٍ و لا تأنيثٍ.

.وقالَ ابنُ طلحةَ: " الدليلُ على أنه ليس بأمرٍ أنه محتمِلٌ للصدقِ والكذبِ؛ لأن المُخبَرَ به قد قُطِعَ على أحدِ محتملين ،ودليلُ آخرُ أنه لا يجوزُ أن يُجابَ بالفاءِ ،وإنما خصَّ التعجبَ بلفظ الأمر؛ لِمَا فيه من معنى المبالغة، فقد قالوا: كنْ ما شئْتَ إذا أرادوا المبالغة، وقال تعالى في التهديد والوعيد ﴿قل كونوا حجارة أو حديدا﴾ [الإسراء: ٥٠]".[١]

وقالَ الصَّيمَريُّ: " معناهُ معنى ما أفعلَه ، إلا أنك إذا قلت: ما أحسنَ زيدا فأنت وحدَكَ متعجِّبٌ ،وإذا قلت: أحسنْ بزيدٍ فقد استدعيت غيرَكَ إلى التعجب".[٢]

---

(١) هذا القول بلفظه في الأبذي ٢/ ٣٧٧ من غير نسبة

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٧

فآخُر كلام الصيمري ناقضٌ لأوَّلِه؛ إذ جعلَه في أوَّلِه خبرا محْضَا ،وفي آخره جعلَه أمرا لقوله: " فقدْ استدعيتَ غيرَك للتعجُّبِ ".

والذي نختارُه من هذه المذاهب أنَّ أحسنْ أمرٌ حقيقةً، والمخاطَبُ هو الفاعلُ المُستكنُّ فيه، وأُلْزِمَ الإفرادُ والتذكيرُ للضمير، وإن كان المخاطَبُ مثنى أو مجموعا أو مؤنثا؛ لجَريانِه مَجرى الأمثال، ولا يدلُّ تخلفُ بعض الأحكام التي تكونُ في الأمر غيرِه عن هذا الأمر على أنه ليس بأمرٍ، والمجرورُ في موضع نصبٍ بفعل الأمر، والباءُ زائدٌة، والدليلُ على أنه في موضع نصب أنهم إذا حذفوا الباءَ نصبوا، ولو كان في موضع رفع لكان الاسمُ إذا حُذِفَتْ الباءُ يرتفعُ كما يرتفعُ في كفى بالله، فتقولُ: كفى، وقاَل الشاعرُ فنصبَ: (١)

ألا طَرَقَتْ رِجَالَ القَومِ لَيلى فأَبْعدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا

وقاَل آخرُ: (٢)

---

(١) ويروى رحال مكان رجال، والبيت البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٥، و التذييل والتكميل ١٠ / ١٩٣، و النكت الحسان ١٣٨، والمساعد ٢/ ١٥٠

(٢) صدره: وإما زالَ سرجٌ عن معدٍّ، ويروى: وأجر بالحوادث أن تكونا، وهو لابن أحمر يخاطب زوجته، والبيت في شعره ١٦١، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٦١ والمنصف ٣/ ١٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٥٣، ٥١٥، وشرح الجمل لابن خروف٢/ ٥٨٥، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٨٩٢، ٨٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٩٣، والنكت الحسان ١٣٨، و ناظر الجيش٦/ ٢٦٢٠. المَعَدَّان: ما وقع عليه السرج من جنبي الفرس.

.... وَأَجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يكونَا

وقد تُؤِّولَ هذا بأنْ جُعِلَ أَبْعِدْ دُعَاءً(1)، أي فأبعدَ اللهُ دارَ مرتحِلٍ عن مَزار محبوبه، كأنه يُحَرِّضُ نفسَه على الإقامة في منزل طروقِ ليلى، وبأنْ جُعِلَ أَجْدِرْ(2) عاريا من التعجب، أي: اجعلْ مثلَ ذلك جديرا بأنْ يكونَ، أي: حقيقا بالكونِ، يُقَاُل: جَدُرَ بكذا جَدَارَةَ، أي صارَ به جديرا، وأَجْدِرْ به، أي: اجعلْه جديرا به، وقيل: يحتملُ أن يكونَ تعجبا، ومثلٌ في موضع رفعٍ، لكنَّه بُنِيَ [لإضافته](3) إلى مبني، نحو قوله تعالى﴿لحقٌّ مثلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقون﴾[الذاريات: ٢٣]

ومَن ذهب(4) إلى أن هذا المجرورَ في موضع رفع زعمَ أنه لو اضطرَّ شاعرٌ، فحذفَ الباءَ رفعَ الاسمَ، وهذه الباءُ زائدةٌ لازمةٌ للاسم، إلا إنْ كان أنْ وصلتَها فقد تُحْذَفُ، قال الشاعر: (5)

وقالَ نبيُّ اللهِ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أنْ يكونَ المُقَدَّمَا

وقولُ الناظمِ:

(١) ذكر هذا التأويل ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٥

(٢) ذكر هذا التأويل ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٥

(٣) ط: لإضافة.

(٤) هذا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٥، ٣٦

(٥) ويروىٰ نبي المؤمنين، وحُبّ إلينا أن نكون المقدّما، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٤٢، و من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٥، وابن الناظم ٣٣٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٨٧، وشرح المرادي ٣/ ٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٧، ، و المساعد ٢/ ١٥٠، وناظر الجيش ٦ / ٢٦١٩

وتلو أفعل ....

لم يتضمَّنْ سوى تمثيلِ المنصوبِ والمجرورِ

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجبَّتَ اسْتَبِحْ   إن كان عند الحذْفِ معناهُ يَضِحْ

يقول: إنَّه يجوزُ حذفُ ما تعجَّبْتَ منه لدلالة المعنى عليه، وهو المنصوبُ والمجرورُ، وكونُه أطلقَ عليه مُتَعَجَّبَا منه فيه مجَازٌ؛ لأن المتعجبَ منه حقيقةً إنما هو وصفُه، فما جاءَ فيه حذفُ المنصوب قولُ الشاعر: (١)

أرى أمَّ عمرو دَمْعُها قد تحدَّرا   بُكاءً على عَمْرو وما كانَ أصبرا

وقالَ عليٌّ كرَّم اللهُ وجهَه: (٢)

جزى اللهُ عنِّي والجَزاءُ بفضلِه   رَبيعةَ خَيْراً ما أعفَّ وأكْرَمَا

وقالَ الشاعرُ: (١)

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه٦٩، والعيني ٣/ ٧٧، ومن غير نسبة في شرح ابن عقيل ٢/ ١٥١. أم عمرو: يعني عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه، يصف أن السفر بعيد، وأن أم عمرو باكية عليه لبعدها عنه، وشوقها إليه

(٢) بيت من ثلاثة قالها علي بن أبي طالب في الحُضَين بن المنذر الرَّقَاشي في العقد الفريد ٤/ ٣٩، ٣٣٩ قال:

لمن راية سوداء يخفق ظلها   إذا قيل قدمْها حضين تقدما

يقدمها في الصف حتى يزيرها   حياض المنايا تقطر السم والدما

جزى الله عني والجزاء بفضله   ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

وانظر ابن الناظم ٣٢٨، و التذييل والتكميل ١٠/ ١٩٧

جَزَى اللهُ عَنَّا بُحْتُرِّيا ورهطَه   بني عبدِ عمرو ما أعفَّ و أمجدَا

وقال عُثمانُ بن قيس في أروى بنتِ كُريزٍ أمِّ عُثمانَ بنِ عفَّانَ، وكان نزلَ عليها،
٣ فأكرمَت مثواهُ، فرحلَ، وقالَ: [٢]

خَلِّفْ على أروى السَّلامَ فإنما   جزاءُ الثَّوِيِّ أنْ يَعفَّ ويُحْمَدا.

سأرحلُ عنها وامِقا غيرَ عاشق   جزى الله خيرا ما أعفَّ وأمْجَدَا

٦ يريدُ ما كان أصبرَها، وما أ عفَّهم وأكرمَهم، وما أعفَّهم وأمجدَهم .

وظاهرُ كلامِه أنه يجوزُ حذفُ المجرور، وقد صرَّحَ بذلك في التسهيل، وفي شرحه[٣]، ومن ذلك قوله تعالى﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ﴾[مريم: ٣٨]، و﴿أَبْصِرْ به
٩ وأَسْمِعْ﴾[الكهف: ٢٦] ، قالَ الشاعر: [٤]

أَعْزِزْ بنا وأَكْفِ إن دُعِينَا

يوماً إلى نُصْرةِ مَنْ يَلِيْنا

١٢ وقالَ الشَّاعِر: [١]

---

(١) البيت للحُصينِ بنِ القعقاع في تهذيب إصلاح المنطق ١/ ٥٠٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧، ٢شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٠، واللسان (سنت) وهو من غير نسبة في المحكم ٥/ ٢٠٧ والتذييل والتكميل ١٠/ ١٩٧

(٢) هو عقفان بن قيس اليربوعي في معجم الأدباء ٤/ ١٨٨٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٩٨.

(٣) ٣/ ٣٧

(٤) الرجز من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٧، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٩٨، وناظر الجيش ٦/ ٢٥٢٣

تَرَدَّدَ فيها ضوءُها وشُعَاعُها فأحسِنْ وأزْينْ لامرئٍ أنْ تَسَرْبَلا

التقديُر: وأبصرْ بهم وأسمعْ به، وأكف بنا، وفأحصِنْ بها وأزينْ بها، وزعم قومٌ من

النحويين منهم الفارسيُّ(٢) أن الضميرَ المجرورَ لَمَا حُذِفَتْ الباءُ استتَر في أفعل ٣

ورُدَّ(٣) ذلك بأنَّه لو كان مستترا في الفعل لبرز في التثنية والجمع والتأنيث، فكنت

تقول: أسمعْ بالزيدَين وأبصرا ،وأسمع بالزيدِينَ وأبصروا، وأسمع بهند وأبصري، ولأنَّ

من الضمائر ما لا يمكنُ استتاره، نحوُ ضميرِ المتكلم، نحو: أَكْرِم بي! وأعزز بنا! لو ٦

حذفتَ الباءَ وحدَها لقلت: وأَعْزِزْنَا، ولم يقل: إنَّما قالوا: وأعززْ.

وأُجيبَ بأنَّ الضميرَ استترَ في الفعل، فلم يظهرَ، وسواءٌ أكانَ ضميرَ جمع أو تثنية أو

مفرد؛ لأنَّه أُجْرِيَ مُجْرى الأمثال في بقائه على صورة واحدة، وفي جواز حذف هذا ٩

المجرور تقويةٌ لقولِ مَن قال: إنَّ هذا المجرورَ في موضع نصب؛ لأن من قواعد البصريين

أن الفاعلَ لا يجوزُ حذفُه لا اقتصارا ولا اختصارا، لكنَّهم قالوا: لَمَّا أشبَهَ الفاعلُ هنا

(١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه ٨٤، والشعر ١/ ٤٧٧، والتذييل والتكميل ١٠ /١٩٨، والارتشاف ٢٠٦٨، وتذكرة النحاة٢٩٢. والبيت في وصف درع لامعة براقة، إذا نظرت إليها وجدتها كأن أشعة الشمس انعكست عليها في يوم صاف طلق.

(٢) الشعر ١/ ٤٧٧

(٣) شرح التسهيل٣/ ٣٧

الفضلةَ لاستعماله مجرورا بالباء جاز حذفُه كما جاز حذفُ الفضلةِ، وحذفُ هذا المجرور يكثرُ إذا كان ضميرا معطوفا الفعلُ قبله على مثله، وقد جاءَ حذفُه، قال الشاعر: (١)

فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدا وإن يَسْتَغْنِ يوما فَأَجْدِرِ

وفي كلا الفِعلين قِدْمَاً لَزِمَا مَنْعُ تصرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِمَا

يقول: هذان الفعلان مُنِعا التصرفَ، فلم يتصرفْ في أفعل أن يُبْنَى منه فعلُ أمر ولا مضارع، ولم يتصرف في أفعل أن يُبنى منه فعلٌ ماض ولا مضارع، ولا يُتَوَّهمُ أن أفعِلْ صيغةُ أمر من أفعلَ؛ لأن همزةَ أفعلَ للنقل ،وهمزةُ أفعِلْ للصيرورة على ما تقرَّر من مذاهب البصريين غيرَ الزجاج(٢).

وكونُ فعلِ التعجب لا يتصرَّفُ قولُ النحويين قيل: وإنما مُنعَ التصرف؛ لأنه إنما يتعجب مما وقع، لا مما لم يقع (٣)، فلما كان معنى التعجب لا يختلف باختلاف الزمان لزم طريقة واحدة، وهي المُضيُّ إمَّا لفظا، وإما معنى لا لفظا، وذلك: أحسنْ بزيد، وقيل:

(١) البيت لعروة بن الورد في ديوانه ٧٣، والأصمعيات ٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٨٤، و شرح التسهيل ٣/ ٣٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٩٣، وأوضح المسالك٣/ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥٢

(٢) قال الرضي: " وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، وتكون الباء للتعدية، أي: اجعله ذا حسن، ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء أحسنْ في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسنُ أحسنْ بزيد". انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٥

(٣) الإنصاف ١١٤

ضُمِّنَ معنى التعجب، فأشبَهَ الحرفَ [1]؛ لأن الموضوعَ للدلالة على المعاني إنما هي الحروفُ.

وقالَ أبو الحسن بن الباذِش: "الحرفُ الذي ضُمِّن أَفْعِلْ عند جماعةٍ من النحويين هو اللامُ؛ لأنَّ الأصلَ في: أحسِنْ بزيدٍ ليَحْسِنْ زيدٌ ،فدخلت اللامُ فيما أُريدَ به معنى التعجب ،كما دخلت فيما أُريدَ به معنى الأمر ، ثم حُذفت اللامُ وحرفُ المضارعة ،كما يُحذفان من فعلِ الأمرِ، ورُدَّت الهمزةُ المحذوفةُ؛ لسكونِ ما يليها؛ لأن الأصلَ ليُؤَحْسِنْ زيدٌ، وما أَفْعَل في عدم التصرفِ محمولٌ على أفعل به ".

وما ذكره الناظمُ من أن كلا الفعلين مُنعَ التصرفَ صحيحٌ، لكنَّ في أفعلَ بعد (ما) خلافاً:

ذهبَ البصريون[1] إلى أنه يلزمُ في لفظه المضيُّ، لا خلافَ عنهم في ذلك، فتقولُ: ما أحسنَ زيداً، وأجازَ هِشامُ بنُ معاويةَ الضريرُ من رؤوس الكوفيين أن تقولَ: ما يُحْسِنُ زيداً، فتأتي به مضارعا، قال هشامُ: " لأنه قد أحاطَ العلمُ أنه يكونُ".

وفي هذا البيت الذي ذكره الناظمُ حشْوٌ وإبهامٌ، أما الحشوُ فقولُه: قِدْما ،ولا معنى له، وأما الإبهامُ فقولُه: لحكمٍ حتما ،فذكر أنهما مُنعَا التصرفَ لحكمٍ محتومٍ، ولم يبينْ الحكمَ المحتومَ الذي أوجبَ لهما به منعَ التصرفِ.

---

(١) قال ابن الناظم ٣٢٨: " كل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف والبناء على غير الصيغة التي جعل عليها، مسلوك به سبيل واحدة؛ لتضمنه معنى وهو بالحروف أليق، وليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به".

وصُغْهُما من ذي ثلاثٍ صُرِّفَا   قابلِ فضْلٍ تمَّ غيرِ ذي انتِفَا

وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهي أشْهَلا   وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

ذكرَ الناظمُ شروطَ ما يُبنى للتعجب على أَفعلَ، وعلى أفعِلْ، فذكرَ أنهما يُبنيان من ثلاثيٍّ متصرفٍ، قابلٍ للزيادةِ، تامٍّ مثبتٍ، غيرِ مُعَبَّرٍ عن فاعله بأَفْعَلَ، مبنيٍّ للمفعولِ، فهذه سبعُ شروطٍ ذكرها .

وزادَ غيرُه [(٢)][أن][(٣)] يكونَ الفعلُ على وزن فَعُلَ أصلا أو تحويلا ،وألاَّ يكونَ قد استُغني عن البناءِ في هذا الباب بغيره ،وزاد آخرون أن يكونَ واقعا[(٤)] ، وآخرون أن يكونَ دائما.

ونحن نتبعُ هذه الشروطَ شرطا شرطا ، فنقولُ: أما اشتراطُ صوغِه من الثلاثيِّ فيعني به أن يكونَ ثلاثيا مجردا من حروف الزيادة، فإن كان رباعيا، نحوُ: دحرجَ، و قَرْطَسَ، فلا يمكنُ منه البناءُ؛ لأن هذا الفعلَ يبنى على أفعلَ، أو أفعلْ، ولا يجوزُ ذلك في الرباعي الأصل.

وأما إن كان ثلاثيا مزيدا فإما أن يكونَ على وزن أفعل، أو على غيرِ وزنِ أفعلَ، إن كان على وزن غيرِ وزن أفعلَ فلا يجوزُ أن يصاغَ منه أفعلَ، ولا أفعلْ، وشذَّ[(٥)] من ذلك:

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣

(٢) الجزولية ١٥٣، وشرحها للشلوبين ٢/ ٨٨٩، ٨٩٠، والمقرب ١/ ٧٥

(٣) م: وأن.

(٤) الجزولية ١٥٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٧٣

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩١، وشرح التسهيل ٣/ ٤٦

ما أغناهُ ،وما أفقرَهُ ، وما أتقاه ،وما أقومَه ، وما أمكنَه وما أملأَه ،وما آبلهَ، وما أشدَّهُ وما أحولَه، وما أخصرَه ،وما أشهاهُ وما أحياه، وما أرفعَه من استغنى ،وافتقرَ ، واتَّقى ،واستقامَ ،وامتلأ ،وتمكَّنَ وتأبّلَ، واشتدَّ، واحتالَ، واختصرَ،واشتهى ،واستحيا، وارتفع.

وقالَ الأخفشُ في الأوسط: " وقالوا: ما أفقره ،وما أغناه ،وقد ذكَر أنه يُقالُ: فَقُرَ وغَنيَ ".(١)

ويدلُّ على ذلك قولهُم: فقيرٌ وغنيٌّ ، وقالوا: تَقِيٌّ لقولهم: تَقَى، فكان أَتْقَى مبنيٌّ منه، وقد نُقِلَ شَهِيَ الشيءَ: اشتهاه ُوحَيِيَ الرجلُ: استحيا(٢)

فعلى هذا لا يكونُ ما أشهاه، وما أحيياه شاذاً ، وفي الطُّرِرِ الذي بخطِّ أحمدِ بنِ يُوسف الأُشُونِيِّ نقلَ عن الأخفش أنه يجيزُ التعجبَ من كل فعلٍ مزيدٍ، وكأنه راعى أصلَه؛ لأن أصلَ جميعِ ذلك الثلاثيُّ، وقال بعضُهم: "إنما أجاز ذلك الأخفشُ على استكراهٍ ، كما أجاز ذلك سيبويه في أفعل".

وإن كان على وزن أفعل فثلاثةُ مذاهبَ: أحدُها أنه لا يجوزُ أن يبنى منه أفعلَ، ولا أفعلْ على الإطلاق ، وهو مذهبُ المازني والمبرد(١)، وابنِ السراج (٢)، والفارسيِّ (٣)

---

(١) القول في شرح الجمل لابن عصفور من غير نسبة١/ ٥٩١

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٦: " قال وممن خفي عليه استعمال حيي بمعنى استحيا أبو علي الفارسي وممن خفي عليه استعمال فقُر وفقِر سيبويه ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره بل الزيادة من الثقة مقبولة".

الثاني: أن يجوزَ مطلقا ، وهو مذهبُ الأخفش، ونُسبَ إلى سيبويه[٤] ،وصححَّه ابنُ هشام الخضراوي

والثالثُ التفصيلُ بين أن تكونَ الهمزةُ للنقل فلا يجوزُ ،وبين ألاَّ تكونَ للنقلِ فيجوزُ، ونسبَ إلى سيبويه، وصححَّه ابنُ عصفور[٥]، وجاءت ألفاظٌ من أفعلَ تُعجب منها، والهمزةُ للنقلِ ،وألفاظٌ منها ،والهمزةُ لغيرِ نقلٍ

فمن الأولِ قولهُم: ما آتاهُ للمعروفِ، وما أعطاهُ للدراهمِ، وما أولاه للمعروف، وما أضيعَه لكذا.[١]

ومن الثاني قولهُم: ما أنتنَه في لغة من يقولُ: أنتنَ، وما أخْطأهُ، وما أصوبَه[٢] ،وما أيسرَه وما أعدمَه ،وما أسنَّه ،وما أوحشَ الدارَ، وما أمتعَه ،وما أسرفَه، وما أفرط جهلَه ،وما أظلمَه ،وما أضوءَه .

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤/ ١٧٩: " فإن قيل: قد قلت: ما أعطاه للدراهم، وأولاه بالمعروف، وإنما هو من أعطى وأولى. فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة ". فمذهب المبرد الجواز ما لم يجاوز الثلاثة بغير زيادة؛ قال في المقتضب ٤/ ١٨٠: " واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه: ما أفعله. ونص ابن يعيش ٧/ ١٤٤على انه يجيز ذلك

(٢) الأصول ١/ ١٠٢، وفيه: " أنه يمنع كل ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على ثلاثة أصلا أو غير أصل".

(٣) الإغفال ٢/ ٣٦٠

(٤) في الكتاب ١/ ٧٣: " وبناؤه أبدا من فَعَل وفعِل وفعُل وأفعل".

(٥) قال في شرح الجمل ١/ ٥٩٢: " والذي فصل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل؛ لأنها إذ ذاك حرف معنى، وأجاز إذا كانت لغير نقل؛ لأنها لا معنى لها.

فمن نظرَ إلى هذه الألفاظِ قاس عليها باقيَ ما كانَ على وزن أفعلَ ، ومَن نظر إلى قلَّتِها جعلها شاذةً، ولم يبنِ عليها ،ومن فصّلَ قالَ: الذي فيه همزةُ نقلٍ لا تدخلُ عليه همزةُ أفعل في التعجبِ؛ لأنها للنقلِ، وهمزةُ النقلِ لا تدخلُ على همزةِ النقلِ.

وما الهمزةُ فيه لغير النقلِ تُحذفُ منه الهمزةُ، ويُؤتى بهمزة النقل ،ولذلك يصيرُ الفاعلُ مفعولا، نحوُ: أظلمَ الليلُ ،وما أظلمَ الليلَ ، ويعني الناظمُ بقولِه:

وصغهما من ذي ثلاث... ....

أي من فعلٍ ثلاثيٍّ، قالَ الناظمُ في شرحِ التسهيلِ: " وقد شذَّ مجَرى أفعلَ في التعجب من اسمٍ دونَ فعلٍ، قالوا: ما أذرعَ فلانةً: ما أخفَّها في الغزْلِ من قولهم: امرأةٌ ذراعٌ، وهي الخفيفُ اليدِ في الغزل ،وقالوا: أقمنْ به؛ أي: أحقق به اشتقوه من قولِهم: هو قَمِنٌ بكذا، أي حقيقٌ به ،ولم يسمعْ من امرأة ذراع ، ولا من قمن فعل"(٣) هكذا زعمَ، وقالَ ابنُ القطاعِ: " ذَرُعت المرأةُ خفّت يداها في العمل، فهي ذِراعٌ ".(٤)ومن قالَ: ما أكلبَه، وما أحمرَه، وما أجلفَه، من الكلبِ والحمارِ والجلفِ فهو مخطئ (٥)

---

(١) المقتضب ٤/ ١٧٩، و شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩٢

(٢) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩٢

(٣) ٣/ ٤٨

(٤) كتاب الأفعال له ١/ ٣٨٣

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٤

وأما اشتراطُ كونِه متصرفا فلأن بناء هذين الفعلين من الفعل هو تصرفٌ في الفعل، فإذا كان جامدا فلا يبُنيان منه، نحوُ: نعم وبئس، ويذرُ ويدعُ وأمثالهُما، وجاءَ شاذا بناؤه من فعل جامد، نحوُ: عسيى، قالوا: ما أعساه، وأعسِ به[1] بمعنى ما أحقَّه وأحققْ به.

وأما كونُه قابلا للزيادة فاحترازٌ من الأفعال التي لا تقبلُ الزيادةَ، نحوُ: مات ،وفني ،وحدث، فلا تقولُ: ما أموتَ زيدا، ولاما أفناه، ولاما أحدثَه ،وقد شذَّ من الثابت شيءٌ، قالوا: ما أحسنَه، وما أقبحَه ،وما أقصرَه ،وما أطولَه ،وما أهوجَه، وما أشنَعه ،وما أحمقَه ،وما أنوكَه

فأما صفاتُ الله تعالى فلا يجوزُ التعجبُ منها، لا يقالُ: ما أعلمَ اللهَ؛ لأن علمَه تعالى لا يقبلُ الزيادةَ، وقالت العربُ: ما أعظمَ اللهَ وأجلَّه".وقالَ الشاعرُ: [2]

ما أقدرَ اللهَ أن يُدنيَ على شحْطٍ   من دارُه الحزنُ ممن دارُه صُولُ

وتأوَّلَ النحويون[3] قولَ العرب: ما أعظمَ اللهَ على وجوه

وأما كونُه تاما فاحترازٌ من كان الناقصةِ وأخواتِها ،ولا يجوزُ التعجبُ منها هذا مذهبُ عامةِ النحويين، وأجازَ ذلك بعضُهم، قالَ أبو بكر بنُ الأنباري: " وتقولُ كان

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٨

(٢) هو حُنْدُجُ بن حُنْدُجُ المري في شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨٣١ والأمالي ١/ ٩٩ و الإنصاف ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩١، والتذييل ١٠/ ٢٣٠، والارتشاف ٢٠٨١. الشحط: البعد. والحزن: موضع ببلاد العرب صول ضيعة من ضياع جرجان

(٣) انظر هذه الوجوه السيرافي ١/ ٣٥٤

عبدُالله قائما، فإذا تعجبت منه قلت: ما أكونَ عبدَالله قائما[١]، فما مرفوعةٌ بها في (أكون)، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدُالله منصوبٌ على التعجب ، وقائمٌ خبرُ كان ،فإن طرحتَ وتعجبتَ قلتَ: أكونْ بعبدِالله قائما، وأكونْ بعبدَي الله قائمين، وأكونْ بعبيدِ الله قياماً".

وأما اشتراطُ كونِه مثبتا فاحترازٌ من المنفي؛ لأنه لا يُتعجَبُ منه؛ لأن أفعلَ التعجب هو مثبتٌ ،فمحالٌ أن يُبنى من المنفيُّ، قال الناظمُ في بعض كتبه: "احترُزَ مما ينُفَى لزوما؛ نحوُ: لم يعجْ زيدٌ ".[٢]بمعنى انتفعَ، لم تستعملْه العربُ [إلا منفيا][٣]، وعاجَ يعوجُ بمعنى مالَ استعملَته العربُ مثبتا ومنفيا، وقد ذكر ثعلبُ في الفصيح قولَه: "وشربتُ دواءً فما عُجْتُ به " [٤]، أي: ما انتفعتُ به

وما ذهبَ إليه الناظمُ من أن عاجَ بمعنى انتفعَ استعملَته العربُ منفيا لا مثبتا ليس بصحيحٍ، أنشد أبو عليٍّ القالي في النوادر، قال: " أنشدَ أحمدُ بنُ يحيى الأعرابيُّ: [٥]

ولم أرَ شيئا بعدَ ليلى ألَذَّه ولا مشربا أُروَى به فأعيجُ

---

(١) أجازه الكوفيون. انظر شرح ابن عقبل ٣/ ١٥٤

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٤

(٣) سقط من"ط "

(٤) لم أقف على هذا القول في الفصيح

(٥) ويروى: منظرا مكان مشربا، والبيت من غير نسبة في الأمالي ٢/١٦٨، واللسان والتاج (عيج)والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٩، وشرح المرادي ٣/ ٦٨، والعيني ٣/ ٧٨

وأما كونُه غيرَ معبرٍ عن فاعلِه بـ أفعل فاحترازٌ من نحوِ: شنبَ، [١]ودعجَ، [٢]وعرجَ، ولا فرقَ في هذا النوعِ بين ما كانَ من العيوبِ كبرِصَ وبرِشَ[٣] وحوِلَ وعوِرَ[٤]، وبين ما كانَ من المحاسنِ كشَهِلَ[٥]، وكحِلَ، [٦]وظَمِيَ [٧]ولَمِيَ.[٨] وعلةُ منعِ ذلك أن حقَّ الفعلِ ٣
الذي يبُنى للتعجب أن يكونَ ثلاثيا محضا ،وأصلُ الفعلِ في هذه أن يكونَ على وزنِ أفعلَ ،ولذلك صحَّت عينُه في الثلاثي اللفظِ كحوِلَ، وهيِفَ، وجَيِدَ، ولم تُقلبْ ألفا كهابَ، وخافَ حملا على أفعلَ مقدَّرا أو موجودا ٦

(١) الشنب في الأسنان: بردها وعذوبة مذاقها

(٢) الدَعَج: شدة سواد العين، وشدة بياض بياض العين

(٣) البرش في شعر الفرس: نكت صغار تخالف لونه وبياض يظهر على الأظفار

(٤) قال أبوعلي في الإيضاح ١/ ١١٥: "فأما عور وحول وصَيدَ فهو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف يدلك على ذلك أن الياء والواو صحتا كما صحّتا في اسودّ وابيضّ، فإن أريد التعجب من شيء من هذا النحو قيل فيه: ما أشدّ استخراجه، وما أحسن احمراره".

(٥) الشهلة: حمرة في سواد العين

(٦) الكَحَل: سواد أصول هدب العين خلقة

(٧) شفة ظمياء فيها سمرة تستحسن

(٨) اللمى: سمرة في الشفة تستحسن

وقد اخُتلف مما عبرَ عن فعلِه بـ (أفعل) في نوعين: أحدُهما: العاهاتُ فذهب جمهورُ البصريين[١] إلى أنه لا يجوزُ أن يبُنى من أفعالِها، وإن كانت ثلاثيةً فعلُ التعجبِ، وأجازَ[٢] ذلك الأخفشُ، وبعضُ الكوفيين، منهم الكسائيُّ، وهشامُ أجازوا: ما أعورَه .

النوعُ الثاني: الألوانُ منعَ التعجبَ منها البصريون[٣] ،وللكوفين فيها قولان: أحدُهما: أنه يجوزُ من جميع الألوان، أجاز الكسائيُّ وهشامُ: ما أحمرَه من الحُمرةِ ،إلا أنّ الأجودَ عندهما ما أشدَّ حمرتَه .

والقولُ الثاني إجازتُه في السواد والبياض[٤] خاصةً دونَ سائرِ الألوانِ ،والمحفوظُ من ذلك [ماروى الكسائيُّ أنه سمع ما أسود شعره][٥]

وقالت أمُّ الهيثمِ: " هو أسودُ من حنكِ الغُرابِ "[٦] وفي الحديثِ في صفةِ جهنمَ: لهي أسودُ من [القارِ][٧] "[٨].

وأنشد الفراءُ: [١]

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٠، والمقتضب٤/ ١٨١، والأصول ١٠٣

(٢) ذكر الفراء هذا عن بعض النحويين، ولم يسمه في معاني القرآن ٢/ ١٢٨

(٣) الكتاب ٢/ ٢٥٠، والمقتضب ٤/ ١٨١

(٤) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩٠

(٥) سقط من " ط "، والقول في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٨

(٦) شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٩٠. حنك الغراب: منقاره، وقيل سواده

(٧) م: النار.

(٨) الموطأ، كتاب جهنم، باب ما جاء في صفة جهنم ٢/ ٩٩٤

أبيضُ من أختِ بني إِباضِ

جاريةٌ في رمضانَ الماضي

وقبلَه في نوادرِ الأعرابي: [٢]

يا ليتني مثلُك في البياضِ

وزاد غيرُ ابنِ الأَعرابي: [٣]

مثلُ الغزالِ زُينَ بالخضاضِ

قبَّاءُ ذاتُ كِفل رضراضِ

وقالَ الفراءُ: "أنشدني الكسائيُّ: [٣]

أما الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهم لؤماً وأبيضُهم سربالَ طباَّخِ

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦، والخزانة ٨/ ٢٣٠، ومن غير نسبة في الجمل ١١٥، والتمام ٩٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١، والإنصاف١٢٥، وابن يعيش ٦/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٠، واللسان (بيض)

(٢) هذا الرجز والذي يليه لرؤبة في ملحقات ديوانه١٧٦، والتذييل ١٠/ ٢٣٣، والخزانة ٨/ ٢٣٠. الخضخاض: اليسير من الحلي، وقيل هو نوع منه. القباء: الضامرة. الرضراض: الكثير اللحم. أخت بني أباض: معروفة بالبياض، وبنو إباض قوم. الإيماض: مايبدو من أسناهنا عند الضحك والابتسام، وقيل هو الابتسام

(٣) البيت لطرفة في ديوانه ١٨، ومن غير نسبة في معاني القرآن للفراء٢/ ١٢٨، والجمل ١٠٢، والعضديات ١٣٦، ومجمع الأمثال ١/ ٨٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٨٠، وابن يعيش ٦/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٠، ، والتذييل ١٠/ ٢٣٤، والارتشاف٢٣٢٨، وتذكرة النحاة ٤٦٧، وللبيت رواية أخرىٰ:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم   فأنت أبيضهم سربال طباخ

وهذا عند البصريين من الشذوذ بحيث لا يقاس، وتأول بعضُهم فأنت أبيضُهم سربال طباخ على أنه ليس أفعلَ التفضيل[1] .

بل من باب أفعل فعلاء،كأنه قالَ: فأنت مبيضهُم، والأصلُ أنت مُبَيَّضُ سربال طباخِك، ثم نُقِلَ ونُصِبَ على التَّشبيه على المفعولِ به ،أو على التَّمييزِ

وزعمَ الناظمُ أنه قد يُبنى فعلُ التعجبِ مما يعبرُ عن فاعلِه بـ (أفعل فعلاء) ذا كانَ ذلك مُفْهِمَ عسرٍ أو جهلٍ ،وأوردَ من ذلك ما أحمقَه، و أرعنَه، و أهوجَه، وأنوكَه، وألدَّه، من حمِقَ، ورعِنَ، وهوِجَ، ونوِكَ، ولدَّ، إذا كان عسِرَ الخصومة ،وزادَ غيرُه ما أبلهَه وما أعماه، من عميَ القلبُ

قالَ الناظم: "جرت في المتعجبِ مجرى جهِلَ وعسُرَ، فتعجبوا منها، وبنوا أفعلَ التفضيل منها".[2] وقد سبقَ خطابُ المارديُّ إلى نحوِ كلامِ الناظمِ، قالَ: " ما أحمقَه، وما أرعنَه ،وما أنوكَه ،وما ألدَّه من الخصمِ الألدِّ ،إنما جازَ فيه هذا ،والاسمُ منه أفعلُ، وهو في معنى العاهاتِ والأدواءِ؛ لأنهم أخرجوه من معنى العلمِ ونقصان الفطرة ،وليس بلونٍ ولا خِلقَةٍ في الجسد ،وإنما هو كقولِك: ما أنظرَه تريد نظرَ الفطرةِ، وما ألسنة تريدُ البيانَ والفصاحةَ ".

وقد قدمنا أن ذلك على سبيلِ الشذوذِ، وكذا ذكرَه أصحابُنا .وأما كونُه من غيرِ مبنيِّ للمفعولِ فلا يجوزُ ما أضربَ زيداً، وأنت تتعجبُ من الضربِ الذي وقعَ بزيدٍ، وعلَّة

(١) انظر المسألة في الإنصاف ١٠٥

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٦

المنع كونهُ يلتبسُ بفعلِ الفاعلِ، هكذا علَّلَهُ بعضُهم، فيظهرُ من صاحبِ هذا التعليل أنه يجيزُ التعجبَ إذا عدمَ اللبْسُ، فيكونُ عندَه قولُ الرمادي: [١]

ولا شِبْلَ أحمى من غَزالٍ كأنه		من السُّمرِ والأحراسِ في خَيسِ ضَيغَمِ

جائزا؛ لأنه قد عُلِمَ اللبسُ، وإلى هذا ذهبَ أبو بكر بنُ خطابِ الماردي، قال: " وقد جاءَ مثلُه لكعبِ بنِ زهير: [٢]

فلهو أخوفُ عندي إذ أكلِّمُه		وقيلَ إنك مسبوبٌ ومقتولُ

من ضيغمَ بضرَّاءِ الأرضِ مَخْدِرهُ		في بطنِ عثَّرَ غِيلٌ دونَه غيلُ

وعلَّل المنعَ بعضُهم بأن المفعولَ ليس له فيما أوقع به من فعلِ التعجبِ، فأشبهَ بذلك الخلقَ والألوانَ؛ إذ ليس من كسبِ المتعجَّبِ منه، فمن علَّلَ ذلك بهذا كان بيتُ الرمادي [عنده][٣] لحناً

وقد ذهبَ الناظمُ إلى أنه إذا لم يُلبِسْ بفعلِ الفاعلِ يجوزُ التعجبُ منه، كما ذهبَ إليه خطابُ، وسمُعَ من ذلك ما أشغلَه ،وما أجنَّه ،وما أولعَه ،وما أحبَّه، وما أخوفَه ،ما أزهاهُ، وما أمقتَه إلي ،وما أبغضَه إلي، وما أعجبَه برأيه ،وما أبختَه، وما أشغفَه ،وما

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨٩، والتذييل ١٠/ ٢٣٠. في خيس ضيغم: موضع الأسد

(٢) ديوانه ٢١، وآخر الأول فيه: مسبور ومسؤول، وانظر شرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٨٩، ورصف المباني ٢٣٣، والتذييل ١٠/ ٢٣٠ وتذكرة النحاة٢٩٤. مخدره: مكمنه الذي يستتر فيه. عثّر: اسم موضع. الغيل: الشجر الملتف

(٣) سقط من" ط"

أخصرَه، من شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ ،وحُبَّ، وخِيفَ ،وزُهِيَ ،ومُقِتَ ،وأُبغِضَ، وأُعجبَ، وبحتَ ،وشُغِفَ ،واختُصِرَ.

قالَ الناظمُ: "وهذا الاستعمالُ في أفعلِ التفضيلِ أكثرُ منه في التعجب، قالوا: هو أزهى من ديكٍ [(١)]، وأشغلُ من ذاتِ النِّحْيينِ ،[(٢)] وأشهرُ من غيرِه ، وأعذرُ ،وألومُ ،وأعرفُ ،وأنكرُ ،وأخوف ،وأرجى؛ من: شُهِرَ، وعُذِرَ، ولِيمَ،وعُرِفَ، ونُكِرَ، وخيفَ ،ورُجيَ.

وقالَ: "عندي إن صوغَ أفعلِ التعجب وأفعلِ التفضيلِ من فعلِ المفعولِ الثلاثيِّ الذي لا يلتبسُ بفعلِ الفاعلِ، لا يقتصرُ فيه على السماعِ بل يحكمُ باطرادِه لعدمِ الضائرِ، وكثرةِ النظائرِ".[(٣)]

---

(١) المثل في خرائد الفرائد ٢٦٨

(٢) ويروى (أشحُّ من ذات النحيين)، وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة حضرت سوق عكاظ ومعها نحيا سمن فاستخلى بها خوات بن جبير الأنصاري ليبتاعها ففتح أحدهما وذاقه ودفعه إليها فأخذته بإحدى يديها ثم فتح الآخر وذاقه ودفعه إليها فأمسكته بيدها الأخرى ثم غشيها وهي لاتقدر على الدفع على نفسها لحفظها أفواه النحيين وشحها على السمن. انظر النوادر ١٩٨، وجمهرة الأمثال١/ ٥٦٤، ومجمع الأمثال ١/ ٣٨٨، والمستقصى ١/ ١٩٦، وفرائد الخرائد ٣٠٤، ، وشرح التسهيل ٣/ ٥٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥١، والمساعد٢/ ١٦٧

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٥

وهو خلافُ قول الجمهور ،وقيلَ في ما أبغضَه ،وما أمقتَه: إنهما من فعلِ الفاعلِ؛ لأن سمع بَغُضَ الرجلُ فهو بغيضٌ، ومَقُتَ مَقاتة فهو مَقيتٌ، فعلى هذا المسموعِ لا يكونُ ما أفعله إلا مقيساً بلا خلافٍ .

وأما كونُه على فَعُل أصلا أو تحويلا فمثالُ الأصلِ ظرُفَ، وشرُفَ، ومثالُ التحويلِ ضرب، وفهمَ تُصيِّرُهما إلى بناء فَعُلَ، والدليل على أنه ينقلُ من فَعَلَ، و فَعِلَ شيئان: أحدُهما: أنك إذا تعجبتَ مما يتعدى إلى مفعول واحد بقيَ على ما كانَ عليه، فقلتَ ما أضربَ زيد ا العمرو، ولو كانَ غيرَ منقول إلى فَعُلَ لوجبَ تعديه إلى مفعولين؛ لأن همزةَ أفعل التي للتعجب للنقل بدليل أنك تقولُ: ما أظرف زيدا، فيصيرُ ظرُفَ بالهمزة متعديا بعد أن كانَ دونها لازماً، فدلَّ ذلك على النقل إلى فعُلَ حتى يصيرَ لازما.

والدليلُ الثاني: أنهم إذا أرادُوا أن يتعجبوا من الثلاثي، قالوا: لشَرُبَ الرجلُ ، ولضَرُبَتِ اليدُ ،فينقلون فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ، وإنما بُنِيَ على فَعُلَ؛ لأن التعجبَ موضعُ مبالغة، وفَعُلَ من أفعال الطبائع والغرائز، ومن المبالغة في الفعل أنْ يُجْعَلَ كأنه طبيعةٌ في المتعجب منه.

وقالَ أبو عبدالله محمَّدُ بنُ هشام الخضراوي: " زادَ بعضُ النحويين في الشروط أن يكونَ الفعلُ على وزن فَعُلَ بضمِّ العين، أو مردودا إليه، وليس بشرط، وإنما هو حُكْمٌ مثلُ أن يقول: [وأنْ][1] يُبْنَى على أَفْعَلَ وأَفْعِلْ به" .

---

(١) ط: وإنما.

وقالَ الناظم في بعض تصانيفه[١]: " لا يَصِحُّ قولُ مَنْ زَعمَ أن أَفْعَلَ في التعجب لا يكونُ إلا من فَعُلَ موضوعا أو مردودا إليه لوجهين:

أحدُهما: أن فَعَلَ وفَعِلَ يشاركان فَعُلَ في اللزوم وقبولِ همزةِ التعدية، فتقديرُ ردِّهما إلى فَعُلَ لا حاجةَ إليه.

الثاني: أنَّ من الأفعال ما رفضتِ العربُ صوغَه على فَعُلَ، وذلك المضاعفُ واليائيُّ العين أو اللاّمِ، فلو قُصِدَ بمُضَاعفٍ معنىً غريزيٌّ دلُّوا عليه في غير شذوذ بفعلٍ، نحو: جَلَّ يَجِلُّ، وعَزَّ يَعِزُّ، وخفَّ يَخِفُّ، وقلَّ يَقِلُّ، ونُسِبَ إلى الشذوذ نَحْوُ: لَبُبْتَ، واستغنوا في اليائي العين بِفَعَلَ يَفْعِلُ، نَحْوُ: طاب يَطِيْبُ، ولانَ يَلِيْنُ، وضَاقَ يَضِيْقُ، وفي اليائيِّ اللام على فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ، فلو تعجَّبْتَ من شيء من هذه الأفعال أدخلتَ الهمزةَ، ولمْ تردَّها إلى فَعُلَ؛ لأنَّه فيها مرفوض". وهو [صَحيحٌ][٢]

وأما كونُه استُغْنِيَ عنه بغيرِه فاحترازٌ مما اسْتُغْنِي عن التعجبِ منه، وذلك قامَ، وقَعَدَ، وجَلَسَ، ونَامَ وسَكِرَ، وقال من القائلة، وغَضِبَ[٣]، وحكى الأخفشُ في الكبير له عن بعض العرب: ما أغضبَه، وهو قليل، قال: وسألنا عنه التَّميمين والقَيْسيين، فلم يقولوه"[٤]

---

(١) انظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩

(٢) م: الصحيح.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٨: " استغنت العرب فيهن بما أشد سكره، وما أكثر قعوده، وجلوسه وقائلته عن: ما أسكره وأقعده، وأجلسه، وأقيله".

(٤) التذييل ١٠/ ٢٤٢

وقد أبدى النحويون عللا لامتناع التعجب من هذه الأفعال .

وأما كونُه واقعا فالصحيحُ أنَّ ذلك ليس بشرط، تقول: ما أحسنَ ما يكونُ هذا الطفلُ، وما أطولَ ما يكونُ هذا الزَّرعُ، وما أكيسَ ما يكونُ هذا، فيُتَعَجَّبُ من أمر لم يَقَعْ إذا ظهرتْ مخايلُه.

وأما كونُه دائما فالصحيحُ [إن][1] ذاك ليس بشرط؛ إذ قد يُتَعَجّبُ من سرعةِ الرَّمْيِ، ولَمْعِ البرقِ، ووقوعِ الصَّاعقةِ، وهي من الأفعال التي لا تدومُ، فتقولُ: ما أسرعَ رميَ زيدٍ.

وظاهرُ كلام المصنف أن التعجبَ له صيغتان ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به، وتركَ صيغةً اختُلِفَ فيها، وهي لفَعُلَ، فذهبَ الفارسيُّ[2] وأكثرُ النحويين إلى إلحاقِه بباب نِعْمَ وبِئْسَ.

وذهبَ الأخفشُ إلى إلحاقه بباب التعجب، قالَ ابنُ عصفور: " وهو الصحيحُ " [3]، وبه قالَ المبردُ[4]

وعلى قول الفارسي لا يكونُ فاعُله إلا ما يكونُ فاعلَ نِعْمَ فقط . والحجةُ للصحيح أن أبا الحسن الأخفش حكى في الكبير له أن العربَ لا تفعلُ ذلك إلا في الأفعال التي

(١) ط: إذْ.

(٢) الإيضاح ١/ ١١٣ والتذييل ١٠/ ١٤٥

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٦٠١: "ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تقله إلى فعل مضموم العين وإذ فعلت ذلك به صار غير متعد أيضا".

(٤) المقتضب ٢/ ١٤٩، ١٥٠

يجوزُ التعجب منها بقياس، إلا أن منهم من [لا يُجْريه][(١)] مَجرى نعم وبئس، فيجعلُ فاعلَه كفاعلِهما؛ رَعْياً لِمَا تضمَّنَه من معنى المدح والذم، وذلك إذا لم يدخلْه معنى التعجب، ومنهم من يُجريه مَجرى نعم وبئس، فلا يلزمُ أن يكونَ فاعلُه كفاعلهما، وذلك إذا دخلَه معنى التعجب، وسيأتي الكلامُ على فَعُل وكيفيةِ بنائه عند تعرُّضِ الناظم له في بابِ نعم وبئس.

ومن أحكامِه إذا أُرِيدَ به التعجبُ أنه لا يلزمُ فاعلُه الألفَ واللاّمَ، بل يجوزُ أن تقولَ: لَضَرُبَتْ يدُك ،ولَضَرُبَتِ اليدُ في معنى ما أضربَهُما، ومن كلام العرب: لَسَرُوَ الرَّجلُ في معنى ما أسراه

وقالَ: [(٢)]

لمْ يمنعِ النّاسُ منّي ما أَرَدْتُ ولا أُعْطِيْهِمْ ما أردُوا حُسْنَ ذا أَدَبَا

أي: ما أحسنَ هذا أدبًا .وقالَ آخرُ: [(٣)]

بَكَتْ عَيني وحُقَّ لها بُكاها وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العويلُ

---

(١) ط: يجريه.

(٢) لسهم بن حنظلة الغنوي في الأصمعيات ٥٦، وإصلاح المنطق ٣٥، و الخصائص ٣/ ٤٠، التذييل والتكميل ١٠ / ١٥١، ونسب إلى أبي المنهال البصري في الإيضاح٢/ ٢٥١

(٣) البيت لعبدالله بن رواحة في ديوانه ٩٨، ولكعب بن مالك الكامل٢٨٧، والحماسة البصرية ٢/ ٦٠٤، ١/ ٥٠٤، وومن غير نسبة في الاقتضاب ٣/ ١٩٨، زالتذييل والتكميل ١٠ / ١٥٠

استعملَ فاعلَ حَسُنَ، وفاعلُ حُقَّ اسما لا يكونُ فاعلا لنعم وبئس، ويدلُّ على أنهما للمدح نقلُ الضمة من عين فَعُلَ إلى الفاء، وذلك لا يُستعمَلُ إلا في فَعُلَ المُضَمَّن معنى المدح أو الذم.

وقال أبو بكر خطَّاب الماردِيُّ: " لا يقعُ هذا الفعلُ في التعجب، أي على ما فيه ألفٌ ولامٌ خاصةً في قول الأخفش ومَنْ وافقَه، وقد رأيت في كتاب المقتضب لأبي العباس أنه يُجيزُ كَرُمَ زيدٌ، وشَرُفَ عمرو، وهو يريدُ التعجبَ، ولا أدري ما قولُه.

ويخالفُ ماحكاه ُخطابُ عن الأخفشِ ظاهرَ ما حكيناهُ نحن عنه قبلُ ، ويجوزُ حذفُ اللامِ ،واللامُ لامُ اليمينِ ،ويجوزُ جرُّ فاعلِه بباءٍ، فتقولُ: لضرُبَ بالرجلِ، أي: لضرُبَ الرجلُ .

وحكى الكسائيُّ عن العرب: "مررت بأبياتٍ جادَ بِهِنَّ أبياتا وجُدْنَ أبياتا ".[١] حذفَ الباءَ، وجاءَ بضميرِ الرفعِ، وقال: [٢]

لَحَبَّ بنارٍ أُوقِدت بين مُحْلِبٍ وفَرْدَةَ لو يدنو من الحبلِ واصلُه

وقالَ [١]

---

(١) مجالس ثعلب ٢٧٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢

(٢) هو جرير، والبيت في ديوانه ٢/ ٩٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٤٩. محلب: قاع فردة: اسم جبل، واسم أسفل مياه الثلبوت بنجد في الرمة لبني نعامة

يُضِيءُ سناهُ الهضْبَ هضبَ مُتَالِعٍ   وحُبَّ بذاك البرقِ لو كانَ دانيا

وقالَ: (٢)

حُبَّ بالزوْرِ الذي لا يُرَى   منه إلا صفحةٌ أو لِمَامْ

وقالَ: (٣)

فقلتُ اقتُلُوها عنكم بِمِزاجِها   وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

وقالَ: (٤)

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ من جانِبَي فَسَا   وحُبَّ بها من خابِطِ الليلِ زائرِ

---

(١) ويروىٰ: وحب بذاك البرق، وهو لسُحَيم عبدِ بني الحَسْحَاس، والبيت في ديوانه ٣١، وا التذييل والتكميل ١٠/ ١٤٩ سناه: سنا البرق الهضبة: الأكمة الملساء القليلة النبات. متالع: جبل لغني بالحمىٰ:

(٢) البيت للطرماح، ويروىٰ: حبذا الزور لمحة عن لمام، وهي رواية الديوان ٣٩٣، والكامل ٨٤٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٤٩، واللسان (زور). الزور: الزائر لمام: لقاء يسير

(٣) هو الأخطل، والبيت في شرح ديوانه٢٦٣، وإصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١/ ١١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣، وأسرار العربية١٠٨، وابن يعيش٧/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣، وابن الناظم ٢٤٠، والتذييل ١٠/ ١٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٢، وناظر الجيش ٥/ ٢٦٢٥، والخزانة٩/ ٤٢٧. اقتلوها: امزجوها بالماء حتىٰ تذهب حدتها ويعني الخمر

(٤) هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه ٣/ ١٦٨٣، والكتاب ١ / ٤٢٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٤٩، نعت خيال الحبيبة، فجعل له ضميرها. تخبط الظلماء: تسير علىٰ غير هدىٰ. فسا: موضع في بلاد تميم

حملاً على الفاعل بأَ فْعِلْ، نحوُ قولِك: أحببْ بزيدٍ، وفي ذلك دليلٌ على أنه لم يَجْرِ مجرى نِعْمَ؛ لأنها لا تُزادُ مع فاعلِها.

وَأَشْدِدْ أو أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ ما بعضُ الشروطِ عَدِمَا
ومصدرُ العادِمِ بعدُ ينتصبْ   وبعدَ أفْعِلْ جرُّه بالبا يَجِبْ
وبالُّنْدُورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ   وَلا تَقِسْ على الَّذي منه أُثِرْ

يقولُ ما لا يجوزُ أن يبُنى منه (أفعل)، ولا (أَفْعِلْ) للتعجبِ، لفقدِ شرطٍ من الشروطِ التي ذُكرتْ في جوازِ بنائِهما منه - يجوزُ أن تأتيَ بـ(أَفْعَلَ)،و(أَفْعِلْ) مما يجوزُ أن يبُنى منه ذلك، وتنصبُ مصدرَ ذلك المفقودِ فيه الشرطُ بعدَ أفعل وتجرُّه بباءٍ بعدَ أَفْعَلَ، مثالُ ذلك: ما أشدَّ حُمْرَةَ زيدٍ، وأشْدِدْ بِحُمْرةِ عمرٍو ،وما أسوأَ عَوَرَ زيدٍ، وما أبينَ بُلْجَةَ[1] عمرٍو، وما أحسنَ استخراجَه للدراهمِ ،وأحسنْ باستخراجِه ،وما أفجعَ موتَه، وأفجِعْ بموتِه ،وما أحسنَ كونَ هندٍ متجردةً، وأحسنْ بكونِها متجرِّدةً.

هذا كلُّه له مصدرٌ فإن كانَ المانع ُكونَه مبنياً للمفعولِ فهذا له مصدرٌ ،ولكن إن أضفتَه إلى المفعول التبسَ بالمضاف إلى الفاعل، فهذا تأتي به في صلة (ما)، فتقول: ما أكثرَ ما ضُرِبَ زيدٌ، وأكثِرْ بما ضُرِبَ زيدٌ، فإنْ لم يلتبسْ جازَ الإتيانُ بصريح المصدرِ، نحوُ: ما أسرعَ نِفَاسَ جُمْلٍ ،وأسرعْ بنفاسِها .

وإن كانَ المانع ُكونَه منفياً جعلْته في صلة (أن)، نحوُ: ما أقبحَ ألاَّ تأمرَ بالمعروف، وأقبحْ بألاَّ تأمرَ بالمعروف ،وإنما كانَ ذلك؛ لأنه لا ينسبكُ من الفعل المنفيِّ مصدرٌ، فلو

(١) البلجة: تباعد مابين الحاجبين

كان الفعلُ من باب كان مما لزمَه النفيُ لكونه وُضِعَ له كليسَ، أو لكونه لا يُستعملُ إلا مقرونا بحرفه أو بحرف النهي والدعاء، نحوُ: مازال ففي ذلك خلافٌ: ذهبَ البغداديون [(١)] إلى إجازة ما أحسنَ ما ليسَ يذكرُكَ زيدٌ، وما أحسنَ ما لا يزالُ يذكرُنا زيدٌ، وتابعَهم أبو بكر بنُ السرّاج[(٢)]، ويقوي ذلك في ليس أنها وقعت صلةً لـ(ما) المصدريةِ في قوله: [(٣)]

بِمَا لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ..............

ويقوّي ذلك في لا يزال أنَّه صورةُ النفي، وهو موجبٌ من حيث المعنى ، وكأنَّ ما المصدريةَ إنما دخلت على موجب ،لا على منفيٍّ.

فإن كان الفعلُ نعم وبئس وغيرَهما مما لا يتصرفً فلا يقعُ صلةً لـ (ما) ولا لـ(أن)إلا يذرُ ويدعُ فإنه يجوزُ أن تدخلَ عليهما ما المصدريةُ، وتتعجبُ، فتقولُ: ما أكثرَ ما يذرُ زيدُ الشرَّ ،وما أكثرَ ما يدعُه.وقولُ الناظم:

ومصدر العادم.....　　..........

يعني المصدرَ الصريحَ، والمصدرَ المؤوَّلَ ،ولا يُفْهَمَ من كلام الناظم أن هذا الحكمَ يختصُّ بما فُقِدَ فيه شرطٌ من الشروط، بل هذا الحكمُ جائزٌ في الذي استوفى الشروطَ، فيجوزُ أن يُنصَبَ مصدرُه بأَفْعَلَ ،ويجرَّ بالباء، فتقولُ: ما أكثرَ ضربَ زيدٍ لعمرو ،وأكثرْ

(١) الأصول ١/ ١٠٨

(٢) الأصول ١/ ١٠٨

(٣) صدره: أليس أميريَّ في الأمور بأنتما. انظر شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٦١، والتذييل ٣/ ١٥١

بضربِ زيدٍ، وكذلك يجوزُ أن يُجْعَلَ الفعلُ صلةَ ما المصدريةِ، نحوُ: ما أكثرَ ما ضربَ زيدٌ عمرا ،وأكثِرْ بما ضربَ زيدٌ عمرا. وقولُ الناظم:

وأشدد أو أشد......   ....

أتى بأفْعَلَ المضعفِ مفكوكا، وهي مسألةُ خلافٍ: ذهبَ الجمهورُ إلى أن أفعل في التعجب يجبُ فكُّه [1]،وذهبَ الكسائيُّ إلى أنه يجوزُ، والمسموعُ من العرب في التعجب الفكُّ، قالَ: [2]

أعززْ عليَّ بأن أُرَوِّع شِبْهَهَا   أو أن يَذُقْنَ على يديَّ حِماما

وكذلك الخلافُ في تصحيح أَفْعِلْ، نحو: أطولْ بهذه النخلةِ، ذهبَ الجمهورُ إلى أن التصحيحَ يجبُ[3] ،وذهبَ الكسائيُّ إلى أنه يجوزُ، فتقولُ: أطولْ بزيدٍ، وأطِلْ بزيد ،كما

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٠: "ولزم فك أفعل المضاعف؛ نحو: أجلل به وأعزز؛ لأن سبب الإدغام في هذا النوع إنما هو تلاقي المثلين متصلين متحركين تحركا غير عارض، أو ساكنا أحدهما سكونا غير لازم كسكون أجلّ إذا لم يكن تعجبا؛ لأنه معرض للحركة في نحو: أجللِ الله، وأجِلاَّه وأجِلُّوه وأجلِّيه، فلذلك لم يجب فك أجلّ إذا لم يكن تعجبا، ووجب إذا كان إياه".

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ٢٠٠، والأمالي ١/ ١٣٧، ونسب لبعض الأعراب في الزاهر ٢/ ٢٥٠ وبلا نسبة في شرح القصائد السبع ٥٧٠ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٧.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩، ٤٠: " وإذا كان عين أفعل المتعجب به ياء أو واوا وجب تصحيحهما نحو ما أبين الحق وما أنوره، وأصله الإعلال، لكن صحح حملا على أفعل التفضيل كما حمل هو على المتعجب به في امتناع التأنيث والتثنية والجمع".

تقولُ في مذهبِه أعززْ بزيدٍ، وأعِزَّ بزيدٍ ،والمسموعُ من العرب في التعجب التصحيحُ، قالَ الشاعرُ: (١)

فأطولْ بأيرٍ من مَعَدِّ ونَزْوَةٍ نَزَتْ بإيادٍ خَلْفَ دارِ مُرادِ

أنشدَه المبردُ في الكامل .وقولُه:

و بالندورِ احكم.... ....

نقولُ: [كلّ](٢) ما فيه مانعٌ من موانع بناء الفعل للتعجب، فجاءَ منه التعجب فإنه نادرٌ، ولا يقاسُ على ما سُمِعَ منه، ونحو ما جاءَ من التعجب مما هو زائدٌ على الثلاثي ،ومما بنُي للمفعولِ، ومما هو لونٌ، وممَّا هو جامدٌ، وقد تقدَّمت الألفاظُ التي سُمِعَت من ذلك، وما فيه خلافٌ من الشروط فأغنى عن إعادتِها هنا.

وفِعْلُ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا معمولُه ووَصْلَهُ به الزَمَا

وفَصْلُه بظرفٍ أو بحرفِ جَرْ مُسْتعمَلٌ والخُلْفُ في ذاك استقَرْ

يقولُ: معمولُ فعلِ التعجبِ منصوبٌ ومجرورٌ لا يُقدّمُ ،بل يتصلُ بالفعلِ، نحوُ: ما أحسنَ زيداً،وأحسنْ بزيدٍ، فلا يجوزُ: زيداً ما أحسنَ، ولا ما زيداً أحسنَ، ولا بزيدٍ أحسنْ.

---

٢ البيت من قطعة ليحيىٰ بن نوفل في الكامل ٥٨٢ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٦

(٢) سقط من " ط"

وإن كان في غير هذا البابِ يتقدّمُ في نحوِ هذا التركيبِ لو قلتَ: زيداً ضربَ عمراً، واستمسكْ بزيدٍ لجازَ عمراً زيدٌ ضربَ على خلافٍ فيه ،وزيدٌ عمراً ضربَ بلا خلاف، وبزيدٍ استمسكْ.

وعلَّةُ ذلك هنا أن فعلَ التعجبِ لا يتصرَّفُ في نفسه، وما لا يتصرَّفُ في نفسه لا يتصرفُ في معمولِه ،وأيضا فإنّ قولَك: أحسنْ بزيدٍ ، المجرورُ عند البصريين في موضع الفاعلِ، فلا يجوزُ تقديمُه على الفعلِ

وأما البيتُ الثاني فمعناه أن الفصلَ بين الفعلِ ومعمولِه بظرفٍ أومجرورٍ مستعملٌ، يعني في لسان العربِ، وأن في ذلك خلافا.

وأطلقَ الناظمُ في الظرف والمجرور، وينبغي أن يقيدْ ذلك بأن يكونَ الظرفُ والمجرورُ معمولين لفعلِ التعجبِ، وهو الذي وقعَ فيه الخلافُ.

فإن كان أحدُهما معمولا لغير الفعلِ، نحو: ما أحسنَ آمرا بمعروف، وما أقبحَ ضاحكا في الصلاةِ لا يجوزُ: ما أحسنَ بمعروف آمرا ،ولاما أقبحَ في الصلاة ضاحكا.

فإذا كان الظرفُ أو المجرورُ معمولا للفعل، نحو: ما أعزَّ زيدا عليّ، وما أشجعَ زيدا يوم القتالِ

ففي هذ خلافٌ: ذهب الفراءُ(١)، وغيرُه من الكوفيين إلى جواز ذلك، حكى سَلَمَةُ عنه أنّه أجازَ: ما أحسنَ عليك البياضَ، وإلى ذلك ذهب الجرميُّ(٢)، وأبو إسحاق،

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٨

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٨

والفارسيُّ[١] من البصريين ،وهو اختيارُ ابن خروف ،والأستاذُ أبي علي[٢]، وذهب الأخفشُ[٣]، و المبردُ[٤]، وأكثرُ البصريين إلى أن ذلك لا يجوزُ، ونسبَه الصيمَرِيُّ [٥]إلى سيبويه ،وليس في كلامه نصٌّ عليه.

وتأوَّل السيرافيُّ[٦] قولَ سيبويه: "ولا تزيلُ شيئا عن موضعِه" بأن سيبويه أرادَ أنك تقدمُ(ما) ،وتوليها الفعلَ ، ويكون المتعجَّبُ منه بعد الفعلِ، ولم يتعرضْ للفصل بين المتعجبِ منه والفعلِ

قالَ الأخفشُ في الأوسط: "لو قلتَ: ما أحسنَ زيدا، ومعه رجلاً تريد ورجلا معه -لم يجزْ؛ لأنك إذا عطفتَ رجلا على زيد فكأنك قلتَ: ما أحسنَ ومعه رجلاً ، وذلك لا

(١) البغداديات ٢٥٦، وفيه: " فأما الفصل بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله فليس لسيبويه فيه نص، وقد أجازه بعضهم، ولا أرىٰ القياس إلا مجيزا له لأ ن الفصل قد جاء في نعم وبئس كقوله تعالىٰ ﴿بئس للظالمين﴾[الكهف: ٥٠] بدلا، فإذا جاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز؛ لأنه أشد تصرفا في معموله من نعم

(٢) رأي الشلوبين وابن خروف في شرح التسهيل ٣/ ٣٨

(٣) ابن يعيش ٧/ ١٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢

(٤) المقتضب ٤/ ١٧٨، وفيه: " ولو قلت: ما أحسن عندك زيدا، وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز". وانظر البغداديات ٢٥٦، وابن يعيش ٧/ ١٥٠

(٥) التبصرة والتذكرة٢٦٨

(٦) انظر الكتاب ١/ ٧٢، وشرحه للسيرافي١/ ٣٥٧

يجوزُ؛ لأنك لا تفصِلُ بين [التعجبِ][1] والاسمِ بشيءٍ، لا تقولُ: ما أحسنَ في الدار زيداً ، ولاما أقبحَ عندك زيداً تريدُ: ما أحسنَ زيدا في الدار، وما أقبحَ زيدا عندك؛ لأن أحسنَ فعلٌ ضعيفٌ لا يتصرفُ ".

وحكى أبو عبدالله الحسينُ بنُ خالويه أن لأخفشَ أجازَ أن تحجِزَ بالظرف ،فتقول: ما أحسنَ في الدار زيدا ،فعلى هذا يكونُ للأخفش قولان: المنعُ والجوازُ

وقد ثبتَ الفصلُ بينهما بذلك في لسان العرب نثرِها ونظمِها .فمن النثرِ قولُ عمرو بنُ معْدي كربٍ: " لله درُّ بني مجُاشعٍ ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها ،وأكثرَ في اللزَبَاتِ عطاءَها ".[2] ومن كلامهم: "ما أحسنَ بالرجل أن يصدُقَ"[3]، ومن كلام عليٍّ: "أعززْ علي أبا اليقظان أن أراكَ صَرِيعاً مُجَدَّلا ".[4]ومن النظم قولُ الشاعرِ: [5]

خليليَّ ما أحْرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى صَبُورا ولكنْ لا سبيلَ إلى الصَّبرِ

---

(١) ط: المتعجب.

(٢) الأمالي ٢/ ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٧، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠، ٤١ وابن الناظم ٤٦٦. اللزبات: الشدائد واحدها لزْبة

(٣)المفصل ٢٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٧

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١١

(٥) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٧، و ابن الناظم ٣٣٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٠٢

وقالَ: (١)

حَلِمْتُ وما أشْفَى لَمَنْ غِيظَ حِلمَه   فآضَ الذي عاداك خِلاًّ مواليا

وقالَ آخر: (٢)

أُقيمُ بدار الحزمِ مادام حزمُها   وأحْرِ إذا حالت بأن أتَحَوَّلا

وقالَ آخرُ: (٣)

فصدَّت وقالت بل تريدُ فضيحتي   وأحْبِبْ إلى قلبي بها مُتَغَضِّبا

وقالَ آخرُ: (٤)

أعززْ عليَّ بأن أُروِّعَ شبهَها   ....

وقالَ آخرُ: (٥)

....   وأحببْ إلينا أن يكونَ المقُدَّما

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل٣/ ٤١، ١٨٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٣٢

(٢) ويروى: ما كان حزمها، والبيت لأوس بن حجر في ديوانه ٨٣، وحماسة البحتري ١٢٠، و شرح التسهيل٣/ ٤١، وابن الناظم ٣٣٢، والتذييل والتكميل ١٠ / ٢١٤، وتذكرة النحاة ٢٩٢، وشرح المرادي ٣/ ٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٣، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٣١

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه ١/ ٤٩، و شرح التسهيل ٣/ ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٤، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٣١

(٤) سبق تخريجه

(٥) سبق تخريجه

وأما الفصلُ بالحال، نحوُ: ما أحسنَ متجرِّدةً هندا تريدُ: ما أحسنَ هندا متجردةً، ففي ذلك خلافٌ: ذهبَ الجرميُّ وهشامٌ إلى جواز ذلك ،وذهبَ غيرُهما إلى المنع.

ووهِمَ ابنُ الناظم الشيخُ بدرُ الدين في شرح هذه الأرجوزة(١) ،فذكر أنه لا خلافَ في امتناع الفصلِ بينه، أي بين الفعلِ والمتعجبِ منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحالِ والمنادى ،

ولم يعرفْ الخلافَ في الفصل بالحال؛ لأنه لم يكن صاحبَ اطلاعٍ، وكذلك أبوه الناظم لم يحفظْ خلافا في هذه المسألة ،بل ادّعى الإجماعَ في منع الفصلِ في الحالِ، قال في ما أحسنَ زيدا مقبلا: لو قلت: ما أحسنَ مقبلا زيدا لم يجزْ بإجماع "(٢)

فابنُ الناظم اتبعَ أباه في دعوى الإجماعِ، فإن فصلت بالنداء فقولُ على المتقدم يدلُّ على الفصلِ به، وهو أعززْ عليّ- أبا اليقظان- أن أراك صريعا مُجَدَّلا. وقد ذكرَ ابنُ الناظم أنه لا خلافَ في منع الفصل بالنداء ، وهو ظاهرُ كلام أبيه في التسهيل: "فإن فصلتَ بالمصدر نحوُ ما أحسنَ إحسانا زيدا تريدُ ما أحسنَ زيدٌ إحسانا ".(٣)

ففي ذلك خلافٌ: ذهبَ الجرميُّ(٤) إلى أن ذلك يجوزُ ،ومنعَه غيرُه(٥) ،وتقدمَ دعوى ابنِ الناظمِ أنه لا خلافَ في امتناع الفصل بغير الظرف والمجرور.

---

(١) ابن الناظم ٣٣١

(٢) ابن الناظم ٣٣٢

(٣)

(٤) انظر رأيه في ابن الناظم ٣٣١

(٥) ممن منعه المبرد والأخفش. انظر المقتضب ٤/ ١٧٨، وشرح المرادي ٣/ ٧٤

وجوازُ ذلك مبنيٌّ على أن فعلَ التعجب ينصبُ الحدثَ، ذهبَ بعضهُم إلى إجازة ذلك، وهو مذهبُ الجرمي، وذهبَ الجمهورُ إلى المنع.

فإن فصلت بلولا الامتناعيةُ، نحوُ: ما أحسنَ لولا بخلُه زيدا تريدُ ما أحسنَ زيدا لولا بخلُه ذهبَ ابنُ كيسان(١) إلى أن ذلك يجوزُ، وتقدمَ دعوى ابنِ الناظم أن لا خلافَ في امتناع الفصل بغير الظرف والمجرور.

ولم يتعرضْ الناظمُ للفصل بين (ما)وفعلِ التعجبِ، ونحن نتكلمُ في ذلك ، فنقولُ: إن كان الفصلُ بكان فلا خلاف، فتقولُ: ما كان أحسن زيدا .وفائدتُها أنها تدلُّ على أنك تعجبتَ مما كان وانقطعَ؛ لأن فعلَ التعجب إذا لم تزدْ كانَ إنما هو في الحال ، وإن كانَ بصورةِ الماضي، فإذا قلت: ما أحسنَ زيدا فإنما تعجبتَ منه في حال إخبارِك ،وقال الشاعرُ يمدحُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلَّمَ: (٢)

ما كان أسعدَ مَن أجابَك آخذاً بهُدَاكَ مُجْتَنِبَاً هوىً وعِنَادَا

وفي كان ثلاثةُ مذاهبَ: أحدُها: أنها زائدةٌ لا اسمَ لها و لا خبرَ، وهو مذهبُ أكثرِ الكوفيين،

(١) شرح التسهيل٣/ ٣٨

(٢) البيت لعبدالله بن رواحة في شرح االتسهيل ٣/ ٤٣، وشرح الكافية ٢/ ١٠٩٩، وابن الناظم ٣٣٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٣٣، وليس في ديوانه

والثاني أنها كان التامةُ ،واسمُها ضميرُ المصدر، أي كان هو، أي الكونُ ،وهو مذهبُ السيرافي(١)

والثالثُ: أنها كان الناقصةُ، واسمُها ضميرٌ يعودُ على ما ،وخبرُها فعلُ التعجب، وهو مذهبُ الجرمي(٢) ،ونقلَه بعضُهم عن البصريين، ولا يصحُّ عنهم ،وهذا أبعدُ الأقوال عن الصواب .

والأحسنُ مذهبُ الفارسي ،وحُكيَ عن العرب إدخالُ(يكون) بين (ما) وأفعل، حُكيَ ما يكونُ أهونَ زيدا اليومَ، وما يكونُ أحسنَ زيدا.

واختلفوا في زيادةِ غيرِ كان: فذهبَ الأخفشُ، والكسائيُّ، والفراءُ إلى جواز زيادة أمسى وأصبحَ بينهما (٣)، واستدلَّ بها حُكيَ من كلامِهم: ما أصبحَ أبردَها،وما أمسى أدفأَها. (٤)

---

(١) السيرافي ٣/ ٧٧

(٢) البصريات ٢٩٤

(٣) نسب ابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين في شرح الجمل له ١/ ٤١٥

(٤) المفصل ٢٧٨ والمقرب ١/ ٧٦، وفي الأصول ١/ ١٠٦أن هذا إجازه قوم من النحويين، ولم يذكر أنه محكي عن العرب وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٥، ٥٨٦ أن الكوفيين حكوه، وفي ضرائر الشعر ٧٩، وابن يعيش أن الأخفش حكاه والمثال في السيرافي٣/ ٧٧ وهو يعني الدنيا؛ أي: ما أبردها في الصباح، وما أدفأها في المساء

وذهبَ الفراءَ إلى جواز ذلك في كل فعلٍ يحتاجُ إلى اسمٍ وفعلٍ، يعني في كل فعل يحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ

وقالَ ابنُ عصفور: "وقاس الكوفيون عليها، أي على كان سائرَ أخواتِها ما لم يناقضْ معنى الفعلِ المزيدِ معنى التعجبِ"(١)

وذهبَ بعضُ النحويين(٢) إلى إجازة زيادةِ كلِّ فعلٍ لا يتعدى، نحو: ما قامَ أحسنَ زيدا، إذا أردتَ ما أحسنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى، وحكى الكسائيُّ عن العرب: ما –مرَّ– [أغلظَ](٣) أصحابِ موسى أيامَ موسى أميرُ المؤمنين ".(٤) لأنهم مروا بغِلَظٍ وجفاء ،والمعنى: ما أغلظَ مرورِ أصحابِ موسى ، وحكى الكسائيُّ أيضا: ما يخرجُ أطولَه.

ولا يجوزُ من هذا شيءٌ عند البصريين، ومنعَ الفراءُ مامرَّ أغلظَ أصحابِ موسى، وأجازَ الكسائيُّ ما أظنُّ أظرفَك، وما ظننتُ أظرفَك، تجعلُ أظن ناصبةً في المعنى لـ(ما)، [ولـ(أظرف)](٥)، وتوقعُ أظرفَ على الكاف، وأجازَ ذلكَ هشامُ في الظن وأخواتِه .

---

(١) شرح الجمل ١/ ٥٨٦

(٢) الأبذي ٢/ ٣٧٢

(٣) ط: أغلط.

(٤) يعني موسى الهادي من بني العباس. انظر الأبذي٢/ ٣٧٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١٩ والارتشاف ٢٠٧٤

(٥) ط: ولا ظرف.

وما ذهبَ إليه الكسائيُّ فاسدٌ؛ لأنه أعملَ ظنَّ في ما التعجبيةِ، وما ملتزمٌ فيها الرفعُ على الابتداء، فلا يدخلُ عليها ناسخٌ ليس من كلامهم كان ما أحسنَ زيدا ، ولا ظننت ما أحسنَ زيدا، فإذا كان لا يجوزُ تقديمُ الناسخ على ما وأحسن فالأولى ألا يجوزَ التوسطُ، ثم في قوله هذا إبطالٌ لما رُوي عنه أنه قالَ لا موضعَ لـ(ما)، قالَ: ونصبتَ عبدَالله بالتعجب، وهو تقديرُ المفعول به، وهو في المعنى فاعلٌ .

وهذا كله اضطرابٌ وتخليطٌ، وكيف يقولُ: إن (ما) لا موضعَ لها، ثم يجيزُ ما أظن أظرفَك يجعلُ أظن ناصبةً في المعنى لا ظرفا.

وقد تأولَ بعضُ النحويين قولَ الكسائي(1): إنه لا موضعَ لها على معنى أنها ليست مثلَ (ما) في قولك: ما عندك يعجبنُي، وأنه لا يقعُ شيءٌ في موضعها، فيتبينُ به موضعها، فإنما أرادَ الإبهامَ، وهي عنده اسمُ .

وقد تقدمَ ما حكيناهُ عن الفراء من جوازِ الفصل بين (ما) والفعل بكل فعل يحتاجُ إلى اسم وفعل، ثم رأيناه قد ناظرَ الكسائي في جواز ذلك على جهة الإنكار، قالَ الفراءُ: " أجازَ الكسائي ما ظننتُ أحسنَ زيدا، فرأيتُه يلزَمُه أن يقولَ: ما مررتُ أحسنَ زيدا، فكرهَ ذلك الكسائي، وقالَ: ما ليسَ باسمٍ صحيح، إنما يدخلُ عليه ما يبطلُ عنه واعتلَّ [الكسائي أنه لا يدخلُ الخفضُ عليه كما قالت العرب: ما ضربت ما خلا زيدا، وما قام ما

(1) هذا الكلام في التذييل ١٠/ ٢١٩

خلا زيدا][1]، ولا يجوزُ: ما مررت ما خلا زيدا؛ لأن المخفوضَ لا يفارقُ، والمرفوعُ والمنصوبُ [يفارقان]"[2]. انتهى ما نقله الفراء

ودل هذا النقلُ على شيئين: أحدُهما: أن الفراءَ حكى عن الكسائي إجازتَه: ما ظننتُ أحسنَ زيدا، وقد تقدمَ من قول الفراء جوازُ ذلك فيحتملُ أن يكونَ للفراء قولان:

أحدُهما: الجوازُ، والآخرُ المنعُ، ويُحتمَلُ أنهُ لما ناظرَه الكسائيُّ في جواز ذلك ،واعتلَّ له بما قالتِ العربُ - جوَّز الفراءُ ذلك وكان في قبل هذه المناظرة في حالة التوقف في إجازة هذه المسألة.

والثاني: إنما يدخلُ عليه ما يبطلُ عنه أي مالا يعملُ فيه، نحوُ: كان وظننت، فدلَّ ذلك على أن ظننت ملغاةٌ عن العمل، نحوُ: كان فلا عمل لها في (ما)، ولا في الظرف بخلاف ما حُكي عن الكسائي أنه يجعل ظننت ناصبةً في المعنى لـ (ما)، والفعل، فيكونُ له في ظننت إذا فصلَ بـ(ما) قولان:

أحدُهما: أنها ملغاةٌ، والثاني: أنها معملةٌ في (ما) وفي الفعل بعدها، والبصريون[3] لا يجيزون، أن يفصلَ بين (ما) والفعل إلا بكان فقط

---

(١) سقط من " ط "

(٢) ط: يفارق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب١/ ٧٣: " وتقول: ما كان أحسن زيدا، فتذكر كان لتدل على أنه كان فيما مضى ". وانظر السيرافي ١/ ٣٥٩

وقد بقيت أحكام كثيرة في هذا الباب لم يُشِرْ إليها الناظمُ ، ونحن نذكرُ منها ما تيسَّرَ لنا ذكرُه إن شاء الله ، فنقولُ من أحكام فعله التصغيرُ، وسُمِعَ في أفعل، تقول: ما أُحَيسنَ زيدا.

وظاهُر كلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين اطرادُ تصغيره ،وذكرَ الناظمُ[1] أنّ أَفْعَلَ صغَّرَه بعضُ العرب؛ لشبهه بأفعل التفضيل، وهو في غاية من الشذوذ، فلا يُقَاس ُعلى ما أُمَيْلَحه، فيقال في ما أجملَه وأظرفَه: ما أُجَيْمَلَه و أُظَيْرَفَه؛ لأن التصغيرَ وصفٌ في المعنى، والفعلُ لا يُوصَفُ فلا يُصَغَّرُ، وذكرَ أنَّ ابنَ كيسان قاسَ على ما أُمَيلحَ، وأنه أجازَ التصغيرَ في أَفْعَلَ، وأجازَ التصغيرَ في أَفْعِلْ بزيد، فأجازَ أُحَيْسِنْ بزيد، كما أجازَ ما أُحِيْسِنَ زيدا.

وما ذكرَه ابنُ كيسان في أفعل من اقتياسِ تصغيرِه هو ظاهرُ كلام الناس، وهو مسموعٌ من العرب .

وأما تصغيرُ أفْعِلْ بزيد فلا يجوزُ؛ لأنه لم يُسمعْ من العرب، ويلحقُ هذا الفعلُ إذا تعجبت من نحو حَيِيَ الحذفُ في التصغير، فتقول: ما أُحَيَّ زيدا إذا بنيت ذلك من حَيِيَ زيدٌ يحيا، أصلُه ما أُحِيِّي زيدا، فاجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ، الياءُ التي للتصغير، والياءُ التي هي عينُ الكلمة، والياءُ التي هي لامُ الكلمة، فحُذفتْ الأخيرةُ التي هي لامُ الفعل، وحُرِّكَت الياءُ التي بعد ياء التصغير بالفتح؛ لأن الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتح، ونظيرُ

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٠

ذلك أُحَيٌّ تصغيرُ أحوى عند مَنْ يحذفُ، ويمنعُ الصَّرفَ بحذف الياء الأخيرة، ويجعلُ الإعرابَ في الياء التي هي عينُ الكلمة، ويمنعُه الصرفَ؛ لأنه نوى ما حَذَفَ.

ومن أحكام أَفْعَل أنه إمَّا أن يكونَ مبنيا من لازم أو متعدٍّ، فإن كان مبنيا من لازم صار بهمزة النقل متعدِّياً، وصار الفاعلُ مفعولا، نحو: ضَحِكَ زيدٌ، تقول: ما أضحك زيدا، وإن كان من متعدٍّ، فإما أن يكون من متعدٍّ بنفسه أو بحرف جر، فإن كان بحرف جر تعدّى بعد النقل بذلك الحرف، تقول: ما أعزَّ زيدا عليَّ، وما أزهدَ زيدا في الدنيا؛ لأنه قبل ذلك كان عزَّ زيدٌ، وزهِدَ زيدٌ في الدنيا.

وإن كان متعديا فإما إلى واحد، وإما إلى اثنين، إن تعدى إلى واحد فإما أن يفيدَ علما أو جهلا أو غير ذلك، إن أفاد علما أو جَهْلا تعدّى بالباء[1]، فتقولُ: ما أعرفَ زيدا بكذا، وما أجهلَه بكذا.

وإن أفاد غيرَ ذلك تعدَّى إليه باللام [2]، فتقولُ: ما أضربَ زيدا لعمرو، وما أحبَّ زيدا لخالد، وما أبغَضَ عمرا لبكر، وما أمقتَ زيدا لبكر كان قبل ذلك ضربَ زيدٌ عمرا، وأحبَّ زيدٌ خالدا، وأبغَضَ عمرو بكرا، ومقتَ زيدٌ بكرا .

فإن تعدّى في التعجب أحبَّ و أبغَضَ وأمقتَ بعد ذكر منصوبه إلى ما بعده بإلى كان المجرورُ هو الفاعلَ من حيث المعنى، فيختلفُ إذ ذاك معنى الكلام

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٣

(٢) شرح التسهيل٣/ ٤٣

فإذا قلت: ما أحبَّ زيدا إلى خالد، وما أبغضَ عمرا إلى بكر، وما أمقتَ زيدا إلى بكر – كان المعنى أحبَّ خالدٌ زيدا، وأبغضَ بكرٌ عمرا، ومَقَتَ بكرٌ زيدا .

وإن كان متعديا إلى اثنين من باب أعطى جاز أن يقتصرَ على ما كان فاعلا قبل التعجب، نحو: ما أعطى زيدا، وما أكسى زيدا، وجازَ أن تُعَدِّيَه بعد ذلك إلى أحد المفعولين باللام[1] فتقول: ما أكسى زيدا لعمرو، وما أكسى زيدا للثياب.

فإن جاء من كلامهم ما أعطى زيدا لعمرو الدراهمَ ،وما أكسى زيدا للفقراء الثيابَ فمذهب البصريين[2] أنه ينتصبُ بإضمار فعل تقديرُه أعطاهُ الدراهمَ، أو كساهم الثيابَ، ومذهبُ الكوفيين[3] أنه منصوبٌ بنفس فعل التعجب.

وإن كان من باب ظن فإنك تقتصرُ على الفاعل، فتقولُ: ما أظنَّ زيدا، وما أزعمَ زيدا، هذا مذهب البصريين.[4]

وأما الكوفيون فيجيزون ذكرهَما بشرط دخول اللام على الأول، ونصبِ الثاني، هذا إن أُمِنَ اللبسُ، نحو: ما أظنُّ زيدا لبكر صديقا، أصلُه ظنَّ زيدٌ بكرا صديقا .

وإن خِيفَ لبسٌ أدخلتَ اللامَ على كل من المفعولين، فتقول: ما أظن زيدا لأخيك لأبيك، أصلُه ظنَّ زيدٌ أخاك أباك

(١) شرح التسهيل٣/ ٤٣

(٢) شرح التسهيل٣/ ٤٣

(٣) شرح التسهيل٣/ ٤٣

(٤) مذهبهم ومذهب الكوفيين في شرح التسهيل ٣/ ٤٣

ومن أحكام أَفْعَلَ أنه لا يجوزُ حذفُ همزته، وجاء من كلامهم: ما خَيرَ اللَّبنَ للصَّحيحِ، وما شرَّه للمبطون". [١]

وحكى بعضُ الكوفيين: مَخْيَرَك[٢]، وحكى الفرَّاء عن الكسائي أنَّه سَمِعَ مَخْبَثَه، قال: تُلْقِي الألفَ من (ما)، والهمزةَ من أخبثه. وقال الشاعر: [٣]

ما شَدَّ أنفسَهم وأعلمَهُم بما ... يَحْمِي الذِّمارَ به الكريمُ المُسْلِمُ

ولا ينقاسُ شيءٌ من هذا، إنما أُورِدَ مَوردَ الشذوذ، قال أبو جعفر النحاس: " هذا كلُّه خطأٌ عند البصريين، يعني أنه يُقَاسُ عليه في الكلام .

واختلف النحويون في زمان فعل التعجب، فمنهم من ذَهبَ إلى أنه بمعنى الحال، واستدلَّ على ذلك بأنك لا تقول: ما أحسن زيدا، إلا وهو في الحال حَسَنٌ .

وإذا أردتَ الماضي أدخلتَ كانَ، فقلتَ: ما كان أحسنَ زيدا ،ومنهم من ذهبَ إلى أنه بمعنى الماضي إبقاءً للصيغةِ على بابِها ،إلا أنه يدلُّ على الماضي المتصلِ بزمنِ الحالِ، فإذا أردتَ الماضي المنقطعَ أتيتَ بكانَ . وهذا المذهبُ أولى لما فيه من بقاء اللفظِ على بابِه.

ومن أحكام أَفْعَلَ أنك إذا نصبتَ به ضميرَ المتكلم الواحد لزمتْهُ نونُ الوقاية كسائر الأفعال ، فتقولُ: ما أظرفَني ، وما أجملَني ،وفي كلام الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ما نصُّه: "واعلم أن كلَّ فعل يتصلُ به ضميرُ المتكلم المنصوب فإنه تلزمُه نونُ الوقاية إلا

---

(١) في الزاهر ١/ ٣٦٠: " ما شر اللبن للمريض".

(٢) الزاهر١/ ٣٦٠

(٣) البيت من غير نسبة في الزاهر ١/ ٣٦٠، ٤٩٠ والمخصص ١٤/ ١٧ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٢

فعلَ التعجب، فإنك في إلحاقِها بالخِيارِ،وسببُ ذلك شبهُه بالاسم ، فإذا كانوا يتركونها في مثلِ: [1]

يسوءُ الفالياتُ إذا فَلَيْنَي ....

مع أنه لم يخرجْ عن أصله كفعل التعجبِ، فأقلُّ مراتب هذا أن يجوزَ فيها ذلك".[2] ودلَّ على أنه لا يلزمُه نونُ الوقاية ،بل يجوزُ أن تلحقَ ، وألاَّ تلحقَ

وقالَ المَهَابَاذيُّ: " أما ماحكوه يعني الكوفيين[3] من قولِهم: ما أحسني فشاذٌّ، ويمكنُ أن يكونَ لِما لم يتصرفْ أُشبهَ آخرُه آخرَ الاسمِ "

وقد نظَّم بعضُ أصحابنا المتظرفين أبياتا فيها ما أسني أنشدنيها الشيخُ اللغويُّ الإمامُ الصدوقُ رضيُّ الدين أبو عبدِالله محمّدُ بنُ علي بنِ يُوسُفَ الشاطبيِّ، وكان أحفظَ مَن رأيناه وأصدقَ لهجةً بإسنادِه إلى قائلِها ومنها:

---

(١) صدره: تراه كالثغام يُعَلُّ مِسّكا، ويروى: رأته مكان تراه

وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي يخاطب امرأته. والضمير في تراه يعود على شعر رأسه. وفاعل تراه يعود على المرأة. الثغام: شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه لشيب بثمرها تعل: من العلل وهو الشرب الثاني. الفاليات: جمع فالية وهي التي تفلي شعر الرأس

وانظر البيت في ديوانه١٨٠، و الكتاب ٢/ ١٥٤، ومعاني القرآن للفراء٢/ ٩٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٤ والزاهر١/ ٢٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦٠

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٢

(٣) الحكاية في البصريات ٢٩٤ من غير نسبة

يا حَسَناً مالكَ لمْ تحُسِنْ   إلى نُفُوسٍ في الهَوَى مُتْعَبَهْ
طَرَّزَتْ بالوردِ وبالسَّوسِنِ   صفحةَ خدٍّ بالسَّنا مُذهَبَهْ
يا حُسْنَه إذْ قالَ ما أحسَنِي   ويا لذاكَ اللفظِ ما أعْذبَهْ
قلتُ له كلُّك عندي سَنِي   وكلُّ ألفاظِك مُسْتعذَبَهْ

في أبيات فإن كان الفعلُ آخرُه نونٌ، نحوُ: ما أحسنَني، وما أليننَي فيجوزُ فيه الفكُّ، ويجوزُ الإدغامُ، فتقولُ: ما أحسَنِّي ، وما ألَيَنِّي، وجهُ الإدغام كراهةُ اجتماع [المِثلين][1] ، [ووجهُ][2] الفكِّ كونُهما غيرَ لازمين؛ لأنهما من كلمتين، وكذا قياسُ كلِّ مثلين من كلمتين يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ، نحوُ: جعلَ لكَ.[3]

فإن نصبَ هذا الفعلُ ضميرَ المتكلمين، نحو: ما أحسنَنا فلا يجوزُ الإدغامُ؛ كراهةَ الالتباسِ بقولِهم: ما أحسنَّا إذا نفيتَ الإحسانَ عنك وعن غيرِك.

ومن أحكام منصوب أفعل ومجرور (أفعل) في هذا الباب أنه لا يكونُ إلا معرفةً أو نكرةً مختصَّةً، نحوُ: ما أسعدَ رجلاً اتقّى اللهَ، ولا يجوزُ: ما أحسنَ غلاما ، ولاما أسعدَ رجلا من الناس؛ لأنه لا فائدةَ في ذلك .

---

(١) سقطت من " م "

(٢) سقطت من "م"

(٣) الادّغام من شرح كتاب سيبويه٦٨

وفي بعض المعارفِ وبعض النكرات خلافٌ في مسائل: الأولى: إذا كان معرفةً بالألفِ واللامُ للعهدِ، نحوُ: ما أحسنَ الرجلَ، ذهبَ الجمهورُ إلى جواز ذلك، وذهبَ الفراءُ إلى المنع

الثانيةُ: إذا كان أيّا الموصولةَ إذا كانت صلتُها فعلا ماضيا، نحوُ: ما أحسنَ أيَّهم قالَ ذلك منعَها الكوفيون والأخفشُ، وأجازَها غيرُهم ، فإن كانت صلتُها مضارعا جازت المسألةُ عند الجميع، نحوُ: ما أحسنَ أيَّهم يقولُ ذلك.

الثالثةُ: ما كانَ ما كانَ زيدا أجازَها هشامُ، وما كان الأولى في موضع نصب، والثانيةُ في موضع رفع ،ولا يجيزُها غيرُ هشام من الكوفيين، قالَ النحاس: " وهي على أصلِ البصريين جائزةٌ، أي: ما أحسنَ ما كانتَ كينونَةُ زيدٍ.

الرابعةُ: ما أحسنَ ما كان زيدٌ ضاحكا إذا كانت ناقصةً، أجاز ذلك الفراءُ، ومنعَها البصريون ،فإن جعلت كان تامةً، ونصبتَ ضاحكا على الحال جازَ عند الجميع ،فإن جعلت (ما) في كان موصولةً وخبرَها ممَّن يعقلُ، نحوُ: ما أحسنَ ما كان زيدا فذهبَ المبردُ إلى جواز ذلك، وذهبَ غيرُه إلى المنع.(1)

الخامسةُ: ما أحسنَ ما ظننت عبدَالله قائما قالَ الفراءُ: "إن شئتَ لم تأتِ بقائمٍ؛ لأنه نُصبَ على الحال لا غيرَ". وهو عند البصريين مفعولٌ، والدليلُ على أنه ليس منصوباً على

(1) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ٣٨٤: " وإذا قلت: ما أحسن ماكان زيدا فما الأولى للتعجب، وما الثانية مصدرية، وقولك: كان زيد صلتها، أي ما أحسن كونَ زيد، ولا يجوز نصب زيد؛ لأن زيدا من ذوي العلم، و(ما) من غير ذوي العلم، فلو جعلت في كان ضميرا لأعدته إلى (ما)، وجعلته زيدا في المعنى فتناقضا".

الحال أنك تقولُ: ما أظرفَ ما ظننت أن عبدَالله قائمٌ فمحالٌ أن يكونَ خبرَ أن حالا؛ لأن الحالَ مستغنى عنها ،وخبرُ أن لابدَّ منه ،ولا يجوزُ حذفُ قائم عند البصريين إذا قلتَ: ما أحسنَ ما ظننت عبدَالله قائما؛ لأن الفائدةَ في قائم، وكذلك أخواتُ الظن .

السادسةُ: ما أحسنَ أحدا يقولُ ذلك أجازَها الكسائيُّ ،وقالَ الفراءُ لا أُجيزُه ،وألزمَ الفراءُ الكسائيَ أن يقولَ: اضربْ أحدا يقولُ ذلك ،ولَتَضْرِبَنَّ أحدا يقولُ ذلك ،وعليك بأحد يقولُ ذلك ،وهذا إلزامٌ صحيحٌ؛ لأن الكسائيَّ شبَّه أحدَهم بأيِّهم من جهة الإبهام ،وهو يجيزُ ما ألزمَه إياَّه الفراءُ في أيِّهم ،وقول البصريين كقول الفراء إلا أن يجعلَ أحدا في معنى واحِد، فتكونَ المسائلُ صحيحةً

ومن المسائل في هذا الباب العطفُ، قالَ الأخفشُ في الأوسط: "تقولُ: ما أحسنَ زيدا ورجلا معه ،ولو قلت ورجلا ،ولم تقلْ: معه لم يجزْ؛ لأنك إذا عطفتَ الشيءَ على الشيء صيّرتَه مثلَه ،وأنت إذا قلت: ما أحسنَ رجلا لم يجزْ؛ لأنه لا يُنكرُ أن يكونَ في الدنيا رجلٌ حسنٌ، ولا يمكنُ أن يكونَ هذا كلاما حسنا؛ لأنه ناقصٌ.

قالَ: وتقولُ: ما أحسنَ ما كانت هندٌ وأجملَه، وهو أقيسُ وأجودُ من قولك: وأجملَها ليكون آخرُ الكلام على أوّله "

وإذا قلت: ما أحسنَ زيدا لا ما أشرفَه، وما أحسنَ زيدا ،لا أشرفَه فمنعَ ذلك الكسائيُّ، قالَ النحاسُ: " وهذا على أصول البصريين جائزٌ؛ لأن حكمَ (لا) أن تكونَ بعد الإيجاب .

وتقولُ: ما أحسنَ وأجملَ زيدا ففي هذه المسألة ثلاثةُ مذاهب: أحدُها: الجوازُ على إعمال الأول وإعمالِ الثاني، نصَّ عليه المبردُ في المَدْخَل قالَ: " ما أحسنَ وأجملَ زيدا إذا نصبتَه بأجمل، فإن نصبتَه بأحسن قلتَ: ما أحسنَ وأجملَه زيدا، لأنك أردت ما أحسنَ زيدا وأجمله".

وإذا أعملتَ الثاني حذفتَ المفعولَ من الأول؛ لأنه فضلةٌ كما جازَ ضربتُ وضربني زيدٌ.

الثاني: المنعُ لما يؤدي في بعض صوره من الفصل من أفعل ومعموله بالمعطوف

الثالثُ: الجوازُ بشرط إعمال الثاني، وهذا المذهبُ يحيلُ التنازعَ؛ لأن من شروطه جوازَ إعمال كل واحد من العاملين في المتنازع فيه، وهو اختيارُ الناظم[١] فإن قلت: أحسنْ وأعقلْ بزيد من إعمال الثاني أضمرَ في الأول، فقالَ: أحسن به وأعقل بزيد، ولا يمتنع على مذهب البصريين[٢] أن تحذف الباءَ فيتصلُ الضميرُ ويستترُ، ويمكن أن يقالَ: حُذِفَ لأنه قد تقدَّمَ جوازُ حذف مثل هذا الفاعل.

ومن إعمالِ الأوَّل فقياسُ مذهب أبي العباس الجوازُ، فتقولُ: أحسنْ وأعقلْ بزيد؛ لأنه لا يُبَالي بهذا الفصل.

---

(١) في الارتشاف ٢٠٤٨: " وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز التنازع في فعل التعجب، وقال ابن مالك: " والصحيح عندي جوازه، ولكن بشرط إعمال الثاني، قال: " وكذلك أحسن وأعقل بزيد قال: ويجوز على أصل مذهب الفراء أحسن وأعقل بزيد على أن تكون الباء متلعقة بأحسن وأعقل معا ". انظر مذهب الناظم في شرح التسهيل ٢/ ١٧٧

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٧٧

ومن منعَ إعمالَ الأولَ في ما أحسنَ وأعقلَ زيدا منعَ هنا، ويجوزُ على مذهب الفراء على أن لا حذفَ، بل يكون بزيد معمولا للفعلين كما أجازَ في قامَ وقعدَ زيد أن يكونَ مرفوعا بهما.

ومن أحكام فَعُلَ المرادِ بها التعجبُ أنه لا يبنى إلا مما يبنى منه ما أفعله بقياس، فلا تقول:

لفَقُرَ الرجلُ، ولا لتَقُوَ، ولا لَمَلُؤَت القِرْبةُ، ولا لَمَكُنَ زيدٌ، وإن كانوا قد قالوا: ما أفقرَه، وما أتقاه، وما أملأ هذه القربةَ، وما أمكنَه، وكذلك جميعُ ما شذَّ فيه ما أفعله، ولا يُقَالُ منه: لفعُل، فإن لفعُل قليلةُ الاستعمال، ولم يجزْ لذلك استعمالُها إلا حيثُ تُسْتَعملُ ما أفعل بقياس.

ومن ذهب إلى أنه يجوزُ التعجبُ مما كان على وزن أَفْعَلَ، وهمزتُه ليست للنقل، ويجعلُ ذلك مقيسا – لا يجيزُ أن يُبْنَى لفَعُلَ، فلا يقال: لخَطُؤَ الرجل، ولا لصاب الرجلُ، وإن كانوا قد قالوا: ما أخطاَهُ، وما أصوبَه.

******

نعِمَ وبِئْسَ (١)

فِعْلَانِ غيرُ مُتَصَرِّفينِ نِعْمَ وِبِئْسَ رافعانِ اسْمِينِ

مُقَارِنَيْ أل أو مُضَافينِ لِمَا قارنَهَا كَنِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا

نعمَ وبئسَ لهما استعمالان: أحدُهما يكونان فيه متصرِّفين، وهو أصلُ وضعِهما، وذلك إذا كانت نِعْم بمعنى: تَنَعَّمَ، وبئسَ بمعنى: أصابَ بؤساً وحُزْناً، فتقولُ: نَعِمَ يَنعِمُ، ويَنعَمُ نِعْمةً، وهو ناعمٌ، ومنعومٌ به، وبئسَ ييأَسُ ويبْئِس بُؤْساً.(٢) ولايُشترَطُ في فاعلِهما إذ ذاك شرطٌ، بل كلُّ ما جازَ أن يكونَ فاعلاً للفعلِ غيرِها جازَ أن يكونَ فاعلاً لها من مُظهَرٍ ومُضمَرٍ، وفيهما أربعُ لغاتٍ(٣): نِعْمَ وبِئْسَ، وتسكينُ عينِ الكلمةِ، وإتباعُ حركةِ الفاءِ لكسرةِ العينِ، وتسكينُ العينِ بعدَ الإتباعِ.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٧٩: "وأصل نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولايكون منهما فعل لغير هذا المعنىٰ". وانظر هذا الباب في المقتضب ٢/ ١٣٨، والأصول ١/ ١١١، و شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٤، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦١٠، وشرح التسهيل ٣/ ٥، وابن الناظم ٣٣، والملخص ٤٤٤، والتذييل ١٠/ ٦٩، والارتشاف ٢٠٤١، وأوضح المسالك٣/ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل٣/ ١٦٠، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٢٣، والمقاصد الشافية٤/ ٥٠٦

(٢) هذا كلام ابن أبي الربيع في الملخص٤٤٤، نقله أبو حيان بتصرف يسير.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٥٥: " هذاباب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا، وكانت الفاء قبله مفتوحة، وكان فَعِلا إذا كان ثانيه من الحروف الستة –حروف الحلْق–فإن فيها أربع لغات مُطّرِدٌ فيه: فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ إذا كان فعلا أو اسما أو صفة فهو سواء". اهـ، وانظر لغات نعم في المقتضب ٢/ ١٣٨، والأصول ١/ ١١١، وابن يعيش ٧/ ١٢

قالوا: وكذلك كلُّ ماكانت عينُه حرفَ حلْقٍ من اسمٍ وفعلٍ على وزنِ فَعِلَ، نحْوُ: فَخِذَ، وشَهِدَ.(١)

وينبغي أن يُقيَّدَ ذلك بشرطِ ألاّ يكونَ مما شذَّت العربُ في فكِّه، نحُو: لَحِحَت عينُهُ(٢)، أو اتَّصلَ بآخرِ الفعلِ مايُسَكَّنُ له، نحوُ: شهِدْتُ، أو كانَ اسمَ فاعلٍ من معتلِّ العينِ، نحوُ: ضَحٍ من قولِهم: ضَحِيَ الثوبُ ضَحَىً، فهو ضَحٍ إذا اتَّسخَ، وسَخِيَ سَخَاً، فهو سَخٍ، أيضا إذا اتَّسخَ، وسخِيَ البعيرُ: ظلعَ من وثوبِه بالحِمْلِ الثقيلِ، فتعترضُه الريحُ بين الجلدِ والكَتِفِ، وهو بعيرٌسَخٍ(٣)، فإن هذه لايجوزُ تسكينُ عينِها.

والاستعمالُ الثاني: أن يُرادَ بنعمَ للمدحِ، وببئسَ للذَّمِ، وهما منقولتان من تَينِك، فلما نُقِلَتا عن أصلِهما، وجيءَ بنعم للمدحِ، وبئسَ للذَّمِ صارت بذلك دالةً على معنى في غيرِها كالحروفِ والفعلِ إذا تضَّمنَ معنى الحرفِ مُنعِ التصرفَ، كما أن الاسمَ إذا تضمَّن معنى الحرفِ مُنعَ الإعرابَ؛ لأنّ الأصلَ في الاسمِ الإعرابُ، والأصلُ في الفعلِ التصرُّفُ، والحرفُ لايكونان فيه.

ولَمَّا مُنعَ نعمَ وبئسَ التصرفَ زالت دلالتُهما على الزمانِ الماضي(٤)، فقالوا: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرو، فدلَّ ذلك على شرفٍ في زيدٍ، وذمٍّ في عمرٍو وقْتَ إخبارِك .ومعنى نعمَ وبئسَ إذْ ذاك المبالغةُ في المدحِ والذمِّ والنهايةِ.

---

(١) الملخص٤٤٤

(٢) اللَحَح في العين: لزوق أجفانها لكثرة الدموع، ولَحَّت عينه: كثرت دموعها. اللسان (لحح)

(٣) اللسان(سخا)

(٤) الملخص ٤٤٥

وقد تُسندُ نعم إلى مَن يُرادُ تقديمُه في أمرٍ، ونفوذُه فيه، وإن كان ذمًّا، وبئسَ حيثُ يُرادُ التأخرُ، وعدمُ النفوذِ، وإنْ كانَ مدحاً، قالَ الحُطيئةُ: [1]

فنعمَ الشيخُ أنت لدى المَخَازي وبئسَ الشيخُ أنت لدى المَعَالي

وقد أوردَ النحويون الخلافَ في(نعمَ)، و(بئس) على طريقتين:

الطريقةُ الأولى: قالوا في كونِهما فعلين: خلافٌ: ذهبَ أكثرُ النحويون، ومنهم البصريون[2] إلى أنهما فعلانِ بدليل رفعِهما الفاعلَ، وبنائِهما على الفتح، وتحمُّلِهما الضميرَ، بل قد حُكيَ بروزُه على ما سيأتي، وبثبوتِ تاءِ التأنيثِ مع المؤنثِ، وسقوطِها مع المذكرِ.

وذهبَ الفراءُ[3] وكثيرٌ من الكوفيين[4] إلى أنهما اسمانِ، واستدلوا بكونِهما لامصدرَ لهما، وبكونِهما لايتصرفان، وبدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما، حُكيَ من كلامهم: سرتُ على عَيْري هذاخمسةعشرَ ميلاً، فقيل: نعمَ السيرُ على بئسَ العَيْرُ.[5] "

وقالَ رجلٌ من بني عُقيل، وقد وُلِدَ له بنتٌ، فقيلَ له: نعم الولدُ، فقال: واللهِ ماهيَ بنعمَ الولدُ، نصرُها بكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ.[6]وقالَ حسَّان: [1]

(١) ديوانه ٢٧٦، وفيه: على المخازي

(٢) الكتاب ١/ ١٧٩، والأصول ١/ ١١١، والإنصاف ٨٦، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٠٧

(٣) رأي الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٦٨، والإنصاف ١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٧٠

(٤) منهم ثعلب وأصحابه؛ انظر الشجري ٢/ ٤٠٤

(٥) الشجري ٢/ ٤٠٥، والإنصاف ٩٦، وابن الناظم ٣٣٣

(٦) الإنصاف ٨٧، وابن يعيش ٧/ ١٢٨، وابن الناظم٣٣٤

ألستَ بنعمَ الجارِ يُؤلَفُ بيتُه   لذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُصْرِمَا

وبالإضافةِ، نحْوُ قولِه: [٢]

فقد بُدِّلتُ ذاك بنِعْمَ بالٍ   وأيامٍ لياليها قِصارُ

وقال آخر: [٣]

صبَّحكَ اللهُ بخيرٍ عاجِل

بنِعْمَ طَيْرٍ وشبابٍ باكِر

ولاستعمالِ مبتدأٍ، قالَ الرُّؤَاسيُّ[٤]: "سمعتُ العربَ تقولُ: فيك نعْمتُ الخَصْلةُ ".وبالعطفِ عل يالاسمِ قالَ الفراءُ: " سمعتُ العربَ تقولُ: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواءٌ".

وقد تأوَّل البصريون، ومَن قالَ بقولهِم أنهما فعلان هذا السماع كله[١] بما هو مبسوطٌ في المبسوطاتِ .

---

(١) ويروى الشطر الثاني أيضا: أخا قلة أو مُعْدِمَ المال مُصْرِما، ويروى: معدما مكان مصرما، والبيت في شرح ديوانه٣٧٠، و الشجري ٢/ ٤٠٥، والإنصاف ٩٧، وأسرار العربية ١٠٣، ، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٧١. المصرم: المعدم الذي لايجد شيئا

(٢) البيت لعدي بن زيدالعبادي في ديوانه ١٣٣، وفيه: بنُعْمٍ، وعليها يفوت الاستشهاد، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١، والتذييل والتكميل ١٠ / ٧٠

(٣) الرجز من غير نسبة في تهذيب اللغة ٣/ ١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١، وشرح التسهيل ٣/ ٥، وابن الناظم ٣٣٤، والتذييل والتكميل. ، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٢٤، والعيني ٢/ ٨٠

(٤) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي، إمام مشهور، أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين، وهو أستاذ الكسائي والفراء (ت١٩٦). انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٨٢

والطريقةُ الأخرى من ذكرِ الخلافِ فيهما [حررّها][٢] الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور في تصانيفِه المتأخرةِ، قال: " لم يختلفْ أحدٌ من النحْويين البصريين والكوفيين في أنَّ نعمَ وبئسَ من قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو وأشباهِ ذلك فعلان، وأن الاسمَ المرفوعَ بعدهما فاعلٌ بهما، وإنما الخلافُ بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادِهما إلى الفاعلِ، فذهبَ البصريون إلى أنَّ نعم الرجلُ جملةٌ، وكذلك بئسَ الرجلِ.[٣]

وذهبَ الكسائي [٤]إلى أن قولِك: نعمَ الرجلُ، وبئسَ الرجلُ اسمان محكيان بمنزلةِ تأبَّطَ شراً، وبرَقَ نحْرُه، فنعم الرجل عنده اسم للمدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما، وسُمِّيَ بهما.

وذهبَ الفراءُ[٥] إلى أن الأصلَ في نعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحُذفَ الموصوفُ الذي هو رجلٌ، وأُقيمت الصفةُ التي هي الجملةُ من نعمَ وبئسَ وفاعلِهما مقامَه، فُحكِمَ لها بحكمِه .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل١/ ٦١١: " أما قولهم على: بئس العير، فيكون على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، كأنه قال: على عير بئس العير، وعلى ذلك يتخرج: ماهي بنعم الولد، بولد نعم الولد. وأما قولهم: بنعم طير وشباب فاخر، وبنعم بال، فإن عنم اسم للخير الباكر، واسم للعافية في قولهم: بنعم بال بدليل إضافتهما إلى مابعدهما، ولايضاف إلا الاسم". وانظر شرح التسهيل ٣/ ٦

(٢) ط: حرره

(٣) ذكر ناظر الجيش ٥/ ٢٥٢٥: " أن ابن عصفور قال هذا الكلام في شرح المقرب

(٤) الارتشاف ٢٠٤١، والمساعد ٢/ ١٢٠

(٥) الارتشاف ٢٠٤١، والمساعد ٢/ ١٢٠

فنعمَ الرجلُ، وبئس الرجلُ عندهما رافعانِ لزيدٍ وعمرٍو، كما أنك لوقلت: ممدوحٌ زيدٌ، ومذمومٌ عمرٌو لكان زيدٌ مرفوعاً بممدوحٍ، وعمرٌو مرفوعٌ بمذمومٍ.

ورُدَّ مذهبُ الكسائي والفراءِ بأنه لوكانَ محكوماً لهما بحكمِ الأسماءِ لوقعا في مواضعِها في فصيحِ الكلامِ، فكنت تقولُ: إن نعمَ الر جلِ قائمٌ، وإن بئسَ الرجلِ منطلق، وظننت نعمَ الرجلِ قائماً، وظننتُ بئسَ الرجلِ منطلقاً، وكانَ نعمَ الرجلِ منطلقاً، وكان بئسَ الرجلِ ضاحكاً .فلمَّا لم يُسمعْ ذلك في فصيحِ الكلامِ دلَّ على بُطلانِ ماذهبا إليه .

واللغاتُ الجائزةُ فيهما، وهما متصرفان جائزةٌ فيهما، وهما غيرُ متصرفين، ومما جاء فيه على الأصلِ قولُ طرفة: (١)

خالَتِي والنفسُ قِدْماً إنهم نَعِمَ الساعون في القومِ الشَّطُرْ

وحكى الأخفش(٢)، وأبو علي عن بعض العرب في بِئْسَ: بَيْسَ، أصلُها بئس، فخففت الهمزةُ بأن جُعِلَت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنت بعد التسهيل، وأُخلِصَت ياءً على حد قولهم: في يومئذ يومِيْذٍ.

(١) ويروىٰ: ما أقلَّت قدمي إنهم نعم الساعون في الأمر المُبِرّ

والبيت في ديوانه ديوانه ٧٩، والكتاب ٤/ ٤٤٠، والمقتضب ٢/ ١٣٨، و التبصرة والتذ كرة ٢٧٥، والعضديات ٢٠٦، و الخصائص٢/ ٢٨٢، والمحتسب ١/ ٣٤٢، والتخمير ٣/ ٣١٥، و الشجري ٢/ ٤١٩، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، وشرح الجمل عصفور ١/ ٦١٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٨.
القوم الشطر: الغرباء من الناس؛ أر اد أنهم يسعو ن في حاجة الغريب خير سعي

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٦، والتذييل والتكميل١٠/ ٨٠

وحكى العبدِيُّ: نَعِيْمُ الرجلُ زيدٌ.[١] بياء بعد العين المكسورة على جهة الإشباع كما جاء: [٢]

....أدنو فأنظور

يريد فأنظر. وذكر بعضُ أصحابنا أن الأفصحَ نِعمَ وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ وعليه ﴿فنِعِمَّا هي﴾ [البقرة: ٢٧١]، ثم نَعِمَ، وهي الأصلية، ثم نَعْمَ، وهي في الرتبة الرابعة من الفصاحة.وقول الناظم:

مقاربي أل أومضافين لما قارنها..........

مثال الأول: ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾[الأنفال: ٤٠]، ومثال الثاني ما مثل به من قوله:

....كنعم عقبى الكرما

وفي التنزيل﴿ ولنعم دار المتقين جنات عدن﴾[النحل: ٣٠]، وقد جاء اسمها مضافا إلى مضاف إلى مافيه الألف واللام، نحو قوله: [٣]

---

(١) عن قطرب في المحتسب ١/ ٣٥٧، و الشجري ٢/ ٤١٨

(٢) قطعة من بيت تمامه:

وأنني حوثما يسري الهوىٰ بصري   من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

ويروىٰ: وأنني حوثما أثني، ويشري مكان يسري، ويروىٰ حيثما في الشطرين

وهو لابن هرمة في ديوانه ١١٨، ومن غير نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والجنىٰ الداني ١٧٣

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨٤، وناطر الجيش ٥/ ٢٥٣٤

فإن تكُ فقعسٌ بانت وبنَّا   فنعم ذوُو مُجاملةِ الخليلِ

وقولِ الآخر: [1]

فنعم ابنُ أخت القوم غيرَ مُكذَّبٍ   زهيرٌ حسامٌ مُفرَدٌ من حمائِلِ

قال أبو بكر خطاب[2]: " وكل شيء لانظير له، ولاهو واحد من جنس يَشْرَكُه في اسم فلايجوز وقوع نعم وبئس عليه، لو قلت: نعمت الشمسُ هذه، ونعم القمرُ هذا لم يجز من حيث جاز نعم الرجلُ هذا، ولو قلت: نعم القمرُ زيدٌ، ونعمت الشمسٌ هند لجاز على التَّشبيه، ولو قلت: نعم القمرُ ما يكون لأربعَ عشْرةَ، ونعمت الشمسُ شمسُ السُّعود جاز ذلك؛ لأنك أردت تفضيلَ أحوالهما، كما تقول: هذه الشمسُ حارّةٌ، وهذه الشمسُ باردةٌ ".

ولم يتعرض الناظم لـ(ال) هذه وفيها خلافٌ: ذهب الجمهور إلى أنها جنسية[3]، وذهب أبو إسحاق بن مَلْكُون[4]، وأبو منصور الجَواليقي[1] إلى أنها عهدية، والقائلون

---

(١) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه، والبيت في ديوانه ٣٢، ومن غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٥، وابن الناظم ٣٣٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨٤، والارتشاف ٢٠٤٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٣٤، والعيني ٣/ ٨٢. أخت القوم: عاتكة بنت عبد المطلب. زهير: هو زهير بن أمية بن المغيرة وأمه عاتكة.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، اختصر الزاهر لابن الأنباري، وهو صاحب كتاب الترشيح، وقيل: التوشيح ينقل عنه أبو حيان كثيرا، قيل إنه توفي بعد (٤٥٠ هـ) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٥٣، ونصه هذا في التذييل والتكميل ١٠/ ٩٢

(٣) التذييل والتكميل ١٠ / ٨٤

(٤) رأي ابن ملكون في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨٨

بأنها جنسية اختلفوا: فقال قوم منهم: هي جنسية حقيقية [٢]، فإذا قلت: نعم الرجلُ زيدٌ فالرجلُ عامٌّ، والجنسُ كلُّه هو الممدوحُ، وزيدٌ مندرجٌ تحت الجنس؛ إذ هو فردٌ [من][٣] أفرادِه.وإلى هذا ذهب الفارسي .

وقال قومٌ: هي جنسية مجازا جعلتَ زيدا هو جميعَ الجنس على سبيل المبالغة، ولم تقصِدْ غيرَ مدح زيد بذلك، وكأنك قلت: نعم زيدٌ الذي هو جنسُ الرجال.واستدل[٤] من قال بأن(أ ل)للجنس بالتزام(أل) في فاعلِهما، أو فيما أُضِيفَ إليه فاعلُهما، ولو لم تكن للجنس لكان فاعلُهما كلَّ اسم، والمفردُ المعرفُ بـ(أل) يكثرُ إرادةُ الجنس به، قالوا: أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدِّرْهَمُ البيْضُ"[٥]، وقال تعالى﴿ والعصر ۝إن الإنسان لفي خسر۝ إلا الذين أمنوا﴾[العصر: ١ -٣] فاستثنى الإنسانَ من الإنسان، وهو مفرد، فدلَّ على أنه أُرِيدَ به الجنسُ، وقال الشاعر: [٦]

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر، أبو منصور الجواليقي من كتبه المعرب، وشرح أدب الكاتب (ت٥٣٩) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧ حيث نقل أبو حيان كلام ابن عصفور ببعض تصرف، وهو كثيرا مايفعل.

(٣) سقطت من " ط "

(٤) الاستدلال على جنسية (أل) مجازا في شرح الجمل لابن عصفور١/ ٦١٧، ونقله أبو حيان ببعض تصرف

(٥) الحجة للفارسي ٦/ ٣٥٧، وقد قبح أبو علي وصف هذا المفرد بالجمع؛ قال: " وما يدل على قبحه أن العرب تجيء بالجمع الذي هو لفظ الواحد، فيجرونه مجرى الواحد وذلك قولهم: حصى أبيض". ، وانظر الكشف لمكي٢/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨٥

(٦) الرجز من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٨٥

بهم هدى اللهُ جميعَ الإنسان

من الضَّلال وهم كالعُمْيان

يريد جميع الأَنَاسيِّ، وكذلك المضافُ إلى ماعُرِفَ بهما؛ ألا ترى أنك تقولُ: مولى القوم، تريد بذلك جميعَ الموالي، وقال الشاعر، وهو ابنُ مُقْبِل: (١)

مِنْ عَاتِقِ النَّبْعِ لَمْ تُغْمَزْ مَوَاصِمُهُ حُذُّ المَتَاقَةِ أَغْفالٌ ومَوْسُومُ

يريد بعاتق النبع الجنسَ بدليل قوله في مواصمها.

واستدل أيضا بأن(ال) للجنس بقولِ العرب في فصيح كلامِها: نعم المرأةُ هندُ، وبئس المرأةُ جُمْلُ، فلا تلحقهُا تاءُ التأنيث، وهم لايقولون: قالَ فلانةٌ (٢)في فصيح الكلام، فدلَّ ذلك على أن (ال) للجنس، فمن ذكّرَ؛ فلأنّ الجنسَ مذكّرٌ، ومن أنّث أنَّثَ فرَعْياً للفظ ولايُقال إن السببَ في ذلك كونُ الفعل غيرَ متصرف، كما قاله أبو القاسم الزجاجي(٣)؛ لأنك لاتقولُ: ليس هندٌ ذاهبةً، ولاعسى هندٌ أن تقومَ.

وأما من ذهبَ إلى أن (أل) عهديةٌ فاستدلّ بكونِ الفاعلِ على حسَبِ المخفوضِ من إفراد وتثنية وجمع، فتقولُ: نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون .ولوكان المرادُ

(١) ديوانه ٢٧٥. العاتق: الكريم الخالص اللون. النبع: شجر من أشجار جبال السراة تتخذ منه القِسيُّ والقداح، يريد أن هذه القداح متخذة من نبع كريم. المواصم: مواضع العقد من الوَصْم، وهو العقدة في العود. الحُذ: الخِفاف، واحدها أحذّ. الماقة: التوقان للخروج. الأغفال: القداح التي لاعلامة عليها، ولا حظوظ لها. الموسوم: القدح الذي عليه علامات، وحظه بعدد العلامات.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١

(٣) ذكر هذا الكلام ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٦/١ من غير نسبة

بالرجل الجنسَ لم يُثنَّ، ولم يُجْمَعْ؛ لأنه إذا كان المفردُ قد استغرقَ جميع الجنسِ لم يبقَ شيءٌ يَصِحُّ فيه التثنيةُ ولا الجمعُ .

وَيَرْفَعَانِ مُضْمراً يفسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قوماً مَعْشَرُهْ

لما ذكرَ أنهما يرفعان من الظاهر مافيه (أل)، أو كانَ مضافا إلى ما هما فيه ذكرَ في هذا البيت أنهما يرفعان مضمراً يفسِّرُه تمييزُ، فيكونُ مما أُضمِرَ على شريطة التفسيرِ، فلا يعودُ على شيءٍ قبله، وإنما يفسِّرُه ما بعده، وقد مثّل ذلك الناظمُ بقولِه:

...كنعم قوماً معشرُه

ففي نعم ضميرٌ مفردٌ يفسرُه اسمُ الجمع وهو(قوما)، ومثالُه من كلامِ الله تعالى قولُه جل وعز ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾[الكهف: ٥٠].ومن كلام العرب قولُ الشاعر: [١]

لَنِعْمَ مَوئِلا المَولى إذا حُذِرَتْ بأساءُ ذي البغْيِ واستيلاءُ ذي الإِحَنِ

وقول الآخر:[٢]

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعر نائبةٌ إلا وكان لُمرتاع بها وِزْرَا

وهذا الذي ذكره الناظم هو مذهب سيبويه[١] ومعظم البصريين، وذهب الكسائي والفراء[٢] إلى أن الفاعل في نحو: نعم رجلا زيدٌ هو زيدٌ، والنكرةُ المنصوبةُ بعد نعم حالٌ، وتمييزٌ عند الفراء، من التمييز الذي هو من قبيل المنقول.

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٩، و ابن الناظم ٣٣٥، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٢، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٣٥، والعيني٣/ ٨٢. الإحن: جمع إحنة، وهي إضمار الحقد والعداوة.

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٠٦

والأصلُ عنده رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ، فَحُذِفَ رجلٌ، وقامت صفتُه مقامَه، ثم نُقِلَ الفعلُ إلى اسم الممدوح، فقيل: نعم رجلا زيدٌ، ويقْبُحُ عنده تأخرُّه؛ لأنه تمييزٌ وقع موقعَ المرفوعِ، وأفاد إفادتَه؛ لأن كلا منهما بيَّنَ الجنسَ الذي مدحت فيه زيدا، ولايجوز تقديُمه على نعم كما لايجوزُ تقديمُ ما وقع موقعَه..

وأما الكسائي فيجيز تأخير النكرة عن زيد؛ فتقول: نعم زيد رجلا[3]، ولايجوز تقديمها على نعم كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائي لايجوز، وإن كان حالا؛ لأن العامل فيها فعل غير متصرف.

قالوا: والصّحيحُ مذهبُ سيبويه؛ لقولهم: نعم رجلا أنت، وزيدٌ بئس رجلا هو. ولو كان الضميران فاعلين لاتصلا بالفعل، ولم ينفصلا، ولقولهم: إخوتُك نعم رجالا، فيقدِّمون الممدوح، ولا يضمرون في نعم ضميرا يطابقُ المخصوصَ، فدلَّ على أن في نعم ضميرا مستترا؛ إذ لايخلو الفعلُ من الفاعل، ولقولهم: نعم رجلا كان عبدُالله، فيعملون فيه ناسخَ الابتداء، ولو كان فاعلا لَمَا عمِلِ فيه الناسخُ.

وهذا الضمير الذي في نعم وبئس شرطُه أن يكونَ مفردا، وإن اختلف التمييزُ، فتقول: نعم رجلا الزيدان، ونعم امرأةً هندٌ، ونعم امرأتين الهندان، ونعم نساءً الهنداتُ .

(١) الكتاب ٢/ ١٧٧، ١٧٨ والتعليقة ١/ ٣٢٣، والإنصاف ٩٧، ١٢٧التذييل والتكميل ١٠/ ١٠٦

(٢) المقتضب ٢/ ١٤١، ١٤٤، والأصول ١/ ١١٤، والخصائص ١/ ٣٩٥، ٣٩٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٠٦

(٣) حكى ثعلب هذا عن العرب في مجالسه ٢٧٣، وذكر ابن السراج في الأصول ١/ ١١٧ أن قوما يجيزونه، ولم يسمهم".

وأما تأنيث الفعل إذا كان المفسر مؤنثا فقال شيخنا الأستاذ أبوالحسين بن أبي الربيع: "لايجوز التأنيث، لاتقول: نعمت امرأة هند، إنما يقال: نعم امرأة هند استغنوا بتأنيث المُفَسِّر". [(١)]

وأما الناظمُ فإنه حين ذكر أن التمييزَ يكونُ مطابِقا للمخصوص بالمدح أو الذم مثَّلَ بقوله: نعم رجلا زيد، ونعمت امرأة هند، ونعم رجلين الزيدان، ونعمت امرأتين الهندان، ونعم رجالا الزيدون، ونعم نساء الهندات[(٢)]، فألحق الناظم التاء حين كان المفسر مؤنثا كما ترى.

وأما ماجاء في الحديث [من][(٣)] قوله: "من توضّأ فبها ونعمت" [(٤)] فإنما ألحق التاء لأنه لم يذكِّرْ المفسر فلاحجة فيه على منع إلحاق التاء مع ذكر المفسر.

وذكر صاحبُ "الكتابِ المحُلَّى في النحو" [(٥)]تأنيثَ الضمير المستكن، وإلحاق العلامة في الفعل لتأنيث المفسِّر فقال: "وإن شئت قلت: بئستْ جاريةً جاريتُك، ونعمت جاريةً جاريتُك

وقال صاحب الترَّشيح: "نعمَ جاريةً هندُ، وإن شئت نعمتْ جاريةً هندُ، تنصبُ النكرات بالحالِ والتمييزِ، والفاعلُ مُضمَرٌ".

(١) الملخص ٤٤٥

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٢

(٣) سقطت من " ط"

(٤) سنن الترمذي أبواب الجمعة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ٣/ ٥٦٢

(٥) هو أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان كما نص أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ١١٤

وأجاز قوم من الكوفيين تثنية الضمير وجمعه، فتقول: قومك نعموا رجالا، وأخواك نعما رجلين وروى ذلك الكسائي[1] عن العرب .

وحكى أبو الحسن في كتابه "الكبير" عن أبي محمد، وأبي صالح من العرب الأسديين نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعمن نساء الهندات، وكذلك بئس ثم قال: "إلا أنني لا آمنُ أن يكونا قد فَهِمَا التلقينَ.[2]

ولايجوز إتباعُ هذا المضمرَ لا بتأكيد ولاعطف ولابدل .فأما ماحكي من قولهم: نعم هم قوما أنتم، ونعموا قوما أنتم فليس مما يعرج عليه لشذوذه، ولم يتعرّض الناظمُ لشروط هذا التمييز، وهي ثلاثةٌ:

أحدُها: أن يكونَ هذا التمييز مبيِّنا للنوع الذي قُصِدَ فيه المدح أو الذم، لو قلت: نعم رجلا زيد، ونعم فارسا زيدٌ بينّت أنك مدحته في جنس الرجال والفرسان، ولو قلت: نعم غيرُك زيدٌ لم يجز؛ لأن غيرك لايبيِّنُ النوع الذي قصدتَ مدحَ زيد فيه .

الثاني: أن يكونَ عاما في الوجود، لو قلت: نعم شمسا هذه الشمسُ، ونعم قمرا هذا القمرُ لم يجز، لأن شمسا وقمرا مفردان في الوجود، ولو قلت: نعم شمسا شمسُ هذا اليوم، ونعم قمرا قمر هذه الليلةَ جاز؛ لأنك أردت أن تمدحَ شمسَ هذا اليومِ المُشارِ إليه في سائر الشموس التي تكون في الأيام.

---

(١) مجالس ثعلب ٢٧٣، و الشجري٢/ ٤٢٢، والإنصاف ١٠٤

(٢) انظر الأصول ١/ ٧٦، و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨

الثالث: ألاَّ يكونَ فيه معنى [المفاضلة][(١)]، نحو أفعل التفضيل، لوقيل: نعم أفضلُ من زيد أنت، ونعم أفضلُ رجل أنت لم يجز؛ لأن نعم لم تزد فيه شيئا لم يكن قبل دخولها.

ومن أحكام هذا التمييز أنه لا يجوزُ جرُّه بمن [(٢)] فإن ورد شيءٌ من ذلك فشاذٌّ، وأنه يجبُ تقديمُه على المخصوص عند البصريين.

وأجاز الكوفيون تأخيرَه، وأنه واجبُ الذكر؛ لأنه مُفَسِّرٌ لمضمر قبل الذكر كمضمر الشأن ومضمر رب، فكما لايجوزُ حذفُ مُفسِّرُ هذا فكذلك هذا المُفَسِّرُ؛

قال بعضُ شيوخنا: " وقد شذَّ فيها ونعمَتْ في قولهم: إن فعلت كذا فبها ونعمتْ، أي: ونعمت الحاجةُ حاجتُك فأضمرَ، ولم يأت بالتفسير".

وأما ماجاء في الحديث من قوله عليه السلام: "من أتى الجُمُعَةَ، وقد توضَّأَ فبها ونعمت فقد اختلفوا في تخريجه، فخرجه ابنُ هشام على أن التقديرَ: نعمت الفِعْلةُ الأخذُ بالسُّنَّةِ، فالفعلةُ فاعل نعم، والأخذُ بالسنة مبتدأٌ، والخبرُ في الجملةِ المتقدِّمةِ، [و][(٣)]جائزٌ أن يكونَ خبرَ مبتدأ مُضمرٍ حُذِفَ مع المبتدأ أيضا لدلالةِ الكلام عليه قالَ: وكونُه مبتدأ أقوى .

وقال ابنُ عصفور[(٤)]: " التقديرُ: فبها، أي فبالرخصَّةِ آخذٌ، ونعمتْ رخصةً الوضوءُ فحذفَ التمييزَ واسمَ الممدوح".

---

(١) ط: الفاضلة

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٩

(٣) سقطت من " ط "

(٤) شرح الجمل له ١/ ٦١٥

وقالَ صاحبُ الترشيحِ: "وإن قلت: نعم مثلُك زيد، وبئس شبهُك عمرو لم يجزْ الرفعُ، ولو نصبتَها لم يجز أيضا؛ لأن هذه نكراتٌ تقارِنُ المعرفةَ؛ ألا ترى أن الألفَ واللام لايدخلان عليها، وإنما تُنْصبُ في هذا الباب كلُّ نكرة يُحْسَنُ دخولُ الألف واللام عليها، وتقول في النكرة المضافة إلى نكرة: نعم قائدُ خيلٍ زيدٌ، فتنصبُ، وتضمرُ اسما فاعلا فيه ألفٌ ولامٌ، وبعضُ العرب رفع هذه النكرةَ المضافةَ بنعم وبئس، فمن رفعَ لم يضمرْ شيئا، ومن نصبَ أ ضمر، والشائعُ فيها النصبُ، وهو الذي يصحبه القياس".

وتلخص مما ذكره الناظمُ أن فاعل نعم وبئس يكونُ مُظْهرا فيه (ال)، أو مضافا إلى ماهما فيه، ومضمرا يفسِّرُه تمييزٌ . وقد بقيت مسائل فيها خلاف: إحداها مَن وما الموصولتان وما أضيف إليهما.

وذهب َقومٌ من النحويين إلى جوازِ دخولِ نعم وبئس عليهما، ودليلُهم القياسُ على الذي والتي؛ لأنهما في معناهما، والسماعُ قولُ الشاعرِ: [(١)]

فنعمَ مَزكأُ مَن ضاقت مذاهبُه ونعم من هو في سرٍّ وإعلانِ

وقولُه تعالى ﴿ فنعِمَّا هيَ ﴾[البقرة: ٢٧١]، وتؤِّول هذا السماعُ، ونوزِع َفي القياسِ.[(٢)]

(١) البيت من غير نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ٢٨٣، ٤٨٦، والشعر ٢/ ٣٨٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٣١، و التذييل والتكميل ١٠/ ١٢٢، والارتشاف ١٠٣٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٣٢، ومغني اللبيب٤/ ٢٠٦، ٥/ ٢٨١. زكأ: لجأ. المذاهب: الطرق، وضيقها كناية عن الخوف الذي يتهدد السالك فيها

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٦١٤: "أما قوله تعالى (فنعما هي) فأصله فنعم ماهي، وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز. . . . . كأنه قال: فنعم شيئا هو؛ أي الإبد اء، وكذلك فنعم مزكأمن ضاقت مذاهبه ((من)) فيم بمنزلة شيء، وضاقت مذاهبه في موضع الصفة. . . . وكذلك من هو في سر

الثانيةُ: الذي وأخواتُه ذهبَ أبو العباس[١] إلى جوازِ كونِه مرفوعا بنعم وبئس إذا أُريدَ بها الجنسُ، نحْوُ: نعم الذي بُعِثَ بالرسالةِ محمّدٌ صلى الله عليه وسلم، كما يُقالُ: نعمَ المبعوثُ بالرسالةِ محمّدٌ صلى الله عليه وسلم.

ومنعَ ذلك الكوفيون وجماعةٌ من البصريين منهم ابنُ السرّاج[٢]، والقياسُ المنعُ؛ لأن كلَّ ما كان فاعلاً لنعم فيه (أل) مُفسِّرٌ للضميرِ المستترِ فيها إذا نُزِعتْ منه، والذي ليسَ كذلك .

الثالثةُ: المضاف إلى ضميرِ مافيه (أل)، نحوُ: القومُ نعم صاحبُهم أنت أجازَ ذلك بعضُ النحويين إجراءً للمضافِ إلى ضميرِ مافيه (أل)، وأنشدَ: [٣]

فنعمَ أخو الهيجاءِ ونعمَ شهابُها ....

قالَ بعضُ أصحابِنا: "الصحيح أن ذلك من قبيلِ ما يُحفظُ ولايُقاسُ عليه، إذا قلنا: إنه لايكونُ إلا مما يجوزُ تنكيرُه" .

الرابعةُ: المضافُ إلى نكرةٍ، نحو: نعم غلامُ سَفَرٍ غلامُك أجاز الأخفشُ[١] والكوفيون[٢] وابنُ السراج[٣] ذلك، ومنعه عامةُ النحويين إلا في ضرورةٍ .[٤]

وإعلان، من فيه موضع نصب على التمييز بمنزلة شيء ى، وهو في سر وإعلان جملة في موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى"

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣

(٢) الأصول ١/ ١١٨

(٣) عجزه: إذا البيضُ تحت المَشرفياتِ صلَّت، وهو من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ١٠٥، والارتشاف ٢٠٤٨، والعيني ٣/ ٨٦

ومما جاءَ في الشعرِ من ذلك قولُ الشاعرِ: (٥)

فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهم   وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانا

وقالَ آخرُ: (٦)

بئس قريناً يَفَنٍ هالكِ

أُمُّ حُبيَشٍ وأبو مالكِ

وأنشدَ الهَجَريُّ(٧) في نوادرِه لبعضِ بني نمير: (١)

---

(١) ابن يعيش ٧/ ١٣١، وشرح التسهيل ٣/ ١٠

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧

(٣) الأصول ١/ ١١٢، ١١٣

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣

(٥) هو حسان أو كثير بن عبدالله النهشلي، أو أوس بن مغراء. إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١١٩، ١٢٣، وديوان حسان ١/ ٣١٢، والشاهد في الإيضاح ١/ ١١١، والبصريات ١/ ٦٤٠، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ٣٢، والبديع ١/ ٤٩٢، وابن يعيش ٧/ ١٣١، والتوطئة ٢٧٢، وشرحها للشلوبين ٣/ ٩٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، والمقرب ١/ ٧٠، والملخص ٤٤٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٣٢.

(٦) ويروى: أم عُبَيد، و بئس قرين اليفن الهالك، وعليها يفوت الاستشهاد، والرجز من غير نسبة في المخصص ١٣ / ١٧٦، وأمالي القالي ٢/ ١٨٣، وشرح الجمل خروف ٢/ ٥٩٤، و لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٨، والأبذي ٢/ ٤٧٢، والتذييل والتكميل ١٠/١٠٣. أم حبيش: هي الفلاة التي لاماء فيها، أو السنة المجدبة. أبو مالك: السّغَب أو شدة الجوع. اليفن: الشيخ الطاعن

(٧) هو أبو علي هارون بن زكريا، عالم بالأدب، وببلدان الجزيرة العربية، كان مؤدب أولاد طاهر بن الحسين الحسيني بمكة(ت٣٠٠) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٥/ ٥٧٩، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٩

فنعم مُناخُ أزْفِلَةٍ عجافٍ ومَلْقَى نِسعتين على رُحَيلِ

رجالٌ من خويلدِ آلِ عوفٍ حِيالَ الشمس أو مَجرى سُهيلِ

وقالَ: [٢]

مالِشهيدٍ بين أسيافِكم شَلَّت يدا وحْشِي مِنْ قاتلِ

غداة جبريلُ وزيُرٌ له نعم وزيرُ فارسٍ حاملِ

وقد كانَ يمكنُ تأويلُ هذا المسموعِ على حذفِ تمييزٍ وجعلِ المرفوعِ هو المخصوصَ لا مرفوعاً بنعم، إلا أن الأخفشَ ذكرَ أن ذلك لغةٌ[٣]، قالَ في الأوسطِ: "اعلم أن ناساً من العربِ يرفعون النكرةَ إذا أضافوها إلى نكرةٍ في باب نعم وبئس، فيقولون: نعم أخو قومٍ أنت، فمن قالَ ذا قال: نعم أخو قومٍ وصاحبُهم أنت إذا جعلت الثاني نكرةً، فإن جعلته معرفةً لم يجُزْ ههنا؛ لأن نعم لاتقعُ على معرفة، إلا أنه يكونُ بالألفِ واللام، وتكونُ النكرةُ مفردةً ومضافةً، ومنهم من يرفعُها إذا كانت مضافةً.

ونُقلَ عنه أن ناساً من العربِ يرفعون بنعم وبئس النكرةَ المفردةَ[٤]؛ نحو: نعم خليلٌ زيدٌ، وحكاه أبو بِشْر، وقاسَ عليه الأخفشُ وأبو بكرَ والكوفيون .

(١) البيتان من غير نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٠، والأبذي٢/ ٤٧٢، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٠٣ ا. الأزفلة: الجماعة عجاف: جمع أعجف وعجفاء، وهي الهزيلة. النسعة: قطعة من سير ينسج عريضا تشد به الرحال

(٢) هو حسان بن ثابت يبكي حمزة بن عبد المطلب، والبيتان في شرح ديوانه٣٨٨، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٠٣ . وحشي: هو قاتل سيدنا حمزة رضي الله عنه.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢١

(٤) ابن الناظم ٣٣٥

وقال أبو علي في التذكرة[١]: "قال بعضُ البصريين: اعلم أن العربَ تجعلُ ما أُضيفَ إلى ما ليسَ فيه ألفٌ ولامُ بمنزلةِ مافيه ألفٌ ولامٌ، فترفعُه كما ترفعُ ذلك، فتقولُ: نعم أخو قومٍ زيدٌ، ولا يجوزُ على قولِ سيبويه[٢] نعم أبو رجلٍ، ولا نعم غلامُ رجلٍ أنتَ؛ لأن فاعلَ هذا الضربِ عنده لا يكون واقعاً إلا على الجنسِ؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهلك الناسَ شاةٌ وبعيرٌ على حدِّ الشاةِ والبعيرِ لم يَحْسنْ".

وحكى الكسائي أنه يقال له: بعيرٌ كثيرٌ، وشاةٌ كثيرٌ، وهناك رغيفٌ كثيرٌ في ألفاظِ غيرِ هذا فعلى هذا يكونُ فاعلُ نعم وبئس نكرةً، ويُرادُ بها الجنسُ، إلا أن ذلك قليلٌ

ومما وردَ من ذلك في النثرِ قولُ الحارثِ بن عبَّاد: "نعم قتيلٌ أصلحَ اللهُ به بين ابني وائلٍ."[٣] وجاءَ في الشعر قولُه:[٤]

وسلمى أكملُ الثقلين حُسْنا وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ

---

(١) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢١، وحكى ابن جني شيئا من هذا الكلام في مختار التذكرة ٣١، قال: " قال بعض البصريين: ماأضيف إلى ماليس فيه ألف ولام بمنزلة ماأضيف إلى ماهما فيه، فترفعه كما ترفع ذلك؛ وهو قولك: نعم أخو قوم زيد".

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٧

(٣) الكامل ٤٥٨، والأمالي ٢/ ١٣١، والملخص ٤٤٧

(٤) البيت الثاني في ديوان تأبط شرا ٢٠٢، وروايته:

نياف القرط غراء الثنايا وريداءُ الشبابِ ونعم خِيُم،

وخيم قد تكون مشتقة من الخيمة، أي نعمَ المعاشرُ والسكن، وانظر الشاهد في وشرح التسهيل ٣/ ١٠، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٣٧، والخزانة ٩/ ٤١٦. الريم: ولد الظبية. النياف: الطويلة في ارتفاع. القرط: مايعلق في الأذن من حلي، ونياف القرط كناية عن طول العنق. الرئد: الترب. االنيم: الضجيع والضجيعة.

نِياف ُالقُرْطِ غرَّاءُ الثَّنايا وَرِئْدٌ للنساءِ ونعم نِيمُ

وقد أجازَ الفراء[1] ما أجازه الأخفشُ من رفعِ النكرةِ المضافةِ إلى النكرةِ ونصبِها، فأجازَ نعم غلامُ سفرٍ غلامُك .

وقال أبو الحسن: "من قال: هذا رجلٌ وأخوه ذاهبان، فرفعَ أجاز نعمَ غلامُ قومٍ وصاحبُهم أنت، ومَن قالَ: ذاهبين على تعريفِ الأخِ لم يجُزْ له العطفُ هنا؛ لأن نعم لاترفعُ معرفةً إلا بالألفِ واللامِ، أو بإضافةٍ إلى ما فيه(أل).

الخامسةُ: أجاز الجَرميُّ نعم عبدُالله زيدٌ، ومنعه عامةُ النحويين، وهو الصحيحُ؛ لأنه إنْ كان علَمَاً فلا يجوزُ من حيثُ لم يجُزْ نعم زيدٌ، وإن كان عبداً واحداً من العبيدِ أُضيف الى الله تعالى [فلا يجوزٌ أيضا؛ لأن اسمَ الله تعالى علَمٌ][2]، وإن كانت فيه(أل)، فكما لايجوزُ نعم غلامُ زيدٍ عمرو فكذلك لايجوزُ نعم عبدُالله هذا، وقد جاء في الشعرِ: [3]

بئس قومُ اللهِ قومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا جارَهم لَحْماً وَحِرْ

وسهّلَ هذا كون قُومِ اللهِ يقعُ على ما يقعُ عليه القومُ إذا أدخلت عليه الألفُ واللامُ، وهو مع ذلك مضافٌ في اللفظِ إلى مافيه (أل)، وإن لم تكن (أل) معرفةً، ولاينبغي أن يُقاسَ على هذا؛ لأن فاعلَ نعم وبئس إذا كان مضافاً إلى مافيه (أل) فإنه

(١) معاني القرآن ١/ ٥٧، ٢٦٧

(٢) سقط من "م"

(٣) البيت من غير نسبة في الحيوان ٦/ ٣٨٤، والمخصص ١٦ / ١٣٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٥، والارتشاف ٢٠٥٣، والعيني٣/ ٩١. لحم وحر: دبت عليه الوحرة، وهي دويبة كالعِظَاءة حمراء إذا اجتمعت تلصق بالأرض

يجوزُ نزعُ (أل) وتنكيرهُ وجعلُه تفسيراً للضميرِ المسترِ في نعم وبئس، فتقولُ في نعم أخو العشيرةِ: نعم أخا عشيرةٍ زيدٌ، ولايجوزُ مثلُ هذا في:

بئس قومُ الله قومٌ طُرِقوا فقروا جارهم لحما وحر

فأما ماورد من قولِ عبدِ الله بنِ مسعودِ: " بئس عبدُ الله أنا"[(١)] ومن قول سهلِ بنِ حنيفِ: " شهدتُ صِفِّينَ، وبئس صِفِّينُ "[(٢)]. وماجاء في الأثر: " نعم عبدُالله خالدٌ"[(٣)] – فتخريجُه على أن نعم وبئس مُسنَدان إلى ضميرٍ حُذف تمييزُه وعبدُالله وصفون مما المخصوصان وخالدٌ وأنا بدلان وأما مجيءُ اسمِ الإشارة معمولاً لنعم وبئس موصوفاً بذي (ال) فقد جاء في الشعر قال الشاعرُ: [(٤)]

بئسَ ذلك الحيُّ حيا ناصرا ليت أحياءَهم فيمن هَلك

وأما ماجاء من قولِهم: نعم العمرُ عمرُ بنُ الخطابِ"[(٥)] فهو من تنكيرِ العلمِ كقولهم: [(٦)]

(١) المعجم الكبير للطبراني ٦/ ١١٧ [الحديث٥٦٨٤]، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٤

(٢) صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالسنة، باب مايذكرمن ذم الرأي وتكلف القياس ٤/ ٢٦٦٥

(٣) سنن الترمذي كتاب المناقب، مناقب خالد بن الوليد٣/ ٥٦٢

(٤) نسب في المقاصد الشافية٤/ ٥١٧ إلى يزيد بن طعمة، ومن غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ١٢٦، والارتشاف ٢٠٥٣، وناظرالجيش٥/ ٢٥٦٣

(٥) الأصول ١/ ١٢٠

(٦) البيت بتمامه: لاهيثم الليلة للمطي ولافتى مثل ابن خيبري. وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها؛ الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢ والحلبيات ٢٠٤، وناظر الجيش٥/ ٢٥٦٢

لاهيثمَ الليلةَ للمطي

فكأنه قال نعم المُتسمَّون بهذا الاسم .

ومن أحكام المرفوعِ بنعم وبئس إذا كان ظاهراً أنه لا يؤكَّدُ توكيدا معنوياً، لايجوزُ نعم الرجلُ نفسُه زيدٌ.

وأما التأكيدُ اللفظيُّ، نحو: نعم الرجلُ الرجلُ زيدٌ فقال الناظمُ: " لايمتنعُ .[١]وأما نعتُه ففيه [خلاف][٢]: منعَه الجمهورُ، ومنهم ابنُ السراج [٣]وأبو علي، وأجازه قومٌ،

هيثم: قيل: هيثم بن الأشتر وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه للإبل وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل. ابن خيبري: جميل صاحب بثينة نسب إلى أحد أجداده وكان شجاعا، يحمي الإبل وقيل أراد به علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقيل: أراد الذي بارز عليا يوم خيبرفقتله علي

قال سيبويه: "فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لاهيثم من الهيثمين"، وفي المقتضب: "هيثم: أي لامجريَ، ولاسائق كسوق هيثم".

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠

(٢) سقطت من " ط "

(٣) الأصول١/ ١٢٠

وقال أبو عبدالله النميري: " لايجوزُ وصفُ فاعلِ نعم وبئس"[(١)] . ومن الدليلِ على جوازِ النعتِ قولُ زهيرٍ: [(٢)]

نعمَ الفتى المُرِّي أُنت إذا هم حضروا لدى الحُجُرات نارَ المَوقِدِ

ومَن منع [(٣)]ذلك تأوَّله على نعم الفتى نعم المريُّ أنت. وأما البدلُ فقد أجازوا أن يُبدلَ منه، والذي ينبغي أن يجوزَ منه هو ما كان يجوزُ لنعم أن تباشرَه.

ومن أحكام هذا البابِ ما نصَّ عليه ابنُ أبي الربيعِ أنه لايجوزُ أن يُفصَلَ بين نعم وفاعلِها بظرفٍ ولا بمجرورٍ ولاغيرِهِم، لاتقولُ: نعم في الدارِ الرجلُ، وتقولُ: نعم الرجلُ في الدار ".[(٤)]

وأجاز الكسائي[(٥)] نعم الراغبُ فيك زيدٌ، ومنعَه عامَّةُ النحويين، وماذهب إليه باطلٌ؛ لأجل الفصلِ، ولأجلِ تقديمِ معمولِ صلةِ (أل)، وقد جاءَ في الشعرِ ما يدلُّ على ما ذهبَ إليه الكسائي، قالَ رفاعةُ الفَقْعَسِيُّ: [(٦)]

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي الحافظ الغرناطي المتوفى (ت٥٤٤)، وهو من تلامذة ابن الباذش، وترجمته في الصلة ٥٥٩

(٢) شعر زهير ٢٣٣، والأصول ١/ ١٢٠، والتبصرة ١/ ٢٧٨، والبديع ١/ ٤٩٠، شرح التسهيل ٣/ ١٠، وشرح الرضي على الكافية٤/ ٢٥٢، و التذييل والتكميل ١٠/ ١٠٠، و وتوضيح المقاصد ٢/ ٩١١، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٣٦

(٣) الأصول ١/ ١٢٠

(٤) الملخص ٤٤٦

(٥) الأصول ١/ ١١٩

(٦) ويروى: يباكِرْنَ الديارَ يَجُلْنَ فيها، والبيت من غير نسبة في رسالة الصاهل والشاحج ٣٤٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٠١، والارتشاف ٢٠٤٧. يزفن: يتبخترن ويملن

فبادرْنَ الدِّيارَ يَزِفْنَ فيها   وبئسَ من المَليحاتِ البديلُ

قالَ الأستاذُ أبو الحسين بن أبي الربيعِ: " ولا يجوزُ الفصلُ بين نعم ومفسِّرِ المضمرِ، لا تقولُ: نعم في الدار رجلاً زيدٌ ".[1]

وقد جاءَ في التنزيلِ ما يخالفُ قولَه، قال تعالى ﴿بئس للظالمين بدلا﴾[الكهف: ٥٠]، ووُجِدَ في شعرِ العربِ الفصلُ بين بئس ومرفوعِها بـ(إذن)، قالَ الشاعرُ: [2]

أروحُ ولم أُحدِثْ لليلى زيارةً   لبئس إذن راعي المودَّة والوصلِ

وجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ   فيه خِلافٌ عنْهُمُ قد اشتَهَرْ

مذهبُ السيرافي[3] وجماعةٍ[4]، ونُسِبَ إلى سيبويه أنه لا يجوزُ الجمعُ بينهما[5]، فلا يجوزُ نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، وأجاز ذلك المبردُ[6] وابنُ السراج[7] وأبو علي الفارسي، وفصَّل بعضُ أصحابِنا[8]، فقالَ: "إن أفادَ التمييزُ معنىً لا يفيدُه الفاعلُ جازَ؛ نحْوُ: نعم

(١) الملخص ١/ ٤٤٧

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ٢٢٦، ولأبي هلال غصين بن براق الأحدب الأعرابي في المؤتلف والمختلف ٨٩، ومن غير نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣١٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٠١، والارتشاف ٢٠٤٦

(٣) الارتشاف ٢٠٥٣

(٤) منهم ابن جني في الخصائص ١/ ٨٣

(٥) الكتاب ١/ ٣٠٠

(٦) المقتضب ٢/ ١٥٠

(٧) الأصول ١/ ٧٣

(٨) منهم ابن عصفور في المقرب ١/ ٦٨

الرجلُ رجلاً فارساً زيدٌ لَمَّا وُصِفَ بقولِه فارسا أفادَ ما لم يفدْه الفاعلُ، واستدلَّ من أجازَ ذلك بقولِ الشاعرِ: (١)

تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

وبقول الشاعر: (٢)

والتغلبيون [بئس] الفَحْلُ فحْلهُمُ فحلاً وأمُّهُمُ زَلاَّء مِنطِيقُ

وبقولِ الشاعرِ: (٣)

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ردَّ التحيةِ نطْقا أو بإِيماءِ

(فزادا)و(فحلا) و(فتاة) تمييزٌ جُمِعَ بينه وبين الفاعلِ الظاهرِ، وقد أوردوا من تمييزِ المؤكدِ قولَه تعالى ﴿إن عدَّةَ الشُّهورِ عند الله اثنا عشَر شهْرا﴾ [التوبة: ٣٦]﴿واختارَ موسى

---

(١) جاءت نعم في الأصل والمطبوعة، وهو سهو من الناسخ صححناه من " م" والمصادر التي ذكرت الشاهد، والبيت لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، وأراد بأبيك عمر بن الخطاب، وهو جده لأمه، والبيت في ديوانه ١/ ١١٨، والمقتضب ٢/ ١٥٠، والإيضاح ١/ ١١٤، والبصريات ٢/ ٨٤٦، والتعليقة ١/ ٣٢٠، والحلبيات ٢٣٥، والخصائص ١/ ٨٣، و المقتصد ١/ ٣٧٢، والمفصل ٢٧٣، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٩، والمقرب ١/ ٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٦٤، وناظر الجيش٥/ ٢٥٤٥، والمقاصد الشافية٤/ ٥١٧

(٢) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٤، وابن الناظم ٣٣٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١١٥، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٤٣. زلاء: لاعجُز لها. ومنطيق: تنتطق على حشية تأتزر عليها لتعظم عجيزتها.

(٣) البيت من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ١١٦، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٤٤، والخزانة ٩/ ٣٩٧

قومَه سبعين رجلاً ﴾[الأعراف: ١٥٥] ﴿فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلةً ﴾[الأعراف: ١٤٢]، وقولِ الشاعرِ: (١)

ولقد علمتُ بأن دينَ محمَّدٍ   من خيرِ أديانِ البريةِ دينا

والجوازُ اختيارُ الناظم (٢) والمنعُ ختيارُ ابنِ عصفور(٣)،وتأوَّلَ ما ظاهرهُ جوازُ ذلك على أن يكونَ (زادا) منصوبا بـ (تزوَّد) على أنه مصدرٌ محذوفُ الزوائد، وقد حكى الفراءُ استعمَاله، أو على أنه مفعولٌ به، و(مثلَ) منصوباً على الحال، وفنعم الزادُ زادُ أبيك جملةُ اعتراضٍ بين تزوَّدْ ومعمولِها، أو على أنه بدلٌ من مثلِ على تقديرِ صفةٍ محذوفةٍ؛ أي: زادا حسنا، ودلَّ على حذفِ الصفةِ قولُه:

....   فنعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

وفصلَ بجملةِ الاعتراضِ بين البدلِ والمُبدَلِ منه، وتأولوا فحلا وفتاة على الحالِ المؤكدةِ ، فليسا تمييزين، قالوا: وإنما لم يجُزْ نعم الرجلُ رجلا زيدٌ؛ لأن التمييزَ مبناه على

---

(١) البيت لأبي طالب في ديوانه ١٣، وتهذيب اللغة ١/ ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٥، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧، وابن الناظم ٣٣٦، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٤٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٥١٩

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥

(٣) في شرح الجمل له ١/ ٦١٩، وقد ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ١١٨/١٠ تأويلا وهو أن يكون في نعم وبئس ضميرا، و(فحلا)و(فتاة)و(زادا) تمييز لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة الندور. . . . . . وفحلهم وهند وزاد أبدال من المرفوع قبلها؛ أي: بئس فحلا فحلهم، ونعم فتاة الفتاة هند؛ أي: نعم فتاة هند وفنعم زادا الزاد زاد أبيك؛ أي: فنعم زادا زادأبيك. . . ثم قال: "وهذا تأويل سائغ سهل وفيه إبقاء نعم على مافيها من الإضمار وتفسير ذلك المضمر بالاسم المنصوب".

التبيينِ ثم يعرِضُ له في بعض المواضعِ أن يقترنَ بالكلام ما يُغني عنه فيصيرَ مؤكِّداً؛ ألا ترى أن عشرين وأربعين وأمثالَ ذلك محتاجةٌ في أصلِ وضعِها إلى التفسيرِ، فإن اقترنَ بها في بعضِ المواضعِ ما يبيِّنُها كان التمييزُ حينئذٍ مؤكِّداً وليس كذلك نعمَ الرجلُ زيدٌ فإنّ الرجلَ غيرُ محتاجٍ إلى أن يُبيَّنَ أنه رجلٌ في موضع من المواضع .

وأما كلامُ سيبويه في هذه المسألة فإنه قال في باب مالا يعملُ إلا في المعروف: "فالذي تقدَّمَ من الإضمارِ لازمٌ له التفسيرُ حتى يُبيِّنَه، ولايكونُ في موضع الإضمارِ في هذا الباب مظهرٌ".[1] وظاهرُ هذا الكلامِ أن الظاهرَ الفاعلَ والتمييزَ لايجتمعان .

وتأوَّل أبو علي[2] كلامَ سيبويه على أنّ معناه لايكونُ الفاعلُ ظاهرا حيثُ يلزمُ التمييزُ، بل الفاعلُ في حال لزومِ التمييزِ مضمرٌ لاغيرُ؛ ألا ترى أنك تقولُ: نعم الرجلُ رجلا زيدٌ، فلا يكونُ التمييزُ لازما .

وأمّا من ذهبَ إلى أنه يجوزُ جمعُ الفاعلِ والتمييزِ إذا أفاد معنى لا يفيدُه الفاعلُ فاستدلَّ على ذلك بقول أبي بكر بنِ الأسودِ: [3]

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٦

(٢) الإيضاح ١/ ١١٣

(٣) ويروى:

تيممه، ولم يطلب سواه ونعم المرء من رجل تَهَامِ

ونسب إلى بَحِير بن عبدالله القشيري في الاشتقاق لابن دريد١٠١، و الوحشيات ٢٥٧، ، ونسب إلى أبي بكر بن الأسود في الأبذي ٢/٤٩٩. وانظرالشاهد في ابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦١٩، والمقرب ١/ ٧٣، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٦١، والمقاصد الشافية٤/ ٥١٨

تخيرَّه فلم يَعْدِلْ سواه فنعم الحيُّ من حيٍّ تُهامي

وبقول الكَرَوَّسِ بنِ حِصْنٍ: [1]

وقائلةٍ نعم الفتى أنت من فتى إذا المُرْضِعُ العوجاءُ جالَ بريمُها

لما وصفَه بتهامٍ أفادَ ما لم يفدْه الفاعلُ، ولما أراد بفتى معنى مُتَفَتٍّ، أي: كريمٌ، وأعملَه في الظرف أفادَ ما لم يفدْه الفتى .

وقد تُؤولَ من حيٍّ تهامي على أن من فيه مبعِّضةٌ[2]، وليس بتمييزٍ كأنه قالَ: فنعم الحيُّ الذي هو بعضُ الحيِّ التهاميِّ، أي: فَخِذٌ منه.

وقالَ بعضُ شيوخِنا[3]: " يجوزُ قليلا أن يقالَ: نعم الرجلُ رجلا زيدٌ على جهة التوكيدِ، حُكِي: نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ اللهُ به بينَ فئتينِ.

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعلُ في نحوِ: نِعْمَ ما يقولُ الفاضلُ

ما بعدَ نعم وبئس إما أن يكونَ ما بعدهما فعلٌ، أو لا .إنْ كانَ بعدَها فعلٌ، نحوُ: قولِه تعالى ﴿بئسما اشترَوا به أنفسَهم﴾[البقرة: ٩٠] كانت [تمييزا][4] نكرةً موصوفةً بالفعلِ، وإن لم يكنْ بعدها فعلٌ، بل اسمُ المخصوصِ بالمدحِ أو بالذم، نحو: نعم ما زيدٌ، وبئس ماعمرٌو كانت تمييزا، وكانت نكرةً غيرَ موصوفةٍ، نحوُ قولِه تعالى﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم﴾.هذا مذهبُ البصريين

---

(١) البيت في التذييل والتكميل ١٠/ ١١٩. البريم: خيط فيه ألوان تشده المرأة على وسطها

(٢) ذكر ذلك الأبذي في شرح الجزولية ٢/ ٥٠٠

(٣) هو ابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٧

(٤) سقطت من " م "

وذهبَ ابنُ كيسان [١] إلى أنه اسمٌ تامٌّ مرفوعٌ، وأجازَ أن يكونَ منصوباً، فيجري مَجرى النكرةِ مرَّةً، ومَجرى المعرفةِ [مرة أخرى][٢]

وذهبَ قومٌ إلى أن ما مع نعم وبئس[٣] كالشيءِ الواحدِ لا موضعَ لها من الإعرابِ قالوا: والاسمُ الواقع بعدها مرفوعٌ بنعم وبئس، ومن قال: بئستِ المرأةُ هندٌ لم يقلْ: بئست ما هندٌ، ومَن أجازَ نعمت المنزلُ مكةُ لم يلزَمْه أن يقولَ: نعمت ما جاريتُك.

فإذا جئتَ بعد (ما) بالفعل، نحو: ما صنعت فما محذوفةٌ، والتقدير: نعم ما ما صنعتَ، ما الأولى مبهمةٌ، والثانيةُ يفسِّرُها مافي صلتِها، وكفَّت إحداهُما عن الأخرى.

واختلفُوا في المحذوفةِ، قالَ الكسائي: هي الثانيةُ [٤]، وقالَ الفراءُ: المحذوفةُ هي الأولى".[٥]

وذهبَ قومٌ إلى أنه لاحذفَ هنا، وما مصدريةٌ، وتأويلُه بئس صنيعُك، ولايُحسَنُ في الكلام بئس صنيعُك حتى تقولَ: بئس الصنيعُ صنيعُك، كما تقولُ: أظنُّ أن تقومَ، ولايُحسَنُ أظنُّ قيامَك، وهو[بمعناه][٦] حتى تقولَ: أظنُّ قيامَك سريعا، وإنما حَسُنَ نعم ما صنعت، وأظنُّ أن تقومَ حين صار الكلامُ على قسمين، وكفى من الاسمين اللذين بعدَ الظنِّ ونعم.

---

(١) الأبذي ٢/ ٥٠٣

(٢) سقط من " ط"

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧

(٥) نصَّ الفراء في معاني القرآن ١/ ٥٧ أنه لايجيز ما أجازه الكسائي

(٦) ط: بمعنى

قالَ: فإن قدّرت ما تقديرَ الذي، والذي لايجوزُ أن يليَ نعم، وليس الآن قبله ما تعتمدُ نعم عليه من المفسِّر فهناك ما محذوفةٌ مُكتَفَى منها بالذي وصلْتَ بالفعل، وتقديرُها لو جِيءَ بها تقديرُ المنصوبِ. وإن جعلت ما في معنى مافيه (أل) اكتفيتَ بها مِن التي في معنى الذي، فصارت كقولِ العربِ: نعم الرجلُ عندك، ونعم الرجلُ أكرمت.

وهذا الذي ذُكرَ أنه من كلام العرب ذكرَ صاحب ُرؤوس المسائل فيه خلافا، قال: "أجازَ الكسائي: نعم الرجلُ يقوم، ونعم الرجلُ عندي، ومنعَه أكثرُ النحويين، وقد جاءَ في الشعر ما يدلُّ على جواز نعم الرجلُ يقوم، لكنه قليلٌ منه: (١)

لبئس المرءُ قد مُلِيء ارتياعاً ويأبى أنْ يُراعيَ مايُراعى

التقديرُ: مرءٌ قد مُلِيء ارتياعا . وقالَ الأخطلُ: (٢)

إلى خَلِدٍ حتى أنخن بِخَلدٍ فنعم الفتى يُرجَّى ونعم المُؤَمَّلُ

التقدير: فتى يرجى .

وهذا الذي رُوي عن الكسائي من حذفِه [فتى يرجى](٣) هو مع المرفوع ومنعِ من ذلك مع المنصوبِ فتقولُ نعم الرجلُ يقومُ ولايجيزُ نعم رجلا يقومُ = يعني أنه يجيءُ الحذفُ بعدَ الاسمِ الظاهرِ المرفوعِ بنعم، ولايجيزُ الحذفَ بعد الاسم المنصوبِ بعدَ نعم

(١) البيت من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠ / ٩٨، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٦٩

(٢) البيت في شرح ديوانه ٢٦٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٩٧

(٣) سقط من " م"

وعلَّةُ ذلك أنه عنده بعد النكرةِ فاعلٌ بنعم، والفاعلُ لايجوزُ حذفُه وإقامةُ الفعلِ مقامَه، وأما بعد المرفوعِ فهو مبتدأٌ، وجازَ حذفُ هذا المبتدأِ كما جازَ في قولِه: [١]

ومالدهرُ إلا تارتان فمنهما   أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

وقد جاءَ أيضا محذوفاً، ومبقيٌّ متعلِّقٌ به، نحْوُ قولِه: [٢]

بئسَ مقامُ الشيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ

إِمَّاعلى قَعْوٍ وإِمَّا اقْعَنْسِسِ

التقديرُ: مقامٌ مقولٌ فيه: أمرس أمرس .

ولم يتعرضْ الناظمُ لمجيءِ الاسمِ بعد بئسما ونعم ما، إنما ذكرَ مسألةً إذا جاءَ بعد (ما) الفعلُ فذكرَ فيه خلافا[٣]: فمنهم من قال: إنه تمييزٌ، وهومذهب البصريين، ومنهم من قال: إنه فاعل بنعم وبئس، وأبهم في قوله:

.... وقيلَ فاعلٌ ....

فلم يبين جهة الفاعلية أهي موصولة، أم هي معرفة تامة بمعنى الشيء، وهذا مذهب ابن السراج[١] والفارسي، وأحد قولي الفراء[٢]، ونسب إلى سيبويه.[٣]

---

(١) هو ابن مقبل في ديوانه ٢٤، والكتاب ٢/ ٣٤٦، ومعاني الفراء ٢/ ٣٢٣، والمقتضب ٢/ ١٣٨، والكامل ٣/ ١٠٩٦، وإصلاح المنطق ٣٩٧

(٢) الرجز من غير نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢١٣، والتنبيه٢٩٠، و مجمع الأمثال ١/ ٩٧، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٧١ أمرس أمرس: يقال: مرس الحبل يمرس إذا وقع في أحد جانبي البكرة. فإذا أعدته إلى مجراه قلت: أمرسته، وتقدير الكلام بئس مقام الشيخ الذي يقال له فيه: أمرس، وهو أن يعجز عن الاستسقاء لضعفه. اقعنسس: تأخر ورجع إلى الخلف

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٩

وتلخص من هذا كله أنه إذا جاء بعد (ما) الاسمُ: نحو قول العرب: بئسما تزويج ولامهر (٤) فإعرابُ (ما) فاعلُ بئس على أنها معرفةٌ تامةٌ، أو تمييزٌ، وفاعل نعم مضمرٌ مُفَسَّرٌ بلفظ (ما) أو هي تركبَّت مع ما بئس، وتزويجٌ فاعل بئسما، أقوالٌ ثلاثةٌ.(٥)

واذا جاء بعدها الفعلُ، نحو: نعم ما صنعت فإعراب (ما) فاعل على أنها معرفةٌ تامة، والفعل ُصفةٌ لمخصوص محذوف، التقدير: نعم الشيءُ شيءٌ صنعتَه، أو منصوبةٌ على التمييز للمضمر في نعم موصوفةً بالفعل، والمخصوصُ محذوفٌ، أو غيرُ موصوفة به، بل الفعلُ في موضع الصفة لمخصوص محذوفٍ، التقديرُ: نعم شيئا شيءٌ صنعتَه، أوموصولةٌ على قول من يجيز نعم الذي، وصنعت صلُته، والمخصوصُ محذوفٌ، أو موصولةٌ، وما أخرى تمييزٌ محذوفٌ، التقدير نعم شيئا الذي صنعتَه، أو هي التمييزُ، وما الموصولةُ محذوفةٌ، أو هي مصدريةٌ، فَيُسْبكُ منه مصدرٌ تقديرا هو الفاعلُ، وببئس أقوالٌ سبعةٌ.

ومن ذهب إلى أن (ما) تمييزٌ فقولُه ضعيفٌ؛ لأن التمييزَ لابدّ أن يكونَ قابلا (أل)، وهذا معلوم بالاستقراء، ولأن التمييز إنما يُجَاءُ به لتبيين جنسِ المييز إذا أُبْهِمَ، وما في غاية الإبهام، فلاتكون تمييزا، وقد قال سيبويه: " فأما ما فإنها مبهمةٌ تقعُ على كل شيء"(١)

---

(١) الأصول ١/ ١٢١

(٢) معاني القرآن ١/ ٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٩

(٣) الكتاب ١/ ٧٣

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٧، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٠٩

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٩

وقد نصَّ أصحابُنا لا يُمَيَّزُ بالأسماءِ المتوغلةِ في البناءِ، ولا بالأسماءِ المتوغلةِ في الإبهامِ كشيءٍ وما أشبهَها، ولا شيءٌ أدخلُ في البناء والإبهام من (ما)، فلا يجوزُ التمييزُ بها.

وقد ردَّ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَني[٢] على أبي علي على تخريجِه قوله تعالى ﴿فنِعِمَّا هي﴾ [البقرة: ٢٧١] على أن ما تامةٌ في موضعِ نصبٍ على التمييزِ، وكانَ يقولُ: هي كالمضمرِ المجهولِ الذي في نعم لا يدرَى ما يعنَى به، وكذلك (ما)، ولا يُفسَّرُ الشيءُ بما هو مثلُه في الإبهامِ، وإنما ينبغي أن تكونَ (ما) فاعلةَ نعم أي: فنعم الشيءُ.

وقدَّرَ سيبويه[٣]: غسلتُه غسلاً نِعِمَّا" بنعم الغسلُ، وقدَّرَه المبرِّدُ[٤]: دققته دقًّا نِعِمَّا بنعم الدَّقُّ. وكانَ أبو إسحاق بن مَلكُون يقول: "ما هنا أشدُّ إبهاماً من شيءٍ، وموقعُها هنا أحسنُ موقعا؛ لأن القصدَ في المدحِ والذمِ تعميمُ جنسِ الممدوحِ والمذمومِ، فكأنه هنا مدحَ كلَّ شيءٍ؛ لأجلِ ذكرٍ، أو ذمَّ كلِّ شيءٍ".

ويُذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتدا أو خبرَ اسمٍ ليسَ يبدو أَبَدَا

ذكرَ أن المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد نعم وبئس يجوزُ في إعرابِه وجهان:

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٨

(٢) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخُشني الأندلسي الجياني أبو ذر بن أبي الرَّكب النحوي، من تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٨٧، ٢٨٨

(٣) الكتاب ١/ ٧٣

(٤) المقتضب ٤/ ١٧٥

أحدُهما: أن يكونَ مبتدأً، والجملةُ التي قبله من قولِك: نعم الرجلُ، أو نعم رجلاً في موضعِ الخبرِ [1] كحالِه لو قدمْته، فقلت: زيدٌ نعم الرجلُ، وسيأتي الكلامُ في الرابطِ لهذه الجملةِ بالمبتدأِ في البيت بعدَ هذا .

والوجهُ الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وجوباً كما حُذفَ وجوباً في قولِك: مررت بزيدٍ العالمُ إذا قطعتَ إلى الرّفعِ . [2]

وجوَّزَ بعضُ أصحابِنا فيه أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ، تقديرُه: زيدٌ الممدوحُ أو المذمومُ، وكأنه لما قالَ: نعم الرجلُ قيلَ له: من هو؟ فقال: هو زيدٌ أو زيدٌ الممدوحُ أو المذمومُ إذا قلت: بئس الرجلُ زيدٌ .

فأما الوجهُ الأوَّلُ فجائزٌ باتفاقٍ، ويدلُّ على أنه مبتدأٌ دخولُ نواسخِ الابتداءِ عليه، نحوُ قولِ زهير: [3]

**يميناً لَنِعْمَ السَّيدان وُجِدْتُما		على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومُبرَمِ**

وقالَ آخرُ: [4]

---

(١) الإيضاح ١/ ١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦١٥

(٢) الإيضاح ١/ ١١٣

(٣) شعر زهير ١٥، وشرح القصائد السبع ٢٦٠، و شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٦، والتذييل ١٠ / ١٣٠، والمساعد ٢/ ١٣٤، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٣٧. السحيل: خيط واحد لايضم إليه آخر. المبرم: خيطان مفتولان فصارا كخيط واحد.

(٤) ويروى: هجرتم مكان صحوتم، ولبئس الذي ما أنتم، وهو للأبيرد الرياحي في شعراء أمويون٢٧٣، ومن غير نسبة في جمهرة اللغة٢/ ٨٢١، و المحتسب ٢/ ٣٠٨، والمخصص ١١/ ١٠٠، و شرح

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ لَبِئْسَ النَّدامى كُنْتُمَ آلَ أبجَرا

فأعملَ وجدَ في ضمير الممدوحين، وجعل (نعم السيدان) في موضعِ مفعولِها الثاني، وأعملَ كنتم في ضمير المذمومين، وجعل لبئس الندامى في موضع خبرِ كنتم، وتقدمتِ الجملتان، والنيةُ بهما التأخيرُ كما تقدمت الجملةُ خبراً للمبتدأِ في قولِه: [١]

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ واجِدُهُ وصار مُنْتَشِباً في بُرْثَنِ الأَسدِ

ولذلك ساغَ عودُ الضميرِ من الجملةِ على مَن، وإن كان متأخراً في اللفظِ؛ لأن النيةَ بالجملةِ التأخيرُ.

وأما الوجهان الآخران ففي جوازِهما خلافٌ: ذهبت طائفةٌ منهم ابنُ خروف[٢] إلى امتناعِ ذلك، وذهبَ الجمهورُ إلى جوازِ ذلك، ونُسِبَ جوازُ كونِه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ إلى سيبوبه.[٣]

وحُجَّةُ ابنِ خروف أنه قد ثبُتَ باتفاقٍ كونُه مبتدأً بدليلِ جوازِ دخولِ ناسخٍ الابتداءِ عليه، ولادليلَ على جوازِ الوجهين الآخرين مع تكلُّفِ الإضمارِ، فينبغي ألاَّ يُقالَ به .

وقد نسبَ الناظمُ[١] جوازَ كونِه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ إلى سيبويه، قالَ: " لو كانَ خبراً لجازَ نصبُه بعد كانَ، وجعلُه ثانياً لظننت، فكانَ يُقالُ: نعم الرجلُ كان زيداً، ونعم

التسهيل٣/ ١٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٨، والارتشاف٢٠٥١، وناظر الجيش ٢٥٦٧. أنزفتم: سكرتم.

(١) البيت لحسان في شرح ديوانه. ١٦٢. منتشبا: عالقا. برثن: ظفر مخلب الأسد.

(٢) شرح الجمل له ٢/ ٥٩٥

(٣) الكتاب ٢/ ١٧٦

الرجلان كانا الزيدين، وزيدٌ نعم الرجلُ ظننته زيداً، وأنتما نعم الرجلان وُجِدا إيّاكما، ولم تقُلْ العربُ شيئا من ذلك .

قالَ: ولو كانَ خبراً للزِمَه أيضا أن يُدْخِلَ على ذلك الضميرِ المحذوفِ (إنّ)؛ لأنَّ الخبرَ والمُخبرَ عنه عند مَن يرى ذلك جملةٌ خبريةٌ أُجيبَ بها سؤالٌ مُقدَّرٌ، وتوكيدُ ماهو كذلك بـ(أن) جائزٌ، والجوازُ هنا مُنتفٍ مع أنه من لوازمِ الخبريةِ، فالخبريةُ إذن منتفيةٌ؛ لأنَّ انتفاءَ اللازمِ يدلُّ على انتفاءِ الملزوم".

ولقائلٍ أن يقولَ الذي قالَ: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ لم يقُلْ ذلك على سبيل الوجوب، بل ذلك على سبيل الجوازِ، ويُمكِنُ أن العربَ حين أدخلت الناسخَ لم تُراعِ هذا الجائز، بل راعت الجائزَ الآخرَ وهو أن يكونَ مبتدأً؛ لأنها التزمت حذفَ هذا المبتدأِ، فلو راعت هذا الجائزَ الثاني عند دخولِ الناسخِ لكان نقضاً لِما اعتزمُوا عليه من الحذفِ؛ لأنه إذْ ذاك يبرُزُ في كان وأخواتها في التَّثنيةِ والجمعِ، وفي ظننت وأخواتِها.

وإنَّما يُرَدُّ هذا المذهبُ بأنه قد حُذفَ هذا المخصوصُ في نعم العبدُ ونحوِه، فينضمُّ إلى حذفِ المبتدأِ حذفُ المخصوصِ الذي هو خبرُه، فتُحذفُ الجملةُ بأسرِها من المبتدأِ والخبرِ من غيرِ أن يبقى ما يدلُّ على ذلك بخلافِ قولِه: نَعَم بعدَ قولِ المخاطبِ المُستفهمِ: أزيدٌ قائمٌ؛ لأنّ نَعَم دلَّت على الجملةِ المحذوفةِ؛ إذِ التقديرُ: نعم زيدٌ قائمٌ، وهنا لاشيءَ يدلُّ على الجملة المحذوفة، وأيضا إذا جعلنا زيدا في نعم الرجل زيد خبرا مبتدأ محذوف، أي هو زيدٌ كانت هذه الجملةِ غير متعلقة بالأولى؛ لأنها لاموضعَ لها من الإعرابِ،

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦

وليست مفسِّرةً؛ إذِ المفسِّرَةُ يجوزُ أن يُستغنَى عنها بالجملةِ التي قبلها، ولا يجبُ ذكرُها، وهذه ليست كذلك، ولاهي جملةُ اعتراضٍ، وأيضا فلأنَّه إذا حُذِفَ المخصوصُ لزِمَ حذفُ جملتين لادليلَ على [حذفِهما][(١)]، وهي جملةُ السؤالِ، وجملةُ الجوابِ، وأيضا فالمفهومُ من قولِك: نعم الرجلُ زيدٌ، وزيدٌ نعم الرجلُ واحدٌ، فكما أنه لا يُتَوَهَّمُ في زيدٍ نعمَ الرجلُ أنه على كلامين فكذلك نعم الرجلُ زيدٌ.

وقالَ الأستاذُ أبو الحسن بنُ الباذِشِ: "لا يُجيزُ سيبويه أن يكونَ المختصُّ بالمدحِ والذمِّ إلا مبتدأً في نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرٌو كما كان في زيد نعم الرجلُ، وعمرٌو بئس الرجلُ، وذلك أن نعم وبئس لايتمُّ المعنى المقصودُ بهما إلا باجتماعِ المختصِّ بالمدحِ أو الذمِّ مع الجنسِ الذي هو منه، فلا يتقدَّرُ على هذا إلا مبتدأً، كما لا يتقدَّر ذهبَ أخوه زيدٌ إلا مبتدأً، وهذا يقتضي تشبيهُ نعم به".

وإنما أرادَ سيبويه[(٢)] بقولِه إذا قالَ: نعم الرجلُ فكأنه قيلَ من هو؟ فقالَ عبدُاللهُ وإذا قال عبدُالله فكأنه قيلَ ما شأنُه؟ فقالَ نعم الرجلُ= أن من هو؟ يقتضي المسألةُ عن المُخبَرِ به بعدَ حصولِ خبرِه، وماشأنُه يقتضي المسألةُ عن خبر المبتدأِ بعد حصولِه كما يكونُ ذلك في قولِك: زيدٌ ذاهبٌ، وذهبَ زيدٌ؛ لأن المختصَّ بالمدحِ والذمِّ خبرٌ لمبتدأٍ مضمرٍ، وهذا رأيُ من أساءَ التأويلَ على سيبويه "

وقال الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور: " الذي يدلُّ على أنه إذا تأخَّرَ لايلزمُ فيه أن يكونَ مبتدأً والجملةُ خبرٌ قولُهم نعم البعيرُ جملٌ، ونعم الإنسانُ رجلٌ، ونعم مالاً ألفٌ،

(١) م، و ط: حذفها

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٦

ومنه قولُه عليه السلامُ: "نعم المالُ أربعون، والكثيرُ ستون، وويلٌ لأصحابِ المِئينِ إلا من أعطى الكريمةَ، ومنح َالغزيرةَ، ونحرَ السمينةَ، وأطعمَ القانعَ والمُعْترَّ"(١)، فأربعون وألفٌ [وجَملٌ](٢) أخبارُ لمبتدآتٍ مضمرةٍ ولايجوزُ أن تكونَ مبتدأةً وماقبلها خبرٌ لها؛ لأنها نكراتٌ ولامسوِّغَ للابتداء بها، وإذا ثبتَ جعلُه خبرَ مبتدأ محذوفٍ لفهمِ المعنى فلامانعَ يمنعُ من جوازِ جعلِه مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ لفهمِ المعنى".(٣)

وماذهبَ إليه من تعيّنِ هذه الأسماءِ النكراتِ لأن تكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، [وامتناعُ] (٤)أن تكونَ مبتدآتٍ؛ لكونِها نكراتٍ، ولامسوِّغ للابتداءِ بها =غيرُ صحيحٍ، بل فيها مسوغان: أحدُهما ذكرَه هو في باب المبتدأِ والخبرِ، والآخرُ ذكرَه غيرُه.

فأما الذي ذكرَه هو فهو أن تكونَ نكرةً لاتُرادُ لعينِها، فهذا عنده من المسوغاتِ لجوازِ الابتداءِ بالنكرةِ، وجعلَ من ذلك قولَ الشاعرِ: (٥)

مُرسَّعَةٌ بين أرساغِهِ   به عَسَمٌ يبتغي أرنبا

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب هل يفلي أحد رأس غيره ١/ ٥٢٣. القانع: السائل. المعتر: الذي يأتي للمعروف من غير أن يسأل.

(٢) م: رجل

(٣) حكى ابن عصفور شيئا من هذا الكلام في شرح الجمل١/ ٦١٥، والمقرب ١/ ٦٧

(٤) م: وامتنع

(٥) البيت من قطعة لامرئ القيس في ديوانه ١٢٨، ومجالس ثعلب ٨٢، و نسب إلى امرئ القيس بن مالك الحميري في المؤتلف والمختلف ١٢، ومن غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٤٠، واالتذييل والتكميل ١٠/١٣٦. المرسعة: التميمة أ و المعاذة. العسم: يُبّس في الرُّسغ وإعوجاج

قال: " النكرةُ هنا لاتُراد لعينها؛ ألا ترى أنه يريد مرسغة دون مرسعة بخلاف قولك رجل قائم؛ ألا ترى أن رجلا هنا لايقع إلا على الذ ي وقع منه القيام خاصة ".[1]

وقال أيضا: "وينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لاتراد لعينها نحو رجل خير من امرأة تريد واحدا من هذا الجنس أي واحد كان خيرا من كل واحدة من جنس النساء إلا أن معناه يؤول إلى العموم إلا أنه يخالف العموم في أنه يدل على كل واحد على جهة البدل أعني أنه لايتناول الجميع دفعة واحدة وكل يتناول الجميع في دفعة واحدة ".[2]

فالُمسَوِّغُ الموجودُ في قولهم: رجل خيرٌ من امرأة، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة[3]، ومُرَسَّغَةٌ بين أرساغِه هو بعينِه موجودٌ في قولِهم: نعم البعيرُ جَمَلٌ، ونعم مالا أَلِفٌ؛ لأنهما نكرتان لا تُرادَان لعينهما، بل حكمٌ على واحد من الجِمال بأنه نعم البعيرُ، وعلى واحد من الألفِ بأنه نعم المالُ، فعلى هذا الذي تقرَّر يجوز أن يتقدّمَ، فتقول: نعم جملٌ نعم البعيرُ، وألفٌ نعم مالا

والمسوغُ الذي ذكره هو أنه يجوز أن يكونَ نكرةً إذا كان خبرُه جملةً مشتملةً على فائدة إلا أنه يجبُ تأخيرُه، وذلك نحوُ: قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ، فإنه جائزٌ جوازَ عندك رجلٌ الآن؛ لأن في تقديم الجملة ما في تقديم الظرف من دفع توهُّم الوصفية مع عدم قبولِ الابتداء، فعلى ماقرر هذا الُمقَرِّرُ يكونُ جملٌ مبتدأً، وقد تقدَّمت جملةٌ مشتملةٌ على

(١) شرح الجمل له ١/ ٣٥٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٦

(٢) شرح الجمل له ١/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٦

(٣) الملخص ٤٤٦

فائدة، وهي نعم البعيرُ، إلا أنه لا يجوزُ تقديمُ هذا المبتدأ على هذا المسوغ، لأن تقديمَ الخبر هنا مسوِّغٌ لجواز الابتداءِ بالنكرةِ

وقال بعض النحويين: شاهدٌ أنه خبرُ مبتدأ قولُ العرب: شرُّ ما أنّك ذاهبٌ . فما منصوبة على التمييز، وأنك خبر مبتدأ محذوف، كأنه قالَ: شرٌّ شيئا، ثم أوضحَ فقالَ: هو أنك ذاهبٌ لايتوجه في أنَّ هنا إلا هذا إذ لاتكونُ مبتدأةً، وقيل يجوز أن تكونَ فاعلةً بشر، وكذلك عن ما أنَّك ذاهبٌ .[ب/ ٢٧٤]

وقال الفارسيُّ: " لا يظهرُ المبتدأُ الذي زيدٌ خبرُه بعد نعم الرجلُ زيدٌ، لايقال: هو زيدٌ؛ لأن هاتين الجملتين قد انعقدتا انعقادَ الجملة الواحدة، فطالتا، فاستخفوا حذف المبتدأ البتة، وقوّى على ذلك أن الجملةَ الواحدةَ منهما قد يُضمَرُ فيها الفاعلُ، فلا يظهرُ البتة، نحو: نعم رجلا زيدٌ فلما كان موضعَ إضمارٍ البتة كان موضعَ حذفٍ البتة ".

وقد ردَّ بعضُ أصحابنا على من جوَّز أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر، وأن التقديرَ: زيدٌ الممدوحُ = بأن الذي يقول: نعم الرجل زيد ليس في نفسِه نعم الرجل زيد الممدوحُ، ولا يمكنُ أن يُحذَفَ خبرُ مبتدأ إلا وهو مُرادٌ في النفْسِ، فيُحذف للعلم به اختصارا، وإنما حمل على هذا القائلَ به تجويزُ الإعراب من غير التفاتٍ للمعنى، وذلك ليس بشيء، بل لاينبغي أن يُوجَّه إعرابٌ حتى يَصِحَّ معناه .

وإِنْ يُقدّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى   كـ العِلْمُ نِعْم المُقْتَنَى والمُقْتَفَى

يقولُ إذا تقدّمَ ما يُشْعِرُ بالمخصوصِ كَفَى من ذِكْرِه بعد نعم وبئس وأَغْنَى، ومثَّل بقولِه:

.... العِلمُ نعم المقتنى .....

وهذا التمثيلُ لايطابِق الحكم؛ لأن هذ التمثيلَ فيه ذكرُ المخصوص بعينِه، لا ذكرُ ما يُشْعِرُ به. غايةُ مافي هذا أنه قدّمه على الجملة، وأما الحكمُ فلا ينبغي أن يُمَثِّل به إلا بنحْو قوله﴿إنا وجدناه صابرا نعمَ العبدُ ﴾ [ص: ٤٤]، ونحوِ قول الشاعر: (١)

إنِّي اعتمدْتُك يايزيـــــــ ـــدُ فنعم مُعْتَمَدُ الوسائلْ

يريد نعم العبدُ أيوبُ، وفنعم معتمدُ الوسائل أنت، فهنا لم يَجْرِ ذكرُ المخصوص مُتَقَدِّمَا على نعم وبئس، بل يُقدّمُ ما أشعرَ به، وكفى من ذكره ودل على حذفه بعد الجملة. وأما

.... العلم نعم المقتنى ....

فالمخصوص قد تقدم، وليس بعد الجملة مخصوص محذوف، وهذا المبتدأ المتقدم المخصوص بالمدح أو الذم يجوزُ دخولُ النواسخ عليه في حال تقديمه، كما جازَ حالةَ تأخيرِه، قال الشاعر(٢)

إذا أرسلوني بعدَ تقريرِ حاجةٍ أُمارِسُ فيها كنتُ نعمَ المُمارِسُ

وقالَ: (١)

(١) البيت للطِّرِمَّاح في ديوانه ٣٧٤، وابن الناظم ٣٣٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٧، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٦٧، العيني ٣/ ٨٦. يزيد: يزيد بن المهلب بن أبي صفرة

(٢) هو يزيد بن الطثرية، والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٢٥، ، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٠، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٦٦، والعيني ٣/ ١٠٠

إنَّ ابْنَ عبدِاللهِ نعمَ أخو النَّدى وابْنُ العَشِيرَه

وقال: (٢)

إنِّي إذا أُغْلِقَ بابُ الصَّيْدَنْ

نِعمَ شفيعُ الزائرِ المُستأذِنْ

واعلم أن تأخيرَ المخصوص بعد نعم وبئس أكثرُ من تقديمه؛ لأنهم كما قال سيبيويه: " يقدمون في كلامهم ماهم له أهم وهم ببيانه أعنى". (٣) والأهمُّ هنا المدحُ أو الذمُّ، فظننتُ نعم الرجلُ زيدا أحسنُ من ظننتُ زيدا نعمَ الرجلُ.

وكنا قد وعدْنا في شرح البيت الذي قبلَ هذا البيت بالكلام على الرابط لهذا المبتدأ بهذه الجملة، ونقول: فيه ثلاثةُ مذاهب:

أحدُها: ماذهبَ إليه أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيوسِي (٤) فإنه زعم أن الرابط محذوفٌ تقديرُه: هو، فإذا قلت: زيدٌ نعم الرجلُ، فتقديره: زيد هو نعم الرجلُ، فزيدٌ مبتدأٌ، وهو

(١) هو أبو دَهْبَل الجُمَحيُّ في ديوانه ٩٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٠٣، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٦٧، والعيني ٣/ ١٠٠

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦٠، وروايته:

فنعم داعي الوالج المستأذن

أبي إذا استغلق باب الصيدن

وانظر جمهرة اللغة ٢/ ١١٧١، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٣٠. . الصيدن: الملك

(٣)

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٦

مبتدأٌ ثانٍ، ونعم الرجلُ جملة في موضع خبرِ هو، والجملةُ من قوله: هو نعم الرجلُ خبرٌ عن زيد، والرابطُ هو، وهو المبتدأُ الثاني.

ورُدَّ عليه بأن هو هذا المقدرُ المعربُ مبتدأٌ قد أخبرت عنه بقولك: نعم الرجل، فيحتاجُ إلى تقدير هو أخرى، والقولُ في هو هذه الأخرى يحتاجُ إلى تقديرِ هو أخرى، فيؤدِّي إلى تقدير مبتدآتٍ لانهايةَ لها، وذلك لايجوزُ.

والمذهبُ الثاني ماذهب إليه ابنُ ملكون (١) ومَن قال بقوله فإنه زعم أن الرابط هو تكرار المبتدأ من حيث المعنى، لا من حيث اللفظُ، وذلك أنه زعم أن الرجل في زيد نعم الرجل هو معهودٌ، وهو زيد و(ال) فيه للعهد، فأجاز الرابطَ بذلك على مذهب أبي الحسن في إجازتِه زيدٌ قامَ أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كُنْيَةً لزيد، وكما جاز الرابطُ بالظاهر في الموصول في قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري يريدون الذي رويتُ عنه كذلك جازَ هنا .

والمذهبُ الثالثُ ماذهب إليه الجمهورُ، وهو أن الرابطَ بالعموم الذي في مرفوع نعم وبئس؛ لأن (ال) فيه للجنس، فقد انتظمَ الجنسُ زيدا، قالوا: ومن الرابط بالعموم قولُه تعالى ﴿والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنَّا لا نُضِيعُ أجرَ المصلحين﴾[الأعراف: ١٧٠]، وقولُ الشاعر: (٢)

(١) شرح الجمل ١/ ٦١٨

(٢) نسب إلى رجل من الضِّباب في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٣، ١٢٩، والخزانة٤/ ٥٥١، و من غير نسبه في الإيضاح ١/ ١١٢، ومختار التذكرة ١٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥، والتنبيه ١٢٣، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٨،. الصدور: الأكابر والأشراف. الأعجاز: النساء.

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجَعْفَر ولكنَّ أعجازا شديدا ضَريرُها

وقول الآخر: (١)

وأمَّا القتالُ لاقِتالَ لديكُمُ ولكنَّ سَيْرا في عِراضِ المَوَاكِبِ ٣

وقد تؤول هذا كلُّه على أن الرابطَ فيه ليس هو العموم، وزعموا أن الشاهدَ على الرابط بالعموم في قوله: (٢)

ألاَ ليتَ شِعْري هل إلى أمِّ مالكٍ سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلاصبرَا ٦

ومن قالَ باسمية نعم وبئس أعربَها مبتدأً، [ومابعده](٣) الخبرُ، أو خبرا، وما بعده مبتدأٌ . وقد بقيت أحكامٌ من هذا الباب لم يذكرْها الناظمُ من ذلك أن شرطَ الفاعل في باب نعم وبئس أن يكونَ أعمَّ من المخصوص، ولايجوزُ أن يكون مساويا ولا أخصَّ، ٩ فلو قلت: نعم الرجلُ المرءُ لم يصِحَّ، ولو قلتَ: نعم الرجلُ الإنسانُ لم يصحَّ .

(١) هو الحارث بن خالد المخزومي، والبيت في ديوانه ٤٥ والخزانة ١/ ٤٣١، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٩ إلى الوليد بن نهيك، هومن غير نسبة في المقتضب ٢/ ٦٩، و الشعر١/ ٦٤، والإيضاح ١/ ١١٢، وسر الصناعة ١/ ٢٦٥، و مختار التذكرة ١٢، والمنصف ٣/ ١١٨، والشجري ٢/ ٣، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٥٦٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٨.

(٢) هو ابن ميادة، والبيت في ديوانه ١٣٤ وفيه: أم جحدربدل أم مالك، وهو في الكتاب ١/ ٣٨٦، ومختار التذكرة ١٢ والشجري ٢/ ٥، ٣/ ١٣٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٨

(٣) م: وما بعدهما

فأما قولُهم: نعم البعيرُ جملٌ فإنّ ذلك على لغة من أطلق البعيرَ على الذكر والأنثى[1]، وأما من أطلقَه على الذكر من الجمال فلايصحُّ له أن يقولَ: نعم البعير جملٌ لأنه مساوٍ في الدلالة للمخصوصِ، ومن ذلك ماذهب إليه أصحابُنا[2] من جواز حذف التمييزِ وحدَه.

وجوازُ حذفِه وحذفُ المخصوص، وذلك كلُّه إذا دلَّ على ذلك المعنى فما حُذِفَ من التمييز قولُ سَهْلِ بنِ حَنيف: وبئس صِفُّون، أي: وبئس مكانا أو مجتمعا صفون.

ومثال ماحذف فيه التمييز والمخصوص قولُه: من توضأ فبها ونعمت، أي: فبالرخصة أخذَ ونعمت رخصةً الوضوءُ، وقد تقدم الكلام في شيء من هذه المسألة .وأما إبقاءُ التمييز وحذفُ المخصوص فهو نادرٌ أنشدوا: [3]

تقولُ عِرْسِي وهي لي عَوْمَرَه

بئس امرأً وإنَّني بئسَ المَرَه

التقديرُ: بئس امرأً أنت هكذا قال الناظم [1]، بل يجوز حذفُه في فصيح الكلام مع الاقتصار على ذكر التمييز، قال تعالى﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾[الكهف: ٥٠]، أي: إِبْليسُ

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل١/ ٦١٥: "ولو قلت: نعم الجمل جمل، ونعم البعير جمل على لغة من يجعل البعير لايقع إلا على الجمل لم يجز أيضا؛ لأنه ليس فيه فائدة، وقد يجوز: نعم البعير جمل، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمل والناقة ".

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٦١٥، وانظر شرح التسهيل ٣/ ١٣

(٣) الرجز من غير نسبة في جمهرة اللغة ٧٧٣، ١١٧٦، والاشتقاق١٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٢، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٤١، والعيني ٣/ ٩٧. عرسي: عرس الرجل: زوجته. العومرة: الصخب والجلبة.

وذرِّيتُه، وقال تعالى ﴿بئس الشراب وساءت مرتفقا ﴾[الكهف: ٢٩]، أي تلك النارُ، ومن ذلك أن المخصوصَ لا يكونُ إلا من جنس الفاعل .

فأما قوله تعالى ﴿بئس مثلُ القوم الذين كذبُوا﴾[الجمعة: ٥] فلايصحُّ أن يكون الذينَ هو المخصوصَ؛ لأنه ليس من جنس المَثَل، فَخُرِّجَ ذلك على أن يكونَ حذفَ مضافٍ، أي: بئس مثلُ القوم مثلُ القوم الذين، أو على أن يكونَ المخصوصُ محذوفا[٢]، أي: بئس مثلُ القوم المكذبين مثلُ الذين حُمِّلوا التوراةَ، وهذا أولى من حذف التمييز، وادعاءِ إضمار في بئس، فيكونُ التقديرُ بئس مثلا القومُ؛ إذ ادعاءُ حذفِ مضافٍ هو المخصوصُ، وحذفُ المخصوص أكثرُ في كلام العرب من حذف التمييز المفسِّر للضمير المستتر في نعم وبئس، ومن ذلك أنه إذا كان المذكرُ كُنِّي به عن مؤنث، أو المؤنثُ كُنِّيَ به عن مُذكَّرٍ فإنه يجوز لك أن تعاملَه معاملةَ ما كني به عنه، فتقول: هذه الدارُ نعمت البلدُ، وهذا البلدُ نعم الدارُ، وعلى ذلك قولُ الشاعر: [٣]

أَوْ حُرَّةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مُجْفَرةٌ ... دعائمَ الزور نعمت زورقُ البَلَدِ

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣

(٢) ذكر هذين التخريجين ابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٨

(٣) هو ذو الرمة يصف الناقة في ديوانه ١/ ١٧٤، والتبصرة ١/ ٢٧٦، والمفصل ٢٧٤، وابن يعيش ٧/ ١٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٠، والمقرب ١/ ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠ وشرح الرضي على الكافية٤/ ٢٥٤، والتذييل ١٠/ ١٤١، والخزانة ٩ / ٤٢٠، ٤٢٤. الحرة الكريمة. العيطل: الطويلة العنق. ثبجاء: ضخمة الثبج وهو الصدر، وقيل: عظيمة السنام. المجفرة: العظيمة الجنب الواسعة الجوف. الدعائم: القوائم. الزور: أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم.

ألحق علامة التأنيث، وإن كان الزورقُ مذكرا؛ لأنه كني به عن الحُرَّة وهي الناقة

وقال الشاعر: (١)

نعمت جزاءً المتقين الجنَّةُ   دارُ الأماني والمُنى والمِنَّة

وقال: (٢)

نِعْمَتْ كساءُ الضجيعِ شَهْلَةٌ فُضْلٌ   غَرَّاءُ بَهْنَكَةٌ شَنْبَاءُ عُطْبُولُ

وتركُ التاء أجودُ في نعم الثواب الجنة، وفي كلام ابن عصفور في الشرح الكبير(٣)مايوهم أنك إذا قلت: هذا البلد نعم الدار لا تلحقُ (ال)، وإن كانت الدار علامة عَنيت بها البلَد، والدار مؤنثة والبلد مذكر، وينبغي أن يُفْهمَ أن ذلك ليس على سبيل التحتم، بل ذلك على سبيل الجواز، وتقولُ: نعم الجاريةُ أختك، والأحسنُ التاءُ، وبئست الجاريتان أختاك، وبئس الجاريات، وبئس النساءُ أخواتُك، وقال سيبويه: " واعلم إن نعم يذكَّر ويؤنَّثُ، تقول: نعمت المرأة، كما قالوا: ذهب المرأة، والحذفُ في

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٠، والتذييل والتكميل ١٠ / ١ ٤١، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٧٠

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٠، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٤١، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٧١

الشهلة التي شاب سواد عينها حمرة أو زرقة. النصف: العاقلة. الفضل: التي ليس عليها إلا ثوب واحد. الغراء: البيضاء. البهكنة: الجارية الخفيفة الروح الطيبة الرائحة، المليحة الحلوة. الشنباء: التي في أسنانها رقة وتحدد، والعذبة الفم. العطبول: الطويلة العنق

(٣) شرح الجمل له ١/ ٦٢٠ قال: وتقول: هذه البلد نعم الدار فلاتلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة؛ لأنك عنت بها البلد، وهو مذكر".

نعمت أكثرُ".[1]، يعني أن الحذف في نعمت أكثر منه في ذهبت، وليس يعني أن الحذف في نعمت أكثر من الإثبات فيها، وإنما يعني أن نعم المرأة أكثر من ذهب المرأة ومن ذلك أنه يجوز لنعم وبئس أن يعملا في الحال والمجرور، فتقول: نعم الرجل فارسا زيدٌ، ونعم المالُ لك ألفٌ .ومن ذلك أن من حق المخصوص أن يكونَ مختصا بأنْ يكونَ معرفةً أو مقارباً لها بالتخصيص، نحوُ: نعم الفتى رجلٌ، ونعم العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ .

واجعلْ كَبِئْسَ ساءَ واجعَلْ فَعُلا من ذي ثلاثةٍ كِنِعْمَ مُسْجَلَا

ذكر أن ساء أُجريت مجرى بئس[2] فتُثبَتُ لها أحكامُ بئس من عدم التصرف والاقتصار على كون الفاعل الظاهر أو المضمر من قبيل فاعل بئس، فتقولُ: ساء الرجلُ زيدٌ، وساء غلامُ الرجل عمرو، وساء غلاما عبدُ زيد، وقال تعالى ﴿ بئس الشراب وساءت مرتفقا ﴾[الكهف: ٢٩]، ﴿وساء ما يحكمون﴾[العنكبوت: ٤]، ويتأَوَّلُ قولُه تعالى ﴿ساء مثلا القومُ الذين كذَّبوا﴾[الأعراف: ١٧٧]؛ لاختلاف التمييز والمخصوص، فيتأول على حذفِ مضاف، تقديره: ساء مثلا مثلُ القوم، وساء في الأصل فِعْلٌ متعدٍّ إلى واحد متصرِّفٍ على وزن فَعَلَ بفتح العين، تقول: ساء الأمرُ زيدا يسوءُه، فبنوه على فَعُلَ لما

(١)الكتاب ٣/ ١٧٩

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٢: " وتلحق ساء ببئس، وبها وبنعم فعل موضوعا أو محولا من فعل أو فعل مضمنا تعجباويكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن الألف واللام ولإضماره على وفق ماقبله".

أرادوا الذمَّ لِمَا في ذلك من المبالغة، وصار غيرَ متعدٍّ شبَّهوهُ بالغرائز، وهي غيرُ متعدِّيةٍ.

وقولُه:

.... واجعل فعلا من ذي ثلا ثة كنعم مسجلا

أي مُطْلقا بلا قيد، تقول: أسجلتُ الشَّيءَ أمكنت من الانتفاع به، معناه أن العرب تجعل فَعُل مقصودا به المدحُ إن كان من أفعال المدح والذمُ إن كان من أفعال الذم، نحو: ظَرُفَ ولَؤمَ كنعم وبئس فتثبتُ له جميعُ أحكام نعم وبئس .

وإن كان الفعل على وزن فَعَل أو فَعِل حُوِّلَ إلى فَعُلَ، وصار المتعدي منهما لازما، وشذَّت العربُ في ثلاثة ألفاظ، فلم تحوِّلْها، وهي: عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ، بل استعملتها استعمالَ نعم على صيغتها من غير تحويل، لكنَّها جعلتْها لازمةً، فقالت: علم الرجلُ زيدٌ، وجهل الرجلُ زيدٌ، وسمع الرجلُ زيدٌ .

وقد وهمَ الناظم في بعض تصانيفه (١)، فمثَّل بقولِه: علُمَ الرجلُ زيدٌ فيما حُوِّلَ من فَعَلَ إلى فُعِل ولم يعلمِ النقلَ في ذلك، وأن العربَ استعملت عَلِمَ استعمالَ نَعِمَ على وضعه الأصلي من غير تحويل. وقد تقدم لنا الكلام على فَعُل واختلافِ الناس فيها إذا أُرِيدَ بها المبالغةُ في المدح أو الذم، هل يقتصرُ على أن يكون استعمالُها استعمال نعم وبئس أم لا يلتزمُ ذلك فيها؟ بل تأتي لمعنى التعجب غيرَ مشروط فيها ما يشترَطُ في نعم وبئس.

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢١ وأم أمثلة المحول من فَعَل، وفعِل فمنهما قول العرب لقضو الرجل فلان، وعلم الرجل فلان بمعنى نعم القاضي هو، ونعم العالم هو، وفيه معنى ماأقضاه وماأعلمه ".

ووعدنا أن نتكلم على كيفية البناء حيث تعرَّض الناظمُ له، وهو هذا المكانُ، فنقول: إذا كان الفعل على ثلاثة أحرف، وكان على وزن فَعُلَ بقي على حاله، أو على وزن فَعَل، أو فَعِلَ حُوِّلَ إلى فَعُلَ إلا تلك الألفاظ الثلاثة التي شذت العربُ في بقائها على وزنها، فإنَّها لا تُحَوَّلُ وهي: سمع، وعلم، وجهل، إلا أنك إذا حولت ماعينُه معتلَّةٌ فإنه يلزَمُ قلبُها أِلفَا لتحركِّها، وانفتاحُ ما قبلَها، فتقول: لجَادَ الرجلُ عمرو، أو ماعينُه ولامُه واوٌ فإنك تقلبُ الضمةَ كسرةً، واللامَ التي هي واوٌ ياءً استثقالا للواوين والضمة، فتقول: لَقَوِيَ الرجل زيد، أو ماعيُنه واوٌ، ولامُه ياءٌ فإنك تقلبُ الياءَ واواً لتطرفِّها وانضمامِها قبلها، ثم تستثقلُ اجتماعَ الواوين، فتعملُ به ماعملتَ في لقوي، فتقولُ: لَشَوِيَ الرجلُ زيدٌ، أو ما لامهُ أصلُها واوٌ كغزا، فإنك تردُّه إلى أصله، فتقول: لغَزُوَ الرجلُ، أو ما لامُه أصلُها ياءٌ كرمَى، فإنك تردُّه إلى أصله، فتنقلب الياءُ واواً الضمَّةِ ما قبلَها، فتقول: لَرمُوَ ولقَضُوَ.

ومن النحويين مَن يُقِرُّ هذا على حاله فيقولُ: لرمَى الرجلُ، ولغَزَا الرجلُ، ولا يجيزُ لرَمُوَ ولا لغَزُوَ؛ لأن هذا الفعلَ يُشْبهُ الأسماءَ في عدم التصرف، فكما يُكرَه فيها أن يجيءَ في أواخرها واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، فكذلك يُكْرَه فيما أشبهَهَا، والصحيحُ أنه يجبُ فيها أن يُبْنَى على فَعُل.

وإذا أسكنت عينَ الكلمة من لَرَمُو وقَضُوَ تخفيفا قلت: لرَمْوَ وقَضْوَ، ولا تعودُ اللامُ إلى أصلها من الياء، وإن ذهبت الضمةُ الموجبةُ لقلبها واوا؛ لأن هذا سكونٌ عارضٌ لا

يُعْتَدُّ به، كما لم لايعتدوا في قولهم: دُنِيَ له[1] إلى الواو؛ إذ زال موجبُ قلبها ياءً، وهو الكسرةُ؛ لأنه سكونٌ عارض أيضا، ولإجرائهم إياه مُجرى نعم وبئس أجازوا في عينه أن تبقى حركتُها، وأن تُسكَّنَ بنقل حركتِها إلى الفاء، وأنْ تُسكَّنَ من غير نقل؛ فتقولُ في لظَرُفَ الرجلُ عمرو: لظَرْفَ و[لظُرْفَ][2]، كما يجوز ذلك في نعم وبئس إلا ما كان عينُه ولامُه من جنس واحد فليس إلا تسكينُ عينِه والإدغامُ، فتقول: لَحَبَّ الرجلُ زيدٌ، ويجوز أن تنقلَ حركةَ العين إلى الفاء، فتقولَ: لحُبَّ الرجلُ زيدٌ .

وقال صاحبُ الترشيح حين تكلم على الفعل ما نصُّه: " فإن تعجبت من الرباعي فصاعدا أو الألوان والعاهات فإنهم عدلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنوا عنه بقولهم: أفعلُ الفعلِ فعلُه، تقول: أشدُّ الحمرة حُمْرتُه، وأسرعُ الانطلاق انطلاقُه، وأفحشُ الصمم صممُه، [ولشدَّتِ][3] الحمرة حمرته فيرفعونه من حيث رفعوا لكرُم زيد، ولكنهم استغنوا عنه بما ذكرت لك".[4]

فعلى هذا ما امتنع أن يُتعجَّب منه لا يُتَوَّصلُ إلى التعجب منه بما يُبْنى على فَعُلَ، [بل][5] بما يبنى على أفعل، وذلك لقلَّة فعُلَ في التعجب، فينبغي أن يُقيَّدَ بناءُ فعُلَ ألاَّ يكونَ متوصِّلا به إلى التعجب مما لايجوزُ التعجب منه .

**ومِثْلُ نعم حبذا الفاعلُ ذا		وإن تُرِدْ ذمَّاً فقُلْ لا حبَّذا**

---

(١) من ذلك قول صحير بن عمير قالت: " أراه دالفا قد دني له ". انظر الأصمعيات ١٤٨

(٢) سقطت من " م "

(٣) م: وأشد

(٤) هذا النص في التذييل والتكميل ١٠/ ١٤٥

(٥) سقطت من " م "

يقولُ حبذا للمدح مثلُ نعم، وهو فعلٌ لا يتصرفُ، وفاعلُه اسمُ الإشارة الذي هو ذا، وإذا أردت الذم أدخلت عليه لا، فقلت: لا حبذا زيد، كما قال الشاعر: [1]

٣ **لا حبَّذا أنتِ ياصنعاءُ مِنْ بَلَدٍ ولاشُعوبُ هوىً مني ولانُقُمُ**

وقالَ الآخرُ: [2]

ألا حبذا أهلُ المَلَا غيرَ أنه إذا ذُكِرَت ميٌّ فلاحبَّذا هيا

٦ وأصل حَبَّ قبل استعمالها للمدح فَعَلَ[3] وهي متعدية، تقول: حَبَبْتُ زيدا، فبُنيت على فَعُل، كما فعلوا بسَاءَ، ولم تتصرفْ؛ لأنها صارت كالحرف الذي جِيءَ به لمعنى في غيره؛ إذ أصلُها ألاَّ تدل على العمل، واختار المصنفُ [4] أن يكونَ الفاعلُ ذا، وأنه لا

٩ تركيبَ في حبذا، وأنه أفردَ اسمَ الإشارة مذكرا،

وإن كان المخصوصُ مذكرا ومؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا؛ لأنه كلامٌ جرى مَجرى المثل، ، فاستغنى بتبيينِ حال المخصوصِ إلى ما ذكر عن مطابقته اسمَ الإشارةِ له .

(١) هو زياد بن حمل أو زياد بن منقذ في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٨٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٢، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٩٣. شعوب ونقم: موضعان باليمن. هوىً: لا أهواهما

(٢) البيت من قطعة لكنزة أم شملة بن برد المنقري، وقيل هي لذي الرمة، وقيل: لأم ذي الرمة في الحماسة ٢/ ٢٣٨، وملحق ديوان ذي الرمة ٣/ ١٩٢٠، ١٩٢١، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٦٠، ٥٦١، والتنبيه ٤٩٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٣، وناظر الجيش٥/ ٢٥٨٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥٦

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٢٣

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٢٣

وهذا الذي اختاره المصنف مذهبُ ابن دُرُسْتُويه وأبي علي في البغداديات [1] وابن بَرهان [2] وابن خروف [3]

٣ وظاهرُ مذهب الخليل وسيبويه، قال سيبويه: " وزعم الخليل أن حبَّذا بمنزلة حَبَّ الشيءُ، ولكن حبَّ وذا بمنزلة كلمةٍ واحدة، نحوُ: لولا وهو اسم مرفوع؛ كما تقول: يابن عمٍّ، فالعمُّ مجرور؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبِّذا، ولاتقول: حبذِهِ؛ لأنه صار مع

٦ حب على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازمَ؛ لأنه كالمثل". [4]

قال أستاذُنا أبو جعفر أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنُ الُّزبير رحمَه الله: " لا تَعَلُّقَ لمن يُنَسُب إليه أن حبذا كلُّه اسمٌ بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحا، بل لو قيل: إن ظاهرَه رعيُ الفصل لكان

٩ الوجهَ؛ ألاترى تنظيرَه بـابنِ عمٍّ، وقولَه: فالعمُّ مجرورٌ وتعويلَه على تعليل بقاء ذا مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة، فلهذا عوَّل ابنُ خروف، وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم". [5]

---

(١) البغداديات٢٠١، ٢٠٤

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٢٣

(٣) شرح الجمل له ٢/ ٥٩٩

(٤) الكتاب ٢/ ١٨٠

(٥) ونصه هذا في التذييل والتكميل ١٠/ ١٦٠

ومال إلى الأول السيرافي [1]وتلخص أن إفراد ذا على هذا المذهب لكونه كالمثل

وذهب ابن كيسان[2] إلى أن ذا إشارةٌ إلى مفرد مذكر، وهو الحسنُ، فإذا قلت حبذا زيدٌ فمعناه حسُنَ زيدٌ، وكذا في المؤنث والمثنيى والمجموع فهو على حذف مضاف.

ورُدَّ هذا المذهبُ بأن العربَ إذا حذفت المضافَ، وأقامت المضافَ إليه مقامه فإنما تجعل [الحكم][3] من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظِ به، لا المحذوفِ، فلو كانت كذلك لكان اسمُ الإشارة مطابقاً لما بعده، ولم يُراعَ المحذوفُ ردَّهُ بهذا ابنُ عصفور[4]، وليس بصحيح إذ هما طريقان أحدُهما ما ذكره

والآخر: مراعاةُ المحذوف، وإن كان أقلَ من الأول، وقد جاء ذلك في أفصح كلام، قال تعالى ﴿أو كظُلُماتٍ في بحر لُجِّيٍّ يغشاهُ موجٌ﴾[النور: ٤٠]

التقدير: أو كذي ظلمات، ولذلك عاد الضميرُ على ذي المحذوف، وذهب ابن الطراوة إلى نحو ماذهب إليه ابن كيسان، قال: أشاروا بذا إلى الأمر الذي استحق به زيدٌ المحبةَ، فكأنهم قالوا: حبذا أمرُ زيد وشأنُه، ولهذا لم يُقَلْ: حبذان الزيدان؛ لأنك لا تريد زيدا وإنما تريد أمرَه، فكأنك قلتَ: حبذا أمرُ الزيدين، فالزيدان على هذا بدلٌ من ذا في قولك: حبذا".

(١) شرح الكتاب له

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢

(٣) سقطت من " ط "

(٤) في شرح الجمل ١/ ٦٢٢

وعلى القول بأن ذا فاعلٌ في حبذا فإعرابُ المخصوص[1] جوَّزوا فيه ماجوزوا في المخصوص بعد نعم من كونِه مبتدأً، والجملةُ قبله خبرُه، وحصلَ الربْطُ باسم الإشارة، كما حصل في قولِه ﴿ولباسُ التَّقْوى ذلك خيرٌ﴾[الأعراف: ٢٦] ومن كونِه خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أو مبتدأً محذوفَ الخبر[2]، التقدير: هو زيدٌ، أو زيد هو، أي: المحبوبُ، وقيل: عطفُ بيان، وقيل: بدلٌ لازمٌ،

والذي يظهرُ ولايسوغُ غيرُه هو أن يكون مبتدأً، والجملةُ قبله خبرُه ويُبطِلُ المذهبين بعده جوازُ حذف المخصوص، فيلزمُ حذفُ الجملة بأسرها من غير دليل على حذفها، وكونها تكونُ جملة مفلتة مما قبلها، ويبطلُ عطفُ البيان بمجرى المخصوص نكرةً، واسمِ الإشارة معرفةً، فقد اختلفا تعريفا وتنكيرا، وذلك لا يجوز في عطف البيان، ولذلك رُدَّ قولُ[3] الزمخشري في إعرابه مَقام إبراهيمَ عطفَ بيان من آياتٍ بيناتٍ؛ للتخالف في التعريف والتنكير، ومماجاء في التخالف في حبذا قول الشاعر: [4]

وحبذا نفحاتٌ من يَمانيةٍ تأتيكَ من قبل الَّريان أحيانا

(١) نقل أبو حيان كلام ابن عصفور في شرح الجمل١/ ٦٢١

(٢) المقرب ١/ ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٩

(٣) شرح عمدة الحافظ ٥٩٤، ٥٩٥

(٤) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٦٥، وابن السيرافي ١/ ٦٧، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٥٤، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٩٨، والمقاصد الشافية٤/ ٥٥٥

ويُبطِلُ البدلَ أنه على نية تكرار العامل، ولا يجوزُ له أن يليَ حبَّ، وعدمُ مطابقةِ اسم الإشارة للبدل. وذهب جماعةٌ من النحويين[١] إلى أن حبذا كلمتان رُكِّبَتا وجُعِلَتا كلمةً واحدة، واستدلوا على التركيب بإفراد اسم الإشارة، وكونِه لا يتصرفُ بحسب المشار إليه، ولو كان باقيا على بابه لتصرَّفَ كتصرُّفِهِ في غير هذا الموضع، وبكونِ العربُ لاتفصلُ بين حبَّ وذا بشيء، فلا تقول: حبَّ في الدار ذا زيدٌ، وأنت تريد حبذا في الدار زيدٌ .

والذاهبون إلى هذا المذهب فرقتان: إحداهما ذهبت إلى أن حبذا كلُّه فعلٌ، والمخصوصُ فاعلٌ فَغُلِبَ أسبقُ الجزئين وأكثرُهما حروفا، وإلى هذا ذهب الأخفشُ وأبو بكر خطاب .[٢]

ومنهم من ذهب[٣] إلى أن حبذا كلَّه اسمٌ، فغلب الاسمُ على الفعل، وهو أولى من تغليب الفعل على الاسم، وأيضا فالتركيبُ في الأسماء كثيرٌ، ولم يوجدْ في الأفعال إلا في هَلُمَّ في لغة من ألحقَه الضمائرَ، ومن ذهبَ إلى هذه المقالة أعرب حبذا مبتدأً، وزيدٌ خبرُها، المعنى المُعظّمُ في نفسي زيدٌ، وهو قول أبي بكر بن السراج، ونسبَ شيخُنا أبوالحسن بن أبي الربيع هذا المذهبَ إلى الخليل وسيبويه، قال: " وعليه أكثر النحويين".[٤]

---

(١) المقتضب ٢/ ١٤٣، والأصول ١/ ١٣٥

(٢) ذكر ذلك في كتابه الترشيح كما أشار أبو حيان في تذكرة النحاة ٢٨٥

(٣) هذا الكلام لابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٦٢٣، نقله أبو حيان بتصرف يسير

(٤) الملخص ١/ ٤٤٩

وأجازَ بعض أصحابنا أن يكونَ حبذا خبرا مقدَّما، وزيدٌ مبتدأٌ، وهو مذهبُ ناس من النحويين، وليس في قول العرب تحبِّذُه دلالةٌ على أن حبذا فعلٌ، إذ ليس مضارعَ حبذا، إنما هو مضارعٌ لحبِّذَ، ومعنى لاتحبذه: لاتقل له: حبذا، كما يقالُ: لم يبسملْ زيدٌ، أي: لم يقل: بسم الله .(١)

وقالَ في اللباب استدل من قال بالتركيب، وجعلَهما في تقدير اسم مفرد بحسن ندائِه وبقولِهم: ما أحيبذُه، فصغروه تصغيرَ المفرد، وبأن ذا لم تثنَّ، ولم تجمعْ، وبأنه لا يحذفُ، ويضمر في الفعل، كما فُعِلَ في نعم . وهذا لا يُعتمدُ عليه لأن المنادى محذوفٌ، ولأن التصغيرَ شاذٌّ، ولأن إفرادَه لكونِه جرى مَجرى المثل والأمثال لا تتغيرُ عن أوَّليّتِها ".(٢)

وقد رد بعض أصحابنا(٣) مذهبَ التركيب بأنه لاموجبَ للتركيب، وبأنه لوكان مبتدأُ لدخلت عليه النواسخُ، وهي لا تدخلُ عليه، وبأنه كان يلزمُ تكرارُ (لا) إذا قلت: لاحبذا زيدٌ؛ إذ هو في تقدير لا المحبوبُ زيدٌ، كما يلزمُ لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، وبأنه يجوز حذفُ ذا في العطف في قوله: (٤)

.... فحبذا ربًّا وحَبَّ دينا

(١) الملخص ١/ ٤٤٩

(٢) يعني العكبري. انظر اللباب ١/ ١٨٨، ١٩٩ ونقل أبو حيان كلامه بتصرف

(٣) رد ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٤

(٤)هو عبدالله بن رواحة، والبيت في ديوانه ١٠٨، وشرح التسهيل٣/ ٢٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٥٧، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٨٩، والمقاصد الشافية٤/ ٥٥٣

أي وحبذا دينا. وماخرجَ من نوع إلى نوع بالتركيب لزمَ تركيُبه، نحو: (إذما)؛ إذْ كانت (إذ) قبل التركيب واستعمالِها للشرط ظرفَ زمان، فلما رُكِّبت مع (ما)، وجُعِلت للشرط، وخرجت من نوع الاسمية إلى نوع الحرفية لزم تركيُبه، وحذفُ ذا يدلُّ على عدم التركيب.

وأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كان لا   تَعْدِلْ بذا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا

اعلم أن المخصوص هنا لا يجوزُ تقديمُه على حبذا بخلافه في نعم وبئس، فلا يجوز أن تقولَ: زيدٌ حبذا، تريد حبذا زيدٌ، وعلة ذلك عند بعضهم أنه كان يُوهِمُ أن يكونَ ذا مفعولا بمعنى: زيدٌ حبَّ ذا .

وقال الناظم: "إنما امتنع ذلك؛ لأنه جرى مجرى المثل، فلايُغَيَّرُ بتقديم بعضِه على بعض ".(١)

وقد يُحذفُ المخصوصُ للعلم به كما في نعم وبئس إلا أنَّ حذفَه قليلٌ، قال الشاعر: (٢)

ألا حبذا لولا الحياءُ وربَّما   منحتِ الهوى مَنْ ليس بالمتقَارِبِ

التقديرُ: ألا حبذا حالتي معك، يشيرُ إلى هواه وزيارتِه لها، وما ترتب على ذلك في قوله:

هَوِيْتُك حتى كادَ يقتلُني الهوى   وزرتك حتى لامني كلُّ صاحب

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧

(٢) هذا البيت والأبيات التي تلية لمرداس بن همام وقيل: هماس الطائي في شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٧٠ وآخر البيت الرابع: مشرفات المقانب. الحقائب: جمع حقيبة وهي عجز الرجل والمرأة جميعا

وحتى أرى مني أُدَانِيكِ رِقَّة   عليكِ ولولا أنت ما لان جانبُ

وبعدا هذا البيت:

بأهلي ظباءٌ من ربيعةِ عامرٍ   عذابُ الثَّنايا مُشرِفَاتُ الحقائبِ

وقال الشاعر:

فحبذا ربا وحُبَّ دينا............

التقدير: فحبذا ربا ربُّنَا هو اللهُ . وقد يُفْصَلُ بين حبذا والمخصوص بالنداء كما قال كثير: [1]

فيا حبذا ياعزُّ عن ذاك التشائر...............

وفي هذا وفي مثل قول الشاعر: [2]

لَقَدْ بَسْمَلَتْ ليلى غداةَ لَقِيْتُها   فيا حبذا ذاك الحبيبُ المبسمِلُ

دليلٌ على إلغاء اسم الإشارة الذي هو ذا، وادّعاءِ التركيب؛ لأن المخصوصَ جاء اسم إشارة مخالفٌ في الرُّتبة لذا؛ لأن ذا موضوعٌ للقريب، وذاك موضوع للتوسط على قول، وللبعد على قول، ولا يمكنُ أن يكونَ الشيءُ في الحالة الواحدة قريبا متوسطا أو بعيدا، فدل ذلك على عدم اعتبار ذا.

وأما ماذكره الناظم في بعض كتبه[3] من أنه يجوزُ حذفُ ذا والاستدلالُ عليه بقوله:

---

(١) البيت في التذييل والتكميل ١٠ / ١٧٢

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢/ ١٥٣، وتفسير القرطبي ١/ ٦٩، ومن غير نسبة في الأمالي ٢/ ٢٧٠، والزاهر ١/ ١٠٢

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤

فحبذا ربا وحب دينا

وتقديره: وحبذا دينا فلاحجَّةَ في ذلك؛ لأن لحَبَّ استعمالين: أحدُهما: أن يليَها ذا وقد ضُمِّنَت معنى المبالغة في المدح، والثاني: ألاَّ يليَها ذا، وتكونَ مما بُنِيَ على فعل وأُجْرِيَ مجرى نعم وبئس، فَيُحْتَملُ أن يكونَ في حَبَّ ضميرٌ، و(دينا) تمييزٌ لذلك الضمير، والمخصوصُ محذوفٌ، التقدير: وحب دينا دينُنا، ويكونُ إذْ ذاكَ مثلَ قولِ الشاعر: (١)

وزاده كَلَفًا بالحبِّ أنْ مَنَعَتْ   وحَبّ شيئا إلى الإنسان ما مُنِعَا

وإذا احتمل أن يكونَ من باب نعم وبئس لم يكن في ذلك دليلٌ على حذف ذا، والقواعدُ تأبى حذفَ ذا من حبذا؛ لأنه إن كان فاعلا فلا يجوزُ حذفُه، وإن كان جزءا من المُرَّكبِ المحكومِ عليه أنه فعل، فلا يجوزُ حذفُه؛ لأنه حالةَ التركيب صار جزءا من أجزاء الاسم، فكما لا يجوزُ حذفُ بعضِ جَعْفَر مثلا، كذلك لا يجوزُ هذا، ومن ذهب إلى أن ذا فاعلٌ فهو لا يجيزُ إتباعَه لا بنعتٍ ولاعطفٍ ولا تأكيدٍ ولا بدلٍ، ولا يجوزُ ذلك في المخصوص.

وقد تقدَّم لنا في أوَّل الكلام على حبذا أنَّ ذا لا يتغيرُ بحسب المخصوص، وامتناعُ ذلك إمَّا لكونه جرى مَجرى المثل، أو لأجل التركيب.

(١) البيت للأحوص في ديوانه ١٤٢، وتهذيب اللغة ٤/ ٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٧٣

وزعم ابنُ كيسان أنه مُشَارٌ به إلى مفرد، وأن ما جاء بعده من المخصوص هو على حذف مضافٍ، والتقدير عنده في حبذا زيد، وفي قوله: [1]

يا حبَّذا القَمْرَاءُ واللَّيلُ الدَّاجْ

وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّساج

وفي قوله: [2]

ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هِنْدٌ ....

وفي قوله:

ألا حبذا أهلُ المَلا ....

=حبذا حُسْنُ القمراء، وحبذا حسن هند، وحبذا أمرُ أهل الملا، والمخصوص هنا يكونُ معرفةً ونكرةً، كما قال وأنشدناه قبلُ:

وحبَّذا نفحاتٌ من يمانية ....

ويجوزُ تأكيدُ حبذا التأكيدَ اللفظيَّ، نحْوُ قوله: [1]

---

(١) ويروى: الساج بدل النساج، والرجز في العين ١/ ١٦١، ومجاز القرآن ٢/ ٣٠٢ والكامل ٣٧١، وجمهرة اللغة ١/ ٤٧٦، و الخصائص ٢/ ١١٥، واللمع ٢٤٣، والتذييل والتكميل ١٠ / ١٥٤، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٨٧، والمقاصد الشافية٤/ ٥٥٥. ليلة قمراء: مقمرة

(٢) عجزه: وهند أتى من دونها النأي والبعد.

وهو للحطيئة في ديوانه ٣٩ وشرح القصائد السبع ٢٩٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٥٤

ألا حبَّذا حبَّذا حبَّذا   حبيبٌ تحمَّلتُ منه الأذى

ويا حبذا بَرْدُ أنيابِه   إذا أَظْلَمَ اللَّيلُ واجلوَذا

أنشدَه ابنُ جني في المنصف، ولم يتعرضْ الناظمُ للمنصوب في حبذا، فنقول: يجوز أن تأتيَ بمنصوب بعد المخصوص وقبله، فما جاء بعد قوله: (٢)

حبَّذا الصبرُ شيمةً لامرىء را   مَ مباراةَ مُولَعٍ بالمعَالي

وما جا قبله: (٣)

ألا حبَّذا قوماً سُلَيمٌ فإنَّهُم   وفَوا إذْ توَاصَوا بالإِعانةِ والنَّصْرِ

واختلفوا في هذا المنصوب: فذهب الأخفش(٤)، والفارسي(٥)، والرَّبعِيُّ، وخطاب(١)، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوبٌ على الحال، أكان جامدا، نحو: حبذا عبدُالله رجلاً، أم مُشتقا، نحو: حبذا أخوك قائما.

---

(١) البيتان من غير نسبة في المنصف ١/ ٨٢، و التذييل والتكميل ١٠/ ١٧١، ونسبا في الكامل١٤٣٦ إلى عمر بن أبي ربيعة، وهما في ديوانه ١/ ١٩١، ونسبا في معجم الأدباء ١/ ١٦١ إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي.

اجلوذ الليل: امتد

(٢) البيت لرجل من طيء في شرح التسهيل ٣/ ٢٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٦، وناظر الجيش ٥/ ٢٥٩٥

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٦، والمقاصد الشافية٤/ ٥٦٠. ويروى الصبر بدل الصبر

(٤) الأصول ١/ ١٢٠

(٥) أجاز في البصريات ٨٤٥، ٨٤٨ أن يكون المنصوب حالا وتمييزا

وذهبَ أبو عمرو[٢] إلى أنه منصوبٌ على التمييز حكاه عنه الأخفشُ، وسواء كان جامدا أم مشتقا، وأجاز ذلك الكوفيون وبعضُ البصريين[٣]، أعني نصبَه على التمييز، وفصَّل بعضُهم، فزعم أنه حالٌ إن كان مشتقا، وتمييزٌ إن كان جامدا.

وصحَّحَ بعضُ أصحابنا أنه تمييزٌ مطلقا، واستدلَّ بجواز دخول (من) عليه، فتقول في حبذا راكبا زيدٌ: حبَّذا من راكب، قال الشاعر: [٤]

ياحبَّذا جبلُ الرَّيانِ من جبلٍ   وحبَّذا ساكنُ الّريان مَنْ كانا

فأمَّا قولُ الشاعر: [٥]

ياحبَّذا المالُ مَبْذولا بلا سَرَفٍ   في أوجه البِرِّ إسرارا وإعلانا

وقولُ الآَخَر: [٦]

ياحبَّذا الجنّةُ واقترابُها
طيِّبَةٌ وبارداً شَرابُها

---

(١) صاحب الترشيح ورأيه في التذييل والتكميل ١٠/ ١٦٩، وتذكرة النحاة ٢٨٥

(٢) التذييل والتكميل ١٠/ ١٦٩، وتذكرة النحاة ٢٨٥؛ حكاه خطاب

(٣) كالجرمي فقد أجاز فيه الوجهين. انظر البصريات ٨٤٥

(٤) البيت لجرير في ديوانه ١/ ١٦٥، والجمل ١١٠، وأسرار العربية ١١٤، وابن يعيش ٧/ ١٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦٢٣، والمقرب١/ ٧٤، والأبذي ٢/ ٥١٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٥٤، وتذكرة النحاة٤٦٤، والمساعد ٢/ ٤٨٧، والمقاصد الشافية٤/ ٥٥٥

(٥) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٦٨

(٦) الرجز لجعفر بن أبي طالب في حلية الأولياء١/ ١١٨

فالظاهرُ أن المنصوب في هذين البتين حالٌ، ولذلك لا يظهرُ حُسْنُ دخولِ (مِنْ) عليه، وقال أبو علي الفارسي: " ضعفُ حبذا رجلا زيدٌ يؤكد عندك ضعف حبَّ؛ ألا ترى أنهم إنما ينصبون بعد تمام الكلام، ولما لم يستقلَّ حب بذا، وإن كان في الأصل فعلا وفاعلا ضَعُفَ نحْوُ حبذا رجلا زيد؛ لأن الجملةَ لم تتمَّ بعدُ، وإن كان قد تقدَّم فعلٌ وفاعلٌ، فإذا تأخَّرَ بعدَ زيد جاء بعد استقلالِ الكلام فحَسُنَ النَّصْبُ".

ويظهرُ من كلامه أن الناصبَ لهذا التمييز ليس حَبَّ، إنما هو منتصبٌ عن تمامِ الكلامِ من حبذا زيدٌ، وقالَ أبو محمد بنُ السيدِ في قوله:

ياحبَّذا جبلُ الرَّيانِ من جبلٍ

مانصُّه: من جبل في موضع نصبٍ على التمييز، والعاملُ فيه معنى الجملةِ المتقدِّمة ، كما قال آخرُ: [1]

يافارساً ما أنت من فارسٍ موطَّأِ الأكنافِ رحْبِ الذراعِ

كأنه قالَ: هو حبيبٌ إليّ بين الجبالِ، واختصصته بمحبتي من بينِ الجبال ، كذا قالَ الكسائيُّ، والفراءُ ".[2]

ومن أبقى حَبَّ وذا على أصلِهما من الفعلِ والفاعل فالذي يقتضي مذهبُه أنه منتصبٌ بعد حبذا، ولايكونُ نصبُه إذ ذاك ضعيفاً، بل تأخيرُه ينبغي أن يكونَ في القياس ضعيفا؛ لأنك تفصِلُ بين العاملِ والمعمول بالمخصوص، ولاسيما إذا أعربنا المخصوصَ بأنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، فيصيرُ فصْلا بجملةٍ بين العامل والمعمول.

(١) التذييل والتكميل ١٠ / ١٦٧، وتقدم في ٩/ ١٠٥منه

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤١

وقالَ الناظمُ في بعض تصانيفِه: " وكونُ التمييزِ قبل المخصوصِ أولى وأكثرُ"(١)، وهذا مخالفٌ لما ذهب إليه أبو علي من أنه يضعُفُ قبل ذكر المخصوصِ

وماسِوَى ذا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ بالبا ودونَ ذَاْ انضمامُ الحَا كَثُرْ

يقولُ إذا جاء بعد حَبَّ اسمٌ غيرُ ذا فإنه يجوزُ رفعُه وجرُّه بالباء، فتقولُ: حب زيدٌ، وحَبَّ بزيدٍ، فزيدٌ فاعلٌ بحب، وبزيدٍ فاعلٌ أيضا بحب، والباءُ زائدةٌ كهي في: كفى بالله، وكفى الله، ومناسبةُ زيادتِها أنها ضُمِّنت بحب معنى المدحِ والتعجبِ، فإذا قلت: حَبَّ بزيد فمعناهُ أحبب بزيدٍ، فكما دخلت الباءُ في فاعل أحبب، كذلك دخلت في فاعلِ حَبَّ، إلا أنها في فاعل أحببْ لازمةٌ، وفي فاعل حَبَّ جائزةٌ

ويظهرُ من كلام الناظمِ اختصاصُ هذا الحكمِ من رفع الفاعلِ وجرِّه بالباء بفاعل حب، وليس كما ذكر، بل هذا الحكمُ ثابتٌ لكل مايُبنى على فَعُل مراداً به المدحُ أو الذمُّ والتعجبُّ لضُربَ الرجلُ، ولضُربَ بالرجلِ في معنى: ما أضربَ الرجلَ، **وقولُه:**

وما سوى ذا........ ....

يدلُّ على أن ذا إذا كان فاعلَ حب لايجوزُ فيه هذا الحكمُ، وليس كذلك، بل إنما يختصُّ امتناعُ ذلك في ذا إذا كان بعده المخصوصُ بالمدح في نحو: حبذا زيدٌ .

وأما إذا كان ذا باقيا على معنى الإشارةِ من غيرِ ذكرِ مخصوصٍ ولا إرادتِه فحكمُ ذا حكمُ سائرِ الأسماءِ من رفعِه بحب المرادِ بها المدحُ والتعجبُ، وجرِّه بالباءِ، فتقولُ: حَبَّ ذا رجلاً، وحَبّ بذا رجلاً، أي: ما أحبَّ ذا رجلا. **وقولُه:**

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧

....ودونَ ذا انضمامُ الحا كَثُرْ

معناه أن حَبَّ إذا لم ترفعْ ذا، ورفعت اسماً غيرَه بالمدحِ وهذه الضمّةُ منقولةٌ من عينِ الكلمةِ إلى فائها على تقديرِ خِلْوِّ الفاءِ من الحركةِ؛ إذ أصلُه حبُب بضمِّ الباءِ . ويعني المصنفُ **بقوله:**

.... **ودون ذا**.........

أي: دونَ ذا الذي بعده المخصوصُ، لا ذا الذي اسمُ إشارةٍ مُكْتَفَىً به دون مخصوصٍ، فإن حكمَه حكمُ سائرِ الأسماءِ.

ويجوزُ في غيرِ حَبَّ مما هو على فَعُلَ للمدحِ أو الذمِّ نقلُ الحركةِ من العين إلى الفاء، فتقولُ: لَضُربَ الرجلُ بضمِّ الضادِ، وتقدمَ لنا عدةُ شواهد على نقل الحركةِ في حَبَّ، وفي غيرِها، وفي إقرارِ الفاءِ على حركتها من غير نقلٍ، وذلك في باب التعجبِ عند ذكر صفةِ فَعُلَ فأغنى عن ذكرها هنا.

******

أفعلُ التَفضيلِ[1]

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُبِ   أفْعلَ للتَّفضيلِ وَأْبَ الَّذ أُبِي

وما بهِ إلى تعجُّبٍ وُصِلْ   لمِانعٍ، بهِ إلى التفَّضيلِ صِلْ

أفعلُ التّفضيلِ هو الوصفُ الدّالُ على زيادةِ وصفٍ في محلٍّ على نفسِهِ في محلّ آخر .فقولُنا: "هو الوصفُ" جنسٌ يشمِلُ ما كانَ منَ الأوْصَافِ على وزنِ(أفعل) للتّفضيلِ كأحمر وأرملٍ. وقولُنا: " الدّالُ على زيادةٍ إلى آخرِ الحدِّ" فصلٌ مُخرِجٌ لنَحْوِ: أحْمَرَ وأرْملٍ ولمَّا قدّمَ النّاظِمُ الكلامَ على التّعجُبِ أحالَ هنا عليه ،فقال: صُغْ (أفعلَ) للتّفضيلِ مما صِيغَ منْهُ للتَّعَجُبِ،وامْنعْ أنْ تصُوغَ للتَّفضيلِ ما مُنِعَ أنْ يُصاغَ منه للتَّعجب[2]،وقدْ كانَ

---

(١) في الارتشاف ٢٣١٩ :"أفعل التفضيل هو الوصف المصوغ على أفعل دالا على زيادته في محل آخر. فالوصف جنس ،وعلى أفعل يشمله، ويشمل باب أفعل فعلاء إما وجودا نحو: أدعج ودعجاء، وإما امتناع خلقة نحو: آدر ،ودالا على زيادة احتراز من هذين".اهـ، وينظر هذا الباب في الكتاب ٤/ ١٠٠ ، والإيضاح ١/ ١١٦ ، والمقتصد ١/ ٣٨٢ ،وشرح التسهيل ٣/ ٥٠ ، وابن الناظم ٣٤١ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٩، والارتشاف ٢٣١٩ ، وأوضح المسالك٣/ ٢٨٦ ، و شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٥٥ ، والمقاصد الشافية٤/ ٥٧١

(٢) قال أبوعلي في الإيضاح ١/ ١١٦ :"ومما يجري مجرى التعجب قولهم :هذا أفضل من هذا،وزيد أفضل من عمرو ولا يستعمل قولهم :هذا أفعل من هذا فيما لم يستعمل منه ماأفعله ولا أفعل به فلا يقال هذا أعور من هذا كما لم يقل ماأعوره وأعور ولكن هذا أشد من هذا حمرة وأزيد من هذا صمما وأكثر دحرجة وما أشبه ذلك".اهـ وانظر كلامه في المقتصد أيضا ١/ ٣٨٢

ذكرَ شروطَ ما يُبْنَى منه للتّعجُبِ. وما شذّ في باب التَّعجُبِ شذّ في هذا البابِ ،فشذّ بِناؤهُ من غيرِ فِعْلٍ، قالوا: هُوَ أَقْمَنُ به ،أي أحقُّ، كما قالوا: أقمِنْ به[١]، وإنْ لمْ يُصَرَّحْ له بفعلٍ.

وقالُوا: أَلَصُّ من شِظاظٍ، أيْ أكثرُ لُصُوصِيَّةً ،وهو رجلٌ من بني ضَبَّةَ[٢] ،[وأقير][٣] من هذا أي أَمَرُّ، وأَوَّلُ، وآخَرُ، ولا فعلَ لهُما.

وشذّ بناؤُهُ ممَّا زادَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ لقولِهم: أحْنكُ الشَّاتَينِ والبَعيرينِ[٤] مِن قولِهِمُ: احتنكَ الجَرادُ ما على الأرضِ ؛أي: أكلَه[١] ،وأشدُّ مِنِ اشتدَّ ،وهْوَ أسوى مِن هذ،أي أشدُّ استواءً ،فهو من استوى.

---

(١) معنىٰ قمين :حقيق وهو يثنىٰ ويجمع ،فتقول أنتما قميناِن ،وأنتم قمينون وقمناء،وتقول للمرأة: قَمِنَة وقمينة وقَمِنتان وقمينتان ،وقمِنات وقمينات قال قيس بن الخطيم:

إذا جاوز الاثنينَ سرٌّ فإنه ‏ ‏ ‏ بنثٍّ وتكثيرِ الوُشاةِ قمينُ

= انظر إسفار الفصيح ٥٦٣ ،٥٦٤

(٢) انظر المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٢٥٧،وشرح التسهيل ٣/ ٥٠ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٩ ،والمساعد ٢/ ١٦٦. قال أبو علي القالي في كتاب أفعل ٥٦ :"وتقول العرب :ألصُّ من شظاظ ؛بكسر الشين وهو رجل من بني ضبة كان مشهورا باللصوصية". وقد بنوا (ألص) من اللصوصية ،وقالوا: لافعل له لكن ابن القطاع حكىٰ في أفعاله٤٥٦ :لصص بالفتح إذا استتر. وعلىٰ هذا فلا شذوذ لوجود الفعل

(٣) في النسخ جميعها (أفيز) ،وهو تصحيف، فأقير من القار وهو شجر مر

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٠٠:" هذا باب ما تقول العرب فيه :ما أفعله، وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظا ،ولايقاس ؛قالوا :أحنك الشاتين ،وأحنك البعيرين، كما قالوا :آكَل الشاتين، كأنهم قالوا: حنك ،ونحو ذلك ،فإنما جاؤوا بأفعل علىٰ نحو هذا ،وإن لم يتكلموا به".اهـ

وممَّا جاءَ فيه من (أفعل)، والهمزةُ لا للنَّقلِ قولُهُم: هذا المكانُ أشجرُ من هذا، أي أكثرُ شجراً ،وأفلسُ من ابنِ المُذلِّقِ [٢] ،وهذا المكانُ[أقفرُ] من ذلك.[٣]

وممَّا همْزتُه لنقلٍ: أعطاهُمُ للمالِ ،وأَوْلاهُمُ بالمعروفِ ،وأكرمُ لي من زيدٍ ، أي أشدُّ إكراماً ،وأضيعُ من غيرِه.[٤]

ويجيءُ فيما كانَ على وزنِ أفعلِ المذاهبُ الثلاثةُ المذكورةُ في باب التَّعجُبِ، وهو هل يجوزُ أن يُبنَى ممَّا كان على وزنِ أفعل ،أولا يجوزُ ،أو يفرّقُ في الثّالث بين أن تكونَ الهمزةُ للنقلِ فلا يجوزُ،أو لغيرِ النّقل فيجوز؟

وشذَّ مما يقولون قولُهُم: هو أسودُ من حَنَكِ الغُرابِ [١] ،وهو أبيضُ من اللبنِ[٢] ،وشذَّ ممَّا هو ثابتٌ هو أحمقُ من هَبَنَّقَة[٣]، وهو أهوجُ من زيدٍ ،وأنوكُ منه .[٤]

---

(١) احتنك الجراد الأرض :أتى على نبتها وأكل ما عليها .اللسان (حنك)

(٢) يروى : المذلق بالدال والذال. وابن المذلق رجل من بني عبد شمس فقير مدقع ما كان يحصل على قوت يومه، وآباؤه وأجداده كذلك قال الشاعر:

فإنك إن ترجو تميما لنصرة   كراجي الندى والعرف عند المذلق

انظر أفعل للقالي ٥٩،ومجمع الأمثال ٢/ ٨٣ ،والمفصل ٢٢٧ ،والتخمير ٣/ ١٢٤ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٠

(٣) ط : أفقر

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٠ :"فأما قولهم :فلان أضيع من غيره من قولهم :أضاع الرجل:كثر ضِياعُه ،وقولهم هو أعطاهم للدينار وأولاهم بالمعروف،وأكرم لي من زيد....فهي كلها من أفعل

،وشذَّ ممَّا بُنِيَ للمفعولِ قولُهُم: هو أزهى من ديكٍ[٥]، وأشغلُ من ذاتِ النِّحيَين[٦]، وأكسى من زيدٍ

(١) في المستقصىٰ للزمخشري ١/ ١٩٢:" أشد سوادا من حنك الغراب .وفي كتاب أفعل لأبي علي القالي ٧٦ :"أشد سوادا .وانظر جمهرة اللغة١/ ٥٦٣ ،والحيوان ٣/ ٤٢٥ ،و ابن يعيش ٣/ ٩٤،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٠ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٣ .وحنك الغراب :لحياه ومنقاره .ويروىٰ: حَلَكُ

(٢) من قول النبي صلىٰ الله علي وسلم في صفة الحوض:"وماؤه أبيض من اللبن". والحديث في صحيح مسلم (٢٣٢٧)،وفي ٣٢٠ "أشد أبيض من اللبن"

(٣) وهو ذو الودعات، واسمه يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة ومن حمقه أن ضل له بعيرله ينادي من وجد بعيري فهوله .فقيل له :فكيف تنشده ؟قال :فأين حلاوة الوجدان. انظر جمهرة الأمثال١/ ٣٨٥ ،٣٨٦،ومجمع الأمثال ١/ ٢١٧ ،٢١٨ ،وفرائد الخرائد ١٧٩ ،والمفصل ٢٢٧ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥١

(٤) النُّوكُ:الحمقُ ،والأنوك :الأحمق ،وجمعه النُوكَىٰ

(٥) المثل في خرائد الفرائد ٢٦٨

(٦) ويروىٰ (أشحُّ من ذات النحيين)،وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة حضرت سوق عكاظ ومعها نحيا سمن فاستخلىٰ بها خوات بن جبير الأنصاري ليبتاعهما ففتح أحدهما وذاقه ودفعه إليها فأخذته بإحدىٰ يديها ثم فتح الآخر وذاقه ودفعه إليها فأمسكته بيدها الأخرىٰ ثم غشيها وهي لاتقدر علىٰ الدفع علىٰ نفسها لحفظها أفواه النحيين وشحها علىٰ السمن. انظر النوادر ١٩٨ ،وجمهرة الأمثال١/ ٥٦٤ ،ومجمع الأمثال ١/ ٣٨٨ ،والمستقصىٰ ١/ ١٩٦ ،وفرائد الخرائد ٣٠٤ ، ،وشرح التسهيل٣/ ٥٣،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥١ ،والمساعد٢/ ١٦٧

وقال النَّاظمُ في بعضِ كتبِهِ:" ورودُ هذا في التفضيل أكثرُ منه في التعجب ،فلا يُقتَصَرُ فيه على المسموعِ " .[١] ،وقد تقدمَّ اختيارُه اطرادَ ذلك في التعجبِ، وفي أفعلِ التفضيلِ، وقال:" ولا يُبنى من مبنيّ للمفعولِ إلا إذا اقترنَ بها يمنعُ من قصدِ الفاعليةِ ،فيجوزُ ويَحْسُنُ".[٢] وقولُ الناظمِ:

....   **أفعلُ للتفضيل ....**

يعني لفظاً ،نحْوُ: أفضلُ مِنْكَ، أو كان أصلُه على أفعل ،ثم عرضَ له الحذفُ ،كقولهِم في الشَّعرِ شُذُوذا:[٣]

وزادني كَلَفَاً في الحُبِّ أنْ منَعَتْ   وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ مامُنِعا

يريد: وأحبُّ شيءٍ ،وكقولهِم في الكلامِ الفَصيحِ : خيرٌ منكَ، وشرٌّ منكَ. أصلُهُما: أخيرُ وأشرّ.[١] ،فحُذِفت الهمزةُ لكَثرةِ الاستعمالِ، وقد جاءا على الأَصْلِ قالَ :[٢]

---

(١) شرح التسهيل له٣/ ٥٢

(٢) شرح التسهيل له٣/ ٥٢

(٣) البيت للأحوص في ديوانه ١٣٥ ،ومن غير نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٩ ،وشرح التسهيل ٣/ ٥٣ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ١٧٣ ،والمساعد ٢/ ١٦٧ وهو للمجنون في ديوانه ٢٠١ برواية يفوت عليها الاستشهاد:

....   أَحَبُّ شيء إلى الإنسان مامُنِعَا

بلالٌ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ

وقرأ أبو قِلابة[3] ﴿مَنِ الكذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر:٢٦] . **وقولُه:**

٣ .... **وأَبَ الّذ أُبِي**[4]

أي ليسَ على إِطلاقِهِ، فإِنَّ بعضَ الأفعالِ فيها شروطُ جوازِ (أفعل) للتَّعجُبِ منه ،ولم تتعجبْ منه العربُ ،وبنَت منه (أفعل) للتَّفضيلِ، وذلك نام، لا تقولُ العربُ: ما

٦ أنومَ زيداً.

وتقولُ: هذا أنومُ من عَمرو، وفي المَثَلِ: أنومُ من فَهْدٍ[1] **وقولُهُ** :

(١) قال ابن جني في المحتسب٢/ ٢٩٩ :" أصل قولهم: هذا خير منه ،وهذا شر منه هذا أخير منه ،وأشر منه ،فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحذفت الهمزة منهما ،ويدل على ذلك قولهم: الخُورَى والشُّرَّى تأنيث الأخير والأشر.اهـ

(٢) البيت منسوب لرؤبة في المحتسب٢/ ٢٩٩ ،والزاهر١/ ٤٩٠ ،وليس في ديوانه ، وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٥٣ ،والتذييل والتكميل ١٠ / ٢٥٣ ،والبحر المحيط ٨/ ١٧٩ ،والمساعد ٢/ ١٦٧

(٣) القراءة في المحتسب ٢/ ٢٩٩،ومختصر شواذ القرآن ١٤٨ ،وتفسير القرطبي١٧/ ١٣٩ والبحر٨/ ١٧٩ ،والارتشاف ٢٣٢٠

(٤) الذ لغة في الذي غير أن ابن جني قال في التمام ٤٢ :"قد عد الناس (اللذ) لغة في (الذي) ، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لالغة وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفا لطول الاسم بصلته فصار (اللذ)".

وما بِهِ إلى تعجُّبٍ...... ....

يقولُ: يُتَوصلُ إلى التَّفضيلِ فيما يمتنعُ أن يُبنَى منهُ أفعلُ التَّفضيلِ بالذي تُوُصِّلَ به إلى التعجبِ حين امتنعَ ذلك من الفعلِ الذي أردْتَ أن تتعجبَ منه ،وينتصبُ بعده تمييزاً مصدرُ ذلك الفعلِ الذي لا يُبنَى منه أفعلُ التَّفضيلِ، فتقولُ: هو أسوأُ عَوَرَاً من زيدِ، وأكثرُ استخراجاً وأسرعُ انطلاقاً، وأنصعُ بياضا.[2] ٣

(١) الفهد أنوم الخلق ،ونومه ليس كنوم الكلب؛لأن الكلب نومه نعاس ،والفهد نومه مصمت ،وليس شيء في حجم الفهد وإلا والفهد أثقل منه وأحطم لظهر الدابة .وقالت امرأة من العرب :زوجي إذا دخل فهد ،وإذا خرج أسد يأكل ماوجد ولا يسأل عما عهد . انظر جمهرة الأمثال ٢/ ٣١٨ ،ومجمع الأمثال ٢/ ٣٥٥

(٢) قال الزمخشري في المفصل٢٣٢ :"قياسه (أي أفعل التفضيل) أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد مما ليس بلون ولا عيب لا يقال في أجاب وانطلق ولا في سمر وعور: هو أجوب منه وأطلق ولا أسمر منه و أعور ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك هو أجود منه جوابا ،وأسرع انطلاقا ،وأشد سمرة ،وأقبح عورا". وا نظر كلامه في ابن يعيش ٦/ ٩١

وفي قولِ النَّاظمِ تَعقُّبٌ؛ فإن بعضَ الأفعالِ لايُبنَى منه فعلُ التَّعجُبِ؛ نَحْوُ: يذرُ ويدع [١]، ونحو: الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ[٢]؛ نَحْوُ: ضُرِبَ زيدٌ، لكن يُتوصَّلُ إلى التعجبِ بجعلِ ذلك الفعلَ صلةً لـ (ما)المصدريَّةِ ،وتكونُ(ما) مع الفعلِ في موضعِ نصْبٍ على المفعولِ، ويُؤْتَى بها يصوغُ التعجبَ منهُ: ماأكثرَ مايذرُ زيدٌ الشيءَ، وما أكثرَ ما ضُرِبَ زيدٌ. ولا يجوزُ ذلك من أفعلِ التَّفضيلِ ؛لاتقولُ: زيدٌ أكثرُ مايذرُ الشيءَ من عمرٍو، ولا زيدُ أكثرُ ماضُرِبَ من عمرٍو.

وأفعلَ التَّفضيلِ صِلْهُ أبداً تقديراً اوْ لفظاً بمِنْ إنْ جُرِّدَا

يقولُ أفعلُ التَّفضيلِ إذا جُرِّدَ من الإِضافةِ ومنَ الألفِ واللَّامِ وُصِلَ بمِنْ لفظاً؛ نحْوُ: زيدٌ أفضلُ منكَ، أوْ تقديراً، نَحْوُ: اللهُ أكبرُ تريدُ من كلِّ شيءٍ.[٣]

وأحسنُ ما تُحذَفُ مِنْ ومعمولُها إذا كانَ أفعلُ التَّفضيلِ خبراً لمبتدأ[١] أو لناسخِ ابتداءٍ؛ نحْوُ قولِه تعالى:﴿ والآخرةُ خيرٌ وأبقَى﴾[الأعلى:١٧]، وقولُه تعالى:﴿ أصحابُ

(١) يذر ويدع لا ماضي لهما ،وهما من الشاذ في السماع المطرد في القياس ،كما بين ابن جني في الخصائص ١/ ٩٩ ؛قال:" فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ،وجريت في نظيره على الواجب؛ من ذلك امتناعك من :وذر وودع ؛لأنهم لم يقولوهما، ولاغرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما. اهـ

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢١

(٣) في شرح التسهيل ٣/ ٥٠ ، ٥٣:"ويلزم أفعل التفضيل عاريا الإفراد والتذكير وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورا بمن ،فيقال زيد أفضل من عمرو ،وهما أفضل من بشر ،وهم أشجع من غيرهم وهند أجل من دعد...... اهـ

الجَنَّةِ يومئِذٍ خير مستقر وأحسن مُقِيلا﴾[الفرقان: ٢٤] ، وكانَ زيدٌ أفضلَ ، وقالَ عزَّ وجلَّ﴿ تجدوهُ عندَ اللهِ هو خيراً وأعظمَ أجراً﴾ [المزمل:٢٠]، وقوله ﴿ إنَّما عندَ اللهِ هو خيرٌ لكم﴾[النحل:٩٥]

والحذفُ إذا وقعَ أفعلُ صفةً أو حالاً يقلُّ، فمنَ الصِّفةِ قولُه:[٢]

عملاً زاكياً توخَّ لكي تُجـ زى جزاءً أزكى وتُلفَى حميدا

يريدُ أزكى من العملِ الزَّاكي. ومن الحال قول الشاعر:[٣]

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدرِ أجملا فظلَّ فؤادي من هَواكِ مُضَلَّلا

يريدُ دنوتِ أجملَ من البدرِ ،وقد خلناكِ كالبدرِ، هذا مذهبُ البصريين[٤]. فلو كانَ في موضعِ الفاعلِ، نحْوُ: جاءني أفضلُ، أو اسمِ إنَّ، نحْوُ: إنَّ أكبرُ اللهَ جازَ ذلك على مذهبِ البصريين، ولا يجوزُ عند الكوفيين [٥] إلا بإثباتِ (من) ،أو خبراً، فاتفقَ الفريقان

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل٣/ ٥٦ :"ويكثر حذف المفضول إذا دل عليه دليل وكان أفعل خبرا.اهـ وقال أبو حيان في الارتشاف ٢٣٢٩ :" وحذف (من) والمفضول للدلالة كثير ،وأكثر حذفه إذا كان أفعل خبرا لمبتدأ أو لكان وأخواتها.اهـ

(٢) البيت منسوب إلى رجل من طيئ في شرح التسهيل٣/ ٥٧،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٢ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٦

(٣) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٥٧ ،والارتشاف ٢٣٢١ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦١المساعد٢/ ١٧٢،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٦

(٤) شرح التسهيل٣/ ٥٧ ،و الارتشاف ٢٣٣٠،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٢

(٥) رأي الكوفيين في المساعد٢/ ١٧٢

على جوازِه ،وتقدَّمَ الاستدلالُ على ذلك، أو صفةٍ، فالحذفُ عند الكوفيين قبيح؛ ،والاختيارُ عندهم أنْ تظهَر معهُ(من). وقولُ النَّاظمِ:

........صِلْهُ أبداً ....

ظاهرُه أنَّه يتصلُ بـ(من) معمولُها ،وسيأتي ذكرُه لتقدُّم (من) ومعمولِها عليه ،وقد يُفصَلُ بينَهُما بما هو معمولٌ لـ (أفعل) من تمييزٍ، نحْوُ: زيدٌ أحسنُ وجهاً من عمرٍو، وبمجرورٍ كقولِه تعالى﴿ النبيُّ أولى بالمؤمنينَ من أنفسِهِم﴾ [الأحزاب:٦٠] ،وقولِه تعالى ﴿ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونَنِي إليه﴾[يوسف:٣٣] ، وبمجرورين كقولِه تعالى ﴿أوْلى ببعضٍ في كتابِ اللهِ مِنَ المؤمنينَ﴾[الأحزاب: ٦٠]

وبتمييزٍ ومجرورٍ؛ كقولِه:[1]

(١) الرجز من غير نسبة في إصلاح المنطق ١٦١ ،وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ٤٠٢ ، ونسبه ابن السكيت في القلب والإبدال ٥٥ إلى رجل اسمه مرداس .وقد نسبه أبو عبيد في أمثاله ٣٦٩ إلى عمرو بن تقن ؛قال :"وقد كان في زمان لقمان بن عاد ،وكان يناوئ لقمان حتى هم بقتله ،وهو الذي يقال فيه :لا فتى إلا عمرو.اهـ.وكذا نسبه إلى تقن صاحب اللسان (تقن)؛قال :"وتقن اسم رجل كان جيد الرمي يضرب به المثل ،ولم يكن يسقط له سهم.

وتمام الرجز الذي أنشده تقن هو :

تَعَلَّمَنْ يا زيدُ يا بنَ زَيْنِ

لأَكْلَةٌ من أَقِطٍ وسَمْنِ

وشَرْبَتَانِ من عِكِيِّ الضَّأْنِ

لأكلةٌ من أَقِطٍ وسَمْنِ

ألينُ مسَّاً في حَوايَا البَطْنِ

من يَثْرِبيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

يرمي بها أرمَى من ابنِ تِقْنِ

وبظرفين، قالَ كُثَيِّرٌ:[1]

وسَبْعُ الدَّارِ أشجعُ حين يُبلَى　　لَدَى الهَيجَاءِ مِنْ لَيْثٍ بِغابِ

وبمجرورينِ وظرفٍ، كقولِ الشاعرِ :[1]

ألينُ مسَّاً في حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرَبيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

يرمي بها أَرْمَىٰ من ابْن تِقْنِ

والشاهد في أمالي القالي ٢/ ١٦٠ ،والمخصص١٤ /١٨ ، وابن يعيش ١/ ٨٢ ،وشرح التسهيل٣/ ٥٥ ،وشرح الكافية الشافية ١١٢٩،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٤ ،والارتشاف ٢٣٢٩،والمساعد ٢/ ١٧٠ ،واللسان (قذذ،خشن). وقد جاءت كل من (يثربيات)و (حوايا) (نثربيات)،و(حنايا) وهو تصحيف؛إذ جاء في القلب والإبدال ٥٥ ،:"وسهم يثربي وأثربي بفتح الراء وكسرها فيهما،منسوب إلى يثرب.الأقط:اللبن المجفف .العكي الخاثر من اللبن . الحوايا :جمع حاوية ،ماستدار من البطن نحو المصارين.القذاذ:جمع قذة وهي ريشة السهم . الخشن:جمع أخشن".

(١) البيت ليس في ديوانه(تحقيق:إحسان عباس) ،وهو في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥ ،و ناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٩ .

فلأنتَ أسمَحُ للعُفَاةِ بسُؤْلِهِمْ		عند الشَّصائبِ مِنْ أَبٍ لِبَنينَا

وبأكثرِ ممَّا ذُكِرَ، نحْوُ قولِه: [٢]

٣ مازِلتُ أَبْسُطَ في (عضِّ) الزَّمانِ يداً		للنَّاسِ بالخيرِ من عَمرٍو ومن هَرِمِ

وقد جاءَ الفصلُ بينهما بغيرِ معمولِه، نحْوُ قولِه :[٣]

ولفُوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا		من ماءِ مَوْهَبةٍ على خَمْرِ

٦ ففصلَ بين (أطيب)و(من) بـ(لو) ومابعدَها . وقولُ جرير:[٤]

لم يُلقَ أخبثُ_ يافرزدق _ مِنْكُمُ		ليلاً وأخبَثُ بالنَّهارِ نهارا

---

(١) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل٣/ ٥٣ ، والارتشاف ٢٣٣١ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٤ ،والمساعد ٢/ ١٦٨ ، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٢. العفاة :جمع عاف ،وهو طالب المعروف . الشصائب : جمع شصيبة وهي الشدائد من شصب الأمر: اشتد

(٢) البيت في شرح التسهيل٣/ ٥٤ ،وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٢ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٤ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٢

(٣) ويروى أيضا :ولفوك أشهى لو تحل لنا من ماء موهبة على شهد

ويروى أيضا: ولفوك أطيب أن بذلت لنا من ماء موهبة على خمر

وهو من غير نسبة في الاشتقاق لابن دريد ٥١٨،وجمهرة اللغة١/ ٣٨٣، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٦٤ ،وشرح التسهيل ٣/ ٥٤،التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٧،والارتشاف ٢٣٣٢ ،و والمساعد ٢/ ١٦٩ ،و ناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٣، وفي حواشيه أنه لأبي ذؤيب الهذلي . موهبة: غدير ماء صغير في صخرة

(٤) ديوانه ١/ ٥٢٢ ،والتذييل والتكميل ١٠/٢٥٧،و الارتشاف ٢٣٣١ ،والمساعد ٢/ ١٦٩، وناظر الجيش٦/ ٢٦٧١

ففصلَ بالمنادى. وقولُ النَّاظمِ :

..........أَبَداً ....

لا حاجةَ إلى هذا التّقييدِ بـ(أبداً)؛ لأَنَّهُ هو يذكرُ بعدهُ أَنَّه يُضَافُ إلى ما بعدَه ،وأَنَّه يُستعمَلُ بالألفِ واللاّمِ، وإذْ ذاك لا يُوصَلُ بـ (من) ومعمولِه.

وقدْ جاءَ ما ظاهرُه المجيءُ بـ (من)معَ الألفِ واللَّامِ ومعَ الإضافةِ، نَحْوُ قولِ الأَعْشَى:(١)

ولستَ بالأكثرِ منهُمْ حَصَىً وإنَّما العزَّةُ للكاثرِ

وأُوِّل على زيادةِ الألفِ واللاَّمِ، أو على تعلُّقِها بـ(أكثر)محذوفاً، دلَّ عليه الأكثرُ، التقديرُ :ولستَ بالأكثرِ أكثرِ منهُم حصىً، أو على أنَّ(من) ليست الداخلةَ على المفضولِ، بل هي للتَّبيينِ، أي ولستَ من بينهِم بالأكثرِ حصىً، ويكونُ كقولِهِ:(٢)

أَعِكْرِمُ إنْ كانت بعينك كُمْنَةٌ فعندي لعينيكَ الأمضُّ من الكُحْلِ

وقالَ الشاعرُ في الجمعِ بينَ الإضافةِ و(من) للتّفضيلِ:(١)

---

(١) البيت في الصبح المنير ١٠٦ ،والنوادر ١٩٦ ،والعضديات ٢٩ والبغداديات ٤١٧ ،و الخصائص ١/ ١٨٥ ،وابن يعيش ٦/ ١٠٣ وشرح التسهيل٣/٥٨ والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٣،و ناظر الجيش٦/ ٢٦٦٨ ،والخزانة ٨/ ٢٥٠ .قال ابن جني في الخصائص ١/ ١٨٦ :"إن (من) في بيت الأعشىٰ إنما هي كالتي في قولنا :أنت من الناس حر ،وهذا الفرس من الخيل كريم،فكأنه قال :لست من بينهم بالكثير الحصىٰ، ولست فيهم بالأكثر الحصىٰ فاعرف ذلك".اهـ

(٢) البيت لعبدالله بن الزَّبير الأَسَدي في التذييل ١٠/ ٢٦٣ ، وناظر الجيش٦/ ٢٦٧٤.كمنة: ظلمة. الأمض من الكحل: الذي يلذع بحدته

نحن بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنَّا برَكْضِ الجِيادِ في السَّدف

يريدُ: أعلمَ منَّا ، وأُوِّلَ على أنَّه يريدُ طرحَ المُضافِ إليهِ . وقولُ النَّاظمِ :

.... مِنْ....

يعني(من)الدَّاخلةَ على المُفضَّل عليه؛ فإنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا بُنِيَ من فِعْلٍ يتعدَّى بـ(من) تعدَّى بها مُجَرَّدَاً ومُضافاً ومُعرَّفاً بالألفِ واللاَّمِ ؛فتقولُ: زيدٌ أقربُ من الخيرِ من زيدٍ ،وزيدٌ أقربُ الناسِ من الخيرِ، وزيدٌ الأقربُ من الخيرِ. وقال الشاعر: (٢)

فهُمُ الأقربونَ من كلِّ خيرٍ وهم ُالأبعدونَ من كل ذامِ

---

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،وهو في ملحق ديوان قيس ٢٣٦

ونسب إلى سعد القرقرة وهو رجل من أهل هجر ،كان النعمان يضحك منه في أمثال أبي عبيد ١٤١ ،وفصل المقال ٢١٠ ،٢١١ ،وفيهما: السُّلَف مكان السدف،وهي الأرض الممهدة المسواة . ونسب في اللسان (سدف ، ودي) إلى الأنصاري

وهو من غير نسبة في الشيرازيات٤٥٤ ،و ومقاييس اللغة ٣/ ١٤٨ ،وشرح التسهيل٣/ ٥٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٢،والبحر ٨/ ٢٥٨ والمساعد ٢/ ١٧٣ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٧. أعلمنا :أعلم منا جمع بين إضافة (أفعل) وبين (من)وهما لا يجتمعان كما تجمع الألف واللام ومن في قولك:زيد الأفضل من عمرو . الوَدِيَّة : النخلة الصغيرة . السَّدَف: الصبح. أعلمنا : أعلم منا ، وهي لغة يمانية معروفة.

(٢) البيت للكميت في ديوانه ٢/ ١٧٥ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٣ ،والارتشاف ٢٣٢١ ،والمساعد٢/ ١٧٢، وناظر الجيش ٦/ ٢٦٧٤

وتقدَّمَ الكلامُ على(من) الداخلةِ على المُفضَّلِ عليه في حروفِ الجَرِّ، فُيطَالَعُ هُناك

وإنْ لمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا أُلزِمَ تذكيراً وأن يُوَحَّدَا

يقولُ: أفعلُ التفضيلِ إذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ، أو جُرِّدَ من الألفِ واللاَّمِ ومِنَ الإضافةِ إلى معرفةٍ لَزِمَهُ التَّذكيرُ والإفرادُ.

مثالُ الأوَّل: زيدٌ أفضلُ رجلٍ ،الزيدانِ أفضلُ رجلين، الزيدون أفضلُ رجالٍ ،هندٌ أفضلُ امرأةٍ، الهندان أفضلُ امرأتينِ ،الهنداتُ أفضلُ نساءٍ.

والنكرةُ المُضافُ إليها (أفعل) مطابقةٌ لِما كانَ(أفضلُ)مسنداً إليه في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، ومن جنسِ ما أُسندَ إليه (أفضل)،فلا يُقالُ: زيدٌ أفضلُ امرأةٍ، ومعناهُ أنَّ زيداً أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلوا رجُلاً رجُلاً، وأنَّ الزيدين أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلوا اثنينِ اثنينِ، وأنَّ الزيدين أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلوا رجالاً رجالاً، وكذلكَ في المؤنَّثِ.

ومثالُ الثاني: زيدٌ أفضلُ من عَمرٍو، والزيدان أفضلُ من عمرٍو، والزيدون أفضلُ من عمرٍو،وهندٌ أفضلُ من سُعدى ،الهندان أفضلُ من سُعدى، الهنداتُ أفضلُ من سُعدى

ولا يُعتبَرُ ما بعدَ (من)في إفرادٍ ولا تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ، ولا يَلزَمُ أن يكونَ ما بعدَ(من) جنسَ المُفضَّلِ،بل يجوزُ أن تقولَ :هذا الفرسُ أسبقُ من الحمارِ ،والسُّكرُ أحلى من عَسَلِ النَّحْلِ.

وقالَ صاحبُ "الواضحِ" [1] ما تلخصَ منهُ:" إذا أُضيفَ- يعني أفعل َالتفضيلِ- إلى النكرةِ التي توافقُ معناهُ كانَ كلَّها ، فقيلَ: أبوكَ أفضلُ عالمٍ، وأخوكَ أكملُ فارسٍ، وتقديرُهُ :أبوكَ العالمُ الأفضلُ ،وأخوكَ الفارسُ الأكملُ، فأُضِيفَ أفعلُ إلى ماهوَ هوَ في المعنى، كما فُعِلَ ذلك في حَبَّةِ الخضراءِ، وليلةِ القَمراءِ، ومسجدِ الجامعِ[2]، وبابِ الحديدِ".

ولهذا قالَ هشامُ والفرَّاءُ وغيرُهما: إذا أُضيفَ أفعلُ إلى نكرةٍ فهو جميعُ النكرةِ ،إلاَّ أنَّه يَحْتَمِلُ في الإضافةِ إلى النكرةِ طريقا آخرَ يُخَالِفُ المعنى الذي فسرناهُ ،وهو أَنَّهُ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ تُخالفُ معناهُ كانت النكرةُ حكمُها حكمُ الُميِّزِ والُفسِّرِ ،تحتملُ (من) النَّصبَ والخفضَ ما يحتمله المميز والمفسر، فيقالُ :أخواك أوسعُ الدار وأخواك أبسطُ جاهٍ وجاها. مَن خفضَ عملَ على إضافةِ (أفعل) إلى الُمفسِّرِ، وأنَّ حكمَه الخفضُ كما يُرَى

(١) قال المحقق في التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٣:" لا أستطيع الجزم بمن يقصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت٣٧٩) كتابا بهذا الاسم وهذا النص ليس فيه ،وألف أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨) أيضا كتابا يحمل العنوان نفسه ولا أعرف له وجودا وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير .الفهرست ١٢٠ ومعجم الأدباء ١٨ / ٣١٢، ٣١٣ اهـ

قلت: الصحيح أن كتاب الواضح هو من الآثار المفقودة لأبي بكر الأنباري؛فهذا النص الذي أثبته أبو حيان في منهج السالك قائلا:"وقال صاحب الواضح......إلى آخر مانقل=أثبته أيضا في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٧ :"وقال أبوبكر بن الأنباري......... إلى آخر مانقل

(٢) الأصول ٢/ ٨

مخفوضاً في: ثلاثةِ أثوابٍ ،ومئةِ دينارٍ، وعشرين ديناراً أصلُه عشرون دينارٍ، وانتصبَ الدينارُ لدخولِ النونِ

ومَنْ نصبَ، فقالَ: أبوكَ أوسعُ داراً لَزِمَ الدارَ النصبُ حين سدَّت مسدِّ المُضافِ إليه، ولو ظهرَت لم يكنْ في الدارِ إلا النصبُ حين سدت مسدِّ المُضافِ إليه ؛لأنه لا يُضافُ حرفُ إلى حرفينِ مفردينِ متباينينِ.

والفرقُ بين هذا والذي قبله أنَّ المنكورَ بعدَ (أفعل) في ذا الباب لا يُثنى كما لا يُثنى المُفسِّرُ وهو في الباب الأول لا يُمتنعُ من التثنيةِ.

فمن قالَ: أبوكَ أوسعُ داراً لا يجوزُ أن يقولَ: أوسعُ دارين. والبابُ الأولُ يُثنى فيه ما بعدَ (أفعل)، فتقولُ: أخواك أكملُ فارسين، وعمَّاكَ أنبلُ عالمين. واتَّفقَ النَّحْويون على إبطالِ الخفضِ في: أنتَ أكرمُ أباً من غيرِك؛ للعلَّةِ التي ذكرْتُ ،فإنْ لم تُذكرْ (من) كانَ الكلامُ على قسمين: إنْ نَوِيت (من) نُصِبَ الأبُ، وإنْ لمْ تنوِ خُفِضَ

فكلامُ العربِ أنتَ أكرمُ أبٍ وأباً ،واللهُ أصدقُ قيلٍ وقيلاً، فإنْ قِيلَ: أحسنُ قيلاً من المخلوقِ كان مُحالا خفضُ القيلِ مع ظهورِ(من) المنكورِ الذي يُضافُ أفعلُ فيه الذي يوافقُ معنى (أفعل)، ولا يكونُ جنساً إذا أُريدَ نصبهُ كان حالاً للفاعلِ، فقِيلَ: أبوكَ أكملُ فارساً، وأخوكَ أكرمُ إنساناً، فتنصبُ فارساً على الحالِ ولا يُنصبُ إنسانٌ هنا إلا على الحالِ ؛لأنه وصفُ الأخِ ،وما لنصبِ التفسيرِ هنا وجهٌ إذا كانَ نعتَ المحدَّثِ عنه ،والتثنيةُ مستعملَةٌ فيه وما يُثنى المفسِّرُ، وما ينبغي أن يَغلَطَ في قولِ العربِ: هو أنظفُ ثوبين غالطٌ ؛لأن ثوبين هنا بمنزلةِ ثوبٍ ؛إذْ كانَ أهلُ الحزمِ لا يُعرفُ لهم إلا لبسُ

ثوبين، فجرى ذلك مجرى هو أحسنُ نَعْلين، وأنظفُ خُفّين؛ لأن الخُفَّينِ في ذا المعنى كالدارِ المفردةِ .فما لا يحد فهو مفسِّر ،وما يثنى ويحد فهو حالٌ في قولِ العربِ: كمْ من درهمٍ عندكَ. وامتناعُهم من أن يقولوا: كم من درهمين عندك دلالةٌ على استحقاقِ المفسِّر للتوحيدِ، وما يُشَكُ في أنَّ الذي يدخلُ عليه (من) في هذا المكانِ تمييز". انتهى ما لخص من الواضح .

وللكوفيين تفاريعُ كثيرةٌ في أفعلِ التفضيلِ ومسائلُ ليست للبصْريين . وقولُ النَّاظمِ في (أفعل) إذا أُلزِمَ التذكيرَ والتوحيدَ هذا مذهبُ الجُمهورِ ،وأجازَ الفرَّاءُ أنْ يُؤنَّثَ ويُثنَّى إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ مدناةٍ من المعرفةِ بصلةٍ وإيضاحٍ ،فتقولُ: هندٌ فضلى امرأةٍ تقصِدُنا ،ودعْدٌ خَوْرَى إنسانةٍ تَلِمُ بنا.

وفي تثنيةِ هذا البابِ وجهان :الهندان فُضليا امرأتين [تزورانِنَا][1] ،وهندٌ فُضلى امرأتين تزورانِنا ؛شبهُوا جاريتَك فُضلى جاريتين ملكتَهُما الآنَ بصاحبِك أكرمِ صاحبيْنا ؛لإدناءِ الصلةِ الموصولَ من المعرفةِ .

وتِلْوُ أَلْ طِبْقُ ومَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وجْهينِ عَنْ ذِي مَعْرِفَه
هَذَاْ إِذَا نَويتَ معنى مِنْ وإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما به قُرِنْ

يقولُ إذا دخلَ على أفعلِ التفضيلِ الألفُ واللاَّمُ طابقَ ما قبله في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ[2]، فتقولُ: زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون

(١) سقطت من "م"

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٩٦ :"فأما إذا أدخلت الألف واللام نحو زيد الأفضل خرجَ عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن (من والإضافة) ،وعلم أنه قد بان بالفضل فحينئذ

الأفضلون أو الأفاضل، وهندٌ الفضلى، والهندان الفضليان ،والهندات الفضليات أو الفُضُلُ.

٣ وإذا أُضيفَ أفعلُ إلى معرفةٍ فإمَّا أن يُنوى فيه معنى (من)،أو لا يُنوى، فإنْ نُوِي معنى (من) كان فيه وجهان : [١] أحدُهما :أن يكونَ مُطابقاً لما قبلَه فيما ذكرَ فيه إذا كانت فيه الألفُ واللاَّمُ، فتقولُ: زيدٌ أعلمُ الناسِ، والزيدان أعلما الناسِ، والزيدون أعلمُ

٦ الناسِ أو أعالمُ الناسِ، وهندٌ فضلى النساءِ، والهندان فُضليا النساءِ، والهنداتُ فُضليات أو فُضُلُ النساءِ.

الوجهُ الثاني: ألاّ يطابقَ ماقبلَه بل يكونُ حالُه كحالِهِ إذا كانت مقرونةً بـ(من) في

٩ اللفظِ أو في التقديرِ يُلتَزَمُ فيه الإفرادُ والتذكيرُ دائماً، فتقولُ: زيدٌ أفضلُ الناسِ ،والزيدان أفضلُ الناسِ، والزيدون أفضلُ الناسِ، وهندٌ أفضلُ النساءِ، والهندان أفضلُ النساءِ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ

يؤنث إذا أريد التأنيث ويثنى ويجمع فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون و الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والفضل.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٩٦ :"فأما إذا أضيف ساغ فيه الأمران الإفراد في كل حال تقول زيد أفضلكم والزيدان أفضلكم ......والتثنية والجمع إذا وقع على مثنى أو مجموع نحو قوله تعالى ﴿أكابر مجرميها﴾

وإنْ لم يُنوَ فيه معنى(من) طابقَ ما قُرِنَ به، وذلك نحْوُ قولِهم: الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مَروان ،أي عادلاهم ، هذا شرحُ كلامِ الناظمِ،فشرطَ في تجويزِ الوجهينِ في المضافِ إلى معرفةٍ ألاّ يطابقَ .

وقد خالفَ ابنُ السَّراجِ [١] في استعمالِه [مطابقاً][٢] لما قبلَه، فمنعَ ذلك وذلك يتعينُ إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ ألاّ يطابقَ . وما ذهبَ إليه يردُّه السَّماعُ، قال تعالى ﴿ ولَتَجِدنَّهُم أحرصَ النَّاسِ على حياةٍ﴾ [البقرة:٩٦] ، فأفردَ أحرصَ، ولم يجمعْه، وقال تعالى ﴿وكذلك جعلنا في كلِّ قَريةٍ أكابرَ مُجرميها﴾ [الأنعام :١٢٣] ،ولمْ يفرِد وجاءَ في الحديث"ألا أُخبرُكم بأحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني مجالسَ يومِ القيامةِ أحاسنُكم أخلاقا".[٣] فقال: أحبُّكم وأقربُكم ،فأفردَ وقالَ: أحاسنُكم ، فجمعَ

واختلفَ مجوزو الوجهين في أيِّهما هو أفصحُ، فقيل الأفصحُ المطابقةُ، ولذلك ردَّ أبو منصور الجُواليقي على ثَعلب في كتابِ الفصيحِ: فاخترنا أفصحَهن[٤] ، وقالَ كانَ

---

(١) الأصول ٢/ ٦ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٧١ ،و الارتشاف ٢٣٢٥

(٢) ط : طابقا

(٣) الحديث في سنن الترمذي ٤/ ٣٢٥ برقم٢٠١٨

(٤) قال ثعلب في الفصيح ٢٦٠ :"ومنه مافيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن".انظر رد الجواليقي عليه في الانتصار لثعلب ،و الارتشاف ٢٣٢٧ ،والمساعد ٢/ ١٧٧

وقال أبو سهل الهروي في إسفار الفصيح ٣١٩:" وقوله :أفصحهن أضاف أفصح وهو افعل من الفصيح إلى هن ضمير اللغات لأنه أراد وجها واحدا لما تنطق به العرب وجوه مختلفة الحركات أو الحروف متفقة في

الأولى أن يقولَ: فُصحاهُن ؛لأن الأفصحَ كما شرطَ في الكتابِ وقيلَ الأفصحُ الإفرادُ والتذكيرُ؛ قالَ صاحبُ الواضحِ:" تقولُ العربُ: محمدٌ أفضل أَخويكَ ،فتضيفُ أفضلَ إلى اثنين: أحدُهما الفاضلُ، والآخرُ مفضولٌ". [١]

فإذا ثنُّوا قالوا: المحمدان أفضلُ إخوتِك ،ويقولون إذا جمعُوا: المحمدون أفضلُ إِخوتك فيوحِّدون أفضلَ؛ لأن تثنيةَ الفاضلِ وجمعَه أغنى عن تثنيتِه وجمعِه

واختصُوا أفعلَ من التوحيدِ مع(من) بمثلِ الذي اختصُّوا به مع الإضافةِ؛ فقالوا: إخوانُنا أفضلُ منكم ،وإخوتُنا أفضلُ منكم ،فهذا المعنى هو المؤثرُ عند العربِ

ويجوزُ أن يُبنى أفعلَ على فاعلٍ ويُعطى حكمَ اللفظِ، فيُثَنَّى ويُجمع، فيُقال: أخواكم أفضلاكُم ،وإخوتُك أفضلُكم وأفاضلكم ،والهندانُ فُضليا قومِها، والهندياتُ فُضلياتُ قومِهن وفُضُلُ قومِهن. وإذا أُضيف أفعلُ التفضيلِ إلى معرفةٍ كانَ بعضَ ما يُضافُ إليه

فعلى هذا يمتنعُ :يُوسُفُ أحسنُ إخوتِه؛ لأنَّ أُخوةَ يوسفَ ليسَ يوسفُ بعضاً منهم[١] ، وقولُهم :نُصيبُ أشعرُ أهلِ جلدتِه[٢] ،وعليُّ أفضلُ أهلِ بيتِه[٣]

المعنى ولم يرد به اللغة الفصيحة ولو أراد ذلك لقال فصحاهن لأن تأنيث أفعل الذي يكون للتفضيل يكون على فعلى".اهـ

(١) في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٢ :"وقال ابن الأنباري :الإفراد والتذكير أفصح.......وقال هذا المحكي عن العرب ،ثم قال :"وقد بني أفعل على فاعل فيعطى حكم اللفظ ،فيثنى ويجمع ويؤنث ؛فيقال :أخواكم أفضلاكم ،وإخوتكم أفضلوكم وأفاضلكم ،وهند فضلى قومها ،والهندان فضليا قومها ،والهندات فضليات قومهن وفضل قومهن".اهـ

وقد جوَّزَ ذلك بعضُهم ، وتأوَّلَهُ بعضُهم على أنَّ أحسنَ وأشعرَ وأفضلَ بمعنى فاعل.فأما قولُه:(٤)

يارَبَّ مُوسى أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ
سَلِّط عليه مَلَكاً لا يرحَمُهْ

فهو شاذٌّ من حيثُ أضاف إلى ضميرِ المتكلمِ، وضميرِ الغائبِ، وكانَ قياسُه أن يقولَ: أظلمنا . وكونُ أفعلُ التي تُستعملُ للتفضيلِ عاريةً مِنْ (من) مجرَّداً من معنى التفضيلِ مؤَّولاً باسم فاعلٍ، أو صفةٍ مشبهةٍ شيءٌ قالهُ متأخرو النحْويين ، وخرجُوا عليه ما عَسَر تخريجُه على أنَّه أفعلُ التفضيلِ ؛ لاعتياصِ فهمِ المشاركةِ، وجعلُوا من ذلك قولُه

(١) قال الحريري في درة الغواص ٧٢ ،٧٣ :" ويقولون زيد أفضل إخوته فيخطئون فيه لأن أفعل الذي للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه ومنزل منزلة الجزء منه وزيد غير داخل في جملة إخوته ألا ترى أنه لو قال لك قائل من إخوة زيد؟لعددتهم دونه

وتصحيح هذا الكلام أن يقال :زيد أفضل الأخوة أو أفضل بني أبيه لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيف إليها بدلالة أنه لو قيل لك من الأخوة؟ أو من بنو أبيه؟ لعددته فيهم ولأدخلته معهم".اهـ

(٢) قاله الفرزق في نُصَيب الشاعر بن رباح . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٨ ،والشعر والشعراء ١/ ٤١٠

(٣) انظر درة الغواص ٧٢

(٤) ويروى : فاصْبُبْ ، وهو من إنشاد ثعلب في الشعر١/ ٢٩٤ و كشف المشكلات ١/ ٣٤٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٣والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٦ ،١٠/ ٢٧٤ ،و الارتشاف ٢٣٢٧،والمساعد ٢/ ١٧٨ ،والخزانة ٤/ ٣٦٩ ، ٣٧٠

تعالى ﴿هو أعلمُ بكم﴾[النجم:٣٢] ، أي عالمٌ بكم ﴿وهو أهونُ عليه﴾[الروم :٢٧] ؛ أي: هيِّنٌ عليه. واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشّاعرِ:(١)

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمُه أعزُّ وأطولُ

وقولِ الآخرِ :(٢)

وإن مُدَّتَ الأيدي إلى الزَّادِ لم أكُنْ بأعجلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

تقديرُه: عزيزةٌ طويلةٌ، ولم أكنْ أعجلا، وذكرُوا أنَّ أبا العبأَّسِ ذهبَ إلى ذلك .وقالَ بعضُ أصحابِنا : والأصحُّ قصرُهُ على السَّماعِ ؛قالَ: ولزومُ الإفرادِ والتَّذكيرِ إذا كانَ ما هو مجموعاً لفظاً أو معنىً أكثرُ من المُطابقةِ ، فمن ذلك قولُه تعالى﴿ أصحابُ الجَنّةِ يومَئِذٍ خيرٌ مُستقرّاً وأحسنُ مَقِيلا﴾ [الفرقان :٢٤] ، وقوله ﴿ نحنُ أعلمُ بما يقولون﴾ [ق:٤٥] ﴿ نحنُ أعلمُ بما يستمعون به﴾[الإسراء :٤٧]، ومن المطابقةِ في الجمعيَّةِ قولُ الشَّاعرِ:(٣)

(١) الفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥ ، والنقائض١/ ٢٠٢ والكامل ٨٧٧، وفيه:" جائز أن يكون قال للذي يخاطبه ((من بيتك)) ،فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ،وجائز أن تكون دعائمه عزيزة طويلة ".اهـ ، وانظر معاني القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨ ،والعضديات ١٤٨ ،و الزاهر ١/ ١٢٢ ،ودرة الغواص ٢٠٧ ،والمفصل ٢٣٤ ، والتخمير ٣/ ١٢٩ ،وابن يعيش ٦/ ٩٧ ،وشرح الرضي٣/ ٤٥٣،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٨ ،و شرح ابن عقيل ٣/ ١٨٢ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٧٨ ،والخزانة ٨/ ٢٤٢

(٢) الشنفرى في ديوانه ٥٦ ، ونوادر القالي ٣ / ٢٠٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٦٠ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٦٨ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٦٨ ،و الخزانة ٣/ ٣٤٠ ،

(٣) ويروى : إذا ما فقدتم أسود العين ، وقد نسبه العيني في المقاصد ٣/ ١١٥ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ولا في النقائض ، وانظر جمهرة اللغة٢/ ٦٥٠، ،وأمالي القالي ١/ ١٧١ ، ٢/ ٤ ، والمخصص ٣/ ١٠ ، ودرة

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتمُ كراماً وأنتم ما أقامَ ألائمُ

تقديرُهُ وأنتم ما أقامَ ألائمُ؛ فألائمُ: جمعُ ألأم بمعنى لئيمٍ فلذلك جمعَه وإنَّما كانَ الإفرادُ أجودَ ؛لأن اللفظَ المستقرَ له حكمٌ إذا قُصدَ به غيرُ معناه على سبيل النيابةِ لا يغيرُ حكمُه كالوصفِ بالمصدرِ ،وإذا صحَّ جمعُ أفعلَ لِمَا لمْ يُقصدْ به التفضيلُ جازَ أن يؤنّثَ إذا جرى على مؤنَّثٍ ،ويجوزَ أن يكونَ منه قولُ حَنيف الحناتمِ[1] في صفاتِ الإبلِ: "سَرْعَى ،وبَهْيَا ،وغَزْرْى بمعنى سريعةٍ وبهْيَةٍ وغزيرةٍ. والأجودُ أسرعُ وأبهَى وأغزُر.

وعلى هذا يكونُ قولُ أبي الحسن بن هانئ الحكمي: [2]

كأنَّ صغرى وكبرى من فقاِقعها حصباءُ درٍّ على أرضٍ من الذَّهبِ

الغواص ٢٠٧ ،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٥، واللسان (سود ، عتم)درة الغواص ٢٠٧، أسود العين :جبل بنجد يشرف علىٰ طريق البصرة إلىٰ مكة

(١) هو رجل من بني تيم اللات بني ثعلبة كان من أخبر الناس بالإبل ، وهو الذي قيل فيه المثل:آبل من حنيف الحناتم، وا نظر قوله في شرح التسهيل ٣/ ٦٠

(٢) ديوان أبي نواس١/ ٧٧،ودرة الغواص ٢٠٩ ،والمفصل ٢٣٦ ،و التوطئة ٣٠٦ ،وابن يعيش ٦/ ١٠٢ ،وناظر الجيش ٦/ ٢٦٨٠

صغرىٰ وكبرىٰ معناهما هنا تأنيث أصغر وأكبر بمعنىٰ: صغير وكبير ،والفواقع:النفاخات التي تطفو علىٰ الماء والحصباء :الحصىٰ . والشاهد في قوله :صغرىٰ وكبرىٰ تأنيث أصغر بمعنىٰ صغير وأكبر بمعنىٰ كبير لأنه لم يقصد بهما التفضيل وفي درة الغواص ٢٠٩ ،٢١٠:" ومن تأول له فيه قال:جعل من في البيت زائدة علىٰ ماأجاز أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الجواب وأول عليه قوله تعالىٰ﴿ من جبال فيها من برد﴾ [النور:٤٣] ؛التقدير:فيها برد".اهـ

لا لحنَ فيه؛ لأنَّه أنَّثَ صُغرى وكُبرى بمعنى صغيرةٍ وكبيرة لا التي تكونُ للتفضيلِ، وذكروا خلافاً في أفعلَ إذا لم يُردْ به التفضيلُ، وأُريدَ به اسمُ الفاعلِ، وكان مما يتعدَّى فعلُه هل يجوزُ إعمالُه في المفعولِ به أمْ لا؟

وهذا الذي ذهبَ إليه المتأخرون في أفعلَ من أنَّها لا يكونُ فيها معنى التفضيل وفرَّعُوا على ذلك ما ذكرنا من الفُروعِ هو شيءٌ ذهب إليه أبو عبيدةَ، قال :يكونُ أفعلُ بمعنى فعيلٍ وفاعلٍ غيرِ موجبٍ تفضيلَ شيءٍ على شيءٍ، واستدلَّ بقولِه تعالى ﴿ وهو أهونُ عليه﴾ [الروم :٢٧] ، وبقولِ الأحوصِ: [1]

إنِّي لأَمنحُكِ الصُّدودَ وإنَّني   قَسَماً إليكِ مع الصُّدودِ لأَميلُ

وبقولِ الفرزدقِ :[2]

....   بيتاً دعائُمه أعزُّ وأطولُ

وبقولِ الآخرِ:[3]

(١) البيت في ديوانه ١٥٣ ،والكتاب ١/ ٣٨٠ والمقتضب ٣/ ٢٣٣ ،وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨ ،و العضديات ١٤٨ ،وابن السيرافي١/ ١٨٥ ،والزاهر ١/ ١٢٣ وناظر الجيش ٦/ ٢٦٨٦ ،والخزانة ٨/ ٢٤٣

(٢) سبق تخريجه

(٣) صدره:

تمنئ رجال أن أموت وإن أمت

....　　فتلك سبيلٌ لستُ عنها بأوحَدِ

قال صاحبُ الواضحِ:"وروى النحْويون عن أبي عُبيدةَ هذا القولَ ولم يُسلِّموا لهذا الاختيارِ، وقالوا :لا يخلو أفعلُ من التفضيل، وعارضُوا حججَه بالإبطالِ، وتأوَّلُوا ما استدلَّ به".(١)

وَ إِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِما　　فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقدِّما

كَمِثْلِ: مِمَّن أنت خيرٌ ولَدَى　　إخبارٍ التقديمُ نزْراً وَرَدَا

يقولُ إذا أدخلتَ من التي تتعلقُ بأفعلِ التفضيلِ على اسمِ استفهامٍ لَزِم تقديمُها مع الاسمِ ،وقد مثَّلَ الناظمُ ذلك بقولِه:

.... مِمَّن أنتَ خيرٌ...　　.............

وكذلك من أيِّ الناسِ زيدٌ أفضلُ، ومم قوامُك أعدلُ.(٢)

والبيت لمالك بن القَيْن الخَزْرَجي كما في الاختيارين ، ١٦١ونسب إلى طرفة وليس في ديوانه،ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل للشافعي ١٠ /٢٦٩، ولعله تمثل به ، وهو في ديوانه ٥٥،والبيت من غير نسبة في الزاهر ١/ ١٢٢ وأمالي القالي٣/ ٢١٨ ،والخزانة ٨/ ٢٤٣

(١) في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٠ وزرى النحويون على أبي عبيدة هذا القول.وحكى هذا الرأي ابن الأنباري في الزاهر١/ ١٢٢ ،١٢٤ ولم ينسبه إلى أبي عبيدة.

(٢) منع أبو علي من جواز هذه المسألة ،قال في الحلبيات١٧٧ :"أفعل هذا لايقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله؛ألا ترى أنك لاتجيز ممن أنت أفضل ،ولا ممن أفضل أنت فتقدم الجار عللي لضعفه أن يعمل فيماتقدم".اهـ

وفي عبارتِه قصورٌ ؛إذ لا تدلُّ إلا على أنه يتقدمُ إذا كنت مُستفهِماً بالاسمِ الذي يتلو(من). ونقضُه أن يكونِ ذلك التلوُّ ليس اسمَ استفهامٍ، لكنه مضافٌ إلى اسمِ الاستفهامِ ، فإن حكمَه في ذلك حكمُ الاستفهامِ ،تقولُ:مِنْ وجهِ مَنْ وجهُك أجملُ.

وذكرَ الناظمُ أنه يقلُّ التقديمُ إذا كانَ ذلك عندَ الإخبارِ لا الاستفهامِ، وذلك نحْوُ قولِه:(١)

ولاعيبَ فيها غيرَ أنَّ قُطوفَها سريعٌ وأنَّ لاشيءَ منها أكسلُ

وقولِه :(٢)

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً وزودت جَنى النَّحْلِ أو ما زوَّدت منه أطيبُ

وقولِه:(٣)

إذا سايرتْ أسماءُ يوماً ظعينةً فأسماءُ من تلك الظعينةِ أملحُ

وقولِه : (١)

و في الارتشاف ٢٣٣١ :"وإذا وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتىٰ يسمع مثل هذا التركيب من العرب ،وإن كان القياس يقتضي جوازه".اهـ

(١) ويرویٰ : غير أن قطوفها سريع، و البيت لذي الرمة في ديوانه ١٦٠٠،وشرح التسهيل ٣/ ٥٤،والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥. القطوف من الدواب :البطيء الضيق المشي .وقد تستعمل في الإنسان

(٢) نسب إلىٰ الفرزدق ، وليس في ديوانه،وهو في الحلبيات ١٧٧،وشرح التسهيل ٣/ ٥٤والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥ ،وشرح ابن عقيل٣/ ١٨٤

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢/ ٨٣٥ ،و التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥ ،وشرح ابن عقيل٣/ ١٨٦

ولولا النُّهى أنبأْتُك اليومَ أنَّني من الطابن الطَّبِّ المجرِّبِ أعلمُ

وقولِه:[٢]

فقلتُ لها: لا تجزعي وتصبَّري فقالت بحقٍّ إنَّني منك أصبرُ

فقلت لها :والله ماقلتِ باطلاً وإنِّي بما قدَّمتِ لي منك أبصُر

ومن علْمِ الكوفيين قالَ الفراءُ وأصحابُه[٣]في إن عبدَاللهِ لَمنك أفضلُ: مستقبحٌ ؛لأنَّ أفضلَ لا يقوى على(من) كقوةِ الفعلِ المُجازِ،(ومن) مع أفعل موضع المفسِّر الذي موضعُه آخرُ الكلامِ فقَبُحَ هذا لإشباهِه أنَّ عبدَاللهِ لوجهاً حَسَنٌ ،وهذا خَلْفٌ من القولِ لتقديمِ المفسِّر الذي موضعُه التأخرُ، وأصلُه الخفضُ ، وأن يُقالَ فيه: إن عبدَاللهِ لحسنٌ الوجهِ ،فلما أَشبهَت (من) ما يأتي مفسِّرا من النكراتِ ضَعُفَ مذهبُ تقديمِها، وازدادَ الكلامُ اختلالاً بدخولِ اللاَّم على ما يُشبهُ حرفاً أصلُه الخفضُ والمجيءُ بعد الخبرِ.

قال الفراءُ: إن عبدالله منك لأفضلُ أقلُ قبحاً من الأول ؛لأنَّ اللامَ لما دخلتْ على الخبرِ حصلت على موضعِها وأشبهَت (من) في تقديمِها في قيلِهم : إن عبدَالله منك لهاربٌ ،واستقبحَ إنَّ منك لأفضلُ عبدَالله. فإن جوَّزْت على ما فيها من القُبح شبهت بـ:

---

(١) البيت من غير نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥ .الطابن العارف الفطن الطب:الحاذق الماهر بعلمه.

(٢) البيتان في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦

(٣) قول الفراء وأصحابه بتمامه في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦ ،و الارتشاف ٢٣٣٠،وخلف :رديء

إنَّ بالجاريةِ لكفيلاً عبدُالله ".وقال الفراءُ:إنّ منك عبدَالله لأفضلُ أحسنُ من التي قبلها؛ لحصولِ اللامِ في مكانِها المعروفِ لها.

٣ وَرَفْعُهُ الظاهرَ نزْرٌ وَمَتَى عاقبَ فَعْلاً فَكَثيراً ثَبَتَا

كَـلَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفيقِ أَوْلَى به الفَضْلُ من الصَّديقِ

يَقُوْلُ: يَقِلُّ رَفْعُ أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ الظَّاهِرَ، وَهِي لُغَيَّةٌ حَكاها سِيْبِويِهِ[1] ،فَتَقُولُ: مَرَرْتُ

٦ ******

(١) في الكتاب ٢/ ٣٤ :"وتقول مررت بعبدالله خير منه أبوه ،فكذلك هذا وما أشبهه ومن أجرىٰ هذا علىٰ الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول :مررت بعبدالله خيرا منه أبوه وهي لغة رديئة وليست بمنزلة العمل ،نحو ضارب وملازم وما ضارعه نحو :حسن الوجه ؛ألا ترىٰ أن هذا عمل يجوز فيه يضرب ويلازم و ضرب ولازم".

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

﴿ومن أنصاري إلى الله﴾	٥٢	٥٢
﴿مَنْ إِنْ تأمنه بقنطار﴾	٥٧	٧٣
﴿بدينار﴾	٧٥	٧٣
﴿فأثابكم غمًّا بغم﴾	١٥٣	٧٣
﴿حتى يميز الخبيث من الطيب﴾	١٧٣	٣٨
﴿ينادي للإيمان﴾	١٩٣	٥١
النساء	الآية	
﴿تساء لُونَ به وَالأَرْحَامِ﴾	١	٣١٦
﴿ ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالِكم﴾	٢	٥٢
﴿فبظلم من الذين هادواحرمنا﴾	١٦٠	٦٣
﴿لو تُسوَّى بِهِمُالأرضُ﴾	٤٢	٧٢
﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبا وأَكْلِهِمْ أَمْوَاَلَ النَاسِ﴾	١٦١	٢٩٧
المائدة		
﴿وما ذُبِحَ على النُّصبِ﴾	٣	٨٢
﴿وامسحوا برؤوسكم﴾	٦	٦٩
﴿اعدلوا هو أقربُ للتقوى﴾	١١	٧٧
﴿من أجل ذلك ﴾	٣٢	٣٧
الأنعام		
﴿**وَجَاعِلُ اللّيْلِ سَكَناً**﴾	٩٦	٣٤٠
﴿وكذلك جعلنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرميها﴾	١٢٣	٦٢٤
﴿ ومحيايَّ﴾	١٦٢	٢٦٣

فهرس الآيات القرآنية

الأعراف		
﴿ادخلوا في أمم ﴾	٣٨	٦٥
﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾	٥٧	٥١
﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾	١٣٨	٨٩
﴿فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلةً ﴾	١٤٢	٥٦٤
﴿الذين هم لربهميرهبون﴾	١٥٤	١٦
﴿واختارَ موسىٰ قومَه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	٥٦٣
الأنفال		
﴿وما كان الله لَيعذبُهم﴾	٣٣	٥٨
نعم المولىٰ ونعم النصير﴾	٤٠	٥٤٤
التوبة		
﴿غير معجزي اللهَ﴾	٢	٣٦٥
﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الأخرة ﴾		٣٦
﴿لمسجد أسس علىٰ التقوىٰ من أوليوم﴾		٣٢
﴿و ما كان استغفارُ إبراهيمَ﴾	١١٣	٢٩٧
يونس		
﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾		٧٨
هود		
﴿باسم الله مجراها ﴾	٤١	٧٢
﴿إن ربك فعَّالٌ لِمَا يُريد﴾	١٠٧	٣٦٩
يوسف		
﴿ يا بُشْرَيَّ﴾	١٩	٢٦٦

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

﴿قل كونوا حجارة أو حديدا﴾	٥٠	٤٨٨
﴿أقمِ الصلاةَ لدِلوكِ الشَّمس﴾	٧٨	٥٧
﴿ويخِرُّون للأذقانِ﴾	١٠٧	٥٦
الكهف		
﴿وَكَلبُهُمْ بَاسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	٣٢٣
﴿أَبْصِرْ به وأَسْمِعْ﴾	٢٦	٤٩٢
﴿ بئس الشراب وساءت مرتفقا ﴾	٢٩	٥٨٤
﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾	٥٠	٥٤٨
مريم		
﴿ذكْرُ رَحْمَتِ رَبِكَ عَبْدُه زَكَرِيَاءُ﴾	١	٢٩٨
﴿فَهَبْ لي مِن لَدُنْكَ وليّا﴾	٥	٥٥
﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾	٢٥	٩٦
﴿ أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾	٣٨	٤٩٢
﴿والحافظينَ فروجَهم والحافظاتِ والذاكرين اللهَ كثيرا والذاكراتِ﴾	٣٥	٣٦٠
﴿أمسك عليك زوجك﴾	٣٧	٩٨
﴿ النبيُّ أولى بالمؤمنينَ من أنفسِهم﴾	٦٠	٦١٤
طه		
﴿ولأصلِّبَنَّكُم في جُذُوع النخْلِ﴾	٧١	٦٣
الأنبياء		
،﴿ونضعُ الموازينَ القِسْطَ ليومِ القيامة﴾	٤٧	٥٨
﴿ ونصرناه من القوم﴾	٧٧	٣٦
﴿وهو أهونُ عليه﴾	٢٧	٦٢٧

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾	١٥	٧٩
﴿واضمم إليك﴾	٣٢	٩٦
العنكبوت		
﴿وساء ما يحكمون﴾	٤	٥٨٦
﴿أولم يكفِهِمْ أنا أنزلنا عليك الكتابَ﴾	٥١	٧٥
﴿ أروني ماذاخلقوا من الأرض﴾	٤٠	٣٧
الروم		
﴿ وهو أهونُ عليه﴾	٣٨	٤٢٣
لقمان		
﴿وفصالُه في عامين﴾	١٤	٦٤
الأحزاب		
﴿أوْلى ببعضٍ في كتابِ الله مِنَ المؤمنينَ﴾	٦٠	٦٠
الصافات		
﴿وتلَّه للجبينِ﴾	١٠٣	٥٦
﴿ولقد سبقت كلمتُنا لعبادنا﴾	١٧١	٥٦
ص		
﴿إنا وجدناه صابرا نعمَ العبدُ ﴾	٤٤	٥٧٩
الزمر		
﴿فويل للقياسة قلوبهم من ذكر الله﴾	٢٢	٣٧
﴿لبيوتِهم سُقُفًا﴾	٣٢	٥٦
﴿لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون﴾	٦٠	٣٦
فصلت		

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم﴾	١٢	٣٩
المعارج		
﴿سألَ سائلٌ بعذاب﴾	١	٧١
﴿ما خلقناهما إلا بالحق﴾	٣٩	٧٢
نوح		
﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾	٢٥	١٠٥
المزمل		
﴿ تجدوهُ عندَ اللهِ هو خيراً وأعظمَ أجراً﴾	٢٠	٦١٣
الإنسان		
﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾	٦	
﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا﴾	١٤	٣٣١
المرسلات		
﴿لأيِّ يومٍ أُجِّلَتْ ﴾	١	٤٧٩
النبأ		
﴿عمَّ يتساءلون﴾	١	٤٧٩
المطففين		
﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾	٢	٨١
الإنشقاق		
﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾	١٩	٨٣
الطارق		
﴿إنه على رَجْعه لَقَادِرٌ* يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾	٨، ٩	٣١٨
الأعلى		

فهرس الآيات القرآنية

﴿ والآخرةُ خيرٌ وأبقَى﴾	١٧	٦١٢
الفجر		
﴿قدَّمتُ لحياتي﴾	٢٤	٥٨
البلد		
﴿إطعام في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً﴾	١٢	٣٦
الزلزلة		
﴿بأن ربك أوحى لها﴾	٣	٥١
العصر		
﴿ والعصر ۞إن الإنسان لفي خسر۞ إلا الذين أمنوا﴾	١، ٣	٥٤٦
قريش		
﴿ لإِيلافِ قريش﴾	١	٤٨٠

فهرس الحديث والأثر

فهرس الأبيات الشعرية

الهمزة

ولولا يومُ يومٍ ما أَرَدْنا	جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لها جَزاءُ.	١٦٧
حربٌ تردّدُ بينهم بتشاجرٍ	قد كفَّرت آباؤها أبناؤها	٢٧٩
هيهات قد سَفِهَتْ أميةُ رأيَها	فاستجهلت حلماؤُها سفهاؤُها	٢٧٩
ربما ضربة بسيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء	١١٠
نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت	ردَّ التحيةِ نطْقا أو إيماء	٥٦٣

الألف

ألا حبَّذا حبَّذا حبَّذا	تحمَّلتُ حبيبٌ منه الأذى	٦٠٠
سبتني الفتاةُ البضَّةُ المتجرِّدِ	اللطيفةُ كِشْحِهِ وما خِلْتُ أنْ أُسْبَى	٤٦٦
لبئس المرءُ قد مُلِىء ارتياعاً	ويأبى أنْ يُراعيَ مايُراعى	٥٦٨
وتركبُ يومَ الرَّوعِ فينا فوارسُ	بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكُلَى	٦٤

الباء

فلله قومٌ مثلُ قومٍ عصابةٍ	إذا اختلفت عند المُلُوكِ العَصَائبُ	٤٧٨
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا ببين غرابُها	١٢٤
كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الذي ضَرَبَتْ بِهِ	على دَهَشٍ أَلْقَاهُ بِاثْنَيْنِ صَاحِبُه.	٢٠٨
فقلتُ انْجُوا عنها نَجا الجِلدِ إِنَّهُ	سيُرضِيكما منها سَنامٌ وغاربُهْ.	١٦٣
فلا تترُكَنِّي بالوعيدِ كأنّني	إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ	٥٢
وإنك والتكليفَ نَفْسَكَ دارما	كشيءٍ مَضَى لا يُدْرِكَ الدّهرَ طالبُه	٢٨٤
فراشة الحلمِ فرعونُ العذابِ وإنْ	تطلُبْ نداهُ فكلبٌ دونه كلبُ	٤٣٧
ومعتصم بالحي من خَشْيةِ الرَّدَى	سَيُرِدِي وغارٌ مشفقٌ سيؤوبُ	٣٧

فإنْ تَسألوني بالنساء فإنَّني　　بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ	٧١
فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ دعوةً　　لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ	١٨
فقالت لنا: أهلاً وسهلاً وزودت　　جَنى النَّحْلِ أو ما زوَّدت منه أطيبُ	٦٣١
فلئن صرت لاتحير جوابا　　لبما قد ترى وأنت خطيب	١١٢
وما زرتَنَا في الدَّهر إلا تَعِلَّةً　　كما القابسُ العجلانُ ثمَّ يغيبُ	٨٨
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد　　كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه	١٠٩
بأهلي ظباءٌ من ربيعةِ عامرٍ　　عذابُ الثَّنايا مُشرِفَاتُ الحقائبِ	٦٨
صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ　　لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ.	٢١٧
ديارُ التي كادت ونحنُ على مِنىً　　تَحُلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ	٦٨
وسَبْعُ الدَّارِ أشجعُ حين يُبلَى　　لَدَى الهَيجَاءِ مِنْ لَيْثٍ بِغابِ	٦١٥
فلئِنْ لَقِيْتُكَ خَالِيَين لتَعْلمَنْ　　أيِّي وأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ.	٢٠٩
وأعلم أنني عما قريب　　سأنشب في شبا ظفر ونابِ	١٠٥
فلولا اللهُ والمهرُ المُفدَّى　　لأُبْتَ وأنت غِرْبالُ الإهابِ	٤٣٧
أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نَسَبِي　　وهل بدارةَ يا للنّاسِ مِنْ عَجَبِ	٤١
هَوِيْتُك حتى كادَ يقتلُني الهوى　　وزرتك حتى لامني كلُّ صاحبِ	٥٩٦
تُوُرِّثْنَ من أزمان حَليمةٍ　　إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ	٣٣
تُوُرِّثْنَ من أزمان حَليمةٍ　　إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ	٣٢
لو أنَّكَ تُلْقِي حَنْظَلَا فوق بَيْضِهِمْ　　تدحرجَ عَن ذي سَامِهِ المُتقارِبِ	٨٥
ألا حبذا لولا الحياءُ وربَّما　　منحتِ الهوى مَنْ ليس بالمتقارِبِ	٥٩٦
وكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة　　بمغنٍ فتيلا عن سَوادِ بن قاربِ	٧٦

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات	١٠٧
رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ.	٢٣٦
لو صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرِعْ بصفاتها لَمَّا بدَتْ مَجْلوَّةً وَجَنَاتِها	٤٦٣
فرُمْ بيديك هل تستطيعُ نقْلاً جبالاً من تِهامة راسياتِ	٢٧٥
لها وفضةٌ فيها ثلاثون سَيْحَفاً إذا ما رأت أُوْلَى العَدِيِّ اقشعرَتِ	٤٦
إذا هُو أَمْسَى آبَ قُرَةِ عَينِهِ مآبَ السَّعِيْدِ لم يُسْئَلِ أَيْنَ ظَلَّتِ	
كلا أخي وخليلي واجدٌ عَضُداً وساعدا عند إلمامِ الملمَّاتِ	٢٠٨
الثاء	
متى ماتُنكِروها تَعرفوها متى أقطارِها عِلْقٌ نَفِيثُ	١٩
الجيم	
شرِبنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعتْ متى لُجج خُضْرٍ لهُنّ نئيجُ	٢٠
ولم أرَ شيئا بعدَ ليلى ألذَّه ولا مشربا أُروَى به فأعيجُ	٥٠١
ولولاهم لكنت كحوتِ البحرِ هوى في مَظلم الغمرات راج	١٦
ما زَالَ يُوْقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فضلَهُ المُحتَاجِ.	٢٤٧
فلثمتُ فاها آخذاً بِقُرونِها شُرْبَ النزيفِ ببرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ	٧٠
الحاء	
أم الصبيين مايدريك أن ربها عيطاء قلتها شماء قرواح	١٠٨
يا بؤسَ للحَرْبِ التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحُوا	٦٠
ومالدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ	٥٦٨
فلو كان حُبّي أمَّ ذي الوَدْعِ كلُّه لأهلك مالا لمْ تَسَعْه المَسَارحُ	٣١٩

فقد بُدِّلتُ ذاك بنِعْمَ بالٍ	وأيامٍ لياليها قِصارُ	٣٥
ربما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ	وعناجيجُ بينهنّ المِهَارُ	١٠٨،٢٢
على حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ	يَجِدْ فَقْدَها؛ إِذْ في المقام تدابُرُ.	١٩٤
مغان تهيجن الحليم إلى الهوى	وهن قديمات العهود دواثرُ	١١٢
فقلتُ لها: لا تجزعي وتصبَّري	فقالت بحقٍّ إنَّني منك أصبرُ	٦٣٢
عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثيونَ بَعدَ ما	قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ.	٢٣١
إِذْا قلت هذا حين أسلو يُهيِّجُني	نسيمُ الصَّبا من حَيْثُ يطلعُ الفجرُ	
فَعُجْتُها قبلَ الأخيار مَنْزِلَةً	والطيِّبي كلِّ ما التاثت به الأزرُ	٤٦٩
أَماوِيّ إِني رُبَّ واحِدِ أُمِّه	أَخَذْتُ، فَلَا قَتْلٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَسْرُ	١٤٨
كأنهما ملان لم يتغيرا	وقد مرَّ للدارِ من بعدنَا عَصْرُ	٣٣
لعَمْرُك ما سعدٌ بخلَّةِ آثمٍ	ولا نأنأٌ يومَ الحِفَاظِ ولا حَصِرُ	٧٥
وطَرْفَكَ إمَّا جئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ	كيما يحسبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ	٩٠
أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ	فاغْفِر عَلِيكَ سَلامُ الله يا عُمَرُ	١٤٣
خَفِيضَةُ أعلى الصَّوت ليست بِسَلْفَعٍ	ولا نَمَّةٍ خرّاجةٍ حين تظهرُ	٤٥٨
حَسَنُ الوجهِ طَلْقُه أنتَ في السِّلْمِ	وفي الحربِ كالحٌ مُكْفَهِرٌّ	٤٥٣
فَظَلَّتْ بمَلْقَى واجِفٍ جَرَعَ المِعَا	قياماً تَفالى مُصْلَخِمّاً أميرُها.	٢٩٣
فقلنا أَسْلِمُوا إنَّا أَخُوكُمْ	فَقَدْ بَرِئَتْ من الإِحَنِ الصُّدُورُ.	٢٦١
وَلِهَتْ عَلَيْهِ كلُّ مُعْصِفَةٍ	هَوْجاءَ، لَيْسَ لِلُبِّها زِيرُ	١٦٠
فأَمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجَعْفَرٍ	ولكنَّ أعجازا شديدا ضَرِيرُها	٥٨٢
سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ من جانِبَي قَسَا	وحُبَّ بها من خابِطِ الليلِ زائِرِ	٥١٣

مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إِزَارَهُ	فَسَمَا فأدركَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ	١٠٠
يا لعنةُ اللهِ و الأقوامُ كلُّهُمُ	والصالحون على سِمْعانَ مِن جارِ	٣١٣
قدرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أرى	وأبي مالك ذو المجاز بدارِ.	٢٦٠
مُطعَمٌ للصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ	غَيْرَها كَسْبٌ على كِبَرِه.	
كلا الضَّيْفَن المَشْنُوءِ والضَّيْفِ [نائِلٌ]	لَدَيَّ المُنَى والأَمْنُ في اليُسرِ والعُسْرِ.	٢٠٨
أزورُ امرأً جمّاً نوالُ أَعَدَّهُ	لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيا أزمةَ الدَّهْرِ	٤٦٦
لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ	أقوَيْنَ من حَججٍ ومن دَهْرِ	٣٣
من غير ما فحش يكون بهم	في منتج المهرات والمهر	٣٦٢
وقَدْ يُحْسِنُ التَّيْمِيُّ عَقْدَ لجامه	ولا يُحْسِنُ العَقْدَ القِلادَةَ بالمُهْرِ.	٢٨٥
خليلَيَّ ما أحْرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى	صَبُورا ولكنْ لا سبيلَ إلى الصَّبرِ	٥٢٠
مساعير ما حرب وأيسار شتوة	إذا الريح ألوت بالكنيف المستَّرِ	١٠٦
ولستَ بالأكثرِ منهُمْ حَصَىً	وإنّما العزَّةُ للكاثرِ	٦١٧
وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ	إلى أَنْتَ ذَا فَودِيْنِ أَبْيضَ كالنَّسرِ	٢١٧
ولفُوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا	من ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ	٦١٦
فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا	حَمِيدا وإن يَسْتَغْنِ يوما فَأَجْدِرِ	٤٩٤
قَفْراً بِمُنْدَفِعِ النَّحَائتِ مِنْ	ضَفْوَى أُوْلَاتِ الضَّالِ و السِّدْرِ	١٧٥
يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانا شَدَنَّ لَنَا	من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ	٤٨٥
دَعَوتُ لِمَا نَابَنِي مِسوَراً	فَلَبَّى فلَبَّى يَدَي مِسْوَرِ	١٧٤
مِن صديقٍ أو أخي ثقةٍ	أو عدوٍّ شاحطٍ دارا	٤٣٩
أزمعتُ من آل ليلى ابتكارا	وشطَّتْ على ذي نوى أن تُزَارَا	٣٦

بئس قومُ الله قومٌ طُرِقُوا	فَقَرَوا جارَهم لَحْماً وَحِرْ	٥٥٨
وعينٌ لها حَدرةٌ بدرة	شُقَت مآقيهما من أُخُرْ.	
فَتُورُ القيامِ قَطيعُ الكلا	مِ تَفْتَرُّ عن ذي غُرُوبٍ خَصِرْ	٤٣٥
خالَتِي والنفسُ قِدْماً إنهم	نَعِمَ الساعون في القومِ الشَّطُرْ	٥٤٣
	السين	
بثوبٍ و دينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ	فَهَلْ أَنْتَ مرفوعٌ بها هاهنا رأسُ	٤٦١
للهِ يَبْقَى على الأيَّامِ ذو حَيَدٍ	بمشْمَخَرٍّ به الظَيَّانُ والآسُ	٤٧٧
إذا أرسلوني بعدَ تقريرِ حاجةٍ	أُمارِسُ فيها كنتُ نعمَ المُمَارِسُ	٥٧٩
أزمعتُ يَأْساً مُبِيْنَا من نَوَالِكُمُ	ولنْ تَرَى طارِدا للحُرِّ كالياسِ	٣٠٣
إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مثلُهُ	دَواليك حَتَّى كُلُّنا غيرُ لابِسِ	١٧٦
كان الصَّبيرِيَّات يومَ لِقَيْننا	ظِباءٌ ثنت أعناقهَا في المكَانسِ	١٨٦
	الصاد	
أبا مُنْذِرٍ، أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا	حَنانَيْكَ، بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بعضِ	١٧٨
فهلْ يُسْلِيَنَّ الهمَّ عنكَ شَمِلَّةٌ	مُدَاخلَةٌ صُمُّ العِظامِ أصوصُ	٤٣٢
قد عَرَفوا الحَجَّاجَ حُرَّاً مَحضاً	ثَبْتاًإِذِ الأَقْوامِ كانوا رَحضْا	١٨٥
أأطعمتَ العراقَ ورافديه	فَزَارِيًّا أحذَّ يدِ القَمِيصِ	٤٥٨
	الطاء	
فإمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيمَ عَني	ويَنْزِعْكِ الوُشَاةُ أولو النِّياطِ	١٢
جزى اللهُ أبناءَ العشيرةِ لَامَةً	بِمَتْرَكِهِمْ أثارَنا يومَ قُطْقُطِ	٢٩٣
	العين	

يادارَ مَيَّةَ من مُحْتَلِّهَا الجَرَعَا	هاجَتْ لِيَ الهمَّ والأحزانَ والوَجَعَا.	٢٩٣
وهم صلبُوا العبدِيَّ في جِذْعِ نخلةٍ	فلا عطستْ شيبانُ إلا بأَجْدَعَا	٦٤
ولا يسألُ الضيفُ الغريبُ إذا شَتَا	بِما زخرتْ له قِدْري حين ودَّعَا	٧١
غَدَتْ مِنْ عَليهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدَما	رأتْ حاجبَ الشمسَ استوى فترفَّعا	٩٧
فلمَّا تفرَّقْنا كأنّي ومالكاً	لطولِ اجتماعٍ لم نبُتْ ليلة معا	٥٧
لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي	كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا	٢٨٦
وجرَّبُوهُ فما زادتْ تجارِبُهم	أبا قُدامةَ إلا الحَزْمَ و الفَنَعَا	٣٠٢
وزادني كَلَفًا بالحبِّ أنْ مَنَعَتْ	وحَبّ شيئا إلى الإنسان ما مُنِعَا	٦٠٩

الفاء

أسيلاتُ أبدانٍ دِقَاقٌ خُصُورُها	وثيراتُ ما التفَّتْ عليها الملاحِفُ	٤٦٨
فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنا	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ للحَيِّ عَارِفُ.	١٧٤
أرسمَ دارٍ من هُنيدةَ تَعْرِفُ	بأسْقُفَ من عرفانِها العينُ تَذْرِفُ	٢٩٩
نحن بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا	مِنَّا بركْضِ الجِيادِ في السَّدف	٦١٨
أَمَّا النِّسَاءُ فأَهْوى أَيّهِنَ أَرى	لِلحُبِّ أَهْلاً فلا أَنْفَكُّ مَشْغُوفاً	٢١١

القاف

والتغلبيون [بئس] الفَحْلُ فحْلهُمُ	فحلاً وأُمُّهُمُ زَلاَّء مِنطِيقُ	٥٦٣
وداعي الصباحُ يطيل الصياحَ	السلاحَ السلاحَ فما يستفيقُ	٢٨٥
أَمَا والله أنْ لو كنتَ حُرًّا	وما بالحُرِّ أنت ولا العتيقُ	٧٦
بضربٍ يُزيل الهامَ شِدَّةُ وقْعِه	بكل حُسامٍ ذي صبى ورَوْنَق	٣١٩

أَفْنَى تِلادي وما جمَّعْتُ من نَشَبِ　　قَرعُ القَوَاقِيزِ أفواهُ الأَبارِيقِ	٢٩٨
أَلا طَرَقَتْ من آلِ بَثْنَةَ طارِقَه　　على أنها معشوقةُ الدَّلِ عاشِقَه	٨٢
الكاف	
أهوى لها أسفعُ الخدين مُطَّرِقٌ　　ريشَ القوادمِ لم تُنْصَبْ له الشَّبَكُ	٤٤٠
بئسَ ذلك الحيُّ حيا ناصرا　　ليت أحياءَهم فيمن هَلَك	٥٥٩
اللام	
فيالكَ من ذي حاجةٍ حِيلَ دونَهَا　وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُه	٤٧٨
من عهدِ عادٍ كان معروفا له　　أسرُ المُلُوك وقتْلُهَا وقتالُها	٣٤
فقلتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ عَلَا بِهِم　　مِنْ عَنْ يمينِ الحُبَيَّا نَظْرةٌ قَبَلُ	٩٤
فقلتُ اقتُلُوها عنكم بِمِزاجِها　　وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ	٥١٣
فلهو أخوفُ عندي إذ أكلِّمُه　　وقيلَ إنك مسبوبٌ ومقتولُ	٥٠٦
وإن مُدَّتَ الأيدي إلى الزَّادِ لم أكُنْ　　بأعجلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ	٦٢٧
يا قابِلَ التَّوبِ غُفْرانا مآثِمَ قد　　أسلفتُها أنا منها مُشْفِقٌ وَجِلُ	٣٠٦
ولاعيبَ فيها غيرَ أنَّ قُطوفَها　　سريعٌ وأنَّ لاشيءَ منها أكسلُ	٦٣١
لَحَبَّ بنارٍ أُوقِدت بين مُحْلِبٍ　　وفَرْدَةَ لو يدنو من الحبلِ واصلُه	٥١٢
إِذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُمَا نَفَحَتْ لَه　　أَتَاهُ بِرَيَّاها خَلِيْلٌ يُواصِلُهُ.	١٨٩
ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجِرَانِها　　ومَثْنَى نَوَاجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصَلُ	٢٩٢
إِذا ما أَتَيتَ بَنِي مَالِكٍ　　فَسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضَلُ.	٢١١
لقد عجبتُ وما في الدهر من عَجَبٍ　　أَنَّى قُتِلْتَ وأنت الحازمُ البَطَلُ	٣١٣
يذمُّونَ للدُّنيا وهم يرضعونَهَا　　أَفَاوِيقَ حتَّى ما يدرُّ لها ثعْلُ	٦١

وإذا الحربُ شمَّرتْ لم تكنْ كي	حينَ تدعو الكُماةُ فيها نَزالِ	٢٨
عَتَوا إِذْ أجبناهُم إلى السِّلمِ رَأفةً	فَسُقْناهُم سَوْقَ البَغَاثَ الأجَادلِ.	٢٤٥
يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيْصِ عَلِيْهِم	بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ	٢٣٢
وأَجْمعُ هِجْراناً لأسماءَ إنْ دَنَتْ	بها الدارُ لا من زَهدةٍ في وِصَالِها	٣٠٣
ربما تكرهُ النفوسُ من الأمــــــــ	ــرله فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقَالِ	١١١
فقلتُ اجعلي ضوءَ الفراقدِ كلِّها	يمينا ومَهْوى القِرط مِنْ عَنْ شِمَالِكِ	٩٤
وهل يَعِمْنَ مَنْ كان أحدثُ عهدِه	ثلاثينَ شهْرا في ثلاثة أحوالِ	٦٥
قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعامةِ مِنّي	لقَحَتْ حربُ وائلٍ عنْ حِيالِ	٨٤
دَعْ عَنْكَ نَهْبَاً صِيْحَ في حَجَرَاتِهِ	ولكنْ حديثاً مَّا حديثُ الرواحلِ	٩٥
ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ	ولا سيَّما يوماً بِدَارةِ جُلْجُلِ	٢١٩
أَعِكْرِمُ إنْ كانت بعينك كُمْنَةٌ	فعندي لعينيكَ الأمضُّ من الكُحْلِ	٦١٧
مالِشهيدٍ بين أسيافِكم	شَلَّت يدا وحْشِي مِنْ قاتلِ	٥٥٦
أَمْ لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكرُهِ	أشهى إليَّ من الرّحيقِ السَّلْسَّلِ	٥٢
أروحُ ولم أُحدِثْ لليلى زيارةً	لبئس إذن راعي المودَّة والوصلِ	٥٦٢
فجئتُ وقد نَضَتْ لنوم ثيابَها	لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ	٥٥
ويُضْحِي فَتيتُ المِسكِ فوقَ فِراشِها	نؤومُ الضُّحى لم تَنْتَطِقْ عَنْ تّفضُّلِ	٨٣
كأن على الكفين منه إذا انتحى	مَداكَ عَروسٍ أو صَرايةَ حَنظلِ.	
وإنَّ حَدِيثًا منكِ لو تَعلمينه	جَنَى النَّحْلِ في ألبانِ عُوْذٍ مَطافِلِ	
رسمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ	كِدْتُ أقضي الغَداةَ من جَلَلِهْ	١١٥
ولم ترهُ قابلاً للجميل	ولا عرف العزَّ من ذُلِّه	٣٨

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البياضِ بصُفْرَةٍ	غَذَاهَا نَمِيرُ الماءِ غَيرُ المُحَلَّلِ	٤٥٨
أحارِ ترى بَرْقاً أُرِيكَ ومَيْضَهُ	كلَمعِ اليدين في حِبي مُكَلَّلِ	٣١٢
وقُوفاً بها صَحبي عليَّ مَطِيَّهُم	يقولون لا تَهْلَكْ أَسَىً وتجمَّلِ	٣٠٦
فنعم مُناخُ أَزْفِلَةٍ عجافٍ	ومَلْقَى نِسعتين على رُحَيلِ	٥٥٦
فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي	كَنَاحِتِ يوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ.	٢٤٨
فمثلِك حُبلى قد طرقتُ ومُرضعا	فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغيلِ	١٣
بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ	أزلنا هامَهُنَّ عن المقيلِ	٢٧٥
فإن تكُ فقعسٌ بانت وبنَّا	فنعم ذوُو مُجاملةِ الخليلِ	٥٤٥
وِفَاقا بني الأَهْواء والغَيِّ والوَنَى	وغيرُك معْنِيٌّ بكلِّ جَميلِ	٣٠٦
ومَن لا يَصْرِفِ الواشِيْنَ عَنْهُ	صَباحَ مَساءَ يَضُنُّوه خَبالا	١٦٨
يا خيرَ مَنْ يركبُ المطِيَّ ولا	يشربُ كأساً بكفِّ مَنْ بخِلَا	٧٤
أَلِكْنِي إلى قَومي السَّلامَ رِسَالةً	بِآيَةِ مَا كانوا ضِعَافَا ولا عُزْلا	٤٦٠
دعِ المُغَمَّرَ لا تسألْ بمصْرَعِه	واسألْ بمصقلةَ البَكْريِّ ما فَعَلا	٧١
ألا إنَ ظَلَمَ نَفسِه المرءُ بَيِّنٌ	إذا لم يَصُنْها عن هوىً يَغْلِبُ العَقْلا	٢٩٨
تحنّنْ عليَّ، هَداكَ المَلِيكُ	فإِنَّ لكُلِّ مَقامٍ مَقَالا	١٧٥
دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدرِ أجملا	فظلَّ فؤادي من هَواكِ مُضَلَّلا	٦١٣
علمتُ بَسْطَكَ بالمعروف خَيْرَ يَدٍ	فلا أرى فيك إلاَّ باسِطاً أَمَلاً.	٢٨٩
أقامت على رِبْعَيْها جَارَتَا صَفاً	كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما	٤٦٤
إن وجْدِي بك الشديدَ أَرَاني	عاذرا من عَهِدْتُ فيه عَذولا	٣٠٣
أُقيمُ بدار الحزمِ مادام حزمُها	وأحرِ إذا حالت بأن أَتَحَوَّلا	٥٢١

النون

تلومُ امْرَأً في عُنْفُوانِ شَبَابِه	وللتركِ أشياعَ الصَّبابَةِ حِينٌ	٢٨٤
يَطُفنَ بحُوزيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ	بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسيِّ الكَنَائِنِ.	٢٤٥
تَذكَّرَ ما تَذكَّرَ من سُلَيْمَى	على حِيْنَ التَّرَاجُعُ غيرُ دَانِ.	٢٠٣
فنعمَ مَزكأٌ مَن ضاقت مذاهبُه	ونعم من هو في سرٍّ وإعلانِ	٥٥٣
لَقَدْ طَالَ عن دَهْماءَ لديَّ و عِذْرَتي	وكِتمانَها أَكْني بأمّ فُلَانِ	٣١٨
ويَمْنَحُها بَنُو شَمَجَى بنِ جَرْم	مَعِيزَهُمُ، حَنانَك ذَا الحَنان	١٧٦
لَنِعْمَ مَوئِلا المَولى إذا حُذِرَتْ	بأساءُ ذي البغْيِ واستيلاءُ ذي الإِحَنِ	٥٤٨
المالُ ذِي كَرَمٍ تُنْمَى مَحَامِدُهُ	ما دَامَ يَبْذِلُهُ في السِّرِ والعَلَنِ.	٢٣٨
فأَصْبَحَ في حَيْثِ الْتَقِينا شَرِيدُهُم	طَلِيْقٌ ومَكْتُوفُ اليَدَينِ	١٨٨
أحقبُ شحَّاجٌ مِشَلُّ عُونِ	لاحقُ بَطْنٍ بقرىً سمينِ	٤٦٠
هلْ تَذْكُرنَّ إلى الدَّيرَين هِجرتَكُمْ	ومسْحَكُمْ صُلْبَكم رحمانُ قُربانا	٣٢٠
فليتَ لي بهمُ قوما إذا ركِبُوا	شدُّوا الإغارةَ فُرسانا ورُكْبَانا	٥٤
فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهم	وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانا	٥٥٥
ألم تر أن البغل يتبع إلفه	كما عامر واللؤم مؤتلفان	١١٠
ياحبَّذا جبلُ الرَّيانِ من جبلٍ	وحبَّذا ساكنُ الرّيان مَنْ كانا	٦٠١
قالوا كلامُك دَعْدا وهي مُصْغِيَةٌ	يُشْفِيكَ قلتُ صحيحٌ ذاكَ لو كانا	٢٩٥
ياحبَّذا المالُ مَبْذولا بلا سَرَفٍ	في أوجه البِرِّ إسرارا وإعلانا	٦٠١
وحبذا نفحاتٌ من يَمانيةٍ	تأتيكَ من قبل الرَّيان أحيانا	٥٩٣
فادْنُو إلى حَقِّكُمْ يأْخُذْهُ أَيُّكم	شِئْتُم و إلَّا فإيَّاكم وإِيَّانا.	٢١١
فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا	حبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيَّانا	٧٥

أَعاذِلَ، هَلْ يأْتي القبائِلَ حَظُّها مِنَ المَوْتِ أَم أَخْلى لَنَا الموتُ وحْدَنا؟	١٧١
متى عُذْتُمْ بنا ولو فِئَةٍ منَّا كُفِيتُمْ ولمْ تخشَوا هَوَانًا ولاوهَنَا	١٢٢
لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أنت دَيَّاني فَتَخْزُوني	٨٤
فلما تبيَّنَّ أصواتَنا بكينا وفدَّينَنَا بالأَبينَا.	٢٦٠
ولقد علمتُ بأن دينَ محمَّدٍ من خيرِ أديان البريةِ دينا	٥٦٤
فلأنتَ أسمَحُ للعُفَاةِ بسُؤْلِهِمْ عند الشَّصائبِ مِنْ أَبٍ لِبَنينَا	٦١٦
فلا وأبيَّ لا أنساكِ حتَّى ينسى الوالهُ الصبُّ الحنينا	٢٦١
لا يضيع الأمين سرا ولكن ربما يحسب الخؤون أمينا	١٠٨
مستعانٌ العبدِ الإلهَ يُريهِ كلَّ مُسْتَصْعبٍ من الأمر هيِّنَا	٢٩٤
الهاء	
لَدُنْ غُدْوةً حتَّى إذا ما تَغَيَّظَتْ هَوَاجِرُ مِنْ شَعْبَانَ حَامَ أَصَيْلُها	٢١٨
نعمت جزاءً المتقين الجنَّةُ دارُ الأماني والمُنى والمِنَّة	٥٨٥
إنْ رُمْتَ أَمْنَاَ وعِزَّةً وغِنَىً فاقْصُدْ يزيدَ العزيزَ مَنْ قصدَه	٤٦٨
فأَيِّي ما وأَيُّكَ كانَ شَراً فَقِيدَ إلى المقامةِ لا يَراهَا	٢٠٧
إذا رضيتْ عليَّ بنو تميم لعمرُ الله أعجبني رِضاها	٨٠
فقلتُ له هذه هاتِها إلينا بأدماءِ مُقتادِها	٤٦٥
إنَّ ابْنَ عبدِالله نعمَ أخو النَّدى وابْنُ العَشِيرَه	٥٨٠
الياء	
بَدَا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا	١٢٤
إساءةُ من يَبغِي على الناس مُوقِعٌ بجوفائه الهلكاءَ من حَيْثُ لا يدري.	١٦١

دَعَوني فيا لَبِّى إذا هَدَرَتْ لهمْ	شَقَاشِقُ أَقْوامٍ فأَسْكَتَها هَدْري.	١٧٥
أَلا مَنْ مُبلغُ الحُرَّين عَنِّي	مُغلغلةً وخُصَّ بها أُبَيَا	٢٦٨
أَلَمْ ترَ للنُّعْمانِ كان بنجْوة من	الشرِّ لو أنَّ امرأً كان ناجِيا	٨٨
وكانَ لنا فزارةُ شرَّ عمٍّ	وكنتُ له كشرِّ بني الأَخِينَا.	٢٦١
لا رَغْبَةً عَمّا رَغِبْتِ فيه	مِنّي فانْقُصيهِ أو زيديهِ	٢٩٠
وما زالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ ولذَّتِي	وبَيْعِي وإِنْفَاقِي طَرِيفِي ومُتْلَدِي	٣٩٤
ومُسْتَبْدِلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيمَةً	فأَحْرِ له بطولِ فقْرٍ وأَحرْيَا".	٤٨٨
فنعمَ الشيخُ أنت لدى المَخَازي	وبئسَ الشيخُ أنت لدى المَعَالي	٥٤٠
حبَّذا الصبرُ شيمةً لامرىء را	مَ مباراةَ مُولَعٍ بالمعَالي	٦٠٠
حَلِمْتُ وما أشْفَى لِمَنْ غِيظَ حِلمَه	فآضَ الذي عاداك خِلاًّ مواليا	٥٢١
ياليلةً خُرْسَ الدَّجاجِ سَهِرْتُها	ببغدادَ ما كادت إلى الصُّبحِ تنجلي	٤٣٣
تخيرَّه فلم يَعْدِلْ سواه	فنعم الحيُّ من حيٍّ تُهامي	٥٦٦
فَلَقَدْ أَرَانِي للرِّماحِ دَرِيئَةً	مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامي	٩٤
أَسْمَعْتُكُمْ يومَ أدعُو في مُوَدَّأَةٍ	لولاكُمُ شعَّ لَحْمِي عندَها ودَمِي	١٥
ألا حبذا أهلُ المَلَا غيرَ أنه	إذا ذُكِرَت ميٌّ فلاحبَّذا هيا	٥٩٠
أَلَا لا أَرَى ذا إِمَّةٍ أصبحتْ به	فتتركُه الأيامُ وهْيَ كَمَا هيا	٨٨
وكمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى	بأجرامِه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوي	١٥
يُضِيءُ سناهُ الهضْبَ هضبَ مُتَالِعٍ	وحُبَّ بذاك البرقِ لو كانَ دانيا	٥١٣

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الرجز

فهرس الرجز

أبيضُ من أختِ بني إِباضِ جاريةٌ في رمضانَ الماضي	٥٠٤
مثلُ الغزالِ زُينَ بالخضاضِ قبَّاءُ ذاتُ كِفلٍ رضراضِ يا ليتني مثلُك في البياضِ	٥٠٤
مِئْبَرَةُ العُرْقُوبِ إشْفَى المَرْفِقِ	٤٣٧
جاريةٌ لم تأكلِ المُرَقَّقا ولم تذُقْ من البُقُولِ الفُسْتُقَا	٥٤
لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ	٩١
بئس قريناً يَفَنٍ هالكِ أُمُّ حُبيَشٍ وأبو مالكِ	٥٥٥
ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ	٨٣
فلا أرى بعْلا ولا حلائِلا كهُ ولا كهُنَّ إلا حاظِلا	٢٨
لولاكُما لخرجتْ نفساكُما	١٥
لا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمِ	٩٠
صبَّحكَ اللهُ بخيرٍ عاجِلِ بنِعْمَ طَيْرٍ وشبابٍ باكِرِ	٥٤١
القاتلينَ الملكَ الحُلاحلا خيرَ مَعدٍّ حَسَباً وقائلا	٣٤٦
بهم هدى اللهُ جميعَ الإنسان من الضَّلال وهم كالعُمْيان	٥٤٧

فهرس الرجز

فهرس الكتب الوارد في المتن

فهرس الكتب الوارد في المتن

- أبو حيان النحوي للدكتور عبد اللطيف الخطيب ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق
- أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، بغداد، مكتبة النهضة، ط١، ١٩٦٦ . أبو حيان وتفسيره البحر للدكتور بدر الدين بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ،الرياض ، ٢٠٠٠
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٩٧٧.
- الاختيارين للأخفش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٢
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، تحقيق الدكتور محمد نايف الدليمي، عالم الكتب، بيروت، ط٢ ١٩٨٥.
- الأزهية للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، ١٩٧١
- أساس البلاغة للزمخشري ،صححه عبد الرحيم محمود، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٣
- الاستدراك على أبي علي في الحجة للباقولي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، ط٢٠٠٧،١.
- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر دمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.

- إسفار الفصيح للهروي، تحقيق الدكتور أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب الرياض، ١٩٨٦م.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ، شرح وتعليق الدكتور عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ت٢٤٤، تح عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ،ط٤، ١٩٤٩.
- الأصمعيات((اختيار الأصمعي))، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٣، ١٩٦٣.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٨٥م.
- الأضداد لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٩٧٧.
- الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٤
- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي، تحقيق الدكتور نبيل أبو عمشة، والدكتور علي أبو زيد والدكتور محمد موعد، والدكتور محمود سالم، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨.

- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي١، ٢٠٠٣م.
- أفعل من كذا للقالي ، تحقيق الكتور علي إبراهيم كردي ، دار سعد الدين ، ط١ ،٢٠٠٠
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث.
- أمالي القالي ، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦ .
- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٠
- إنباه الرواة على أنباة النحاة، للقفطي علي بن يوسف، تح. محمد أبو الفضل ابراهيم، دار القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠
- الانتصار لابن ولَّاد، تحقيق الدكتور زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- الإنصاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م. و تحقيق جودة مبروك ، مكتبة الخانجي ، ط١
- أوضح المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٥م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، الرياض، ط١٩٦٩،١م، وتحقيق د كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٣م.

- البحر المحيط« دراسة وتحقيق من الآية ١٤٣ إلى الآية ٢١٦ من سورة البقرة» رسالة أعدها الدكتور محمد عبد الله قاسم لنيل درجة الماجستير في جامعة دمشق، ٢٠٠٢.
- البداية والنهاية لابن كثير،دارالكتب العلمية،بيروت،ط١، ١٩٧٩.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١، ١٩٨٦.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٧، ١٩٩٨.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر،١٣٠٦هـ.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر ١٩٧٤م.
- تأويل مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر دمشقط١، ٢٠٠٣.
- التبصرة والتذكرة للصَّيْمَري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض،ط١، ١٩٩٧- ٢٠١٠م.

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ط١،، ١٩٩-١٩٩٦م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لبن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف الكويت ، ٢٠٠٩
- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ، تحقيق الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العمة للكتاب ١٩٨٦
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، دار الصادق، ١٩٦٤م.
- توجيه اللُّمع لأبي العباس أحمد بن الحسين الموصلي المعروف بابن الخباز، تحقيق الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١ .
- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح. ابن أبي شنب، ط٢، ١٩٥٧ .
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١١٩٨٧م.
- الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣ .
- الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار المأمون للتراث، دمشق، و الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٦٥-٢٠٠٠م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي.
- الحماسة البصرية للبصري، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، بيروت ط ٣، ١٩٨٣

- الحماسة لأبي عبادة البحتري ، اعتنى بضبطه الأب لويس شيخو اليسوعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٦٧
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، البابي الحلبي، ١٩٤٥ .
- خزانة الأدب ولبُّ لباب العرب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، وتحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣، ٢٠٠٨
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط١، ١٩٨٦.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر، دار الجيل، بيروت.
- دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، دار البشائر، ط١ ،٢٠٠٤
- ديوان جرير ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٩٦٢
- ديوان ابن ميادة(شعر ابن ميادة) ، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨٢.
- ديوان ابن هرمة ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، النجف الأشرف ١٩٦٩ ديوان أبي دهْبَل الجُمَحي ، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، النجف الأشرف ط١، ١٩٧٢

- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق الشيخ حسن آل ياسين ، مؤسسة إيف ، بيروت ، ط١، ١٩٨٢

ديوان أبي دؤاد الإيادي، جمعه وحققه أنور محمود الصالحي ، والدكتور أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، سورية ، ط١ ، ٢٠١٠

- ديوان أبي قيس بن الأسلت ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه وشرحه وحققه الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٦ ،

- ديوان أبي نواس ، ضبط معانيه ، وشرحه إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ١٩٨٣،

- ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق الدكتور سعدي ضناوي ، دار صادر، بيروت ، ط١ ١٩٩٨،

- ديوان الأحوص« شعر الأحوص» جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية، ١٩٧٠.

- ديوان الأعشى الكبير ، الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة

- ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

- ديوان الراعي النميري، تحقيقراينهرتفايبرت، منشورات المعهد ا، مؤسسة الإيمان لألماني، بيروت، ١٩٨٠.

- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين عبد الهادي، دار المعارف بمصر،١٩٦٨.

- ديوان الشنفرى، تحقيق الدكتور إيميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت،ط٢، ١٩٩٦.

- ديوان الطرماح ، حققه الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٩٦٨ ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق حسان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧

- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٩٩١

ديوان العجاج ، قدم له وحققه الدكتور سعدي ضناوي ن دار صادر، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧

ديوان القطامي ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١، ١٩٦٠. ديوان لقيط بن مَعمَر الإيادي ، شرح وتحقيق الدكتور محمد التونجي ، دار صاد ر، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨

- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري، تحقيق الدكتور النَّبوي عبد الواحد شعلان، مؤسسة العلياءالقاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار المعارف، دار الفكر .

- ديوان النمر بن تولب ، جمع وشرح تحقيق الكتور محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠

- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ،بيروت ١٩٦٠

- ديوان بشار بن برد ، نشره وشرحه محمد الطاهر بن عاشور ، القاهرة ١٩٥٧

- ديوان تأبط شرا جمع وتحقيق ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط١٩٨٤،١

- ديوان جميل ، شرحه أحمد عدرة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٩٦٩

- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، بيروت ١٩٧١

ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ط١، ١٩٥١

- ديوان ذي الرمة ، حققه وقدم له بد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢

- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥.

- ديوان عبدالله بن رواحة ، جمع وتحقيق الكتور حسن محمد باجودة ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٢ ديوان العرجي ، حققه خضر الطائي ، ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة ، بغداد ط١٩٥٦،١

- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر ابيروت ، ١٩٥٨

- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد عبد الجبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥.

- ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، راجعه الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتاب العربي ، حلب ،ط١ ،١٩٦٩

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تقديم وترتيب قدري مايو ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧.

- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية
- ديوان عنترة، شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي، قدم له وضع هوامشه فهارسه مجيد طراد دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ديوان قيس بن الخطيم ، حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٢
- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١
- ديوان كعب بن زهير ، قرأه الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٥

ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني ، عالم الكتب بيروت ، ط٢ ١٩٩٧

- ديوان مالك ابن الريب. ضمن كتاب شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، مطابع مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦.
- ديوان=شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطَّرَاوة، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت،ط٢، ١٩٩٦.
- رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، مصر.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية
- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر دمشق،ط٣، ٢٠٠٤.
- السبعة لابن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٠.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفيةابن مالك،تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دارالتراث، القاهرةط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تح: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي أ تحقيق عبد العزيز باح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث، دمشق ط١ ، ١٩٨٠
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فرَّاج، ومراجعة يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٣.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.
- شرح الجُزُولية للأُبَّذي، رسالة أعدها سعد حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى.
- شرح الجمل لابن خروف، من أوله حتى نهاية باب المخاطبة، رسالة دكتوراة ، إعداد: سلوى عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١١٩٩٩.
- شرح الحماسة للأعلم ، تحقيق وتعليق الدكتور علي المفضَّل حمُّودان ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١ ، ١٩٩٢
- شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٩٩١.
- شرح الرضي على الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن محمد نور الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق طهران،١٩٧٨م.
- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر١٩٦٣.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ١٩٨٤م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسم بالتَّخْمِير للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.
- شرح ديوان الأخطل التغلبي ، صنفه إيليا سليم الحاوي ، دار الثقافة ،بيروت ، لبنان.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي السيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- شعر ابن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- شعر أبي حية النميري ،جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٥
- شعر الأحوص، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية للتأليف، ١٩٧٠.
- شعر الأخطل التغلبي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط٢ ، ١٩٧٩
- شعر الحارث بن خالد المخزومي للدكتور يحيى الجبوري ، النجف الأشرف ، ط١، ١٩٧٢
- شعر الخوارج ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١د، ١٩٩٧

- شعر المتلمس الضبعي ، عني بتحقيق حسن كامل الصيرفي ، المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٧

- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق الكتور يوسف حسين بكار ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ، ١٩٨٣

شعر زيد الخيل الطائي ، جمع ودراسة وتحقيق احمد مختار البزرة ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨

- شعر عمرو بن شأس ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، النجف الشرف

- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث،القاهرة، ط٣، ٢٠٠١.

شعراء أمويون ، الدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦.

- الصحاح« تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٩٩٠،٤م.

- صحيح البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية دمشق، ط٢، ١٩٩٣.

- صحيح سنن الترمذي ، ضبطه ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشروالتوزيع ، الرياض ، ط١، ٢٠٠٠

- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٥.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السَّيِّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٥.
- طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤.
- طبقات الشافعية للإسنوي ، تحقيق عبالله الجبوري ، دار العلوم ، الرياض ، ١٩٨١
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ١٩٧٤.
- عبث الوليد للمعري ، تحقيق ناديا علي الدولة ، الشركة المتحدة للتوزيع
- عمدة الكتاب للنحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٢شرح شافية ابن الحاجب للخَضر اليزدي ، تحقيق الدكتور حسن عثمان ، دارالريان ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨
- الغُرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفية لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبد العبدلي، مطبعة العاني بغداد.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس ، والد كتور عبد المجيد عابدين ،دار الأمان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧١
- الفصيح لثعلب، تح: عاطف مدكور، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٤.

فهرس المصادر والمراجع

- الكامل للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ٢٠٠٨.
- كتاب الأفعال لابن القطاع ، قدم له وضبطه ،ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،٢٠٠٣
- كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠
- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١،١٩٨٨.
- كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة ط٠، ١٩٨١. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبدالله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٥
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوِّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٩٥م.
- اللباب في علل البناءوالإعراب،العكبري،تح. غازي مختارطليمات،عبدالإله نبهان،دمشق دارالفكر، ١٩٩٥.

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللُّمع لابن جني، تحقيق الدكتور حسين شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجَّاج، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢٠٠٠،٣.
- مجالس ثعلب لثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٥٠.
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩،
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمار، عمَّان، ط١ ٢٠١٠.

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدا ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨.
- المختار= مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بو عباس مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ٢٠١٠م.

مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ، نشره برجستراسرب بالمطبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣٥

- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث في جامعة أم القرى، مكة المكرمة،ط٢، ٢٠٠١م.
طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٤
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٥م.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارى الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٣م. شرح أبيا إصلاح المنطق لابن السيرافي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، الدار المتحدة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٢
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات
- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ط١ ١٩٨٦م.
- المستقصى للزمخشري ، حيد آباد ، الهند ، ١٩٦٢

- مسند أحمد ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٢٠٠١ ، السنن الكبرى للبيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٣
- معاني الحروف للزجاجي، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن،الأخفش،تحقيق هدى قراعة ،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط١، ١٩٩٠.
- معجم الأدباء لياقوت، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم المؤ لفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار معروف ، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤
- المفصل للزمخشري، دار الجيل.
- المفضليات للضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥ ١٩٧٦.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث وإحياء التراث/ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لبدر الدين العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية،ط١، ٢٠٠٥.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تح: شعبان عبد الواحد محمد، أم القرى للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٨
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري،ط١، ١٩٧٢.
- المُلَخَّص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي،ط١ ١٩٨٥م.
- الموطأ للإمام مالك ،صححه، ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الثقافية ،بيروت ،ط٢، ١٩٩٢
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، حققه وعلق عليه عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأَعْلم الشنتمري تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٩٩٩.
- النُّكت الحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسين عبد الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٨٧. أمالي اليزيدي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ، ط١ ، ١٩٤٨
- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية مصر، ١٩٦٦. النهاية في غريب الحيث والأثر للجزري ، تحقي الشيخ خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ،بيروت ،لبنان ، ط٢، ٢٠٠٦
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،١٩٧٥ .
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، دار صادر، بيروت.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دارصادر، ١٩٧٧. الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المطبعة العربية ، حلب ، ط١ ، ١٩٧٠

فهرس الموضوعات

Abstaract:

Abu Hayyan Andalusi (٧٤٥ AH) is one of Arabic and readings scientist in the eighth century of migration, who was known of the heavy authoring and explanation, the explanation of the book ((Alfiyyat Ibn Malek)) in a book called ((Manhaj as-Salek fi l-Kalam ala Alfiyyat Ibn Malek)) this explanation was full of views and grammatical choices, and the many quotations from grammarians and debate, and respond to many of them.

Damascus University has decided to achieve this book and distribute it to the graduate students in form of theses in the Department of Arabic at the University of Damascus. My portion of this book was the second piece of it, and the chapter that begins with Alfael and ends with the chapter of a-Tamyis. I have been submitted for this study set on three sections:

Part I: took the life of man, and his resume.

Part II: talked about the book ((Manhaj Al Salek)) and achieve the rate of time and author, Abu Hayyan approach in it, and how the language and the style in this book.

Part III: talked about the sources of Abu Hayyan and what he said and kept silent about it, and then addressed the impact of those who came after him.

The statement concluded by modern doctrines and opinions of grammar that passed me in two pieces.

The study shows that Abu Hayyan relied on listening to prove that the provisions of the Arab and saw Faisal in the proof of grammatical sentences, and if opposed by measuring it.

He was reading the Koran and as usual went to approach of the ancient scholars, but the Hadieth take him out of the circle of protest, and we did not have it.

The second section was turned to the achievement of the piece, I copied the original, then opposed it with the orginal, and increase as originally unique by other versions, then seized the text according to the known rules of spelling, and then proceeded to link the issues of what the other books of Abu Hayyan. Then opposed the views contained therein mentioned in Arabic sources relied upon by Abu Hayyan in his book.

In the end, were appended to the book catalogs of technical return.